

الملك محمد خلد في حفظه
الحاجي بشير اغاي دار السعفة
لنتميز و خيرة طلبة
واقف



هذه الفسخة الجليدة والمجيدة من وقف حضرت مولانا صاحب الجرات
سحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية
مفتح معارف المراد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل
حائز مجامع البر الاكمل الا وهو افا دار السعفة الحاج بشير
وقفه الخيرة المزيدي والبر الكثير من هو على كل شيء قد بر
عن العطر السحابة و تاج محمد امين المعصوم
ما و فاف الجود المحرم من
عمله



٥٩٦



Süleymaniye - II Kütüphanesi	
Kismi	Hacı Beşir Ağa
Yonruca No.	
Eski Kayı No	596

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعال كبر ايوه عن ان تشل مجدنا بنت
 في مواهي موقفا سائلا الاقام وعزقت في جارتها سائلا الاوام كل ما يحظر بال دوي
 الافكار فمعمل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضميرا والابصار فعل خلاف ما ذاته
 المقدسة عليه من ثغوث جبروته وصلواته على خاتم انبيائه ومبلغ انبيائه محمد بن عبد الله
 به قبل ميلاده نزل على السادة الاطهار من عترته واولاده وبعد فقد طلب لي بعض من اعني
 بصلاح حاله واسعه مقدرتي من مقترحات آماله تعلق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة
 ابن الحاج رحمه الله في النحو عند قراتها على فانتدبت لدمع نحو ما يحاح اليه انما يصيب
 هذا الحج والساك لثقل هذا الفقه من الفظة الوقادة والبيرة المتقادة به لا لثقله وحقيقته
 لامله ثم اقتضى الحال بعد النزوع والتجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرصيا فبهم كانت
 الجنايب المقدسة العزوي صلواته على منتهى لائقه في والافن فتصور موقفا فيما يتجيبه الله
 المومل لارشاد السبل وحسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مزار اعلم ان الكلمة
 مفردة الكلمة مثل فمرة ولم وليس الحرف من التامر هذا النوع جمعا لذي الناء كما في الحقيقة في باب الحج بل هو
 جنس حقيقة ان يقع على الثقل والكثير كالمسل والاء لكن الكلمة لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف فمرة
 بل ان استغاق الكلمة والكلام من الكلمة وهو الحرف لما في التنوين وسوا اشتاق بعد وقد يطلق
 الكلمة محازا على التصديده والجملة بمعال كمشاعرة قال اللغوي ومنت كلمة ركب الحني واللفظ في الأصل
 مصدر ثم استعمل معنى الملقوظ به وهو المراد منها كما استعمل القول بمعنى القول وهذا كما يقال الديار ضرب
 الامير اي ضرب به والكلام بمعنى كلفه لم يوضع في الاصل مصدر را على الصحيح اذ ليس على صيغة مصداق الافعال
 التي تنصب على المصدر نحو كلفته كلاما ونظم كلاما بل هو موضوع لجنس ما سلك به سواء كان كلمة على حرف كواو
 العطف او على كنه او كان اكثر من كلمة وسواء كان مملوا ولا اما اطلاقه على المفردات فلكون لك لم يكلم بكلمة
 لم يكلمه او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد وعمر ووكبر هذا الكلام غير مفيد واما اطلاقه على الجملة
 فلكون لك فلان بكلام لا معنى له فالقول في الكلام واللفظ من حيث اصل اللفظ معنى يطلق على كل حرف

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعال كبر ايوه عن ان تشل مجدنا بنت

الحمد لله الذي جعلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعال كبر ايوه عن ان تشل مجدنا بنت

بيان الكلام



لنحرف

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعال كبر ايوه عن ان تشل مجدنا بنت

من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر من مفيد كان ولا لكن القول شريف في المفيد بخلاف
 اللفظ والكلام واسمهما الكلام لفظ في المركب حرفين فضا عدا واللفظ خاص بما خرج من اللفظ من القول
 فلا يقال لفظ الله كان كلام الله وقوله قد استعمل الكلام استعمال المصدر فليس كل كلمة كلاما كما عطف
 مع انه في الاصل لا يعطى هذا كما يحكى عنهم عجت من ذمتك يملك بعض اللفظ معنى فترك
 بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجي والمفرد من قولهم وضع اللفظ بعد اولا
 لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواظيا عليه من قوم فلا يقال في استعمال اللفظ به وجهه في
 المعنى الاول انك واضعوا لغير جملة اولي لوجئت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواظي
 قيل انك واضعوا كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال كل كذا في صدر من شخص لمعنى انما وضعت
 له من دون اقتراح قصد التواظي بها وخرقات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعية
 لعدم قصد الحرف الاول الى التواظي وعلى ما فرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا
 يكون اللفظي الا ان يفترض الوضع بصيغة لفظ ممل كان او لام قصد التواظي ولا يحتاج الى
 قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما بين به اي يراى بمعنى
 المفعول قوله لمعنى مفرد معنى به المعنى الذي لا يدل حرف لفظ على جزئية سواء كان ذلك المعنى
 نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزئية كلفظ ضرب فلفظي المركب على
 هو الذي يدل حرف لفظ على جزئية نحو ضرب زيد وجد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلم فمما سما
 مفرد وكذا لفظها لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل حرفه على جزئية معناه وبما كذلك واللفظ المركب الذي
 يدل حرفه على جزئية معناه والمشهور في اصطلاح اصل المنطق جعل المفرد والمركب صفة للفظ فيقال
 اللفظ المفرد واللفظ المركب لا ينشأ من الحرف والفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها
 لان الحد للشيء ليس ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد والمعنى الذي لا تركيب فيه لان الحرف لا يخرج عن
 الكلمة لوقال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الا ان الحرف لا يكون له معنى
 على ما في واحذر بلفظ لفظ عجم نحو الخط والعقد والاشارة والنسبة لما رما دلت بالوضع على معنى مفرد و
 ليست بجملة بل وكذا الحرف لا يربط ايضا اذا كان مفرد من الفعل من جرم وهو منها لكان الموضوع للمفرد
 قد يكون لفظا وقد لا يكون واحذر من قوله وضع عن لفظه وان على معنى مفرد بالوضع كالحال على السعال
 وكذا ذلك عن الحرف وعن العمل لانه دال ايضا على معنى كونه المعكلم ولكن عطفه لا يصنع ولا
 لمعنى كالمفردات بل هو من المفردات وقد مر الكلام على الاحراز وبقره عن لفظ وضع للمعنى المركب

بيان الاستعمال

الاستعمال المطلق اللفظ على المعنى والاداة فيه
 وليس جعل اللفظ للمعنى بالاداة بل هو موقفا
 فلما جاء الاستعمال بالاداة اخرج عن اللفظ

الحمد لله الذي جعلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعال كبر ايوه عن ان تشل مجدنا بنت

الحمد لله الذي جعلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعال كبر ايوه عن ان تشل مجدنا بنت

[illegible][illegible]

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

قال المصنف الا فحق المستعمل على ما في النسخ
والذي لم يثبت فيه من غير نسخ زائد عما في النسخ
وفوق الحاشية التي فيها لا يوجد شيء مما في النسخ
انما قالوا في ذلك انهم قد وجدوا في بعض النسخ
معدوم او اختلفت النسخ في المعنى فمن كان
منها ما في النسخ بل معدوما حسن

او الجاهل

س

ك

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

عليه السلام
الشيخ محمد بن الفضل
ابن علي بن الحسين
بن علي بن الحسين
بن علي بن الحسين

مختص

فوالله اني لاني لاسم منصرف
فوالله اني لاني لاسم منصرف

لما قيل من ان نوب التكمين
للكلمه عنى كون الاسم
و جسد

بسم الله الرحمن الرحيم

اور

من النافع وسوانه لم يجد تقدیر
واما ثانیة الضمیر حکم فی وجوب
الجمع المثنی ولا یکنی وکذا
لضد

سائر عجم المنقرضين

ایک بار علیہ السلام کو

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

[illegible][illegible]

الملك
السليمان
المسلم
الحسين
بن علي
بن الحسين
بن علي
بن الحسين
بن علي
بن الحسين

لكنهم اختلفوا في بعض المواضع بما جرى المشي الخرج على ما شبهته اما مرحت ان الياكدة اللفظي ايضا ضمن في المثال
في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فعول اخر اعنه مثل انك سديك وقول ارج البحر كمن في كون اللفظي
صورة المشي وليس به واحصل الاضافة اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما مختص في غلام رجل واما
متعرف كما في غلام زيد والتعريف والتخصيص من خصائص الاسم كما عرف في الم التعريف واما الاضافة في نحو صار
زيد وحسن الوجه ومودب الخدام وان لم يخص المضاف ولم يعرف به في نوع الاضافة المحضة فلما كون
المضاف ايضا في مثلها الاسما ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يدعي عليه مثل قوله تعالى يوم
يجمع الله الرسل من اضداد الظروف الالفاظ لعدة بعضهم من خواص الاسم واعتدوا عن الابداء والمذكوران
المضاف اليه في حقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل في جمع الله قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر المضاف
تعريف المضاف به مع قوله الفعل من التعريف نحو ايتتك يوم قدم زيد الحار والبارد واما ما قلنا ان ضمن
صحة هذا المثال وعين مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في قوله زيد الجمل الفعلية لا الفعل صرحه كان
الاسم في قولك ايتتك زمن الخراج امير شي المضاف اليها واما مرحت المعنى فالمصدر هو المضاف اليه
الزمان في الجملة في قوله وسو موب ومين الموب المركب الذي لم يشبه في الاصل بهذا احد
موجب الاسم لما طلق للموجب لانه في صف الاسماء فلا يذكر الاقسامها فكانه قال الاسم الموجب هو الاسم المركب
وكذا جميع الحدود والتي يذكر في وصف الاسم ولفظ المركب مطلق على شئين على احوال من الاول والآخر بالانطباع
الجزء الآخر والجزء الآخر كما يقال ضرب ازيد مثلالان ردم مركب ال ضرب وضرب الزيد فانهما كانا مطلق
على الجوع يقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وما كان قول مثلا لاجد الخمين وهو زوج الآخر وقولها
معاز زوج ومراد للمصنف المعنى الاول وليس بمرضى لان المركب في اصطلاحهم في الجموع اشهر منه في كل واحد من
اواخرائه فيوم ان الموجب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شئين فصاعدا كخمسة وعشرة وهذا باب المصنف
يورد في حد ودمه المقتضى في الفاظ في الحد ودوال الرسوم ووضح الالفاظ في المعنى المراد وغيره من الالفاظ المشبهة فكيف استعمل
لفظاس في غير المعنى المقصود وانه ان كان من هذا المعنى وسلمان المركب في الظن هو احد الجزئين والآخر كالمفسر
كل اسم مركب الى غير ذلك شبهه ليس الاصل هو ما بال اسم المركب ال عاملة الايري ان الاسم المضاف اسم مركب ال لفظا
اليه ولا يستحق التركيب انما بال المضاف اليه يستحق التركيب الاضافة لان المضاف عاملة على قول الحرف القدر
على الآخر كما في وكذا الترتيب مع متبوعه لا يستحق احد ما بهذا التركيب اعرا بعينها وكذا الاسماء والظروف الموجودة في اوائل
السور ونحوه فيسوق لمبني الاصل في ايضا من ذلك لانه اصطلاح محمدين في قوله في الفعل الماضي والاصح في الامر على ما في
في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على التقضية اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الاعمال وان كانت مضارعة
او اصل جميع الالفاظ البناء على ما في باب البصرة فيز عليه ثم انما على اسم المفعول والمصدر وجمع باب ما لا ينصرف
بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه في قولك بدم عليه ما ذكرنا

پیر
روز

هذا المعنى ورد في القرآن
 في قوله تعالى
 "وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ"

[illegible]

فيه مناقشة يظهر من التاليف الفرق بين ان يقال هذا من الاول وهذا الاصل الثاني
او المتبادر من الاول ان المشارة متصلة بالثابتة وذلك بحسب الاصل الاول والعوض
والمتبادر من الثاني اصلان متى سواهما لم يكنا مواصلا وعوضا في الاعراب وحسبنا
بمنع ما اوردوه وبخبر من الاصل في الامور المتقدمة والجملة من حاشية

الفاطمة بنت الحسن بن عبد الوهاب

فقد اخذوا من كنز الانبياء في حنين
عليه السلام ورضي الله عنه

[illegible]

ز

وان كان الالف

فالاختلاف اذن ثلثة كالأعراب ايضا والاشقالات المذكورة منذ اذا عرّب بالركات
وان اعرّب بالروف فاختلاف الاسماء اذن احد نوعين احد معارذ حروف محذوف من الكلمة
فقط او ردة مع القلب كما اذا اردت مثلاً اعراب اعراب بالروف ردوت على الواو والظروف
رفعاً ورددتها وقلبها في النصب ويا في الرفع وثانيهما جعل العين او الواو الذي زيد في الالف
لنوعين بعينه اعراباً ايضا وجعلها مع القلب اعراباً كما جعلت الالف والواو الميزتين علامتين للثنية والجمع
فالمسلماني ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا قوة ووقوة
فقد اختلف حال الالف والواو ورفعا لهما صار الشين بعد ما كانا شي واحداً وينبغي ان يقدّر
كل واحد من الكسرتين في غير ان المسلمات وبالمسلمات غير الاعرابي فالاختلاف في آخره ثلثة في كسبية
فلكل معز او تلك مجموعاً وكذا فتحاً نحو ان جد وبأحمد ويا آثر المسلمين بالمسلمين وان المسلمين بالمسلمين
وليس كذلك المشي وواو الجمع اذا جعلت اعراباً بالان علامتي النصب والجر لهما فحينئذ لم يعد ان
الاختلاف في كل اسم ثلثة كالأعراب وسومو وكوجعلنا ايضا الاختلاف في حركات حروف
فما كان في المصنف في ايضا ثلثة اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة في حركات حروف
الفتحة كسرة وكذا في الروف وكوجعلنا تحول الضمة في غير تحول الضمة في حركات حروف
ان معنى الاختلاف ما ذكرنا أولاً وسوثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون
الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلاً زيد اسماً لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيبه
زيد فلما اختلف اذ لم تحول حركات ال حركات بعد واجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الالف
من السكون الى حركة ما فحينئذ اذن اختلف ثم تحولت ولو فترنا الاختلاف ايضا باسعال حركات ال
الان اذ لم يبين وبين الفحة لعله ما اختلف حركاته فلم يتقلب حركاته لم يكن ما اختلف حركاته فبان ان
اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان في قبل العارضة الصحيح مع ملأ هذا الماد ما اختلف حركاته بالامثلة
قوله ليدل على المعاني العتورة لتعليل الوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني
الكلم على ضرب من احد معاني يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طاري احد معاني الالف كعالم المشترك
نحو القراء في الطر والبطون فترتب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال البصار عر عر من قال
باسمهم اكلوا من المائدة والتبيين والتبيين في كل ما لا يدرك العلامة المميزة للاحد المعين والمعاينة من
الافعال لان جاعلاً للاحد المعين واحداً كان او مستعلاً لم يراع فيه المعنى الا ان حركاته في اللب في موضع
العلامة للاحد معاني الالف ان يكون في كلمة معنيان او اكثر بغير احد معاني الالف او الالف في الالف
الطاري لان لم يميز من علامة مميزة للاحد المعين فترتب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال البصار عر عر من قال
الطاري غير اللازم للكلمة للاحد ان يطلب له اختلف العلامات بل قد تميزت بضميمة للكلمة في

الضميمة

فان استعملت الضميمة في المعاني لا بد ان يكون ملاحظ
على الواو في الالف في كل ما لا يدرك العلامة المميزة للاحد المعين والمعاينة من
الافعال لان جاعلاً للاحد المعين واحداً كان او مستعلاً لم يراع فيه المعنى الا ان حركاته في اللب في موضع

في كل اسم ثلثة كالأعراب وسومو وكوجعلنا ايضا الاختلاف في حركات حروف
الفتحة كسرة وكذا في الروف وكوجعلنا تحول الضمة في غير تحول الضمة في حركات حروف

ان معنى الاختلاف ما ذكرنا أولاً وسوثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون
الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلاً زيد اسماً لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيبه

زيد فلما اختلف اذ لم تحول حركات ال حركات بعد واجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الالف
من السكون الى حركة ما فحينئذ اذن اختلف ثم تحولت ولو فترنا الاختلاف ايضا باسعال حركات ال

الضميمة والجمع للكلمة والفعل المسند الى المفعول كرجل ورجل وضرب وفيه تحذف حرف الاء
صاير كما حذف حرف تلك الكلمة كما في المشي والجمع السالم والنسب والموت والموت
فالمسلماني ومسلمون ومسلمات وزيد ومسلمة والمسلم والمسلمة وقد يكون قرينة المعنى الطاري على الكلمة
كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والضاف الى الدال على معنى في المضاف
ولان كان طارناً للمعنى لزم للكلمة فان كان الطاري معنى في موصوفه والضاف الى الدال على معنى في المضاف
منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانهما تطلب للمعنيين غيره وان كان الطاري الملازم احد
الشين والاشياء فاللازم بالحكمة ان يطلب له اختلف علامته يمكن للاحد المعين والمعاينة من
الكلمة الا في التي بها طار ذلك المعنى كما افترق المضاف والموصوف لان المعنى الخارج فيها الى
العلامة غير لازم لها اختلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع آتم احتياطاً حتى ان بعد ما طار
بسبب المعنى كان من احوال علامة لازمة للكلمة الدال على معناه الطاري ومثل في المعنى لما يكون في الاسم
لا يبعد وقوعه في الكلام لبيان يعرض فيه اما معنى كونه عند الكلام او كونه فضله فيجعل علامته اعراباً
حروف المد التي هي اختلف حروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد
وسمى الاسماء السبعة والمثنى والجمع بالواو والنون لعلها تذكيراً في كل واحد منها ولم يتجلب
حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء السبعة للاحد المعين والمعاينة من
المثنى والجمع حروف التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التحقير وجعل الرفع الذي هو اقوى
الحركات للبعد وبقي ثلثة الفاعل والمبتداء والجر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاه
جاء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل كما حال الفاعل واقتضاه بواسطة حرف كالمفعول
معه والمثنى غير المفعول والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر واما جعل الفضلات
النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العود والكررها
ثم اريد ان يميز بعلامته ما هو فضله قاصراً عن كون الاسم مضافاً الى معنى العدة عر معنيان في منضمات المعينين
المدكورين علامته لانهما في سطر الحرف ظهر الاعراب المحل في هذه الفضلة نحو الله لا فعلين واذا
عطف على الجور فاعلم ان الطامر اول من المحل على النصب المقدّر وقد جعل على المحل كسرة
قوله تعالى واسمى ابراهيم واسمى بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزم ما كان في الاضافة في النصب
المقدّر كما ينبغي ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المسمى وكذا محدث علامتها للكلمة
احداث هذه العلامات الالف الذي هو ساطع قامت به المعاني بالاسم في كل ما لا يكون
كاسب للعلامة كما ان كاسب للمعنى المتعلق به الفاعل على هو الفعل لانه به صار احد جوار
الكلام وكذا الفاعل في كل واحد من المبتداء والجر نحو الاسر على مذهب الكسبي والفرد اذ كل واحد

والضميمة والجمع للكلمة والفعل المسند الى المفعول كرجل ورجل وضرب وفيه تحذف حرف الاء

صاير كما حذف حرف تلك الكلمة كما في المشي والجمع السالم والنسب والموت والموت

فالمسلماني ومسلمون ومسلمات وزيد ومسلمة والمسلم والمسلمة وقد يكون قرينة المعنى الطاري على الكلمة

كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والضاف الى الدال على معنى في المضاف

ولان كان طارناً للمعنى لزم للكلمة فان كان الطاري معنى في موصوفه والضاف الى الدال على معنى في المضاف

منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانهما تطلب للمعنيين غيره وان كان الطاري الملازم احد

الشين والاشياء فاللازم بالحكمة ان يطلب له اختلف علامته يمكن للاحد المعين والمعاينة من

مفهوم
واختلاف في ناصب
الفضلات

منه ما يصح

الفضلة

مع علام
اضافة اللفظية
والمحوية

مطابق
معاني الحروف
والافعال

بما
وضع الاسماء

منها صار عدة بالآخر واختلاف في ناصب الفضلات فقال القراء هو الفعل مع الفاعل
وسو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد واحد صارت فضلة فها معا سبب كونها
فضلة فيكون ان ايضا سبب علامة الفضلة وقال مشام بن معوية بن عوف الفاعل ليس به جمل
الفعل الذي هو اجزاء الا انضمام اليه كمالا فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون الفاعل هو
الفعل سطر ال لونه المتضمن للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل المذكور وجعل
الحرف الموصل لاحد حرفي الكلام ال الفضلة عالما باله في نظام الفضلة اذ سببه حصل كون ذلك الاسم
مضافا اليه تلك العدة ثم قد حذف حرف الجر لزم مع الفعل الذي اوصله الحرف ال ليعرض القصص
او التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزو النصب المحلى عن الجر ولفظا لكون
الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوف فاستقام مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل
علام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا
فلا يفضل بينهما كما لم يفضل من الحرف ووجه ووجه معنى ايضا لانه على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو
يختص بالثبوت وعلى معنى من في نحو فانه فضله اذ هو مبين بالثبوت محال على الجار على هذا الاسم كما حصل على حرف
الجر كما يجيء فاصل الجار ان يكون علم الفضلة التي يكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كون علم الفضلة و
يقع علم المضاف اليه فقط احد هما فيها اضعف اليه الاسم والبيان في الجر والمسند اليه هو كونه بزيد
والاصل فيها ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المعزج بالاء والمفعول معه اذ ايضا اذ هما
فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف غير محصور بحد التبيين وكان ال ايدى
على غير الفضلة ايضا كما مستثنى المعزج لم يروا انما هما ليس بعد ما منصوبا في اللفظ هذا واما الحرف
فلا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارئة على معاني الفاها في حد الاسم واما الافعال فلا يطرأ عليها الا
معنى واحد طارئة كما مر بل يطرأ عليها في بعض المواضع معنيين ملتبسين كما في قولك ما بالجد حاجر فظلمك
على ما يجيء في قسم الافعال فاعترفت ذلك الكونون وقالوا اعراب المضارع اصل المشابهة الاسم خلافا للصر من
على ما يجيء في بطله هذا التفرسان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان كل
اسم ان يكون موحيا فان قيل كيف حكم بذلك اصل الاسماء الافراد ومن في حاله الافراد غير مستحقة للاعراب
كما تقدم في الاسماء المعذرة قلنا حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الاستعمال في الكلام
مركبة فاستعملها معذرة مخالفا لوضع فبناء المعذرات وان كانت اصولها مركبات عار
لما لكون استعمالها معذرة عارضا لما غير وضعه قد صرح من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها
احدهما اسماء الاصوات كمن وجوه ووج لان الواضع لم يضعها الاستعمال معذرة لانه لم يكن في الاصل
كلمات كما يجيء في بابها والباقي اسماء حروف التهجى ليست بكلمة ومن ثم كانت اولها تلك

الاسم المتعلق

الحروف

الحروف الحكية الالطه لا لانهم لما لم يكن لهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا اليه النطق
بلام التثنية الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اول الهمزة فسعى
ان يقولوا لا تقول لام الف واما قوله يثبتان في الطريق لانه الف فمقصوده اللام والهمزة لا صوت
لا ولو سطر الواضع في الصنفين الى فوجهما مرئيين لكانا موحين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثين
الحرف لانك لا تجد موحيا على اقل من ثلث الحروف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ كثير منها
على حرفين كج وجر وبتا واما ما ساع على اقل من ثلث الحروف ما كان يعرف انه يكون في الترتيب
مشابها للحرف كما ومن ويا الصير وكاد فعلم انه منى لثبوت علمه فحذفنا و على اقل من ثلثه ثم يقول لا يرم
الكسائي والفرغ ما الزمان في تراخي المسند والجز من انه يجب عدم كل واحد من المبتداء والجر على الاخر
فلم يقدّم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على ذلك الشيء وانما لم يزد مما ذكر
لان الحروف الخمسة

من حرف

[illegible]

کتابخانه عمومی
شعبه کتب خطی
موزه و کتابخانه
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

۱۴۱۵

مطابق
قال رفيع ثلثة اشياء
والنصف اربعة

انتقال الى علامة الفصل وانما انتقاله الى علامة الاضافة والطاير في اصطلاحهم ان الاعراب
هو الاختلاف الا يرى ان البناء ضد وهو عدم الاختلاف لثباته ولا يطلق البناء على
الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه ذال على وصف الاسم اي كونه عطف او
فصل والذال على الوصف بعد الموصوف قوله العالم ما به يتوهم المعنى المنفصل عما بين
العالم لا يحتاج قوله قبل وتختلف آخذه لا خلاف العالم الى ما به ويتوهم المعنى
من قيام العرض بالجوهر فان معنى العالم عليه كون الكلمة عطف او فصل او انما هي
كالاعراض الناقصة بالاعتدال والفصل والمضاف اليه سبب توسط العالم ^{المعقولة} في العالم
هو الحكم والاذن العالم ومجملها الاسم وكذا الموجد لعلامات بين المعاني هو العلم فمن الحاجة
جعل اللاحقة كما هي في الموجد المعاني والعلامات هنا كما تقدم فلهذا سميت اللاحقة عوامل قالنا
في قوله به يتوهم للاستغناء نظرنا الى ان المعنى عالماني احسن الاله والمعقولة به يتوهم ويسكن
كما في قوله قائم به العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما لان الطائر
في نحو قائم به يتوهم به هذا المعنى الاخر واذ ثبت ان العالم في الاسم يحصل بوساطته في ذلك
الاسم المعنى المنفصل للاعراب وقوله المعنى كون الاسم عطف او فصل او مضافا الى العدم او
الفصل فاعلم ان معنى خلافا في ان العالم في المضاف اليه هو اللام المعدن ومن او المضاف
فمن قال انه الحرف المعدن نظرنا الى ان معناه في الاصل هو الموضع للاضافة بين الفعل والمضاف
اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فعني الاضافة قائم بالمضاف الى لاجل الحرف ولا يكره
هنا على حرف الجر معدن او ان ضعف مثله في نحو خير في قول زويرة وذلك لدوره الدال عليه بالمضاف
الذي هو موحض بالمضاف اليه او مبين بان ان ثبت ان المعدن في نحو اخضر الوعدى ضعيف
فاذا وقع موقعها في السببية او اذ اجمع كما في باب تواسف المضاف حاله بضمها مطردا
وكذا انما خبرت المعدن بعد الواو والفاء في كل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف
هو الاول قال ان حرف الجر شرطية مشبهة والمضاف مفيد معناه وكما ان معدن كان
زيد كمن كغلام لزيد فعني كون الثاني مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو باب بضمه وقال
بعضهم العالم معنى الاضافة وليس شيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا ^{المعنى} فلهذا هو
المنفصل والعالم ما به يتوهم المعنى المنفصل وان اراد بها السببية التي من المضاف بالمضاف
فعني ان يكون العالم في العالم والمفعول ايضا السببية التي بينهما وبين الفعل كما في حديث
الفاعل في العالم هو الاسم لا الفعل قوله فاعلم والمصنف والجمع المكسر المستوفى بالفتحة
رفعها والفتح بضمها والكسرة بفتحها والضم بالضم والكسرة بفتحها والفتح بفتحها

[illegible]

2019/10/10

وحكم وسنوك وفوك و ذوال مضادة الى غيرهما المكمل بالواو والالف والياء المشي وكما مضى
 الى مضمر واثان بالالف والياء جمع المذكور السالم واولو وعشرون واخراتها بالواو والياء
 هذا قسم الاسماء العربية بحسب احوالها الخلقه وذلك لما بينا ان الرفع لهذه الاشياء والنصب
 والجر له فويرد بيان محال هذه الاعراب وان كل واحد منها في اى معرب يكون فذا وبعث
 اعرابها بحركات لانها الاصل في الاعراب لمحتها وقسمها الى اقسام احد عشر اقسام
 اثنتان اولهن منها في محلها اعني النصب في حالة الرفع والرفع في النصب والكسرة في الجرح وهو
 شيان احدهما المعروى الذي لا يكون مشككى ولا مجموعا سواء كان مضاعفا او لا المضرف احتراز
 عن المضرف وكان هكذا ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون
 قوله المفرد المستثنى من المضرف فتح الاجزاء الستة اذ لو اخرجت عن كونها ان لا يستوفى شي من
 المضرف الحركات الست وثانيها الجامع للثبوت واتجعية احتراز عن المشي اذ اعرابها بخروج
 وعن المفرد قد ذكرنا والكسرة احتراز عن الالف لان اعراب المذكورين بالجر وف والموت غير
 مستوف للحركات ولا نصرف احتراز عن غير المضرف نحو ما جد وانبا وانما اعراب الجمع
 المكسر اعراب المفرد في جميع الحركات لثابتة للفرد يكون ضيغة متناهية مغيرة عن وضع فرد
 ويكون بعضها مخالفا لبعض في الضيغة كالمفردات الثلاثة الضيغة وايضا لم يطرد في آخره حرف لين
 صلح لان يجعل اعرابها كالنوع بالجمع بالواو والنون قوله بالفتح رضا الجارة والمجرور جرة المبدأ ولو
 رضاء مصدر بمعنى المفعول كقولهم انما على رفع اى مرفوع وانصاية على احوال اى مرفوعين والعالم
 الجاد والمجروود والاحال الضميمة المستكنة والباء في قوله بالفتح بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى
 ملتبان بالفتح ومعنى الكلام مما مع هذه الحركات الستة في حال كونها مرفوعة عن اى مضامين العلم
 وكذا قوله بالفتح نسا وامثاله يدان باب العطف على عاملين محذوفين الجوزة عند المصنف قياسا
 نحو ان في الاداء زيد او انجرة على ما في البيت من الله الاقسام ما فيه الفتح رفعه والكسرة جرحه
 ونصبا وى شي واحد اعني الجمع شرطين احدهما ان يكون جمع الموث احتراز عن جمع المذكور الذي
 هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احتراز عن المكسر المستوفى للحركات نحو جال او ضم
 والفتح نحو كيد واما نصيب هذا الجمع والفتح والفتح والكسرة جرحه اولى اصله اعني جمع المذكور السالم
 على ما في البيت والثالث ما فيه الضمة وفتحها والنصب جرحه او موب ايضا شي واحد غير المضرف مفردا
 كان او مجموعا كالكسرة انفرادا ومضافا والمضرف المكسر والفتح التامحي في باب ثم من معربات اعرابها
 بالحروف وقسمها ايضا الى اقسام احدى عشر اقسام استوفى الحروف الستة كل ما في كلامها من الاسماء الستة
 بشرط انفرادها وكونها غير مصرفة واصنافها الى غيرهما المكمل لاسماء اهل البيت او جمعت ما عداها اعراب

۴
کتابخانه سلسله

ماثل فی السبب

Handwritten signature: *Abdullah bin Abdul Wahid*

سائر الاسماء المثناة والمجوعة وكذا الاصغر لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا لئلا يورث
وعرف العلة المجعول اعرابا يجب تكونه لتساير الحركات وانما اشبهت اضافتها الى غير
بار التكلم لما سيجي ان المقطوع منها عن الاضافه تحرك بالحركات لما سنده كذا المضاف الى
بار التكلم لا يثبت اعرابه على ما سيجي وتصريح بحد الايام الستة نفى عن الاخر اذ عن
تشابهها جميعا وتصغيرها وكلم في اعراب هذه الاسماء اقوال الا اقرب عندي ان اللام
اربع منها ومسى ابوك واخوك ومجرك وبهوك اعلام المعاني المتأخرة كما لحركات وكذا العيس
الباقين منها اعني فوك ودو مال فسي في حال الرفع لام الكل او عينها وعلما العن وفي نصب
واجر علم النضلة والمضارب اليه مع كونها بلاس لام الكل وعينها ونسبة هذا الوجه بعد ذكر
الاوجه المقتولة فيها فمن سيبويه ان هذه الاسماء ليست بمعربة بالحروف بل بحركات مقدرة على
الحروف فاعرابها كاعراب المفصولة لكن انتفت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها
بحركات اعرابها كما في امره وانهم ثم حذف الهمزة للاستعمال في الواو او ساكنة وحذف الكسرة
ايضا للاستعمال فاعملت الواو بالكتابة ما قبلها وقبلت الواو والفتحة اليها كالحركات وانما
ما قبلها والآخرة ارض عليه اذ كيف حالقت الاربعة منها اعني المحذورة واللام اعرابها من يدوم
في رد اللام في الاضافه وايش الغرض من رد ما اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا انما
حرك ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستعاد من الحروف ما يستعاد من
الحركات في الظاهر فلا يجعلها تسلكا في كونها اعلاما على المعاني وقال المصنف طامع
سبويه ان لها اعرابا قد يربى بالحركات ونعطي بالحروف قال لانه قد راى الحركة ثم قال
في الواو هي علامة الوقع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انما
معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف مثل ما ضعف له ما تاول
المص كلام سبويه به وقال الاحش انها خربت للاعراب كالحركات وينفذ ما قال في
فوك ودو مال لقاء العرب على حرف واحد وذلك لا يطرده وقال الربيعي انها معربة
بحركات مقولة من حروف العلة الى ما قبلها واستت الواو بالكتابة ما قبلها وانما لا يضاف
كما في باحل وهو ضعيف لان حركات الاعراب الى ما قبل حركاتها لم تستل الا وتاثر ط سكون الح
المستعمل اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله
اذ نوقا نظور وقور يثايع من قورى عشوب خيرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك
ليزودة الشعر يسوع حذو بلا احتلال الا في الوزن وايضا سقي فوك ودو مال على حرف
وقال الجرجي انكباها هو الاعراب والامسي فاللام او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

الدفع في الموضع الذي يبرق من
العصر خلف الأذن والخصية
والعظم من الأمل وغيره والناهي

اعراب طامع وهو ضعيف لا يملك الواو في الطامع على الناحية كالضم والفتح والهمزة على انها حروف
 بغير اعراب وتدل على الاعراب فان ارادوا ان كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها
 ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخرناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا ان مع كونها
 كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصنف كلامه عليه وقال المصنف ان الواو والالف
 والياء مبدل من لام الكلمة في اربعة من عيها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من
 شخ الكلمة فحينئذ لا يبدل في المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت فيبدل التاء بـ
 الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو وفوك على حرف تقيام ابدال تمام المبدل منه اكله
 يقال عليه اي محذوف ويلزم من جعل الاعراب من شخ الكلمة لغرض الضعيف مقتصر على ما يصلح
 للاعراب من شخها كما اقتصر في المتن والمجموع على ما يصلح للاعراب من شخها اعني علامه التثنية
 الجمع اذ من شخ المتن والمجموع بالحروف لا يتم علموا انهم يخرجون الى اعرابها باستيفاء
 الحركات والحروف وان كانت فروع الحركات في باب الاعراب فذلكها وحركات
 من حيث تولد منها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها كركين او اكثر فكل موافق
 يستبد المتن والمجموع مع كونها فروعين للمفرد بالاعراب الا اقوى فاحادها ومن جملة المفردات هذه
 واخرها هذه الا اقوى ليست في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب
 وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعها لما وفضلها على المتن والمجموع باستيفاء الحروف
 التثنية في موضع وكل واحد من المتن والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيها في موضع
 وانما احادها من الاسماء بخلاف نحو خذلت بها المتن باستيفاء كل واحد منها ذاتا اخرى كـ
 اللام والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاصناف لظهور ذلك التام معي المثبتة وضواها
 الاسماء من بين الاسماء المفردة المثبتة لثني لان لام بعضها وعين الآخر حرف على يصلح ان
 يتوهم مقام الحركات فاستدركوا من كل اعراب حروف اجنبية مع ان التام في اربعة منها كانت
 محذوفة للاعراب من كل ما محذوف قبل نسيانها في اذن كالحركات الجنبية للاعراب وكذا الواو
 فوكن لا كانت مبدل منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب وانما تحذف عيسى لانه
 حرف علة والماخو من واسم فخرج الوصل في بدل من التام بدل عاقتها اياها في النسب نحو ابي
 ونحوي فكان لا محالة حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واذا خاها
 يكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن لم يملحها منها نحو دوم اول
 يا ثم تنزل جعلوا الواو في الحركة الباقية نصب ليكون الالف اعرابا مثل الالف في الالف
 لا تصح ما قبلها واكسان وجعلت ساكنة للتحقيق في العرب بالحروف التي هي اصل من الحركات وكذا

الاعراب هي الحركات والحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعها لما وفضلها على المتن والمجموع باستيفاء الحروف التثنية في موضع وكل واحد من المتن والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيها في موضع وانما احادها من الاسماء بخلاف نحو خذلت بها المتن باستيفاء كل واحد منها ذاتا اخرى كـ اللام والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاصناف لظهور ذلك التام معي المثبتة وضواها الاسماء من بين الاسماء المفردة المثبتة لثني لان لام بعضها وعين الآخر حرف على يصلح ان يتوهم مقام الحركات فاستدركوا من كل اعراب حروف اجنبية مع ان التام في اربعة منها كانت محذوفة للاعراب من كل ما محذوف قبل نسيانها في اذن كالحركات الجنبية للاعراب وكذا الواو فوكن لا كانت مبدل منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب وانما تحذف عيسى لانه حرف علة والماخو من واسم فخرج الوصل في بدل من التام بدل عاقتها اياها في النسب نحو ابي ونحوي فكان لا محالة حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واذا خاها يكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن لم يملحها منها نحو دوم اول يا ثم تنزل جعلوا الواو في الحركة الباقية نصب ليكون الالف اعرابا مثل الالف في الالف لا تصح ما قبلها واكسان وجعلت ساكنة للتحقيق في العرب بالحروف التي هي اصل من الحركات وكذا

ان الواو

ان الواو

الاعراب هي الحركات والحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعها لما وفضلها على المتن والمجموع باستيفاء الحروف التثنية في موضع وكل واحد من المتن والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيها في موضع وانما احادها من الاسماء بخلاف نحو خذلت بها المتن باستيفاء كل واحد منها ذاتا اخرى كـ اللام والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاصناف لظهور ذلك التام معي المثبتة وضواها الاسماء من بين الاسماء المفردة المثبتة لثني لان لام بعضها وعين الآخر حرف على يصلح ان يتوهم مقام الحركات فاستدركوا من كل اعراب حروف اجنبية مع ان التام في اربعة منها كانت محذوفة للاعراب من كل ما محذوف قبل نسيانها في اذن كالحركات الجنبية للاعراب وكذا الواو فوكن لا كانت مبدل منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب وانما تحذف عيسى لانه حرف علة والماخو من واسم فخرج الوصل في بدل من التام بدل عاقتها اياها في النسب نحو ابي ونحوي فكان لا محالة حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واذا خاها يكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن لم يملحها منها نحو دوم اول يا ثم تنزل جعلوا الواو في الحركة الباقية نصب ليكون الالف اعرابا مثل الالف في الالف لا تصح ما قبلها واكسان وجعلت ساكنة للتحقيق في العرب بالحروف التي هي اصل من الحركات وكذا

الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد اسكنه وجعل ما قبلها من الحركات
 من جنسها للتحقيق والتبيين في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكل كان حرف اعراب وانما في الالف
 فطره الباب بمعنى حوكم ابو ز وجبك او اخرج او ابدع وبالحركة فالحكم شيب روج المرأة والهمز المشي
 المنكر الذي يستحق ذلك من العون والفعل التبع او غيره ذلك والالف من الله الاقسام اقسام
 التي اعرابها بالحروف ما رفع الف وصبه جرس ياء وسو المشي وما حل عليه وصفي بالمشي كل
 اسم كان لمفرد ثم الحقي باحسن الف ونون ليدل على ان مع ثمن جنسه على ما يحق في باب
 المشي فلم يكن كلا على هذا خلا اذ لم يست كل في المفرد واما قولك في كل ما قبلها سلا في زيد
 فالالف محذوف للضرورة كما هي وكذا اثنان اذ لم تست للمفرد اثنان لكن كلا ليس مشي ولا وضو
 المشي لان الف كالف عصب بخلاف اثنان فليس مشي كما ذكرنا لكن وضو وضع المشي اذ هو
 كقولك اثنان واسمان محذوف التام مثلها لانه من المشي وكان عليه ايضا ان يذكر بذكر اثنان
 اذ لم يستعمل مفرد فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان كان يذوي ثم مشي لم يمكنه
 ذلك في ثانياين فكان عليه ان يدرك ذلك ان معنى ثانيا لو استعمل طرف الجمل وليس في
 الطرف الواحد معنى المشي كما لم يمكن ان يقال للمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد معنى المشي اثنان
 طرفا الجمل المشي فالشيء في مجموع الجمل لا في كل واحد من طرفه وكان عليه ايضا ان يذكر بينهما اثنان
 واللفظان ونحوهما لان طامع مدبه كما ذكرني شرح المفضل انما يصح موضوعه للمشي غير مبني على الواو
 قال ويدل عليه حوار تشديد نون ياء ان وانهم لم يقولوا ان واللفظان محذوران واللفظان عند
 في المشي معي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صغ موضوعه وان ثبت في الطامع ما يورث
 مفردا وانما اعراب المشي وجمع المدكر السالم بالحروف لان الحركات استوفها الاحاد مع ان
 في آخرها ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعراب المنكر وجمع الموب السليم
 بالحركات وانما اعراب الالف لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المتن علما
 للتثنية وكذا الواو في الجمع علامه للجمع لتثنية الالف محذوف علة المشي والواو بعد المنكر
 عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المتن والمجموع نحو ضربوا وضربوا وامتوا وامتوا ومما ومما
 وكما ثم ارادوا اعرابها فان المشي والمجموع متعدهم لا محالة على اعرابها مضمعا ما يصلح لان يكون
 اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامه العدد كما ذكرنا فيجوز الالف المشي وواو المجموع علما
 الرفع فيها ولم تن من حروف الين وهي التي هي اولي بالقيام مقام الحركات الا اياها والرفع
 في المتن والمجموع والحرف اولي بها ثلث الف المشي وواو الجمع في الجربا فخر من للثني حرف ففتح
 الحرف دون الرفع لكونها علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المشي اعرابا على

اعراب المنع

الاعراب هي الحركات والحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعها لما وفضلها على المتن والمجموع باستيفاء الحروف التثنية في موضع وكل واحد من المتن والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيها في موضع وانما احادها من الاسماء بخلاف نحو خذلت بها المتن باستيفاء كل واحد منها ذاتا اخرى كـ اللام والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاصناف لظهور ذلك التام معي المثبتة وضواها الاسماء من بين الاسماء المفردة المثبتة لثني لان لام بعضها وعين الآخر حرف على يصلح ان يتوهم مقام الحركات فاستدركوا من كل اعراب حروف اجنبية مع ان التام في اربعة منها كانت محذوفة للاعراب من كل ما محذوف قبل نسيانها في اذن كالحركات الجنبية للاعراب وكذا الواو فوكن لا كانت مبدل منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب وانما تحذف عيسى لانه حرف علة والماخو من واسم فخرج الوصل في بدل من التام بدل عاقتها اياها في النسب نحو ابي ونحوي فكان لا محالة حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واذا خاها يكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن لم يملحها منها نحو دوم اول يا ثم تنزل جعلوا الواو في الحركة الباقية نصب ليكون الالف اعرابا مثل الالف في الالف لا تصح ما قبلها واكسان وجعلت ساكنة للتحقيق في العرب بالحروف التي هي اصل من الحركات وكذا

قال في شرح المفضل اسماء الاسماء
 كلها من حروف المد اسكنه وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتحقيق والتبيين في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكل كان حرف اعراب وانما في الالف فطره الباب بمعنى حوكم ابو ز وجبك او اخرج او ابدع وبالحركة فالحكم شيب روج المرأة والهمز المشي المنكر الذي يستحق ذلك من العون والفعل التبع او غيره ذلك والالف من الله الاقسام اقسام التي اعرابها بالحروف ما رفع الف وصبه جرس ياء وسو المشي وما حل عليه وصفي بالمشي كل اسم كان لمفرد ثم الحقي باحسن الف ونون ليدل على ان مع ثمن جنسه على ما يحق في باب المشي فلم يكن كلا على هذا خلا اذ لم يست كل في المفرد واما قولك في كل ما قبلها سلا في زيد فالالف محذوف للضرورة كما هي وكذا اثنان اذ لم تست للمفرد اثنان لكن كلا ليس مشي ولا وضو المشي لان الف كالف عصب بخلاف اثنان فليس مشي كما ذكرنا لكن وضو وضع المشي اذ هو كقولك اثنان واسمان محذوف التام مثلها لانه من المشي وكان عليه ايضا ان يذكر بذكر اثنان اذ لم يستعمل مفرد فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان كان يذوي ثم مشي لم يمكنه ذلك في ثانياين فكان عليه ان يدرك ذلك ان معنى ثانيا لو استعمل طرف الجمل وليس في الطرف الواحد معنى المشي كما لم يمكن ان يقال للمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد معنى المشي اثنان طرفا الجمل المشي فالشيء في مجموع الجمل لا في كل واحد من طرفه وكان عليه ايضا ان يذكر بينهما اثنان واللفظان ونحوهما لان طامع مدبه كما ذكرني شرح المفضل انما يصح موضوعه للمشي غير مبني على الواو قال ويدل عليه حوار تشديد نون ياء ان وانهم لم يقولوا ان واللفظان محذوران واللفظان عند في المشي معي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صغ موضوعه وان ثبت في الطامع ما يورث مفردا وانما اعراب المشي وجمع المدكر السالم بالحروف لان الحركات استوفها الاحاد مع ان في آخرها ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعراب المنكر وجمع الموب السليم بالحركات وانما اعراب الالف لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المتن علما للتثنية وكذا الواو في الجمع علامه للجمع لتثنية الالف محذوف علة المشي والواو بعد المنكر عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المتن والمجموع نحو ضربوا وضربوا وامتوا وامتوا ومما ومما وكما ثم ارادوا اعرابها فان المشي والمجموع متعدهم لا محالة على اعرابها مضمعا ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامه العدد كما ذكرنا فيجوز الالف المشي وواو المجموع علما الرفع فيها ولم تن من حروف الين وهي التي هي اولي بالقيام مقام الحركات الا اياها والرفع في المتن والمجموع والحرف اولي بها ثلث الف المشي وواو الجمع في الجربا فخر من للثني حرف ففتح الحرف دون الرفع لكونها علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المشي اعرابا على

الاعراب هي الحركات والحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعها لما وفضلها على المتن والمجموع باستيفاء الحروف التثنية في موضع وكل واحد من المتن والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيها في موضع وانما احادها من الاسماء بخلاف نحو خذلت بها المتن باستيفاء كل واحد منها ذاتا اخرى كـ اللام والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاصناف لظهور ذلك التام معي المثبتة وضواها الاسماء من بين الاسماء المفردة المثبتة لثني لان لام بعضها وعين الآخر حرف على يصلح ان يتوهم مقام الحركات فاستدركوا من كل اعراب حروف اجنبية مع ان التام في اربعة منها كانت محذوفة للاعراب من كل ما محذوف قبل نسيانها في اذن كالحركات الجنبية للاعراب وكذا الواو فوكن لا كانت مبدل منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب وانما تحذف عيسى لانه حرف علة والماخو من واسم فخرج الوصل في بدل من التام بدل عاقتها اياها في النسب نحو ابي ونحوي فكان لا محالة حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واذا خاها يكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن لم يملحها منها نحو دوم اول يا ثم تنزل جعلوا الواو في الحركة الباقية نصب ليكون الالف اعرابا مثل الالف في الالف لا تصح ما قبلها واكسان وجعلت ساكنة للتحقيق في العرب بالحروف التي هي اصل من الحركات وكذا

صفحة ثمان وأربعون غير واما
صفحة ثمان وتسعين الالف

التي

V

بناء على ان المشي كان في الاصل مفردا اكثر من اثنين واجمع مفردا اكثر من اثنين ودون تجميع ذلك
 فخرط القادوم مع تجميعه فنقول انما مضوا عن صيغة اسم مفردا ككلا ورجال وعشرة فلا يصح ان
 سوبا واحد لانه لا يزداد الكثرة اللغوية وانما ككلا فاعرب اعراب المشي ثلثه شبه بلفظ يكون اجرة
 الفاء لا سكت عن الاضافة حتى يترتب على التجرى عن الوزن ومعنى يكونه مشي المعنى وحسن ذلك بحال
 اضافة الى المصدر ومثله شيئا كوكلا سوبا وككلا سوبا لانه اذا كان مضافا الى المصدر فلا يكون
 جارا على المشي تأكيدا لخرجه في الرجلان ككلا سوبا وككلا سوبا وككلا سوبا وان جاز ايضا ان يقول
 ككلا سوبا في بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيدا او ككلا سوبا وككلا سوبا وككلا سوبا وان كان في الاصل جازيا
 على المشي وهو موافق لمعنى لفظ ككلا سوبا فاصل المشي ان يكون مع لفظ لا ولي جازيا موافقا لمعنى
 الاعراب ثم ظهر ذلك فيما اذا لم تتبع المشي للعراب ككلا سوبا وككلا سوبا وككلا سوبا وككلا سوبا
 جازيا وانما اذا اضيف الى المصدر فانه لا يجري على المشي اصلا ولا يقال جازيا في احوال ككلا سوبا وككلا سوبا
 كانه يعبّر به مضافا الى المصدر ايضا اعراب المشي وذكر صاحب المعنى ان بعض العرب ثبث الالف
 في ككلا وككلا مضافين الى المصدر في الاحوال كما في المصنفين الى المصدر ولا ادرى ما صحه واللفظ ككلا
 به من الواو عند سيبويه لا بد ان الالف فيها في النون كما في اخت وبت ولم يبدل الف من الالف
 الا في اثنين وقال السيبويه في موضعين الالف تسماع الالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
 في امان الالف المقتبذ عن الواو وحكي الكلام عليه في باب الالف وككلا فعلى والالف في الالف جعل
 اعرابا ككلا في ككلا وانما جازي بالالف التانيث بعد التاء ولم يكن جازيا في التانيث لان التانيث
 لم يخص للتانيث فلهذا جازي في التانيث لم يجرى فيها ما يجرى في التانيث لان التانيث في النون كانت بيت
 وشبهه ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم يثب تاء ثبوت في الوقف كما في جازي يونس اجري
 ولو كان لخص ان يث لم يجرى في الامور والالف ايضا لما كانت بغير الاعراب صار ككلا سوبا
 للتانيث في الجمع منها وعند الجرمي وزنه ففعل ولم يثب مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف
 في ككلا وككلا للثبوت ولم يجرى في الجمع منها لزم حذف التانيث في الالف في المشي لاني اجمع
 بحذف احدى اللامين وزيد الف التانيث حتى يعرف ان المعصود للاضافة في المشي لاني اجمع
 ولم يستعمل واحد مما اولا احاط في الواحد فلفظا ككلا في الاثنين سوبا سوبا وككلا في الاثنين
 الواحد قال في ككلا رجلا سوبا سوبا ككلا سوبا سوبا وككلا سوبا سوبا وككلا سوبا سوبا
 من عتاب ونعم واجواب انما لو كانا اثنين لم يجرى جزم صيغة المفرد اليهما قال ككلا سوبا سوبا
 شافاهة وقال تعالى ككلا يجتنن آتت اكلمها ولوج قلب اليهما مضيا جبر اضيفا الى
 المصدر او الى المصدر ككلا سوبا وانما البيان فالالف حذف فيها للضرورة بدليل فتح التاء

في الجمع ككلا سوبا
 في الجمع ككلا سوبا
 في الجمع ككلا سوبا

في الجمع ككلا سوبا
 في الجمع ككلا سوبا
 في الجمع ككلا سوبا

ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قولك في قولك ككلا وككلا وككلا وككلا وككلا وككلا
 المفرد فحالف المعنى المشي واعلم ان ككلا وككلا لا ايضا فان الا الى المعارف لان وضعها للبيان
 ولا يؤكد التانيث المعنوي الا للمعارف كما في تانيث بايه والمضاف اليه يجب ان يكون مشي
 اما لفظا ومعنى ككلا الرجلين او معنى ككلا ما لا يجوز تفريق المشي الا في الشعر ككلا زيد وعبد
 والحق التانيث ككلا سوبا الى مؤنث اصح من تجميع ككلا سوبا وككلا سوبا وككلا سوبا
 وعلى المعنى احسن قال تعالى ككلا احسن آتت ثم قال وقبر يا جلالها والتسم التانيث بايه الواو
 والياء قال انما افردت او لو عشرين واخواتها بالكر لان جمع المؤنث السالم كل اسم
 مفرد ثم اجمعت بك ككلا المفرد واذا دون ذلك على ما فوق الاثنين وليس او لو عشرين و
 اخواتها ككلا لان او لو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يات اول في المفرد
 وكذا عشرين واخواته وليس عشرة وثلاث واربع احاد العشرة وثلثون واربعون وان
 اوسم ذلك او لو كان ككلا لثبث عشرة مع كل عشر يزيد عليها عشرين لان
 الجمع لثبوت لثبوت لثبوت مع كل ثلث يزيد عليها واما عليون وقلوب ونحوها وان كانت
 على خلاف القياس في قولك وان ان تخذ المشي بانه اسم دال على مفرد في اجرة الف او
 ياء ونون زيدتان فيدخل في شان وشايبان ويذروان والذان ويذران بخلاف ككلا سوبا
 الى افراد هذه الثقات بالكر وككلا سوبا لم يذروا اسم دال على اكثر من اثنين
 واو ونون زيدتان فيدخل في او لو عشرين واخواته واما ذو واخوه داخل في جمع
 المذكور على اي وجه كان لان واحد ذو وقال وككلا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا
 ككلا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا سوبا
 ان الاعراب المذكورة في اي الاسماء المعربة يكون متذبذبا وفي ايها يكون ظاهرا احصا الاسماء والمعد
 الاعراب لا يمكن ضبطها فحق ما لم يذكر منها ظاهرا الاعراب قوله فيما تعذر اي في معرب
 تعذر اعراب حذف المضاف وهو اعراب واجام المضاف اليه مقام اعني الضمير ضمير نحو
 فاستمر في الفعل اعلم ان تعذر الاعراب لا حشيش اما بعد النطق به واستحالة والماتعة
 واستحالة التعذر في البيان يستحيل في كل واحد منها على الاطلاق اي رخصا وبصا وحسنا
 الاول باب عصي يعني ان كل معرب مبيّن فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلث لان
 الالف لوجاهة تحركه لفتح عن جزمه واسلب جزمه اخرى ثمرة فلا يمكن تحريك الالف مع ثبات
 الفاء الثانية باب علاني يعني كل مفرد اخر اعراب نحو علاني وسلي مضافا الى ياء المتكلم فانه
 يتعذر الاعراب اللفظي في مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافة وذلك لان اسم

في الجمع ككلا سوبا
 في الجمع ككلا سوبا
 في الجمع ككلا سوبا

في الجمع ككلا سوبا
 في الجمع ككلا سوبا
 في الجمع ككلا سوبا

في الجمع ككلا سوبا
 في الجمع ككلا سوبا
 في الجمع ككلا سوبا

انما يتحقق الاعراب بعد تركيبة مع علامته كما تقرر في قولك جاز غلام زيد مثلاً مستحق المضاف الاعراب
 اللاحقة كونه مستند الى كونه عن الكلام اذ هو المعنى لرفع الاسماء وكونه مستنداً الى سبق ثبوت
 اولاني بعد الاستدلال اليه في شأنه ليس مطلق الكلام بل المضاف اليه المضاف اليه الى زيد
 فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول بالاضافة ثم كون المضاف عنه او فصلة ثم الاعراب
 متوالت انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركته ما قبل الياء كسرة ثوابتها
 فلما اذوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب شغلاً بحركة لارده واحتمال الحذف لم يكن
 متجانسين كما نأوتما شئت من شئت ضرورة والما المشغل اعراه فثباته يستلزم في احداهما
 وجراؤه في الآخر رجاء فالاول الاسم المقصور اي الذي حرف اعراه ياء قبلها كسرة فيستعمل الضم
 والكسرة على الياء المتكسورة ما قبلها وذلك بحسب الضعف الياء ومثل الحركات مع حركتها ما قبلها بحركة
 شدة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يشغل الحركات عليها نحو طي و لو وكوس ومغرة واما التي
 فخصها لا تشغل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رات الناضى ويسمى هذا النوع متوصلاً لانه يقص من
 وهي نحو المعنى والعصا مقصورا لكونه ضد المدود او لكونه مدوداً على مطلق الحركة والقصر المنع والاول
 اولي لانه لا يسمي نحو غلام مقصوراً وان كان ممنوعاً من الحركات الاعرابية ايضا يذاع انما يجب
 اطراد الاتقان وايضا يذهب النحاة ان نحو غلام يسمي على ما هي والمقصود من القاب المعربة
 والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحذفه وقدرته وذلك نحو جاني
 سلمي والاصل سلموى اجمعت الواو والياء مع ثباتها في اللين واوياً ساكنة متصلة للاداء
 فقلب اسمها الى اضماع اي الواو الى الياء والاداء بالادغام التحفيف وكذا يعمل كوكبات ثانياً
 واوا نحو سيد ومن كان التماس في ادغام التماس بين قلب الاول الى الثاني
 كما هي في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولهما في الاخرى وكسرة ما قبل الياء لا
 ما شرعوا فيه من التحفيف ولكن الضم قربة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يغير
 الضم في نحو سبيل وسبيل لانه لم يبق تحفيف آخر حتى يتجه به ولم يكن الضم قربة من الطرف في
 الياء الساكنة فالتدغم في امتناع اصنام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها
 ولذا قيل في جمع ابيض بين وفي على من اليبط طوبى واما المدغمة في الحركة فكانها متحركة بصيرة
 مع الحركة كحرف واحد نحو سبيل كذا وان كان الاسم الذي قلب وادغم ياء لادغام في الياء
 على اخص اللوزان اي ملأها ساكن الوسط جزوا ايضا تاء الضم على حاله فالواو في جمع النوى في
 ثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع قد رقت في جاء في سبلي واما في حالة الجوز والصب فالياء
 الا انما ادغم والمدغم ثابت ولعل انما لم يعد نحو جاء في صالح التوم وصالح التوم ورايت

هذا الكلام في الاعراب
 وهو من كلام النحاة
 في الاعراب
 وهو من كلام النحاة
 في الاعراب

هذا الكلام في الاعراب
 وهو من كلام النحاة
 في الاعراب

هذا الكلام في الاعراب
 وهو من كلام النحاة
 في الاعراب

صالح التوم ومرت بصالح التوم من التوم وهو في الظاهر عسر ومن الحذف لان
 الكلمتين سعلتان بخلاف نحو سبلي فان المضاف اليه لكونه ضميراً متصلاً بحرف المضاف
 واما لفظ في في الاحوال الثالث قد دخلت في باب غلام في هذا الموضع بالذكرة وكان
 وكان عليه ان يعد في قسم المقدر اعراه مطلقاً المحكي في نحو من زيد ومن زيد او من زيد
 لكونه معاً مقدر الاعراب وجواباً لاشتغال حله بحركة الحكاية واعلم ان يذهب النحاة ان
 باب غلام يسمي لاضافة الى المعنى وجاءه المصنف كما رأت لانه قد علم من قسم العرب
 المقدر اعراه وهو ما نحن بذييل اعراه نحو غلامه وعلامك وعلامي ومن اين لم ان المضاف
 الى المعنى مطلقاً سبب التماس بل لما شرط كما هي في الظروف المبينة فاذا عرفت المعرب
 الذي اعراه مقدر اما مطلقاً او في بعض الاحوال دون بعض فأتى من العربات اعراه طار
 وهو قول واللفظي فيما عداه قوله غير المضاف بل غلامان من تبعه او وجده منها قوم فقاما
 وهي عدل وصف وبأيت ومعرفة وعندهم جمع ثم تركيب والنون رافعة من قبلها الف ووزن فعل
 وفي القول ترتيب مثل عمرو وحمز وطلح ورف وبرايم وما جدد وعدي كرب وعمران واحمد وكلمين
 لا كسرة ولا تنوين قوله ما عدا غلامان من تبعه او واصل اعلم ان قول النحاة ان المعنى الغلام
 على كذا لا يريدون به انه موجب بل المعنى انما اذا حصل ذلك الشيء بمعنى ان يتجرا المتكلم
 الحكم لنفسه بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما يوجه العلة واما
 عن المصنف بقوله وحكم ان لا كسرة ولا تنوين لان سقوط الكسرة والتنوين في غير المضاف يتبع
 العلتين وتبعية ايضا لكل واحد من الفروع في غير المضاف مبداء وعلة مجاز لان كل واحد
 جزء العلة لا علة تامه او باجماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة الثانية من مجموع علتين او واحد
 منها يقوم مقامهما مع شرط كل واحد منهما واستعرف الشرط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحدة
 الذي ذكره المصنف ما دخل الكسرة والتنوين للضرورة او التماس وكذا المجموع بالالف والثاء
 علماً والمجموع بالواو والنون علماً للوث كسلمات وسلمون وان لم يحدث منها الكسرة
 التنوين ثبوت علتين في جميع ذلك في قوله بعد ويجوز ضرورة للضرورة او التماس نظر
 لان الضرر على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعبرين وعن السبب العام مقابها
 وهو في حال الضرر وحذف السبب غير محذور عنها فكان الوجه ان يقول كسرة وحذف
 للضرورة او التماس لان حكم غير المضاف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم العرب عن
 اختلاف الآخر بخلاف العوامل لنظراً او قد يرافقه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما عدا
 غير المضاف اعني قولهم لا يدخل الكسرة والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز ضرورة للضرورة وكذا

هذا الكلام في الاعراب
 وهو من كلام النحاة
 في الاعراب

هذا الكلام في الاعراب
 وهو من كلام النحاة
 في الاعراب

هذا الكلام في الاعراب
 وهو من كلام النحاة
 في الاعراب

[illegible]

[illegible][illegible]

الله

34

فَوَلِّمْهُ اِنَّ اِلٰهَنَا رَبُّكَ بَنِيَّاءُ عَلٰى رِجْلِ اِن

المجلس
التعليمي

قال الله تعالى ان ربك شہود
المسلمین مصروف شہور
علی ما وی کرم

سنة يجمعها الغنى
ولا فائدة قال كلام العرفان المضمرة الالهية
ولست واحد في كلام من الجديف لذلك الخلق
خاصة ولا واحدة وهو مسدد
واحدة وعضتها نفسها

جميع الجوامع
للسيوطي

91

4.

روزانہ اس نسخہ کو پانچ گھنٹے تک

و تاء حلا مكية -

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

هذه عبارة تلك النفس المولود
 لانه في الحجب الا اذا كان
 قيدا لا يتقارن الحجب لا بد ان لا يكون
 لاعماله في هذه

مخالفوهم

[illegible]

میں نے ان کے بارے میں سب سے پہلے سنا تھا

سيموه ان افلا مود وقال ابو الحسن ان من العرب من يعرف سراً وبل يكون موداً
 ونسب بعضهم الى سيموه انه قال بانهم انما ايضا نظر الى قوله خربت كاعتبت سراجوه
 غلط لان تشبيه سيموه به بالاجل التوقيف فقط لا لكونه منصرفاً مثله الا ترى
 الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم بالانصرف قولهم واذا حرف فلما
 اشكال لان السبب اعني الجمع غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن
 تقدير الجمع في سراً وبل مطلقاً حرف او لم يعرف وذلك لا يقتضي هذا الوزن
 بالجمع على لم يعرفه فنظر الى ذلك المقدور ومن حرف فليزوا به بوقوعه على الواحد
 وكذا الجوز في نحو جاز خراب ان يقدر الجمع وذلك يجوز ببعضه فيه الحرف وتركه
 محذوفاً بجا زجراي وخراسا فيقول هو جمع من باب ان الارض المبطون والجمع المذكر
 كالصغار في الخفيف قولهم ونحو جوار ان المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر
 ان جوار في اللفظ كقاضي رفعا وجر او قد جاء عن بعض العرب في الجوار جوارى بالفتح
 قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولاً محبته ولكن عبد الله مولى موايها قال الاخر
 مما لا فوق سبع سوا سادس قلله واحتراما الكسائي وابوزيد في عيسى بن عمرو ولا
 خلاف في انصب انه جوارى وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار زلفاً وجوا
 منصرفاً او غير منصرف فقال النحويون ان تنوين الحرف وذلك ان الاعلال مقدم على
 منع الحرف لان الاعلال سبب قوى وهو الاستتقال انما هو المحسوس في الكلمة
 والما منع الحرف فسيبب ضعيف اذ هو حشبه بغير ظاهر بين الاسم والفعل على ما يتبين
 قبله قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصارت
 منصرفاً والاعراض عليه ان اباء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسر الراء في جاري
 جوار وكسر الراء في كمنع الحرف فاعتبرا احدهما دون الآخر في حكم وكل ما حذف
 الاعلال موجب فهو حكم اباء في كمنع الحرف والالكان كالمعدوم كيدودم وعمر بن
 حنبل وذلك مقتضوي جنادل وذلاد ولوقال المبريد والتنوين عوض عن
 حركة اباء ومنع الحرف مقدم على الاعلال واصله جوارى بالتنوين ثم جوارى حذف
 ثم جوارى حذف الحركة ثم جوارى بتعويض الحركة عن التنوين لمقتضى التثنية حذف
 اباء لتساكنين وقال سيموه والخليل ان التنوين عوض عن اباء ففسر بعضهم
 هذا القول بان منع الحرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى
 محذوفاً ثم جوارى حذف الحركة للاستتقال ثم جوارى حذف اباء للاستتقال اباء
 المكسورة ما قبلها في غير المنحرف الثقيل بسبب الترغية وانما ابدل التنوين في اباء

لفظ

لتعظم التنوين الحاصل جمع اباء اساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لورجعت والاعراض
 عليه وعلى مدحج المبريد انه لو كان منع الحرف مقدماً على الاعلال لوجب التنوين في قولك ردت
 جوارى كما في لغة القبلة الجبيشة وذلك لان منع الحرف يقتضي تشيين حذف التنوين وتبع الشر
 له في السقوط وصيرورة تنوينه واذا يلزم ان يقال جاني الجوارى ومرت بالجوارى عند سيموه
 محذوف اباء لان الكلمة لا تحت بالالف واللام وتحت الفرعية باق معها فسمي السراي والموق
 قول سيموه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الحرف لما ذكرنا حذف
 اباء لتساكنين ثم وحده بعد الاعلال مسببة الجمع الاقصى حاصله تقديره لان المحذوف للاعلال
 كالثابت لخلاف المحذوف نسباً كما ذكرنا حذف تنوين الحرف فقاموا الرجوع اباء لرواها
 غير المنحرف المستثقل لفظاً بلغة منقوصاً ومعنى بالترغية فعوض بالتنوين من اباء لخلاف
 نحو احوس واشقي فانه قدم الاعلال في مثليها ايضا ووجدعه منع الحرف بعد الاعلال حاصله
 لان الف احوي بالالف اخف منه بالتنوين واما جوارى فهو بالتنوين اخف منه باباء والخفة
 اللفظية مقصودة في غير المنحرف بقدر ما يمكن تنبيهها بذلك على ثقله المعنوي بكونه منقوصاً بالترغية
 الا ترى انك تقول خطايا وبرايا وداوي بالتنوين اتناً قالمات قبلت اباء انما في الجمع الاقصى وكل
 غير منصرف منقوص حكمه حكم جوارى في ذلك وفي هذه الخلاف المذكور نحو قاض اسم اوله واعمل تصغير
 افعلي واذا جعل هذه النوع اعني جوارى واعمل على فنبس لجعل حاله مخالفاً لحاله في التنكير وذلك
 بانه تقدم منع الحرف على الاعلال فبقى اباء ساكنة في الرفع ومنقوصة في النصب والجوارى جاني
 جوارى وقاض واعمل بياسا كنه ورايت جوارى وقاض واعمل ومرت جوارى وقاض واعمل
 بياء مفتوحة في الحالين وانما تقدم منع الحرف لان العلوية سبب قوت في باب منع الحرف حتى
 منه الكونيين بها الحرف وحده في حقوقه بقوتان فرادس في جمع كما تقدم واما عند سيموه
 الخليل في حال نحو جوارى واعمل على كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صرفت نحو احوي قلت
 اني حذف اباء الاخر نسباً لكونها منقوصة بعد بقاء مكسورة مشددة في غير فعل او جوارى
 كاجي والمجي وقباس مثلاً الحذف نسباً كما في التنوين فسيموه بعد هذا نسباً
 جمع الحرف لانه يقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمرو يعرفه بتقصانه عن الوزن
 نسباً لخلاف نحو جوارى اباء كالثابت بدليل كسر الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن
 اقصى الجموع والا في قول سيموه الا ترى انك لا تعرف نحو بعد ويضع على ان كان قد سقط
 حرف من وزن الفعل واورع ومن العلاء الحذف اباء انما في الجوارى نسباً بل بعد الاعلال
 اعلى وذلك لان في اول الكلمة انما زيادة التي في الفعل وهي الهمزة لخلاف عظم تصغير عطاء

كين
 الحرف ثابت تقديره اباء على وزن الفعل
 محذوف تنوين الحرف كمنع الحرف
 الالف المحذوفة والاولى حركة اللام
 جوارى لان احوي

فعله كالجاري مجزئ الفعل اعني ايجز في الاشارة ما في عنده كاعتيل سواء في الاعلال ومنع الحرف فيقولون
التنوين من ابياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيوي في تصغير احيوي كاسبيد في تصغير اسود كالحج في
التعريف ويكون في الحرف وتترك كاعتيل على الخلاف المذكور **قوله** التركب شرط
العلم لان الحكمتين معا بدلان في وضع العلم فيمنع من حذف احدهما اذ العلم كالتنوين من
التقصان ولو لا ما كان التركيب عرضه لالتكامل والنزول **قوله** وان لا يكون باصافه ولا
اسما ولانه لو كان باحدهما وجب اتقاء الجزئين على حالهما قبل العلم كالحج باب المنيات وكان
عليه ان يقول ولا مورا مورا الاخير قبل العلم يخرج لحو ان زيد اعلم وكذا لحو ما زيد ويقول ايضا
وان لا يكون اثنا في ما بين قبل العلم لخرج لحو سوسه وخمسة عشر على فان الاضمة اذن مراعاة
ابناء الاول على ما في باب المنيات **قوله** الالف والنون ان كانا في اسم مظهر
العلم كمران او صفة ما انتفاء فعلا وقيل وجود فعل ومن ثم اختلف في ربح دون سكران
وندمان اعلم ان الالف والنون ان يوثقا بمقتضى الالف الثانية المدونة من جهة اشتقاق
في قولنا الثانية عليهما معا ونحوات هذه الجمل بسقط الالف والنون عن الثانية ويشابهها
ايضا بوجه آخر لا تفرق فواتها نحو تساوي المصدين وزنا فسكران كمران كمران وكون
الزائد في سكران مختص بالذكر كما ان الزائد في لحو هو المختص بالثبوت ويكون الموثق
في لحو سكران صيغة اخرى مخالفة للذكر كما ان المذكور في لحو هو كذلك هذه الالوة الثلاثة موجودة
في فعلان فعل غير حاصل في مران وعثمان وعطمان ونحوها ويشابهها ايضا بوجهين اخرين لا يفيد
من دون الاعتناء من اتاء ومما زادة الالف والنون معا كزيادة في مران معا وكون الزائد
الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع في ندمان وعريان مع انهما في الاصل على هذا هو الاعتناء
عن ما في الثانية وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل بمنزلة بدل قبلها اي
في صنعان وهراني في النسب الى صنعاء وبراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون
حتى يقال ان النون بدل منها وما صنعت في وهراني فالتقيس صنعاء وبراء وبي كراوت
فابعدوا النون عن الواو وشاؤوا ذلك للمناسبة التي بين الاثر الى ادغام النون في الواو
وجز اسم على هذا ابدال قولهم في النسب الى الجية والرقية لجاني ورقباني بزيادة النون غير
ان يبدل من حرف فزيادة تتابع كونها مبدلة من حرف تشابهها اولي ثم انهم بعد اتعاقبهم على ان
تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الالف الثانية اختلفوا فقال الالفون لحتاج الى تنب
اخر ولا يقوم بنفسها مقام سبين كالف نقصان المشبه به وذلك الاخر اما العلم كمران
واما الصفة كافي سكران وذهب بعضهم الى انها كالف غير محتاج الى سبب آخر فالعلم عند

في نحو ان ليست سبيبا بل شرط الالف والنون اذ بنا عتق عن زيادة اتاء والوصف عند في لحو
سكران لا سبب ولا بشرط والاول اولى بصفتها فلا تقوم مقام عتق **قوله** ان كان
اسما غير صفة وانما شرط فيه العلم ليقوم بها عن دخول اتاء كما ذكرنا في الثانية باتاء قوله
صفة فانتفاء فعلا عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لا
التعدي وان كان صفة فشرط انتفاء فعلا وليس هذا مما يجوز المص مثله كالحج في باب العطف و
قوله وقيل وجود فعل والاول اولى لان وجود فعل ليس مقصودا اذ انما بل المطلوب منه انتفاء
فعلا لان كل ما في منه فعل لا في منه فعلا في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلا
جاء منه فعل فعلا ايضا نحو عصبة وسكران فيصرفون اذن فعلا فعل وهذا دليل قوي على
ان المختص في تأثير الالف والنون انتفاء اتاء في وجود فعل فاذا كان المقصود من وجود فعل
انتفاء اتاء وقد حصل هذا المقصود في ربح لا بواو اسطخود ربح لانهم خصصوا هذه اللفظة
بالا ربح ثم لم يطلق على غيره ولم يضعوا منه مونا لغير لفظه اعني باتاء ولا لغير لفظه اعني فعل
فوجب ان يكون غير منصرف **فان قل** لانه ان وجود فعل مطلوب لسقوط به
الى انتفاء فعلا بل هو مقصود بداته لانه يحصل بوجوده كما يشابه بين الالف والنون وبين الالف
الثانية تكون مونا هذا على غير لفظه كما ان مونا ذلك على غير لفظه **قل** هذا
الوجه وان كان يحصل به بينهما بشابهة الا انه ليس وجه الشابهة ضروري بحيث لا يؤثر الالف
والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في الثانية انتفاء اتاء الاثري الى عدم انفراد وان
وعثمان بغير انتفاء اتاء من دون وجود فعل ثم سئل من حرف ربح اولى لان المجموع من الحرف
كالموع على هذا الوزن وضعا في كلام العرب اكثر من المعروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط
انتفاء اتاء اولى من اشتراط وجود فعل ولخصم ان يقول بل الحرف فيما يشك فيه هل هو حرف
اولا اولى لانه الاصل وكذا الخلاف بينهم فابهم في فعلان صفة هل اسغى منه فعلا او لا وهل وجهه
فعل او لا فبعضهم يرون ان الحرف هو الاصل وبعضهم عتق الحرف لانه الثاني ففعلان وقد
جاء عريان في ضرورة الشعر عنوع الحرف تشبيها باب سكران قال كم ذون مية من حرف
ومن علم كانه لام عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ ليجعل نونا الا صاغة فيكون مفعولا اذا سمعته
ويجمل الزيادة فلا يعرف نحو حسان وقتان فاما من الحسن والقبح فيصرفان واما من
الحسن والقبح فلا يعرفان وكذا الحوشيطان ورتان قال الاخفش اذا سمعت ما صلا
منعت الحرف لان اللام بدل من النون كما لا يعرف لو اسميت مدراق اذ انتفاء بدل من الهمزة
قوله ومن ثم اختلف في ربح وعن اجل الاختلاف في الشرط على ان الشرط

من السوء والما من الضم صرف

انما فعلانه لم يعرف في اسم رجب لحصول الشرط اذ لم يكن رجاؤه من الشرط وجود فعله
صرفه اذ لم يكن رجاؤه ولم يختلف في منه سكران لحصول الشرط على المذهبين والى حرف يدان لاسماء
الشرط على المذهبين واختلف ايضا فيما لم يعلم هل اسفي منه فعلا او لا فبعضهم لم يعرفه لانه الغالب
في وزن فعلا وبعضهم صرفه لانه الاصل **قوله** وزن الفعل بشرط ان يخص به كثر
وضرب او يكون اوله زيادة كزيادة غير قابل للتفاوت وعرفه امتنع الموهوبين فعمل ففعل ففعل
كثرت لم يأت في الاسماء الا ايجيا نحو بقم وحو شام بيت المقدس وكلاما كلام العرب او منفولا
عن الفعل نحو شمر لغرس وبذر رما و عشر موضع وحضم لرجل فاضل هذه كلها افعال فعلها هذا
كحيزيد ويشكر ونرجس خواتم هذه الاوزان في اجناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء
منقولة ونرجس ايجي ونحو تصب ورمع واعطر واصبح وتدراد واندر من الغالبة في الفعل واما
فعل في الخواص اذ لم يأت فعل في اسماء الاجناس الا ذليل له وبيه وقيل ان العرب قد ينقل الفعل
الى اسماء الاجناس وان كان قليلا لقوله صلوا كما كنتم من قبل وقيل وقال وقد لم يطاير بشره والاخر
تنويعا لتنويط عشه ففعل ذليل من الالان وموشى فيه سرعة وكان اصل دال والسعر دلاله النقل
كما قيل نفس ابن مالك فيكون دليل على الوزن والعدل مع العلية قالوا وجاء الوعل على الوعل
والديم بمعنى الاشيب وان صح ذلك ففعلها شاذان ومن الخواص نحو استعمل وتفاعل وتفعّل
ودرج وافتعل وانفعل ومن كثير **قوله** ويكثر اوله زيادة كزيادة ان وزن الفعل
الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتيين مخزوم هذا التثنية لاولق ونمثل وايثق اعلاما
لان اشتقاق ما لوق وصرف نمثل على وندل بضعيف اتيق ارشدت الى ان الهمزة والنون
اصبيان في الظاهر الزايد ما تعلق ففعل ملحق بغيره كدخا لمزة اصليد ولو كان افعلا لوجب
الادغام كما شذ واجت واما البب على فمخوم من الحرف لكونه منقولا من جج بت والكل شاذ
ولم يأت في الكلام ففعل حتى بلوغه ملغابا والنحاة تسمى في موضع قول المص او يكون اوله زيادة كزيادة
او يعلب عليه اي يكثر ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل
فمضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يزل ان وزن
الفعل والذي جعل المص على غا الغنم شيئا واحدا انه راي فاعل في الافعال اغلب
وان سميت غائما لا عرف اتناقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم يعرف والديبل
على غلبته في الافعال ان باب المعاملة اكثر من ان يحصى والماض منه فاعل واما فاعل في الاسم
نعم في الاقل قليل كاتم وعالم وسام والثاني انه راي ان الحواهد والماض لا يعرف وعنده ان
هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس في الالوان والعيوب

مطل
فعل نحو ذليل

في وزن

مطل
افعل التفضيل
من الالوان والعيوب

في منه افعلا التفضيل ومن الالوان والعيوب في منه افعلا فعلا كاه واهور وكلاما اسمان واما افعلا الفعل
علم في منه الاما جيا لافعال من بعض الافعال الثلاثية كاهور واذمب لاهن كلها فلم يجمع نحو افعلا واندر ولذا رد
الاختصاص قياسا حسب واحال واطن واوحد وادغم على اعلم وارس وحي افعلا تاضيا لافعال من غير
ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشم والهم والهم وتعايله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي نحو ايدع واوكل واربت وك
تقابل ان يقول على قوله افعلا لم يجمع في جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذمب
البعيرين ان افعلا التعجب فعل يتكلم فيكونان من غير الالوان والعيوب سواء اما الالوان والعيوب
فكلا في فيها افعلا فعلا وهو اسم في افعلا يفعل ومو ففعل لان افعلا فعلا من باب فعل يفعل بكسر العين
في الماضي وفقها في المضارع لم ياتي الا قليلا نحو اشب فني كل ما ذكرنا ساء وب الاسمي والفعل ويزيد الفعل
من جملة كايه عن النفس باب حدث واحد في غير الالوان والعيوب ومن باب اذمب وبذمب
ومن كايه في منه افعلا التفضيل الاسمي في افعلا التعجب الفعل والدي جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي
يفعل بكسر العين في الماضي وفقها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذمب واحد يزد يد على افعلا
فعلا اذ لا ياتي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشب على بائي في التثنية لكن الانضاف ان الغلبة في
افعل الفعل ليست بظاهرة اذ كون الوزن غابا في احد التثنيين لا يمكن الحكم بالاعمال جميع اوزان
التثنيين وهو ما متعذر او متعسر ولا سيما على المتقدم فلا يجمع ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وقيل نظر
ادري ما يمكن معرفة ذلك بخذ كون ذلك الوزن قياسا في احد ما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعلا في الفعل
قياسا في الاخر من تفعل كثيرا غابا كما ذمب واحد وليس في الاسم قياسا في شيء كما صبح وايضا كون الوزن
خاصا باحد التثنيين وهو التثنية في الحوشر وضرب لا يمكن على ما قال الا بالاحاط بجميع اوزان التثنيين الاخر
وهو متعذر او متعسر واما اشتراط وزن الفعل تصديرا بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية
في جميع الافعال دون الاسماء اذ لا فعل تنصرف الا اوله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله ولا غير المتصرف
كعوم وبس وعسى فاقول قليل فصارت هذه الزيادة لاحاد في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بفعل
فوزن الوزن وان كان مشتركا فافعل لل جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل ايضا فان
هذه الزيادة في الفعل لا يكون الالمان واما في الاسماء فقد يكون معنى كاهور واهل منك وقد لا يكون كارب
واملك وايدع فكانها لم ترد فيها فصارت بالفعل اشتهر واخص لان اصل الزيادة انت لم يكن معنى واما
اشتراط هذا الشرط ان لا يكون الاوزان مما لم تحقه تاء التانيث ولا يكون عوضه لان الوزن هذه التاء
خرج عن اوزان الفعل ويخلص لوزن الاسم اذ الفعل لا يلحق هذه التاء نكاح الزيادة المحذرة الوزن الجانب
الفعلية التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وينتج التاء في اوزان الوزن في الاسم فانصرف اربط وعمل
مع الوصف الاصل السليم من الخلل والوزن المشر وط تصدرا الزيادة لحوار الحاق التاء لحوارمة و
بعلة اما الحاق التاء بالسوذة في الجهة فلا يفي لان هذا الحاق عارض بسبب هذا اللفظ في الاسماء والاصل
ان يقال في موشة سوداء هذا الاوزان الخاصة بالفعل كثر نحو استعمل واسمعل واستعمل واستعمل
لحي ومنه تفاعل وتفعّل ودخرج ودخرج وافتعل وانفعل وكذا انفعال وانفعل وغير ذلك واعلم ان لو
سميت بنرجس بكسر النون على وزن زبرج وتربت بضم التاء الاولى على وزن تربش فانصرف واجب لعدم
حوزن فان الزيادة المذكورة شرط الوزن ولا يؤثر من دون المشر وط ولم يجمع في الزجاء نظر الى وزنها
المشهورين اعني بنرجس على وزن نرجب وتربت على وزن تفعّل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه

مطل
اذ لا فعل مصروف
الاوله مضارع

واصل الزيادة
ان يكون المعنى

وشكها سماعا كان ثانيا لا يتقد في علم هذا العمل على وجهه على وجهه ان على طرقة وقاية قول
 جدها زيدا او غيره من متعلق بالاسم لا يصح صدور اي اسم او على طرقة اسناد التقييم ويعني تلك الحجة
 مصدر بالفاعل ان لا يصح تسمية الفعل على فعله فيقولون فاشيا صحتها وذلك ان طرقة اسناد الفعل التقييم حقيقة لا خلاف
 زيدا وطال وقصر نحو قوله تعالى فاشيا صحتها وذلك ان طرقة اسناد الفعل التقييم حقيقة لا خلاف
 عند الحاجة فلو لم يكن الفعل تاما ب على الحقيقة كالامور النسبية لم يوجب وبعد زيدا وكذا الافعال
 المتقدمة لم يوجب وتقتل لان الحرب نسبت بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون
 الاخر بل بينهما المصدرية عن احدهما ووقوعه على الاخر ويقوله على حجة قيامه بخرج مفعول ما لم يتم فاعله
 وهو عند عبد المتقاه وهو انزاع شري فاعله اصطلاحا ولا خلاف ان عنه فاعله لا خلاف وعند غيره عند
 ليس بفعل ولا فاعله فاعله الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعله او لا وليس خلافا من جهة المعنى
 وتثنية زيدا فاعله لم يقع فيه شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم بخرم مقدا
 على النوع وتوفيقا له ان كان نقا والفاعل في الفعل المستند خلافا لخالف فانه قال هو الاسناد
 وقد ذكرنا في هذا المعامل ان الموجود للاعراب انما هو اعتكاف لكن الموحدين جرى عادتهم بان يسموا
 الفعل الى الكلمة التي بسببها حصل المعنى المقصود في المعرب لا الى المعنى المقصود كما قالوا في المعرب
 انه العامل لا الاضامة وقد ذكرنا في هذا الاعراب على وجه وجوب تقدم الفعل على الفاعل قول
 والاصل ان يلى فعله فاعله جاز فاعله علامه زيدا وامر به ضرب علامه زيدا بلي فاعله ان يكون فاعله
 بل فاعله من قولهم وليك الشئ ان قدب منك قوله فاعله جازي جواز هذه المسئلة فاعله يكون
 الاصل في الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب علامه زيدا مع ان ما يرجع اليه الفاعل
 مؤخر عنه لان زيدا فاعله ان يلى الفعل فهو مقدم على الفاعل فاعله او كذلك عدم جواز ضرب
 علامه زيدا فاعله ما ذكره وذلك ان يقال انما لم يجر ضرب علامه زيدا لان علامه فاعله واصل
 الفاعل ان يلى الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل المذكور والجوز ذكره مفسر
 بعد الا في ضمير الثاني لوضوح تخمين الثاني وبطلان انقصه بدكونه ضمير الثاني فاعله او في انفس
 كالجى وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يلى الفاعل فيما بعد منصوبا على
 التعمير لان ذلك المصنوع لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس خلاف زيدا في
 مستثنى ما من حيث يكون مفعولا لا لكونه للضمير فقط وانما جاز ضرب علامه زيدا لغرض من حيث
 تفسيره فقط لم يبق فاما اذا جاز ضرب علامه زيدا في انفس الاصل منه غير التفسير كما لمفعول به من ان لا يلقى
 في التفسير لانه لا يحمل على ما هو المراد الاصل منه ويبنى الابهام طارئة من انفس الكسائي في باب
 انتفاع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما في احكاما للبرية وقد حوز الاختش
 وتبعد ان جاز ضرب علامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لاشق اقتضا
 الفعل للمفعول به كما تقتضيه الفاعل واستشهد بقوله جري ربه عن عدي بن حاتم ج ١٠ اء الكلاب
 العاديات وقد فعلت ويقوله فاعله صاحب مضجعا ادى اليه كل واحد الكليل فاعله صاحب مضجعا وجزاياتا و
 برت اء واصحاب العصيان ويقوله الابيت شعور هل يلو من قوله زيدا فاعله صاحب مضجعا وجزاياتا و
 والاولى تجوز ما ذهب اليه لكونه على فاعله وليس للبرية منه مع قوله في المتنازع ما قالوا او كذا يقول الحسن
 اعطيت درم زيدا او غيره من المفعول الاول قبل الثاني وانما جاز ضرب علامه زيدا فاعله صاحب مضجعا وجزاياتا و

الابسام

احتمار

لم يتم فاعله ونقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قد ضرب علامه زيدا او كذا اذا كان للمفعول مفعول يتعدى اليه الفعل
 بنفسه فترتبة ما بعد اي اية الفعل بنفسه قبل ما بعد في الاصل حرف اء وجاء المصدر في قوله مع واختصار
 موسى قوله بسعين وانعم في جميع هذا ان طلب المسند للمند الذي لا يتم به اشتراط طلبه للفضلات وطلبه
 كما يعمل بنفسه اشد من طلبه لما يعمل به بواسطه واذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه
 اقدم كما يتعدى اليه الفعل حرف اء ظاهره اء حوت قلت باخيه زيدا او مقدر اخرت قوله زيدا اي من قوله
 عن ثم جنى رجوع الضمير الى المتنازع في المستثنى قولنا واذا انسى الاواب فيهما لفظا والقوس
 او كان ضمير متصلا او وقع مفعولا بعد الا او معناه ما وجب تقديمه هذا ايانا ما دعوى فيوجب تقدم الفاعل
 على المفعول بعد ان كان جائزا لتاخر عنه قد لا لفظا منصوب على التعمير اي انسى لفظ الاواب لا يتعدى
 قوله فيها اي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انسى الاواب الفاعل في الفاعل
 والمفعول معان التورية الدالة على غير احد جماع الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفتت العلامة الموضوعة
 للتعمير بينهما اي الاواب مانع والقوا بين اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على فاعله
 احد جماع الاخر كما في فيلزم كل واحد مكره ليعرفا بالمكان الاصل والتورية اللفظية كالواب الظاهر في تابع
 احدهما او كليهما لم يجر موسى عيسى واتصال علامه الفاعل بالفعل لم يجر موسى جلي واتصال ضمير
 الثاني بالاول لم يجر فاعله موسى وخوجه والتورية المعنوية نحو الكلى المسمى موسى واستخلف المرفوض المصطف
 صلح وخوجه ذلك وكذا ان كان الفاعل ضمير متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول متصلا
 ظاهرا كقربت زيدا او مضمرا متصلا كقربت الاياك او مضمرا متصلا كقربت ليلا يصير المتصل متصلا فان
 قيل في المثال الذي اوردته اخيرا ان الضمير متصلا بغيره متصلا متصلا عن عامه قل
 لما كان انما فاعله مضمرا متصلا وكلا لا يربن موجب لاتصال فاعله بغيره متصلا متصلا عن عامه قل
 الا ترى ان اسكان لام فاعله مضمرا متصلا بغيره متصلا متصلا عن عامه قل
 اطرب كالكلية الواحدة عامه معاملة خلاف فاعله فان المفعول فضله بغيره ان ليس من تمام الكلام فصار
 ضمير المفعول في ضمير فاعله كان اتصال فاعله بالفاعل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل
 المتصل غير متصل بعامه ولا بما هو كالمركب في عامه لان المفعول وان كان من حيث كونه ضمير متصلا كالمركب
 لكنه من حيث كونه مفعولا فضله قولنا او وقع مفعولا بعد الا اي مفعول الفاعل لم يجر فاعله
 زيدا الا و او ينبغي ان يعرف ان جاز ضرب علامه زيدا في الاستثناء المفعول او لا انكر اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء
 مفعولا خاصا للفعل العامل فيما بعد ما وجب ان يكون ما ذكرنا المتنازع عن تلك المعاني باقية على الاحتمال لم
 يبدل المفعول ولا المفعول كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيدا الا و فاضارية زيدا مفعولة في غير واي ليس ضاربا
 لاحد الا و و اما مفعولة في فعل الاحتمال اي يجوز ان يكون مفعولا بغيره ايضا وبالعكس فقولنا
 ما ضرب زيدا الا و مفعولة في فعل مفعولة على زيدا اي لم يضره الا وهو ضاربه زيدا باقية على الاحتمال
 اي يجر ان يكون ضاربا بغيره ايضا وكذا في جواز اء زيدا الا و كالمركب ان يكون حالة اء كالمركب بغيره
 ايضا خلاف ما جاء راكبنا الا و زيدا فاذا قلت ما ضرب زيدا الا و مفعولة في فعل مفعولة على زيدا
 ع و مفعولة في فعل مفعولة على زيدا فاعله زيدا فاعله مفعولة على زيدا فاعله مفعولة على زيدا فاعله
 الارند وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المفعول به خاصة والصار به باقية على الاحتمال فلا يجوز وانما ان
 عليه مع الاخر ما ضرب الا و زيدا معناه مفعول ان اردت ان يجر وا و زيدا مستثنى من معا والمعاد

انما جاز ضرب علامه زيدا فاعله صاحب مضجعا ادى اليه كل واحد الكليل فاعله صاحب مضجعا وجزاياتا و
 برت اء واصحاب العصيان ويقوله الابيت شعور هل يلو من قوله زيدا فاعله صاحب مضجعا وجزاياتا و

ما ضرب احد الايدي واذا اختل المعنى ايضا لان مفروقه عن معنى اصل الكلمة اعني ما ضرب زيد الايدي والكانت
على الاحتمال وبالتقدم المذكور ان لا يضرب الايدي ولا مفروقه الايدي وفصار ضرب زيد مفروقه عن معنى هذا
ومفروقه عن معنى مقصوده على هذا مع ان استثنائين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين
لضعف اداة الاستثناء اذا الاصل فيه الاوين حرف ملائمتش بها بكاشفان لا على وجه البديهة ولا على غير
فلا يقول في البديهة ما معنى احد بشئ الايدي وبدون ولا يقول في غير البديهة ما معنى احد بشئ الايدي وبدون ولا يقول
في غير البديهة ما معنى احد بشئ الايدي وبدون ولا يقول في غير البديهة ما معنى احد بشئ الايدي وبدون ولا يقول
منها المذكورين والمستثنيان بدلين معنى جازوا الا فلا مالا ولا هو ما ضرب احد الايدي واذا ذلك لان
الاثنين يكونان بدلين عما قبل الاكثرتا واقعا في موقع ما اندلنا منى اي كانا واقعا قبل الاول ليسا مستثنيين
فكانا كملت ضرب زيد واو مثل هذا عند الاولين بدل ومفعول عامل ضرب من جنس الاول لا بد لان وانما
ما ضرب احد الايدي ضرب زيد واو الثاني اي كان المستثنى منها مع فيه مقدر من هو ما ضرب الايدي و
او احد مما ذكره دون الايدي هو ما ضرب النجوم الا بعضهم بعضا وكلاهما متورين لكن المستثنى لم يبدل منى
لما ضرب احد بشئ الايدي والاضمة السوطة لم يزلان المستثنى اذ ليسا كالواقعيين قبل الاو ومن تضعف
عن استثنائين اثنين الا على الوجه المذكور فان استدل من جاز مطلقا بقوله وما نذكر ان يتبع الا الذين هم
ارادنا بادل الاولى اي مع انه لم يدرك فيه المستثنى من هذا والتقدير ما نذكر ان يتبع احد في حال الا ارادنا
في بادى البراي اي بلا روية فليغير من ان يعتد به بان منصوب بمفعول مقدر ان يتبعوا في بادى البراي او بان
الطرف كلفه رايه الفعل فيجوز في غير وان اردت في اصل المسند الترخي فيها اعني ما ضرب
الايدي وازيد ان زيد مقدم معي وليس يتش وان اراد ما ضرب زيد الايدي واغلفني لا ينعكس ولا يلزم
استثنائين باداة الا ان اثر انية منعه ان يعمل ما قبل الايدي بعد المستثنى بها الا ان يكون
معونه الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه لوجوب جاني الازيد احد او تابعا للمستثنى لوجوب جاني الازيد
انظر كيف او مفعولا غير العامل في المستثنى لوجوب كون رايك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذكر ان ما بعد
الاخر حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجمله الاولى لان قولك ما جاني الازيد معني ما جاني غير زيد وجاني
زيد فاقتضى الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المفعول في الجزاء اجنبى عن متعلق الاجنبى
عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الجزاء عني متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتامم المستثنى
بعد المستثنى ان المستثنى له فعل من غير وجه مكانه وكل واحد منهما كاشف الاحدى او الآخر صاحبها فليس
مع الجزاء اجنبى عن عامله اذ قولك اذ لم يبق الا الموت مفعول رايك وضاحكا معونه الاخر فاذا ثبت
هذا فان وقع مفعول آخر لما قبل الابد المستثنى غير الثلاثة المذكورة اما وقوع او منصوب ولا يكون الا
في الشعر كقوله كان لم يمت في سواك ولم يبق على احد الا عليك النواج وكقوله لا اشتقي يا قوم الاكاري باب
الايمر ولا دفاع الحاجب اخبروا به علم الاخر من جنس الاول اي قامت النواج واشتقي باب الايمر كما
والكساسة جواز مطلقا على ما قبل الايدي بعد المستثنى بها سوا كان العمل رفعا او نصرا حيا كان النصب
كما ذكرنا او لا كما في قولك ما عرت الا راكبا بزيد في الشعر او في غير بلا مقدر بناصب ولا رافع وان
الانباري جواز رفع ما بعد المستثنى على فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الايدي في المستثنى
على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيد الايدي وما ضرب الايدي واذا قلت
في اول بيان المسند معولا خاصا لانه اذا كان المفعول ما لوجوب ما ضرب احد الايدي فلا يتيان مفروقه زيد باقية

الحال

على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الايدي والمكن ان يضرب غيره اعني
زيد ايضا قولس او معنا ما يعنى في انما من معنى المحر وذكرا ان المشهور عند النحاة والاصوبين ان معنى انما
ضرب زيد وما ضرب زيد الايدي وانما قدمت المفعول على هذا انعكس الحرك كما ذكرنا في ما ضرب زيد الايدي
وقد خالف بعض الاصوبين في افادته المحر استند الا نحو قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وانما الولاء
للمعنى واجيب بان المراد بالجزء التأكيد فكانه ليس على الابائية وليس الولاء الا بالمعنى كقوله عليه السلام
لا صلوة لمار المسجد الا في المسجد **قوله** **فصل** في صيغة مفعول او وقع بعد الاو
معنا او اتصل بمفعوله وهو غير جازم متصل وجب تاجير بيان ما تعرض فوجب على الالف الاصل اي
تاجير الفاعل عن المفعول فوله اتصل به اي بالفاعل صيغة مفعول ان ضمير راجع الى مفعول وجب تاجير الفاعل
عند الاكثرين ومثاله ضرب زيد علامه اذ لو قد منته كان الفاعل را قبل الذكر لفظا واصلا كما ترى ويصح ان يجوز
عند الاخفش وابن جني لا تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بعينه الفاعل او صفته لوجوب زيد الذي
ضرب علامه واكرم هذا رجل فربما هكذا قيل فلو قيل يجوز اكرم رجل من هذا ضرب بها جاز لان الفعل بين الوصف
والوصف بالاجتناب عن غنى خلاف الصلة والحصول اذ الاتصال الذي من الاول ليس اقل مما من الاخرين
قوله او وقع بعد الاي وقع الفاعل لوجوب ما ضرب زيد او معنا ما لوجوب ما ضرب زيد واذا وجب
تاجير الفاعل معناه لما ذكرنا بعبارة وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الايدي وانما مفروقه ما قبل الاخصوة
فيما بعد ما وانما بعبارة محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا انعكس المعنى ولو قد منته معناه لما ذكرنا المحر وذكرا قولس
او اتصل بمفعوله اي كان مفعول الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير متصل لوجوب ما ضرب زيد الايدي او مفعول
ضرب زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانها لو كانتا معا متصلا لوجوب تقدم الفاعل كما ذكرنا
قوله **فصل** في حذف الفعل لبيان قريه جازا في مثل زيد من قال ضرب وليك زيد ضارح لخصومة وو
جوابه ان احد من المشركين استجارك وقد حذر فان مثل نعم لمن قال قام زيد **قوله** **فصل** في قيام قريه جازا
اي لا حذف شئ من الاشياء لا لقيام قريه سوا كان الحذف جائزا او لازما الا ان الواجب الحذف لانه
زيد من لفظ موكا بدل من الحذف مفسره خلاف الجائز قولس زيد من قال من قام انما هو ان زيد متناه
لا فاعل لان مطابقه الجواب السؤال اول ومن ثم قال في جواب فاذا اذا اذ المعنى الذي انه رفع لان السؤال
لجملة اسيد خلاف ما اذا كان زيدا فان الاول نصب الجواب كما في باب الموصولات وايضا فالسؤال
عن القائم لا عن الفعل ولا تم تقدم المفعول عن فالاولى ان تقدم زيد قام على قولهم الا خطبة فلا اية
برفع حجة عن باب حذف الفعل بلا خلاف اي لا يفتق لك خطبة عن النساء فانما لا اية اي غير مقصود في خطبة
به النسوان عن اوجهن من الحذرة والنقص وروي النصب فيها على تقدمه الا ان حجة فلا يكون اية
قوله **فصل** وليك زيد ضارح هذا ايضا من جنس الاول اي مما التقرية فيه السؤال الا ان السؤال ايضا قد ر
مدلول عليه بلفظ الفعل المتق للمفعول لان يفتق الفاعل اذن على السامع فيسأل عنه فكانه لما قيل ليك
زيد ضارح من ساسايل من سلكه ففيل ضارح اي يلكه ضارح السؤال في الاول مفرق به والبيت للحارث بن
نمشل ومخرجه وخطبته الطواع يقال بليته اي بليت عليه حذف حرف الجر كثره الاستعمال وليس في
كافي في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والاضارح الذي قيل من قولهم ضارح فاعله
لخصومة متعلق بضارح وان لم يعتد على شئ لان المار والجار يفتق نراجه الفعل اي يلكه من مفرغ
ويدل لاجل المضمرة ان يزد كان مجازا لاداء والضعفاء والخطب الذي ياتيك المعروف

معناه

من غير سبيل يقال اختلطن فلان واصد من خبطت الشرج اذا ضربتها بالعصا يسقط ورقها ما يطعم اي يرب
ويهلك والطعام عين المطحان يقال طوحت الطوخ واطاحت الطوخ اي ذهبت به ورمت به ولا يقال
الطوخات ولا المطحات وسوا ما على حذف الذوايد مثل ادرس وهو وارس وعشبت فهو عاشب
او على النسب مثل ماء واقق اي ذود فحق يقال طاق يطوح مثل مال يقول وطاع يطعم وهو واوي من
باب فعل فعمل بكسر العين فيهما عند الجليل قوله ما تطعم الطوخ متعلق بختبط اي بيبا ال من اجل اذ باب
الوقايح ما له وما مصدرية اي يبيك المقتدر اي يبيك لاجل اهلاك المتناهي يربد ويجوز ان يكون ما عين التي اي
لاجل خلاف الكرم التي طوحتها الطوخ ويطعم على تقدير جحاح ما ضيق بور الدماض بصوره الحال اذا كان
الاول ما بلا للتصوير للمخاطب كقولك انت الاسد فاضرب فاقته قوله وجوبا انما كان الحذف واجبا مع
المفسر لجواز استخار كالتصايب جوازا ووجوبا انما مصدران نقول حذف اي حذف حذافا جارا
وواجبا انما كان الحذف واجبا مع وجوب المفسر لجواز استخار كالتصايب جوازا ووجوبا انما مصدران نقول حذف اي حذف حذافا جارا
تفسير المفسر فله اظهره لم يلج الى تفسير لان الابهام يخرج الى التفسير لما كان لاجل التفسير ومع الاظهار
لا ابهام وادعوى من الابهام لم التفسير احداث وقع في التفسير لذلك اظهره لان التفسير يشق
اذا سمعت الابهام الى العالم المقصود منه وايضا في ذكر الشئ وتبين مبهما ثم مفسرا لتوكيد ليس ذكره مع
وانما لم يلج بكون احد مبتدأ واستخار كجبر لعلمهم بالاستقراء باقتصاص حرف الشرط بالفعل على
انه نسب الى الاخفش جوازا ووقع الانبياء بعد ما بشرط كون الجز فاعلا لثباته على يده اذن النسب من قبيل
ما نحن فيه ويظهر ما نسب اليه بوجوب النصب في ان يربد اضربته الاعلى ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا
جزع ان بنفس اهلكته ومع ذلك ما اذ لوه الا باضمار فعل رافع لمفسر اي ان هلك بنفسه وان اهلك
بنفس ومع ذلك مردود على ما في الكلام عيب بعد وجوب ما ذكرنا في الوفاق والخلاف يطرأ في نحو ذات
سوار لظنن وعلا يزيد قام اعني كل حرف لا يلزم الا بالفعل ومفسر الفعل المقتدر اما فعل صرح كما مر او حرف
يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوع للثبوت والتعقيب في اذن دالة على ثبوت والحقق وان لم يكن
جرا فاعلا كما في في قسم الحرف ليلزم ان مشوا معنى الفعل المقتدر وجرا في صرح ذلك الفعل اعني الفعل الماضي
فيكونان معا كالفعل الصريح وذلك بعد لو خاضعة لوقوعه ثم لو ان الله مداني اي لو ثبت والحقق ان الله
مداني فان مع ما في جين فاعل ذلك المقتدر **قوله** وقد حذرنا من معا مثل نعم ان حذف الفعل
والفاعل وما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما في في التنازع وانما حكم بعد نعم حذف الفعل
والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الجزئي ايضا الا بانضمه الى غير كاسين في حذ الاسم ومنها انما
المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام الحذف لعل عليه بقرينة الكلام الذي صدره لفظ نعم وذلك
الكلام في مثالنا جده فعليه فيقدر بعد نعم فعلية واذا كان السؤال جملة اسمية كان المقتدر بعد نعم اسمية
كما يقال ازيد قائم فتقول نعم ان نعم زيد قائم وحذف المقتدر بعد حرف التثنية جاز لا واجب ولا يقال
وقد حذرنا **قوله** وادنا تارة الفعلان ظاهر انهما بعد نعم في الفاعلية كقولهم
الكرم من ردد وفي المفعولية مثل ضربت والكرم من ردد اول الفاعلية والمفعولية فليكن
انه لو قال الفعلان فصاعدا او اشبهما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة كقولنا
تائل وضارب زيد او ليشمل ايضا كثر من عاملين كحوضت وامنت والكرم من ردد الكان
اي اقتصار على الاصل في الفعل وهو الفعل وعلى اول المقتدرات وهو الاثنان **قوله**

مطلوب
واذا تنازع المحدث

ظاهر انما قال لان بعض المقتدرات لا يبعث تنازعه وذلك لان البعض المتنازع لا يجوز ان
يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في البعض المتصل بالفاعل الا في موضع واحد وهو منصوب بالان
التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وسوى مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه
الآخر والفاعل الاول يستعمل في البعض المتصل بالفاعل الآخر لان المتصل بحب انضائه بعامله
او بما هو كونه ولا يتصل بعامل آخر واما المتصل فان كان من فاعله ما ضرب وما اكرم الا انما وكذا
اظهار الواقع هذا الموقوع لمقام وما قد لا يزيد فلا يجوز ان يكون من باب التنازع على الوجه الذي
الترمذ البصريون وموان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والبعيدة فلا بد ان يكون فيه ضمير
للمتنازع وانما لم يرب ان يكون من لان الملقى ان كان هو الاول واخرت فيه ضمير امطابقا للمتنازع فان
كان بدون الاضمار مذكرا ما ضربت وما اكرم الا انما ومقام اي مواضع ردد وما قد لا يزيد فيكون
انما متشبه من المتعدد المقتدر في ما اكرم والا يزيد مستثنى من المتعدد المقتدر في ما قد لا يجوز
ان يكون مستثنى من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد منهما لا ظاهرا ولا مقدر اقتصار ضرب
والقيام منفيين **قوله** عن المعتن ان بعد ما كانا متيقنين له وشروط باب التنازع ان لا
يختلف المعنى بالاضمار في الملقى وان كان الاضمار في الملقى مع الاقرب في الاول ما ضرب الا انما وما اكرم الا
انما اذا لا يمكن انضال الضمير في الفعل بالاضمار كقوله من باب التنازع لان الملقى في باب التنازع اما ان
ان يكون خاب من العمل في التنازع وفي تايده اعني الضمير كضربت والكرم من ردد وكذا ضرب والكرم من
منه عند الكسائي او بكونه من باب من التنازع كما يقرر في ضرب والكرم من ردد الذي هو باب
عن الظاهر اعني الضمير في كحوضت والكرم من ردد بنظر كونه ملغى وكون الاضمار ملغى ولا يظفر
الا في ان الذي بعد ما ضربت عن الا انما الذي بعد اكرم من كحوضت في الف ضربا نيابة عن الذي
في قولك ضربا والكرم من ردد بنظر كونه ملغى وكون ما اكرم ملغى اذ لكل منهما من
الفاعل مثل ما لا يفر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا هو وما قد لا يزيد ولا
يستعمل مثله في كلامه بل المستعمل ما قام وما قد لا يزيد ويجوز ان يكون مدافع باب التنازع
عند الكسائي ويكون الفاعل محذوف عن الاول مع اعماله لثباتي كما هو مدع عليه على ما في ويلزم بين
ايضا في هذا المقام متابع الكسائي في مدعيه لانه هو يوافقونه مداني ان هذا من باب الحذف
لا الاضمار حذفوا الفاعل عن الاول لدلالة الثاني عليه لانه هو مكرر ما ذكرنا على اعمال الاول في المتصل
المرفوع في مثل في اعمال الثاني فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضرب والكرم من
الاياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الامر الاول مع اعمال
الثاني وعن الثاني مع اعمال الاول اذا المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا يجوز والمنصوب
الحذف لوقوعه وقعدت بك فعل هذا الجوز التنازع في البعض المتصل بالمنصوب او المحذوف ولا يستلزم
اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين كقوله اياك ضربت والكرم من رددت وقعدت فمقول المصم
بعد ما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلها اذا كان منصوبا نحو رددت واخرت وقعدت واياك
ضربت والكرم من ردد **قوله** قد يكون ان التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما
ما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اقسام اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية كحوضت
والكرم من ردد او في المفعولية حسب كحوضت والكرم من ردد او في الفاعلية والمفعولية معا كحوضت

الثاني

٢٠

قبل الذكر قول **ان استغنت عنه في مثل ضربت واكرم من زيد لا يقول ضربته واكرمه من**
وقال المالك يجوز ذلك على لغة قومه والاظهرت يعني ان لم يستغنى عن المفعول اظهرت وذلك لكونه
احد مفعول باب علت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم لكون مضمون المفعولين
هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علت زيد ايا ما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول
الى علت قيام زيد بخلاف مفعول اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت
زيدا درهما مفعول وكذا الدرهم وللجوز ايضا اخباره لكونه لكونه اخبارا قبل الذكر في المفعول في الفاعل
فلم ينق بعد تعذر الحذف والاخبار الا الاظهار واعترض على هذا بان يجوز في السعد وان قلبا واحد
احد مفعولي علت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية
كمفعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال اسير ولا الحب بن بانياء الذين يعملون بما
آتيهم الله من فضله موجرا اليهم اى جلهم موجرا لحدوثهما وقال الشاعر لا تلحننا على عواكنا فاطلا تدرش
بناء الاعداء اى لا تلحننا اذ لنا محرف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم يمتنع الاخبار لخصوصية
حسنت زيد ايا ما فوالله لكونه اخبارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول
فاحذف وان لم يجر فهو كالفاعل ملبس فيه ايضا الاخبار قبل الذكر لثارت الفاعل في علة جواز الاخبار قبل
الذكر وسامتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاخبار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اخباره بعد الذكر كما
هو مذموب الفراء في نحو ضربت واكرمت زيدا مفعول من هنا حسنت وصبت زيدا قايما اياه كما ذكره
السيرة في هذا والحق ان يقال في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجتناب قيم ولا سيما اذا صار
في تقدير اسم مفرد سب كونه مضمونا مفعولا حقيقيا لعلت وبابه قول **ان اعطيت الاول**
اضربت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان طبع مانع من ظهور هذا بيان انه اذا اعطيت الاول
على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فاعل لا محالة ان طلب للدواعية او المفعولية يقول
في الاول ضربت وضربني زيد او ضربت وضرباني الزيد بن وضربت وضربوني الزيد بن وضربت وضربني
بعند او ضربت وضربتاني الضرب بن وضربت وضربني الضربات اضربت الفاعل في الثاني على وفق
انظروا للاخلاف من احد لانه ليس اخبارا قبل الذكر لكون الاختصاص من حيث كونه مفعولا الاول مقدما
على العامل الثاني تقدما وان كان موجرا لفظا قول **ان اعطيت الاول** والمفعول على المختار ابي واضرت
المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكم خبر ابارزا ولا حذفه نحو ضربت وضربني زيد
ولجوز حذفه ايضا لكونه فضلا اما اختيار الاخبار فلان الثاني اقرب اليك لئلا يلازم الاول اذا لم يخط
بطلوه به مع الامكان ان شغل باقوم مقام المطلوب وخلفه حتى تشك ذلك المطلوب للبعد الذي
حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن به سبب عدم تايين فيه مع القرب لانه ليس مطلوب
وانه موجه الى غيره فاما انفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني افعال الاول وطلب
الثاني للمفعول على ان المختار اخبار المفعول في الثاني كان خبر الثاني غير الضمير في قوله ماؤم اقدوا
كتابه وقوله اتوني افرخ عليه قطرا دليلا البصرية على ان المختار افعال الثاني والالكان انصح الكلام اعني
القرآن على غير المختار ان حذف المفعول من الثاني عند افعال الاول قول **ان اعطيت الاول** الا ان مانع من الاخبار
منظور على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علت ويلزم من اخباره مطابقا للمعنى
اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد والنبذة والجمع او التذكير والتانيث لخصوصية حسنت

الى شئ وسند اليه شئ آخر في حالة واحدة لا يفرق كقولنا اجلس فرب زيد عروا ما سندا الى ضرب
وقرب سندا الى شئ ولو كان لفظه سندا الى شئ اسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه
لم يزد وهذا كما يكون ان شئ مضافا الى مضاف اليه بالنسبة الى شئ كقولنا فرب زيد عروا ما
المتأخر ونفقا لوجوبه في بناء عن الفاعل اذ لم يفسح كما اذا كان كثره واول المفعولين معرفة
كقولنا زيد اياك لان التثنية يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي اربى ان يجوز قياسا ببناء عن
الفاعل معرفة كان او كثره وليس يرتفع مع الزام كل من المفعولين وكثره وذلك كما يكون ما كان جزا
في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز علمت زيدا اياك مع ليس بتقديم الثاني على الاول وهذا
كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو قوتك اعطيت زيدا اياك فاذا ازم كل واحد وكثره
لم يفسح اذا قام مقام الفاعل وسوفي مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل وسوفي ان يلى الفعل
بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل مفعول علم زيدا اياك وارتفاع ثاني المفعول
واعلم انه زيدا اياك وارتفاع ثالث الفاعل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا
ليست مخالفة كقوله اعطيت زيدا اياك فان لم يفسح لثبته جاز العود كقوله مع اقرئني عن
احد آله سواء هداما انه لا شك مع هذا انه ان قيام الاول في علمت واعطيت مقام الفاعل اولى
اما علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته واما في اعطيت فلكونه فاعلا بالنسبة
الى الثاني والثالث لانه عالم بقيام الثاني في اعطيت بعد الاول اولى من الثالث ولا يفسح مع
لزومه كونه حوالا لعلك زيدا اياك هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا
بقام اول مفعولي علمت كونه مرتبة بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته وكذا لم يسمه الا
قيام اول مفعولي اعطيت كقوله ثبته عروا غير شاكر ففحق لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى علم زيد
عروا منطلقا علم زيد عروا منطلقا وقيام ثاني مفعولي اعطيت مقام الفاعل اول من حيث
القياس من قيام ثالثا كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى مفعول اعطيت زيدا اياك وترا
لم يفسح مع لزومه كل مركزه **قوله والمفعول من حيث**
اما لا يتوهم ان مقام الفاعل لان التانيب ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات من حيث المعنى الفاعل
وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لابد له من مصدر او نحو
مخروء وكذا لابد له من زمان او مكان يقع فيهما ولا بد للمفعول من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه
وكذا الجار والجر واما ان يلحقه بالمفعول به لانه هو لكن بواضع حرف الجر او يلحقه بالظرف وخرجه
جاء في كل حكم لحوار من الكلام زيد او ان امكن نداء لحد ذلك واما المفعول به فموضع هذا الظهور
مفعول به لكن بواضع حرف الجر ولذا كان كل جرو ليس من ضروريات الفعل لم يتم مقام الفاعل كما هو
بلام التعديل كجيشك لليس فلا يقال جنى للسنن اذ ربت فعل بلا فصح كونه جشا لم يتم مقام المفعول
لتم مقام الفاعل واما لم يتم المفعول مع مقام الفاعل اذ هو صاحب ربت فعل بفعل بلا مضاعف مع
ان مع احوال التي اصلها اللطف ومن دليل لا انفصال والفاعل كثره الفعل ولو جاز فتم لم يوف كونه
مفعولا مع وكذا القين والسنن ليسا من ضروريات جاز القياس ببناء التثنية لكونه في الاصل فاعلا
يقال في باب زيد نفسا طيب نفس واما الحال فاقا وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلنا فيها
في الكلام منعها من البناء عن الفاعل الذي لابد لكل فعل من **قوله** وجد المفعول به

مطلوب

تعيين له اي لقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلبه الفعل المفعول به بعد الفاعل اشد منه لسبب المنصوب
هذا مدعيه البعدين اما الكوفيين ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام
الفاعل اولى لاوله واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لقولنا لئلا القرآن بالنصب ونقول الشاذ
ولو ولدت فقيرة جرو وكلب لست بدك الجرو والكلاما وامثاله ومنه الجرو في بناء المنصوب يسقط
الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حرف الجار كما في امرتك الجرو والوجه الجواز لا لتمام
بالمفعول به الفاعل والاختصاص اجازية الطرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمها
على المفعول به ووصفها والشرط في المفعول المطلق التام مقام الفاعل ان يكون مفعولا به وقد
اجاز سيبويه اخبار المصدر المفعول به فيقال لمن يظفر القود قد قعدوا او اخرج قد خرج بناء على قربته
انتوقع اي قعد القود المنتوقع وجوز بنا به المصدر راخذ بول عليه بغير لفظ الفاعل اذا كان المصدر
مفعولا به كقوله كل قت فاستحسن ان استحسن قياي ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون
لمجرد التوكيد اذ التانيب عن الفاعل يجب ان يكون مفعولا في افادة ما لم ينفذ الفعل حتى يتبين اختيار
الفعل اليه ليصير مفعولا مفعولت ضرب ضرب لم يزل ان ضرب مستغنى به لانه ضرب بل يقال
ضرب ضربة او القرب الفلاني ولذلك المص ضرب شديد وكذا يشترط الفاعل المتجده في كل ما ينوب
عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ ولا جلس مكان او زمان اولى في موضع لان هذه الاشياء معلومة عن
الفعل ولا فائدة متجدة في ذكرها ويشترط في الظرف التانيب ان يكون متصرفا مفعولا به وقد اجاز
بعضهم في غير المتصرف كقوله عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير المفعول به مع التقرين لحران
في دار ضرب اي ضرب فيها وقود مع كل او نكل كان عند مسجورا اي مسجورا عند مرفوعه اهل لسيولا المقتدر
المقتدر لسيولا انظار كاي قود وان احسن الحشر كن استجار كل لكن ليس في مسجورا المقتدر رخصه كما كان في
استجار كل المقتدر وذلك لاحاله الفعل في رجع المقتدر ايد فلا يجوز خلوه منه خلافا لاسي الفاعل والمفعول
والاكثر من على انه اذا قعد المفعول به تشاوت البوارق في البناء ولم يفصل بعضها بعضا ورجح بعضهم
الجار والجر ومنه لانه مفعول به لكن بواضع ودفع بعضهم التانيب والمصدر لانه مفعول بلا واسطة
وبعضهم المفعول المطلق لانه الفعل عليه اكثر والاني ان يقال كل ما كان ادخل في غايه المتكلم والاعتناء
بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالبناء وذلك اذن الى اختياره **قوله** والاول من اعطيت
اي لانه مفعول الاول ليس مبتدأ واما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا
درجا زيد عاط اي اهدو اندرهم مطعوت وفي كسوت عروا جند وعكس واجبه مكشاة وكذا في غير
قوله ومنها المبتدأ والجر فاعلم انه هو الاسم الجرد عن العوايل اللفظية هو سندا اليه او القصد
الواقعه بعد حرف النفي او النفي الاستفهام راعه لظاهر مثل زيد قائم واما قائم زيدان واما زيدان
فان طابقت مع واجاز الامران والجر هو الجرد المعايير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدأ اسم مشترك
بين ما يمتثل فلا يمكن جمعها في جده واحد لان الحد مبتدئ لها جهة يلج احوالها ما اذا اختلف الشئان
في الحاجة لم يجمع في جده واحد فافرد المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الز
والص العوايل اللفظية في حد المبتدأ بنواحي المبتدأ ووس كان وان وطن واخوانا وما ولا ولا
ان يطلق ولا يفتى عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ الجرد ويجب عن قولهم لم يسكن زيد وما
في الدار من احد بناده اباء ومن وكانها معد وما من وعن قولهم في حوان زيد اذ منطلق وعرو

والاول من اعطيت

المتجده

ان عرفت معطوف على محل اسم ان يكون مرفوع المحل بالابتداء جواب قروب من الاول وذكر ان لفظ ان لعدم
غيره معنى الجمل صارت كالحروف الزائدة التي لا تافد فيها الا انها كيد لك لئلا يشك في قولهم لا رجل لا ريفه
في محله فرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتداء ان اخترت ما مدبب الاخفش والخبر وهو ان لا يفتد
وخرت مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال ان لا يلبس زابدا ولا جار ياخر من الزايد فاسمها
اذن ليس بخبر عن العامل النفعي وهو مبتداء واللام في المحل على موضعها بالرفع ولا يشك ان اخرتها
مدبب سنو وموان لا يلبس عامل والخبر مرفوع لكونه خبر المبتداء فان قيل في المحل
الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لامع اسمها ومركب خبر عن العامل فان
جواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن خبر المبتداء بقولهم هو الاسم المحرر وليس هذا المركب باسم
بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مدبب
عن اجازة رفع صفة اسم لا التبريد اذا كان مضافا لعلام رجل فرب في الدار لانه لا يقع فيه وهو
التركيب وصيرورتها كاسم واحد فقولنا الاسم المحرر لا يرد عليه تنبيه بالمعبدت خبر من ان تراه
وقوله في سواد عليهم ان تدرهم عند من قال ان تدرهم مبتداء وتنا ويلها بالاسم اي سواد على المعبد
وسواء عليهم ان تدرهم وتزك ولو قال الاسم المحرر في الفعل ولو اقدم على قوله الاسم المحرر عن
العوامل النفعية لم يخل فيها الاسماء التي لم يرتك مع عاملها خبر واحد شان والخبر والمبتداء الثاني فيقول
مبتداء اليه خرجت الثلاثة قولي والصعب الواقع الى اخره هذا هو الحد الثاني والخاتمة فيقولوا ان
مدا ايضا في خبر المبتداء الاول فتقوا ان خبر محذوف لست فاعلم ان الخبر ليس بشئ بل لم يكن للمبتداء
اصلا من خبر حتى حذف وبسبب من مستند ولو تكلفت له فقد برزت ثبات ادموي المعنى كالنفع والفعل
لاخره من ثم تنفعه كلاما من جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولذا ايضا لا يصغر
ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يلحق الا في لغة الكونى البراءة وبمعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة قولي راقع لظاهر اخر من خبر اقامان الزيدان واما فيكون الزيدون
فانه خبر ويبدو بانظروا ان كان بارزا غير المستكن سواء كان مظهر احوال اقامان الزيدان او مظهر انقوكل
بعد ذكر الزيدان اقامان فان قوله فاعلم مع كونه مفعولا قولي بعد حرف النفي والفاء الاسمي
كما بعد على الاستفهام مظهر اقامان الزيدان وان اقامان الزيدان وامل حسن الزيدان والاش
والكوفيين جزوا وادفع الصفة لظاهر على انه فاعل للمخرج غير اعتقاد على الاستفهام والنفي لقيام الزيدان
لا يجوزون في حرفي الدار الزيدان ان يعمل انظر بالاقتداء واخرى لغير قيام الزيدان في اقامان كونه بغير
تال غير ما سوف على الذين يفيض بالهم واخرين ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا ان يرد عند ان على كما
يجي في باب الاستثناء وكذا قولهم خطبه يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك ويخطي يوم لا اصيد
فيه اي نقل وسند فقدم كلاما مبتدئا لا اخبارا لما فيها من معنى الفعل ولان ذلك نواحي المبتداء عليها
لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدور بعتد اي عرو ومبتداء لاخره كقول رجل لما فيه من معنى النفي فيلزم
التعليق الذي هو قروب من النفي كما في باب حروف الجر وجوز عند الاخفش والفراء ان قايما الزيدان
وسوء الكوفيين هذه الاستثناء في ظن ايضا لكونه ثبوت قايما الزيدان وكلاما معبدا عن النفي لان
الصفة لا تصير مع فاعلها جمل كالفعل الامع ودخل معنى بناسب الفعل كعنى النفي والاستفهام او
دخول بالابتداء من تقدير فاعلا بعد كالكلام الموصولة واما ان نطق بلباس من وبنك من شئ بل مما يطلب

ما كان

الاجمية فلا يصح تقدير فاعلا بعد ما واما العامل في المبتداء فقال البصريون هو الابتداء وفهم من تحريم
الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتداء الثاني تحريم الاسم عن العوامل للاسناد
الى شئ واخرى بان التحريم عردي وجيب بان العوامل في كلام العرب علامات
في الحقيقة لا موشرات والعدم المخصوص اخذت عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة فاعلم
على هذا تحريم الاسم للاسناد وابه في المبتداء الاول وتحريم الاسم للاسناد ان شئ اخر في المبتداء
الثاني وفتر الجزوي الابتداء لجعل الاسم في صدر الكلام لفظا او حقيقة او تقدير للاسناد
ايه اول اسناده حتى يعلم من الاعتراض ان الخبر اوعدي ملايوت ثم قال المتأخرون كالمعشر
والجزوي مدا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لما على السواء ونقل الاندلس عن سيبويه
ان العامل في الخبر هو المبتداء ولكي هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكساسم والفارسي
وقد قويت في حد العامل وقال بعضهم المبتداء الاول يرتفع باسمه والخبر ايه كما قال خليف
ع ارتفاع الفاعل وقال الكوفيين المبتداء الاول يرتفع بالضمير البعيد عن الخبر ايه لا شئ اعلم الضمير
في الخبر الجاء ايضا كما في قولي فان طابقت معروا جاز الا ان كونها مبتدئا ما بعد فاعلم
او كونها خبرا ما بعد فيقول الصفة الواقعة بعد حرف النفي اما ان يكون معروا او لا فالكنت معروا
لمستد ايه بعد ما اما معروا او لا المفردة الخوف ما بعد ما تحلل وجين كما ذكرنا لان والمفردة التي ما بعد ما
ليس معروا ومبتدئا لا غير وما بعد ما فاعلمها والتي ليست معروا فلا بد من مطابقة ما بعد ما بها لحوالها
الزيدان واما عن الزيدون والاطراف ما خبر ما بعد ما تحلل وان يكون مبتدئا ما بعد ما فاعلمها على لغة
يتبعان فيكون فيكم مبيكة والعامل في المبتداء الثاني تحريم عن العوامل للاسناد الى شئ اخر وعلى اخر
في حد العامل يرتفع معروا فاعلم كالمبتداء الاول وخبر لان كونه كل واحد منهما معروا يقوم بالاخر كالمبتداء
والخبر قولي والخبر معروا دخل فيه المبتداء الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المبتدء
اخره منه المبتداء الاول والاسماء المعدودة قوله المتغير للصفة المذكورة اخرج المبتداء الثاني قولي
واصل المبتداء التقديم وعرضه جاز في داره زيد واشتبه صاحبها في احوالها كان اصل المبتداء التقديم
لانه الحكموم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقص في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه
اما تقدم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عامل في الحكموم عليه ورتبة العامل قبل المحول وانما اجترأ هذا الامر
اللفظي اعني العمل والكنى الامر المصنوع اعني تقديم الحكموم عليه على الحكم لان العمل طاري في الاعتبار
بالطاري دون المظرو عليه واما وجوب التقديم في احوال اقامان الزيدان مع ان كل واحد عامل في الآخر على
الصحيح فلكون الصفة مع عامل الفعل في العمل وقبل الما تقدم الفعل في الفعلية لكون الفعل يحتاج
الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا في الجملة ان يكون معهما تقيم الناقص بالكمال وقصدوا ايضا الابتداء
عن اول الامر بانما فعلية فلو تقدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا لم يكن حيزا وكلاما
باسم اخر قولي ومن لم جاز اي ومن وجد كون اصل المبتداء التقديم جازت هذه المسئلة
بمعنى ان قبل مثلام جازت وفيها اخبار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتداء التقديم ما لتقدير زيد
في داره فاعلموا ايه بعد الضمير لفظا وقبله بتدرا قولي واشتبه صاحبها في احوالها ابتداء
مدن ايضا معلى يكون اصل المبتداء التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار الموصوف صاحبها
واصلا فيكون ضمير قبل الذكر لا يجوز ومن جاز قروب غلامه زيدا فيبقى ان يجوز هذا لان طلبه المبتداء

مطل
ان العواهل
في كلام العرب
علامات

[illegible]

16

يقع المسجد في نكرة
من غير تخصيص

التجبة مثل
شتر اهر ذاتا
لانم

١١

على ما ذكره واو لو كان الجوز للتشكيك ايجل في الدوام اعرافه معرفة المتكلم يكون احد ما في الدار للزم امتناعه ارجل
في الدوام وجل رجل في الدوام ارجل في الدوام اعرافه لعدم لفظ الدوام على حصول الجزع عند المتكلم وعدم
شئ آخر منها محض به المبدأ، قوله ما احدث غير ذلك ان وجه التخصيص ان التفكير في سياق النفي يفيد العموم
فقولك احد اعم جنس الانس حيث لم يبق على احد منهم وفيه نزاع ذلك ان التخصيص ان جعل لبعض من الجملة
شيئا ليس كسائر امثاله وانت اذا قلت ما احدث غير ذلك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الجزع ثابت
لكل فرد فرد فم تخلص بعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان
يقال انما جاز ذلك لانك عيّنت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الجزع على واحد
غير معين لم تحصل الخاطبة فائدة الحكم لعدم تعيين المحكوم عليه اما اذا عيّنت ان حكمي على الواحد
حكمي على كل فرد فرد فقد تعيّن المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كل كلمات الشرط نحو من
صحت في الحاصل الفاعل فيها سبب التعيين الحاصل من العموم لاسباب تخصيصها بشئ وقد
اضطرب اقوالهم فيها فاختار الالاندسي ان الجزع هو الشرط دون اطلاق الجزع اذ خلقه من الفهم اذا
ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط
من ضمير اذن وذلك قولك من قام قلت وفي الدعاء من كان الناس نعمة ورجاء فانت نعمتي و
رجائي فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قلت وقيل الجزع هو الشرط والجزاء مع الصبر ورتبها بسبب كلمة
الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتداء لا خبر هذا ما قيل فيها ويكن ان يقال على يدك شيئا
ان كل كلمة الشرط واللام استفهام كانت مع حرف الشرط وحرف الاستفهام فحذف لك الشك والاستفهام
على ما ذكرنا في حد الاسم ان كل كلمة الشرط انا فاعله لفعل مقدرا او مفعوله للظاهر فقولك من قام قلت
ان من قام اي ان انسان قام كقوله مع وان احد من المشركين استجارك وقوله من ضربت ضربة اي
ان من ضربت اي ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل انظر وقولك من ضربت ضربة اي ان من ضربت
فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفي ما فعلت افعل
هو مفعول للفعل انظر بعد وفيما فعلته افعل مفعول للفعل المقدر وما تفعل افعل وما تفعله
افعل وكذا في كل كلمة الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبة العلم لان اصله سلمت
سلاما فسلاما انصبوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعت فمواضع على ما كان عليه في حال انصبوب غير
مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويدك ويدك لان معنى ان يملك ولو قدرت ايضا وملك
عليك لكان خلفا عن القول بل اطراد مطلق الهلاك لك فلا ولي ان تتكلم له عانة اصله حين كان
مصدرا منصوبا ولا يختص به اذ تخصيصه بالنظر الى الخطاب انما كان بذكر الفعل انما نصب
في الحشد اليه انما تاخر الجزع عنه مع كونه جار او مجرور التقديم الاعم والبناء على ما هو اطراد اذ لو قدرت
الجزع قلت عليك فيقول سلام ربنا ندعيب العوالم الى اللعنة فظن ان اطراد عليك اللعنة
ولذا اطراد ابو تمام وترك الانشاد على ما حكى في ابتداء التفسير وتماثل على مثلها من اربع وملاعب
فعارضه شخصي كان حاضرا فقال لعنه الله والهلاكه من الناس اجمعين وبعد اطراد الاول فذا ان قصدنا
الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون عن مصدر سلمت مشتق من سلام عليك كقيل
ليبيك وسلمت من سبحان الله فعن سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسلمت قلت ليبيك وسلمان
الله لعن سلام الذي هو معنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما فسر الغرض ينبغي ان يكون معنى سلام

ان التكرار في سياق
النفي يفيد العموم
مما
كلما
تخصيص التكرار

اذا ارتفعت
كلمة الشرط بالابتداء

سلام علیک
خداوند الهی
الرحمن

علی

فوق لفظة سلام عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر يستعمله اي جعلك سالما
 فاعلم ان سلاما ثم حذف الفعل لكثر الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب
 يدل على الفعل والفعل على الحدث فلما قصد دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا
 النصب الدال على الحدث فرفعوا سلاما وكذا اصل ويل لك ملكك ويلاي ملا كما رفعوه بعد
 حذف الفعل نفضا لغيا بمعنى الحدث **قوله** والجزم قد يكون جزمه بزيادة ابي وقام
 قام ابي فلما زيد من عايد وحذف اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز
 ان يكون جملة تنقيها للحكم المطلوب من الخبر كتنقيح المفردة وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يعم ان
 يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو موصوف واما ابتداء خبر قبل اتمام لفظ خبر المبتدأ وليس
 من خبر المبتدأ عند النفاة ما يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عديم ما ذكره المصنف وهو الجزم المسمى بالخبر
 للصفة المذكرة ويدل على جواز كونها طلبية قوله بل انتم لا عجباكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع
 في الجواز ما زيد فاعرفوه وقال تغلب الخبر ان يكون فصيحة نحو ما زيد وانه لا رتبة والاولى الجواز اذا
 لا منع **قوله** فلا بد من عايد لا يجوز الجزم الواقعة خارج ان يكون من المبتدأ معنى اول
 فان كانت لم تلج الى الضمير كافي الضمير ان هو موزع قائم وكافي في قولك مقولي زيد قائم لا رتبة لها مقام
 الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت بوجه الكلام فلا بد من
 رابطة يوصلها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضع لثقل هذا الفرض فمن ثم قيل بعض
 الاخبار كاجازي ان انظره قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابطة لجزمه فقه قيا سوسما فانقياس
 في موضع ومما ان يكون الضمير جروا بن والجملة الجزئية ابتدائية والمبتدأ فيها خبر عن المبتدأ الاول
 نحو ابراهيم استين اي اكثر منه لان جزمه بشعر بالضمير محذوف الجار والجزء ريعا فان كان المبتدأ
 انشائي يكتفي بالجاء والجزء ريعا لا يوصل من ان يكون بدوهم وكذا ان كان مفعولا بلام كافي ابراهيم
 استين لان التعريف غير مقصود وقصد كافي قوله ولقد امر على التميمي بقتل جزمه لان يكون خلا
 من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الجزاء ابراهيم كاش استين كاشا فيه قال الفراء وحذف ايضا
 قيا ساد اكان الضمير منصوبا مفعولا به وانما خبر المبتدأ كل قال قد اجمعت ام الجيا رتبة على
 ذنبه لم اصنع وقال ثلث كلين قتلت عدافا جزمي ابراهيم رابعة نقود قال لان كلهم صرحت على
 الجزم اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا الجزم اذ كل موجب مبنية الى الخبر كالتقول
 ع زيدا ضربت ما زيد الامفروب ثم يقال له اي تارثه جزمه في جزمه مع الضمير مع والسماع في خبر ذلك
 اما في الجزم وهو قوله وولن صبر وغفران ذلك لمن عزم الاسور اي ان ذلك منه واما في المنصوب
 بشرط طو كونه منصوبا بفعل لفظا قال فتشوب نسبت وشوب ابراهيم او بصفة جلا لحواله انا
 ضارب ولا حصر مع كونه سماعا بشعر خلافا للكوفيين واما الموضع فالحذف لكونه علم وقد
 حذف في الصلة في بعض الاحوال في الموصولات لكونها اشبه ارتباطا بالموصول من المبتدأ كاجازي
 في باب الموصول للترجيح جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة والخبر يكون اتصالا بالموصول
 اشدا ذلا غنى للموصول فيها ومما يتقدم من جزمه اعدا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف
 بعد ما في الصلة احسن منه في خبر المبتدأ لوجوب ان جعل صرحت لانها مع الموصوف جزم الجزم خلاف الخبر
 فانه مع المبتدأ جزمه فالتعريف فيما موصوف غير كالحكم الواحد اولى وانما كان المحذوف في الصلة بعض

والجزم

حذف في الصلة اذ ليس الصلة من خبر وان الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وخبره
 فالجزم في الجملة اذا كانت خبر المبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غير
 ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التنقيح جاز قيا ساقطه مع الحاقه بالحقاق
 اي وان لم يكن معناه سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون لفظ الاول قالي لعمرك ما مقيس لثا
 حقه ولا مقيس مقيس ولا مقيس مقيس واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا اري الموت
 سبق الموت شي وان لم يكن بلفظ الاول لم جزمه عند وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول
 في الشعر كان اولى غير قال اذا لم يكن بعيش اكثر منه او شكت جبال الدنيا بالفتح ان تنقطع ليس
 مداف في خبر المبتدأ قال والجزم زيد قائم ابو ظاهرا اذا كان زيدا مكنى ما يظاهره ما له واندس امته
 وعلم الصالحات انا لا نفيهم اجماع احسن علا ومنهم بعضهم في غير التنقيح مطلقا ولا وجه له وهو
قوله وما وقع ظاهرا لا اكثر انه مقدر جملة ان ظاهرا او جاز او جزمه بزيادة ابي وقام
 احكامه حتى سماه بعضهم ظاهرا اصطلاحيا وانتصاب النظم خبر المبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنيون الخبر
 لما كان هو المبتدأ في الجزم قائم او كانه موصوف لجزمه اجماعا ثم ارتفع ارتفاعه ولما كان الخبر لا يثبت
 لا يطلق اسم الجزم على المبتدأ فلا يقال في الجزم عندك ان زيد عندك فانه على الاعراب فيكون العامل عندهم
 معنويا وهو معنى المبالغة التي اتصف بها الجزم والحقه عندهم اي تدرش متعلق به الجزم واما البصريون فقالوا
 لابد للظرف من حذف متعلق به لفظي اذ المبالغة التي لا يوجب نصبه وقال بعض النحاة العايد في المبتدأ
 وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كانه كذا انك انتفا في جزمه حيث اما كل وجرت
 يوم الجمعة والجار والجزء منصوب المحل على انه مفعول به كانه كذا انك انتفا في جزمه حيث برز
 الا ان العامل منها مقدر ويغني ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة انما لا يخلو منه فعل نحو كانه
 وحاصل يكون الظرف دالا عليه ولو كان خاتما لكل وشارب وضارب وما حرم بزمه لعدم الدليل عليه
 وقد حذف خاص لقيام الدليل على ان المذهب ان من تنقيح ولا يجوز عند الجمهور انظر هذا
 العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف سده كاجازي في لو لا زيد لكان كذا فلما يقال زيد كان
 في الدار وقال ابن جني جواز ولا شاهيد واما قوله في المبالغة مستقرا عند النحاة ساقطه في خبر
 وليس عن كاشا وكذا حال الظرف في مثل ما وضع آخر الصلة والصال والحال وفيما عدا الموضع
 الاربعة لا يتعلق الظرف والجار والجزء الا بلفظ موصوف وكثير من على ان المحذوف متعلق بفعل
 لانما احتاج الى ذلك المحذوف للتعليق وانما يتعلق الظرف باسم العامل في جزمه انا ما زيد بل ما زيد
 فاما اذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله
 درهم والمتعلق في الموصوفين فعل لا غير كاجازي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى ان اسم لكونه مفعولا
 والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا وانما منع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه انقول المقتض
 نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر
 فيكون خبر ان او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب علامه زيد مالك لعلامه ضارب **والجواب**
 ان المنسوب يكون شيئا واحدا كالمتم كنه ذنوبه في نفسه فلا يفتقر بالمرتب المنسوب الى زيد في
 الصورة المحذورة ضرب غلام الذي يفهمه الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما واخرا ولا يفصل بينهما الا
 بالمفرد كاجازي **والجواب** ان الظرف في مثله ليس مستقرا اي متعلق محذوف بل هو منصوب

والمذهب

متعلق بانتصاب

عادل متعلق بالظرف في الكون

ان صدرت الجمل
ذات تحمل من الاعراب

باللفظ بعد انهاء نحو اما قد امكن فزيد قائم فهو كالمفعول في نحو اما زيد فاما ضارب كما في في حروف الشرط
واعلم ان في حروف الجر الجمل ذات محل من الاعراب بعد ان لم يكن لا يندرج على كونها بتقدير المفعول بل كذا
 في خبر ورتبها ذات محل وقوعها موقع المفعول وان كان بعد النظم محمول على خبره فذلك واقعا فمقدار
 على محمول النظم لقيام مقام العامل وثم وجب حذفه وقال غير موافق لما في النظم لان النظم جامد لا ياتي
 الفعل في تركيبه ملاقة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وكذا الخلاف في ان الجزاء ياتي
 ثم ذهب السبكي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى النظم لان يركب
 كقولهم فان فوا دعي عندك الدفرا جمع ويحذف عليه كقولهم الا لا محله من ذات فوق عليك ووجه انه السلام
 وينتصب عند الحال كقولهم فمعي الجنة خالد بن فيما قال ابو وا دعي بعضهم انه جمع عليه ان النظم اذا اعتد
 على موصوف او موصول او ذي حال او حرف استفهام او حرف نهي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لقوله بالاعتماد
 كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذ وقعت بعد ان المصدر رتبة كقولهم ومن اياته انك
 نرى الارض خاشعة لا ترفع المصدر اما قوله احسان ابن سنان في حديثه انك اتي في وسط الجالس فلا اعتد
 بالنظم قيل انما اعلم في ان بلاغتهما بالضم في انما لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان النظم
 خبر مقدم على مبتدأ اما في غير الموضع المذكور نحو في الدار رجل فاعرفه مبتدأ مقدم الجزاء وعند الكوفيين
 والاخفش في احد قولهم موقعا على النظم معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيين ان
 تنوع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعل لئلا يتقدم الضمير على مفسر وليس بشئ لان حق المبتدأ النظم
 بالضمير متاخر مقدم كما في خبر غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ان ارتفاعه بالابتداء ايضا
 هو يجوز مقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز على الصفة بلا اعتماد فقولان وذلك ان النظم اضعف في محل
 الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصح تقدم الجزاء عليه كقوله في داره زيد فاعرفه
 قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيد اذ ادى الى ان زيد كان مبتدأ واللام ينتصب ومنه بعض البصريين
 نحو في داره قيام زيد وفي داره عبيد معند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم في رعو الضمير من الجزاء الى نحو
 في داره زيدا اما اضعف اية المبتدأ فليس له التقديم الاصل والاول جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك
 لان عوض للضما في اية بسبب التركيب الاصل الحاصل عنه من المبتدأ او خبر ورتبه معه كاسم واحد رتبة النظم
 تبع المبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في الكنازة رتبة الجيت **واعلم**
 ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالاً له ولا صفة له لعدم الفاعل الا في لغة مواضع اهدا ان يشبه
 العين المعنى في حد وثما وقتاً دون وقت نحو اليلد الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اية تقدير المفعول
 احدى العينين اليوم في غدا او في شرب في قوله الكل عام نعم خروجه اي رواية الثالث ان يكون اسم
 العين عام واسم الزمان خاصا كقولهم لا كوكب اليلد قال اسمع ليس وقعتما كاذبة على تاويل ليس في وقت
 وقوع نفس كاذبة او يكمن اسم الزمان مسؤلاً عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اتي اليلد ليس كوكب
 ومن لم يكن رجل ويكنى ظرف الزمان خبرا عن اسم معن مطلقاً ثم مظهران استغرق ذلك المعنى جميع الزمان
 او اكثر وكان الزمان مذكراً رفعه غالباً نحو الصوم يوم والسير شربا اذا كان السبب اكثر لانه يستغنى عنه
 حكاية هو ولا سيما مع التنكير المتناسب للجزية وجوز نصب هذا الزمان المنكر وجوز في نحو الصوم في اليوم
 او يوماً فالكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعية فلا يثبتون صحت في يوم الجمعة بل يجوزون النظم
 والاولى جوازها كما هو مدعب البصريين ولا يتم اعادة في التبعية وان كان الزمان مفعولاً للصوم يوم الجمعة

ان ظرف الزمان
لا يكون خبرا عن
اسم عين

لم يكن

لم يكن الرفع غائب كما في الاول عنه البصريين وواجب الكوفيين النصب كما او جوا في المنكر للعلم المذكور فان
 وقع الفعل في اكثر الزمان سواء كان الزمان متصرفاً او متصرفاً انما لا يثبت نصباً او جوا في اثنا عشر موضعاً نحو
 الخوف يوم او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله به انما اشهر معلومات فلتا كيداً او الخوف
 دعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الخ مستغرة لجميع الاشياء الثلاثة واذا كان ظرف المكان
 خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف لم يرفع عندك كلاماً في استثناء رفعه وان
 كان متصرفاً وممكنه فالرفع راجح نحو انت من مكان قريب ودارك من عين او شال ومو باق الطرفية عند
 والاضاف محذوف واما في المبتدأ ان ملائكة من مكان قريب او من الجزاء انت من دو مكان قريب ومثله
 عند الكوفيين يعني اسم الفاعل يجب رفعه وليس بظرف كاذب عن قريب وان كان مفعولاً للرفع وجوز له
 خلتك وداري اماك وذلك لان اصل الجزاء التنكير ومع ذلك فرفعها لا يختص بالشعر فقولهم الاخر فلتا كيداً
 خلافا للجزى وسأيد الكوفيين وان لم يتصرف فالنظم والتقت لزم نصبه اجماعاً وان كان جزاء من المكان فدارك
 خلتك ومثلي اماك جوازاً في السعد اذا كان المكان في موضع الجزاء غير مكان والطراد فبين المنكر
 من بعد او قرب قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعمله العرب فلا يقال مومن مجلسك ومثلي كارت
 وربط النرس قال ولو اظنرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو مومن مكان مجلسك ومكان ميكا زيد وذلك
 ان المكان يستعمل قياساً في تعيين القرب او البعد وما استعمله العرب قوله مومن مومن مومن مومن مومن مومن
 عمان ومعد العائد الى قريب وكذا افتقد الاثار ومقعد الحيات ومومن مناط الاشياء اي بعيد قال
 ابو ذؤيب فوردن والبعوث ففقد راي القربا فوق اليلد لا يتبلغ الى عالي مشرف كالا مدين على اية
 سرس وان مقعد اعل منهم لشرط عليهم كي لا حو نو او قال هم دراهم السؤل اي لم يكون متباعدون
 والدرهم الطريق الذي يدرهم بالسلوك اي يطلون قال بعضهم ما كان هذه النظم معنى القرب لم يرفع
 الا اذا رجع لها اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمنط الاشياء فرفعها اولى قال لان النظم جاز
 للظروف فوجه من المظروف لحق لا الاحتواء وفيه نظر وذلك لان النظم في قولهم انت من مناط
 الاشياء ليس بعيداً عن المظروف بل هو محتو عليه لكنها بعيدان عن المتكلم ولجب رفع كل واحد عن طرف
 الزمان والمكان اذا كانا متصرفاً وموقتاً محذو دا واخرت به عن اسم عين لانه لا يندرج في المسافة البعيدة
 او البعيدة نحو دارك من فدرج وانت من بريد ومنزلة من بيلد اي دار مسافة فدرج على حذف مضاف
 بعد مضاف وكذا اذا كانت مسافة سري يلد ومن متعلق عند الجزاء بعيد من مدار القدر وكذا قولهم
 من قرب اليلد اي اذا مدت يدي اية لم ابلد ومومن دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل لم يظف جميعه والنفذ
 ذو مكان قرب اليلد وذو مكان بلوع دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولهم دارك خلف دارك فدرجين و
 ويريد او يلد ويوما فلان الجزاء موصوف دارك ونصبهما على الحال وعند الجبر في الجزاء ذات
 مسافة فدرجين وعلى التمييز عند الجمهور ومو التمييز عن النسبة اي ساعدت فدرجين قاله الخنمان مبعداً
 لما كان المكي استثناء الا اناء ماء حالي وجوز ان ينتصب على المصدر كقولهم دنوت الملة اي دنوت انا
 كما قيل في مولدته ورفعتا بعضه فوق بعض درجات وجوز رفعها وخلف ظرف للجزاء ذات مسافة
 فدرجين خلف دارك وجاز ان وكذا قولهم داري من خلف دارك فدرجين او فدرجين لان
 دخول من في مثله وخروجها عن السواء كما في قولهم جئت قبلك وعرفت قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت من
 وجب الرفع على الجزاء في الظروف التي بعد الجزاء لان التمييز ففعله ويدخل من فخر الكلام عن التمام وليس

بشيء ادتيان دارى من خلف دارك وكنيت عليه وجوز ايضا انت من من سجن بالنصب على ان من خبر
المبتدأ والى من اشياء وغير سجن حال ان ذوى سجن سجن او منصوب على الظرفه انى من سجن انى انت
من اشياء فاسرنا من سجن كقولك صلحنا من سجن واعلم ان خبر خلف وقدم والظرف وظرف غير المبتدأ
اضيفت او لم تصف وترى الاضافه قليل ومن خبر الكوفه لا يكون لا واما الاضافه اما عند الافراد
فهي بمعنى اسم الفاعل فعن حلت خلفا عندهم اي شاة انصب على الحال وقام مكانا طيناى مقتضا
فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدم اي شاة من سجن سجن
جوز نصبها على فله كاذننا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما هو من باقية على الظرفه وهو الاول
او قوله انشأ عن معناه خلاف الاصل فلا يركب ما لم يكن جمل على عدم مخرج عنده وقوله وسار على الشرب
وكنيت قبلها كاذننا واغنى بالياء الجيم اي قبل ذلك بقوى من باب البعريه ونصب اليوم ان ذكره المحقق
والسبب بان كان في الاصل بعين المصدر جاز على ضعفه نحو اليوم الجمعة والسبب ان الاشياء او السكون
والاجوز لو ذكر مع الاحد والاشياء ان الظرف لا يرفع **واعلم** ان اليوم اذا وقع خبرا عن
الجمعه والسبب جاز نصبه على ضعفه لكونها في الاصل مصدرين فعن اليوم الجمعة والسبب ان الاشياء
او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعه والسبب في معنى اليومين والاجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاشياء
اذما بعين اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفوا ومثام ذلك لتأويلها اليوم بالان كاتقال
انا اليوم افعول كذا الى الان فعن اليوم الاحد الى الان الاحد والآن اعم من الاحد فيكون لفظ هذا والآخر
ظرفا لما يتعلق بغير المبتدأ اذا كان مفعولا فيقول موعلى ضربين اما مشتق او جامد وكذا فيما اما ان يغاير
المبتدأ لفظا او لا والاول على ضربين اما ان يجده معنى لغيره داخل وزيد قائم او يغاير معنى ايضا والمغاير
يقع خبرا عن المبتدأ في معنى كقولك نه واز واحد اتم اول حذف المضاف من المبتدأ او الخبر لغيره دارى
منه من سجن اي بعد دارى من سجن ان او دارى من سجن ذات سجن او يكون واحد من المبتدأ
والخبر معنى والآخر عينا ونوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كل من كقولك النساء ترتع ما ترتع حتى اذا
اكثرت فانما من اقبال وادمان وقوله نه ولكن البت من آخر وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ فكل
ذا البت من آخر وحالها اقبال واولى الخبر خبر عن آخر وذات اقبال او جعلنا المصدر رفعه
خبره وكفى ابارت مقلبه جاز كذا فيكون خبرا عن معنى المبتدأ **والاشياء** اي التي لا يغاير المبتدأ لفظا ولا
للاله على الشئ او عدم التغير كقولك انا ابو النجم شعرى شعوى اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشي
كما يقال مثلا شعوى مليم ويقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال رفوفى وقابوا ياخذ بلدا لاسرع فقلت
وانكبرت الوجوه هم واما الجامد فان كان مفعولا بالاشتقاق حمل الخبر كقولك بعد انقضاء غرضه كذا
عليك وكله هذا تاكيد الخبر لغيره من سجن متبدا ومتوخر عن الخبر وان لم يكن مفعولا لم يخل خلافا للكتاب
اي مكانه فلا الى ان معنى زيد اخوك متعقب بالاخوه وهذا زيد اي متعقب بالزيدية اي الحكم عليه وذلك لان
الخبر عن فيه معنى الاستدراك بعد ان لم يكن مفعولا من رابط وهو الذى يتقدم اهل المنطق من المبتدأ والخبر
فاما جامد على هذا فالحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر خبرا كان او مفعولا
فبذلك فانه ان جرى على مفعول خبر زيد قائم وان جرى على غير مفعول كقولك انك لم تفعل كذا فالحمل
للضمير كونه انما او متعقبا لم يفتت بخلافه انما او حلالا نحو تفعل زيد مكرمه انت او مفعولا
الضاربه انما زيد وان آخر اللبس جاز ترك الضمير المتعقب بامره البعريه عند الكوفيين واما البعريه فاجوز

مرد اخو من زيد ضارب من وقام اليك فبقي في باب الاخبار ان شاداه تع **قوله** واذا كان
المبتدأ مستملا على ما له صدر الكلام من اوبل او كانا موقعين او متساويين خواصا على ان
مبنى او كان الخبر فعلا له خبره قائم وجب بقية **قوله** من اوبل مبنى على يد مفعول
وذلك لانه خبره من غير متعقبه استقفا ما او يكون من الفعل المتعقب مقدم على خبره
صنف لما قبلها نحو مرت برجل افضل منه اوبل وغير سجنه على ان مثل مدس خبر ان مفعولان
وانتقال المتعقب عليه في مثل هذا المقام من قام وما جازى وايتم قائم ومن قام قلت وانما كان للشرط
والاستفهام والوعود والتمني ونحو ذلك ما يغنى عن الكلام مرتبة المتعقب لان السامع من الكلام
الذى لم يبدى بالغير على اصله مفعول من لى بعد ما يتوقع لم يد السامع اذا سمع بذلك المفعول امر راجع
الى ما قبله بالتغير او مفعول اذ لم يبدى فبذلك من الكلام يتاثره فيشوش ذهنه ويجهل ذلك وكذلك حكمه لفظا
الى اداة الشرط والاستفهام حب مفعول خبره قائم **وعلم** ان قائم لان معنى الشرط والاستفهام
يسرى الى المضاف والالم خبر مقدم على ما له صدر **قوله** او كانا موقعين او متساويين ليس
على الاطلاق بل يجوز ما ذكر المبتدأ عن الخبر موقعين او متساويين مع قيام الترتيب المتعقبه الاله على
معنى المبتدأ كاي قوله بنونا بنوا بناسا ومثالا بنومنا بنوا بناسا والاولى لاننا نعرف
ان الخبر محط القاييد كما يكون في التشبيه الذى ذكره الجمله لاجله فهو الخبر كقولك ابن يوسف ابو ضيفه
مثل ابى حنيفه ولو اردت تشبيه ابى حنيفه بابى يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابى تمام لعاب
الاعامى انتما لى لعابى وارى ابى الجنى اشترائه ابدعوا سئل ابى بنوا بناسا مثل لبنينا ولعابى مثل لعاب
الافاعي **قوله** او كان الخبر فعلا له اي فعلا مستملا الى خبره المبتدأ كخبره قائم فان لم يقدّم المبتدأ
المبتدأ بالفاعل فان **قوله** ان كان الخبر بارز الخبر انما قائما والزيدون تاموا **قوله**
يشبهه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة سماعيون فيكلم ملاكه او يقول منهم ذلك جملها لفظ
مع انه قيل في قوله تع ثم عوا وصوتوا كثير منهم وقوله واسروا الخو اذس ظلموا ان كثير والذين مبتدأ
مقدم الخبر من وجبه ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى ياتنى غدا درم نظا الى اصل الفاء الذى هو
التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقب الشرط الذى له صدر الكلام ولجب ايضا تاخير الخبر اذ اجاب
الافتقار او معنى خبره الاقام وانما زيد قائم لان ان قدّمه من غير الانعكاس كاذننا في تقدم الفاعل وتأخير
ولا يجوز تقديمه مع الاالجى في باب الاستثناء وجب ايضا تاخير الخبر اذا اقتر المبتدأ باللام لا انما خبره قائم
او كان ضمير الشأن للزوم تقدمه عما **قوله** واذا نحن خبر المفعول ما له صدر الكلام مثل زيد او كان
مفعولا كخبرى الدار رجل او متعلقه ضمير المبتدأ نحو على الفهم مثله زيد او من ان مثل عندى انك قائم وجب
تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفعول ان كان الخبر متعقبه لما يقتضى صدر الكلام لم
وجب تعديده كخبره من اوبل او الاستفهام وسابره ما يقتضى صدر الكلام كقوله ان يقع صدر جمله والى حيث
لا يتقدم عليها احد ركني الجمل ولا ما صار من تامها عن الكلام المعقود معنا ما كان واخواتها وسابره بالحد
معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها لفظا ان من ياتنى اشكره وانما قوله علمت ايتم في الدار فان الفعل
لما كان من افعال القلوب ومن غير ظاهر لا اثر المعنوي كالفعل الطلاق فانما يحسمه الاثار كالقرب
الحشى جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفى ولا الم ابتداء مع تاثيره فيه معنى مع ان
تقدمه كذا تقدم ادمعى ظنت زيد اتا يا زيد قائم في ظن ومنه العمل فيه ظاهرا احرا باللفظ المتعقب المصدر

ابن و

الى ربنا ما فرمى؟

ولا يرفع في خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما ظن انه خبر معد في لان المكسورة او مرف في الطرف تعلقة
خبر ان واذا تقدم الخبر على انه عرف انه خبر المبتدأ او انه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة وهي في
باب الموصولات ما في خبر العلة لا تقدم على الموصول ولا في خبر خبر المكسورة لان لها الصدارة فاذا لم يكن
ان المتقدم خبر والمكسورة مع اسعد وخبر لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جمل والمبتدأ معرف وتبين ان ما بعد الخبر من ان
ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد ما لحواها انك خارج فلا اصدرة فاما تقدم على خبر
لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة لا يتوسط بين اما وفاتها ولا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تأخير
المبتدأ الذي بعد الالفاظ نحو ما قيام الازيد او معنى نحو انما قيام زيد لانك ان قدمت عن دون الالفاظ المكسرة
وان قدمت مع الالفاظ لم تقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المرفوع ولا يجوز ذلك كما في باب
الاستثناء واذا كان بتقديم الخبر نعم منه معنى لا نعم تأخير وجب التقديم نحو قولك نعمي انا اذا كان
المراد التفاف نعم او غير ذلك ما تقدم له الخبر **قوله** وقد يصح تأخير مثل يريد عالم عامل **اعلم**
ان تعدد الخبر اما ان يكون بعبطف او غير فالاول نحو زيد عالم وعامل وليس قولنا عالم وعامل من حد الان كلامنا
في تعدد خبر عن شئ واحد وهذا الخبر عن العالم عن الخبر عن العالم والثاني على ضربين لان الاخبار المتعلق
اما ان يكون متضادة او لا وليس ما تقدم ولفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو يريد جامع نابع لانها معنى واحدة
فالثاني في الحقيقة لا يرد الا في ان لم يكن متضادة كقوله مع وهو الغفور الودود وفيه انشراح الجدل
لما يرد في كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ وان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي
على ضربين وذلك لانها ان يتصف بوجه المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالجزء الاخر او يتصف
بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابيض هذا الاسود ايض ليس في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل
قولك عالم وعامل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وعامل لا يرجع الى المبتدأ بل
الحسن مما جعل عالم وعامل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بدليل
مطابقتها لافراد وتثنية وجع كقولك مما اسودا ان ومم يبيض وسودا انما جاز ذلك مع ان المراد
بعض ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احد عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف خبرهما
فان كان واحد منهما متفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلق
الخارج منه مع قيام القرينة نحو قولك هذا حسن الغلام نصب الغلام وجه فلان يجوز اسناد الشئ الى
الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة بوجه المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما يقال في النارج امر ان ظاهره
ومنه قولهم زيد حسن ابوجه وحسن وجهها نعبا وجرأ كما ان الثاني اعني ما انتصف فيه المجموع بكل واحد
منها نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع عن كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى
في جميع اجوابه حلاوه وفيها كلها حموض لانه امتنع الطعمان في جميع اجوابه وانكسر احد ما بالآخر وحصلت
كيفية متوسطة بينهما **اعلم** ان يجوز بعبطف احد الخبرين على الآخر ما يوافق اتفاق مجموع المبتدأ
بكل واحد من الخبرين بان مقصد بالاول بوجه الحقيقة بقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما بعبطف بعض
الاولى على بعض نحو قوله الى الملك القوم والذين العام وليث الكتيبة في الطردم وكذا ما هو غنرته في
رجوع الضمير عن كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض واذا لم
يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو عالم وعامل فلا بد من الاول لان المبتدأ منقول بتقدير الى احد
عالم والآخر جاهل **قوله** وقد يصح المبتدأ معنى الشرط فيصير دخول الغاء في الخبر وذلك لان

وقد سجد
الحضر

تفسير

1000

الكلمة ان اذا لم ينفذ في متصرفه على الصحيح وتقل عن ان يري ان اذا المفاجاة خوف فعلى هذا خبر المتبادر
في نحو ما اذا السبع جرد وف بلا خلاف واما الفاء الدالة على اذا المفاجاة فعلى غير الزيادة انما خراب
شرط مقدور ولعله اراد انه فاء السببية التي اراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم ان مفاجات
السبع لازمة لخروجها وقال المازني من زائدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر ميربان من العطف
جملا على المعنى ان خرجت مفاجات كذا وهو قد سب قولا **فوق** وانتم في موضعه بين يقال الزمته
الشئ فانتم ان قبل ما زمته ان في حين التزم العوب ذكر غير الخبر في موضعه مخذوف الجز وجوبه
موضع يكون فيه مع التزم الدالة على تعيين الجز المخذوف لفظ سادس ذلك الجز وهو في اربعة ابواب
على ما ذكره المحقق اولها المتبادر الذي بعده لولا على مذنب البصرين وقال الفراء لولا ان البراقعة للاسم الذي بعده
لاختصاصها بالاسماء كسائر العواطف وقال الكسائي الاسم بعد ما قبل الفعل مخذوف كاي فود لو ذات سوار
لظنن وموقد سب عن وجه وذلك ان الظاهر هذا انما لو التي بعيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما في
حروف الشرط دخلت على لا فكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقي مع دخولها على لا على ذلك الاسم
ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما بقي مع غير لا من حروف النفي فلو على ذلك لم يوجد على ذلك
فينبغي الاول ان انتفاء وجوده على الانتفاء مطلقا وانتفاء الانتفاء بثبوت فلو كان لولا مفعيلا بثبوت الاول
وانتفاء الثاني كانا دونه لوني فلو لم تأت بثنى شتمك كما قرئ سان مود لولا انما اسق لا دني معيشة البنت
منع البصر من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كانه بنفسها والبيت لولا دخل على لا ان الفعل بعده
اذا اخر وجوبه بالانبات بغير كما قرئ باب الفاعل وليس بعد لولا مفعول وايضا لفظ لا لا يدخل على الحاضر
في غير الدعاء وجواب القسم الامتري في الغلب كما قرئ في قسم الحروف ولا تكبر بعد لولا فقال البصريون
الاسم طرفوع فعل مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبر كما قرئ في ما زيد فقام لكونه خبرا عن العابد
الى العبداء في الغلب كما في لولا على ذلك في خبر جرد وف وجوب بالحصول شرط وجوب الحرف احدى الترتيب
الدالة على الجز المعين ومن لفظ لولا اذ من موضوعه ليدل على استفاء اللزوم فلو لا دالة على ان خبر المتبادر
الذي بعده سوجو دلائيم ولا تاعد ولا خبر ذلك من انواع الجز والثاني لفظ السادس الجز وهو جواب
لولا ورينا دخلت لولا مدح على الفعلية قال قالت لما جئت اسما ملا رمت بعض الاسهم اسود لار
ذكر اني قد رمتهم لولا حدثت ولولا عذري الحذر والى لولا الحذر وهو الحذر **ثاني** الجز
يكون مصدر اخر على خبري او لعن المصدر وهو فعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف
ايه كما قرئ من باب نحو احبط ما يكمن اي كون واكثر شري السنين يكون المصدر مضاف الى الفاعل نحو خبري
زيد او ايها نحو يضار بنا فبعد ذلك حال منها معاني المعنى نحو خبري زيدا اما عين او يضار بنا فاعين او من
احدهما نحو خبري منذ قايما او قامة ويقع مدح الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو على زيد كان ذا مال ويقال
سمع اذني زيدا يقول ذلك اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المخدومة جرد
اسمه فعند غير الكسائي يجب معها والى حال ما ان صلح اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذا حال فصد
وقد وقعت موقع المعنى فوجب معها علامة الحايية اذ كل واقع غير موقع فيكون وجوبه كسائي جردا عن
الواو ولو وقعها موقع خبر المتبادر فمفعول خبري زيدا بوجه قايما كافي قوله كلفته فوه الى في وجوبه عند الكسائي
اتباع المصدر المخدوم بالتواضع نحو خبري زيدا كلفه او خبري زيدا كلفته قايما ومنه غير لفظة معنى الفعل عليه
ولذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المتبادر لاجل لكونه معنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قايما ولم

حذف الخبر
في اربعة مواضع
ولو دخلت
على لا اه
فمعنى لولا على لعلك لمر
ولفظ لا لا يدخل
على الماضي اه

ولم يسمع الا ببيع مع الاستقراء وفي خبر مثل هذا المتبادر اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاد
الى انه لا خبر له لكونه معنى الفعل كما قبلت فخرى زيدا قايما اخره قايما فلو نحو اجابم التمر بان عندهما
وذهب الكوفيون الى ان الخبر قايما محمول على محمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر
الذي هو مبتدأ وخبر المتبادر مقدور بعد الحال وجوبه الى خبري زيدا قايما حاصل وذهب الاخفش الى ان
الجز الذي سدت الحال من مصدر مضاف الى صاحب الحال اي خبري زيدا اخره قايما اي ما خبري
ايه الامتداد الغريب المقيده وكذا اكثر شري السنين شري به مقلوتا وذهب البصريون الى ان حال محمول
المصدر معنى لفظا والعامل فيه الحال مخذوف ان خبري زيدا حاصل اذا كان قايما والدليل على بطلان هذا
الكوفه ان كلهم متفقون على معنى خبري زيدا قايما ما ضرب زيدا الا قايما وهذا المعنى المتفق عليه لا يتبادر
الامر بتقدير البصر والاعشى وبيان من سبق على مقدمه ومن اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير
بلفظ الواحد اذ الاستعمال ولم يبق قديمه حصصه ببعض ما يقع عليه في الظاهر لاستغراق الجنس اخذ من
استقراء كلامهم فعن الثياب يابس والماء بارد ان كل ما يقع ثابان الحاميان حالها كذا فلو قلت مع قولهم
النوم ينقض الطمان ان تقوم مع اللبس لا سقضا لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينه
الخصوص هو الخصوص نحو اشترى اللحم واشرب الماء لان شراء الجليم وشرب الجميع متنعان فاذا اتفق رعا
قلنا ان الجنس الذي هو مصدر في مبتدأ عند البصريين حال حصصه بل الحال عندهم قيد في الجنس فليس
على عمومه فيكون المعنى كثر فرب من واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق
عليه اعني ما ضرب زيدا الا قايما واما الكوفه فالجنس مقدم مقيد بالحال المخصص له فليفسر المعنى خبري زيدا
المتفق حال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يفتهم من حصول الغريب المقيده بالقيام
حصول الغريب بالتقصود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الخبر اراد المتفق عليه وهذا بطل
مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا هو في قولك ضرب زيدا قايما وما يفسر مذهب الكوفه حاصره زاده على
ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يفسر مذهب الجز لان مقام الجز عندهم بعد الحال وليس بعد لفظ
واقع موقع الجز وقد تقدم ان الجز الحذف وجوبه الا اذا سدت لفظ اخر وكذا نقول في قولهم اكثر
شري السنين مقلوتا ان معناه ان شري به مقلوتا اكثر من شري به غير مقلوتا فلو قدرنا على مذهب الكوفه
اكثر شري السنين مقلوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شري
مقلوتا عشر مرات مثلا وغير مقلوتا الف مرة وربعه بالشرى السنين مقلوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر
شري به مقلوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء محموله وذلك عندهم متفق اذ هو مقتضى الحال
مع الفعل والموصول الحذف الا ان يقال اذا قامت قرينه قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال كسويه
باب المفعول معه ان تقدم ما لك وزيد ما لك وملا بثنى زيدا احدا او القرينه الدالة على تعيين الجز الذي حاصل
عند البصر هو الاخبار عن الغريب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تعيينه بقيد الابد محمول واللفظ الساد
سدة الجز هو الحال فقد حصل شرط وجوب الحذف واصله عندهم خبري زيدا حاصل اذا كان قايما وليس
اذا الاستقبال محملا محملا لا سيما ان كان في قوله تع واد قبل لم لا تقسروا الى الارض وقودهم واذا عجبوا
يفغرون ومثله كثير حذف حاصل كالحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبق
اذا كان قايما حذف اذ مع شرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظروف القائم مقام الجز فيكون الحال قايما
معلم الجز فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقايما خبرا مقلولا ان مثل هذا المنصوب اي الذي

مطل
واذا يكون
لاستقراء

بأن بعد المصدر المصنوع بالضم والفتحة لا يكون إلا كونه ولم يسم مع كثره إلا كذا ولو كان جنس كان لما ز
 قريته ويسمع ذلك مع طول الابتداء جدا ما قبل فيه والذي يظهر أن مقدم نحو ضرب زيد ملامسة قايما
 إذا أردت الحال عن المفعول في المعنى وضرب زيد ملامسة قايما إذا كان عن الفاعل في المعنى أولى
 لم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال مع ضرب زيد ملامسة قايما ويجوز حذف ذي الحال على
 ما أورد من قيام القريته الذي ضربت قايما زيدان ضربته حذف ملامسة الذي هو من الابتداء والعامل في
 الحال وقام الحال مقامه كما نقول را شدا مديتا أن سر را شدا مديتا مفعول على مدامت حتى عز حذف
 أدام شرط الذي هو العامل ولم يثبت مثلهم في كلامهم ولا حاجة إلى الاستدلال على أن كان تامة كانتا قصه
 وعلى ما ذهب من جواز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها لجوز أن يكون التقدير على حاصل قايما
 فيكون العامل حاصله وهو الحال مع ضرب مدامت قبل فيه وسمع ذلك طول الاستدلال وفيه تكلفات
 كثير من حذف أدام لجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا المكان من العبدول عن ظاهر
 كان التامه ومن قيام الحال مقام اللزوم ولا يظهر والذي أوقعه المصنف في هذا وأوقع غيرهم
 فيما لم يسم التامه الحال والعامل في الحال وصاحبها بلا دليل ولا تم عليه ولا ضرورة الجأهم إليه والموت
 أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي منقول مقدم ضرب زيد حاصل قايما والعامل في
 الحال حاصل وفي صاحبها ضرب وهو ابتداء أو زيد مفعول حذفنا كانه أو حاصل في الحال كونه عاما
 شاملا لجميع الأفعال كما حذفناه في زيد عندك وفي الدار لمسا بنية الحال للفرق والحذف في كليهما
 واجب لقيام الحال والنظر مقام العامل كما تقدم بيانه **فصل** في جواز رفع الحال
 أساده مسد الجوز عن فعل التفضيل المضاف إلى المصدرية الموصولة بكان أو يكون نحو أحبط
 بغير الأمر قايما مدامت عند الاحتش والحق ومنه سنو والاولى حواره لانه جعلت ذلك الكون أحبط
 مجازي زجعه قايما أيضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر مخرج الذي ضرورة فلا نقول ضرب زيد قايما
 إذا لا يجوز في أول الكلام ولا شك أن الجازي يرسن الجازي وجوز أن يقدري في فعل المذكور زمان
 مضاف إلى ما يكون خلافا لغيره أكثر شرب السويق وضرب زيد أو ذلك كثر وقوع ما المصدرية مقام
 الظرف نحو قولك ما ذر شارف فيلحق التقدير أحبط أوقات ما يكون الأمر قايما في أوقات كون
 الأمر فيلحق قد جعلت الوقت أحبط وقايما كما يقال نبارك صايما وسله قائم فيرجع هذا التقدير أنه
 سمع أحبط ما يكون الأمر يوم الجمعة يرفع يوم الجمعة وأيضا كثر وقوع ما المصدرية زمانا وكثر وقوع
 الزمان مسند إليه الفعل الدافع فيه نحو صنام نبارك كقوله وما يبيل الحلي سام ومنه الجرد في غير
 قولك وأحسن ما يكون زيد القيام وذلك لأحسن في الحقيقة زيد فلا جزم عنه بنفس القيام وأجاز الزجاع
 وهو الأول لانه جعلت أحسن وان في الحقيقة زيد مصدر أو ذلك بأضافته إلى المصدرية **فصل**
 كل رجل وصيغة الضميمة في اللغة العقار ومن معناها كناية عن الصنعة وضابطه مدامت مبتدأ عطف
 عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذبحان قال الكوفيون وصيغة خبر مبتدأ لأن الواو بمعنى مع فكان
 قلت كل رجل مع ضيعة فاذا خرجت مع لم تجز إلى تدبير الخبر فكذلك الواو التي بمعنى مع فلا يكون
 المثال أذن تأخر فيه أي مما حذف خبر وفيه نظر لأن الواو وان كان بمعنى مع فيكون في اللفظ المعطف
 غير المفعول مع فاذا كان وصيغة عطف على المبتدأ لم يكن جزا فإنا **فصل** في جواز أن يكون
 وقع ما بعد الواو منقول عن الواو ولو كان خبر المبتدأ كما هو مذبح السيرة في نصب المفعول مع

مطل
 الواو بمعنى مع
 في قوله
 كل رجل مع ضيعة
 فإذا خرجت مع
 لم تجز إلى تدبير
 الخبر فكذلك
 الواو التي بمعنى
 مع فلا يكون
 المثال

من يخطئ على كونه

على ما يخطئ في ما هو ذلك أنه يقول النصب الذي على المفعول مع مواند كان في الأصل على مع فلما
 قام الواو مقامه لم يكن في الأصل جونا فعمل إلى ما بعد **فالجواب** أن مع إذا وقع خبر عن
 المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل إلى ما بعد من يكون منصوبا لفظا على الظرفية مفعولا محلا لبقاء
 مقام الخبر زيد مع كانه نقول زيد عندك وما من البعريون الجزم دون أن كل رجل وصيغة مقرونة
 وفيه أشكال وليس ما تقدم من لفظ مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لأن الخبر مشتق
 فحذف بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ مسد الخبر ولو جاز أن يقول المعطوف
 ساد مسد الجزم المحذوف بعد لم يسم الاعتراض على تقدير الكون في قولك ضرب زيد قايما
 حاصل ما ليس هناك ما يسد مسد الجزم ادلهم أن يقولوا أيضا في الحال عن جملته مسد
 الخبر ولو يكلفنا وتلفا التقدير كل رجل مقرون وصيغة أي مقرون وصيغة مقرون
 به كما نقول زيد قائم وعي وثم حذف مقرون وأقيم المعطوف مقامه لشيء الحذف في حذف خبر
 المعطوف وجوبا عن غير ساد مسد ويجوز أن يقال عند ذلك أن المعطوف هو في المعطوف
 عليه في وجوب حذف خبر هذا والظاهر أن حذف الجزم في مثله غالب وفيه ابتداء أنهم و
 السام في قرن فلا يكون إذن من هذا الباب فلا بد من أشكال قال الكوفيون أن في محذوف ما
 على حذف فعل واحد ما وقع على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل جزئيا سواء دل ذلك الفعل
 على التفاعل أو لا والاول نحو زيد والرخ يباريها فيباريها خبر عنها الكون مع مشاربان والثاني
 نحو زيد وعي وبغيره وقد ب من قول أمير المؤمنين عليه السلام فم والخذل قدرا وأما جاز ذلك
 لتقصير ذلك الجزم خبر ما وأبديون فيكون مثل مدح على أن يكون الفعل حالا مذكورا والبرع عديم
 مثل كل رجل وصيغة خبر ما حال وأعلم أنه قد مضى ما أضيت أقيم المقدم فيطابقها الخبر كما قيل
 أنا قة طليان وقولك مقابل زيد مويان **فصل** في جواز أن يكون لافعل كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة
 التقسيم متعين للتقسيم نحو كل لافعل وانما في باب القسم دال على تعيين الجزم المحذوف أي
 ليعر كما أقسم به وجواب القسم ساد مسد الجزم المحذوف وانما في باب القسم دال على تعيين الجزم المحذوف أي
 لأن القسم موضع الخفيف للتم استهلاله وقد يستعمل ليعر في قسم السوال أيضا نحو ليعر لتفعلن وقد
 ترك المعنى قسما آخر مما يجب فيه حذف الجزم وهو إذا كان الجزم فاعطف بالمتعلق العام لجوز زيد قد
 أوفى الدار على ما ذكرنا قبل وجوز أن ينسب الظاهر ذلك المتعلق ليس بوجه لأن الأمرين أن الدار على
 تعيين الجزم وسد شئ المرسدة حاصلان فوجب حذف فعل المعنى أن ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الجزم
 مرفوع الخبر يكون جزا دون سائر ما تقدم مما ساد مسد الجزم **فصل** في الاستعمال في الاستعمال في
 المبتدأ لأن الأصل كون المسند إليه معلوما وكذا الأصل تكلم الجزم لأنه مبتدأ فشباه الفعل والفعل حال
 عن التعريف والتكلم كما ذكرنا في أول الكتاب ولا يصح جريد الاسم منها جزا لأنه محاطا وطحا إلى العلاقة
 وهو التعريف وبقية على الأصل فكان يكن وانما كان الأصل في الاسم والفعل دون الاسم لأن الاسم يصلح
 لكونه مسندا ومسند إليه والفعل يخص بكونه مسندا لا غير فصار الاسم دالرا له دون الاسم وأما
 قول النحاة أصل الجزم التكلم لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولا فليس بشئ لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولا
 اقتساب ذلك المسند إلى المسند إليه فالظاهر في قولك زيد أخوك هو اقتساب الحق المحاط إلى
 وامناده إليه لا الحق وإنما قد دت المسند إلى زيد أخوك أخوه عنه خاله الله به مدامت جارية سيدة

اعراب مع
 منصوب لفظا
 مرفوع محلا

فلان يباري فلانا في المبارزة ونحوه
 مثل فقهه وجاهلته في فلان يباري
 ربيع جازا وانما في آخره

ويعر
 لافعلن كذا

مطل
 الاستعمال في
 المبتدأ في الأصل

المصدر في الاستناد
 الفعل اه

مطل
 فقد د المبتدأ
 الحاخ

في قوله
 كل رجل مع ضيعة
 فإذا خرجت مع
 لم تجز إلى تدبير
 الخبر فكذلك
 الواو التي بمعنى
 مع فلا يكون
 المثال

صدرت قادم بالابتداء الاخير مع جنس ما قبله بلا فصل فصدقة قادم جنس مبتدأ وهكذا الى المبتدأ الاول
 ينكسر الجملة التي بعد الاول في مركبة من جنس الاول ويضاف كل واحد من المبتدئات الى صيغة متعلق
 الا المبتدأ الاول وان لم يصف المبتدئات كل واحد منها الى صيغة ما قبله فانك تأتي بالعبارة بعد جنس المبتدأ
 الاخير فيكون انما العبارة الاول المبتدئات وما قبلها الاخير لما بعد الاول المبتدئات وهكذا على الترتيب وذلك
 نحو عند زيد وبكر خالد قائم عند في داره باوم معها مكانا فقلت بكر خالد قائم عند ومعهما مكانا فقلت
 هذه الجملة وهي بكر مع خالد جنس عن وومع رابط في داره مكانا فقلت بكر مع خالد في داره اي في داره
 مشتبه على بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة جنس زيد مع رابط باوم مكانا فقلت بكر مع خالد في داره
 بكر وخالد باوم اي باوم زيد اي زيد اومع ووجع بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة جنس عن عند مع رابطهما
 مكانا فقلت عند زيد اومع ووجع بكر وخالد معهما وعلى هذا التفسير ان كان المبتدئات اكثر **قوله**
 خبران واخواتها ما لم يند بعد دخول هذه الحروف خبران زيد قائم واومع على نحو جنس المبتدأ الا في بعضه الا
 اذا كان طرنا اعم ان لا كان مذمب ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن بد من ان يرفع
 ان كل مرفوع او منصوب او غيرهما مشبهان بها من وجه كان يقال ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مبتدأ اي
 والخبر يشبه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبران واخواتها يشبه لكونه عامدا اي ان واخواته مشابهة للفعل المتعدي
 الا انه قد تم منصوب على مرفوعه فينبغي ان يرفع الفعل على قدرته العامل وخبر لا التبرر يشبه خبران المشبه
 للفاعل واسم ما لا يجازيه شبه لا اسم ليس الذي هو فاعل وقد بينت هذا وجه ما به اسم ان واسم لا التبرر في خبر
 ما لا يجازيه للمفعول وكذا نقول ان الحال والتميز والمشتبهان المنصوب مشابهة للمفعول كونهما مضافات
 وابا عن قال وهو الحق ان الرفع علامة الفاعل كانت او لا والنصب علامة المفعول مفعول كانت او لا
 والنصب علامة المضافات مفعول كانت او لا فلا يحتاج الى ان يشبه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج
 الى نصب بعض الهمزة وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرر وخبر كان واخواتها وخبر ما لا يجازيه الى تشبيهها بالفضل
 فنقول ان ان واخواتها مشابهة للفعل المتعدي كما في بابك قلت رفعا ونصبها مثله ولم يتقدم النصب
 على الرفع كما تقدم في ما لا يجازيه لان اسم معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل على معنى ليس شيء واحد فكان ترتيبها
 كترتيب محمول ليس عن تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالحق وانما ان يلبس بعض الفعل المتعدي
 على السوار بل معناه ما يشبه معناه من وجه وكذا اللفظ لفظا والمشاكلة قوتية كما في بابنا فاعطيت على
 الفعل في حال قوته ومواد انقرفت في معمله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبران واخواتها
 وكذا خبر لا التبرر مرفوع با ارتفع به خبر كان خبر المبتدأ لا بالرفع بل بالنصب ومنه خبر اومع من اول
 لان انقضا ما لا يرفع على السوار فالاولى ان يعمل فيها ولا يستباح مشاكلة قوتية بالفعل المتعدي **قوله**
 بعد دخول هذه الحروف يخرج جنس المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوي جنس هذه الحروف لكن دخل فيه غير
 الحمد ودان نحو حسنا في قوله ان يخلص حسنا غلامه في الدار مسندا الى غلامه بعد دخول ان وليس خبرا
 وكذا ايرد على خبر لا التبرر نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا ايرد على خبر لا المشبهتين بليس
 نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم وكذا ايرد على خبر المبتدأ انقوله
 الحمد المسند اليه الى آخر صفه المبتدأ في قوله مرفوع وخبر عن مشرك ولو قال هذا الخبر
 للصفه المذكرة وتتابع المبتدأ وتاليها المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو
 المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ السلم من الاعراض **قوله** وان كان حاله وشانه كما في جنس المبتدأ اي في

مطلق
 خبر ان

من كونه مرفوعا وجنس في الحكم من كونه متخيرا او متعديا او مشبها او غير ذلك وفي شرايطه من ان اذا كان
 جملة فلا بد من الضمير لا حذف الا اذا علم **قوله** الا في تقديره ان ليس مع كافر خبر المبتدأ في تقديره فانه لا يجوز
 تقديره على اسم ان وقد جاز تقديره الخبر على المبتدأ وانما ذلك لان هذه الحروف مرفوعة على الفعل في الجملة كما في
 بابنا فريد ان يكون عليها فريد ايضا والفعل الفاعل عند قوله والا اصل ان يلي فعله فلما اعلنت الفعل الفاعل في عينها
 المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والا اصل ان يلي فعله فلما اعلنت الفعل الفاعل في عينها
 علم يتعرف في محمولها بتقدم ثانيا على الاول كما يعرف في محمول الفعل لنقصها عن درجة الفعل وقدرتها
 خبر المبتدأ في عينها ما ذكرنا ايضا وذلك لان خبرنا لا يكون مرفوعا فنقصنا ما صدر الكلام كما في في قسم الحروف **قوله**
 الا ان يكون طرنا استثناء عن قوله الا في تقديره الذي كان متفقا لكونه مستثنى عن الموصوف فيكون المستثنى
 الثاني موجب لكونه من منفى اي ليس مع كافر خبر المبتدأ في تقديره الا اذا كان طرنا فان حكمه اذن حكمه في جواز الاستثناء
 اذا كان لا يتم معرفه خبره قوله ثم ان ابنا اياهم وفي وجوبه اذا كان الاسم مذكور نحو لو ان من البيان لسحرا وانما جاز
 تقدير الخبر طرنا لتوسعه في الظرف لا يتوسع في غير لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان
 فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن اختياره فدخل حيث لا يدخل غير كالحارم يرفعون حيث لا يدخل الاجنبى والى
 الجا لثمة في الكلام مثله واجتياح الى الفعل او معناه ولما سبقت له ان الظرف في الحقيقة حار وحر وركن زغب
 في عناه فلما سبقت بينهما اذ كل طرف في التقدير جاز وعرو ورو الجار تحيا الى الفعل او معناه كاجتياح الظرف
قوله خبر لا التي تقع الجس مع المسند بعد دخولها مثل الاعلام رجل طرف فيها وحذف الخبر وينقسم الى
 يشبه وجه مشابهة للفاعل مشابهة لجزان المشابهة للفاعل فهو شبه بالمشبه وجه مشابهة لا التبرر لان ان
 لا التبرر في النصب لكونها لغير النفس كان ان للفاعل في الاثبات وقيل جلت عليها حمل النقص وارتقاء خبر لا بان
 لم يكن اسمها متفقا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبتدأ لا رجل طرف فيها قال سيبويه ارتفاعه لكونه خبر المبتدأ
 ولا رجل مرفوع على الخبر بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان مرفوعا شبه مبتدأ وحار دخلها عليه سبب
 بناء مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق تشبيها او اياها فيق على اصله من الرفع بالا
 وهو عند غير مرفوع بالا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المحض ليس بتشكيل النحاة لا ارتفاع خبر لا نحو
 لا رجل طرف فيها لانه في الظاهر صفة لا اسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستبعد اذا كان فيه
 احتمال ما مثل له واحتمال غير على السواء واقع منه اذا كان غيرا مثل له اظفر ومثاله كذلك لان خبر لا حذف كثيرا
 وظريف في لا رجل طرف فيها في الصفة وقال في مثالي لا لاحتل طرف الا الخبر لان المضاف المنقح بلا لا يوصف
 الا المنصوب هذا هو كلامه والذي دبت اليه من اختراع وصف المضاف المنقح بلا المرفوع مذمب خارج من
 النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه على المثل وذلك لان لا هذه شبه بان لا يجوز في توابع اسم ان وان كان
 مرفوعا على المثل على المثل هكذا وذلك لان هذه مسند بان لا يجوز في توابع اسم لا مرفوعا كان او مبتدأ للاولين ان
 مرفوعا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تتركب معنى الابتداء بل معناه تأكيد مضمون الجملة وكان المبتدأ باق
 على حاله جار للمثل على المثل بخلاف لا فان معنى الجملة مسند ما كانت عليه فلا يجوز ان يقدركا معروم بطول الام
 بعد كالمبتدأ كما فعل مع ان وكان بعض ذلك ان لا يجوز للمثل على المثل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان
 اسمها مبتدأ لانه اذا كان مرفوعا على الاعراب الظاهر ان النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر
 فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لان التي الابتداء معها كالباقى اما اذا كان مبتدأ منصوب بعيد كرفعة
 لان النصب فيه صار سبب البناء فحقا نصبت ما بعده جلا على فقه المشابهة للنصب لغرضه بلا واد

مطلق
 خبر ان

مزداهما مساويا لرفع تابعه جلا على دفعه الذي كان في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قول في ظرف فيها
لا فائدة في ايراد الظرف بعد الجنب ولا معنى له ان علقناه بالجانب اذ يكون المعنى ليس لتمام رجل فراقه في الار
وعند المعنى ج و مثله ايضا ظاهر سبب هذا الظرف في كون ظرف صفة لتمام رجل والظرف خبر لا والمفعول
ليس في الله ارفع لتمام رجل ظرف ولو قال لتمام رجل قائم فيها لكان الظرف من جهة المعنى في كون فيها متعلقا
بالجانب قول في ظرف لا يقتضيه الا اذا كان لتمام رجل في جازية العلة قال الجواب في غير عليم المفعول
به الا ان يكون ظرفا قال لا نه لا ادرى من اين تعد ولعله قاسه والحق ان في عليم كذا فونه وجوبا اذا كان
جوابا او قامت قد سبب السؤال داله عليه وادام عليم ملا لجوز حده راسا لا داله على بل بنوع عليم اذن
كامل الجاني في الجواب الاتيان به فعل هذا القول لجب اثباته مع عدم التقرين عند من عليم وحين هم ومع
وجوده في كثير الحرف عند اهل الجاني وجب عند من عليم قول في ظرف اسم ما والا المشبه بغير ليس
المعنى انه بعد ذكرها خبر ما زيد تايا ولا رجل امض على شكل وهو لا يشاد اسم ما وخبر ما يكونان مع
او احدهما ما زيد تايا وما زيد هو الظرف خلاف اسم لا معرفة مع تكرار لا ووجه مشابهة في لغة الجاني زلفا على
على مشابهة لاسم ليس ووجه مشابهة بالاسم النفي ودخول الجمل الاسمية وكونها في الاظهر نفي للحال
كلية واما الجمل الاسمية التي دخلها لا تايا ان يكون المنة فيها معرفة مع تكرير لا زلفا فيها ولا غير
او يكون خبرا لا تايا من نحو لا رجل قائم قول في ظرف وهو لا يشاد في مثل ليس في لا شاد قالوا الجاني في
الشعر فقط هو من جهة خبرا تايا تايا ليس لا يراى وانظروا انه لا يعمل لا على ليس لا شاد
ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوب بالجانب ما وليس وس في نحو لا يراى ولا يستخرج من التي في نحو
لا اله الا الله ان لا يتبر به الا انه يجوز لها ان يعمل كذا نحو لا حول ولا قوة وجب ذلك مع الفصل
اسما وبنيتها ومع المعرفة وشدي في غير ذلك نحو لا يراى وذلك لضعفها في العمل كاذب في المنصوبات عند
ذكر اسمها وانظروا فيها الاستغراق مع ارتفاع المنة المنكر بعد ما لان التثنية في سياق غير الجواب
للعوم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من محروف النفي او التثنية او الاستغراق ورجل
ان يكون خبرا غير الاستغراق مع التقرين نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انصب اسمها وانفتح
ففي نص في الاستغراق كما ان ما جاني رجل ظاهر في الاستغراق وجوز العدول عنه للتقرين نحو ما جاني
رجل بل رجلان وما جاني من رجل نص في الاستغراق فاعلموا ما جاني من رجل بل رجلان قول في
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شره ما ذكرنا في حذ المفعولات
وعلم المفعولية ما تقدم في اول الكتاب اربعة النسخة والكسرة والالف وايباء نحو رابت زيد او صلت
وابال وسلبين وقد قسم النسخة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات التي لا
عليه ومو غير المفعولات من الحال والتقدير وغير ذلك والذي جعل غير المفعولات على ان يدخل بعضها
مع جتن المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مفعول اذ الجاني في جاني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب
الذي هو مفعول راكبا ويقال للتثنية هو المفعول بشرط اخراج فكانهم اثره التثنية في التثنية المفعول
بلا قيد شر اخر هو المفعول المطلق كما جاني في جعل المفعول مع والمفعول له اصلا في النصب نحو ما
وجعل المقتن والحال فترعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصل في
النصب بسبب كون الشئ من ضروريات معنى الفعل فالحال كذا في دون المفعول مع والمفعول له
اذ ربت فعل بلا علة ولا صاحب ولا فعل الا وهو واقع على حاد من الموق او الموق عليه والحق ان يقال

النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها الحال والتقدير واما سائر المنصوبات فقد شئت
بالفضلات كاسم ان واسم لا التبر به وخبر ولا الجازية وخبر كان واخرتا قول في ظرف المفعول
المطلق وهو اسم ما فعله فاعل مفعول مفعول مفعول مفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي
فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل نسبة هذا المفعول اليه صار مفعولا لان ضاربه زيد في قوله ضرب
زيد ضربا لاجل حصول هذا المفعول منه اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدرا
يوم الجمعة فليس مما فعله الفاعل المذكور وادخل المفعول معه واما المفعول له وان كان
مفعولا للفعل وصار منه الا ان فاعلية ليست لقيام هذا المفعول به الا ان كثر المتكلم زيدا
في قوله ضربت زيدا فاعلى لاجل قيام الظاهر به بل لاجل الزيادة فبان ان المفعول المطلق اخذ بالفاعل
من المفعول له فهو اخذ تقديم ذكره وايضا لافعل الاول مفعول مطلق ذكره ولم يذكر خلاف
المفعول له ضربت فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرفع
للفاعل له اشده من طلبه لغيره الا ان لا يقع على فاعله بصوره على صيغة اسم فاعل منه يقع على المفعول
به بصوره بناء على صيغة اسم مفعول منه بلا قيد اخر في قوله ضرب زيدا واما يوم الجمعة فخالدا
اذا ما لك زيد ضارب وعمر ومفروب واما يوم الجمعة فهو مفروب فيه وخالدا مفروب معه والذكر اما مفروب
له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغير صفة من غير قيد اخر نحو ضرب زيدا واما الى غير محرف نحو
ضرب في يوم الجمعة واما قوله سير فرسان وصيد يوم كذا جاز قليل وكذا من سمع مسير يوم مصير
وهو على حرف نحو لا تساء كما في نحو استخفرت الله ذنبا مال سبيو في قوله جيل حقوق
الجم اصله جيل حقوق الخ فاقسم في الكلام واختص قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قوله صيد
عليه يومان وولده ستون عاما وسير عليه فرسان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول الثاني
واختصارا جعله كما تنزل في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج
الفعل منها الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول
معه اذ الفعل الذي لا علة ولا غرض قليل خلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا
يصل الفعل اليه بواحدة الواو وخلاف سائر المفاعيل ولولا واو امة التثنية لكان تقديم الحال على
المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا نحو من حال من حيث المعنى والاساس ما نحن فيه مفعولا
مطلقا لانه ليس متيقدا لكونه حقيقة طرف نحو مفعولا كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول
معه قول في ظرف اسم ما فعله فاعل انما قلت هذا اسم خلاف سائر الحدود ونحوه نحو ضربت الثاني
من قوله ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله
المتكلم اوجده بالقول اي قال فاقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على
غير القول فيقال هذا مفعول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخل في قوله ما فعله حتى يرفع بقوله اسم وانما ضربت
باعتبار انه مفعول ليس بفعل بل هو اسم لان احوال اللفظ المفعول فلا يرفع بقوله اسم ما فعله لكونه اسما و
سما ويلد اللفظ يدخل في الحجة جميع المفاعيل فان لفظ زيد او يوم الجمعة واما كل لفظ اوجده الفاعل بالقول في
قوله ضربت زيد يوم الجمعة اما كل وان اراد وهو الظاهر بقوله انه فعل مفعول الذي هو الغرض فكيف كان خلا
حق خرج لانه اذن فعل مفعول فعله ولم يفعل هذا او معنى باسم ما فعله اسم المحدث الذي فعله وخرج
الحجة نحو ضربا فيما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور هذا فعلا الا ان يقول النفي فرع الاثبت فخرج

مطلوب المفعول المطلق

مجره والحق به وكذا الخواتم موتنا وفتح قناه جاري في ما فعله الفاعل واخر زيقوله فاعل فعل ذكره في نحو
 انجس القرب فان القرب فاعل فعل فاعل لم يفعل فاعل الذي هو انجس لان فاعل القرب وهو لا يفعل
 نفسه وكذا الاستحقاق القرب قوله ذكره في صفة فعل وكذا قوله بعينه في النصيب في معناه عايد الى الاسم
 او الى ما وقوله بعينه احراز عن قوله كذا في ثباتي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور
 ولكن ليس كذا في ثباتي في سطر مد المد في كذا في ثباتي واجبت جتن وانقضت بغض على ان
 المنصوبات مفعول بها **قوله** ويكون للتاكيد والنوع والعدد وهو جلست جلوسا وجلست ثلثا اول
 لاثنين والجمع خلافه اذ لا يكون المصدر الذي هو مفعول الفعل بلا زيادة شي عليه من وصف
 او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون كنههم بموه تاكيد للفعل توسعا فقوله كذا في ثباتي
 احدثت قربا فلما ذكرت بعد قربا صار كذا في ثباتي احدثت قربا بضم القاف تاكيد للمصدر المضمون
 وجوز لا الاخبار والزمان الذي يفهمه الفعل ويعني بالثبوت المصدر الموصوف وذلك على ضرب لان
 اما ان يكون موصوفا على معنى الوصف كالقهرى والقرفصاء والجلوس والوكيد لان الفعل المصدر
 من المختص به بعضه من الصفات كصفة الحسن والقيم او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلوس ليس
 مطلقا للجلوس وربما ذكر بعد ما يعين ذلك الوصف خرجت حنة وربما ترك لمخرجت حنة
 واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف لمخرجت جلوسا حسنا او مع حذفه لمخرجت صالحة
 على الصالحا ومنه ضرب قربا الا ان كان حذف الموصوف ثم حذف المضاف من الصفه والاصل ضرب قربا
 مثل ضرب الاخير وذلك لان لا يفعل فعل غير كذا واما ان يكون افعالا موصوفا كذا في ثباتي
 كخوضت انوارا من القرب واما بالاضافة وذلك انما في اي كخوضت في اي ضرب واما في الفعل التفضيل نحو
 ضربته اشد ضرب ومنه من حيث مقدم لان ايا وافعل بعض ما يفهم ان ايا كذا في باب الاضافة ويجوز
 ان يكون هذا الحذف موصوفا اي ضربا في ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل كخوضت في بعض
 القرب او كل القرب او غير مبيت في النظر كخوضت في انوارا واجناسا واما ان يكون مصدر ماضيا او مجزعا
 لبيان اختلاف الانواع كخوضت في ضربين اي تخلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او موقفا بالام
 البعد كما اذا اشدت الى ضرب موهو شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربت القرب وكذا القرفصاء
 في تعدد القرفصاء والتقهرى في رجح التقهرى وهو منصوب عند بعضهم لكونه وصفا لمصدر منصوب اي
 تعدد القرفصاء ورجح القرفصاء ورجح التقهرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظ
 وان لم يستعمل فلانه قبل تقهرى التقهرى وبتقهرى القرفصاء وكذا وعدهم سماع وقوع من الاسماء وصفها
 لشي وعدم سماع افعالها يقتضيه المذهبين اذ مواثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات
 معينا كان او لا وهو اما مصدر موصوفا كخوضت ضربا وضربتين او ضربات او مصدر موصوف بما يدل
 عليه العدد كخوضت ضربا كثيرا واما عدد وخرجت كخوضت ضربا ثلثا قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين
 جلدة او جرد اعن القميص كخوضت القاف لجوز ان يكون افعالا موصوفا كخوضت ضربا كثيرا واما الموصوفا
 موصوفا بالمصدر كخوضت سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربته بسوط محذوف المصدر اطرا
 به العدد وراقيم الاله مقامه والى نتيجة على العدد دافرا دافرا وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط
 وضعت الاله مقام المصدر الماضى والجمع مثناه وجمعه فقبل ضربت سوطين واسواطا وثلاثا وجمعا
 ثلثه المصدر ووجه لانه وجهها الا ان كان ثلثت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم يجر به العدد المذكور

و يكون المصدر
 للتاكيد
 والمصدر
 للتعوي

رجع القهرى
 وتعد القرفصاء

والمصدر
 للعدد

الاصوفا واحد للثبات ثبوت الاله وجمعها لقيام مقام المصدر الماضى والجمع ويجوز ان يكون اصله ضربته ضرب
 سوط محذوف المضاف وراقيم المضاف اليه مقامه وقد اجمع في هذا القسم ان يثبت مقام المصدر
 النوع والعدد كما اجمع في قوله كذا في ثباتي وضربا قاصدا لاختلاف الانواع **قوله**
 ثلثا اول لاثنين والجمع خلافه اذ لا يكون المصدر الذي هو مفعول الفعل بلا زيادة شي عليه من وصف
 او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون كنههم بموه تاكيد للفعل توسعا فقوله كذا في ثباتي
 احدثت قربا فلما ذكرت بعد قربا صار كذا في ثباتي احدثت قربا بضم القاف تاكيد للمصدر المضمون
 وجوز لا الاخبار والزمان الذي يفهمه الفعل ويعني بالثبوت المصدر الموصوف وذلك على ضرب لان
 اما ان يكون موصوفا على معنى الوصف كالقهرى والقرفصاء والجلوس والوكيد لان الفعل المصدر
 من المختص به بعضه من الصفات كصفة الحسن والقيم او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلوس ليس
 مطلقا للجلوس وربما ذكر بعد ما يعين ذلك الوصف خرجت حنة وربما ترك لمخرجت حنة
 واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف لمخرجت جلوسا حسنا او مع حذفه لمخرجت صالحة
 على الصالحا ومنه ضرب قربا الا ان كان حذف الموصوف ثم حذف المضاف من الصفه والاصل ضرب قربا
 مثل ضرب الاخير وذلك لان لا يفعل فعل غير كذا واما ان يكون افعالا موصوفا كذا في ثباتي
 كخوضت انوارا من القرب واما بالاضافة وذلك انما في اي كخوضت في اي ضرب واما في الفعل التفضيل نحو
 ضربته اشد ضرب ومنه من حيث مقدم لان ايا وافعل بعض ما يفهم ان ايا كذا في باب الاضافة ويجوز
 ان يكون هذا الحذف موصوفا اي ضربا في ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل كخوضت في بعض
 القرب او كل القرب او غير مبيت في النظر كخوضت في انوارا واجناسا واما ان يكون مصدر ماضيا او مجزعا
 لبيان اختلاف الانواع كخوضت في ضربين اي تخلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او موقفا بالام
 البعد كما اذا اشدت الى ضرب موهو شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربت القرب وكذا القرفصاء
 في تعدد القرفصاء والتقهرى في رجح التقهرى وهو منصوب عند بعضهم لكونه وصفا لمصدر منصوب اي
 تعدد القرفصاء ورجح القرفصاء ورجح التقهرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظ
 وان لم يستعمل فلانه قبل تقهرى التقهرى وبتقهرى القرفصاء وكذا وعدهم سماع وقوع من الاسماء وصفها
 لشي وعدم سماع افعالها يقتضيه المذهبين اذ مواثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات
 معينا كان او لا وهو اما مصدر موصوفا كخوضت ضربا وضربتين او ضربات او مصدر موصوف بما يدل
 عليه العدد كخوضت ضربا كثيرا واما عدد وخرجت كخوضت ضربا ثلثا قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين
 جلدة او جرد اعن القميص كخوضت القاف لجوز ان يكون افعالا موصوفا كخوضت ضربا كثيرا واما الموصوفا
 موصوفا بالمصدر كخوضت سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربته بسوط محذوف المصدر اطرا
 به العدد وراقيم الاله مقامه والى نتيجة على العدد دافرا دافرا وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط
 وضعت الاله مقام المصدر الماضى والجمع مثناه وجمعه فقبل ضربت سوطين واسواطا وثلاثا وجمعا
 ثلثه المصدر ووجه لانه وجهها الا ان كان ثلثت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم يجر به العدد المذكور

قد حذف الفعل
 النامية المفعول
 المطلق

حين من المصدر المقدم

المصادر الصائفة
أسماء الأفعال
مثل هيئات

روید زید
وید زیدا

ای انعامی مقام المصادر المحض علی
اکثر من خمین ۵

~~ویلد ویک~~
ویسک

اسم فعل نحو
صَه وَهَه
نحو

ووقع الفعل الفعل منه ولا يتنوع وليس قطعاً به وقوع الفعل خلاف له حراً فانه قطع حصول الفعل
وعلى الوجهين الآخرين لا يكون من هذا الباب لان عامل ظاهر وجوز ان يدعى القول الثاني من هذا القول
الثالث في قوله مع ضمة ايم ووجد انه وكتاب الله وصيغة لان قبلها ما يودى مع افعالها فمقتل هذه
المصدر في منصوبه بالذات كونه قبلها يعاين مقام افعالها واجاز غير سمي به رفع هذا المصدر المنصوب اما
على البدل او عطف بيان فان عطف البيان هو بدل الكل عن الكل كما في البدل عن الكل صوت
وصرفه الشكلي اما على البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف الى
مثل صوت حمار صحت اذن تعريفه كونه يكون لان المثال لا يتعرف بالاضافة وبن عليه انه يجوز هذا
رجل اخو زيد على الوصف اي مثله في زيد وورد عليه سمي به واما في قوله حمار هذا الجار هذا قصير الطويل
اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جازم مؤول بالاشتقاق اي به صوت مثله كقول من يث رجل
اسد اي حماري ومثله قيل كالحمار في باب الوصف فاذا تفرق عن غيره فلا بد ان لا يكون واذا انتصب
المصدر راعى نحو صوت حمار جاز ان يكون جازا على احد التاويلين المذكورين في الوصف وهو الحال
التي هي المتكثرة في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً نحو فاذا صوت حمار حسن فقال
سمي به يجب فيه الترفع على احد وجهين اما على انه بدل عن الاول او وصف له واما حكم فيه بالبدل
التوكيد النقطي كما في جاني زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد بالمزيد الاول ولو لم يكن
مع الضمة كان تأكيداً لا غير ومن جملة وصفاته ان مع معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد
الامر انهم جعلوا الحال الموصوفة حالاً لان في وصفه معنى الحلية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآناً عربياً وهذا
كما قال سمي به في قوله لا ما دام بارداً وان كررت فصار وصفاً فانت فيه الجارية ان شئت فقل
وان شئت لم ينون جعل الثاني يكون تكرير الاول موصوفاً بشئ كالوصف للاول ومن جملة بدلا
فان المعنى الوصف في تابعه في الظاهر لافته ولا منع عندي ان يكون الثاني اعنى صوت حسن تأكيداً للثاني
كما في في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف الت نصب ايضا اما على المصدر او الحال وانما
اختار سمي به الاتباع في الثاني دون الت نصب لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان جعله تابعا
للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفه المصدر الموصوف من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع وجوز الت نصب
على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن وجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان قلت الجملة المنقولة
من صاحب الاسم الذي معنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفه بدلا كما ذكرنا في الحديث
فاذا الى اندر صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المنقولة لتبني اذا كان الفعل حركاً فاما
استداليه الحديث معنى ولا بد للفعل من منفذ ايم وقد جازوا الت نصب فيه على المصدر او الحال
كما في ودوى في بيت روية فيها ارداف ايما ارداف نصب ايما انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف
ومعنى غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله **قوله** ومنه ما وقع مضمون جملة لا محتمل
لها غير نحو دعي الف درهم اعترافاً ويسمى توكيداً لنفسه يعني يكون المصدر مضموناً جملة لا محتمل
جميع المصادر اذ كل المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر اذ كل المصدر هو هذا قيل ان المصدر الظاهر
يؤكد نفسه فاعترافاً في علي الف درهم اعترافاً يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر
يؤكد نفسه في قوله ضربت حماراً الا ان الموكود مضموناً مضمون المفرد ان الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل
وحده على الفرب والنزاع واما في مثلثنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكاملها لا مضمون احد جزئها

هذا هو المصدر الموصوف
في قوله حمار هذا الجار هذا
قصير الطويل

ومنه قولهم انه اكبر دعوى الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو دعاء الى الصلوة فذووه الحق مثل قول
الرجل صدقت وجاز سؤد ومنه قولك ان لا تخجل الصدود وان قسما اليك مع الصدود لا تميل لان قسما يعني
التاكيد وجعل المصدر في الكلام السابق بسبب ان واللام للمصدر المؤكدة لنفسه موافقاً لما في قوله صدقت
ذلك المصدر رتقا ومنه صيغة انه وكتاب الله ويحذف لان ما يقدرها عن الكلام نص على معاني هذه
المصادر في مثل هذه المصادر في وجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تأكيداً لانفسها و
لا ينع في كل ما توكيداً لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المنقولة عاملة فيه بنيتها على الافعال الناصبة و
تاويلها معناه كما قلنا في نحو زيد صوت حمار فلا يمكن بالازم اضافة **قوله** ما وقع مضمون جملة
لما محتمل غير نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيداً لنفسه **اعلم** ان قولك زيد قائم حقا مثل رجوع زيد التفتيح
في ان المصدر في كل ما موكوداً للمحتمل غير الا ان الجملة الاولى جملته في ان في مفردا عن جزء الفعل عن دون الفاعل
ثم اعلم ان الموكود لغيره في الحقيقة موكوداً لنفسه والا فليس موكوداً لان معنى التاكيد بقوة انشائي لا يكثره واذ لم
يكن الشئ ثابتاً فيكف يقوى واذ كان ثابتاً مكرراً انما يكثر نفسه وبيان كونه موكوداً لنفسه ان جميع الامثلة المذكورة
الموكود لغيره اما مع القول او ماسوي معنى القول لم يثبت قال الله مع ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم
هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قول مثل قولك فانه باطل وهذا غير ما يقول ما فيه مصدر
اي قولاً غير قولك ومعنى هذا زيد كقوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور والمذكور لا كما تقول في حقه عن
ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولاً حقا وكذا انما عدا حقا والحق لا باطل وكذا قولك اي طالب الله اذا
لا يتبعه على كل حال من اذ خرجت غير قول التماثل اي قولاً لا جازاً وكذا قولك قطعة البتة اي قطعت بالفعل
جاءت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد وحش اجوم به ثم سدوى ثم اجوم به وقوله افنى فيك قطعان
والشريل موقطة واحدة لا يثبت فيها النظر وكذا قولهم افقه البتة اي حوت بان تغله وقطعت به قطعه مألوفة
يعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للبعد اي القطعة المخلوطة التي لا ترد فيها معقول التفسير
الاصلي في مثل هذا المصدر ان جعل الجملة المنقولة مفعولاً بها قلت وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً قلت بياناً للنع
فالقول الناصب مدلول الجملة المنقولة لان المنكلم اذا تكلم جملة في قول معني جميع هذه المصادر ان كانت
بعد الجملة الجبزية قولاً صادقا حقا مطابقاً للحقيقة وهذا المعنى يدل على الجملة السابقة متطابقة لا احتمال فيها
لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار عن حيث اللفظ لا تدل على الصدق واما الكذب فليس مدلول
اللفظ بل هو تقييد مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر
كالصدق بل انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يتبع عقلاً ان يكون مدلول اللفظ ثابتاً وكذا ما في بعد الاول والنهي
عن الموكود لغيره كالبتة لان عليه دلالة نص لان الاو قاطع مطلب الفعل وانما قاطع مطلب تنكره واما قولهم
اجدك لا تفعل قال اجتهاداً لا يقضيان كذا كما ولا يستعمل الاسم النفي فليس موكوداً للفعل الموكود
كما توم بعضهم اذ لو كان قوله جده كالتعميد لا يقضيان كذا الا كان موكوداً لمضمون المفرد اعنى الفعل لا فاعله فيمكن
نحو رجوع زيد التفتيح لان عدم التفتيح لا يكون اذن موكوداً للجملة وغيره فيمكن الرجوع الى الجملة للتفتيح ومن
فان قلنا جده كالمضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جده موكوداً لغيره
ليكون موكوداً للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجملة والازل سواء استندت الى المخاطبين
عن او غيرهما وبما رخص يجوز رجوع التفتيح فان التفتيح في هذا المثال بيان لرجوع زيد للرجوع
المطلق فثبت ان جده كالمضمون المفرد ونحن انما حفظنا المصدر موكوداً لغيره اذ الكذب في القول

ان الموكود لغيره
في الحقيقة موكود
لنفسه

مطل
معنى البتة
نقل
اي قطع
بالفعل

مطل
جميع الاخبار من حيث
اللفظ لا تدل الا
على الصدق اه

زيد وعمر ولا ينعم بعد امتداد آياه الى زيد لا يثنى فيكون الفعل في الاصطلاح
والا قرب في اسم المفعول به ان يقال هو ما يقع ان يقع عليه باسم مفعول غير متقدم مفعول في عامله
المثبت او المفعول ثانيا فيكون اسم مفعول غير متقدم مفعول في عامله يخرج جميع المفعولات اما المفعول
المطلق فلا ان قرب في قولك قربت هربا وان كان مفعولا لا تكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول
ان قربا مفعول في المثال الثاني ان قربا واما سائر المفعولات فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ
من عامله لكن متقدم اخر في المثال في سرت يوم الجمعة فربما وجبت وزيدا اكراما لكان
اليوم مسيرته وكذا في سرت وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك قربت بزيد وكنت
الى زيد زيدا مفعول به ومقدم اليه وزيدا في قربت زيدا وجبت زيدا او بعثت زيدا اما لا وكنت زيدا
طعاما وبقيت زيدا شرا وامثالا ملحق بالمفعول به كدفع حرف الجر لانه مقرب منه ووجه اليه وسيع
منه ومكيد له ومبني له وقولنا المثلث او المفعول ثانيا ليعرب زيدا في قوله قربت زيدا وما قربت زيدا وفعال
القبول في الحقيقة لا سعي الا الى مفعول واحد وهو مفعول الجزء الثاني من الثاني مفعول في المعلوم
في علمت زيدا قايما قيام زيد لكن نصبها معا لتعلق بمفعولها معا ولذا اقل حرف احدا من دون الآخر
مع انها في الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حدثت احدا لكنت كالحا في بعض النسخ وباب كسوت وعلقت
متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولها مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جنة و
اعطيت زيدا جنة مكسوة ومثل وثانيها مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجنة مكسوة ومعطوفة اي مأخوذة
وكذا نحو احضرت زيدا النذر زيد مخف وزيد مخف فاعلمت زيدا على ان يكتسب الجنة ويعطاه وخرق النذر
وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاع المتقدرا كما قال بعضهم اي اخفرت مخف النذر لانك تقول اخفرت النذر فلم
يخف من انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه يقتضيه المعنى الجلي وذلك الفعل المطاوع اي حمله على ان
يخف النذر كما تقدم وباب اعطيت زيدا قايما في الحقيقة متعدي الى مفعولين فان المفعول هو المطاوع وقيام زيد
هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما متضمنين لمفعول الثاني كما
قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير في يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل
ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال ابيهم ما ادرى ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله معه واما
ناصب المفعول بالفعل عند البصريين او شبيه بناء على انه يتقوم المعنى المتقضى لدفعه وما لا يراه هو
الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية عن الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حقه العامل ان مذهب
الكوفيين اولى ببناء على ان النصب علامة لفضل المفعول به وقال خلف عن الكوفيين ان عامله
كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الامتداد على ما تقدم **قوله** وقد يتقدم على الفعل هذا
الحكم ليس يختص بالمفعول به بل المفعولات الخمس سواء الا المفعول معه وذلك طاعة اصل الواو
اذ هي في الاصل للعطف نحو ضعتها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون
تاكيد مشددة او حذفت فلا يقال زيدا احمر من فعل ذلك لكن تقدم المنصوب على الفعل دليلا في
الظاهر الامر على ان الفعل غير متمم واللام يوفق عن رتبة اي الصدر وتوكيد الفعل موزون بكونه عتقا
فيقتنا في الظاهر وكذا يجب تأخير عنه لو استقبله المنصوب بغير سبب التقديم كما في قرب
موسى عيسى قرب موسى نطن ان المتقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن
زيد الاله لا يعرف في محله كما في وكذا لو كان الفعل صلة لحرف نحو جيت عن قربت زيدا لانه لا يفصل

وقد يتقدم المفعول به على الفعل

يجب تقدم مفعول
الفعل عليه

المنصوب
بعد اما

من الحرف الموصولة وصلتها كما في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب
معنى الاستفهام او الشرط او الخيف الى ما يفهم احدهما نحو ايتهم ضربت واتي جئت تركب اركب وعلام ايتهم
ضربت وعلام من لقيت فاعلمه وكذا ان كان المنصوب محولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن
له منصوب سواء نحو قوله واما ايتهم فلا تعذر وذلك لما في في حروف الشرط من ان لا بد من نائب
نائب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب الاجاز ان تقدم ايتهم شئت على الاخر بعد عامله نحو اما
يوم الجمعة فاقرب زيدا وكذا ان سدت شرط اخر سدة شرط اما لو كان لقيت زيدا فاقرب خالدا لم يجب تقديم
المنصوب ومنع الكوفيين نحو زيدا غلاما قرب لان زيدا متاخر في التقديم من وجوه احدها النظر الى غلامه
لانه من تمام خبره وانما بالنظر الى قرب لانه محذوف والثالث بالنظر الى فاعل قرب لانه محذوف فيبقى الضمير المتصل
بغلامه كانه لا يفسد قبله خلاف قوله واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر عن جهة المفعولية فقط خلافا
زيد اقرب غلامه فانه متاخر عن جهة المفعولية والمفعولية واجازة البصرية وهو الحق انما بالتقدم الفاعل وكذا
منع الكوفيين نحو غلامه او غلامه اخبره قرب زيدا واتي شئ اراد اخبره زيدا على ان في سائر ادعيتهم زيد وذلك لان الفاعل
في هذه الصور هو الفاعل والجزء ان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل
فكيف يفسر بامو متقدم لفظا وليس بل تقدم بقدر او حذو خلاف ضرب غلامه زيدا فان رتبة المفسر قبل الضمير
وكونه زيدا عليه واجازة البصريين وهو الحق نظرا الى ان رتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجر تقدم المفسر
وحده الى الفاعل اخرا فاما المتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدم غلامه ضرب زيدا ضرب زيدا غلامه وكذا انشعوا
نحو ما يعاكس الكل الا زيد لانك حدثت الفاعل الذي هو الاصل والعقد واعتبرت بالمفعول الذي هو مفعله وذلك
بان تقدمه على الفعل واجازة البصريين وسواء في لان المستثنى سدة الفاعل **واعلم** انه لا يرفع
فعل فاعله ضمير متصل على مفسر الظاهر ان لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما في في المنصوب على شرطه التفسير
قوله وموجب الفعل لقيام قرينه جازا نحو زيد من قال من ضرب ووجوبه في اربعة مواضع لا اول
سما في حواجره ونصبه وانتهوا خير واعلموا سهلا القرينة الدالة على تعيين الحروف قد يكون لفظية كما قال بعض
من اخصب مفعول زيدا وقد يكون جازية كما اذا رايت شخصا في يد خشية فاصد القرب شخص منصور زيدا قوله
امر او نفسه اي دع امره والواو يعني مع او للعطف وعلته وجوب الحذف في الساعات كثر الاستعمال
وانما كانت سماجيه لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثر الاستعمال خلافا للمعادي
فان الضابط كونه منادى قوله وانتهوا لمن خيل لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال بعد انه
المقتول اي كمن ذلك وقال الفراء لو كان على اخصار كان لجاز ان يبق اسما حسنا وهو عند بعضه بقتل انتقام انتقام
خيل لكم وقولهم حبسك خيل لكم ووراءك اوسه بقتل حبسك وايت خيل لكم ووراءك وايت مكانا اوسه لم
يقوى مدحبه كسوة اي بقتل رايته في الاء وكذا قوله فواعد به سرقن مالك اذ الذي ينفها اسهلا اي قولي
ايت مكانا اسهلا وكذا قوله ايت اعراسا اي ايت عن هذا ايت اعراسا او قرينه ايت في مدح طواضه
انك نبيت في الاول عن شئ ثم جيت بعد ما لا ينبغي عنه بل هو مما توعده بحجب ان ينصب انت او اقصد و
وما يفند هذا المعنى وليس قولهم اعراسا يجب حرف فاعله على ما ذكره سمي واوروا انزحش في ذلك
واور دسيمة به اسهوا خير لكم وحسبك خير لكم فيما وجب اخرا فاعله وعلله سمع ايت اعراسا
ما خلفا رنا صاب اعراسا لم يسع الظاهر نا صاب خير لكم وخير لكم فاعله متغابره المعنى ومعنى امر اخا صا
اذا قصد والقصد في الامر خلاف القصور والافراد قال كلال في قصيد الامور دهم **قوله**

وقد يحذف
الفعل

لعدم القصد كبراء لا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ثانيا وثلاثين فراء ويا عبدا حل في شئ
 غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا عبدا وثلاثين فراء وكان القياس في الموصوف
 بالجملة اذا الطرف ايضا ان يجوز يا حسنا لا يجعل القيد ودارا جزوي الدراسة لكنه يكون وصف
 الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات
 المتكثرة قبل النداء نحو يا حسنا لا يجعل غفارا للذنوب مدرا وان لم يكن المعطوف كما يكون في المعطوف
 عليها اسم الشئ واحد بل كل منهما اسم شئ مستقل نحو يا رجل واهل او لم يكن الوصف بالجملة او الطرف
 فليس متبوعا بمضارع المضاف لانه لا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا واهل او يا رجلا وطريقا خلافا نحو
 يا عبدا وثلاثين اذا الاول لا يستقل عن غيره من الثاني من حيث المعنى وخلافه يا حسنا لا يجعل لان الجملة
 والطرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب تعليمي لا يجعل ولا غلاما من الغلمان في الدار
 لجهة وقوعهما وصف للنكرة فظاهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حسنا لا يجعل را دارا جزوي مضارعا للمضارع
 مع قصد التعريف ايضا خلافا نحو يا رجلا وطريقا **فان قيل** اجعل الجملة او الطرف صفة
 للذي وقد صح وصف المعرفة قبل تبعه الكلام اذا جاز من اصله بزيادة الموصوف والنداء موضع الا
 الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وحذف النكساي والفراء تجوز نحو يا رجلا راكبا لمعين لعله عن
 قبيل المضارع المضاف حتى انما اجاز ما راكبا لمعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما شعر
 يجوز نحو يا رجلا راكبا لمعين وغير اشكال الاستلزام جواز لا رجلا راكبا مع انه لا تأويل به واما سائر التوابع
 من البدل وعطف النسق غير المذكور اعني ثلثة وثلثين واربعة واربعين فلا يجوز ان يكون المندرج في التبع
 بها مضارعا للمضاف لانها كما تستقل على ما هي فلا يكونان نكته المندرج واما عطف البيان والتاكيد فانها
 ليسا معني في المتبوع كالوصف حتى يكونا من حيث المعنى كبر من قبل عطف البيان عندهم في بعد تمام
 المتبوع لدفع الابهام وكذا التاكيد بعد تمام المتبوع لدفع الاحتمال في التحول او النسبة على ما في قولك
 ويا رجلا ليس معني الفراء والنكساي لا يجوزان النكرة مفردة بل بوجوب ان الصفة نحو يا رجلا غريبا وتقول
 يا راكبا اما عرضت فليكن نداي من جزان ان لا تلاقيا انا جاز عندهما اما يكون راكبا وصفا لموصوف مقدر
 اي يا رجلا راكبا او يكونه معينا ولا يرى البصريون باسا يكون المندرج نكرة غير موصوفة لانظرا ولا معنى اذا
 لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المندرج المضاف والمضارع له اذا جاز دخول الام عليها نحو يا ضارب
 الرجل ويا ضارب رجلا وان لم يجر دخول الام عليه نحو يا عبدا ويا حيا من زيد لم يجر الضم وتلعل ذلك
 كغير دخول الام في المضاف دليلا على ان الاضافة غير حقيقة وان المضاف كالغفور وذلك جاز يا زيدا
 الحسن الوجه برفعه الوصف اتفاقا ولم يجر في يازيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف
 جري المضاف اذا صلح لام **قوله** وتوابع الجنب المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمضارع
 حرف المتبوع دخول عليه برفعه على لفظه وتنبه على حكمه كبراء زيدا العاتق والحليل في المعطوف كجاء
 الرفع واسوءه والنصب واسوء العباس ان كالحسن وكالحليل والافكاي وغيره والمضاف للمعنى
 والبدل والمعطوف غير ما ذكره حكم المستقل مطلقا وان علم الموصوف بان مضافا الى علم كجاء
 فتحه كان عليه ان تقول وتوابع المندرج المندرج غير المستغاث الذي في آخر زيادة الاستغاث فان توابع
 لا يرفع نحو يا زيدا او عرو او يا حسنا لا يجعل ويا زيدا اخا في البدل وكذا الجوز باللام نحو لا يكون وللشئ
 وجوز يا زيدا وعرو ويا زيدا الظريف لا يرفع توابعه ولا ينصب ولا يجوز وعرو لان المتبوع مبدع على

وكذا توابع المندرج الجوز باللام لا يكون الا بوزنة تقول يا زيدا وعرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب
 المتبوع واما نحو الحسن ضرب زيد وعرو في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المندرج في الموصوف
 شيئا بل يرفع المندرج الجوز وصفه فارتفع نحو الظريف في قولك يا زيدا الظريف على تقدير انك الظريف
 وانتصابه على تقدير انك الظريف وليس بشئ اذا لا يلزم من مشابهته كونه مثله في جميع احكامه بل تقول
 توابع المندرج على ضربين اما بدل وعطف النسق كجاء الام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة اعني النعت
 والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق واللام والرفع الاول كالمندرج المستقل المتضاف
 اعني كالمندرج الذي ياشع حرف النداء سواء كان مفردا او لا سواء كان متبوعا بمضارع او لا فتقول يا زيدا
 ورجلا اذا قصدت التاكيد كما تقول يا رجلا وتقول يا زيدا ورجلا اذا قصدت التعريف وكذا يا عبدا ورجلا
 يا عبدا ورجلا وكذا اذا كان مضافا لمضارعا نحو يا زيدا وعبدا ويا عبدا ورجلا ويا زيدا ورجلا
 يا زيدا ورجلا ويا عبدا ورجلا في ذلك لان عطف النسق من حيث المعنى مندرج متضاف فاذا لم يكن في اللفظ
 تأييد مباشره حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمندرج المتضاف الذي ياشع حرف النداء وهذا ما صح
 عليه سيبويه واجاز المندرج يا زيدا وعرو واعني الموصوف اذ بين ما ياشع حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المندرج
 فرق قالوا ونظير ذلك بت شاة وسخلة وعل ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيدا وعرو وبالرفع جلا على اللفظ وكذا اجاز
 يا عبدا ورجلا بالنصب وكذا في بناء على انه قد جاز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل سامة
 المتبوع وجاز برفعه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالمندرج المتضاف والذي ارى ان عطف البيان البدل
 كما في في التوابع فيعظم مدحهم البدل نحو يا عالم زيدا ويا ذا المال كبريا فم فيها الجوز في البدل ان جعل كما
 فيقال يا عالم زيدا بالرفع كما في في التوابع **فان قيل** اذا كان البدل والمعطوف الجوز باللام
 في حكم ما ياشع حرف المندرج لم يمتنع على الجوز بالرفع في البدل ولا غلاما وجاز في المعطوف **فكذلك**
 لم يطر ذلك فيه اما لان بناء الاسم لا للتركيب على ما قيل ولا لتركيب مع كون احد الجزئين مقدرا واما لان على
 لا ضعيف لضعف ما بهما لان كما في في بارها الا يري انها تتغير عن العمل بالفصل فها وبين معولها نحو لا يمتنع
 غول ومدنيون سكرت اسمها مع ظهورها فكيف يترشح تقديرها خلافا لبا على انه قد جاء لا غلاما وجاز به بالرفع في
 المعطوف واما الطرف الثاني من التوابع اعني النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذا الام معقول
 ان كانت تابعة للمندرج المعرب بعته او باسعار كانت اذ نكرة اذ لا يمتنع فيها وقال الاخفش عطف
 النسق في الام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث وذلك لغوه كونه في حكم المتضاف
 معن مكانه ياشع حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا
 اخا زيدا وقال ان هذا موضع قد اورد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكر غير وقد قد عتانا عطف البيان البدل
 فيلزم ضمة اذا كان مفردا تبع المعرب او الجنب وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمندرج المندرج على ما يرفع
 به سواء كان النعمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيدا ويا قاضي ويا فتي ويا هذا فلان التوابع اما ان يكون مضافا او لا والمضاف
 اما ان يكون نعتا كاني يازيد الحسن الوجه قال يا ذا الحق فمنا يقتل شيئا فمنا يقتل شيئا فمنا يقتل شيئا فمنا يقتل شيئا
 للمضاف نحو يا مولانا العشر ورجلا واما معنوية نحو يا زيدا ذا المال والاولى حكم المفردات لان اضافتها
 كلا اضافة مجوز فيها الرفع والنصب وان كانت مضارعة لان المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضارع
 ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان مندرج في حكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثاني ان المضاف
 اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيدا ذا المال في الوصف ويا قيم كلهم في التاكيد وخار ايضا يا قيم كلهم نظرا الى لفظ

يتم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو الالام لا يكون مضافا لافعال حقيقة وابن الانباري حين
 في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التتابع المذکور مضافا جاز فغيرها ونصيرها بقول في الصف
 يازيد انظر يقي في عطف البيان عند النجاه يا عالم زيد وزيد اوقى التاكيد بانتم اجمعون واجمعون في المعطوف
 ذي الالام يازيد والحارثية واما التوكيد اللغوي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرايا وبناء نحو يازيد زيدا لا يسمو
 لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشر لما يشر الاول وقد جاز اعرايا وبناء ونصبا حال روي اني واستطارد سوطان
 لتقابل بانقر نقر في جمل ابي على يازيد زيدا لا وجعل سيمو اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف
 البيان مفيد انه لا ينفيد الاول من معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا ينفيد الا التاكيد فان وصفت الثاني فقلت
 يازيد زيدا الطويل فابو اعم ومعهما الثاني ايضا على انه ياكيد لفظي لا اول موصوف او بدل منه بما حصل له الوصف
 كما في قوله به بالناسية ناجية كاذبه كما ذكر في قوله صوت صوت حسن والجزء ان يكون الثاني مع وصفه و
 صفه الاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكي بونس عن روي انه كان يقول يازيد زيدا الطويل ينصب
 زيدا الثاني على انه توكيد مثل بانتم اجمعون ولا يختم اذن رفعه وذلك لانك لما وصفت صامع صفته كالوصف الاول
 فعل مديكون رفع زيدا الثاني ونصبه مع الوصف الكثر منها لولم يوصف بعينه ورتبه مع الوصف كالوصف الاول
 كما في قوله لا ماء بار دأثم **العلم** انه انما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يطر في المضاف
 عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المفهوم كان هو القياس لان التتابع الجمله
 وصفت بانه للهوب في اعرايه لا يثبت في بناءه الا انك لا تقول جاني صولاء الكرام بل انكرام جملا
 على اللفظ بل حب رفعها جلا على الحل لكنه لما كانت الفهم التي من الحركة البناءية حدث في المنادى بوجوه
 حرف النداء ومنزول بزوالها صارت كالرفع وصارت حرف انداء كالعامل لها وكذلك فتحه لاجل
 فامشابهة الفهم للرفع جاز ان يرفع التتابع المفردة لانهما كالتابع للرفع وقلل مشاعرا استنكار تنبيه
 حركه الاواب طر كنه البناء ليس خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التتابع المفردة لانه لو كان منادى
 لتوكل شبه الرفع ان الفهم خلاف التتابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن
 الانباري فلم ينظر الى تصور رفعها مع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للرفع وابع الرفع رفع
 سواء كان مضافا او مفردا وليس بعيد في القياس الا انه لم يثبت **فان قيل** فلم لم يجرى بناء
 التتابع المفردة لاسيما الوصف منها كما جاز في لاجل طرف فقلت يقول يازيد الطويل والالام المضاف
 البناء كما لم يرفع في الجمله **قلت** انما جاز ذلك في لان المنادى في الحقيقة هو الصفه لا الموصوف
 فكان لا دخل عليها وذلك لان معنى لاجل طرف فيها الاطرافه في الرجال الدرس فيها فالخلف مضمون الصفه هي
 لتفي الطرفاء لانني الرجال مكانه قبل الاطراف فيها خلاف يازيد الطويل فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع
 على انه اورد الاخفش مسايده الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان ليجر يازيد الطويل
 ويا عالم زيدا انما يبينان على الفهم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل **فوق**
 والخليل في المعطوف كحار الرفع ان في المنسوق ذي الالام وانما اختار الرفع مع جبريز النصب نظر الى
 المعنى لانه منادى مستعمل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى منها على الاستعلاء معنى
 كما في يا اتيا الرجل وابوع وبن علاه لختار النصب لانه سبب الالام ليقته وقوعه موقع المتبوع فاستبعد
 ان يجعل حركه كنه باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التتابع ان مع متبوعها في
 الاواب لاني البناء ويلزم الخليل واباع ونظر الى العلين المذكورين اختيار الرفع والنصب في التتابع

المذكور مع كون المتبوع غير المفهوم **فوق** وابوع العباس ان كان كالحسن مكالمه والالام كالحسن
 عند واتي المتيقن من اوقات الخليل واختيار الرفع اذ كان ذو الالام مثل الحسن في عروض الالام فيه
 وجواز حذفها فكان اذن جاز من الالام ويوافق اباع وفي اختيار النصب مع لزوم الالام كما في الصنف
 لامتناهية حرف النداء له مطلقا فكيف يضم وختار ممدنا ان تعرف لزوم الالام للاعلام وعروضها
 لما ذكر بان ينظر الى العلم فان كان غالبا ان كان في الاصل للنفس ثم كثر استعماله لواحده من ذلك النفس
 لحصله فخص به من ذلك النفس ولابد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمته مع الالام العبد
 بعد الاختصاص به ويستمر ذلك بالعلم الاتفاقي كانت الالام في مثله لازمة لانه لم يرفع علم الامع الالام
 كعطف حرف ذلك العلم وذكر انما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفه كالصنف والاعلام
 الاتفاقيه ما يكون بالاضافه نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقول لا الصفه
 او المصدر او لاو المنقول من احد ما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنمر بن الحارث
 فيه عارضه غير لازمة لانها لم ترفع مع الالام اعلا ما نحن بكون احد اجزاها بل انما دخلت الالام في مقلتها بعد
 العلمته وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك لانه الوصفه الاصلية ومع العلمته بها ان كانت
 متضمنة للمدح كالحسن والحسين ودمه ان كانت متضمنة للذم كالقيح والجرم لم يسمي بها فكلما اوجعها
 عن العلمته واطلقها عن المسمى بها اوصافا ومن ثم قيل في المثال انما سميت بالثانيه والصفات
 قبل العلمته اذ استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع الالام كالنصارى لبعض الموصوفين بارتوب وكذا
 المعابد اذ جويت بحرف الصفات لانه قد يوصف بها ايضا خمر صوم وروبر وعدل وليس جواز دخول
 الالام في الاعلام المنقول من الوصف والمصدر مطلقا الا انك لا تقول في قد وعلى الجهد والعلت بل
 يجوز دخول الالام في اكثر من ذلك وليس منقول من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى للذم
 او الذم فالاولى جواز ذلك للاصل نحو الاسدي المسمى اسد والكلبي في المسمى بكلب ماله وانهما اللبث
 بن لبث بن بكر بن مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه وذلك لم يدخله الالام الا اذا وقع اشتراك اتفاق
 في اما ان يصف العلم او تعرفه بالالام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليس بغير دين قال علا زيدا يابوع
 النصارى زيدا بكم يا بغير ماض الشوتين بيان وقال رايت الوليد بن ابيز جبارا شديدا باعفاء
 الخلافة واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخمس من الفواصل فيعلمها الالام
 وتذكر اثنان من الالام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنى مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غايه وان لم
 يثبت الثلاثاء والاربعاء والخمس اجناسا معن السات والاربع والخمس بما قطع على القاعد المحدثه في كون
 الاعلام اللازمة لاهما في الاصل اجناسا صارت بالعلمه اعلاما مع لاهما العبد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو
 الثريا والذبران واليعتوق والسماك لم يثبت القاطن اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا معنى شاملا
 للشيء المعين والاخرات كالحرف في الثلاثاء والاربعاء وما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظ جنسا لكن
 لا يعرف كيفية علمته في واحد من جنسها كالمشتري في الكوكب المعين فاننا لا ندرى ما معنى المشتري فيه ولا
 لكن قال سميوم وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فخلق ما عرف وعنده الحس بالزمنه الالام من الاعلام
 التي لم يثبت استعمال القاطن في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثاء والاربعاء والذبران والمشتري
 ليس من الفواصل لان الغالب ما كان جنسا ثم صار بالعلمته على مثال بل من اسماء موضوعه لمسميتها
 وانما اوتكبت سيمو تلك الطريقة اجزاء للالام لا محرم واحد في التقدير لما امكن وكان الاكثر ما يثبت

مطلق
 ونحوه
 ان ترفع لزوم
 الالام للاعلام
 الاتفاقية

مطلق
 والصفات قبل العلمته
 اذا استعملت

مطلق
 اعلام ايام
 الاسبوع

مطلوب
فالقول العنصري
على أربعة أقسام

جسيمة لم يختص بواحد فالحق القليل بالاعمال فالتعاليب عند سيمو على أربعة أقسام أحدها ما ثبتت جسيمة
لفظا ويعرف فيها المعنى الشامل للمعنى ولا خلاف أن كاليوم والصديق وابن عباس وتالياها يعرف فيه
ذلك المعنى ولم يثبت جسيمة لفظا كالتلثاء وثالثها ما لا يعرف ذلك ولم يثبت جسيمة لفظا كالمشترى
ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت جسيمة لفظا كالديوان والعنوق فكذلكين من لا يعرف معنى الدور
والعوق فبهما مد بطور مدعيب الجبر ليس ما أحال عليه المعنى ولا بد عليه كلامه وذلك أن مال أن
كانت اللام في العلم اقترنت مدعيب الجليل لأن اللام لا معنى لها فيه ولا يفيد أن التعريف يلي
بها الوصفية الأصلية فقط فكانت دعوتها لأن تعريفها بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اقترنت
مدعيب إلى غير ذلك لأن اللام لا يفيد التعريف فليس الاسم كالمعنى دعوتها فعل مدعيب الجبر وفي الجنس
والصديق معا اختيار الرفع لأن اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب إليه المعنى فوكس
والضفة للمعنى أي التوابع المضافة ومن في مقابلته قوله قبل وتوابع المعنى المفردة وليس في الكايد
تقديم المضافة بالمعنى ولا بد من ذلك لأن اللفظية كما ذكرنا جارية عن المفردة وذكر في شرح المفصل في
جوز الرفع في خبرها إذا لم ينفذ بقيل شخه وفي خبرها جارية إذا الضام المعنى مع انهما مضافان عليهن
أحد بهما إن صفا اسم الإشارة لا يكون مفردة كما في باب الوصف فكان قال إذا الرجل الضام المعنى
فالتصنيف في الحقيقة مفردة والثانية أن اللام في الضام والخبر اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان
كان مضارفا للضاف فكان قال الذي ضربت عنقه ولو كان قوله الذي ضربت عنقه بقيل الحركة لم يكن
الارتفاع فكذلك ما كان مثله ويذول علقاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الإشارة
ولا يكون اللفظ واللام موصولا إلى اسم الفاعل أو المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالأولى ما قدمناه
ومع أن المضاف للفظ وان كان مضارفا لكن لا جرى تابعا جرى المضاف في وجوب النصب بل انما
جرى جراه إذا كان منادى **قوله** ما ذكر أي غير ذي اللام **قوله** مطلقا أي مفردين كانا
أولا وكان متبوعهما مفعولا أو لا **قوله** والعم الموصوف بان حكم ابته حكم ابن فها ذكر
والمابيت ليس مثلهما في النداء واما في غير النداء ففي جريهما وجهان والأولى المضاف لان الحقيقتهما
لفظا وخطا فاما مكثر استعمال ولم يكش استعمال بنت والشرط أن يكون العلم موصوفا بان مفعولا
موصوفا احتراز عن نحو يا زيد الطريف ابن عروفا لا ينفذ المنادى في مثله أو مثله غير كثير الاستعمال
فالشروط أربعة وهي كون المنادى على احتراز عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بان احتراز عن
ابن عمرو وفي الدار على أن ابن عمرو معتداه وكون ابن متعللا كما ذكرناه وكونه مضافا إلى علم احتراز
عن نحو يا زيد ابن أخينا ما إذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى والحب وقد ذهب بعضهم
إلى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جمعا لها وكثرة مناسبة
للتخفيف لمفعوله لفظا بفتح وسكتل ذلك كون الفتح حركة المستحقة في الأصل لكونه في الأصل مفعولا
ومخفوقه خطا لحذف الف ابن وابنه والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بأن صفة
منصوبه كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد الموصوف علما كان أولا
إذا وقع موصوفا بان الواقع من متفق اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصرف بان وابنه
الجامع للشرائط الأربع في غير النداء تخفف بحرف تنوين وجوبه بحرف الف ابن خطا أيضا لجواري
نظير من ووقول جارية عن عيسى ابن ثعلبة شاذ وان اختلف أحد الشرائط لم يحرف التنوين ولا

مطلوب
وإذا حذف حرف
مطلوب
فالشرط
أربعة

اللفظ خطا والمعتبر كون العلم الموصوف في كل ما ذكرنا لفظا ابن وابنه لاثنين ووجهها وتنفير مما لا لا يكش
استعمالها وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المشن والمجوع ليسا بلفظين وانما لا يكش استعمالها
قوله وإذا نودي الموصوف باللام قيل يا أيها الرجل ويأمر الرجل ويأمر الرجل والرفع
رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لا يتوابع مقرب وقالوا يا أيها الله جاسه لو دخل اللام المنادى
فاما ان من معها وينبغي لكون اللام معاقبة للتنوين في التنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالحقة
عشر واخراته والآن ما استلزم وهو لما مطر داني المنادى المعنى واما ان يوب وهو ايضا بعيد
لحصول علة البناء ومن وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الأفراد والتعريف وقال بعضهم
انما لم يعملوا بينهما كرامة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في أحدهما حرف النافية
ما في الآخر وزيادة لا يستلزم كما في لفظه والآن على ما في موضعها قالوا وليس يجوز اجتماع
التعريفين المتعارفين بربيل قولك يا عبدا ويا عبدا وبانت بل المنة اجتماع اداني التعريف
لحصول الاستغناء بأحد ما وقال الجبر في الاعلام انها ينبغي أن تعرف حرف النداء ولا تتم ما قال
في بابها ويا عبدا وما قال المازني في اسم الإشارة تنكر ثم جاز حرف النداء الغات من الإشارة ومن
ثم لا يقال بهذا قبل أن يمدوا لاجابة الى ما ذكرنا إذا لم يمتد من كون الضم المعنى موصوفا بالنداء
وأي حذر في اجتماع مثل هذين التعريفين مدرا ولما قصد الفصل بين حرفي النداء واللام بشن طلبوا
اسما بينهما غير دال على ما عتبه معتبه لمتا جابا بالوضع في الدلالة عليها الى آخره يقع النداء في الظاهر على مدرا
الاسم المعنى لشدة احتياج الى تخصيص الذي هو ذو اللام وذلك من ضرورة المنادى ان يكون متميزا
معلوم وان يكون وان لم يكن كما في ما رجلا معلوم الذات فلامع نحو يا ش ويا موصوفا دالا ان كنت مثلها وان
الخطاب ما عتبه شئ كما يكون في العقلا الا انه يقع عليه اسم الشن والموجود ووجد الجاز وكلامنا في الحقيقة
فوجه الاسم المتصرف بالصفة المذكرة أيا بشر قطع من الاضافة اذ من خصصه لخوان رجل واسم الإشارة
واللفظ ش وما عتبه شئ فانها وان كانا مبهمين لكن لم يوصفا على أن زال ابهامهما بالتحديد خلاف
أي واسم الإشارة فانها وضعا مبهمين مشروطا ازال ابهامها بشئ اما الاسم الإشارة فبما لا إشارة
الحسنة أو بالوصف واما أي فبانهم الأخرى مبهم وانما غير الغائب فانه وضع مبهم مشروطا ازال ابهامه
لكن بما قبله لا يبعد وان انفق ذكره فالغالب ان يكون ذلك منكر الكافي رة رجلا وما خروا رة
زيد اقليل واما الموصول فانه وان زال ابهامه ما بعد للجملة ثم يقول ان ايا المقتطوع عن
الاضافة اوجه الى الوصف من اسم الإشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهمين من الالهام باسم بعد خلاف
اسم الإشارة فانه قد يزيل ابهامه بالإشارة الحسية فكذلك يقتصر على مدرا دون يائيا ومن ثم جوز
بعضهم في نعت هذا النصب والرفع كما في يازيد الطريف وأوجب رفع نعت ابن وفصل بعضهم في
وصف يامز اتقان ان كان لبيان الملا مية نحو يا عبدا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه والجاز
الرفع والنصب نحو يا عبدا الطويل واما المازني والزجاج فجوز النصب والرفع في صفا اسم الإشارة
ولم يقياسا على نحو يازيد الطريف ولم يثبت وبهمهم انما قطع ان الموصوف الى نداء ذي اللام عن الاضافة
لما ذكرنا من قصد الالهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا اللام الذي هو وصفي
فلم يكن التنبيه يخصصه على كونه موصوفا بالنداء كما يمكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل ما التنبيه
عن المضاف إليه لانه لم يكن ملحوظا من مضاف إليه او من تنوين تام متعاضدا نحو يا مائة غرا وليس هذا موضع

مطلوب
بيان النداء
باللام

مطلوب
ولما قصد الفصل
بين حرفي النداء
واللام أه

مطل
التنوين يدل
على مصداق الياء

التنوين وايضا التنوين يدل على مضاف اليه معلوم مقدّر كما قد ورد في بعض النسخ وكذا
مدرسا في القصد من هذا الاشارة الى التنوين ايضا مناسب للنداء اذا النداء ايضا فينبغي ان يكون اسم الاشارة
او ضمير ان في بعض المواضع كقوله يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد
لان اسم الاشارة في الاصل ما يشابه الخطاب الى من هو في اصل الموضوع غير الخطاب ولهذا سمي في بعض
الحرف الخطاب كاي في باب ما يشابه الخطاب الى من هو في اصل الموضوع غير الخطاب ولهذا سمي في بعض
المواضع فحصل منهما ما ان التنوين في الظاهر قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس كقوله يا ايها الرجل
فعلى هذا ليس كقوله يا ايها الرجل لاجل نداء الموصوف بالام على او ما الى الجنس بل لاجل نداء اسم الاشارة تدل على
اقتضار كمن ينادى على نحو يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد
بعد خبر مبتدأ كقوله يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد
اذ اردت عليه كقوله يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد
كاي في باب الموصولات **قيل** لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجر
ان اذ احرف صدر مصلتها فلا غلب بناء على النظم كاي في باب الموصولات فوجب نصبها والجر
مبين على النظم فلم يبين وان كان مضارعة للمضاف كما في قولك يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد
لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات البهيمية وهو التثنية ومما احسنه كاي في
اي ما دل على معنى في متبوعه وما لم يبين هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والحوار ان الاشتقاق
ليس بشرط في الوصف كاي في باب ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس والمعرف باللام كاي في باب
انعت اما اسم الجنس فلا يوصف الا بالصفات المشقة الا بالخاص بعض الماهيات نحو هذا العالم فمما
ما يبيد الاشارة الى ان اسم الجنس لا يوصف الا بالصفات المشقة الا بالخاص بعض الماهيات نحو هذا العالم فمما
الايض والاضاف باللام ملان بعين الماهية حصل من لفظ الجنس بمعنى الفرد من افراد عالم من اسم
الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان فمنه قولك الرجل المجهول لان لفظ هذا
لا يبيد الا بعين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذا النعت حصل من لفظ المجهول فلهذا احتجوا بالمعنى الى
صحة من لم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ممانا لا يقول هذا اليوم الرجل كالجوزي غير
هذا النوع ولا يجوز ايضا فرق صفاته كقوله يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد
رفع الرجل الى اسم الجنس الواقع صفة لاني وهذا وكان التماس جواز نصبه ايضا كما في يا ايها الرجل زيد
بنحو التام رفعه على نحو مقصود بالنداء فكانه باسمه حرف النداء واما التثنية في يا ايها الرجل زيد
فليس مقصود بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في جواز نصبه **قيل** وتوابه
ان التمرسوا رفع توابه **اعلم** ان تابع تابع المندى عند الحاجة مثل متبوعه مطلقا ان سواء كان
تابع المندى مرفوعا او منصوبا بالجر تابع التتابع على ظاهر احوال التتابع سواء كان المندى اي او
هذا وغيره مما يقول في غير ما ياريد الطويل ذوالجاء اذ جعلت صفة للطويل وان جملة على زيد نصبت
ومن نصب الطويل نصب ذوالجاء لان نعت الطويل اول زيد واما في ان فان التتابع الذي في بعد
وصفه لا يكون الا تابع الوصف اي لانه هو المندى في الحقيقة والى وصله اليه فعلى هذا اذا كان ذلك
التابع مضارعا لغيره بالواجب ارفع كقوله يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبيدا له صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بال

اللام

هذا التام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كالجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا الجوز يا ايها الحسن الوجه
وان ابدل من وصف اي فان جعل المندى منه في حكم الطرح لم يجر الا التثنية البديل فالجوز كونه صفة
لاي اعني الحسن واللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم تجعل المندى منه في حكم الطرح جازيا يا ايها
الرجل زيد برفع زيد وسج في باب البديل ان الجوز جعل المندى منه في حكم الطرح وتذكره على العالم
زيد بالضم ويا عالم زيد وزيد بالرفع وان نصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد بالضم زيد بلام عن ان لما تقدم
ان التتابع الذي بعد وصف اي لا يقع اي واما اذ جعلت بعد وصف الاشارة فيجوز زيد بلام عن ان لما تقدم
اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فيقول يا ايها الرجل زيد وذو المال جلا على الوصف
وزيد بالضم وذو المال جلا على مزا او اذا كان ذكر التتابع عطف النسق تحت داعي التام لم يجر الا جلا على
هذا الجوز يا ايها الرجل وذو المال لا يجر لوجه على الوصف كقوله يا ايها الرجل زيد او يا ايها الرجل زيد
بذي اللام كما قلنا في اي ولا يجوز عطف المضاف لارفعه ولا نصبها على المرفوع الذي هو صفة للمندى
المضموم كقوله يا ايها الرجل وذو المال اما ان نصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما ان
فلان حق المعطوف جواز قيمه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا ايها الرجل وذو المال برفع ذوالمال فلم
سقط الا ان نصب عطف على زيد واجاز المندى الرفع جلا على الطويل ومنه من كون المعطوف
كالمعطوف عليه في كل ما يجب ويقتضيه عليه الا ان يقرر ان المندى بلام لا يجوز بل الحارث والجوز
انه كان التماس اجتماع الجوز بلام لا يجوز لان المندى من الجوز بالحارث اجتماع واللام لفظا ولم
يجمع في يا ايها الرجل فمما مثل يا ايها الرجل من حيث انها اجتماع في صورتين بلام لا لفظا فقول
لانها تامة معرب يؤول الى ان المعرب لا يحل له او الى انه لا يحل على محله وتذكر ظاهر احواله وفي الموضعين
نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافته غير محقة له بل من الاغواب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه
ومورب الخدام وضارب زيد وكذا اما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلامه سبورا
منع الجوز عن موقع ما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في
الظاهر ما توهم خلاف ذلك فهو غير له عاملا كقوله في ضارب زيد وعمره لان التثنية بلام لا يجوز
عمره ولا يجوز في نحو الحسن الوجه واما برفع في المعطوف كل هذا كذا كذا طالع التتابع لظاهر احوال المتنوع
الى ان لا يحل لغيره لكنه يحل عليه بانما قيمه على جواز العطف على كل اسم ان في نحو ان زيد منطلق وعمره
سبورا ان الجوز في المندى اعني عمره مع جزم المقدر عطف على الجملة الموكدة اعني ان مع اسمه وجوز ولا
يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا يقول في نحو قوله فان لم يجد من دون عدنان والذاد دون بعد
فليس على العواد في قوله فليسنا الجبال ولا الجدي ان المنصوب عطف على الجار والجار **قيل**
والتمسوا رفع الرجل كانه جواب عن سوال مقدر وموانه اذا كان صفة للمندى اضيف اليه المندى
النصب كاي يا ايها الرجل زيد **قيل** وتوابه كانه جواب سوال واراد على الجواب عن السؤال
الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمندى المضموم والوجه ان الجوز في
توابه ما جاز في توابه المضموم فعل مبرا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كالتعام اذا قيل لم يجب
رفعه قبل هو كالمندى المرفوع الذي بلام لا يجوز ان يكون عبيدا له صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بال
اذن ان الجوز في توابه ما جاز في توابه المندى المضموم فيجب اذن ان يكون عبيدا له صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بال
بل مثله **قيل** وقالوا يا ايها الله خاصة يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظه الله

مطل
يا الله خاصة

~~مطلوبہ~~ ~~ویشنل~~ ~~ما~~ ~~تیم~~ ~~تیم~~ ~~علائی~~

[illegible]

المطالع
والمخاض والرجاء المتكلم
اختلاف في بيان
المشكلة

مطلوب
التميز في العمل

حذف الياء واقتفاء الكسرة وليلا عليه قلب الياء الف والفتحة اخف من الياء الكسرة وهذا الوجهان
لا يكونان في كل مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشهرها يبدل
الشدة على الياء المقفلة بالحذف او القلب فلا تقول يا عبد ربنا قد جاء شاذ في المضاف الى حرف ياء غلام ويا
اب الفتح اجزاء بالفتحة من الالف واما فتح ما من واصله تاننا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع الياء وقد
يضم في التثنية ما قبل الياء الحذوف وذكروا في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراء
الشاذة ربت احكم وربا وردي اللحن الحذف والقلب في غير التثنية لكن الحذف في الفواصل والقول في
ليس بيا در طلبا لا زودوا **قوله** وبالياء وقفنا اذا وقفنا على ياء غلام ما قبلها لبيان الالف كما
جاء في باب الوقف واذا وقفنا على ياء غلام فيكون الياء وصلا فالوقف عليها بالتسكين احول وجوز
حذفها واسكان ما قبلها كما تنف على ما حذف ياء وه وصلا وذلك على ضرب من وقف على الفاضل باسكان
الضاد كما في الوقف واذا وقفنا على ياء غلام فيكون الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق ياء السكت
مع ابتداء الفتح **قوله** وقالوا يا اي واي نظر فيها ما في سائر المضاف الى المضاف اليها المتكلم ويزيد
ان عليها نحو اراد ال الياء تاء بانث هذا عند البصرين وقالوا والديك على انما بدل منها انهم لا يحسون فيها
وانما ابدلت تاء تانيث لانهما تدل في بعض المواضع على التثنية كما في علامة ونسبة والاب والام فقلنا التثنية
و دليل كونها للتانيث انتقالها في الوقف تاء وقال الكوفيون التاء للتانيث ويا اضافة مقدرة بعد
و لو كان الامر على ما قالوا سمع يا ابت ويا امت ايضا وجوز حذف هذه التاء الجدة عن الياء لترخيم فيلزم
فتح ما قبلها نحو يا ابت ويا ام على ما حكى سيبويه لئلا يلتبس بين الاب والام بلاتاء والفاء يفتح عليها بالتاء لانها
ليست للتانيث المحض كما في اخت و بنت والاولى الوقف بالتاء لانفتحا ما قبلها كما في خذ ظم وعرفه خلاف تاء
اخت و بنت فوقف عليها بالتاء كتبتاها ومن وقف بالتاء كتبتاها لان من الخط على الوقف والما تفتح
هذه التاء لانما بدل على ياء حركتها بالفتح لو حركت وقال اللانسي اصل ياء ابت ويا امت ويا انتا ويا امتا فحركت
الالف وهو ضعيف لان الف ضعف ال يستعمل محذوف واما حذفها في ياء ام ويا ام في فتحه للثقل
الحاصل بالتركيب وقيل ياء ابت ويا امت انها تخالف الياء ثم ردت مفتوحة كما في في خذ ظم وكس
لهم يا امه ناصب وقد يقال ياء ابت ويا امت بالضم وهو اقرب من الاول وكسر الياء فيها اكثر لمناصب
الكسرة للياء التي من اصلها ويا انتا ويا امتا لانهم بين عوضين خلايا انت ويا امت مانه لا يجوز لانه
جمع بين العوض والمعووض منه **قوله** ويا ام ويا انتا في باب ياء غلام المضاف
الى الياء اذا ضم اليها المضاف فيكون كما اضيف غير الام والعم والعم اذا اضيف اليها ابن او بنت
منادى فانه يجوز فيها كفيف الياء قيا ما بالحذف او القلب الفالكثرة الاستعمال خلاف غيرهما فانه
لم يكثر استعمال نحو يا غلام افي فعل هذا يجوز فيها ما جاز في باب ياء غلام من الاربعة الاوجه ويزيد ان
عليه بالادخلة الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اختا بالفتحة عن الالف لزيادة استعلاء في
تخفيفه باكثر من تخفيف ياء غلام ولذا كان حذف الياء فيها مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف ياء غلام
قوله وترخيم المضاف جانبا في غير ضرورة انما كثر الترخيم في المضاف دون غير كثره ويكون
المقصود بالتثنية المضاف في مقصد سرعة الفاعل من التثنية لا المقصود في حرف آخر اعتباطا
قوله وموحذف في آخر تخفيفا يعنون بالحذف التخفيف بالميم كما كان في باب فاض
وعصا والافكل حذف لا بد منه من قصد التخفيف ويقولون ايضا حذف بلاغته وحذف الاعتباطا

محله
اخت و بنت

مطلوب
وترخيم المضاف

انه لا بد في كل من قصد التخفيف وهو العلة لكن هذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكر ان كان قد اترخيم
المضاف في نحو من ترخيم غير المضاف في فان اردنا الحذف الشامل لجميع اقسامه قلنا موحذف آخر الكلمة اعتباطا
جواز اخذ من حذف النون والحركة ومثالا نبع بعد آخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والهاء الاخير من
نحو مبعك بان الحذف صادر عن الكلمة بدلا لا يعاقب الا عاب عليه ونخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام
اذا اختلف الياء ليس آخر الكلمة الا ترى ان موردا لعاب ما قبله ونخرج منه الحذف في باب عصي
قاضي لان الحذف لعله لا اعتباطا ونخرج ايضا لام حذوف ودم لانه واجب الاعتباط **قوله** في وسرط
ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جمل ويكون اعلى زايديا على ثلثة احواف واما ثانيا التانيث شرط ترخيم المضاف
في ثلثة اربعة منها عديمة متعينة ومن ان لا يكون مضافا ولا مضارعا وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مضافا ولا
يكون حذوف والشرط الاخير بثبوت غير متعينة بل هو احد الشرطين احدهما كونه اعلى زايديا على ثلثة احواف والثاني
كونه تاء التانيث وانما لم يذكر الحذف مضافا لان حذوف المضاف والما لم نقل ولا مندوب لان المندوب
عند ليس غنادي كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف وفتح الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله
حذوا عظمكم يا آل عكرم واذا كرهوا اذ امرنا والبريم بالفتحة بذكر وقوله يا ابو ولا تبعد فكل ابن حرم سيد عوه
دلى مونه فحسب آل عكرمة ويا عروة وهو عند البصرين في غير المضاف كما في قول ذي الرمة ديار
ميتة اذني تساعفنا ولا يبرن مثلي بجم ولا عرب وقول المتنبي تاء ما فعل الصوارم والتثنية في وجاب
وصية الاعقام وبعض العرب يرخم الحذف في نحو يا حبيب يا حبيب والافشس جوزا ترخيم الثلاثي المختل
الاوسط لان حركة الاوسط كالحذف الرابع فخرجان نحو رجل على ونقل ابن الحشاش عن الكوفيين جواز
ترخيم الثلاثي على سكن اوسط او حرك وجوز ترخيم غير المضاف في الضرورة وان خلا من تانيث وعلمة على
تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الاخت حاكم زماما واحب منك شاسقة انا ما ابا
امامه وانما لم يرخم المضاف والمضاف اليه على ما اختاره السهر ولا يرخم الجدة عليهما لانها اذا اتى بها سراي
حال جريهما قبل العلة في استقلال كل واحد من الطرفين باعواب على ما في باب التركيب فلما كان كل
واحد من جريهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعواب لماعة حالهما قبل العلية والحل بعد العلية عن كل
واحد من جريهما معنى الاستقلال لان بعده وتباط شرا من حيث المعنى كزيد وروي اللفظ والمعنى معا لم
يكن الحذف من الاول نظر الى المعنى اذ ليس بالحق الاعواب ولم يكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظر الى
اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكلية وجوز ان يعلق امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه ان المضاف اليه لم
يتمتع بالمضاف امتزا حاتا لحديث يوحى حذف باسم او حذف نحو بدليل ان اواب المضاف باق
والاعواب لا يكون الا في آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف حيث يوحى حذف آخر المضاف للترخيم
بدليل حذف النون منه وهو علامة تمام الكلمة لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف اليه بالنظر الى سقوط
التثنية من المضاف منفصل عنه ببقاء الاعواب على المضاف كما كان فلم يجر ترخيم احدهما والمضارع
للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المضاف لانه لا يملك لعدم اثر التثنية فيه من انصب او انصب
فلم يرد عليه الترخيم الذي هو مخرج خاص المضاف ومنه العلة نظر في ترك ترخيم المضاف والجملة عليهما امتنع
ترخيم المضاف الذي في آخر زيادة المدة لان الزيادة ما في الحذف وكذا المندوب لان الالف فيه زيادة
مدة في آخر لانها التثنية ومثله المندوب وغيره لمزيد فيه قليل **قوله** ويكون اعلى زايديا وانما اشترط
العلية في الترخيم لكثرة نداء العلم فماسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشدة من دليل على ما الق وانما اشترط

في القلم زبده على الثلثة لانهم كرهوا نقض الاسم نقضا قياسيا مطردا عن اقل اربعة الحروف ان عن
 الثنائي بلغة ظاهرة موجبة خلاف حويزه ودم فان النقض فيه وان كان بلاغته كلفه قليل عن قياس
 والشد وذو لامبها به وخلاف حويزه وشبه وعصافه وان كان قياسا لكنه لعلته ظاهرة بليغة الى الحذف
فان قلنا المنادى المرحم مبنى والاسماء المبنية يكون على اقل من ثلثة الحروف وما قلنا
 البناء فيه عارض فهو في حكم المرحم وفيه شبه للرفع على ما قلنا قبل واذ لم يكن على موصوفا بالزيادة على
 ثلثة الشرط كونه ثنائيا ثابتا حوشا وثبت ثابته بربهم وان لم يكن على ما لا يزيدا عن الثلثة وذلك لان
 وضع التاء على النون كما ذكرنا في باب ما لا يعرف فكيفه اذ في مقتضى السقوط فكيف اذ وقع موقعا
 كثر فيه سقوط الحرف الاصل اعني اخر المنادى والناظم بالبقاء خروجه وشاة بعد الترقيم على حدين
 لان بقائه ليس لاجل الترقيم بل مع التاء ايضا كان ناقضا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت
 بما قبلها حيث صارت معقب الاعراب فالألف قبلها في المثال قبل الباء كبت عابث وقيل
 النحاس كذبت صفحة ولو اعتبرنا ستة التامة الكلمة يكون معقب الاعراب فلما كان بناؤه
 على عدم النون لم يكثر ما يفسد حال الكلمة بعد والدليل على عدم نون حذفه في جمع التثنية نحو
 غرة وغرف وكذا في جمع التامة نحو غراته وتقديره في نحو الدار والشمس وليس في التثنية على
 الاحوال قال سموه كذا اسم في اخر تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء
 ثلثة او اكثر سواء كان الاسم على او لا ولعلنا الترخيم فيه عموم اخر غير المرحم من بعض المواضع معاملة المرحم
 اعني في التاء كما في قوله كلبين لم يامة ناصب ويلا قاسم على الكواكب فصار في غير المرحم وجهان
 ضم اليه ونقحما ثم **اعلم** ان الذي حذفون التاء وهم اكثر من على ما قلنا اذ وقعوا الحذف اخر
 الاء فنقولون في باطل ظلمة وظلمة ما سقط يكون الحاء وذلك لانهم يلقون ما اكتت باخر ما ليس
 حوكة اخر اعرابه ولا مشبه بها خوره وقه وانه وجيد وان لم يكن في الوصل حرف سقطت تاء في
 الوقف فالحال ما كان هناك ما في الاصل اولى اعني المنادى الذي كان اخر تاء التثنية وسقطت التاء
 في الشوائف الاطلاق حويزه ففي قبل اليوق يا ضاعا ولا كرم موصوفا منكر الوداعا ولا يترجم لغوي
 ضرورة منادى لم ينفذ الشرط الا في شدة من حله باصاح ومع شذوره فالوجه في ترجمته كثر استغناء
 منادى وليس ارف كرامه لان كذا ذكر الكروان وقال المتروك وهو مخرج كروان وصورة الى ما قال
 مع ما ذكرنا من الجمل الصحيح وجوز وصف المرحم الا عند الفراء وابن السكيت قال فقالوا ان قال بان
 ابن حزم قلعت لهم ان حليف صدا وكانها رايها الوصف من تمام الموصوف بقوله والاعلى معن فاذ
 بترجم الكلمة حذف شئ وجوهه بالانزال عليها شئ من الجار ففعل هذا لا يمتنع عند مجازي سائر التواضع
قولنا فان كان آخر زيدان في حكم الواحد كاسماء مبرور وان او حرف صحيح قبله مدح وموكلش من اربعة
 الحرف حذفتا وان كان قبل حذف الاخر ان كان غير ذلك حرف واحد فتم الحذف للتخيم ثلثة اقسام
 وهو اما حرمان او كلمة او حرف واحد حذف اخرين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيدان
 في حكم الواحد عن انما زيدتا معا لانها معا بعض واحد لان كل واحد من زيدان مسلمان وكذا يسمون
 بعض اخر فاما زيدتا معا فاما زيدتا سبعة اصناف زيدتا التثنية نحو زيدان وثمان
 عشرين ويدا تاجع المذكر السالم نحو مسلمين وسفون على ويدا تاجع المؤنث السالم نحو مسلمات
 ويدا تاجع مبروران وعثمان ونومان ونحو اسان ويا النسب وما استشهدوا نحو كوفي ورومي وكريسي

مطل
 الزيادة تان
 سبعة اصناف

وانما التثنية كجراد ومنه اللاحق مع الالف التي قبلها كافي حوبا، وعليا، قوله اسماء هذا اذا جعلنا ما
 فعلا من الوصاية ان الحسن على ما هو من سبوه لا افعالا مع اسم على ما هو من سب عنه لان يكون اذن
 من باب عار ولا من باب عار، وقد حل في التثنية في جج الوينين فيه ويرحما تبا قوله **قولنا** حرف صحيح
 قبله مدح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التثنية قبله مدح زايين وذلك لانه الحذف في نحو عنش
 بة وسحلة الا تاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف نالتي بنا وكذا الحذف في زيدان
 لم حذف كافي مستقام وسح وتعل عن الاخفش جواز حذف الحدة الاصلية ايضا والمشتور خلافه وتعل بالحق
 الفاء وادوا ويا ساكنين ما قبلها حركة من جنسها فلا حذف مع الحرف الاخر الواو والياء المحركين في
 نحو سفور وشراف لتخصنها بالحركة ونحوها بها ولا حذف فيها ايضا اذ لم يكن ما قبلها من جنسها سواء
 كان للاحاق نحو سفور ويردون ملحقين بحد حركتها لم يكونا كعليق وقسط وذلك لمساكنتهما اذن
 الحروف الصحيحة بقله المدينيها وانما حذف الحرفان ملحقا لانه كان الاو في حرف المد الزايد كذا لم يكن
 الحرف الاخر لم يجر حذفه بل حذف الحرف الاخر صار متطرا فاستعمل في السقوط ونون الحذف
 حرمان فيما قبل اخر حرف مدح وسواكش من اربعة الحروف عار ومروان ولكنه فصل مدح الفصل
 عنهما على خالف علمي الحذف في الصنفين كما ذكرنا **قولنا** وهو اكثر من اربعة الحرف
 انما استرط للاحاق بعد الحذف على حرفين والفاء الحذف المد ايضا نحو سعيد وعمر وعاد لكن
 لا يوجه لا نحو عار وسكن ومنصور **قولنا** ومن اكثر من اربعة الحرف مدح في قوله او حرف
 صحيح قبله مدح لا في قوله زيدان في حكم الواحد لان حويزه ان ومان وشون وقنون ودي برخم
 حذف الزايتين لان تاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترقيم بل قبله ايضا كانت كقلنا في حو
 تبه وشاة وذهب الحرف الى منع حرف الحرفين في حويزه ان وشون ودي والاول اولي وانما لم حذف
 زيا دي ثيون لانها غير ما بناه الواحد مكانه ليس جمع المد كذا لم وكانه مثل يود وناجار الفراء
 حذف الهمزة دون الالف في حويزه او المشهور حذف الزايتين معا وبعضهم يجزئهما مقتصر
 الهمزة قياسا على ذي التاء في حويزه كلبين لم يامة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء
 بذلك لما ذكرنا من كثر وقوع الترقيم فيه فعلم على غير الترقيم منه معاملة المرحم ولا ذوالالف
 وبعض الكوفيين منع من برخم المؤنث بالهمزة على لغة القم لئلا يلتبس بالذكور ولا لبعضهم ترخم
 المؤنث وجمع المؤنث السالم على لغة القم لئلا يخلط بالذكور ولا لبعضهم الترخم السالم مطلقا وكذا لا يجوز
 موصف المنسوب مطلقا كحور يدي اذ لو فهم لا لئلا يخلط بالذكور المنسوب اليه ولو كسر لا يلتبس بالانثى
 الى الياء ومدح كما منع سموه من ترخم حويزه وقاعدة غير علم في لغة القم لان مدح كذا مشبه به واما
 اذا كان على محو ز على لغة القم ايضا اذ لا مذكرا اذن من لغة فيلسن قال المنص الظاهر مدح احرار
 انهم مطلقا في حويزه على كان او لا قول لاشك ان اللبس مما قال سموه اغلب واكثر لكونه غير علم
 خلاف ما ذكره غير لا يجمعها مشروط بالعلم واشتهار المستعمل في لغة القم في الغالب ثم لحق
 ان كل موضوعة قامت فيه قد يندرج اللبس جاز الترخم فيه على نية الاستقلال كان او على تقدير
 الحذف والافلا والفاء الحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخر ساكن نحو هو قمل ونظر على
 نية الحذف لئلا يشبه الحذف حويزه واجل وموضع ضعف لان معنى الحروف كماله فوظو والكو
 حذفتون في حويزه لا يورد راي الا حروف الثلثة اعني الالف مع الياء التي عندها زيادة الجميع والبعير

مطل
وإن كان مركباً
حدو الاسم الآخر

حرف الالف الاخير المحسن الياء منه مركبة من الحرف قو **قو** وان كان مركبا حذف الاسم الاخير
لانه لما اريد حذف شيء منه فكان موضع اتصال الحليتين كالمفصل والحليتان كالعظمين متصلين عند
التركيب فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالانتيان سبب
التركيب العارض حرف الجزء الاخير بكاه فاذا رخت فحتم عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف
تقلب التاء على الالفين ولا حلة تاء لانه لما ملك التاء التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما
انك لو سميت رجلا بلحيتين قلت في الوقف باسمه بالياء لان التاء طرقت لفظا ولا توقف على
تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخت اثنا عشر واثنتا عشر واثني عشر واثني عشر
حذفت عشر الالف والياء لان العشرة بمنزلة النون الحروف مكانك برخم اثنان واثنان وثم ايضا
اثنا عشر كما يضاف ثلثه عشر واخرتها كما في باب المركب قال المصنف فيه نظر عن جهة ان الثاني اسم براسه
ولا يلزم من معاقبة للنون حذف الالف مع حذفهما مع النون **قو** وان كان غير ذلك
ان ما حذف حو فان ومو ذو وزيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير الساء قبله مد زاتع وغيره
ما حذف منه كله وهو المركب **قو** وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا جارا ويا نحو ويا كبر
وقد جعل اسماء براسه فيقال يا جارا ويا كبر الى الحروف للترخيم في حكم الثابت فسبق الحرف
الذي صار اجزا الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل باقي بعد الترخيم اسماء
مواكفة لان المعلوم من استواء كلامهم ان الحروف لعله موجبة قياسه كان لم تنف بالاسم فلما
صار ما قبل الحروف في كونه ويدوم معتقب اللواب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يخذلوه
لعله موجبة لكن لما كان الترخيم لعله قياسية مطردة فربما من الاجاب عليهم التخفيف في النداء
باقص ما يمكن حتى فعلوا بالانصاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة انقصوا ما رايته
وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضمة وذلك لما قدمنا ان النداء ليس مقصودا بالنداءات
بل هو لنفسه الخطاب يوصي الى ما في بعده من الكلام المنادي له صار حذف الترخيم مطردا كالاجاب
فعمل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض لما حذف فيه مطرد واجب ومن جعل اسماء براسه
نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان الحروف منون السوت لم يفتن بها
بقى الا في مواضع بعضها بخلافه وبعضها يتفق عليه فبما اسم ازال الترخيم بسبب حذف حروف
ليس منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعل ويا قاض يرجوع الالف
والياء لانه زان في اللفظ الساكن الاخير الذي هو فانه وقال المصنف نعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض
في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلافا في رد الالف والياء في اللغة القليلة
اي لغة القليل والساكنين لفظا وتقدرا ومنها اسم يبقى بعد الحروف منه حرف اصلي الساكن
كان مدغيا في ذلك الحروف وقبله الف نحو اسماء فتح الهمزة ونسج والكبر اكثر وموسى فسموه
مع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة كالالف معقول بالاسما بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما
قبله كما في قوله وذي ولد لم يلد ابوان وقولهم ان طلق في حقيقت ابطو وذلك لانه لما تعرف فيه
بعد الترخيم فمراه على نية الاستعلاء شابه الفعل الذي هو الاصل في التعرف فرك بالفتح لازالة الساكنين
دون الكسرة شاعا لما قبله كما اتبع في الفعل وصيانه من الكسرة ما يمكن نحو لم يلد وانطلق ولم يصار الفتح
على الوجه المختار وغير سموه خير في نحو اسماء من نحو الكسرة ايضا للساكنين ومواوي لكونه اسما واما

ان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر فخرارت وحدت فبق الساكس على حاله على هذه اللغة ان الكسرة كما هو في عرق
والفراخ حرف الراء الاول ايضا في اسما مع الالف قبلها والساكن المدغم في ارت بنا على اصله في عرق
نما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته اي لزم ساكنان اتفاقا منهم يقول في المسحوق
سحاب بالحباب وفي راويارد وفي مضار اسم مفعول ياضار وان لم يلزم ساكنان فالنهاء يعنون على كونه
اذا المدغم فيه كالتانيث والفتاوي يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يري كما ذكرنا ساكني الحرف الاخير في الهم
مفعول ياضار كسر الراء وياضو يسكون القاف وفتح العين في مقول لا حذف الحرف الساكن في نحو مدت
لانه قد رعى ان الساكن الاخير يغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يكن ذلك في نحو جات اذا لم يكن الساكن
اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا فاض ويا اعلى في السق
تفاضون واعلون الا ان الفارس فرق بينهما بان ابياء في الفاض اصلا في الثبوت في بعض المواضع ومنها اخر
لخودنا نجز عند الجمهور جعل الحذف منون الثبوت بعد حذف الدال وحده عند الجمهور يقول ياتو
لان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة وضع الفتاوي من ذلك لان الواو في الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا لا يقبل
في ترخيم هرق على يه الحروف ان الجوز ابتداء حروف الساكن لئلا يشبه الحرف تال ما اذا قصدت
جعل حرف محذوف في حكم الثابت حدثت الواو ايضا بناء على مذهبه من نحو زاعم وياض وياض
في ترخيم عود وسعيد وعاد واد جعل المرخم اسما بانه ضم ما قبل الحروف لفظا ان كان صحيحا او
في حكم نحو يا جرو يا جرو وياقري في عروه وقدييه وقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفاء نحو يا قاضي
ويا مشترا في قاضييه ومشترا وان كان واو ابعد ضمة كما في فانسوة وشو ديدت الواو ياء والقمة كسرة
نحو يا قلسي ويا قلي وفي الكثيرين طلب يا خو ويا قلسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخر ووا قبلها ضمة
الواو وطلب الواو ياء والقمة كسرة نحو التفاضل والاولي كما في في التعريف في باب الاعلال والحادى في حكم
التمكين لعروض البناء وان كان ما قبل الحذف ياء او واربعة ضمة تليها الفاء تقول في علتان ويريوان يا
وما زوا في الكثيرين اعل وما زولا انك اذا نوس الحذف لم يوار بالفعول نقدر احث نكس الفاء خلاف ما
اذا لم تنوه كما في في التعريف ان شاء الله مع وان كان واو او ياء بعد الف زائدة قلت منة نحو راشقا
وياخر في شعاه وخراه وفي الكثيرين اشتقا وخري لان مثل هذه الواو ويايا فانما بعدان الفاء منة
اذا نظرنا كما في في التعريف وان كان ما قبل الحروف ثاني الكلمة وموجو فليين فان عرفت ما حذف من
الاصول ردته لاما كان كيا شاة في ترخيم شاة او فاء كما تقول في ترخيم شبه ودية ماوش وياودي يرد
العين الى سكونها عند الاخفش وياوش وياودي ما بناء على حركة العين عند سكونه كما في في باب الف
فان الاخفش يقول وش وسيمويه وشوت وان لم يعرف ثالث الاصل ضعيف الثاني ذال اللين
كما تقول ماله في المسحولات وان لم يكن الثاني حرف ليس لم يرد الحذف كما تقول يايف وما عدي
شبه وعدة كل ذلك لان القنادة المضمون حكمه حكم المعربات كما هو ولا في في المعربات اسم ثانية حرف لين
لئلا يفسد ذلك اللين مع التنوين للساكن فيسبب للمعرب على حرف واحد فان اردت هذه اللغة اي
العل الى طلب ما لا يكون مثقلا كما يجرم علتان وحلوى فقد ذكر الجوز اننا لا يجوز اذن لاننا يودى
الى كون الف فعل متقلبا عن ياء او واو ولم يبعد اللتان يث متقلبا عن شئ وقياس قول الاخفش
جواز ما لانه يكتسب اذن لمحتاجا لحذف بفتح الدال واما السيرة في فاجاز ما وان لم يثبت فعلا قال لان هذا
شئ عرض وليس فيه اصلية وكذا ذكر الجوز عن الحارثي في كل ما ادى اليه الاستقلال فيه الى وزن لا نظير

في باب الاعلام جازمه بتدويره وادبها واقفرت بيا وكذا يلزم على من حدهم انك اذا سمعت بالمشي ولو رتبه
بالركات والنزعة الالف جازمه بتدويره والالف وليس بشئ اذا لامنا سببه بين النديه وعن التثنية والجمع حتى ينفذ
في امتناعه ونقول في المسمى ما في عشر عند سميته والشا عشرين بالالف في اثنا لانه في مضاف وعوضا
للنون مكانك قلت واثنان وقال الكوفيون واثنان عشره بايضا في مضاف لان نون المضاف لا
يسقط الالف في الاضافه فكانه مضاف واجازة من كيسان الوجين فوالله في الالف في التثنية يعني ان الالف
ما ايسر بعد زيادة النديه واذا كانت اوباء او الف جازمه في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف
لما ليس المندوب بالمضاف الى باب المتكلم المقلوب الفاعل باعلا ما ينبغي ان لا يجب عند التثنية مع
ذاتها لكونه في الوقف من النديه والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبه عن باب المتكلم قد عطفها
الهاء في الوقف كما مر فالله اذن حاصل مع الالف الفاعل الفاعل هو الفاعل وانما المضاف الى الالف بايضا
لحرف المندوب لا سيما الالف لكانا اذا جئت بعد ما ساكنه ينبت كائنتين بها الحرف في غلامه على ما
في باب من التثنية ومنه الالف الحرف وصلوا وانما عينت فيه في السرا اما كسرت للسالكين او مضبوطة
بعد الالف والواو تشبهها بباء الضمير الواقع بعد ما وبعضهم ينفذها بعد الالف فتناسب الالف قبلها
واثباتها في الاصل لاجراء الوصل من الوقف قال يارحمه خا راحيه والكوفيون يشبهونها وقفا
ووصلوا في الشروع في غير قول الله ولا يندب الالف في الوقف ولا نقل واجزاء واسم من وايد الظواهر
خلا ليلوس مداري ذكر في المقتضى عليه اما المقتضى منه فانه يقول وامصيتا وليست معرفة وبعض بالظهور
المشهور حكا كان اولها لكان على غير مشهور لم يندب وكذا غير من المعارف في ما نقل واحدا وانما ذلك
لتحصيل قدر النادب في النديه عليه لانه اذا كان المندوب مشهورا باللام النادب في النديه عليه ولو لم يكن
على وكان المقتضى عليه مشهورا بذكر الاسم جازمه بتدويره يقول يا خير يا زيدا اذا كان زيدا رجلا عظي وقدره
المقتضى عليه اشد به ووا حسنا وجمي في المشهور بذكر فضا المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء
كان معرفة قبل النديه او طرف النديه يقول واخر قلم يا خيرا وامر جفر زمر ما لا شتمار الرجلين
بذلك وموضع منه النديه او طرف النديه من المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة من المعارف
نحو وامر الجرميناه والمندوب من الامير الا انك لما اردت بده المضاف الى الموصوفين فلو الحقته مدتها
المضاف لانك من المضاف اليه فالحقته المضاف اليه وامر المضاف كما تقول جت راني وان لم تكن
الزمان بل الجب فقط وكذا تقول في المضاف المضاف والاعلا جلاء وكذا الحقها اخر الصلة كمر امر جفر
بمر زمرنا ولا قال يونس والكوفيون انك الحقها اخر الصلة لا اخر الموصوفين كمر زمرنا المصوب لانه
الخليل وسموه بل الحقها اخر الموصوف لان اتصال الموصوف بصفة لفظا اقل من اتصال المضاف
بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم
من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه ان كان في اللفظ نقص وذلك لا يطلق اسم الصفة
على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكي بونس ان رجلا ضاع
قدحان واجتمع الشا ميتناه والجمعة التذمة وحكي الكوفيون وارجا سماء وقد استشهد الكوفيون بهذا
على جواز زمره غير المعروف وموسى عند ابوس وحكي الالف ليس عن الكوفيين انهم يأتون النديه
في الزمير كمر زمرنا ياءا قول الله ويجوز حذف حرف النداء الامع الحذف في الاشارة والاحتفاء
والحذف بغير سبب اعرف واياها الرجل وشذ اجمع ليل واقتد مخوف يعني بالجنس كان نكر

قبل النداء سواء يعرف بالنداء كيا رجل او لم تعرف كيا رجلا وسواء كان مؤذرا او مضافا او مضافا لغيره
غلام فاضل واحسن الوجه ويا زيدا اقتصدت هذه النملة واحدا بعينه او لا وانما الحذف من النكرة لان
حرف النداء انما ينفذ عنه اذا كان المندوب مقبلا عليك متبعا لما تقول له ولا ينفذ الا في المعرفة لانها
مقصودة قصد ما وانما الحذف من المعرفة الموصوف حروف النداء اذ في حرف تعريف وحرف التعريف
لحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاءه وعلى اصل التثنية الا ترى ان لا التعريف الحذف من المتعرف بما
وعرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ في مفيد مع التعريف التثنية والخطاب وكان ان الحذف من
ان ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء انما وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء
باللام جازمه الا ترى ان لا يجوز من بالنداء من غير ان يضاف مدنى اللام كالجوز الحذف من ياءا
صلى ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصف نحو ايتها الرجل او بوصف وصف نحو ايتها الرجل
وانما لم يزل الحذف عند ابوس مع اسم الاشارة وان كان متوقفا قبل النداء كما ذكرنا قبل انه موضح في
الاصل لما يشار اليه للخطاب ومن كون الاسم مشارا اليه وكونه مندوب اي مخاطبا تاتي ظاهره في
النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا اجمع الى علامة ظاهرة يدل على تفسير وجعله مخاطبا ومن حرف
النداء والكوفيون يجوزوا حذف حرف من اسم الاشارة اعتارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهاده
بقوله مع ثم اسم مؤذرا وليس في الاية دليل لان مؤذرا جازما لنداء كجاء في الحروف متى على مداري المعارف
التي يجوز حذف الحرف منها النعم والمضاف الى ان معرفة كانت والموصولات اما المفردات فشد زمرنا
نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لانزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط الحذف منه
الحرف انه حذف مما لا وصف به اي يلزمه جواز الحذف في باعلاي رجل وما خيرا من زيد مع تكثيرها وذكر
ما لا يجوز وانما لم يزل الحذف من المتفغات والمقتضى منه والمندوب اما المتفغات فللمبالغة في
السبب بانها محرف التثنية لكون المتفغات له او اعتمها واما المقتضى منه والمندوب فلانها مندوبان لما زار
او لا تقصد فيها حقيقة النفس والاقبال كما في المندوب المحض فلما نقلنا معنى النداء الى معنى آخر مع بقاء
معنى النداء فيهم جازا انما لفظ علم النداء شيئا على الحقيقة المقتضى مما منها ولم يدكر الحذف لفظا
لحذف منه الحرف ومنه لانه لا حذف الحرف من الاسم ابدال الجمع منه في آخر نحو اللهم وذكر لان حق
فيه اللام ان شوصل الى مداني ياتي او اسم الاشارة فلما حذفت الوصل مع هذه اللفظة لكثرة هذا ما لم يزل
الحرف لما لا ينفذ اجماعا قول الله اجمع ليل اي ادخل في الصباح وصر صبا فالتة ام جندب زوجة ابي القيس
بقرباه وكان مقركا وقال انه سالها عن سبب تغريبك له فقالت له لانك ثقيل الصدر وخفيف الوجه يبع
الاراقة بطي الاقامة قول الله ارقب كرا رقيب يصدون بها الكرى تقولون اراق كرا اراق كرا
ان النعام في القرى بان اري منك افيكس ويراق حتى تصاد ومنه مثل رقية الضبع خاوي ام عامر
والمعنى ان النعام الذي هو اكر منك قد اصطيده وحمل الى القرى فدخل ايضا ومثل قولهم اقتد مخوف فانه
شخص وقع في البلي على سبيلك بن سلكه وموتاه مستلق مخنق وقال امه مخوف فقال لسبيلك البيل طريل
وانت مقرا انت اقر من ان اغتالك فيهم استخا لك في الامر ثم ضغط سبيلك فخرط فقال لسبيلك اضرا
وانت الاعلى قد عبت كلها امثالا قول الله وقد حذف المندوب لقيام قدره نحو الايا اسجد والنداء
مفعول به مجوز حذفه اذا قامت قرينه دالة عليه خلاف ساير المفعول به فلان قد حذف لسيا متبعا كما تقدم
قوله الايا اسجدوا مخيف الاعلى انها حرف منه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قداء الايا اسجدوا بالنداء

مطلبه
انه قد جاء اسماء
لا يستعمل في غير التداء

اللام فان تاجته للمضارع ادخلت في لام لا وسجد وامضارع سقطت منه بالنصب ان فهم لا يندون لا يسجد ولا يدين
ان يدين لم الشيطان ان لا يسجد والاول منقول ان لا يسجد وابدل من السبيل ان فسدتم عن السجود وجوز
ان يكون بدل من قوله العالم فلا يكون لا يدين ان فدين لم الشيطان ان لا يسجد واولا اعم ان قد جاء اسماء لا
يستعمل في غير التداء ومن فعل وفعل وليس فعل تزييم فلان والاولا لا على مذنب الفراء كما تقدم
من جوبه خبرا يعم في ايحاء وهو كان ترجم فلان لغيره في الموثق يا فلان خذ من ثاؤه طاءة ومن ذلك ما ذكرنا
وياملا مان ويانومان ان ياكدم وياليم وياناييم وكذا ياملكعان ان كعم وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالتداء
والغالب فيه السبب ومن الابد المختص بالتداء ما هو على فعل في سبب المذكور وفعل سبب الموثق خرجت
وكلم وخبات وكلام وفعل هذه قياسه عند سببه كالتق بعن الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكره ومفعلان
حياتي ورياء افطر الشايع الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير صادية كقوله في لجة امسك فلانا عن فلك وقال اطوف
ماطوف ثم اولى الى بنت مصد به لكاح ولم يسم شئ من الاسماء المختصة بالتداء موصوفا وما اصله التداء باب الاختصاص
وذكر بان ما ياتي بآتي وجري مجراه في التداء من جهة والجن بها التثنية في مقام المضاف اليه وهو وصف بن اللام وذكر
بعد فيه المتكلم الخاص كانا او اثارك فيه كخرن وانما لغرض بيان اختصاصه بطول ذلك الفهم من بين مثله
بما نسب اليه وسواء في معرض التفاهة نحو انا اكدم الضيف ايها الرجل اي انا اخض من بين الرجال يا اكدم
الضيف او في معرض التضاؤل نحو انا المسكين ايها الرجل اي اختصاصا بالمسكنة من بين الرجال او ليدل على ان المقصود
بذلك الضيف لا لاقتنار ولا للتضاؤل انا ادخل ايها الرجل وخرن بقراء اسم القوم وكل هذا في صورة التداء وليس
ببدر الحاراد بصفاته ما هو دل عليه ضمير المتكلم السابق لا الخطاب وانما تدل من باب التداء الى باب الاختصاص
لما ذكره معنويه من انما تدل في انما تختص بالخطاب من بين امثاله وجوز في باب الاختصاص
انما تدل بحرف التداء مع ان لا تدل معنويه في معنى التداء لا حقيقة كما في يارب ولا تجاز كما في في المتعجب منه والند
فكر اسمع التداء في الحال من معناه بالكلية وحال ظاهري وهو وصف من فهم الاول ونزوم رفع الثاني
الحال في التداء لكن مجموع جوبا ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه في الحال التي اختص
من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سوا على ايجت اسم قعدت وان كان في الظاهر جله معطوف على جملة
الا انه في الحقيقة يتقدم مبتدأ عطوف عليه اسم آخرى سواء تباين وقعود كما في في باب حروف النظم
وقد تقدم مقام ان المذكور اسم منصوب وال على انما تدل من الضمير المذكور واما موصوف باللام كخرن العوب
اقرى للنزول او مضاف لم قوله صلح انما عاشر الانبياء مما يمكن ان قل كلام وقوله من آل فلان كرماء
ورما كان المنصوب على ما ينبغي بكشف الضباب قال ابو جعفر ان العوب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء
معترا وان واحد ومن قال انما بن ضفته لا يفرق قول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص لكن
ليس الاختصاص فيها كظهورا قال المصنف المعروف باللام ليس منقول لا عن التداء لان المنادى لا يكون ذا لام كخر
يا ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف كتحمل الامر من ان يكون منقول لا عن المنادى ونصبه ساء المقدره كما في
ايها الرجل وان ينصب بفعل مقدرا كما في او اخض او ائد قال والنقل خلاف الاصل فالاول ان ينصب
انتصاب كمن العوب هذا كلامه والاولى ان يقال الجية منقول عن التداء ونصابه انتصاب المنادى او ايها
الاختصاص عن واحد ثم من قول كلفهم حوز النصب ودخول اللام في كخرن العوب لانه ليس بنا وجه حقيقة
فلانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف التداء المذكور ولا ما بعده اللام وقد ياتي الاختصاص باللام والاضافة
لفعل ضمير الخطا طب كرسى انك الله العظيم ولكن اهل الرحمة اتوسل قابوا وان كان الاختصاص باللام والاضافة

لا يشترط

الذي ياتي بعد ضمير الغائب كخررت به الفاسق او بعد الظاهر كخر لجره الجيد او كان المختص منكرا وليس من هذا
الباب بل هو منصوب اما على المدح كخر لجره الجيد او اللام او امراته جازا لخطب لوقوعه في التاء يوم ولكن وان يوم نظر
الاساسات ولا يطر ويأوي الى نسره عطل وشفا مرضيه مثل السعالي بفعل لا يطر ويأوي او اخض في الجيع و
امدح واذم وارتد في كل في موضع هذا ما قيل في الجيع بالنقل من التداء لم سعد لان في الجيع معنى الاختصاص فيكون قد
اجر شاعرا الباب بحر او احد وكما ينصب على الهم بامواله لما قبله لوقوعه و امراته جازا لخطب بنصب على ما
شبه به في الفتح شئ مما قبله كقوله على الله بحر ما كل در شارق وجوه كلاب ثار شرب فارما زيت وقال افا م عوف لا
احاول عند ما جوه قد ديسق من خادع واعلم ان ليس لك في لوقوعه في التاء الجبل وعبد الله المسلمين ان جعل
المسلمين صفه للدرجل وعبد الله لاختلاف اعرابها فهو مثل قولك اصبح اس اياك وجب اخوك الصالحين فاما
ان ينصب على المدح او يرفع عليه انما المسلمين واعني الصالحين كما في في باب التعت واما اذا قلت يارب وياي و
الطويلين فمما ضعيفان لان المعاق الموصوفين او ابا ونا واد اقلت يا مولاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا
بل عطوف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما في قوله على الجبل كل اسم فيه معنى الوصف ومنتبه كونه وصفا
جاري على الموصوف لما منع لفظي برفع او ينصب على المدح والهم والترجم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والاف
عطوف بيان لان فيه شرا وينا كما لو وصف **فصل الثالث** ما اضمر عاملا على شرط التفسير
وموكل اسم بعد فعل او شبه مشتعل عند ضمير ومتعلقة بوسيط عليه سواء منسبة لنصب خبره او غيرته ومرتبه
ومرتبه غلام وجبت عليه نصب بفعل نفس ما بعد ان ضربت وجاوزت واعنت ولاست انما وجبت
الفعل هذا لان المفسر كالمعوض عن الناصب ولم يوت به الا عند تقدير الناصب ليعود وانما الفاعل يعنى عن
تفسير حكم الناصب من الحكم الرابع في قوله وان احد من المشركين استنجاك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا
عند الكسائي والفراء ليس قانا نصبه مضمرا بل انما نصب للاسم عند ما لفظ الفعل المتأخر عنه اما لانه ان صح المعنى
واللفظ بسيط على خبره فمرتبه فمرتبه عامل في زيد كما انه عامل في غيره واما لغيره ان اختل احد ما بتسليم عليه
فالعامل به ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسد كما في زيد امرت به وعمر امرت اخاه فالعامل في زيد امرت به فهو
قولك مرتبه سدة مسد جاوزت وفي عمر امرت به سدة مسد اعنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل
مضمرا نصب عند ما وانما جاز عند ما ان معنى الفعل الطالب للمفعول واحد في ذلك المفعول وفي غيره معاني حاله
واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فاعله تسليط على الضمير بعد تسليط على الظاهر المقدم تاكيدا لبقاء الفعل
عليه ولو قيل على مذهب ان المنصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضمير او متعلق وسد بدل الكل من المنصوب
المقدم فكان قولنا الضمير زيد امرت به بدل من زيد وكذا الحار والجر وفي زيد مرتبه به الى المعنى زيد جاوزت وكذا
اخاه في قولك زيد امرت اخاه بدل من زيد على حذف المضاف من زيد اي متعلق زيد اخاه وكذا في قولك زيد امرت عوا
في داره وزيد القيت على وازيد يكون مفعولا في دار زيد وسو كذا واخاه فانه ملازم زيد يكون متعلقا لك وهو اخو زيد وان
كانت الملازمة في الصور من بعيد كما في في مذنب البعيرين ايضا واختار البعيرين كون المنصوب مفعولا لفعل مقدرا
نفس ما بعد قياسا على المفعول في قوله ان اوه ملك مع انه قد مضى شاد منهم الى ان المفعول في مثل مبتدأ لا قال كما تقدم
في باب الفاعل والظهور لكونه في ان مركب ان ارتقا اعرانك الموصوف كما ركبت في هذا الباب ان اسباب الاسم بهذا المعنى
لان الفعل مضاف من جميع النماذج لا يرفع ما قبله فوسعي كل اسم بعد فعل اخر اخرج من خبره زيد امرك ولا بد من بعد
فعل ان يليه الفعل متعللا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزءا الكلام الذي بعد خبره ومرتبه ومرتبه انت خبره فوسعي
او شبهه لشئ لوزيد انا فادب او انما يكون عليه ومعنى شدة الفعل اسم الفاعل والمفعول اما المصنف فلا يكون مفعولا

مطلبه
ما اضمر عاملا

مع في منه التفسير كما كان مع في نية التفسير في ضرب علامه زيد والذي اري انه كما لا يفسر الفاعل المفعول
اذا كان متصلا وكذا العكس لما ذكرنا في الاضيق اليه الفاعل والمفعول فالجواب عن علامه من حيث كانت كما
اختار الفراء اذا سمع في المسئلة مقصورا والقياس ايضا رفعها لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير
الى لفظ المفعول فلا احتياج الى زيد ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا
زيد ايضا لا يجوز ضرب زيد اسما فان ذلك يوجب واحد منهما احتياجه للتفسير الى نفس الآخر فلا يستلزم وكذا
حذف ريقه مستقل عنه وثقوله لم يسلط عليه نصبه عما بعد والخطف وفاء وغيرهما من حروف
المعطف وكذا اداء السببية الواقعة موقعا فان ما بعد من الحروف لا يعمل فيما قبلها الا نادرا لا بد ان
ما بعد ما من ذيول ما قبلها فنكون وقوع مفعول ما بعد ما قبلها اذا انعكس الامر اذن ان يفسر شيئا قبلها
من ذيول ما قبلها فيكون وقوع مفعول ما بعد ما قبلها فيكون وقوع مفعول ما بعد ما قبلها فيكون وقوع مفعول ما بعد ما قبلها
بعد الفاء فيما قبلها اي في اداء على المدح في الصحيح كالج في الظروف الجينية ان العامل في اداء هو ما
لا شرط لان الفاء زائدة لكن موقعا موقعا السببية وصورتها صورته على لزوم ما بعد ما قبلها فيكون وقوع م
للشروط كالج في الحقيقة والظروف الجينية والماض قوله مع وربك تكبره شيئا قبلها والبرج فاجزى وقوله واما
منه ربك فحدث فالفاء في جميع السببية وجاز مع ذلك عما بعد ما قبلها لوقوع الفاء غير موقعا
للفرض الذي نذكر في حروف الشرط فعلى مدارا من هذا الباب نحو قوله انما اريد والذاتي فاجلوا
كل واحد منهما على مدح الجبيرة وكما في قوله كل رجل يافئ فانا الكرمه الفاء سببية واقعة موقعا
اذ من داخله على الواو الفاعل الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكفى الصلة والصفة كالشرط
فما بعد الفاء لا يجوز ان يلى لولم يفسر الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدور ان
الاصل اما ان يكون شرطا فاجلوا والذات لم يلى على ما قبل بقوله مع وربك تكبره واما من حيث حدث كالج
في حروف الشرط وشعل فاجلوا ويتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله مع هذا فليد وقع على بعض
التاويلات ويجوز ان يكون مقدرا كذا فليد وقع ولحق هذا جميعا فليد وقع وخرج ايضا بقيد كذا
الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملة نل من جملة النحر فلانة لا يكون من هذا الباب اذ لو سلب
عليه لم ينصب لان نصب الفعل لا ينافي من جملة وذيوله فخرج على هذا ايضا قوله مع هذا فليد والذاتي
فاجلوا وكل واحد منهما عند سيمو اذ التفسير عند في ما يتلى عليكم حكم الذات والذاتي فاجلوا وكذا
خرج زيد اضربه اولاه لانه لان الفعل المؤكد بالنفس لا يعمل فيما قبله كما تقدم وقال البصريون انما لم ينصب
الاسم المذكور الا قبل مفعول متعلق عنه ضمير لوساطة عليه مواو مناسبة لنصبه لان المفسر عوض من الناصب
ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستقدا للنصب وعلى شفاء العمل حيث لم يفسر ببناء الاسم المنصوب
المقدم عن ضمير او متعلق لنصبه فاما يصح مواو مناسبة للنصب لولا الضمير او متعلق لم يكن مفسرا
ايضا هذا رتبة الكلام فان قيل اشترط هذا القول صحة نقض فساد كون الناصب مقدرا
مفسرا بالظاهر ومودى الى صحة هذا من السبب والفراء اي ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب
ان يكون مفسرا لعامل حيث لولا اشتغاله بضمير المفعول لكان هو العامل لوجب اذاده في مفسر عامل
الرفع وفي نحو امره ملك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع
فما قبله قبل ان الاصل في المفسر ان يعمل للرفع ومفعول المفسر كذا وكذا وان لم يقبل وكان له محل غير التفسير
محل عليه وان لم يكن له فلا يجوز اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا في نحو زيد اضربه وعلما

ضربة للفعل محذوف غير التفسير ومكونه خبر المبتدأ فجلناه عليه لانه لم يعمل للعل في زيد واما في نحو امره
ملك ولو زادت سوار لظن ان لم يكن للفعل محذوف فجلناه خبر المبتدأ لكان محذوف الشرط داخل
على الاسمية ولا يجوز فعل ما قدر لاجل الفعل على التفسير في زيد قام لانه لم يضطر اليه وكذا في زيد قام بل
هو زيد مبتدأ والفاعل فعل مقدور وان كانت التزم بالفعل اولى لاننا لم يضطر الى جعل الفعل
مفسرا والامر قد دخل على الاسمية ايضا وحدها مدح سيمو وارجى واختار الاخشش في نحو زيد قام
ان يرفع زيد بفعل مقدور مفسر بالظهور الى محذوف الاستفهام ومن ثم قال سيمو في نحو انت
زيد اضربه ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ والفاعل على ما قدمنا فمضى خبر المبتدأ وهو زيد ضربه
بما حرمه استفهام فرفع اولى من نصبه لما سمين في شرح قوله عند عدم تدنيه خلافا واما اذا
كان الفاعل من محذوف الاستفهام والاسم المحذوف فاجلوا اليوم زيد اضربه فاجلوا النصب اتفاقا
لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بمن الاستفهام اذن ان يقدّر داخله على الفعل وقال
الاخشش في انت زيد ضربه ان نصب زيد اولى بالنظر الى محذوف الاستفهام وانت فاعل فعل مقدور
وزيد مفعول اي اضربت زيد اضربه فمضى خبر المبتدأ فمضى خبر المبتدأ فمضى خبر المبتدأ فمضى خبر المبتدأ
ادق بناء على ان الفعل الذي لا يعمل للفعل بنفسه لا يعمل على تفسيره للعامل ما كان عند من وجوه ويلزم
الاخشش في نحو امره زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن محذوف فاعل هذا مفسر الدافع لا يكون الا فعلا
اذ لا يضطر الى اخبار الفعل الرفع الا بعد حروف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف المنصوب واما مفسر
الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بالماضورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيد اضربه قوله
او مناسبة لنصبه ليس في اكثر النسخ من اللفظ اعني او مناسبة والظاهر انها ملحقه ولم يكن في الاصل
المضمر لم يفسر لاني في التمرج والحق انه لا بد منها والافرج زيد عرفت به وانما هو زيد ضربت علامه
لا بد منها من مناسب حتى ينصب زيد لان التسلط يعينه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على
زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيد ابل قصدت انك اضربت
علامه فالتناسب اذن يطلب موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك معنى كذا لا يملك
ان سعد الى الاخر في نحو زيد عرفت بتمثال سيمو قد تقدم وقد تفاق على علم الصلاه والثاني ان لا يكون
الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد تفاق المراد بالمتعلق نحو زيد اضربت علامه او عرفت
بعلامه والاولى قصد التسلط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير لافرج بمر ان سلط ذلك الفعل بعينه
على الاسم المحذوف بعد مقدور ذلك المتعلق مضاعفا الى الاسم كما تقول في زيد اضرب علامه زيد اضربت ان علامه زيد
مفعول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتقلا
عن نصب الاسم بضمير او متعلق الضمير فلو كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا لم يكن
نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبة او رفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون لاختلاف الحكم فيه فالاسم المرفوع
قبله نحو امره وضربه سيمو بنصبه عرفت ان الضرب المقدور بعد زيد المبتدأ فمضى خبر المبتدأ فمضى خبر المبتدأ
ضربه والاخشش في نحو امره زيد يكون فاعلا للضرب المقدور قبل زيد وهو مفعول اي اضرب زيد امره
اضربه كما تقدم من مدحها واما نحو زيد وضربه فاعلا للفعل محذوف الاستفهام فمضى خبر المبتدأ فمضى خبر المبتدأ
لفظا قبله نحو اليوم عرفت اضربه والمنصوب محلا بالسوط زيد اضربه وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر
الاسم المحذوف قبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه كذا الخبر ان الهم كل عليه واذا انت جدير

عليه وقد يكتنفه انما ان يكون اليوم الجوان اليه ان يندى ويوم ضربه وقد تنو الى اسما منصوبان بقدرين
او اكثر نحو ازيد اخاه ضربه ان امنت زيدا ضربه ان امنت زيدا ضربه واذا ضربه غلامه ضرب
ان لا يست زيدا امنت اخاه ضرب غلامه ضرب **قوله** نصب بفعل نفس بابعث التفسير كذا ذكره في
اما ان يكون المفسر عن لفظ المفسر كزيد ضربه ان ضربت زيدا ضربه او يكون لفظ المفسر والا على معنى المفسر واللفظ
غير اللفظ كما في مرتت به وضرب غلامه وحسب عليه وهذا الثاني على لفظه ان لا يكون ان يندى او يندى
الفعل الظاهر من غير نظر الى معول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع ان معول كان فهو الاول نحو زيدا مرت
به فان جاوزت المقدر قبل زيد المعنى مرتت سواء كان مرتت غلاما في كل او في باو في بئلا كما او اخيكن
او في ان شئ كان لا تساوت معناه باعتبار المتفاعيل وان لم يكن مدانا نظرا الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع
معوله المعنى الخاص الذي نصبه ذلك الفعل الظاهر فقد رذل المعنى وذلك نحو زيدا ضربه غلامه فان امنت
المقدر به من قبل زيد ليس معنى ضربت مطلقا مع ان معول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه
او باو في محض ذلك الاسم انك لو قلت زيدا ضربه لم يكن معنى ضربت عدوه امنت زيدا بل المعنى
اكرمت زيدا ضربه عدوه فقل ان امنت المقدر مع الفعل الظاهر مع بعض معولاته دون بعض خلافا
جاوزت فانه معنى مرتت مع ان معول له كان وان لم يكن هذا الثاني ايضا اضربت معنى لا است ما زاد
في كل فعل مفعول ضمير او متعلق الضمير ان متعلق كان وبن ان يقول في تفسير العامل المقدر رافعا
كان او ناصبا انك بدلا فان كان المفسر غلاما في ضمير الاسم المقدر بلا واسطة قدرت لفظ المفسر بعينه كما في ان
زيد تمام وان زيدا ضربه وان كل في الضمير بواسطة حرف جوهر ان زيدا مرتت به وان زيدا مرتت به فلنك
ان يفسر فعل الملازمة مطلقا الى ان يوسى زيد وان لا يست زيدا وكذا في ان الجوان اليه وان الجوان
اكتت عليه ان لو لم يكن الجوان لا يست وان قلت الجوان اليه انك عليه الجوان اليه وانك عليه الجوان اليه
المعنى للمفعول ان لا يوسى الجوان اليه الجوان اليه وكذا السوط ضرب به زيد وذلك ان يفصل بان يقول ان كان
مناك فعل متعلق الى ذلك الضمير بنفسه معنى ذلك اللازم اضربه كما في ان زيدا مرتت به وان زيدا مرتت به ان
جوز زيد وان جاوزت زيدا او لا تفعل الملازمة مطلقا ان يفاعل فيه حرف الجر او بنفسه الجوان زيدا ضرب
غلامه وان زيدا ضربه غلامه ان لو يوسى زيد وان لا يست زيدا وكذا في ان زيدا مرتت به وان زيدا مرتت
بغلامه وكل ان يفصل فيضمير في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور
منقول في ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضرب غلامه ان ضرب متعلق زيدا ضرب غلامه وان ضرب متعلق
زيد ضرب غلامه فيكون الفعل الظاهر تفصيل المتعلق المقدر وكذا في الجوان زيدا مرتت به وان زيدا مرتت به وان
لقيت عروا واخاه والتفصيل اولى من افعال الملازمة مطلقا لان بقدر افعال الملازمة في ان زيدا تمام
غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيدا تمام غلامه ويضمير في العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا
متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجه متعديا مع المضاف المذكور منقول في ان زيدا تمام غلامه وان
زيد امرت بغلامه ان جاز متعلق زيد مرتت بغلامه وان جاوزت متعلق زيدا تمام غلامه وان لم يوجد متعدي
لغناه فاما الملازمة الجوان زيدا الكلى على خزانة وان زيدا الكلى على خزانة ان لو يوسى زيد الكلى على خزانة وان لا يست
زيد الكلى على خزانة هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور لاف او جاز لاف اليوم زيد ضربته
لم تساوت الا لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور
موضوع فان كان المفسر مفعول فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيدا واخاه ان ضرب زيد واخاه

تلا اشكال وكذا في ان زيدا واخاه والا امنت فعل الملازمة كما في ان الجوان اليه ان لا يوسى ان لا يوسى
الجوان قولي **قوله** وحار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلاف او عند وجود اقوى منها كما في غير
الطلب واذا اللقاة حال الاسم المحذو ولا يبعد واربعة اقسام اما ان تحار رفعه او حار نصبه او حار
نصبه او يوسى رفعه ونصبه ولم يذكر جهود النجاء ما وجب رفعه واشتبه ابن كيسان قال وذكر اذا
كان الفعل مشتغلا برفع حقيق فاعليه الفاعل بان يكون الفعل هو السوط ضرب به زيد لان ما حقق
نا عليه الفاعل مكانه فاعل موضوع وقد تقرر ان الجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه فنصو
وحدا الذي ذكره قياسي بارد وارجو جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه فنصو بطلان ما بعد اذا
المنجاة واجب الرفع في الجوز جاز فاذا زيدا يرفع ويكفي ثم **اعلم** ان المصنف ابتداء بالاختار
رفع لان الرفع هو الاصل لعدم احتياج الى حذف عامل فقال حار الرفع بالابتداء من قبل بالابتداء
عامل الرفع في جميع الجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب الفعل
قوله عند عدم قرينة خلافه والفهم في خلاف الرفع وخلاف الرفع هذا النص لان هذا الاسم المذكور
اما ان يرتفع بالابتداء او ينصب بفعل مقدرا اما ان لا يرفع لان لا يرفع الجار وكلام في اسم ينصب
لفظا باميل لوسط والمعنى حار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموحية له والقرائن
التي حار نصبها النصب والى قياسي ومعها الاعران على ما في شرح ومثال ذلك زيدا ضربه ولا يرد
مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عدم ليس الاسم بالخارج فيه بل يرد قرائن النصب
التي سند كرها على ما اشونا اليه وانما احتيج الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى
حذف الفعل واضماره والاصل عدمه خلافا لرفع فانه يفاعل معنوي عند عدم لم يرفع فقط في اللفظ
حتى يقال حذف واضمر على ما اخرنا في رفع المبتداء يقول انما اختير الرفع على النصب لانه يفاعل
دون النصب **قوله** او عند وجود اقوى منها ان عند وجود قرينة الرفع التي هي اقوى من قرينة
النصب وقرينة الرفع التي جامع قرينة النصب ويكون منها شان فقط على ما ذكرنا واما اذا كان
اما ان جامع لفظه من قرائن النصب مع احد ما مفعول به ومع الاخر من غايه اما الاولى فالطلب على ما
يأتي والاخر بان عطف الجملة التي بعد ما على فعلية وكذا ناهي بالجملة استغناء عن فعلية واما اذا كان جامع
من قرائن النصب الا واحد واذا غايه عليها وطلب القرينة كونه الجملة المصدرة معطوفة على فعلية كما في
اما انما ناهي الرفع معها على النصب مع القرينة المذكورين لان ناهي النصب في مثلها معنى اما
انما كان لراعاة التماسك بين المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين نحو تمام زيد وعروا القرينة
او لقصد التماسك بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو زيد كرمه في جواب عن مال ايم كرمه
فان اصدرت الجملة ان ما هو تمام زيد واما عن وقت كرمه واما زيدا فقد اعطيت دينارا في جواب ايم كرمه
فان اما عن الجواب التي يفتد بعد الكلام لا يفتد واستانف ولا يفتد معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التماسك
معها لكون وصفها لضم مناسب ما بعد ما قبلها اعني الاستيناف فرجعت لسمها الجملة الى ما كانت
في الاصل عليه ومعها احتياج الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما فاما في التقدير لبيت مقضية للرفع
لان وقوع الاسمية والفعلية بعد ما على السواء لم يفتد به فاما العلم فلا يفتد واما السائل فلا يفتد لكن علمها
في الصورتين انهما منعت مقتضى النصب عن التماسك مع مقتضى الرفع لانه وهو كون الاصل سلامه الكلام
من الحذف والتقدير واما حتى في قوله الحق الصيغة في حذف رجله وانرا حتى قبله القام في وان

كانت متساوية بعد ذلك الكلام الا اننا لبيت متحضة للاستئناف كما في الالف في اول الكلام كما نعلم
يكن الرفع بعد ما في كسائر حروف انقطاع نظرا في ذلك الباب واما اذا كانت اياما في الطلب وهو
الامر والنهي والنداء فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته وزيد ليكن ضربته والامر بغيره بغير الاسم
معنا كما تقدم واما مع التثنية في مفعول نحو ما زيد انكره واما بغيره بغيره واما بغيره بغيره واما بغيره بغيره
لان وقوع هذه الامور في جملتها في الاستعمال وذلك لان الجملة الطلبية فعلية اولي ان امكن الاحتفاظ
الطلب بالفعل الا اننا في امضاء حروف الطلب للفعل حرف الاستفهام والعوض والتخصيص والماتود مع
بل اسم لا وجبا فلم يكن جعلها فعليه سغراب كما امكن ذلك في نحو زيد ضربته وكذا في نحو هل زيد ضربته وزيد
مما ضربته وغيره ولا ضربته واما قولهم ان ذلك لنا فاضل الذي هو المحتمل للصدق والكذب لعل التثنية الطلبية
التي لا حملها الا اسماء ولا يعيد جزم الامر والنهي والنداء عن حقيقتها كقولك في زيد ضربته زيد اطلب منك ضربته
فمنقوض كثر في الجملة الاسمية صدرا عما خرج عن كونها خبرية مع انه سمي الخبر فيها خبرا لاجتماعه في شرطين
ليتك عندنا وكذا اكثر زيد من اسم وعوضه وحل ضربته وزيد ليكن قلته ولا يجب في خبر المبتدأ احتياجه للصدق
والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع معقول ما
كان الطلب من قرائن النصيب كما ذكرنا واما لبيت من قرائن الرفع كما عرفت في التعارض في نحو ما زيد ضربته
من الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير ووجه الطلب اولي لكثرة الحذف والتقدير في الكلام
وقد استعمل الطلبية اسمية مع امكن جعلها فعليه في دقيقتين ارباب واما اذا كان المندرج في ضعف الا
ستئناف بعد ما مثل حق ولما لا يتبع في صدر الكلام من دون ان يقدم ما شئ لما يقع اما لكون النجاة تالوا
انما اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية في غالبها على العاطف عن ان الرفع اذا اولي من النصيب
مع جواز النصيب لمقام زيد وادكره بغيره وعوضا ما لا يخلو ذلك انهم اتفقوا على ان لا ياتي بعد الا
الاسمية فترقايتها ومن اد الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعد ما مع مجبها بعد العاطف
بل لو سمع نصيب ما بعد ما مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفنا اصلها في هذا الموضع الخاص بعبارة
للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعه نحو زيد في الدار واذا اذ اضره واما ما عدهم
السماء فالاصل منه بناء على الاجماع **قوله** وتنازل النصيب بالمعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف
الفعل وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي اذ من مواقع الفعل وعند حرف المعطف بالصفة
كما ان كل شئ خلفناه بقدر هذه قرائن تحتها النصيب في الاسم المذكور **قوله** بالمعطف على جملة فعلية
لحرقام زيد وعوضا كرمه وكذا مع بل وذلك لتنازل النصيب بالمعطف على جملة فعلية في كونها فعلية
وكذا في حررت برجل ضارب عودا ومنه ان المعطف على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعوضه
ولما تخرج النصيب لكون فعل التعجب لمجوده ووجهه من العوض لاحتياجه بالاسماء كذا قال سوسيه
الظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة **قوله** وبعد حرف النفي من لا وما خرجت فلا حسابا
به لزم ولا حجة اذا اذ وجم الحدود وكذا ما زيد ضربته واما اختيار النصيب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة
لخصون الفعل فابلاؤه لفظا او تقديره لما شئ في مفعول او في وليس لم ولا من من جملة اذ ما عليه
في المضارع ولا تقديره معولنا لضعفها في الفعل فلا يقال لم زيد اضربه ولان بغيره كمالا لان زيد اضربه
او ضربته لقوة ان لم يرد بها للتعطيل للفعلين واما ليس فيمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان النفي
واجب الرفع كونه اسمية والجملة بعد خبره ليس بضرته وبعض من قال بخرقتها خبرا لفاء بالجملة

الفاء

الفاء بالاستدلال بقوله ليس الطيب الا المسك برفع المسك كائني باب ما دخل عليه قوله ليس خلق الله مثله
ان ما خلق الله محجول ليس بضرته على الفاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب بوجه الفعل ليس الى رفع
واحد وخلق خبر ليس يجوز ان يكون اسم فيه افعي قولك ليس بضرته ضربه اثنان والمفسر جمل فعلية كما في
قوله مع فانما لا تلي الا بصار **قوله** وحرف الاستفهام علة اولوية بالفعل كعل او لزيد حرف النفي
قال سوسيه جواز الرفع في الهمزة جوازه في نحو قام زيد وعوضه وكلمة يعين ان الرفع في الثاني احسن فليطلب
الحال كله من المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصيب كمن لا يستفهم
بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سوسيه الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع
الهمزة نصيب طلبية وكون الطلبية فعليه اولي ان امكن كما ذكرنا ولا يصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان الاستفهام
خبرين احدهما طريق فيه وهو الهمزة في يدخل على الفعلية لخواص زيد وعلى الاسمية لخواص من الفعل لخواص زيد
خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعليه لخواص زيد وخارج وتاثيرها في دخولها في مفعول النفي اصلها ان يعين
قد لا لزوم للفعل كائني في قسم الحروف في يدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعليه لخواص زيد
تمام واما الاسمية التي خبرها الثاني فعليه فلا يدخل عليها الا على وجه نحو هل زيد ضربته لانها اذا لم يجر فعلا تسقط
عنه فان احد جري الجملة التي يدخلها فعلا كمرت الضحية فلابد ان يان بعاقبة يجب ان يولد اما وكذا
بمع دخولها على فعلية مع الفصل بينهما ومن الفعل باسم نحو هل زيد اضربه وعلى فعلية مقدرة فعليه مفسر انفعال ظاهر
لحوم زيد اضربه والنصيب منها احسن التبيين وقد مر خلاف من سوسيه والاخرش في ان الرفع اولي او
النصيب في نحو انت زيد اضربه والنوات في اختيار النصيب في نحو اليوم زيد ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام
مثل هل يدخل على فعلية فعليه ملغوظ ومع نحو متى زيد اضربت ومتى زيد ضربته فالرفع في من زيد ضربته اجمع
التبيين كما ذكرنا في احد وحسن من زيد خارج كل ذلك لان كل منقطع على شئ فحقه لزوم اصل المتقطع عليه
اذا امكن واصل من الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بل اجمع نحو متى زيد ضربته لان الفعل بعد م
وان كان المنقطع بالاستفهام هو الاسم المحرود فخرجنا في نحو ايتهم ضربته كما في زيد ضربته والعلل كالمعلل **قوله**
واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذبة وقوع الجملتين بعد الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون
الخبر فيها فعلا الا في اشد كقوله اذا الخضم ابنى بالمراس وتعلق سوسيه والاخرش موافقهم في جواز
وقوع الاسمية الشرطية بعد ما لكن على ضعف والاكثر كونها عند ما فعلية اما ظاهر الفعل لخواص زيد او
مقدرة لخواص السماء فتختار ان اذا انشقت السماء فقولها واذا الشرطية يعين مذموب سوسيه
والاخرش وانما اختار بعد ما الفعلية لان الشرط بالفعل اولي كالتنفي والاستفهام وانما لم نوجها الفعل
بعد ما كما فعل المبرد لاننا ليس طريقه في الشرط كان ولو لا ظاهر في تفضيل معناه كمن ومن على ما في
الظروف الجعفية واما على مدح المبرد فينبغي ان لا يجوز بعد ما الرفع الا على وجه اذكر وموان بعضهم
لجوز في جميع ما ذكرنا وبذكرنا ان نصيب بفعل مقدرة مفسر الظاهر ان يرتفع بالفعل المقدرة الذي يكون
ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هل زيد ضربه مقدرة مفعلا قبل زيد قلته وروى الكوفيون لاجل ان منفس
اهلكته واذا اهلكته فمضد ذلك عاجز في ان اهلك منفس او ان اهلك منفس فعلى هذا تقديره على هذا مدح
المبرد في مدح ذي الهمزة اذ بلغ ان الى مودع هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصيب اذا
امكن **قوله** وحيث حيث والفعل الجاز في المكان كاذبا في الزمان لخواص زيد اخبرنا بغيره
ولكن استعمالا استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا وانما تدخل على الاسمية التي خبرها اسمان اتفاقا

نظم في العرض قول **ليس** وليس ملل ازند ذهب منه فالرفع ان فالرفع واجب وان قال ان ليس
 من هذا الباب لانه وان كان اسما بعد فعل كذا ليس مستغلا عنه ان عن الفعل فيه اي عن نصبه ان عن
 الفعل او شبهته فيما قبله لا يكون الا نصب كما ذكرنا وقولنا نصبه او متعلقه ان نصبه نصبه متعلقه
 فحين لان الفعل لا يشعل عن نصب اسم برفع ضمير ففي قولك ازند ذهب به خرج زيد عن المفعول
 بقوله مسجل عنه ويقولون بضمهم اذ المعنى مسجل عن نصبه نصبه متعلقه ان نصبه نصبه متعلقه ان
 السراج والسراج في مثل هذا المعنى المستعمل اسناده الى مصدر مقدر اني ازند ذهب الزيات
 فيكون اذ في كل النصيب فنصب الاسم السابق لحصول الشرايط وهو ضعيف لعدم الاختصاص
 في المصدر المذكور بل عليه بفعله وهو فيكون نصب الاسم السابق عن دون حاجه الى المسند
 اليه المذكور بل قدرون قبل الاسم فظلم متعلقا كذا ذهب شخص زيدا ذهب باللازم مفعول
 كما ذكرنا ملل عن بعضهم انهم يرون في نحو ان ريد فترت لازم الفعل الظاهر على العكس ان ضرب زيد
 ضربته وكلاما خلافا للاصل اذ لا يصل موافقة الاسم المحذو ومنهم او متعلقه في الرفع او نصب
 او ضمير او متعلقه ناسه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتسوي في ان زيدا ذهب او
 ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغيره رافعا وضمير في ان ريدا ضربته او حتى عليه الضلالة او ضربته
 غلامه او حتى على غلامه الضلالة ناصتا قول **ليس** وكذا كل ش فملوح في البرهان ليس من هذا
 الباب لانه يخرج بقوله مستغلا عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهذا لو نصب كل
 ش فملوح لم يبق معنى الرفع اذ يفسر المعنى مملو اي ان يترك كل ش ان علقنا الجار والجر ويملوا
 ونحن لم نفعل في البرهان في حليف كما ان شيا اذ لم يرفع فيها فملوح الكرام الكاتبون او فموا
 فيها الكتاب وان جعلنا الجار فموا فملوح ش صاير المعنى فملوح اكثر ش ثبتت في صحايف العالمين وادوان
 كان معنى مستغلا خلافا للمعنى المقصود حاله الرفع اذ امر اذ منه ما يريد في قوله كل صفة وكسر
 مستغلا وفملوح صفة كل ش اي كل ما فملوح ثبتت في صحايف العالمين حيث لا يحد صفرهم ولا كبيرهم
 قول **ليس** وحوازيه والزان عاجله والفاء المعنى الشرط عند الجبر وجعلنا عند سمي ووالا فالحق
 ان نصب جميع الشرايط فيه حاصله في بدء الفعل لان ما بعد الفاء قد فعل في ما قبلها كما في وريكن فمكة الا ان القراء
 لما انفقوا على الرفع الاماري في الشاذ عن عيسى بن عمارة قرأه بالنصب والنصب مع الطلب كما
 كما تقدم والقراء لا يجوز على غير المختار على الفاء وجرها خرج عن الحد المذكور لئلا يلزم فيه غير المختار
 موقوف ما بعد الفاء فعل فيما قبلها اذ كانت زائد كما في قوله ادراجا نورا الى قوله قسم كما في
 في الاطراف المبقية او يكون الفاء واقعة غير موقوفة لغرض كما في وريكن فمكة واما البقية فلا تنهوا واما اذا
 لم يكن زائدا وكانت واقعة في موقوفة ما بعد الفاء فعل فيما قبلها كما تقدم وفي الآء من يكون الالف
 واللام في الزاوية متندا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي موصولة كالشرط كخبر المختار كما
 وهذا الذي ذكرته مدعي الفراء والجبر فالفاء واقعة في موقوفة مخرج عن الحد بقوله مستغلا عنه
 عنه ضمير او متعلقه وقال سمي فمما جعلنا اي الزاوية متندا موصولا من المختار اي حكم الزاوية
 والجبر مخرج اي فيما تنلي بعد وقوعه فخالده والجر الذي وعد وان حكم الزاوية فيه ما فالفاء عند ايضا
 للسمية اي ان مد زنا فيما فاجله والمخرج ايضا بقوله مستغلا عنه ضمير كما تقدمنا قول **ليس**
 والام المختار النصيب اي لا لا التقدير ان المذكور ان للبره وسيميوه لكان من هذا الباب فكان المختار

باب
 الفعل المختار

النصب لتدنية الطلب التي هي اقوى قوايه وتقدم الجبر واقوى لعدم الاختار فكذا في تقديره
 هذا المخرج ما ذكره المصنف **واعلم** ان ما يشغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه
 ان وقع بعد الافعال المقدر يعني ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيد لم يقيم الا هو ان قام لم يقيم
 الا هو في نحو ان زيد لم يقيم الاياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقوفة الاسم
 المشغله عن المفسر الا يرى ان احد واقعه عن استجار كالمقدر مقام الضمير عن استجار كالمفسر
 وكذا زيد اني ان زيدا ضربته واقعه عن ضربت المقدر موقوفة الضمير عن المفسر وان بعد الا اذا كان فاعلا
 او مفعولا مثبتا لا غير لان الاستثناء المرفوع لا يكون الا بعد الا غير الموجب وليس مثل الاسم المذكور
 حتى ينقض نفي الفعل المقدر كما انقض الا المذكور قبل المشغله نفي المفسر فلم يبق الا الضمير والفعل الموجب
 لموافق في المعنى المنفي المنقوص بغيره بالاقام زيد في مثالنا موافق في المعنى لم يقيم الا هو وكذا ضرب به
 يوافق لم يرب زيدا الاياه واذا بقدر هذا قلنا قد يكون المفسر غير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد
 يكون فيه ضمير متعلق به اي المتعلقان رفعا ونصبيا وقد يكون فيه متعلقان بضمير من كذا فالاول على المش
 اضر لان الضمير من اما متصلا او منفصلا او متصل فان كانا متصليين فلكل الخيار في الضمير فاعرف
 لذلك الاسم المذكور او الضمير ناصب مثله ان زيدا لم يعطك اياه لا هو فان نصبه اعتبرا بابا قدرته هكذا
 لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو مفعول سلطت الفعل عليه قلت زيد لم يعطك الا هو وان رفعت اعتبرا بابا
 قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المستغلا به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم
 وسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور حال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار
 بالمفصل يعني ان كان مرفوعا اضر الرفع وان كان منصوبا اضر النصب فالاول نحو ان زيد اعطاك اياه
 واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لش واحد يكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم
 يرب الاياه والتقدير ان اعطاك اياه وان لم يرب زيد لم يرب الاياه ولو اعتبر المفصل لكان التقدير ان
 اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير منفصل وقد هنا امتناع ذلك مع تقدم المفعول
 في نحو زيدا اضر فكيف يجوز مع ما نحن وبكان بالتسليط ان زيدا اعطا فيكون نحو زيدا اضر ولا يجوز وكذا لو اعتبر
 المفصل في زيد لم يرب الاياه لكان التقدير قرب زيدا بالتسليط زيدا اضر ولا يجوز وان والثنائي اي
 المفصل فيه منصوب نحو ان زيد لم يرب الا هو اي ان لم يرب زيد لم يرب الا هو ولو اعتبر المفصل لكان
 التقدير ان ضرب زيد ووالفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين
 ولا بد وان يكون الفعل من افعال القلوب او لا الحق به كعدمه وفقدت والالحقة ضمير الفاعل والمفعول
 في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما في ما بها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهر او ج
 رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه تايا اي ان علم زيد علمه تايا اذ لو نصب لكان التقدير ان علم زيد
 علمه تايا فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز الا في افعال القلوب لا غير ما مع تقدم المفعول
 نحو زيد علمه تايا فكيف مع تافه عن الضمير وبكان بالتسليط ان زيد علمه تايا ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم
 المذكور ارجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا لكل واحد من ضمير المفسر كقوله مخرجي ذكر زيد
 ان اياه علمه تايا اي ان اياه علمه تايا ولا يجوز ان موعله اي علمه تايا اتصل الضمير المتصل لما ظهر عامله وب
 ان اياه علمه تايا ولا يجوز ان موعله تايا اي ان علمه تايا باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه
 ضمير متعلق به فمختلفان رفعا ونصبيا نحو ان زيدا اضر غلامه وان زيدا اضر غلامه وان زيدا اضر غلامه

التسليط

مطالع
الرابع التحذير

[illegible]

وتقول من الأسد ومن أن حرف وياي أن حرف من الأسد لا يمنع من أن يكون مع
 الحذف ومنه بعد الحذف ما أن يكون مع أن أو لا فالذي مع أن الحذف هو الأسد
 والواو مع حرف وقد عرف معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر أن يعقد بنفسه من الأسد والذي
 مع أن الحذف فيه مدان الوجهان الحذف وياي أن حرف وياي أن حرف والحذف فيه وجه ثالث وهو
 حذف الحذف لأن أن حرف موصولة بغيره بصلتها كغيرها مع الحذف التي بعد ما يتاويل اسم فلما طال لفظها ما هو
 في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التحقيق قياسا لحذف حرف الجر الذي هو مع الحذف وكشوا له وكذا أن
 الحذف به وبغيره حرف الحذف صار أن مع صلتها في محل نصب عند سميء نحو الله لافعلن وتال الجليل
 والكسائي من ما قيل على ما كانت عليه من الجوز والاول اولى لضعف حرف الجر عن الفعل مقدره وطوا الله
 لافعلن تال وحذف حرف الجر مع غير أن وان سماعا نحو استغفر الله ذنبا أي عن ذنب وما الحذف أي معي
 وقال الاخفش الضمير الحذف حرف الجر قياسا إذا تعين وان كان مع غير أن وان لم يثبت فلهذا
 لم يحذف الجازع من أيك من الأسد إذ ليس مقامه ولم يسم ما قبل حذف العطف قلت حذفت أيضا
 الجوز وهو ما شهد من حذف حرف الجر لانه قياسا مع أن وان شاذ كثيرا في غير ما واما حذف العطف فلم يثبت
 إلا نادر كما قال أبو علي في قوله ولا على الذي إذا ما أتوك فليعلم قلت أي قلت واما قول الشاعر فياي
 أيك الحذف فانه إلى الشرع والشعر جازب فاما الضرورة اشعر واما أن أيك أيك من باب الأسد الأسد
 أي الحذف منه مكررا والواو منصوب ما حذره وقد قول سميء واما أن أيك الحذف مصدر ريعن أن يارن محل
 في جواز حذف حرف الجر معي ما قد ربه ومع هذا الجوز قياسا بغير الحذف عليه وقد قول ابن أبي الحق
 ولا يلحقه أن يدعي أن الواو التي تالذ ريعن مع وقد سرك الحذف بيا أي الحذف جازب انضار فلهذا قياسا وهو جازب
 الاغراء وضابط كل مغرب مكررا ومعطوف عليه بالواو معطوفة فأكدر كقوله أخاك أخاك أن من لا أخاك
 كساع إلى الهياض فخر سلاطه والذي مع العطف كخر شاك وبجوابها والعامل فيها الزم والحذف وعده وجوز حذف
 ما تقدم في الحذف والخلاف في وجوب خلافه في المكرر ومنها مثله هناك وان لم يكرر وخلاف عن العطف فلا خلاف
 في عدم وجوب الحذف لا تنكح حواشيكم وكذا الجوز معنا ان يكون الواو مع حرف فقول المفعول فيه بالفعل
 فله فعل مذكر من زمان أو مكان معن بقوله فعل مذكر الحذف الذي يفعله الفعل المذكور لا الفعل الذي هو
 قسم الاسم والرفق ذلك لا تنكح إذا قلت ضربت أمس فقد جعلت لفظ ضربت اليوم أي بقلت به اليوم
 والقرب الذي هو مضمونه فعليه أمس فاعلم فيه القرب لا الضرب فاحترز بقوله مذكر من قولك
 يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد أن يفعل في يوم الجمعة فعل كذلك لا يذكر ذلك الفعل في لفظك فليكن
 اصطلاحهم مفعولا فيه وحذف يوم الجمعة في قولك فخرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولذا يقال
 بعد وشرط نصبه قدسني معن أن المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه وما نصبه بتدوين وشرط نصبه بتدوين
 واما إذا ظهر فلا بد من حجب هذا خلاف اصطلاح القوم فانه لا يطلقون المفعول فيه إلا على المضمون مع
 في والاول ان يقال هو المقدر بغير من زمان أو مكان فعل مذكر فقول سميء وشرط نصبه بتدوين
 في وشرط نصبه بتدوين فقول سميء وشرط نصبه بتدوين فقول سميء وشرط نصبه بتدوين

مطلوب
 المفعول فيه

مطلوب
 وشرط نصبه بتدوين

وسمى الجوز ولعله التقدير وشرط نصبه بتدوين فقول سميء وشرط نصبه بتدوين فقول سميء وشرط نصبه بتدوين
 الجوز من المكان فليقل هو النكح وليس يشي لأن الحذف خلت وأما من فيجب نصبه بل خلافه على الظرف
 وصلح هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاول في حجب هذه المقادير المحصورة كغيره من وسائل والخلاف
 في انتصابها على الظرفه فعال مولا فيجب من المكان على الظرفه نوعان الجوز والمحذور ويدخل في الجوز
 الجهات الست وعند ولدي ووسطا ومن وازا وحذا وحذو وقلقا ما هو لغتنا وسكتش من الجوز
 جانب وما يغناه من جهة ووجه وكيف وذي نانه لا يقال رديا بل في جانب على واولي
 جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال رديا خارج الدار كما قال سميء بل من خارجها كما لا يقال رديا داخل الدار
 وجوز نصب بل في داخلها وفي جوفه وكطف الحصى لا داخل المعدود في لفظ الجوز بان قال الجوز ما ثبت
 له اسم بسبب أو غير داخل في مساهة فالمكان المحصور كالفرس في داخله في مكانه لم يفر من مكانه بل انظر
 إلى ذاته بل بسبب انقياس المسامي الذي هو خارج عن مساهة وقال الموقت ما كان اسم بسبب أو
 داخل في مساهة كالعلام للمواضع فانها اعلام لها باعتبار غير تلك الأماكن وكذا مثل بلد وسوق ودارنا أسماء
 تلك المواضع بسبب الأشياء داخله فيها كما لو رفي البلد والدار ما يكن في السورق والبيت في الدار والجار
 خلف وقد ام وصل وشمال ومن وحذا مان هذه الأسماء تطلق على هذه الأماكن باعتبار ماضاف إليه ونفس
 ان يستش من الجوز في قوله ايضا نحو جانب وما يغناه وكذا جوف البيت وخارج الدار ودخلها وكذا
 ما في اوله من زانق من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث
 شخ خارجه من اسم المكان مع انه لا ينصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قلت مضرب زيد وقت موعده
 بل من اليوم من المكان يدخله بفصل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان شئت من حدث معين لا يستقر
 والنكون في مكان اول والاثنى لا ينصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينصب به على الظرفه المحقق من
 المكان كدخلت وزنت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل والعشرب وهو كالمضرب وهو كالمضرب وهو كالمضرب
 على الظرفية الفعل المقتضى ما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والماضي والحل والمقتل
 والمقتل تقول قلت مقامه وجلسه واوليته ماواه وسددت مسن وانصبه ايضا كالمضرب
 فيه معن الاستتار وان لم يشق لما استق منه حوت موضع القيام وركبت مكان السكون
 وقعدت موضعك وكان زيد وجلسه منزله فلان وقعدت مكررا قال الله تعالى وقعدت ولم يكن
 مرصدت مسن واقت مشتاه وما ليس فيه معن الاستتار لانصبه فلا يقال كسب الكتاب مكانك
 وركبت بالسهم موضع بكر وقلمه مكان القواء وشتمتك منزله فلان وقال الاكثرون من المتقدمين
 الجوز من المكان هو الجهات الست والموقف ما سواها وعد القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم
 قالوا جل عند ولدي ومن ووسط الدار من الموقف وانصب انتصابا لها لثباتها بالجهات في الأسماء
 قال المصنف وكذا جل لفظ مكان على الجهات لا لا بناء فان قولك جلست مكان زيد لا بناء معن في لفظ
 مكان بل لكثر استعماله حذفت منه حفيضا ولا ينفي المصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينصب
 الا بما فيه معن الاستتار فلا يقال كسبت المصنف مكان ضرب زيد كما قد منا وينفي عن قول مولا الاكثرون
 ان يجل المقادير المحصورة على الجهات الست لثباتها لها في الانتقال فان معن ابتداء الفرج مثلا
 لا يخص موضع دون موضع بل تحول ابتداءه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما والجنس شيئا لا معدا
 واعلم اننا نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الزمانه اعني الاثني عشر مائة

مطارد النص في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل والاعلى شئ منه بل دلالة عليه فلفظ لا يعطيه
لان كل فعل لابد له من مكان نصيب من المكان ما يشابه الزمان الذي هو مدلول الفعل ان الازمنة الثلاثة وهو
غير المحصور منه والمعدود ووجه امثاله التبعين والتبديل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة واما
انصاف حقوق تعدت مقبل وحلت مكانه وقلت مبيد فلكونه منقسمين لمصدر مفعول الاستعوار
في ظرف مفعول مشعور كونه ظرفا لحدث معنى الاستعوار كما ان نفسه ظرف مفعول لظرفه خلافا لمعنى
والحق في هذا المجرم لم نصبه على الظرفه الا ما فيه معنى الاستعوار واما قول المصنف في الشرع لما كان ظرف
الزمان المعين مدلول الفعل بعدى اليه الفعل فموصولة مشاؤا بالاشراك في لفظ المعين وذكر ان الفعل
يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لافعال المعين المراد به هذا المحصور كالايوم والليله والشهر والسنة
وكذا قوله والفعل لما كان يدل على المكان اظهر بعدى اليه غلط او مغلط لان الفعل لا يدل على المكان
الجميع اصلا لان المقصود من الدلالة اللفظ على الشئ الدلالة الوصفية العقلية ودلالة الفعل على المكان
عقلية لا وصفية ومع هذا لم يدل عقلا على مطلق المكان لافعال المعين بل كان بالانتقاص الذي يفرق قولي
ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام وكونه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصافه لما فيه معنى الاستعوار فقول
وبابعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت وتزلت نصيب على الظرفه كل مكان دخلت عليه مهيأ كان
اولا لم يدخل الدار وتزلت الحان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة في حرف
الجر اعني في غيرها ايضا وانتصاف ما بعد ما على الظرفه عند سمنه وقال الجرجاني دخلت متعدي
في بعد مفعول به لا مفعول فيه والاصح ان لازم الامر ان غير الامكنه بعد دخلت لمزما في حرف دخلت في
ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنه بعد دخلت بل في هذا ايضا بعد لم يدخل في البلد
وكذا اخى موله تم وكنت في مساكن الذين ظلموا او قولك تزلت في الحان وكون مصدر دخلت على الدخول
والفعل في مصادره لازم اعلم وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا وخرجت كونه لازما لغيره قال على
الاصح واما قوله دخلت الشام فانصاف الشام على الظرفه ايضا فلان ذهب لازم وموشا وكذا قوله
فلان يسكن قنا وعمر ارضا ولا قبلين الجبل لانه ضرع ان في قنا في عوارض ومقام وضعه ومثله قوله
لكن نزل الكف بيسل متفه فيه كاعسل الطريق الثعلب وكثرة حذف في وان كان شادا من كل اسم مكان
يدل على معنى القرب او البعد حتى كما يخلق بالقياس حتى من جبر الكلب ومناط الشرايق متعدي
الحائض ومنه السعاف ولا يابس ان تذكر بعض ما احمله المصنف من احكام الظروف معقول ظرف الزمان
على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان مفعولا او لم يكن فاما اذا كان كذا الاستغناء الفعل
انما صبه له من امكن كما اذا قيل لك لم سرت فقلت شهدا استغنى عن الاستغناء في جميع الشهد لعله وناره الا ان
مقصود الجمل لغيره والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغناء في جميع الاستغناء منه فاما ان
كما تقول شهدا في جواب كم حجت او كم شربت فالاول نعم جميع ايامه والثاني جميع ليله والى يصلح جوابا
لحق هو الزمان المختص معدودا كما كان كالعشر من الاول من رمضان او الاوحد واما ان كان كايوم الجمعة او الا
كالنهار المختص ومعرفة كان كايوم الجمعة او الاوحد يوم من رمضان ويوما معدوم فيه زهد والظرف ان يجاب
عنه بعدد وعرف مختص كايوم وبله ايام وكذا لو قلت بله ايام من رمضان لانه مختص ولو قلت الثلثة
الاولى من رمضان جاز لاختصاصها بخروج في جواب التعميم والتعريف ان يصلح الفعل لهما كايوم في
جواب متى تهرت وان وجب التعميم لايوم كايوم الجمعة في جواب متى حجت وكذا اذا لم يكن صالحا للتبعض

ذلك

فموله كايوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد وكل ما يصلح جوابا لما لم يخصص غير المعدود
في صلحها وهو المختص المعدود واما ان كان جوابا لكم استغناء عن الفعل وليس انما كل ما يصلح جوابا
لحق كالمعدود والى المختص لمعدود ايام وشهر او سنة فلما لم يصلح الاجواب من المختص غير المعدود وكايوم
الجمعة وما لا يصلح الاجواب كم المعدود وغير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود
المختص كالعشر الاول من رمضان قال سمنه الدهر والليل والنهار مقرون باللام لا يصلح الاجواب
لكم يعني الليل ومطلوعه عليه النهار لقوله مع سبحون الليل والنهار ان الدهر ما اذا قلت سير على النهار
او سير على الليل مشير الى نهار وليل معين فيقعان جوابا لما لم يخصص اسماء الشهور كالخريف
وصفر الى آخره اذ لم يصف اليها اسم الشهر في كالهو والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير وقال
لانهم جملوه من جملة واحد لعق الايام كالحل قلت سير على الثلثون يوما اذ قلت سير على مائة يوم فيستوعب
السير ولو اضيفت اليها شهور اصار كايوم الجمعة وصلى جوابا لما لم يخصص كالكلام فان كان منه الى روا
عن العرب فيها وفقت والاثنان فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير على الثلثون يوما قلنا
ليس بعدد المعدود مع اختصاص الزمان مانع من وقوعه جوابا لما لم يخصص كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا
وليد كبحكم الظروف في التعرف وضد وفي الانعريف وضد معقول انما دغنا التعرف من الظروف فاما لم
استعمل الامتنع بانفسه في او جردا غلب وقد خرجت من الى وحق وسجرا من الى انصاف عدم تعرفها ومن
الداخل على الظروف غير المنفردة اكثر ما يعنى في كونه حيث من حيث قبله ومن بعد من ومن ثقت وشك في جواب
واما كونه حيث من عندك وجب من لئلا تفسد الفقيه والتعرف من الظروف فاما لم يخصص انتصافه يعني في او
بما ربه من الاول اكثر الظروف البنية لئلا يفسد اذا اذ اعلى تفصيل ما في في الظروف البنية وصباح ومساء
ويوم يوم كاي في المركبات وقيل في حيث واذا متفرقين كواسم اعلم حيث جعل رسالته متوابع اذا نزلت
ومن الموعود غير المنفردة بعدات من وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزين
وذات الغور وذات صباح وذات مساء وذات صبح وذات غروب وذات الاربعه بغير ما وانما في من الاوقات
ولا يابس على كونه ذات شهر وذات سنة وهذا كله يلزم التام في غير لغة ختم يوم بغيره فاما قال شاعر
م غبت على اقامة ذي صباح لا واما سود من سور واما ذات النسيم وذات الشمال فكثيرا التعرف
كاي في الظروف البنية ومعنى الظروف المذكورة في المركبات ومعنى ذات وقت واخواته في باب الاضافه
وقولهم لقيه بعدات ان فراق يقال ذلك الدخول مسكنا عن اسان صلحهم ثم ما يتبعه يسلك عن كونه ذلك
ثم ياتيه ومعنى التصغير قرب زعم اللغاة اعني بعد الفراق وكون من الظروف غير منفردة موقوف على السماء
ومن الموعات غير المنفردة ما عتق من غدة وكس وخي وضوء وكبر وسحر وسحر وعشيه وعنه ومساء صباح
ونهار وليل واعني بالبعين ان يرد غده ويومك ويكبر وضواء وضوء وكبر وسحر وعشيه وعنه ومساء صباح
ومساء فاقول عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغده ويومك وكبر وسحر وسحر وعشيه وعنه ومساء صباح
بما غده ويومك وكبره كاي حكمها فيكونان انما متفرقين ولحكم بعد تعرف هذه الظروف البنية
على كونها معينه من دون العلميه وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علميه ولا انه تعرفه لكن الظروف
المعينه لازما للظرفه واحق اعني الظرفه نفسها على كالفقه لسبب المعارف وذلك لان كل كونه صارت معرفة
فلا بد فيها من العلميه واما من اللام او الاضافه وهذه الظروف كانت تكرات فتبينت بظروفها المتكلم
لالبانه ولا بالعلميه والليل على انما ليست عالما ان غته وعشيه وضوءه من هذه الظروف متفرقة على الاثر

من

مع بعضها فنعرف هذه الاسماء اذن يكوننا معدود عن اللام في معدودته عن اللام وليس مصنفنا كما نضحت
امس في لغة اهل الجا اذ اعني البناء اذ لو ضمنتها لبنت بناء امس والدليل على كوننا معدود عن اللام ان
من قاعدتهم المثلثة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذ لم يكن مضافا ولا مضافا للام العنود
كان على اوليها البنت والبن والصق ومعه في بعض من عمن الدرس بل وجد شئ من جمله هذه الاسماء المعينة
ممنوعا عن الصرف فاضطررنا الى تقدير العليم في بعد العدل عن اللام لمحصل السجين وقال بعضهم انه عند
بعضه من اللام هو عند من كاس عند الجارين وعلى القولين فهو مخالف لاختراثة المذكورة عن من
وبكون مساء وصباح ونيار وليل معينة فانها مبنية اتفاقا الا انه لم يجرى ان هي معينة لا تصرف نحو ولا
ادرس ما صحت ولحق بعد اتفاقه وضع معينين يسمي في منع الصرف لا عن سماع والاوي منه اذ لم يسموا
الامنين وكل ثابت ترك تنوينه من هذه المعينة فوالله ان اللام في بعض كسرة عند بعضهم واما للعلم في
كسرة عند الجمهور الثانيين فبمع صفة واما غده وبكره فقد زعم الخليل انه اذا قصد بها التعيين جازي
كأن صحوه نحو انبيك اليوم وغده وبكره وكذا قال ابو الخطاب انه سمع من شئ به انكسركم
ومو يد الايمان في يومه او غدا لن لاغلب المشهور منها ترك التنوين مع التعيين كما كانت
عليه في الجنس كما في فيقدر فيها كأي سمى فالحق هو في مقدم ان عدم تصرف هذه المعينة معين على تعيينها
من دون علمه ولا انه يعرف وتعيينها في شئ الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا النوع كونه
وسنة وساعة وغده وغيره فلا يشك ان عدم تصرفها في الاثلاث عشرة المذكورة اذا كانت معينة
جب عدم تصرفها وادام لم يكن معينة كانت فصرفه كوصيد عليه غده واد انصرف وادت بعينها فلا
بد فيها عن اللام او الاضافة يقول رايته عند السماع لا يقول عند سماعه واما الكلام في انصرف الاثلاث
وعدم انصرفها فيقول غده وبكره غير منصوبين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما عن اعلام الاحناس
كاسامه يقول في التعيين اسكن اليوم غده وبكره وفي غير التعيين لقيمة العام الاول او يوم او الايام
غده وبكره يمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما يقول لقيمة اسامه وان كنت لقيت واحدا
من الجنس غير معين وقد في الكلام على اعلام الاحناس في باب الاعلام وان علمتها العظم لا معين ختمها
واذا لم يقصد بعينها جاز ايضا تنوينها اتفاقا ما لم يسم به ولقد صرحهم بكونه اذا قلت كل غده وبكره
وردت غده وبكره فيا مبنية لان لا غير لان كلا ورب من خواص التكررات والاعلى في اعلام الاحناس
ان كسرة موضوع اعلاما لا مقول من التكررات كواسامه ووشاء وجبل في مرحلة في اعلام الاحناس
كسعد وزينب في اعلام الاشخاص فعدوه علم وجبل واغداة من الجنس كقولك هذه غداة باردة وجن في غداة
طبيبة وقد جاء غده جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعش قال سمي به والاصل في مدني
الاسمين غده وبكره محمول عليهما لاختلافهما في المعنى وفي البنية كما ان يد رجول على يد في حذف الواو وانما
قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاحناس مراد بها رجول او على عن زيد لقيمة قد بعد قبه
والقيمة بعد القيمة اي الجن بعد الجن فمن علم الجنس كالتقول لقيمة في ندرى وقيمة في التدرى اي في
الندرة وسموه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كأي غده يعني انه جعلها ايضا علم جنس ورد
الجره وقال عشية منه على كل حال مال السيرة في كناية لا يدوس في غير مصرح لالكون علم الجنس بل اذا
اردت سحر موكب ومن الاثلاث الحالين ما موطا دم الصرف كعوق وحت ولدي ومه وبين بين بلا
اضافة وحول وحول وحول واحوال التثنية التكرير كأي قوله ثم ارجع اليه كرتين وكذا

واخواته

واخواته وبدل ومكان لمعناه ونفقتا عين وشمال كثيرا التثنية وكذا ذات الجمع الميم وذات
الشمال وباقي من الجهات متوسط التثنية وكذا اللفظ من اذ لم يركب واما من حيث واسط
ساكن السين وكون بعض قدام فادركه التثنية قال العزدي صلاة ورسم وسطا قد تعلقوا
تحررك السين تصرف وقد يدخل دون التثنية قدام معينان آخران من في احد مما تصرفه وذلك
بعض اسفل كوانت دون زيدا اذ زيد مرتبة عايله والخطاب مرتبة كتما فيوصل الى الخطاب قبل
الوصول الى زيد وسوف فيها بعد المعنى كونهما الشئ دون اي جنس ومعناه الاخر غير ولاشرف
بهذا المعنى وذلك كونهما مع الاختار من دونه الله كان المعنى اذ اوصلت الى الاله الذي بهم ولا
اطلب الله الذي خلقهم ووراءهم فهم كانه قداسة في المكان تعالى اسم وعما يلزمها الظرفية عند سميوم
صفه زمان اقيمت مقامه كقولها الا قالت الحساء يوم لقتنها اراك حديثا ناع بالبال اقيما
ان زمانا حيا وجوز في لفظي ملشا وقربا خاصة التصرف كقولك سر على النفس ملي من الدهر
وملشا واما غير سميوم فانه اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوا وانما اختير تعيينها او
وجب ليكراد على موصوفها الذي هو الظرف المضروب واما عدم تصرف ساير ما ذكرته من الظروف فتشاي
واعلم انه يكثر جعل المصدر جينا لحة الكلام كوانتظ في جزر وورين وسير عليه ندر وحتين اي مثل زمان
وجز وجزورين ومثل زمان ندر وحتين قال الله وادبار النجوم اي وقت اديارها فكل ذلك على حد
المضاف وعند اي على ان المصدر مقام زمان من غير اضافة مضاف وذلك لانها من الجنس
بكونها تدل على الفعل ولذلك نصب الفعل بهما وموقفا خلاف المكان واما قوله لم كان ذلك مقدم
الحاج فليس من ذلك لان مفعلا لا يكون اسم الزمان ونقل قيام الجن مقام المصدر كقوله به وذكرهم
بايام الله اي لو فاعله وقد يقوم المصدر والمضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان كقوله غلوة
سهم وريمه فشا به اي مساه غلوه سهم وفي الحديث اقطع ابن صلح زيرا حور فسه وقد يقوم المضاف
اليه الذي هو اسم عين مقام مضاف الذي هو مصدر زمايم مقام مضاف الذي هو جنس كقوله اتيك السهم والذ
اي من طلوع الفجر ومنه قوله ما كرب حاجتها الزجاء اي وقت صياحه جدا اذا كان باكرت عين كرت
عالمية باليكور قال النجاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فجعل مفعولا به يسوع ان يفر مستغنيا
عن لفظ في قولك يوم الجمعة وانه مضاف اليه المصدر والصفة المشقة كقوله تع بل كمال الليل
وانها وقوله يا سارق البيل اهل الدار وقد انفقوا على ان معناه متوسطا فيه وغير متوسط فيه
سواء ثم فزعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المنفرد حتى الى اثنين حتى يلحق بالمتعدد
الى ثلثة ملاقات يوم الجمعة اعطيت زيدا اذ ما قال لان المتعدد الى ثلثة محصور فلما اراد عليه وجوز الاكثر
واما التوسع في ظرف المنفرد الى ثلثة فلم يجوز الا الاخش قالوا لانه في غير الاصل اذ ليس معناه متعدد
الى اكثر من ثلثة وجوزوا في الافعال انما قصد كونه يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به سبب حرف الجر
ثم صار مفعولا به من غير واسطه حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقه
مفعول به تقدير اليه الفعل بنصبه تعديا بعد ما يعدى اليه حرف الجر منها مثل ذنبا في قولك استغفر
الله ذنبا الا ان حذف حرف الجراي في اللام صار قياسا الى اليامين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع
ان وان وليس غير المواضع الثلثة فلا نقول في حررت بزيد وقلت في حررت بزيد وقلت في حررت
وانما كان قياسا في ثاني المفعول فيه والمفعول له بالصواب المعينة لكل منها لقوة دلالتها على

المقدر به فعل ما قدرنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به يختص به بالاسمين
المذكورين واما قول المص في يوم الجمعة صحت ان الصفة لا يجوز ان يكون مفعولا فانه اذا سئل يكون الا
طرف الزمان او المكان فنقول في نحو خرجت من البيت يوم الجمعة صحت ان الصفة لا يكون مفعولا
وقوله ان الزمان في نحو فكر الليل وسارق الليل ليس المفعول فيه والانه منصوب والمضاف
اليه المصدر والصفة لا يكون الا مفعولا او مفعولا فاعلا او مفعولا فاعلا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو المفعول
لاننا انما نصبه فان المفعول به نحو الاضافة نحو ضرب زيد وكذا في سارق الليل والنام يقع
له ضمير او الاسم الاشارة كالمفعول فيه لقوله استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مفعولا ليدل على
كونه مفعولا فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافة قتها الى المفعول به يكون غير محضة بالشرائط المذكورة
في باب الاضافة وقد يكون معنى اللام كما في يوم الدين كما في واضافة المصدر الى ظرفه كاضافة قتها الى
المفعول به معنى اللام في محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبيا بنزع الخافض كقوله
باكرت حاجتها الزجاجة سحر اي حاجتها اليها فهو في الحقيقة معنى اللام لان اللام للاختصاص وحققت الشيء
فيكون بادي ملازمة كوكوب الخفاء وقيل اللطف وليس معنى في كما ذهب اليه كما في في باب الاضافة
قوله **ويصيب بعامل مفعول** على شرط التفسير اعلم ان انصباه بعامل مفعول اما ان يكون متبليا جازيا لا
او قنينة كافي المفعول به اذ هو كما ذكرنا في الاول كقوله في جواب من قال من سرت ان سرت يوم الجمعة
وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حسد الان ان كان ذلك حسدا واسم الان والثاني كما في المنصوب على
شرطه التفسير حسب ما ذكر في المفعول به مفعولا مختارا رفعه كقوله يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت
وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس
المفسر بالصفة كل يوم سرت فيه في الصبي وما يسوي فيه الا وان زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه و
ما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه **قوله** المفعول له هو ما فعل
لاجله فعل مذكور متبلي بقرينة ما دينا وقعدت جنبا خلافا للزجاجة ما نه عنه مصدر قوله فعل مذكور اي
مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احراز عن قولك وقد شامت
ضربا لاجل التاديب العن التاديب فان التاديب فعل في الفرب الا انك لم يدرك الفرب في قولك
علما انه فاعل ان يقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مفعول عام له وكذا في المفعول به هو ما فعل فيه
مضمون عام له بنفسه عن زمان او مكان مثلا ينقض الحد ان نحو قولك ضربت وقد عجن التاديب و
سرت يوم الجمعة زما مبرك وذكر المص مثالي المفعول له لسان انه قد لا يتقدم وجود داعي ما جعل
عليه كافي بقرينة تادينا وقد يتقدم وجوده عليه كافي قعدت جنبا فالمفعول له هو الحال على الفعل سواء
تقدم وجوده على وجود الفعل كافي قعدت جنبا او تاخر كافي جنك اصلاحا حالك وذلك لان الغرض
المتأخر وجوده يكون عليه غايته حاملة على الفعل ومن احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه في مقدمة
من حيث التصور وان كاس متاخر من حيث الوجود والمفعول له هو العلة الحاملة وليس المفعول
له كما في بعضهم نظر الى ظاهر قولهم ضربت تادينا فان الفرب عليه التاديب واما قلنا ذلك لانه لا يطرأ
في نحو قعدت جنبا وجعل المفعول له عليه مضمون عام له لان التاديب عليه حاملة على الفرب و
لفظ المفعول له مؤذن كونه علة لان اللام في له للتعليل ومن تدخله على العلة لا المحلل لموقعه هذا
للعلة خلافا للزجاجة مذهب ان ما سمته النجاة مفعولا هو المفعول للناطق لبيان النوع وذلك لما في

مضاهي المفعول له

لكن

من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وسياننا كافي بقرينة ما دينا فان معناه اذ ينة بالفرب ما تاديب
مجر والفرب بيان له فكانت قلت اذ ينة بالفرب تادينا وصح ان تقان الفرب سوزا تاديب فصار مثل
ضربت فربا في كون مضمون العامل هو المفعول ولا يطرأ له مد في جميع انواع المفعول له فان المفعول ليس
بيانا للجنس ولا يقال قعوده جبن الا لما زاد كذا فاعلم جنك اصلاحا حالك بالاعطاء او الفرب او نحو فان
الجنس ليس بنات لا اصلاح بل سانه للاعطاء او الفرب كما صرح به وعلته قد ربي مثله قعوده جبن ورجي اصلاح
على حذف المضاف وهو تكلف قال المص رد اعل الزجاجة معنى ضربت تادينا ضربت للتاديب اتفاقا
وقوله للتاديب ليس المفعول مطلقا بل تاديا الذي بعناه وفي التاديب ذلك ان ضربت تاديب ايضا
نعم معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق انما تادون الثاني والى فقه من ان تنق في الجن
المقصود والمختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقب ركبي والاول حال والثاني
مفعول فيه والى يقول ان ما سمي مفعولا لا ينتصب نصب المصدر انما يكون حال لا فيلزم تنكيره و
يقدر نحو قوله مع حذر الموت محاذير الموت ليكون الاضافة لعظمة ولا يطرأ له ذلك في نحو قوله زعل الجبور
والقول من تقول الجبور الا ان جعلها مصدرين للمايين المقدرين قبلها اي زعلا زعل الجبور وهو
لا العمل على ما هو مذهب الفارس في فخطب جندك ووجدك على ما في باب الحال ومذهب البصر
اولى من الباقيين **سلاصة من الحذف والتقدير** بالمايين ليعبر **قوله** وشرط نصبه بقرينة
اللام والمايين زعموا ان كان مفعولا فاعل الفعل المعلق ومقارنا ان ينع ان ينع باللام شرط انصب المفعول
له لا بشرط كون اللام مفعولا لا يجوز للجنس ولا كراكم الزاير في قولك جنك ليس ولا كراكم الزاير عند مفعول
له على ما دل عليه حقه وهو كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه قد سرق وما ذهب اليه في الموضعين وان كان
محجبا عن حيث النع لان السمن فعل في الجن لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب
الجامع للشرط في الصحيح على اصطلاحهم ما ذكره المالك وهو المصدر المعلق به حدث شارك في اتفاق
والزمان ومعنى يشاركها في الفاعل ان يقول يا بشي ولقد بقيام الفرب والتاديب في ضربت تادينا بالمتكلم ويشاركها
في الزمان بان يقع الحدث في بعض المصدر جنك طعا وقعدت عن الحب جنبا او يكون اول زمان الحدث آخر
زمان المصدر نحو جنك خوفا من فدارك او بالعكس نحو جنك اصلاحا حالك وشملت الحب ايقاعا للجنة بين
الزمتين واذا كان الحدث المعلق تفصيلا وتغيير المصدر المعلق كافي بقرينة تادينا واعطيت مكانة فليس مضافا
في الحقيقة من يشارك في زمان بل مما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى اذ ينة بالفرب وكافيه بالاعطاء والفرب
هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة من هنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علم نفسه
بل من اثر اي ضربت تادينا به لكن لو حقت باسم العلة اعني التاديب لم ينصب عند النجاة لعدم المشاركة في
في الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الفرب في الزمان كما قال ابن دريد والشئ ان قوته من ربه لم تقم
التنقيف منه ما تنوي وانما نصب هذا المصدر لتفهمه العلة الحقيقة ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو
كافينا وبعض النجاة لا يشترط يشاركها في الفاعل وهو الذي نقول في فن وان كان الاعلى هو الاول والديل على
جواز عدم التشارك قول امر المؤمنين على رص في نبع البلاغة فاعطاه الله النجاة اسمها في السخط واستقام
للبلية والمستحق للسخط ليس والمعلق للنظر سواء وللجوز ان يكون اسمها حال المفعول لان استقام
اذن يكون حال المفعول وكذا الجاز للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول الجاه
سعى مركب كل عاقر جهود غافه وزعل الجبور والبول من تنوير البور فان البول معنى الاقراع لا الترع

انما انشأه من تادينا فان التاديب يشاركها

والشعر ليس بغيره بل هو غير كذا اجاز ابو علي عدم المتعارفة في الزمان وذلك انه قال في
 التكملة على القواعد النحوية هذا يوم سفع الضاد فمن صدقهم نصب صدقهم ان معناه لصدقهم
 في الدنيا قولي وانما يجوز جده فما ان حذف اللام فهو اذا كان فعلا فاعل الفعل المفعول
 اذا كان المفعول له فعلا فاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المفعول به اي
 اذا اشتركا في الفعل كما ذكرنا واقتصر المص على شرطين كما شرط في المفعول له فم بشرط
 كونه مصدر المدح في قوله فعلا فاعل الفعل المفعول به ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجوبا وان
 لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الخبر وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه لما لم
 على الخاء والفعل والمخاض على الشئ متقدم عليه واهل الجوارح كالقرب والتفكير مثلا لا
 يبقى حتى يمكن حمله على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخيال والخوف والارادة فانها لا تبقى
 والجواب اننا ان اردنا وجوب تقدم الحال وجوبه وان اردنا وجوب تقدمه اما وجوبه او
 تصور الخس لا ينبغي ومنه بعض ما قاله الجواز كحسب اصلا حاله ان كان في رتبة تاديبا اعتاقا فان قال
 مع مقتدر حذف مضاف اي اراده اصلاحا و اراده تاديبا فليكن جازا ايضا جئتكم انما لم يكن وجوبه
 لكن قد يتقدم المضاف المذكور على جواز جئتكم هذا ولما نظرنا ان المفعول له هو المفعول لا المفعول المضاف
 فيقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مفعول عامله كوقعت جينا فمفعول من افعال القلب
 كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصور اي يكون غرضه واللازم كونه مفعولا فمفعول جازا وجبته اصلا حاله ان
 المص وانما شرط الجواز حذف اللام الشارح المذكور ان لان على افعال كندرا على جانب الشرطين فصارت مع
 الشرطين ظاهرا مشهورة في العلية والغرض ان يكون هذا ما يدل على اللام المتقدرة المفعول له وحصول
 الشرطين دليل عليها ويؤيد الى الدماش وجوب تنكير المفعول له لما قبله الحال والتميم وبيت الجاه فاق
 عليه وكذا قول حاتم سمر واعف عورا الكرم اذ فاره واعرض عن شتم اليلم تكرا ما وكذا قوله مع حذر
 الموت وقال الجوزي اذا جرت باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتكم الا انما لم يكن له ومنه الا انه لم يكن
 منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكير شبه الحال والتميز في كون البيان تنكرة فوجب انتصابه مثلما نلاحظ
 جواز ذلك الا ان في قوله مع فيظن من الدرس ما دوا حرمنا و ابنا السجبة هذا كالا لالام قال المالك اذا حصل
 الشرايط جاز المقترون بلام التوقيف اكثر من نصبه والجوزي بالعلم ويستوي الا وان في المضاف قوله ولاوي
 ان حال ذلك على السماع ولا تعلق قولي المفعول مع مذكور بعد الواو والمصاحبة مع المفعول لفظا او
 معنى قوله بالمصاحبة مع فعل احتراز عن خبر فيبغته في كل رجل وضبيغة فانما مصاحبة لكل رجل لان
 الواو ملحق به ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركا في المفعول في ذلك الفعل في وقت واحد فمفعول في
 سرت وزيد امشارا في الكلام في السيرة في وقت واحد في سيرة جماعة وقوله سرت انا وزيد بالعطف
 شاركا في السيرة لا يلزم كون السيرة في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون مفعول الفعل الذي مصاحبة
 المفعول مع فاعلا كما في سرت وزيد نظر الى ان في قوله سرت ضربت زيدا واغضبت زيدا فاعلا لا مفعول
 معه ومنه بعض ما قاله نحو جسدك وزيد ارم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفك واما معنيين في
 في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول مع المفعول والمفعول بالبعد عن العطف
 الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاني زيد وعرف وحتم تصاحب المجلس في
 الجمع وحتم حصول في احد مما قبل الاخر والنصب في المصاحبة وفي قوله ضربت زيدا وعرف والايك التخصيص

مطلوب
 المفعول معه

بالنفس

بالنصب على المصاحبة كونه النصب في العطف الذي هو الاصل انظر قولي فان كان الفعل لفظا
 وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيدا والايك النصب كجئت وزيدا وان كان معنى جاز
 العطف يعين كجئت انا وزيدا والايك النصب كجئت وزيدا وان كان معنى جاز
 ما يصنع اعم ان يذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول مع الفعل او معناه متوسط الواو التي ملحق
 مع وانما وضعوا الواو موضوع مع في بعض المواضع لكونه احرف لفظا واصل مدرا الواو والواو العطف الذي
 فيه معنى الجمع كما في في باب فناس معنى الجمعية قالوا لا تقدم المفعول مع على ما قبل في مصاحبة انما
 ملائقنا والخشب استوى الماء كما تقدم سائر المتاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المفعول المصاحبة
 فكما نقول شعر جعت وفشا غيصة وغيصة ثلاث خلال ليست عنها طرعى والاولى المنع رعاية لاصل الواو
 والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الطرف خبر المبتدأ و
 الاولى احاد العمل على العامل اللفظي بالمضمر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كما نرى
 قلت جاء المبرد ولاس او صاحب الطيالة وكذا في غير والاصح خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب
 بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عامله ولو نصب بمعنى مع مطلقا لنصب في كل رجل وضبيغة
 وقال الاخفش نصبه نصب الطرف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالطرفية والواو في الاصل
 حرف والجملة نصب اعطى ما بعد عاريا كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير عاريا بنفس غير ولو كان كماله
 لماز النصب في كل واحد ملحق مع مطلق الجوزي رجل وضبيغة قولي وان كان الفعل لفظا وجاز العطف
 فالوجهان هذا الاولى مما قاله عبد القاهر في كونه تام زيدا وعرفا لانه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه
 في اللغة الاصل الذي هو العطف الدوام وهو كقوله لا يمانا دايعا هو النص على المصاحبة وقوله جئت انا
 وزيد وزيد اصل تام زيدا وعرفا بل كان ينبغي ان العطف من حيث انا وزيد عند عبد القاهر اوجب ذلك
 ان يؤكد المرفوع المتصل بالمفصل في الاغلب لاجل العطف وعمل بشرط في نصب الاسم على انه مفعول
 مع جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبة قال الاخفش فم فلا يجوز جلوس زيد والسادس اذ لا سند الجلوس
 الى السارد وكذا لا يجوز تنكير زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عند مراعاة لاصل الواو في العطف واجازة غير
 الاستدلال بقولهم ما زلت اسير والقياد ولا يقال سارا لما قبل مجري وله ان يقول ان ذلك لا يستفادة السيرة
 لليل لما اقرن لما بعده منه السيرة كقوله مع وسجد من في والارض طوعا وكربا وظلالهم وقربت منه قوله تع
 فمهم عن غش على بطنه ومنهم من غش على اربع رجلين او على حد في المخطوف كقوله علفتها ثيابا
 ما وباردا اي وسقيتها ماء قبل ولا يجوز العطف في استوى الماء والخشب ايضا لان استوى معنا ليس
 بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تع دوقة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا
 يقول استوى معنا ليس تساو لا بمعنى استقام ولا ارتفاع والمعنى تساوى الماء والخشب في العلو
 وصل الماء الى الخشب فليست ارفع من الماء والخشب معنا مقاييس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت
 ولا يجوز النصب في قوله انت اعم حال ما لم لا اتيك الا يقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماه والتقدير
 الاصل فم انت اعم حال ما لم فاس وما لم ثم خفف حذف مفعول علم وحذف المبتدأ المعطوف عليه
 ما لم لتقام القوس على كلا الخبرين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول
 من المركب المضاف اليه كخبر ثالث عشر في ثالث عشر ثلثه عشر على ما ياتي في باب العدد وقوله فانت وما لم
 مثل كل رجل وضبيغة ان فانت وما لم مقرونان والمعنى انا لا ادخل منك ومن ما لم ولا اشير عليك بما

بمعنى اصلاح فانت اعلم يا صلي ومثله قولهم انت وربك وحد ابستعمل في التمدد اي انت اعلم
 برتك فلعن اجزاء كعليه يا علمت من ترك مكانة الجبر من تقال عنه فانت وربك اي انتا مقترنان
 فان لا ادخل بينهما ولا ادعوه عليك فانه حسبك ومدا البعث ابلغ ما يكون في باب التمدد والتخفيف
 وما في عبد انتا اعلم وربك مجازك فهو عدل على حد من جهة التمدد من الجمل وليس
 ما ذهب اليه يدك وكذا قول العبد ان تقدر ان اعلم من غيرك وربك اعلم منك وما بعد ما
 يقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك **قوله** وان لم يلح العطف تعين النصب
 نحو حيث وزيد اجبر النجاء على ان النصب محتاجا لهذا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على
 الضمير نوع المتصل لا ما كبدا بالمتصل ولا وصل من المعطوف والمعطوف عليه فمع لا يقتضيه كما
 في باب العطف **قوله** وان كان معنى اي وان كان الفعل معنى والفعل المعطوف على
 ضرب من لانه اما ان يكون في اللفظ مستقرا فهو اول والاوول خبر ما كان لان الجار والمجرور مع الفعل
 او بما فيه معنى وما شاكل لان قولك شاكك معنى فعلك وصنعك فهو معنى المصدر الذي فيه معنى
 الفعل وحسبك وقد يكون المعنى كفاك وخبرك وملك وويلك نصبا ورضا
 لان الويل معنى الدلائل وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راكك والحايط واهوا ونفسه وشاكك والجار
 ان جعلنا الواو معنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين وذلك لانه
 هو الداعي الى النصب اما ان جاز العطف فيه فلا يكلف او لاو الاوول خبر ما شاكك زيد وعبر
 وقال المنصوب النصب عتقك والعطف واجب فيه او هو الاصل فلا يصار الى غير غير
 ضرورة وليس بشي لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب ضرورة
 ولو سلمنا انه ليس بضرورة قلنا لم الجوز في اللفظ الا قبل الداع وان لم يكن ضرورة في اللفظ عتقك
 هو المختار مع جواز النصب والاوول ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والاوول
 والثاني خبر ما شاكك جعل الضمير مكان الظاهر الجوز والكون فيون يجوزون في النصب للعطف
 على الضمير الجوز ولا العادة الجار والبعثون جردون للضرورة وانما في السعة يجوزون بتكلف وذلك اضرار
 بحرف الجرم انه لا يعمل مقدر الضعفة فقال المنصوب انما يعين النصب نظرا الى لزوم التكلف
 في العطف وقال الا بدلس جواز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو كولي لورده
 في القوان كعوله مع تساوي كون به والارحام بالجر في قراءة محجة وبالنصب في مثل هذا الغرض ما شاكك او
 ماكك وزيد او ما شاكك زيد وعبر والربعة اوجه الاكثر من على انه على الفعل المدلول عليه ما شاكك وماكك
 ان ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استغماية وبعد ما الجار او المصدر وقها معنى الفعل
 فقط افعلا الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا الكواي لافوات بالاستغماية و
 قال سمي به مقدم ما شاكك وشان ملا بستك زيد او ماكك وملا بستك زيد او ما شاكك زيد وملا
 بستك وهو مفعول المصدر قال السراي في هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت
 وما تصنع لان هذا الملايسة ايضا يعنى ان سمي به لا يريد مقدم بلا بستك ان الاسم منصوب
 بعد المصدر المقدر لان المصدر را العالم مع مفعول كالموصول وحصله والجوز حذف الموصول
 مع بعض صلته واتقاء البعض الآخر كما في باب المصدر وانما قد سمي به بعد السن المعنى
 فقط لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الا بدلس بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك

بالنصب على المصاحبة كون النصب في العطف الذي هو الاصل **قوله** من هذا القوة الدلالة
 عليه لان ماكك وما شاكك اذا جاء بعد الجوز زيد دال على ان الانكار انما هو للملايسة الجوز والركك
 الاسم ولا سيما ان الواو معنى مع يوزن معنى الملايسة وقال الا بدلس الجوز ان يكون النصب مكان
 كما في انت وزيد اي ما كان شاكك وما كان كك وقال السراي وان غرض الاسم منصوب بلاس
 كما في قلت كاك قلت ماكك لانت زيد والواو دال على معنى لايس وانما ارتكبا بعد اتحاد الملايسة
 سمي به عن نصب الاسم بمصدر ويلزمها نيا به الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذا لا يعنى انهم بين
 الواو وذلك الفعل المقدر موزون من حيثها في هذا الى منزه عبد القاهر في الجيم والقسم الثاني
 اعني الذي لا يكون لفظ مشعرا بالعالم فهو خوما انت وزيد وكيف انت وقصعة من زيد وما الفعل
 والمتعور فهدنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه
 وهو بالاستغماية وكيف وذلك لكثر دخولها في غير الفعلية قال سمي به اذا نصبت ما بعد الواو ومنها مع
 قلته وضعف قدرته كان بعد الاستغماية وكيف وذلك لكثر وقوعها منها والنش اذا كثر وقوعه في
 موضع جاز حذو خفيها وصار كانه منطوق به ورده اليه تقدير سمي به وقال لا معنى تخصيصه بالمخلص وكيف
 بالمتعبد قال السراي لم يقصد سمي به تشييه التخصيص وانما اراد التشييل على الوجود المكنن والمتمثل جدا
 بما وزو قول الراي ازان قوي والجماعة كالذي منع الرحالة ان يبليل ميملا اي ازان كان قوي والجماعة وقال بعضهم
 انا وياه في خاف ان كنت وياه في خاف ابعد من خوما انت وزيد وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لكثر
 ما وكيف بالفعل بافهم من معنى الفعل مع كثر وقوعه كان بعد ما ولا يجوز ان يكون الفاعل في قوله وياه
 قوله في خاف لما ذكرنا ان المفعول مع لا تقدم على الفاعل فيه اتفاقا والمخول كرجل وضيقة وانت وراكك
 فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضمير نصب بالجر المقدر وانك انما اشار
 وجب على غير النصب اضرار الجوز قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيقة فان اضر الجوز على هذا الوجه فلا
 كلام في جواز نصب هذا بناء على اصلهم وانما لا دري منعا من تقدم المفعول مع على عالم اذا اتفق المصاحبة
 لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جازي خبر زيد وعبر والقيت مقول العامل في الجماعة وياه كالذي
 في خاف وانما امتنع النصب في الاصح في ضيقة لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واد اوقع بعد المفعول
 مع حال لما قبله او جرحه كونه وزيديا تايا وسرت وزيد اراكك في مظالمه ما قبله حكم لو وقع قبل
 المفعول مع وتبجوز ان يعلى حكم ما بعد المعطوف فيفعال كنت وزيد امطلقين وسرت وزيد ا
 اليك نظر الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول مع تباها
 خلاف وذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سمي لا سيما وزيد سمي منه وقوله تبا جعوا
 اعركم وشركاكم الاوول انتصب شركاكم على انه مفعول مع وقالوا الجوز ان يكون الواو للعطف على ان
 يقتضيه شركاكم بقدر ان اجعوا شركاكم وذلك لان الاجماع لا سعدى الى الاعيان لا يقال اجعت ردا **قوله**
 الحال ما بين حبيته الفاعل او المفعول به لفظ او معنى نحو ربا تايا وزيد في الدار تايا وهو اربا تايا
 قال المنصوب لا يدخل فيه النعت في جرحاني رجل عالم لان المراد في الحدو وان يكون لفظ الحدو والاعلى ما ذكر في
 الحدو وقولك عالم في جاني رجل عالم وان ستن حبيته الفاعل كك لاداله في لفظ عالم على انه بيان حبيته فاعل
 او لفظ عالم منما مثلهما في قولك زيد رجل عالم مع انها مبيضة لابتداء لاهيته الفاعل بل انما علم كون
 عالم في جاني رجل عالم بيان لاهيته الفاعل من تقدم قولك جاني رجل خلافت الحال فان راكك في قولك جاني

ملاحظة
 في بيان المثال

قولہ وارسلہا
المرات
مطل
الوحد والوحدة
مصدر وحد يحده
والجهد بضم الجيم

مطلوب
وبیان الاول قائلوں

الطريق

فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل والفاعل والفاعل فلا يكون فاعلا قبل الذكر واما البعير
 فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمضرب سواء كان مفعلا او مفعلا لان النية في الحال التاخير وصاحبه
 فلا يكون انما قبل الذكر كما ذكرنا في مقدم خبر المتأخر نحو ما في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله ما وجدني
 في نفسه جيفة موسى واما اذا كان في الحال نحو وراثة بالاضافة اليه لم يقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت
 الاضافة محضة كما في قوله تع اتبع طعة ابراهيم خبيعا او لا خيرا في يدي وادخله في ذلك لان الحال تابع وقدره في
 الحال والمضاف اليه لا يقدم على المضاف فلا يقدم تابعه ايضا وان الجزء في الحال حرف موصي به واكثر
 البعير مفعول ايضا فقد وما عليه للعلامة المذكورة ونقل عن ابن كيسان والى على وابن برطون الجواز
 استدلالا بقوله مع وما ارسلناك الا كاهن للناس للناس ولعل الفرق من حرف الجر والاضافة ان حرف
 الجر معة للفعل كالمخبر والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعضه موقوف فاذا قلت ذهبت راكبا لم يندم
 قلت اذهبت راكبا عند اقال الشاعر لئن كان برد الماء حرا ان صاديا الى جيبا انه جيب وما لآخر
 اذا المراد بعبارة الموقوفة تاشيا غطيتها كالماء عليه شدة وبعضهم يجعل كانه حال من الكاف وانما للبناء وهو
 تعسف واما في الحال في نحو طعة ابراهيم خبيعا اعني اذا كان في الحال حرف مضاف غير عامل في الحال كما على في ضرب
 زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبه لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل
 معني الاضافة لان الاضافة معنى حرف الجر المتعلق بعين الفعل لان المعنى طعة ثقت ابراهيم خبيعا وهو ضعيف
 لا نابيا في حد العامل ان معني الفعل قد انفسح مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف باليسر عامل في الحال
 الى في الحال الا بوجه نحو انظر الى ي زيد ما شيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله طعة ابراهيم
 خبيعا كما تقدم في اول ابياب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اي لان المضاف
 في التقدير من المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كمال المضاف اذا كان المضاف هو المضاف
 اليه جاز وان كان على قلة تقدم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يخرج ما شيا ي زيد مع اننا ذكرنا قبل ان
 حال المضاف اليه لا يقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبه اذا كان صاحبه بعد الاوامر
 نحو ما جاني راكبا الا زيد واما جاني راكبا زيد فمثل ما مر في باب الفاعل اي يعبر الجوز وانعكاسه لو اخذت وجب
 ايضا اذا اجبت ذوالحال الى ضمير عايد الى الابس في الحال كقوله شام زيد اخو قوس وكل ما دل
 على حيثه مع ان يقع حالا مثل هذا ابراهيم اطيع منه رطبيا هذا رد على النجاة فان جزم رطبيا في شرطه الاشتقاق
 الحال وان كان جامدا فتكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا الا انما في المعنى صفة والصفة مشتقة او في
 المشتق فقالوا في نحو هذا ابراهيم اطيع منه رطبيا هذا رطبيا اي كانه رطبيا او كانه رطبيا وهذا
 نامة الله لكم آية الى دالة قال اطيع وهو الحق لا حاجة الى التكلف لان الحال صوابين للهيئة كما ذكر في حد فكل انما
 هذه الغاية فقد حصل عند المطلوب عن الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم استتقاق الصفة كما
 جئ في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والتوصف الاشتقاق من الاحوال التي جاءت غير مستقرة
 قياسا الحال الموطنة ومن اسم جامد موصوف بصفة من الحال في الحقيقة فكانت الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال
 في الحقيقة طية قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تع انا انزلناه قمرانا عريا وقولك جاني زيد رجلا بيتا ومنها ما يقصد
 به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صيفين فيا بالنا اسد الدوس وبما
 لنا اليوم شاة النجف وقول الجيني شنعن بدت قرا وحالت خرطبان وناحت عبرا ورت غزا لا
 وفي ما قبل مثله وجان احدما ان تقدر معنا قبله اي امثال اسد الدوس ومثل قرا الثاني ان مؤول المنصوب

العامل

بما صرح ان يكون مفعلا مقدم ان بابا لنا اسد الدوس شيئا لنا واليوم صنعنا وابدت منيرة فذلك وكل لا ينعلمون
 انما المشتر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قوله لكل فزعون موسى يعرفها اي لكل جبار
 قدار ومنها الحال في نحو بيت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقيد فيجعل كل جزء من اجزاء الاشياء
 وينصب ذلك التقيد على الحال وثاني بعد ذلك اجزاء الامام واول العطف كقولنا شاة ودرهما وحرف الجر
 بعث البعير فغير من بدرهم واخذت ركوة ماء ودرهما من كل اربعين وقاوت ودرهما في ارمي اى جعلت في مقايده
 كل درهم منه ودرهما من او غير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دنانير الذي كل واحد من جنس الاحوال كانت هرا
 اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بركة بابا و جاني رجلا رجلا واحد او ادر وبعين بعين
 وبعلا رجلا اي مفعلا احد التفصيل المبعث وضابطه ان يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع فيكون كرا وكذا ان اتي ببيان
 الترتيب بعد ذكر المجموع كقوله معطوفا عليه بالفاء او بفتح نحو دخلوا رجلا رجلا ومضد الكنية ثم كنية اي جماعة كنية او
 ترتيب هذا الترتيب ومنها حال مواصل لصاحبه نحو نجني الحاتم فضة والثوب فزا او فزع له نحو نجني الذهب
 خاتما والحديد سينا او نوع نحو نجني الحلي خاتما والعلم خرا ومنها الحال في نحو هذا ابراهيم اطيع منه رطبيا او فزع
 رطبيا وضابطه ان يفصل الشئ على نفسه او غير باعتبار ظهوره وكذا اذا اشبهت شيئا بنفسه او بغيره بال تشبيه
 اوبه وناحو هذا ابراهيم امثله رطبيا وهذا ابراهيم رطبيا واحتفظوا في حال الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل
 فيه معني الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون الفعل التفضيل وآلة التشبيه لضعفها في الفعل فلا تقدم معولها عليها
 وتشكل عليه ذلك فمثل قولك زيد رجلا احسن منه راكبا فانه جاز اتفاقا مع خلقه المبتدأ من معني الفعل ومثل
 قولك قرعة خلقت ابراهيم اطيع منه رطبيا والاشتراس ابراهيم اطيع منه رطبيا في مثل هذه الصور افعول
 بلا خلاف ولا يخلو اسم الاشارة في هذا ابراهيم العمل لان العامل في الحال متقيد به فلو كان حاد اعلا في ابراهيم التقيدت
 الاشارات بالسريرة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال السريرة كما ان الاشارة في هذا بعين شئ متقدت ولم
 يقع الاحال شخوصه والى في جاني زيد راكبا لم يكن الاحال الركوب ولكن فعل ضرورة انه يقع ان يقال هذا ابراهيم
 اطيع منه رطبيا في غير حال السريرة واستدل البعض على امتناع على اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدأ اذا
 يقيد حال لم يقيد الجزء بالجزء لان اسم الاشارة لما يقيد بالمال في هذا زيد قايما لم يقيد الجزء بذلك الحال
 وفي نحو هذا ابراهيم اطيع منه رطبيا يقيد الجزء بالمال اتفاقا فلا يقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف
 لا يوصف انما اوله فانه لا يلزم من امتناع نقيض المبتدأ والجزء معا بالحال في مثال معين امتناع نقيضهما في جميع
 الامثلة ففعل في ذلك المثال الخاص مانعا من نقيضهما معا ليس باعز واما ما قيل ان المدعى في المثال المذكور
 المختار في ان المبتدأ متقيد بحال والجزء حال اخر وهو لم يسن في نحو هذا زيد قايما الا اسمالة نقيضهما بحال
 واحد فله سلم ايضا ايراد استمالة نقيض المبتدأ والجزء في كل موضع حال واحد لم يلزم منه استحالة نقيض كل
 واحد منهما بحال اخر فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا فعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفها
 في العمل كما تقدم ولتقدم على بيان تعليله مقدمه فنقول ما يدل على حد يثنى فضا هذا كل واحد منهما للقول على ضرب
 احد ما يدل على حد يثنى بيقان معا ويتعلق كل واحد منهما بالحدث الاخر نحو مضارب زيد ومضارب زيد غير
 فان ضرب كل واحد منهما بعلق الاخر ويتبعان معا ويتعلق كلاهما مما يشي واحد نحو نارعا الحديث ومثل
 هذه العواطف لا يميز منضوب الاخر سواء كان مفعولا او ظرفا وقد غير حالها نحو تشاتم
 زيد قايما ومع وقاعد او ظرفا نحو تشاتم زيد في الدار ومع في الصفة والحرف ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا
 مما لان الغرض وقوع الحدث معا ويتبع متشامها ايضا نحو اختلف اهل البصرة الاسمين واهل الكوفة

الاكساي في كذا وثانيهما ما يدل على ما حدث في كل منهما معين بحديث الآخرة وبغيره ما يتعلق به الآخرة وتوقعه
 في وقت آخر ومكان آخر وعلى حال آخر وذلك بفعل التفضيل وآلة التبيين نحو ما ضرب من غير وجوبه
 خلاف مفروقاتها وكذا غيرها غير ما ذكرنا من غير ما ضرب من غير ما ذكرنا قال نعم لغيره ما ذكرنا من غير ما ذكرنا
 يجوز اختلاف زمانها فيكون يوم الجمعة أقرب من يوم السبت وكذا المكان يجوز أن يكون أحسن منه عندك
 وكذا الحال يجوز أن يكون أحسن منه قاعدا وكذا آلة التبيين يدل على حديث يجوز اختلاف زمانها فيكون يوم
 الجمعة أقرب من يوم السبت واختلاف حالها فيكون يوم الجمعة أحسن من يوم السبت والما فعل التفضيل فانه يدل على حديث معينين
 اعني حدثي الفاضل والمفضل بصيغة لان معنى زيد احسن من غيره وان لمزيد الفاضل حسنا واما آلة التبيين
 فلا يدل بصيغة على حديث معين بل يدل على حديث مطلق لان معنى زيد كبر وان هناك حالة
 يشتركان فيها ثلثان حالان مثلا ثلثان واما ان تلك الحالة ما هو غير مصرح به في اللفظ فمعنى قوله كبر يوم
 الجمعة مثله يوم السبت اي زيدا في حالة وذاة يوم الجمعة حالة وذاة يوم السبت فاللذان منصوبان
 بعض الحالة والذات اذ تعني مما هو من كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالقرب والعقل الا انهما يتعلق
 الجار والظرف في قوله كبر من ام الحورث قبلها يدرك لما كان معنى المتكلم فكن ولم يعرف وقد تعبر مع آله
 التسمية فربما تدل على الحديث المعين فينتقل بما جاز ان لا يتعلق الجار في مثل او القيس بدليل لما في من
 التمتع وذلك قوله صلح انت من منزله هو من من موسى ان قربت من قرب من من موسى قال ولقد نزلت
 ملائكتي من منزله الحيت المكرم ونقول ما هو من منزله الشرا من التناول ان بعد من بعد ما اذا
 نزل من منزله لما لم يميز كل واحد من الحديث من الآخرة في الفعل التفضيل وآلة التبيين واتي فاعل وفاعل
 وغيرهما يدل على حديث حتى يجعل منصوب كل واحد منهما الزم ان يكون منصوب كل حدث جنب صاحبه
 المصروف به فيقول بفضل زيد راكبا على غيره وراجلا وقشاة زيدا قايما وقاعدا او راى زيدا في الدار غيره او
 في السوق وكذا في الفعل التفضيل وآلة التبيين يجوز من كبر ومنك وبك للضيف اكرم منه الجار وغيره
 قايما احسن منه قاعدا وبك قاعدا مثله قايما وزيدا يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلقين
 حدث المفضل والمفضل بينهما متعلق حدث المفضل عليه والمفضل جنيهما دفعا للالتباس وبحر صا
 البيان فلما تقدم معهما لا على ما مع ضعفيهما واما الضم المتكسر في الفعل وفي آله المشبهة فانه وان كان
 مفضلا ومثلا لما لم يطرأ ان كان كالمقدم ومع هذا كله فلا اري باسباب ان يقال وان لم يسم زيدا احسن قايما منه قاعدا
 كما قال وضعه في الجار والراي ان طالبه انس بالموت من الطفل شدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قايما
 على وقاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من غيره وقاعدا قايما وقاعدا حال من الجار
 وقايما من الضم المرفوع كما قرئ في اول الباب لم ضربت زيدا قايما وقاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالك ومن
 الاحوال القياسية غير المشقة المصدر الاتي بعد اسم مراد به الحال نحو انت الرجل على اي الكلام في الرجولية على
 ومنه من غير شعرا وكونه حال راى الجليل وقال المحدث من هو مصدر راى انت العالم على والذاري ان المصدر
 في مثله ليس لانه فاعل في المعنى اي انت العالم على اي عليه وهو الكلام شواي شعور والدليل عليه انك تقول هو
 تارون كنز او الجليل عروضا وسيموي بخرا ومن لبس احدا والاصار ثم اعلم ان الالتباس في شي من المصادر
 يقع حالا بل تقع على ما سمع منها غير قلقة صبر او لقيته فجاءه وعبانا وكلمته مشقة واثقة ركضا او عددا او
 مشيا والجر يستعمل القياس في المصدر انما هو حال اذا كان من انواع ما يصح كذا انا رجلا وسرقة وعطاء
 ونحو ذلك واما ما ليس من نفسها ونوعه فلا خلاف انه ليس قايما ولا نقلا جاء في كذا او بكاء ونحو ذلك

لا قياس في شيء
 من المصادر

لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والجر دان انتصاب مثل هذه المصدر على المصدر لا الحالية والعامل
 محذوف اي اتيه اركض ركضا كما هو من باب الى على في ارسلها الواو ولو كان كما قال الجا زيدا فاعلم ان
 ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف بل على مشيها ما شيا وقع المصدر وصفه كما ان الصفة وقعت مصدرا
 في قوله قايما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال ممكن كما في ولا تخشع ان يقال ان جميع ذلك على حذف
 المضاف اي اتيه اركض الا انه لا مبالغة فيه كما هو في خبر المبتدأ وما جاء الحال فيه غير مشتق مما جاء
 قوله كلمة فاء الى في وحشام يقبس عليه كما هو من بعت يرايد وارسلها الواو وسابرا ما ذكره عند ذكر
 في الحال معرفة واما نحو جاء البرقيز بن اوصاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لان حال كاي في الافعال
 الناقصة قولس ويكون خبره نالاسية بالواو والضمير بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المقتضى
 بالضمير وحده وما سلب بالواو والضمير او بالضمير او بالواو في الماضي المقتضى من قد ظاهرا او مقدرة المجهول كقول
 الحال جلة فلان مضفون الحال قيد عاظما وصح ان يكون القيد مضفون اليه كما يكون مضفون المفعول واما وجوب
 المقدر كونه نالاسية فلان الجار في الحال يخصص وقوم مضفون فاعلم بوقت مضفون وقوم الحال فمعنى قوله جاني زيد
 راكبا ان الجاني هو مضفون العامل واقع وقت وقوم الركوب الذي هو مضفون الحال ومن ثم قيل الحال
 يشبه الظرف معنى والاشياء الماطلية او ايقاعية بالاستعارة وانت في الطليعية ليس على تيقن من حصول
 مضفون فليكن يخصص مضفون العامل بوقت حصول ذلك المضفون واما الايقاعية نحو بعت وطلعت
 فان المتكلم بما لا يشرعها الى وقت حصول مضفون فاعلم بوقت مضفون وقوم المضفون فاعلم بوقت مضفون
 وقت الوقوع بان يعرف بالعقل لانه دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوم مضفون
 قبله قولس نالاسية بالواو والضمير الجار بطر الجلة الحالية بالواو دون الجلة التي من خبر المبتدأ فانه الثاني
 فيها بالضمير لان الحال في مضفون بعد تمام الكلام فاجتمع في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجلة التي اصلها الاستقلال
 بما هو موصوف بالربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليعود من اول الاعران الجلة لم يسبق على الاستقلال واما خبر
 المبتدأ والعطف والصفة فانها لا ياتي بالواو لان الخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جوار الكلام والصفة تتبعها الموصوف
 لفظا ومعنى فانه كما هي من تمامه فالتقني في ثلثتها بالضمير على قد يصدر الصفة والجر بالواو اذا حصل لها ادنى
 انفصال وذلك لموقعها بعد الاخر ما جئت الا وانت تخيل وما جاني بجل الا وهو قفيز واما الصلة فلما
 يعرض للممثل من الحال فلا يري ابد ام قدرة بالواو وقولس او بالواو او بالضمير اجتماع الواو
 والضمير في الاسمية وانفراد الواو مقتضيان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط والما انفراد الضمير قال
 الاندلس ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا لجواني زيدا وسواك ولعل ذلك يكون مثل جملة
 الجلة في معنى المفعول سواء اذ المعنى جاني زيدا راكبا فصار بالواو اذ انما من اول الامر كعني الحال جدي لا موقدا
 وان اذت معنى المفعول وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا ان كان الضمير فيما صدر به الجلة سواء كان
 مبتدأ لجواني زيدا يري على راسه وكلمته فوع الى في او خبرا لموقعه مع اتيه على سواد فاعلم
 لضعفه بجر داع الواو وذلك لكونه الداربط في اهل الجلة وان لم يكن مصدرا بل يقول مع لاقول عن
 اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجلة كعنه نصف النهار الماء غافر فلا شك في
 ضعفه وقلة وقال جارا راسيا على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف
 قوله جاني زيدا عليه جبة وشي يعنى مستقره عليه جبة وشي يريد انه ليس بكلمة بل هو مفعول مقدم فاعلم ان الواو
 وذكر لان الظرف اذا اعتقد جاز ان يرفع الظاهر كما هو في باب المبتدأ فان اراد انه واجب ان يكون في تقدير المفعول فففيه

مظهر
 تكون الجلة
 خبرية

والاشياء
 اها طليعية

تظهره او مقدرة والاولى انه شرط لاجال ان تمام او قعد كما في في جوف العطف ولو كان حال السمع معقد
او الواو كافي عن الماضي الواقع حالا او اذا كان الماضي الاماكتفاؤه بالضمير عن دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته
الاكثر من لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فغوتبا ومن الاكثر فاضار كالمضارع المثبت وقد في مع الواو
وقد نحو قولك بالقياس الاو قد اكثر من مع الواو وحده نحو ما لقيته الاو اكثر من لان الواو مع الادخل في خبر المبتدأ
فكيف بالمال كما تقدم ومثاله ما جاء له وله نفس تارة ولم يسم فيه قد من دون الواو في غير هذا الموضع
نظرا فان كان مع الماضي المثبت ضمير قبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك نحو قوله مع او جاء لم
حوت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد اكثر من افراد احد مما واو افراد قد اكثر
من افراد الواو نحو جاني زيدا وقد فرج ابن اكثر ثم قد فرج ابن ثم وخرج ابن فان لم يكن معه ضمير الواو
مع قد لا بد منه كقوله اقول وقد بر الوظيف وساقا الست ترى ان قد ايتت بغيره ولا يقال جاني
زيد قد فرج عرو ولا فرج عرو ولا جاني زيدا وخرج عرو واجاز الاندلس على ضعف دخول قد في الماضي
المنفي بالجو ما قد ضرب ابن وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا كقولهم قد لمحقق وقوع الفعل
وما لقيته **قوله** ويجوز حذف العامل كقولك للمساقر راشدا مديا وجب في الموكن لم يرد
ابول عطونا ان احق وشروط ان يكون مقدرة لمضمون جملة اسمية اعم ان عامل المال قد حذف جواز او
جوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قد فيه مع الحذف جازا كان او واجبا فقدر فيه ما حذف جازا
حضر مفعلا كقولك للمساقر راشدا مديا ان سر راشدا او قد قد ذكره اما في استعماله كقولك
قايا في جواب من قال كيف خلقت زيدا او غير الاستفهام كقوله تع حسب الانسان ان لن يجمع عطا
بلى ما درين على ان نسوي بناءه ان بلى لجمعا تا درين وعن الموضع التي حذف منها قياسا على الوجه
ان يبين الحال ازديا دلت او غير شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم يقول في الثمن بعت بذرهم فصاعدا
او ثم زايده ان قد حسب الثمن صاعدا او زايده ان كانت كل يوم في الزيادة او زايده ان اخذ في الازداء
وتقال هذا في ذي الجواهر بيع بعضها بذرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قذرت كل يوم جروا من
القران فصاعدا او ثم زايده ان ذهبت القراءة ان كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال ناسيا عن
خبر نحو ضرب زيدا تا يا وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متفصلة نحو عاقل ما لا ينبغي من التعلب في الحال مع من
الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتقيت مرقه وقيسا اخرى وقور في السلم اعيا راجعا وعقله وفي اللرب
اشياء النساء العراكر ان المحول غنما وايقتلون اغيارا واغتساء النساء وكذا قوله اني الولائم او
لاذ ابو احق وفي العيادة اولاد العلات وتقول في غير الممنوع جميعا قد علم به مرقه وقيسا اخرى
بلا مرقه هذا الذي ذكرنا من حسب السير في والرحش اني كون من الاسماء مقصود به على الحال ومحب
سبيبه وهو المحل ان اصحابها على المصداق ان المحل ليس المراد انك تحوّل في حال كونه محققا
وانك يفتقرون في حال كونكم اغيارا بل المراد تحوّل هذا التحوّل المخصوص ومنها عند السير في
صفات تعفنت ترمي على ما لا ينبغي في الحال مع وبدونها نحو قولهم اقايا وقد قعد انكس واقا عدا
وقد سله الركب وقايا قد علم به وقد قعد انكس تقدس ايقوم قايا فهو عند السير في حال
موكنة واما عند سبيبه والجبره والرحش فالصفة قاية مقام المصدر ان ايقوم قياما وكجوز
رفع حدين القسمين على انها خبران للمبتدأ فيقول المحم قره وقايم وقد علم به ان انت قسمي
موقايم قد علم به والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال اكثر استعماله **قوله**

المضارع

ج

حالا بعد

تظهره او مقدرة والاولى انه شرط لاجال ان تمام او قعد كما في في جوف العطف ولو كان حال السمع معقد
او الواو كافي عن الماضي الواقع حالا او اذا كان الماضي الاماكتفاؤه بالضمير عن دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته
الاكثر من لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فغوتبا ومن الاكثر فاضار كالمضارع المثبت وقد في مع الواو
وقد نحو قولك بالقياس الاو قد اكثر من مع الواو وحده نحو ما لقيته الاو اكثر من لان الواو مع الادخل في خبر المبتدأ
فكيف بالمال كما تقدم ومثاله ما جاء له وله نفس تارة ولم يسم فيه قد من دون الواو في غير هذا الموضع
نظرا فان كان مع الماضي المثبت ضمير قبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك نحو قوله مع او جاء لم
حوت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد اكثر من افراد احد مما واو افراد قد اكثر
من افراد الواو نحو جاني زيدا وقد فرج ابن اكثر ثم قد فرج ابن ثم وخرج ابن فان لم يكن معه ضمير الواو
مع قد لا بد منه كقوله اقول وقد بر الوظيف وساقا الست ترى ان قد ايتت بغيره ولا يقال جاني
زيد قد فرج عرو ولا فرج عرو ولا جاني زيدا وخرج عرو واجاز الاندلس على ضعف دخول قد في الماضي
المنفي بالجو ما قد ضرب ابن وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا كقولهم قد لمحقق وقوع الفعل
وما لقيته **قوله** ويجوز حذف العامل كقولك للمساقر راشدا مديا وجب في الموكن لم يرد
ابول عطونا ان احق وشروط ان يكون مقدرة لمضمون جملة اسمية اعم ان عامل المال قد حذف جواز او
جوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قد فيه مع الحذف جازا كان او واجبا فقدر فيه ما حذف جازا
حضر مفعلا كقولك للمساقر راشدا مديا ان سر راشدا او قد قد ذكره اما في استعماله كقولك
قايا في جواب من قال كيف خلقت زيدا او غير الاستفهام كقوله تع حسب الانسان ان لن يجمع عطا
بلى ما درين على ان نسوي بناءه ان بلى لجمعا تا درين وعن الموضع التي حذف منها قياسا على الوجه
ان يبين الحال ازديا دلت او غير شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم يقول في الثمن بعت بذرهم فصاعدا
او ثم زايده ان قد حسب الثمن صاعدا او زايده ان كانت كل يوم في الزيادة او زايده ان اخذ في الازداء
وتقال هذا في ذي الجواهر بيع بعضها بذرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قذرت كل يوم جروا من
القران فصاعدا او ثم زايده ان ذهبت القراءة ان كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال ناسيا عن
خبر نحو ضرب زيدا تا يا وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متفصلة نحو عاقل ما لا ينبغي من التعلب في الحال مع من
الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتقيت مرقه وقيسا اخرى وقور في السلم اعيا راجعا وعقله وفي اللرب
اشياء النساء العراكر ان المحول غنما وايقتلون اغيارا واغتساء النساء وكذا قوله اني الولائم او
لاذ ابو احق وفي العيادة اولاد العلات وتقول في غير الممنوع جميعا قد علم به مرقه وقيسا اخرى
بلا مرقه هذا الذي ذكرنا من حسب السير في والرحش اني كون من الاسماء مقصود به على الحال ومحب
سبيبه وهو المحل ان اصحابها على المصداق ان المحل ليس المراد انك تحوّل في حال كونه محققا
وانك يفتقرون في حال كونكم اغيارا بل المراد تحوّل هذا التحوّل المخصوص ومنها عند السير في
صفات تعفنت ترمي على ما لا ينبغي في الحال مع وبدونها نحو قولهم اقايا وقد قعد انكس واقا عدا
وقد سله الركب وقايا قد علم به وقد قعد انكس تقدس ايقوم قايا فهو عند السير في حال
موكنة واما عند سبيبه والجبره والرحش فالصفة قاية مقام المصدر ان ايقوم قياما وكجوز
رفع حدين القسمين على انها خبران للمبتدأ فيقول المحم قره وقايم وقد علم به ان انت قسمي
موقايم قد علم به والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال اكثر استعماله **قوله**

وجب في المؤكدة ان يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا يجرى الابعاد الاسمية
والظاهر انها لا يجرى بعد الفعل ارض كعبه ومع ولا يعتد في الارض فسد من وقولهم ثم وليتم مدبرين وقولهم
ثم وقولهم قال مع الشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراة النصب في الاربعة وقال كالتن نصب ذلك
من بعد قوت انكنا وخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات
المقصود بها كلنا قاطع مقام المصدر على ما هو مذهب سبويه في حركاتها وقدر سائر الكتب واما المؤكدة فليست
تفيد تقييد به عامليها كالمشتبه واداءات بعد الاسمية وجب ان يكون جوازا مع مرفوعين جامدين وعلى ما
للمقرر مضمون الجواز وتاكيد واما الاستدلال على مضمونه ومضمون الجواز اما مخرج كقوله ان ابن دارة مشهورا
بما نسب وميل بداره بالناس من عار وكقولك انا حاتم جراد او انا عرو شيما اذ لا تقول مثله الا في اشهر
بالخلة التي دلت عليها الحال كاشتغالها بمرحاة بالجوهر والاشياء نصرا والخبر متضمنا لتلك الخلة واما تعظيم الخبر
لحواله الرجل كما لا اوتضا غري في نفسك لمرحاة بعد ان اكل كما ياكل الفبيد او تصغير الخبر نحو المكيك
مرحوما او تديد اخوانا الجاه سقاك الدماء وغير ذلك نحو زيدا برك عظمنا وعلنا ناقة الله لكم آية ومصدر زيد مرحونا
ومر الحظ نبي وقولك مظلومين والكل كما ياكل العبيد ومرحوما ومصدرنا الاستدلال على مضمون الخبر وقوله
مشهورا بما نسب وقولك كما لا وسقاك الدماء ورواية معروفنا ونينا بقدر مضمون الجمل وقولك
عظمنا ليجليها وانما يسمى الكل حالا ممكن وان لم يكن القسم الاول ان الذي للاستدلال على مضمون الخبر
مؤكد اذ ليس في كونه حقا معنى الصدق حتى يؤكد مصداقا وكذا ليس في كونه كذا معنى كونه مظلوما
الحال لان ما في الاغلب لمضمون الجمل صار كانه موقوف ذلك لان المظلوم لا يملك المصلحة وكذا المرحوم وكذا
نصديق القرآن الكتب استا بقوله حقا لانه اشهر قبل نزوله ان حاتم الكتب لا يكون الا مصداقا على
مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى الصدق حتى يؤكد مصداقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب
لمضمون الجمل فان التصديق لازم حقيقه القرآن فصار كانه موقوف وكذا المرحوم لا يملك الاغلب للمصلحة
واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سبويه العامل مقدر بجموع الجمل مقدس زيدا برك
اخذه مظلوما تعال حقت الاعراب لحقته وعرفته اي الحقة وابنته عظمنا وفيه نظر اذا لا معنى لقولك
تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عظمنا وان اراد ان المعنى اعلم عظمنا فهو مفعول ثان لا حال وقال
الزجاج العامل هو الخبر كونه موقولا ليس نحو انا حاتم شيما وليس بشئ لانه لم يكن شيما وقت بسميته حاتم ولا
مقصود التاكيد بعد اللفظ هذا المعنى وانما لا يطر ذلك في خبر مائة الله لكم آية ومو الحظ مصداقا وغير
ذلك مما ليس الجز فيه على وقال ابن خروف العامل المتبدل لتضمنه معنى التبيين نحو انا عرو شيما ومو بعد
لان على المضمون والعلم في نحو انا زيدا وزيدا برك عالم ثبت نظير في شئ من كلامهم والاولى عندي ما ذهب
اليه ابن مالك وموان العامل معنى الجمل كما قلنا في المصدر المؤكدة لنفسه ولغيره كانه قال يعطف على برك
عظمنا ويرحم ورحمنا وحق ذلك مصداقا وذلك لان الجمل وان كان جوازا جامدا في جود انخفا فلا شك
انه حصل من امتداد احد جواريا الى الآخر معنى من معاني الفعل الارى ان معنى انا زيدا انا كائن زيد فعلى هذا
لا يقدّم المؤكدة على جري الجمل ولا على احد مما ضعفت في العمل وذلك لحقا معنى الفعل فبما هذا وجوز
حذف الحال مع التبريد كقولك لقيته في جواب من قال ايا لقيت زيدا ركبنا والجزء الحذف اذا ثابت
عن غير ما كاضى زيد قايما او موقوف المراد على ذكر ما كما تقول في الخبر انا تاني الراكبا وقد يلزم بعض
الحاكية نحو كانه عظمنا وان وقع كانه في كلام عن موثق بقوله مضافه غير حال وقد حطبو اية قوله

التميز ما رفع الابهام المستقر عن ذات مذكرة او مقدره قوله ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التميز وغيره كالحال
والصفة وشبههما وقال عن ذات احراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات تلت سئلنا ان الحال
مخرج عنه لانها يرفع الابهام عن حيث الذات لا عن نفسها وكذا التقدير في قولك رجع زيد القميص يرفع الابهام
عن حيث الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ما بعده الرجوع معروفه غير مسمى ومن الاستدلال الى ما استدل
الذات عند لكن الصفة في جاني جعل طويلا او طويلا يدخل فيه لان رجلا ذات جميعه بالوضع لكل فرد من افراد
الرجال فذكر احد اوصافه بغير تميز على الفاعل كما يميز بطويلا عن قصير فطويلا اذن يرفع الابهام المستقر
الى الذات ووضعا على ما فسر المص من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاني العالم زيد
وكذا البديل عن التميز الغائب في نحو مرتب زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالتميز كما في نعم رجلا ورينظرا
سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو حاتم فقه كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجاء فيه سواء
وكذا يدخل فيه الجواز في نحو ماله رجل ولعله رجلا وله ان يعتد بان الجواز بالبعد مدين داخل في الجواز
ومو تميز والتميز نفسه قد يجر اذا كان جوة اخف من نصبه كافي مدين كما اعتد في حقه المفعول على الاعراض
بموجب ضرب ضرب شديدا في مفعول مطلق لكنه لم ينتصب ليعوض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب
زيد وسبب يوم الجمعه وقد سيجان قولهم الابهام المستقر ما اخترت بالمتفرع عن الابهام في اللفظ
المشترك فان صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في خواصه عينها جارية لكن الابهام قد ليس بوضع
الواضح فان الذي ثبت بوضع الواضح انما يكون بان يضع الواضح لفظا لمعنى معهما صالح لكل نوع كالقدر والوزن
والكيل لان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما عن ذلك الواضح او عن غير ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر
فمعنى الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل التوضيح
قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورت عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت مع عدم
التبريد بعد اتفاق الاشتراك ومع التبريد يفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق
بينها ايضا من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسروا لانه لا يتم بالغاية والالفاظ الجمل
في الحدة مما يلحق به قوله عن ذات مذكرة او مقدره ليشمل النوعين التميز عن المفرد والتميز عن الغيبة
قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين ارجا ومسيان واما في فرد نحو رجل زينا
ومنوان سينا وقيل ان ترا على التمره مثلها زيدا فيفرد ان كان حسا الا ان يقصد الانواع وعلى في غير
ثم ان كان بتقنين او بتقنين جازت الاضافة والاعلاو عن غير مقدار مثل جامد حديد والمفرد اكثر
قوله فالاول عن نوع الابهام عن ذات مذكرة قوله عن مفرد لفظه عن مثله بعيد ان يابعد
مصدر لما قبلها بسبب له كما يقال فعلت ذلك عن اوك وعن فقد مكن ان امرئ بسبب لمصداق التميز
صادر عن المفرد اي المفرد لا يابعد بسبب له او عن نسبة في جملة او شبهها ان النسب بسبب له لانك نسب شيئا
الي شئ في الظاهر والنسب اليه في الحقيقة غير فذلك النسب اذن بسبب مصدر وسبب لذلك التميز
وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التميز عنه كزيد
طاب زيد نفسه لانه لا امتد طاب اليه لم يكن ينتصب بنفسه بل كان يرتفع او معنى الاصل فاعل ان طاب
نفس زيد فزيد مصدر بسبب انتصاب نفسه وكذا معنى قوله لم ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام ان
ان تمام بسبب الانتصاب التميز تشبيها له بالمفعول الذي في بعد تمام الكلام بالفاعل وجوز ان يقال ان
عن في هذه المواضع معنى بعد كما قيل في قوله لم يرتكن طبعا عن طبق والاول اولى **قوله** عن مفرد مقدار

مجلس
تجربة

قولهم عز من قائل

معنى ان الصفه لم يوصف بها الصالحه لما انصب عنه وملتصقه كما جاء الاسم بل لم يوصف بها الا لما انصب عنه فقط يجب اذن ان يطابقه اذ ليس الصفات ما يقع على التعليل والكثير بل فقط المعز وحق بكثير فبساو ذلك نحو ذلك او زبد فبساو
وكثير زبد شجاعا قولهم وحملت الحال حال الاكثر من من يمينه وقال بعضهم من حال اي بالجنه في حال فوكيتته
ورج المص الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالوكيتته فاد جعل حاله الاحتض المده وبقيد حال فوكيتته وانما الادراك
يعني فوكيتته لان معنى التيمنه عند ما احسن موكيتته فاد جعله في غير حال التوكيتته الا بالادراك المدح المعنى هو المستغنى
عن ما احسنه في حال فوكيتته وتوحيده لم يزل في مدرك من فارس دليل على انه يمينه ولد اقول لم عز من قائل و
التيمنه عن المعز مدركه وكذا ان كان عز سبه وكان التيمنه ونفس ما انصب عنه دليل على انهم يباين باكل من
يلتزم ووكيتته قائل وقائله انه من شاعر ومرت برجل بعد من رجل وجعل من رجل اي بعد من هو وحيد
هو فالتيمنه هو ما انصب عنه التيمنه في هذه المواضع وبتكليف بعضهم تقدير من في جميع التيمنه عن النسوة نحو
طالب زيد وادراكه وليس بوجه واما معنى قولهم ذلك فالتيمنه في الاصل ما يدرى ان ينزل من الفزع عن اللبس و
من اللبس ومن التيمنه من المظهر وهو هنا كذا من فعل المظهر والصا در عنه وانما قصد اضافته اليه قصد التيمنه من ان
انه منشى العجايب وكل شئ عظيم يروى عن السجود فيسبغ به اليه ويضيفه اليه نحو قولهم ته انت وبتكليف المعنى
ته ذرة ما يحب فعله قولهم ولا يتقدم التيمنه والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا لما في الحديث والى لا
يتقدم التيمنه على عامله اذا كان تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفضل بين عامله وبتكليفه وهو لا يمتثل للحدود الاكلامه ورتبه فاما
لم يتقدم لان عامله اسم جاد ضعيف العمل مثا به للفعل مثا به لضعفه كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل ثم
بفعله اما اذا كان عن النسبه فان كان عن الصفه المشبهه والفعل التفضيل والمصدر روافقه معنى الفعل على اللى
عن الاسماء المتعديله بكونه در زبد فارسا ويلم زبد شجاعا وويل زبد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعفه الصفه
والافعل روافقه معنى كونه المصدر بغيره في المصدر وليس العامل في كونه رجلا زبد رجلا زبد رجلا
وهو الفعل غير المتصرف بل الضمير وانتم الاشارة كما تقدم فلا يتقدم عليه ان يتقدم على الفعل غير المتصرف كما
قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الجرح نحو طالب زيد ابا اولسم الفاعل او اسم المفعول نحو زبد الحارثي
والكسائي والى ذلك الى قوت العامل ومنه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل كافي طالب زيد ابا اولم
الفعل المذكر اذا جعلته لازما نحو فخرنا الارض عيوننا اي فخرت جميعنا اذ عامل ذلك الفعل اذ جعلته
متعد بالحوادث والانا ما ان ملاء الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو على الفاعل وليست الخلة
بمركبته اذ يخرج الشئ عن اصله ولا راي ذلك الاصل كلفه بالم ليس فاعله كانه لا ما كان منصوبا ان
يتقدم على الفعل نكاح فام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاعلى بان ان يكون للفعل ايضا اذا
صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقدم وقيل ان الاصل في التيمنه ان يكون موصوفا
ما انتصب عنه سواء كان عن معز او عن سبه وكان الاصل عندى خل راقود ورجل مثله من منوا ان
نوكا كان الاصل في باب زبد نفس التيمنه ثابت وانما خروجه بالفرض الاباهم او لا يكون اقم
في النفس لا يتشوق الى موفه ما به عليها وايضا اذا فسرته بعد الاباهم فقد ذكرته ارجا لا توصفها وتقدم
بالحال بعد المعنى فاما كان تقديره ينضم ابطال الفرض من جعله تيمنه اقم يستقيم واصل التيمنه التملك
ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الاباهم وهو حاصل بالتكره ومن اصل فلو عرف وقوع التبريد
ضايحا واجاز الكوفيين كونه مرفوعا سبقه نفعه وعنى رايه ويطر عيشه والم بطنه ووضق ارحم وبتكليف
اخرى وزيد الحسن التوجه وعند البصريين معنى سبقه سفيما اوسفه في نفسه والم بطنه تيمنه معنى شكاه ووضق

اخرى وزيد امره ويطر عيشه معنى في اوره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الدجل كما في باب الاضافه
واعلم انه قيل ان افعلا التفضيل اذا اضيف الى شئ ما لدن جرى عليه افعلا التفضيل بعد المضاف اليه
نحو هذا الشرب احسن شرب وان نصب بابعده على التيمنه ما انصبوب سبب ان جرى عليه الافعل متعلقه
نحو احسن منك شربا فقي قولك زيد امره عند زيد هو المقيد وفي قولك زيدا فقي قولك عند هو موصوفا البعد
اقول وليس هذا خطأ الا انى انك تقول هو اجمع الناس رجلا ومما خيرا من انين على ما اورده سيبويه
الجمعا اجمع رجل في الناس وهو خير اسين من الناس والمضروب على التيمنه موصوفا من جرى عليه افعلا التفضيل
لا سببه والدليل على انه تيمنه قولك هو اجمع الناس من رجل ومما خيرا من انين كما تقول حسبك
زيد رجلا ومن رجل قال الله ما به خيرا فاعطى انصب حافط على التيمنه معنى خيرا فحافط فلو والى
سواء نحو خيرا فظ وخيرا فظ فلو في حافط في الوجهين وقول الاعشى يقول اسين حين حد الدجيل ابرحت
ربا وابرحت جارا ابرحت اي حبت بابرهم الشدة معنى ابرحت مرت ذاشدة وكان اي بالغت وكلمت
ربا فلو نحو كفى زيد رجلا اي ابرح جار موانث وكذا قوله جار نانا انت جاره لان ما الاستفهامية بعد الفهم
كافي قوله جار نانا انت جاره اي كلمت جاره فمعنى يا انت كلمت والمضروب في عبارات النفاة في نحو
قولهم شرهت ذانا ان شرهت فاعطى فاعلى معنى تيمنه عن النسبه تقدير ان كان مبتدئا فاعطى
كافى لفظه مبتدئا وكان معنى فاعلا ومثله كثير في كلامهم قولهم المستثنى متصل ومنقطع فاعطى
الخروج من متعده لفظا او تقدير ابا واخواته والمنقطع المذكور بعد ما يخرج من اعلم انه قسم المستثنى قسمين
واحد كل واحد منهما كذا في قوله حيث المعنى قال ذلك لان ما بينهما مختلفان ولا يمكن جمع شئين مختلفين في الماهية
في حد ذلك لان الحد بين الماهية بذكر جميع احواله مطابقة او تضام والمختلفان في الماهية لا يتباينان في جميع
احوالهما حتى يجمعوا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احد ما خرج والاخر غير خرج بل يمكن في جميع احوالهما
جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلف الماهية لا تختلف اشراكهما في اللفظ فبقا للمستثنى المذكور بعد الا
واخواتهما عند آخر كلامه وتعايل ان يلحق اختلافهما في الماهية قوله لا احد ما خرج والاخر غير خرج قلنا لا ان
كون المتصل خرجا من متعده ومن اجزاء ما يمتد بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا و
اخواتها لما قلنا قبلها نفيها واثنائها بم قول كونه المتصل داخل في متعده لفظا او تقدير اخر شرط لا عن
تمام ما يمتد فعلى هذا المنقطع داخل في حد الحد كما في جاني القوم الا جارا لما لفظه اطار القوم في الجاني قولهم
من متعده اي من شئ ذي عد وقوله لفظا او تقدير افضيل للتعد ما قد يكون مفعولا بخرج جاني القوم
زيد او قد يكون مقدر اخرج جاني الا زيد اي ما جاني احد الا زبد قولهم بالا واخواتنا لخرج جاني القوم
لا زبد وما جاني الاخير القوم لكن زيد جاني القوم ولم يزل زيدا فالمستثنى الذي لم يكن داخل في المتعده والاول
قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعده وكقوله جاني القوم الا زيدا امثرا بالقوم الى جماعة خاليه
عن زيد ولم يكن جاني القوم الا جارا مديتين ان المتصل ليس هو المستثنى عن الجنس كما في بعضهم ثم ان الاستثناء
مشكل باعتبار مفعوليه لان زيدا في قولك جاني القوم الا زيدا فلو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع
لانهم اطلقوا ان الاستثناء المتصل يخرج ولا يخرج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم يصح في حذره
على دنيا الانفا للعلم بان دافعا يخرج من الدنيا واما في بعض موقفات وان قلنا انه داخل في القوم
والاخر اخرج زيدا منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيدا مع القوم ولم يزل زيدا فلو قلنا انه غير داخل في القوم
كلام العقلان عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شئ كثير لقوله مع طيب فيهم الف سنة الامين

محل التيمنه
محلين
ان الحد بين
الماهييه

خلوصهم زيدا وذكر ان اجزا كثيرة الحذف مع المصدر به نحو ذر شارق ونحو وجوز ابري ابرق
 خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زيد قوس وليس ولا يكون مما اضاف الى محل نصب على الحال
 اذ انما معنى الاستثناء ولا يثبت موضع لا يكون غير ما كان ولم يكن ونحو ذلك وما عداها واجب
 الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضانها الى غير المستثنى منه ان ليس بعضهم زيدا وذلك لثقل ما قلنا في وجوب
 اضماره على خلا وعدا لان الاضمار هنا كما في قوله في انا انما زينا في ليله القدر وقوله في حق توارث بالجاب
 بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكر او معرف باللام الجنسية نحو جاني الرجال
 ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتفقوا على ان لا يكون فلانة وليت فلانة يتلقها اذن بالحق
 الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامه بانبت تقول ما راي رجلا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم ي
 مثل ذلك في خلا وعدا ولم يثبت على هذه الافعال في الاستثناء المخرجه على انه قال الاخرى فما ترك البصير الذي
 مد تركته ولا القسط من ليس جلد او غطا اي الاجل او لا يثبت على هذه الكلام الا في الاستثناء المتصل بخلاف
 غير ما تهاهت به في المنقطع ايضا كقوله وكل اي باسلي غير انني اذا وضعت اولي الطراد ايسل قوسا
 وجوز نصب وختار البديل فيما بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى من نحو ما فعلوا الا قبله والاقبل اعلم
 ان الاحتمار البديل في المستثنى بشرط احدهما ان يكون بعد الا ومتصلا ومتاخرا عن المستثنى من المستثنى
 عليه استفهام او نفي او نفي صريح او مؤقلا غير مدد به كلاه ونحو الاستثناء وان لا يثبت في المستثنى
 عن المستثنى منه فقولنا المستثنى عليه استفهام او نفي او نفي مدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء لا
 على اسم صالح لان مبدل منه محمول لا ابتداء او احد نورا نحو قوله كذا احد خبره الا يزيد المحر ذلك البديل من
 ما وضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا يزيد اقتدا شتم النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وما اذا كان
 الضمير صفة مبتدأ نحو خط احد لقيته كذا الا زيدا ومثال دخول النواتج ما ظننت احدا تقول ذلك
 الا زيدا كدفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظن الا زيدا والابدال من صاحب الضمير
 اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير موجب ولو لم يرجع الضمير الى المختار في الحال والاصل
 لم يزل الابدال على ما قبل فلا تقول ما ضربت احدا تقول ذلك الا زيدا بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول
 ليس بلفظي بل المنفي الضرب قال سبوه اذا قلت ما رايته احدا تقول ذلك الا زيدا ورايت معنى امرت
 وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء وما قد وانا لا ادري باسما في غير نواسخ الابتداء ايضا
 في الابدان من ضمير راجع الى ما يصلح للابدان عند اذا استعمل النفي عامل الضمير نحو ما قلت احدا ينصف الا زيدا لان
 المعنى ما انصف احدا كلمة الا زيدا ومنه قول عدس بن زيد لعله الا بديا احدا لعل عليا الاكوا كبا وبديا
 ربه العيس وي جعله من ربه العلب كما ذهب اليه سبوه نرا كرهه نحافا لظهور معنى البديت فلا يقال
 والحكاية متفقان معنى بل لو قلت لا اؤذي احدا بوجهه انه الا زيدا لم يزل الابدان من ضمير بوجهه لان التوحيد ليس
 بمعنى بل اذن فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعده اذا كان المضاف محمولا لغير
 موجب والمضاف اليه متعده الى خبر ما جاني نحو احدا الا زيدا في حكمه ما وصف محمول غير موجب
 نحو ما اتاني غلام لا احدا الا زيدا قولا او ما قول به مدخل خبري رجل يقول ذلك الا زيدا وقل رجل يقول ذلك
 الا زيدا وواقل رجل يقول ذلك الا زيدا وفي قول رجل وقيل ارجله واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلنا
 يكون معنى النفي العرف نحو قلنا سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز ان يرفع كما في
 ما نواصب الفعل قال وفي معنى اثبات الشئ العليل كقوله فلان غرس حتى صحت بالتبشير الضمير الاول

صطا
 ان الاختيار
 البديل بشرط

في بيان نواسخ
 المابتداء

بياض
 قل وقل
 اقل

وصف المضاف اليه اقل
 في الاشارة فعلا
 او ظرفا

وفاعل قل
 وقيل يكون
 نكرة

اضافة افع
 التفضيل

قوله مع فاني
 اكثر الناس

قوله مع فلو لا
 كانت قريه اه

وقوله مع فلو كان
 من القرون اه

ولكن جعل مؤقلا بالنفي لا بد له نواسخ الابتداء كما لا بد له على النافه ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل
 في الاشارة فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي حمة لمحسن على ما قال الاخفش قال
 ابو علي ووصفه ايضا نحو صالح ايضا للجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطاءه معنى الفعل الا ترى ان
 سبوه اجاز حكاية كبريائه وعامله اذ اسمي كالجمله وفاعل قل وقيل لا يكون الا كنه وكذا ما اضيف اليه اقل
 لكونه كالجزء من رتبة قال ابو علي اقل مبتدأ وحرف خبر وجوبا استغنا بوصف المضاف اليه كما
 حذف خبره ما بعد لولا وفيما قال نظرا لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيدا مجردا لا معنى لقوله
 اتايم الزيدان من مجرد وقال او تقول هو مبتدأ لا خبر لانه فيه معنى الفعل كما في اتايم الزيدان وقال بعضهم
 نحو تقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيدا من مبتدأ والا زيدا بدل من ضمير يقول وكذا في اقل
 رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واصل رجال يقولون ذلك البديون قال والما تثنى ضمير يقولان وجمع
 ضمير يقولون لان افعال التفضيل كما في باب اذا اضيف الى نكرة ما كانت مفردة فهو مفردة وان
 كانت مثناة او مجموعة فهو مشر او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين واصل الرجال
 والمحقق من هذه المخرجات ثلث قول اي على لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيدا وقل من يقول
 الا زيدا ومن نكرة لا بد لها من وصف واصل رجل يقول بعض اقل من يقول فاعلم ان وصف للنكرة كما
 كانت وصفا وان لا يجوز ابدال زيدا من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير
 الى ذلك البديل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما في الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل او نحو
 ابداله من لفظه في التفسير فيقول ذلك الا زيدا ولا يصح ما يرفع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان
 او يكون بدل من المضاف اليه اقل على المعنى لما دون به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيدا
 ما تقول ذلك الا زيدا وقد جرى لفظ اي وما يتصرف منه بحسب النفي قال مع فاني اكثر الناس الا كقوله
 ياي الله الا ان يتم نوره والمخرج لا يفي في الموجب الا انما ارفع على هذا الجوز نحو اني اقول اني
 زيدا اذ حيث جاز المخرج جاز الابدال وتاويل النفي في غير اللفظ المذموم نادرا كما جاء في الشواذ فشرها
 منه الا قبيل ولا يجوز ان الناس الا زيدا لم يعيش الناس الا زيدا وكذا لا يجوز في الامر والمشرط الابدان والتفريق
 نحو ليقم القوم الا زيدا وان قام احدا لا بدقت وكان الفجاء كذا البديل في قوله في قوله لا كانت قريه اه
 ايماننا الا قومه يونس لتاويله التحصيص بالنفي لان المعنى ما امنتم قريه اه قريه اه قريه اه قريه اه
 وقدره الخفاء وما قدومه مع فلو كان من القرون من قبلكم او لوقيه يهتدون عن النفاذ في الارض الا قبلها
 فالنصب لا يجره وقدره غير مدد به كلام بعض الاستثناء احتراز عن خرق ما قام القوم الا زيدا واصل من قال
 تمام القوم الا زيدا ان نصب هذا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا نقرا في المستثنى عن
 المستثنى منه احتراز عن جواز جاني احدهما كذا جالسنا هذا الا زيدا لان الابدال ليس باولى منها من نصب
 او كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يبين ذلك فاذا قدر هذا فاعلم
 ان هذا الاتباع ابدال عند البصريين لا في غير تميزا وحرف المشبوع وهو معنا جازي وقال الكساسب والفراء الا
 حوز عطف به على الشرط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلناه عطف لان البديل هو
 الجدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في الكلام والمستثنى في آخره لان ما قام القوم الا زيدا ما قام
 القوم وقام زيدا والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض لوجب
 الضمير وليس من بدل الكل والاشتمال فهو شبيه بديل العطف وبدل الخط لا كغيره فصيح الكلام والجواب

انما يدل البعض ولم يمتح الى الضمة لانه لا يستلزم المتصل لانه انما يدل البعض المستثنى منه قال ثعلبي كيف
يكون بدل الاول فالتثنية في النفي والاجاب والجداب انما لا يمتنع مع الحرف المختص لذلك كما جاز في الصفه
لجزمه ورت برجل لا يرفع ولا يركب جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعد صفه بجل والاعراب على الاسم وجعل
الحوما جازا القوم الازيد قوما الازيد بدل الاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع
لمعناه مع ثبوته اذ لا يكون احكاما ابدال لا احكاما العطف والنفي عن النصب على الاستثناء اذ كان المستثنى
منه منكرا فيجب ابدال في نحو ما جاني احد الازيد وجنر النصب والابدال في ما جاني القوم الازيد والازيد
ولعله ناس ذلك على الموجب فانه لا ينصب المستثنى منه الا والمستثنى منه معروف باللام فلا يجوز جاني قوم
الازيد لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك في الموجب
لعدم القطع بالدخول ونفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولذا علم في الموجب
دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا لم يرد على عشر الا واحدا وذهب بعض القدماء
الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذ اصل الكلام للاجاب بحرف حرف النفي نحو ما جاني
القوم الازيد فانه جازي القوم الازيد افلا يجوز الابدال في الموجب للحدوث في غير الموجب قياسا عليه
ومع ما اطل لقوله مع ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم بالابدال ولقوله تم ما فعلوه الا فعلين فان الفعل يصلح للاجاب
مع ان ابدال ما هو المختار واما اذ لم يصلح الفعل للاجاب نحو ما جاني احد الازيد وما جاني رجل الازيد فانه لا يجوز
الابدال والنصب اذ لا يجوز جاني احد الازيد حتى قياس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للفراء
ولم يرد القائل قياسا على الموجب على الموجب ومن ابن لما ذكر هذا وما تقرر ان الامتناع بمولود مع
الشرايط المذكورة وكان اكثر الفراء على النصب في قوله مع ولا يثبت منكم احد الا او انك تكلف جازا لانه لا يكون
قراءة الاكثر نحو له على وجه غير مختار فقال او انك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله مع فانه
يا جليل لا من قوله ولا يثبت منكم احد فاعترض عليه المحض بل هو من تناقض القرائن اذ لا يجوز تناقض
القرائن لانها كلها قد وان لا تناقض في القوان قال وبيان التناقض ان الاستثناء عن اسر يقتضي كونها
غير مسرى بها والاستثناء عن لا يثبت احد يقتضي كونها مسرى بها لان الاتينات بعد الاسر مسرى
مسرى بها غير مسرى بها والجداب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه مقيد في المعنى بعد الاستثناء
اذ المراد باسرها ملك اسرها لا التينات فيه الا امر انك تملك قسري بها اسرها مع الاتينات فاستثنى
على هذا ان مشئت من اسرى ومن لا يثبت ولا يناقض وعدا كما تقول امشي ولا تخير ان امشي ملكيا
لا تخير فيه واد كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاني رجل الازيد وغير من زيد فعند سميته
اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف مقدم وحكي ان سميته كحتم والنصب على
الاستثناء والممازني كحتم ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفه بجزء الموصوف فكانه لم يتقدم على جميع
المستثنى منه وانما فان الابدال من شئ علامه الاستثناء عنه والغايه ووصفه بعد ذلك علامه الاعتقاد به
والاعتقاد بالشئ بعد الاستثناء بعيد **قوله** ويرى على حسب العوايل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وهو على الموجب ليعقد مثله بالازيد الا ان يستقيم المعنى لمقدرات الايام كذا ومن
ثم لم يجر ما زال زيد الاعلى بعد الذي سميته النجاه الاستثناء المرفوع والمرفوع في الحقيقة هو الفعل قبل
الا لان لم يستعمل مستثنى منه فعلم في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذلك
هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اوجب المستثنى بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الاول

قوله مع ولم يكن لهم
شهداء الا انفسهم

قوله تعالى ما فعلوه
اما قليل منهم

ولا يجوز تناقض
الفرا است

مطل
الاستثناء
المرفوع

والاستثناء

والاستثنى بعد صار في جيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى المستثنى منه في الاعراب
فيكون اولى كما في ما قام القوم الازيد على البدل انما كانا كونه عن تمام المنسوب اليه وغير امكان اتباعه
ايه يجوز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجب
حذفه كما في الموجب لم يجر اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في جيز الفضلات كما ذكرنا واما علمه
امتناع حرف المستثنى منه في الموجب وجوز في غير الموجب فلان المستثنى المنفصل الذي كلامنا فيه
يجوز دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النجاه الا المبرر وعند اكثر الاصوليين اما المبرر وبعض الاصوليين
نأنهم يكتفون لصحة الاستثناء بوجه واحد حتى اجاز بعضهم جاني رجل الازيد او الاول مع الوجه
لان الاستثناء انما قام بمولود لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يقع حذفه اذا قام
عليه دليل والبرهان المستدل لانه على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المخرج مستبعد من جنس
لغيره وغيره وذلك المتعدد والمقدر لا يمكن ان يكون مفعول من الجنس غير معين لانه لا يحقق اذن دخول
المستثنى فيه ولا ان يكون مفعول من جنس المستثنى قطعاً لعدم قيام قدره في الغالب على
مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس لتحقيق دخول المستثنى فيه وتقرير جميع الجنس جازي في غير
الموجب لمقام تمام الازيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في اسما و وقوع الفعل منها او عليها والحال
واحد اياها في ذلك كما يكثر ويغلب واما اشراكها في وقوع الفعل منها او عليها والحال واحد اياها في
يقول نحو قولك كل حيوان في كل المكان الاسفل في الاكل الاتمساق ويعلم انه مع الاقدم العالم او حده
ذاته ويستطيع اسره الا المستحيلات وقدوات الايام كذا وضرته بالاباليسوط قال مع ومن يتوهم يومه
دبر الامم والقتال ويكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى
فيه دليل كما اذا قيل كل ما لقيت ضئاع البلد مقبول لقيت لقيت الا فلا تكن الاغلب عدم التفريق
في الموجب ويجوز التفريق في مرجع ما قول بالظني كما في قوله مع فاني اكثر الناس الاكفورا فاذا انقر هذا
قلنا ان المستثنى منه لما حذف لتمام القوي والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى رآه الاستثناء
وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جازا اول صار المستثنى متبعيا لقبول
ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابله للاعراب غير فعل هذا اسقط اكثر
بانه كيف يستند الفعل المنفصل في ما قام الازيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه
في الحقيقة في حركاته الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الازيد بل كل واحد منهما جازا المسند
اليه حقيقة وان كان كالمسند اليه لفظا والاستثناء المرفوع في جميع معولات الفعل وفي الجند والجند
اما الفاعل والمحقق به فخر ما ضرب الازيد وما ضرب الازيد وليس منطلقا الازيد والمخاض عيل نحو ما ضربت الا
زيد وما عورت الازيد وان نظن الاظنا وما رايته الا يوم الجمعة والاقدامك وما ضربت الا تاديبا واما المفعول
مع فلا بد بعد الانتقال لاغش الا وزياد وفعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عن حيث المعنى عما قبله لانه
له نفسا هو اشياء فاذا قلت ما قام القوم الازيد فكانت قلت ما قام غير زيد وقام زيد فالا يوزن من حيث المعنى
منوع من الانفعال وكذا الواو ما يستقيم على الفعل مع حرفين مودين بالفصل ولهذا لم يقع من انتزاع
بعد الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيد الازيد وكما تقع للصفه واما وقوعه او الحال بعد نحو ما جازا زيد
الا فاعلمه راكب فلعدهم فاعلم على الفعل فيما بعد الواو بل هو مقدر وميقع بعد الامر الملحقات بالمفعول
لحال نحو ما جازا زيد الازيد والتمييز نحو ما امتلاء الاثاء الاما ومولود وما امكننا من قديم الاول كتاب الوار

مطل
دخول المستثنى
في المستثنى منه

المقدر متعدد
من جنسه

مع
نحو
كل حيوان في كل المكان الاسفل

كل حيوان في كل
مكان الاسفل

والاستثناء
المرفوع بجزي

والفعل مود
لا يحى بعد الا

قوله تعالى وما
اهلكنا من قريه
الا ولها آه

الحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للفكر وانما بالواو والحصول الفصل بين الموصوف وصفته
 التي من جملة بالاحصل للضعف انفصال عن الموصوف بوجهين كونها جملة وبالواو رابطه وكونه
 قولهم في خبر ليس والموصوف احد الاوصاف منكم وارجل الا وانت خبر منه وكذا في قولهم بالاحد الا وانت
 خبر منه وكذا المفعول الثاني في باب علت خبر ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وبقا جاء الواو في خبر كان خبر
 الا تقول على صفة قد كنت وما اجد وبالحرب تشبها بالحايه واما التوفيق في الجنداء والخبر فوهما نحو
 ما زيدا الا تاييم وما تاييم الا زيدا ولا غلام رجل الا طريف ولم يكن زيدا الا عالما وما ظننتك الا خيلا واعلم ان زيدا الا زيدا
 فزيدا اسم ان ولو قل لم اعلم ان زيدا الا نبيها وزيدا الا ركبها ولم مان لم يجر لان تقدم ان الا لا يتقدم في المفعول
 على الحكم وفي غير المفعول لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا بعد وكيف الا زيدا اخوتك وان الا زيدا اخوتك
 لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الفخيرة فيها واما اخوتك وكذا تقول عن الا زيدا اخوتك
 وعن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد فلا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا عند
 الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليها وفي المفعول المطلق اذا كان للتأكيد ووقع بعد الاشكال
 كقوله نعم ان نظر الاظنا وذلك ان المستثنى المفعول يجب ان يستثنى من متعدد ومقدر معرب باء المستثنى
 مستغرق لذلك المستثنى كما تقدم على محله فنه المستثنى متعين ثم خرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا
 مع الظن غير حتى خرج الظن من بيده وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم الخطاب اذ ربما تقول ضربت
 مثلا وقد فعلت غير القرب لما جرى مجراه كالقديد والشروع في مقدمات القرب فيقول ضربت ضربا لرفع ذلك
 التوهم كما انك قلت جاني زيدا جاز ان يتوهم حال من جرى مجراه فقلت جاني زيدا زيدا لرفع ذلك التوهم فلما كان
 قولك ضربت محتملا للقرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمفرد والاشكال
 للقرب وغيره من حيث التوهم فكلما قلت ما فعلت اشياء الا ضربا وما اعتزلة الشيب الا اغتر ارا قال ان
 يعلى بعد الكلام محمول على التقديم والتأخير ان من الاظن ظنا وما اغتر الا الشيب اغتر ارا وهو
 تكلف واما الاستثناء في التوابع في البدل نحو ما جاني احد الا زيدا لكنه غير مفعول وكلامنا في المفعول ولا يمنع
 من كون ساير انواع البدل مفعول نحو ما سلب زيدا الا زيدا في بدل الاستثناء وما ضرب زيدا الا راسه في بدل
 البعض اي ما سلب زيدا شئ منه الا شوب وما ضرب زيدا عنقه من الا راسه واما عطف النسق فلم على فيه لما
 تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لوجاء لكان مستثنى من مقدمه متعدد وهو
 ايضا عطف بيان وكونه متعدد والخالف لكونه عطف بيان لانه لا يعلم او يختص مثله وكذا التأكيد لانه
 لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التأكيد نحو عينة ونعم وكلاما وغيره ما حتى يقرر ما يخرج الفاظ
 التأكيد منها والوصف نحو ما جاني احد الا طريف وما القيت احدا الا انت خبر منه وفي خبر الجنداء والخبر
 ما زيدا الا تاييم وفي الحال نحو ما جاني زيدا الا ركبها اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاني احد متصرف بصفة الا
 بصفة الظرافة وما زيدا متصرف الا بصفة التمام وما جاني زيدا على حال من الاحوال الاعلى حال الركوب معدا
 ولا لانه لا بد للمتصرف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيره ولو لم يكن الاتصاف وخوم وكذا في الخبر والحال
 وذكر المحض في حله ووجهين احدهما ان المقصد بالخبر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما ذونه في
 حكمه العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه عن الوصف المضاف والوصف المبني لانه معلوم ان جميع الصفات
 مستحيل انتفاؤها وحال المالك في الصفة انما صفة بدل محروفا اي ما جاني احد الا ركبها طريف ويمكن ان يقال
 مثله في الحال وخبر الجنداء ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ذكر موصوفه وتقول

قوله جاني نظن
 الاظنا اه
 مصدر مؤكد
 لفعله اه

الاستثناء
 في التوابع

ما جاني احد الا طريف على الاستثناء ولم يسمع وانما النصب على الاستثناء في المفعول نظر الى المقدر
 استثناء لا بقوله بطاين عن ثنائين ناقة وما في يا غفرا الا ثنائيا وجوز ان يريه الا ثنائيا حال فخره في غير النداء
 ضرورة وما اجازة مردود وجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاغراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا
 مع قيام مقامه وهو كذا ما قام الا زيدا قولهم وصرفي غير الموصوف لينفد عن غير الموصوف انتهى وانما
 والنفي العرف او المؤثر كما ذكرنا قوله بعد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيدا لكان المعنى تمام جميع الناس
 الا زيدا وهو بعيد وقد يخصص جاعه عن انكس عن جملتهم زيد منتفية في الغالب واستثناء المخرج
 في الموصوف قولهم الا ان يستقيم المعنى ان يستقيم في الاجاب معنى الاستثناء المخرج الذي يفيد عدم
 المستثنى من جملته قرات الا يوم كذا الا لا يبعد ان يقرر ان جميع الايام الا اليوم المعين ولا يبعد ان يكون
 الفضلات كالظرف والجار والجرور والحال كما تقدم قولهم ومن ثم اي ومن جهة ان المفعول انما
 جاني في غير الموصوف انتفع ما زال زيدا الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي انما والاجاب التاييم
 كما جاني في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيدا على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وسوء وتعالى ان يقول
 اجعل الصفات المضافة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يتناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل ما زيدا لا
 عالما في الصفات المنفية اذا جعل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كما انك قلت امكن ان يجمع فيه جميع الصفات
 الا صفة العلم كاجل هذا على المبالغة في اثبات الوصف قال المحض ووجه اخر منها في منع ما زال زيدا الا عالما وذلك
 ان ما زال لاثبات خبره والالاف بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفي وتعالى ان يقول ما زال لاثبات
 خبره ان لم يعرض ما يتقبل الى النفي لامطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقضي اثباته لغيره من الافاضلا
 قولهم واذا بعد البدل على اللفظ ابدل على الموضوع مثل ما جاني من احد الا زيدا ولا احد منهما الا زيدا وما زيدا
 امثلا الا شيئا لان من لا زيدا بعد الاثبات وما لا لا تقدر ان عاملين بعد لانها غلتا للنفي وقد استغنى النفي بالان
 خلافت من شيئا الا شيئا لانها غلتا للتعليق ولم جاز ليس به الا تاييم واستثناء ما زيدا الا تاييم اعلم انه تقدر
 البدل على اللفظ في اربعة مواضع في الجور ومن الاستغناء والجرور بابا به اطره لتأكيد غير الموصوف نحو ما زيدا
 وليس زيدا وحل زيدا شئ وفي لا التبره اذا كان منصوبا او مقفرا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب
 بما الجازية وانما تقدر البدل من لفظ الجور من المذكورة لانه وضعفت لينفد ان عدم الاجاب شامل لجميع
 افراد الجور وبها سواء بانشر في الجور كما في الجاني من رجل او كان تابعا لما بشر ما جاني من رجل وامراه
 والا الآية بعد غير الموصوف ناقضة لعدم الاجاب ومع بطلان عدم الاجاب كيف يشمل افراد باعدا وكذا
 تقدر البدل من لفظ الجور بابا به المذكورة لانه وضعفت ليدل على تأكيد عدم اجاب مضمون الجور وبها سواء
 كان مجردا عما بشر الماحور ما زيدا بتاييم وتاوعه والا الآية بعد ما بطله لعدم الاجاب ومع بطلان كلف نفي تركها
 وكذا تقدر البدل من اسم لا وجر ما المذكورين لان على الطرفين انما كان لا يفيد كما ذكرنا قبله والآن بطل النفي
 الذي تلاه فكيف يعلمان مع عدم سبب العقل والجور على مدح الاخفش ايضا البدل من لفظ الجور وجر الماحور
 وان كان من جملة خبره زيدا من في الموصوف نحو قد كان من مظهر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في الاستغناء
 ولا يمكن ان يركب جواز زيدا تنافي في الموصوف والتجوز زيدا تنافي في الموصوف ليست محذورة وكذا الباء المزيدي في خبر
 التي بين وكفي يا به وحسبك غير هذه التي تتأكد غير الاجاب فلا يلزم من خبر زيدا تنافي في الخبر بل على العكس في خبر
 اعمال الباء في ما بعد الا فيما زيدا بشر الاثنى وقد اجاز الكوفيون اعمال عن الباء المذكورة من اي المختصين بالمعنى الجواب
 صوابه الا اذا كان منكم اخرا ما جاني من احد الا رجل فاضل وما زيدا بشر الاثنى حقيقه واما اذا كان مفعولا فلا يعلم

ما زال ديس

واذا تعدل
 البدل

سما
 من زائد
 وضعت
 مطا
 والباء المزيدي
 وضعت

في استثناء النصف والاكثر فلا منه منها ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى بعض العشر
 لكن على عشر الاثنية او الاثنية لا يستحق ما ربيت الما لو كان جواب من قال على عشرين او حصل هناك
 داع الى تحصيل العشر لم يستحق وان بقي واحد لم يبق لكن على عشر الاثنية ورابعها انما اذا اجتمع اثنان
 فصاعدا يصلح ان لا يستحق منها فاما ان سفاير امعن اولها ان سفايرا او لمكن اشتراكها في ذلك الاستثناء
 بلا بعد اشتراكها بتراب وبن الازيد الى زبد اب بتراب وبن بتراب لم يكن الاشتراك بترابا مفضل
 اب الازيد او كان بعيدا بتراب احد احد الازيد فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرنا ان معنى دخول
 المستحق في احد ما دون الاخر فمع الاستثناء منه وليد او لاخر ما قد يوصف ببقية الاغلب رصده وان احتمل خذ
 في كل واحد منهما ان ما فيهما المستحق فهو من الاخير فمفضل ابن ابا الازيد او كذا ما مفضل ابن ابا الازيد
 لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تقدر رجوعه اليها معا وان فقد ما كان احد ما مفعولا لفظا او معنى
 فالاستثناء منه لان ترتيبه بعد الفعل وكا وليد معنى وذلك نحو ما مفضل الازيد اب ابن او من ابن وان لم يكن
 احد ما مفعولا فالاول اولى بل قد يكون مفعولا مفضل الازيد احد على احد وتقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل
 وان تولى ما مفعولا فالحق بان اصل المستحق باق من المستحق منه وذلك نحو ما مفضل اب الازيد اب ابن
 ايضا للاخير عامل وان لم سفايرا معنى اشتراكه فيه وان اختلف العاملان فيهما لم يضر احد وما قيل الاخذ لان فاعل
 فاعل واحد ومثله مفعول واحد ومثله مفعول واحد ولا تقبلوا لم شهدا ابدا كما في وخاسرها انك اذا كورت الا
 فاما كورتا كيدا او لافان كورتا كيدا فاما ان يكون باعدا عطف النسق بلا بد من حرف العطف قبل الاخر
 ما جاني الازيد والاخر واما ان يكون بدلا او مفعولا بدل الكل كما جاني الازيد الاخر كذا كان الاخر زيدا او بدل البعض
 نحو ما جاني الازيد الاخر او بدل الاخر كذا جاني الازيد الاخر او بدل البعض كذا جاني الازيد الاخر واما ان
 يكون عطف سان كذا جاني الاخر كذا كان زيدا او الاخر كذا كان زيدا فاما ان يكون استثناء كل نال
 من تعلقوا او لافان امكن فاما ان يكون في العدد او في غير فالدن في غير العدد وخارجا في المكتوب الاقرب
 ما شئنا الاقربا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا انصب على الاستثناء لانه يجب والقياس ان يجوز في
 كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستحق منه مذكور ويعين بالوتر الاول والثاني
 والقياس والخامس والسادس والعاشر والحادى عشر وعلى هذا بالشع الثاني والرابع والسادس وكل نحو ما وكل
 وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون مسلما قد جاءك من المكتوب غير قريش مع بنى ما ثم الاقربا
 ونقول في غير الموجب ما جاني المكتوب الاقربى الا شئنا الاقربا فالتقياس ان يجوز في كل وتر النصب على
 الاستثناء او البدل لانه عين غير موجب والمستحق منه مذكور ولا يجوز في الشعف الا انصب على الاستثناء لانه
 عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون مسلما قد جاءك من المكتوب مع عليل جميع
 قريش الا شئنا والى في العدد وحده على عشر الاثنية الاثنية الاثنية الاثنية الاثنية الاثنية الاثنية الاثنية
 الا واحد الى الموجب وكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فممكن بالاقران
 لانا اخرجنا القسم من العشر بقر واحد دخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها مائة بقرى اسان اخرجنا
 معها اسن صارت تسعة اخرجنا منها واحد بقرى ثمانية والاعراب في الشعف والوتر كاضى موجب غير العدد و
 تقول في غير الموجب من العدد ما على عشر الاثنية الاثنية الى اخرها فالتقياس ان يكون كل وتر داخل وكل شفع
 خارجا فيكون التسعة مثله داخل يستقط ثمانية من واحد بقرى مائة بقرى ثمانية يستقط منها تسعة من اسان منظم
 اليها خمسة بقرى تسعة يستقط منها اربعة من تسعة بقرى مائة بقرى ثمانية يستقط منها اربعة بقرى مائة

واحد بقرى تسعة بقرى تسعة والاعراب في الشعف والوتر كاضى موجب غير العدد فممكن بالاقران
 الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما على عشر الاثنية بالنصب لم يكن مقرا بشئ لان المعنى ما على عشر مستثنى
 منها ثم ان ما على واحد واذا قلت تسعة بالرفع على ابدل يلزمك تسعة لان المعنى ما على الاثنية
 وفي الفرق نظر لان ابدل والنصب على الاستثناء وكلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتينا في نحو ما
 جاني القوم الازيد او زيدا وان بنوا ذلك على حذف الى حنفية على وجهه وهو ان الاستثناء عن الحنفى
 لا يكون موجبا لاجتماع الاصل مع الاصل فالتسعة الكتاب ثمانية لا يلزم ان ثبت مع اننا نلحق صلوع لجواز احتلال
 سائر شئ وهذا كان عليهم ان لا يفرقوا بين ابدل والنصب على الاستثناء وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا
 وان لم يكن استثناء نال من صلوع فان كان في العدد وحده لم يكن له على عشر الاثنية اربعة بقرى تسعة
 الفوا معنا ايضا ان الوتران التسعة منفي خارج والشعف اى الاربع موجب داخل فيكون معنى عشر الا
 عليه سبعة باخراج مائة من عشر وممكن بعد ذلك الاربع بدلا على السبعة فيكون احد عشر
 ومنه نظر لان الاستثناء بعد الحنفى انما يكون موجبا اذا كان من ذلك الحنفى وتقدر على الاربع لا يمكن ان يكون
 من التسعة فهو اما من العشر كما ان التسعة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء وكلاهما معان فيكون
 الاربع على التقديرين منفعة فيكون الاقرار على وجهه على الوجهين ويدرب غير ان الاستثناء من المستحق
 منه الاول فيمكن الاقرار على وجهه وان كان المستحق الاول الشئ من المستحق منه او مساويا له بغير الاستثناء
 قولوا واحدا لعله على خمسة الاثنية وكذا اذا قلت ما على عشر الاثنية الاثنية الاثنية الاثنية الاثنية الاثنية
 الفوا لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشر وعند الفوا لا يلزم احد عشر وان كان في غير العدد
 فاما ان يكون المستحق منه واحدا او لافان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مغرغا فان قدمت المكررات على
 المستحق منه باجتماعه منصوب على الاستثناء كذا جاني الازيد الاخر والاخذ احد اذا لا يمكن ان احد ما من
 المستحق منه وان ما خرجت عن المستحق منه فلا احد المستثبات سواء كان الذي ولي المستحق منه او غير النصب
 على الاستثناء والابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا بدل منه اخرى اذ صار
 بالابدال منه او لا كما سقط ومثاله ما جاني احد الازيد الاخر والاخذ الاخذ او ان تولى المستحق منه فمقدم
 عليه النصب لا غير على الاستثناء واحد المتأخرات جاز الابدال والنصب على الاستثناء وباتما واجب النصب
 بعد الابدال كذا جاني الازيد الاخر واحد الاكبر او الاكبر الاخذ وان كان الاستثناء مغرغا شغل العامل ببعضها
 ايا كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوب الامتناع شغل الفعل بالكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فمقدم
 الا انصب على الاستثناء كذا جاني الازيد الاخر والاخذ الاخذ او ان تولى المستحق منه فمقدم
 في مثله فنعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالتقياس المشهور واعلم ان في جميع هذه
 الاقسام من الموقوف وغير مستثباتها خرج من متعدد واحد ظاهر في غير الموقوف في قوله ما جاني احد الازيد
 الاخذ والاخذ الاخذ من غير واحد وخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيدا ما جاني غير زيدا الاخذ والاخذ
 مما سبق من احد بعد اخراج زيدا وما جاني غير زيدا وعمر والاخذ الاخذ المستحق من الحنفى الاول فيكون
 الكل مثبتا وكذا في الموقوف كذا جاني الازيد الاخذ والاخذ المستحق من المنقذ والمقدر بعد خروج زيدا
 والاخذ من غير واحد وعمر وكذا لو كان الاول موجبا لاجتماع القوم الازيد الاخذ والاخذ
 ولا يجوز التفريق والابدال مما جاني غير زيدا من جملة القوم الاخذ والاخذ جاني غير زيدا وعمر جملتهم
 خالدا فكل المستثبات حرمنا منه وان كان المستحق منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يزل

بطل

المستثنى الا انصب على الاستثناء نحو اكل احد الاجنه الا انه لان النفي قد استغنى بالاولى فهو مستثناء
من موجب والمعنى كل واحد اكل الخبز فقط الا انه ما لم ياكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى
منه المستثنى الاول كما ذكرنا اكل اكل العالم به كما رايته وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدان والنصب
على الاستثناء نحو اكل احد الاجنه الا انه وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منى لان
لا يفرغ على ما تقدم بقول اكل القوم جميع الطعام الا اجنه الا انه وان كان المستثنى لانه
عن موجب واما ما فيها من قياس جواز ابدان ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب
بعض الا المعنى الاجاب والمعنى اكل القوم الا اجنه الا انه وان كان القوم في اللفظ في خبر اللبا
وسا دسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الاستثناء الصالح لجميع القوم
مع ما جلد وسم ثمانين جلد ولا يقبلوا لهم شيئا واما الاية فيها تنقيص مذمب محقق البهيم وهو ان الجمل
بما لها عاملة في المستثنى على عشرة في الزام وان العامل معنى الفعل فعلا ان الجمل الاخير اولى بالعمل
فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا والمحمول واحد ولو كان العاملين جميعا لزم حصول اثر
واحد من موثرين متباينين او اكثر ومدام لا اجنه وانه جمل للعامل على الخواص المتقدمة واما ان
كانت الجمل الاخير مستأنفة والواو لا ابتداء فلا كلام في افراد ما به كقولك اكرم من قيم والحقاهم البهيم
الا فلانا قولنا **فولس** وحقوق بعد غير يهوى وسواء وبعد حاش في الاكثر قد به عطف عطف على قوله
وهو منصوب في اول باب الاستثناء واما وجوب حصة بعد من الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوي اربع
لغات كما في حجة القراء مع السنين مع المد وكسرا مع انقوص وما المشهورتان وكسر الاول مع المد وفيه انقوص قولنا
وبعد حاش في الاكثر التزم سميء في حاشا لقوله حاشا في دون نون التوابع ولو كان فعلا لم
ذكر واستثناء وقوم صله المصدرية مع اكل او عدلته فعلية مع ان دون الاخش قول الشاعر رابت النخس
ما حاش قريشا فانما نحن افضلهم فعلا واكل المازلي من قول بعضهم اغفر لي ومن سمح حاش الشيطان وابن
الاصح مع الشيطان اي جانب الشيطان شاد عند سبيهم ونعم القراء انه فعل لانما على
والجواب بعد مقتدر لام متعلقة بحرف وكسر الاستعمال وهو بعيد لا تكلم بحرفين اثبات فعل بلا فعل
ومع غير موجود وهو حرف جرم مقدر وموئنا در وعند الجرم يكون تارة فعلا وتارة حرف جرم واذا وليته اللام نحو
حاش لزيد يعين عند فعلية جدا ما قبل والاولى انه مع اللام اسم بغيره منها منونا كقراءه الى السماء حاشا فتقول
انه مصدر يعين تربية كما قالوا في سبحان الله ومعرف حاشا سبحاننا قال سبحاننا معوده و
قلنا سبحان الجودي في الجرم مع زعل مدان يركب كونه حاشا في جميع المواضع مصدر يعين تربية وتربية واما
حرف السون في حاشا كذا فلا استغفارهم التنوين فيما غلب عليه بغيره منها لاجل الاضافة وعدا كما قال بعضهم
ما قول سبحان من علقه العاوان ترك سونه لا يد على علقته لانه لاجل ايضا على صورة المضاف لما غلب استغفار
مضافا كما في سان سوي وجوز ان يقول ان حاشا الجازم حرف ومعنى حاشا اسم بن مشا بفتح لفظا
ومعنى حاشا الحرف واستدل الجرم على فعلية بغيره حاشا حاشيت قال النابغة وما انا حاش من الاقوام
من احد وليس تقاطع لانه يجوز ان يكون مستقرا من لفظ حاشا فوفا او اسما كقولهم لم يبت اي قلت لولا دال البيت
اي قلت لا اوستحي ان قلت سبحان الله وليت ان قلت ليتك ومدام انظر لان المستثنى الذي مدنا
حاله معنى قول تلك اللفظ التي استثنى منها فالتبسم قول سبحان الله والتبسم قول سلم عليك والقبلة
قول سبحان الله وكذا غير ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا واستدلنا على فعلية بالتعرف في الخبر

سما
حاشا
وسبحان

خو حاشا ليس بقرى لان الحرف الكثير الاستعمال قد عطف منه نحو استغفار في سوف افعل وكثيرها
حاشا وقل حاشا لان الحرف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غير نعماء بغيره
الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غير اوفيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا بغيره شخص
من سوء فمقدون بغيره اسم مع سبحان من سوء ثم يتركون من ارادوا بغيره على معنى ان اسم
غيره عن ان لا يطر ذلك الشخص مما يفهم اكله واللفظ ما كان تعلق حاشا به ما عينا عليه من سوء وقد
جاء في كلامهم الا قبل ما خلا وما بعد الا قبل غير مما يفهم بغيره المعنى بالكلية الاستثناء وجوز الكسائي
دخول الاعلى حاش الحان قولنا **فولس** وعرفه جلت على الا في الاستثناء كما جلت الاعلى في الصفة
اذا كانت تابعة لجمع متكون غير محصور لتعدد الاستثناء ولو كان بيها آله الا انه لفظا وضعف
مع غير هو لا غير مبتدأ وصفه خبر اعلم ان اصلي غير الصفة الحفيدة لمغاير جرم وربما لم يصورها اما بالذات
خروجت برجل غير زيدا واما بالصفات نحو قولك دخلت سوج غير الوجه فوجب به والاصل هو الاول
الثاني جاز فان الوجه الذي سدى فيه اثر الغضب كان غير الوجه الذي لا يغيره بالذات وما عيه المستثنى كما
في حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نيبا واشياء تالما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى
المغاير لما قبلها جلت احواد استثناء في بعض المواضع على غيري الصفة وجلت غير على الا
في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الجمل انه صار ما بعد الاستثناء لما قبلها ذرا او صفة كما بعد غير ولا يقتضيه
له نفا واما كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغاير لما قبلها نيبا واشياء كما بعد الا ولا يقتضيه مغايرته
له ذرا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الاكثر من العكس لان غير اسم والتعريف في الاسماء اكثر منه
في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المنفرد وغير والموجب وغير والمنقطع وغير موقعا عن المستثنى
منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا دخل على الجملة كالا لتعدد الاضافة اليها ولم يخل الا على غير الا
بالشرائط التي ذكرها ما اذا دخل الاعلى غير والا في الاصل حرف لاجل الاواب روي اصلها لم يجعل اغرابها
الذي كان يستحقها لولا المانع المدحور على ما بعد عاربه وانما دخل غير على الا والاصل في غير من حيث كونه
اسما حار حرك الاواب وما بعد الذي صار مستثنى بظن غير على الاستغفار بالجر على نفس غير عاربه فعل مد التفر
الاصل جعل اغرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المدحور اي استغفاله بالجر على نفس غير عاربه فعل مد التفر
لا حاجة الى ان تتعد الانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما راي انصابه عن دون واسط كما
كان في المستثنى بالا وموانه انما انصب بالا واسط حرف لما شابهته الظروف المبهمة ما بهما واما لم
لحج الى مثل هذا العدد المدحور ما معناه ان حركه غير لما بعد ما على الحقيقة ومن عليها جاز به فكان غير من الوا
لانصاف ما بعد ما في الحقيقة والديله على ان الحركه لما بعد ما حقيقة جواز العطف على حركه حركه جاني
غير زيدا وعرفه عطف على محل زيدا لان المعنى ما جاني الا انه قال القراء يجوز ان يثنى غير في
الاستثناء مطلقا سميء اضعف الى معرب او مبني لكونه يعنى الحرف يعنى الا ومنه البهيمون لان
ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضعف الى ان فلا خلاف في جواز زيدا على المعنى كما في قوله
لم لمع الشرب منها غير ان نطقته كما في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير اني فتدبر
استمعين على انهم ادا حف بالهوى السمار عن هذا الباب مبني على الفتح اضافة الى ان كما قال في قوله
تبع مثل ما انكم نطقون ويجوز ان يكون منصوبا بالكونه استثناء منقطع وقولهم مد مثل غير ولا ياتي
الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال سلم انا افصح العرب بيد اني من قدريش ويجوز ان يقال

ان اصل غير
الصفة
كراه
ماهية
المستثنى
سما
حاشا
وسبحان

والنحو
والنحو

قولها لو كان
فيها آلهة

مجله ادب و سوز

المذبح

بعد بدل منها وان رفع وهو اقل من الجرح مستبداء محذوف وما يعين الذي او تكن موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل
لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقوله من فخره انما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب الاسم
بعد لاسيما بقياس كقوله روي بيت امر القيس ولا سيما يورما بداره جلي نصب يورما ايضا فتكلموا النصب وجرحا
قال بعضهم ما نكره غير موصوفة ونصب يورما باضمار فعل اي اعني يورما وقيل على التخيير قال الاندلسي لا ينصب بعد لاسيما
الا التكره فلا وجه لنصب الموصوفه وهذا القول منه موزن لجواز نصبه قياسا على ان يكره لان ما سطره التثنية كما في كم
رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستثنى الموصوفه والتكره قال الاخفش في قوله ان فلانا تميم لاسيما ان اتيته فاعلا يا
مهنا زائد عوضا عن المضارع اي ان اتيته فاعلا واعلم ان الواو التي يدخل على لاسيما في بعض المواضع كقوله
ولاسيما يورما بداره جلي اعترضا صيغة كما في قوله كما في قوله فانت طالق والطلاق اي اذن مع ما بعد ما يتقدم
جملة مستقلة والشيء يعين المقتل يعني جاني القوم لاسيما زيدا ولا مثل زيدا موجود بين القوم الذين جاؤا في
من كان احسن لي واشد اخلاصا في الجرح وجرح لا محذوف وموقوف في هذه اللفظة بمرات كثيرة كقوله استمعا لدا
فقتيل لاسيما حذف لا ولا سيما محذوف ايها مع وجود لا وحدها وقد حذف ما بعد لاسيما على جعله معنى خصوصا
فيكون منصوب بالمثل على انه معقول مطلق وذلك كما في باب الاختصاص من نقل نحو يا ايها الرجل منصوب على
النداء الى باب الاختصاص جامع بينهما معنوي فصارت في نحو انما فعل كذا ايها الرجل منصوب على العمل على
الحال مع بقاء ظاهر على ما كان عليه في النداء من ضم اي وقبح الرجل كلاسما ثم ما يكون ما قيا على نصبه الذي كان له
في الاصل حين كان اسم لا التمييز به مع كونه منصوب العمل على المصدر لقيامه مقامه خصوصا فاذا قلت اجبت
زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو يعين وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل للقد راى واخضته
بزيادة الحجة خصوصا راكبا وكذا في مخرجه ولا سيما وموراكب وكذا قولك راكبا ولا سيما ان ركب الى اخصوا ان
ركب وجواب الشرط مبدول خصوصا اي ان ركب اخضته بزيادة الحجة وجوز ان يجعل يعين المصدر واللام ان اخصوا
فيكون معنى وخصوصا راكبا اي ويختص بنقل محبت راكبا وعلى هذا معنى ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قوله ان فلانا نكرم
لا سيما ان اتيته فاعلا اي يختص بزيادة الكرم اختصا في حال قعوده وجوز في الواو وقيل لاسيما اذا جعلته معنى
المصدر وعدم مجئها الا ان مجئها اكثر من اعتراضه كما ذكرنا وجوز ان يكون عطف الاول او في واعذب وقد
تقابل لاسيما مقام لاسيما واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد علمنا في المرفوع فعل مضارع اما جرح
المقتداه كقولك ما الناس الاعبرون وما زيد الا بقوم او حال نحو ما جاني زيد لا يصحك او صفة نحو ما جاني منهم رجل
الاعوم وتقدم وجوز ان يكون مبداه لا ليعوم في الحال وانما اشتراط التثنية ليكون الامتلاء عن العمل على قول او
عن التوصل بها الى العمل على قول اخر فيسهل دفعا عما تنقصه من الاسم لاسيما وشككتها بالانفا وشرط كذا الفعل
مضارع لما يشاء بعد الاسم وانما المضارع يجوز وان يلحق في المرفوع باحد مبتدئين وذلك اما اقتضائه فقد عوم الناس
الا قد عبروا وذلك لتوسلها من الحال المشبهة للاسم واما مقدمها من مفعول نحو قولك يا ابي انت عليه الاشكر وما
اتيته الا اني وعنه عليه السلام ما ايسر الشيطان من ابن ادم الا انهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقيب
مضمون ما بعد الاضمة ما قبلها وانما جاز ان يلحقها المضارع مع هذا النقص لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء
الاغلب جرحا ان جيتن اكرهتمك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجرح متعقبيا لمضمون الشرط بل يكون
مقدرا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احترق فمعاك نار وان كان الانسان ناطقا فاعلم ان ناطقا فاعلم ان ناطقا
لكن التعقيب المذكور هو الاغلب فلما كان يعقب مضمون ما بعد الاضمة ما قبلها هو المارد وكان معنى حرف النطق
مع الاضمة معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النطق وال

فانما

مفعول

فيصاع الاو بعد ما صوغ الشرط والجزاء وذلك اما يكون ما مضى من جزاء رتق الا اكرهتمك او مضارعين نحو ما ازره
الا يزرني ومثل هذا هو انما يصب في الشرط والجزاء اعني كونها ما مضى او مضارعين جاز كون الماضي الذي بعد
الاسم جرحا واخر قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك كقوله متضمن معنى الجرح فيكون ما بعد الا
على هذا المعنى المذكور اما مضيا مجرورا او مضارعا مجرورا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا
في الحقيقة وان كان فيه معنى الجرح فيبقى باضيا او مضارعا مع الواو جرحا زنة الاو اكثر من ولا ازره الاو اكثر من
وانما ازره الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن بمضمون غلبه كالمعنى الغالب في الحال نحو جاني زيد
راكبا ونقطة ايضا مفصلة عن العامل بالاجاز ان تستظهر موطر في ربطه مثل هذا الحال بعاملها لفظا وحرفا لفظا
اي الواو في ثم ازره واخره واكثر من وقد رويت واحدة حينه كما في باب الحال وفي في الماضي الواو وقد
انما جرحا زنة الاو قد زارني ولا يجوز الاقتضار على قد فلا يقال ما زرت الا قد زارني لانك ان طرقت الى معنى
الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال ما جرحا لا تجرح وعنه الغاء اذا كان مع تدك كما في باب وان طرقت الى
الحال الذي هو امله فليس فيعرف الربط المذكور وانما قلنا انه الاغلب في الحال مقارنه بمضمون بلضمون
عالمه لانه قد يجرى خلاف ذلك كقوله لم يخرج الا يرمعه صق صايدا به غذا اي عازما على الصيد وكذا معنى الجرح
اي ما ايسر الشيطان من ابن ادم من حجة غير النساء الا عازما على اسانهم من قليلين جعلوا المرفوع عليه
الجرحوم به كما لو اوقع الحاصل وقد يدخل الاو لما يعين على الماضي اذا تقدم وما قسم السمع الجرحا لانه
الا فعلت وقول لا دعه في كتابه الى موسى فموت عليك لما مضى كاسك سوطا كقوله ايها ما اكرهته
كتابا الى عمر وكتب من اي موسى وقول لم تشد بك باه من قول لم تشد به فيشداي ذكرته فيذكر فيشداي المتقد
اي واحد مطاوع للاول المتقد الى اسن والمعنى ذكره كذا ان اقسمت عليك به وقيلت باه لمفعول
او يكون شدت بمعني طلبت اي شدت لك ان تشد به مع انيكم انما اي ابني لكم اي طلبت لك ان تشد به من
جميع ما يقيم به الناس لا قسم به مع عليك ومعني الافعلت الافعلك والالفق معني انفي الذي تقصه القسم لانك
اذ اخلفت غيرك باه قسم اطلب معه ضيقته عليه الامر في فعل مطلق كذا نكر قلته ما اطلب منك لا افعلك
فعلت بمعني اطلبه رفعه لا به لما طلب الذي ذكره كذا ان تشد بك باه وانما جعلته مثلا ما ضيا ليعود الجرحا في الطلب
حتى كان الخطاب فعل ما يطلبه وصار ما ضيا ثم انت جرحا عنه فهو مثل قد به وسيتق الذين زيادى اصحاب
النار وقول لم رجلك باه ومعني عمت عليك اي اوجبت عليك وموعن قسم المالك ولما في الاستثناء لا
في الا بعد انقضى ظاهرا او مقدر راكبا رايته ولا في الا في المرفوع نحو قد به وان كل ما جميع قولي
جرحا كان واخر انما هو المصنف بعد دخول الجرحا كان زيد قايما وامن على جرحا المصنف او مقترن معرفة لما قال
هو المصنف ودخل فيه المصنف او جميع ما كان في الاصل ذلك ففقد بعد دخولها جرحا كلها وقد ذكرنا انه دخل
في حق نحو قايما في قولك كان زيد ابوه قايما مع انه ليس جرحا كان قولي اوم على جرحا المصنف اي في جرحا
له من كونه معرفة وتكون ومفرد او جملة ومقتضا على المصنف اي ومقتضا عنه واجب من يقدر به على الاسم اذا
كان ظرفا للاسم كقوله كان في الدار رجل واشتهاه على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او غير ذلك من الاحكام
المذكورة في باب المصنف او قد يختص جرحا كان ببعض من الاحكام كذا بعضه منها وبعضه في الافعال انما قصد
في قبيل ان من خصا به ما ذهب اليه ابن درستميه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي جرحا كان فلا يقال كان زيد قام
ولعل ذلك لانه لا بد كان على المضارع فيقع الماضي في جرحا فليقع في ان عال كان زيد قايما او يقوم وكذا ينبغي
ان يرفع نحو يكون زيد يقوم لمثل ذلك العلة سواء وجد دم على انه غير مستحسن ولا يجوز لفظي المصنف قالوا

عن

مفعول

مان وتقع ملائمة من قديمه او مقدرة لعدد التقرب من الحال اذا لم يستند من جرد كان وكذا قالوا في اصح
 وامس واذني وظل وابتدع وكذا قيل ان لم ينعوا غير منقول وكذا البصري والاولى كما ذهب اليه ابن مالك
 يجوز وقوع خبر ما ضياعا قد ولا تقدير في قوله مع وقد كانا عاهد والله وان كان قبيصة قد من وبرز في قول
 الشاعر وكان طوي كشيحا على سكة نلما هو ابداه ولم يقدم في قوله اصبحت خلا واضحا اصلها اختلا اضحا عليها
 الذي اضحى على ليداد لامنه من قيام شين بعيدان معنى المضى ومنه ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس
 وما دام وكل ما كان ما ضيا من زال ولا زال وورادنا اما صار ملكونا ظاهرة في الانتقال في الزمان الماضي
 الى حاله مستمرة ومن مضمون خبر ما حكوت فقرا فموت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المستند
 اليها كقول امرئ القيس كنت عريضا فموت مما لا ثم كسب وكذا ما زال واخرنا موصوفة لاستمرار مفعول
 اخبارنا في الماضي الا ان ملغ قد يند واما يصح للاستمرار من الاسم الجاهل كقوله اسد او الصفة كقوله زيد قائم او
 غني او مغروب او الفعل المضارع كقوله زيد يفتقد في الخروب وسحر موجوده اي هل عادت له لانه وان كان في الاصل
 فعلا لا اعل لاحد الا انه انما مضارع اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله ولذا كان اذا
 قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظاهر الاستمرار فاما مستل الاخبار
 الثلثة ان الجاهل والصفة والمضارع لصاحبتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصاحبها وما زال واخرنا خلافا
 الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلثة فميت في الخبر الذي يقصد فيه الاستمرار في
 موصوف الخبر العدم والافعال واما ما دام فلم تقع خبر ما ضياعا لان ما ضياعا للحدث لا يشارك قلبه الماضي في الابل
 الى معنى الاستقبال كما في في قسم الافعال فلهذا انقول اجلس ما دام زيد جالس او قد في معنى الماضي كقوله مع
 ما دمت فيهم واما ليس فلي للشيء مطلقا كقوله سمعوا مني على ما سمن في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق
 من دون تعرض الزمان اما جاهد او صنف او مضارع لم يشأ بده اسم الفاعل بخلاف الماضي ولما كان لا يند في وقوع
 جميع اخبار جميعا ما جئته والاولى ما تقدم لعدم السماع قولا في مقدم معرفة هذا الخلاف خبر المختص لان
 لم يرد على المختص اذا كانا مع فتيين ولا قد يند لاكتساب واما هنا فلا ليس وان كان معرفتين او متساويين
 لان مخالف اعراضهما رافعه ليس ولفظ ظهور اعراب احدهما خبر كان زيدا احدا ويبنى معنا ايضا اذا سمي الاعراض
 فدهما لفظا ولا قد يند ان لا يجوز التقديم خبر كان انفق هذا قولا في وحيث عاينه في نحو انكس في خبر
 باعنا لم ان خبر الخبر وجوز في نقلها اربعة اوجه وجب الحدف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
 قوله عاينه اي عاين خبر كان واخرنا ما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه الحدف من هذه الافعال الا كان واعلم
 انه يجوز حدف مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غيبه او جاز خبر اطلبوا العلم ولو بالصين
 اي ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبحا ان قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذا بما اعتد
 من ش اذا قيل اي ان كان حقا ونقول لا تزلن ان فارسا وان راجلا ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب
 نحو ارحل ولو راجلا وان راجلا ان كنت ولو كنت واما في مثل الركب الذي في المتن اعني ان يكون
 بعد ان اسم وجوز انما وبعد انما اسم مفعول مقتول بما قبله ان سببا فيف وان خبرا فيقول
 ينظر فيه فان جاز مع كان الحدف بعد ان تقديره او بعد اهلكه ذلك كما في قوله انكس في خبر باعنا لم يند في ان
 ان تنال ان كان مع او في غلبه جاز في الاول مع انصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى
 اذ معنى ان كان مع او في يد سبب وان كان في غلبه غير معنى غير مقصود لان مراد التكميل ان كان نفس علم
 خيرا وان ما قبله به سببا لان له اعمالا في تلك الاعمال خيرا وان في يد او في صبيته وقت استيفاء الذي قلنا

قول ولفظ كان
 عاينه ولفظ كان
 وكل ما كان ما ضيا
 من قول
 وما دام

مطلق
 حدف كان
 بعد ان ولو

مطلق
 الحدف مقتول
 بما قبل

ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حدف كان مع خبر الذي موصوف صور المفعول
 النفع له حدف ش كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا وجرور والخلاف حدف مع اسم الذي هو كذا ولا سيما اذا كان خبرا
 متصلا فان قلت مقدرة في اللفظ كان التامة قلت بضعف لفظ استعماله والحدف الاكثر الاستعمال
 للضعف وليكون الشرح دالة على الحدف وان لم يند ير مثل ذلك تعيين نصب الاول خبرا سيرا ان بابا
 فراكس وان راجلا فراجلا ان كنت راكبنا فانا راكبس ورتما جرت ما بعد ان وان لامع ما بعد فانيها ان مع
 رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر ما عدت حرف جر نحو امره مقتول بما قبله بان سيفه سيفه اي
 ان قتله سيفه فقتله ايضا سيفه وحكي عن يونس مرت برجل صامح ان لا صامح فطامح اي ان لا
 يمكن المرور بصامح فطامح ومرت برجل ان ردد وان يورود ذلك لفظه الدلالة على الجار مقدم
 ذكره فتيين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما اختار او وجب اما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه او لا لان
 رفعه باختيار مبتدأ بعد الفاء وهو مباح كثير واما نصبه فاما بنقدس كان بعد الفاء ان فيكون ما قبله به
 سببا او مقدرة فعل لا نحو مجزى خبرا وحدف المبتدأ او لا فمؤد من حرف الجمله وانما حدف المبتدأ
 اكثر من حدف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان في الفاء مع الجمله الاسمية اكثر منه
 مع الفعلية وجوز ان يقال ان في الفاء في الفعلية اما قبل اذا كان الفعل ظاهرا اما اذا كان مقدر فلا بد
 من الفاء كحرفان طريقين فمضاربه فادانته ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعمله كقوله اجمع الوجوه
 الى الفاء الاصل في الموضعين ورفعها ونصبها متوسطان لخالفه الاصل في موضع واحد فقولك
 وجب الحدف ان وجب حدف كان بعد ان معقوضا منها بالخبر قوله ابا فاشته اما انت ذانقران قولي لم
 ياكله النصب ان لا كنت حدف حرف الجواز اعل العياض المذكور في المفعول له حدف كان وابدل منه ما قبله
 الحدف ليلا يجمع بين العوض والمعقوض منه واجاز الخبر لانه كان على ان ما زائد لا عوض ولا استند ذلك على
 سماع لم ادغم النصب السالك في اليم وحده بانقي الضمير لرفع المتصل بلا عامل متصل به فجعل منفصلا فصار اما انت
 ومقول ايضا اما زيدا فاما انت ومقال الكه فبين ان المقتوض معنى المكسورة الشرطية وجوزون في ان المقتوض
 شرطية قالوا القاذبان في مودع ان تفضل احدهما بنسخ الترخ وكسر المعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا
 من الفعل المخدوف ولا اري قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله
 اما انت ذانقر البيت وفي قوله اما انت واما خلافا لانه بلا دمايات وما رند مع عطف اما انت بنسخ الترخ على
 ماتت بكسر الترخ وموجوف شرط بلا خلاف والبعريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معلى بالرفع والكو
 جوزوا بوجه بان المقتوض الشرطية وجوزوا بالرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرطية وجوزوا بالرفع
 كان معنى الشرط هنا ظاهر اما ال مسنونه دخل في ان معنى اذا ما لمع اذا ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند
 من تقدير فعل يعمل في الجار والجر رافع في اما انت ذانقر الذي سوبع لان كنت ولا يصح ان يكون ذلك لم ياء
 كلم لان معمول حزان لا تقدم عليها واما خبرا ما يوم الجمعة فان زيدا قائم نسبي الكلام عليه في وجوف الشرط وايضا
 ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الامع اما الشرطية اما ظاهر كما في قوله تع وانا بنعمه بكسر فخره واما مقدرة خبر
 ويربك فلكي كما في في وجوف الشرطية معتد بالبعريون اما انت ذانقر تكبر وتغتر وينبغي على هذا ان يكون فاسد كلاما
 جواب اما انت في العامل في اما انت من خلا الحدف اي لكلاك الله لاجل افعالهم وكله كلف والاولى ان يقول
 ان ان الشرطية كثير الاستعمال مع كان الناقصة فان حدف شرطها جازا لم يغير حرف الشرط على صورته فخر
 ان سببا فيف وان حقا وان كذا وان حدف شرطها وجوبه مفسر كما في ان زيدا كان منطلقا وان حدف

قوله
 ان نقل احديهما
 فيرون

قوله
 واما بنوعه
 فحدث

شرطها وجوبها بلا مفسر وجبه بغير صورة تنافي كسر الخبز الى قنبر لان بقاها على وضعها الاصل مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصل بلا مفسر مع كالمعوض مستلزم نادا غيرت عن حالها الوضعي سدل جوف شرطها على سدل الوجوب لانها صير كانهما ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد ان من يملك كانه لدا عن مقتضاها اعني الشرط لم لا حالها عند ذلك من ان حذف منها كان مع اسمها وجوبا او حذفها وحدها فان كان الاول وجب في جواها بالاعوذ ان يما ان انا في الاصل حرف شرط لان الغاء علم السبب في بيا لما بغير صور حرف السبب اعني ان وان استقل على سبب الوجوب به جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك خبرا ما يزيد فلتعلق اي كس في الدنيا ش فزبد منطلق اي ان كس في ش موجودا ووجود انطلاقة ان من منطلق لا حال فلا بد ان اعني اقامه حرف من اجزاء مقام الشرط لان لم يبق فيه ش كاي في في حرف الشرط وان كان الاول فالغاء غير لازم بل خبر زحدها والاثنان بيا خبرا ما يزيد منطلقا انطلقت واما انت ذان فان قولي وانا في ان الشرطية من دون حذف الشرط كما انبه الكوفيون فليس بشهر ومطرح كان بعد ما انكسرت قليلا وما لسيب به لم يزل حذف الفعل مع ما انكسرت قال ابو علي لان ما التي بعد في اشبهت اللام في تأكيد الفعل من ش جاز في انا خاف من وعرضه ما يبين شكله في النون كما جازت مع اللام في نحو ليعطين كما في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يوك و قد جاء كان الناقصة محذوفه بعد لن واخراته نحو رايتك لن قايما اي لن كنت قايما من كذا شرا لا في انا اي من لك كانت شرا لا تلا ان تله انما قد يصير ذات تلوق قولي اسم ان واخراته ما هو المسند اليه بعد دخولها في نقص بل في اخر في قولك ان زيدا قايما اخر قولي المنصوب بلا التي لن في الجنس هو المسند اليه بعد دخولها فيها كذا مضافا او مشبها به كذا لا غلام رجل لا عشرين في محال فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان موزعا او مقصورا لا ينعى ومن لا وجه الرفع والتكرير وخز قضية ولا ابا حسن لما تناول لم نقل اسم لا التي لن في الجنس كما قال اسم واخراته لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضها مبني نحو لاجل نكاح قصد المنصوب احتياج الى التمييز بالقياسيات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها ومن لم يدر كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان قلها فلو اختلف واحد منها لم ينصب كما في ولو قصد الى اسم لا من حيث كونه مضافا لكان يلفظ ان يقول كما مر عاده هو المسند اليه بعد دخولها في قولها قولي يلبسها وتكون مضافا احوال مترادفة والمعامل فيها المسند وذل محال الضمير في وري اليه قوله لا غلام رجل نكح مضافا وقوله لا عشرين في محال مضاف لم وقد بينا معنى مضاف في باب المتناوين قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا او لم يزل ذكر اسم لا نحوها لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لانه لا يكون مفردا قولي على ما ينصب به هذا الذي كما في باب المتناوين من قوله مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين نكر ولا مسلمين نكر ومعنى بالمفرد ما ليس بضاف ولا مضاف له فبعد دخل فيه المشي ويطوع والفتح في لاجل عند الزجاء والتسبيح في ارايته خلافا لغيره والافس وغيرهما واما الاختلاف بينهم لاحتمال قول السمع به وذلك ان قال ولا يعمل فيما بعد في ينصبه بغير تنوين ثم قال وانا ترك التنوين في معولها لانها جعلت وما علمت فيه الجمله اسم واحد عشر فاقول الجمله ومعه ينصبه بغير تنوين باننا نصبته او لا لكن بن بعد ذلك حذف من التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر فاقول الجمله وقوله نصبه بغير تنوين للبناء اتفاقا وقال الزجاء بل واره انه موزع لكنه مع كونه موزعا مركب مع عامله كما لا ينفصل عشر عن خمسة حذف التنوين مع كونه موزعا للتاقيده بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما مركب مع عامله لان اداة التثنية الاستفراق كما افادته عن الاستفراقية في محل من رجل في الدار لان لاجل

قوله
واما نحن فن
مطلوب
انما نحن

في الدار جواب محل من رجل فتركيبه الاعم النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال به حذف التنوين لتتأمل النكرة بتركيب مع كونه موزعا والاولى ما ذهب اليه الجمله واحدا لان حذف التنوين في حال الوصل من الاسم المنقون بغير الاضافة والبناء غير موزع وانما التركيب بين لا والمفني ليس بالمشدود من المضاف والمفني اليه والجاء والجرور والحذف التنوين من الثاني في الموضوعين وقال مسيبويه ان حذف التنوين عن المفني لان لا يعمل الا في النكرة ولا موزع لما في موضع الابتداء على حذف بها عن حال اخواتها حذف بل نظر ما يعني ان اقتصاصها بالنكرة وكونه موزعا ما بعد ما منتهى سبب بناء معولها على مذنب من قال بناء او سبب حذف تنوين معولها عند من قال باعرا به لاننا نخرج الشئ من خالف ما يراى ان يكون كان ونحوها نحو حذف في المعول ما يراى المعولات وحذف طريق اعني بناء المعول او حذف التنوين منه لخالفة العامل لغواته ولحق ان يقول انه مبني لتضمنه عن الاستفراقية فيه وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس لمنه له لا عن رجل خلاف لا رجل في الدار ولا امرأه مانه وان كان النكرة في سياق النفي بعد للعموم لكن انصبا بل هو الظاهر كما ان ما جاني من رجل نص في الاستفراق لخلاف ما جاني رجل اذ جرد ان يقال لا رجل في الدار بل بجان وما جاني من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التخصيص على الاستفراق فتمتوا النكرة معن من نسبوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكن البناء على حركة استحقاق النكرة في الاصل قبل البناء ولم بين المضاف ولا المضاف له لان الاضافة ترج جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحق في الاصل اعني الاعراب ولا ينعى المضاف مبنيا لاننا در الحرف عشرة عشر وخروج من قال المفني معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا محال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل طريف فيمن حكيه وحده لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبني فان قال لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب لم ينقوض نحو بازديان و بازديون ومما يفتيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقليل بازديان و بازديون والفتية ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المشي والجرور في حكم المعطوف والمعطوف عليه فهو مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب الامس نحو لاجل و امرأه ولو ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التتابع والمبتوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النذاه في حرفة ومشى ولا شكر ان المشي والجرور مثل هذا المنسوق لكنه يقتضى بازديان و بازديون وقيل لما قال ذلك لانه ليس ش عن المركبات يعني في الجمل والثاني وجب والجواب انه لم يبق دليل قاطع على ان لا مركب مع المفني ولو سلمنا وليس بناؤه للتركيب كما مر بناه وان سلمنا فيقول حفر سورتان وحفر سورتان في الحفر حفر سورت كما في باب الجنس واما وجه ملامت الموثق فبعضهم يفتنه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماء نظر الى ان التنوين للمقابلة لا للممكن بدليل قوله تع من عرفات وهو منقوض نحو ما سلمنا جردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكرهونه لانهما وان لم يكن للممكن في مشبهه بتنوين التمكن فيلزم على حديث القولين داخل في عموم قولي على ما نصب به والمجازي يفتنه لانهما تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي حفر عواقبه فيه تلة والذات للشيب حذر من مخالفة في الحركة لسائر المفني بعد لا التثنية مما كان موزعا بالوجه قبل دخوله وهذا اولى مما قبله طرد الباب على سق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التثنية منع من بناء المفني بعد ما حفر قوله كنهت بل بالمال وعصيت عن لاش وذلك لتعذر تقديره بعد اذ لا يجوز بل اذن بال و ايضا فان على انا كان لثابتها ان كما في وثبوته مظهر لطلب الشبهة ولان ان لا بد لنا من التصدر وروايتنا الى نظر لا فيقول كنهت بل بالمال وذلك كما بين مع لا التثنية نظر الى لفظها كما اشد

مطلوب
انما نحن
مطلوب
انما نحن

في الدار

قوله لا تشرى
عليكم اليوم

مطلوب
وكل مصدر
يغذي حرف
من حرف وجز

مطلوب
مشتا به لا بان
وكل علمها

الاخفش لو لم يكن عطفاً لا لزوم لنا الى لايت دو وأحسا بدأ انما لا زيد وقد اعتبرت فيمن الاسم لما
فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها كذا مع ذلك قليل وخو قوله مع لا تشرى عليكم اليوم عندهم وجمهور
البناء الطرف بعد الحق السعدي بالحق والاكاف مضارع المضاف فانصب كما في الاخير من زيد بل الطرف متعلق
بخدمه وهو جزم المبتدأ كما في قوله على تشرى واليوم محمول عليكم وجزم العكس وكذا قوله مع لا عام
اليوم من امر الله اليوم جزم المبتدأ وان كان جزمه اذ الحق لا وجه وعاقبه على حذف المضاف وقوله من امر
الله متعلق بما دل عليه لا عام ان لا يعبر عن امر الله فلا يظن ان مثل هذا الجار والجرور متعلق بالحق وان
اوصته ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بخدمه وكل مصدر يتبع حرف من حرف جزم ذلك
الجار جزمه عن ذلك المصدر متبعا كان او منفيا كما نقول الانكاح عليكم واليك المصير ومنك الخوف وكن
الاستعانة وما عليك المعقول وليس بك الاجاء ومنه لا تشرى عليكم وذلك ان الجزم لقدره من المعنى
ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لتفخذه فخرج ولا جزم مثل ذلك في اسم الفاعل فلا نقول بل ما راعى
ان بك جزمه من ما راعى قدرنا محمول لا عام لقوله من امر الله وقول لا مصلية في الجاه اذ انصبت عن
الوجود من يرفع صلوته في الجاه اي ليس في الوجود من يصل في الجاه ويجوز ان يكون مستقرا
في الجاه من يصل في غير فادان قلت لا مصلية في الجاه فالجزم ليس في الجاه مصلية سواء صلي في الجاه
او في غير مصلية فحلى ابو على عن البعد ومن انهم يجوزون كون الطرف والجار والجرور في نحو لا
أمر بالمعروف ولا عام اليوم من امر الله من صله الحق المبين وفيه نظر لان المضارع المضاف لا يبين وجوب
ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع موب للمعنى انفرج من غير شيئا بالمضاف قوله وان كان
معرفة او مفعولا به ومن لا واجب اليه والتكثير اعلم ان لا التبره انما يعمل بها باعتبار ان وجوب
المشابهة ان للمعاني في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبره للمعاني في النفي لانها لنفي الجنس
فلا تفرقنا في الطرفين اعني في النفي والاثبات فثبت بها فاعلمت عليها وعلمها مع هذه الحث بده ضعيف
لوجوب احدهما ان اصلها النفي من ان انما يعمل بها بده الفعل لا بالاحالة فهي مشبهة بالمشبهه والثاني ان
الظاهر ان من ان ولا التبره تنافيا وتنافيا لا مشابهة ومفارقة فعل مدقق انما لم يعمل في المعونة
لان وجه المشابهة وهو كونها نفي الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعونة اذ ليس المعونة بلفظ
جنس حتى ينفي الجنس باسقاطها وكذا لم يعمل في المفعول بينه وبينها كما ذكرنا من ضعف قولها فلا يقدر
على العمل في البعيد عنها وكذا لم يعمل في المفعول لم يجر بناء وانه لان الموجب للبناء تفهم من الاستمواته
ودليل تفهمها لا التبره فلا بعد دليلها ضعف او انتقص وهو قال ان الفتح اعرايه قال انما حذف التنوين
بعد التركيب دلالة على التركيب وقد اتفق التركيب بالفصل وقيل انما لم يبين مع الفصل لانها لما وجب جازم
البناء من لا الى النفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب اسى تعدى البناء اليه لم نقول وجزم لما ذكرنا
من ضعف قولها ان تلفظها مع كون النفي نكر غير مقصود وجب في المواضع السبعة اي التي الغيت فيها
اما وجوبها كما في المعونة والمفعول واما جوازها كما في النكر المتصلة تكثير لا والجب ذكر اذا اختلفا او ثبتت اسمها
وذكر ان المقصود قيام التبره على كونها نفي الجنس وعلمها على ان وبناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكون الا
مع لا التبره فاما اذا الغيت فانه يعمل تكثيرا مشتملا على كونها نفي الجنس في التكررات لان نفي الجنس هو تكثيره على
في الحقيقة واما في المعارف فالتكثير جزم ان لما فانتا من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يجعل مع المعونة واجاز ابو
العباس وابن كيسان عدم تكثيره لا في المواضع السبعة امام المعونة فحرم لا زيد في الدار وقوله لا تشرى لانها لا تفعل كذا



وامام المفسر فحرم لا تشرى جزمه قال كذا جزاء واسترجعت ثم اذنب ركايتها ان لا يشار جزمها و
امام المفسر المتصل فحرم لا تشرى في الدار قال وانت اعرايه منا خلقه لغير ما جزمك لا مع وموتك
فاجع ومثله قوله لا سوا وقوله فاننا ابن قيس لا ابراهيم وقوله تركتني حين لا مال اعيش به و
حين جزم زمان الناس او كليا واجيب بان قوله لا تشرى ان يفعل كذا المعنى لا ينبغي لكن ان يفعل في
في المعنى من الدار على المضارع وتلك لا يلزم تكثيرها والنون مصدر يعنى التناول ومنها المعنى المفعول
اي ليس لك متناولك وما هو ذلك هذا الفعل ان لا ينبغي لكن ان تأخذ وتساوله وشده وقوله ان لا يشار
بجزمها ولا نفع ولا ابراهيم ولا مستصحب ولا مال ولكن لا في لا سوا عو ضار من المبتدأ والخوف اذ يقال
بما لا استواء على ما ذهب اليه المصنف واما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال بان لا ابراهيم ولا
مستصحب ولا مال يعنى ليس وموكلهم وقوله لا سوا وقبل ان لا في لا تقع وما بعد يعنى ليس وقوله
ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت افعال لا على ليس فالاولى جزم ذلك على الفور والشدة وقوله فعل مدقق
حسه في الاختيار تكثيره لا التبره الدار على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان يكون داخل على الفعل
ثقتما وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدّر نحو لا عجا اي لا تبت عرجا او لا رجب موصلا
ولا اهلا اي لا تبت اهلا ولا سله اي لا وطيت سله ولا نفع اي لا نعت عمنك نفع وكذا لامرته ولا كرامة
وادا دخلت على اسمية يعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولاك السوء لان الدعاء با الفعل اولى لانى الامد
او اوتى مكانه قيل لاسلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدأ او لا اصابك السوء وادا دخلت على نون
نحو لا تشرى ان يفعل كذا اي لا ينبغي كما عروا انما لم يجر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجر
تكثيره الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء وخو قوله مع ملاحظه ولا على ما في في قسم الحروف وثانيها
ان يكون المعنى غير مع احد شرط احدها ان يدخل على فاعل من سوا الجزم بالاضافة نحو مواش لاش او جز
الجز التي حرف كان كونهت بلاش وعصيت قز لاش واما انت الكلاش فدخلت من لاش اذ انصب
نحو انك ولا شيئا سوا او ارتفع كونهت لاش وثانيها ان يجر ما بعده لابس الجز قبلها كونهت بلما بال ولا
نجر اذ لم يكن لفظش الا باعر حروف الجز ولم يثبت الجار به بالاضافة واما قول جزم ما بال جمل بعد الحكم
والدين وقد علمك مشيت حين لا حين فالاولى ان لا زيد كما في قوله في بير لاجور سري وما شعرى على
الشعب والاولى اي انوقت الاول من التثنية الى غيرهما مثلا فاصاف الاول الى الثاني لا استحقاق
علته وقال ابو على لا غير زيد على تاويل وقت لا وقت اللهم كما فوق التثنية واما قول الشاعر فحجت
فطوس حين لا حين حتى حين الاول مغاف الى الجملة اي حين لا حين حين جاصل وثالثها ان يعطف
ما بعده لا على الجار وغيره كقوله مع غير المفعول عليهم ولا الضائين وقوله زندي غير فارسي ولا شجاع
وقوله ايضا غير الفارس ولا شجاع ولا جزم زانت غير زندي ولا عروا لوالا انهم را عروا صورة لا غير
بجزمه يعنى غير ما نالهم تكثيرا مع العلم واما الحروف باللام فان التعريف فيه غير مقصود قصد
فهم في حكم المنكر وجزم عدم تكثيره مع المنكر قبل جعلها يعنى غير نحو لا يعمل ولا غلام يعمل بخلاف
العلم واما الحروف باللام مع لا التبره فلا بد من تكثيره نحو لا تشرى في الدار ولا امره استضعف
هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير وضعفها انما بعد الخروج جزم عدم تكثيره كونهت
غير الفارس ولا شجاع والزمته التكثير قبل خروجها فثبت انها وان كان لا يعنى غير جزمها
عن هذه الشروط لم تشرى كذا ايضا خو قوله مع الى طرقت في ثلث شعب لا تحليل ولا يبين من

قوله لا امر جزم
تكثيره لا المحملة

قوله لا امر جزم
فلا صدق ولا جزم

الطلب
قوله لا امر جزم
من الكسب

وتكون زيدا لراكب ولما شى وجاني زيدا لراكب ولا ما شى واما قول العوام اننا لراكب والا انسان اعلم
 من الاجيوان فيستند الى جوهرا فيكون التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة الاستعمال لا مع كونه
 وموضع الشرط الثاني معلل بعد الاصل اعلم ان كونها للتكرير وذلك بتعدد تقديرها عن الاستعمال
 بعد التعدد دخول حرف الجر على حرف الجر فصار جازما جرت به من غير تكرير مع العلم وموضع الشرط
 الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير لغيا ونفى يكون لا يعنى غير كونها لنفى الاسم الذي بعده كغيرها
 يكون لئلا صدر الكلام ويكون التكرير انما لنفى مضمون الجمله فيلزم منها التعدد وراهم انه قد يؤول العلم المشهر
 بعض الحلال شكره فينصب وينصب عنده لام التكرير ان كان فيجوز احسن في الحسن البصري وكذا لا يصح
 في الصق او عا اضعيف ايه حرا او القيس ولا ابن زبير ولا يجوز مدح المعاملة في نقل عباده وعبد
 البر عن اداسه والدمي لا يلقان على غير حتى تعدر شكره قال لا يثبت اللبظ لعل وقال اري الحاجات
 عند ابي حنيفة كبدن ولا اية في البلا والتاويله بالتكرير وجان اما ان تعدر مضاف موشل فلا يتوقف بالاضافة
 لتوغل في الانباء وانما لم يجعل في صورة التكرير بضم اللام وان كان المنفى في الحقيقة موشل مضاف المذكور
 الذي لا يعرف بالاضافة الى اي موشل كان لوعا به اللفظ واصلا ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل بل يفتح
 وصفه لانه في صورة التكرير فينتج وصفه بغيره وموضع في الحقيقة فلا يوصف بكرة واما ان جعل العلم لا يشهد
 بتلك الجمله كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضيه ولا ايا حسن لا يفتصل لعا اذ موشل كان
 فيصلا في الحكومات على ما قال ابن صلح فضاكم على فضا راجع رصع كالجنس المبيد عن الفصل والقطع
 كلفظ التفتيل وعلى هذا ليس وصف بالتكرير وحدا كما قالوا الكل فروع من موشل اي لكل جبار قنار فيعبر
 فروع من موشل لتكثير ما بالحق المذكور وجوز الزواجر اذ المعرفة موشل التكرير باحد التاويلين في التكرير
 واهم الاشارة ايضا لحراياه منها ولا موشل بغيره موشل قولا في مثل لاجل ولا قولا
 الاباس في اوجه ثمنها ونصب الثاني ورفعه ورفعه في الاول على ضعف ويكرى المعنى ليس وقته الثاني يعني
 ان كبرت لا ان عقلت لام كل منها بلا فصل تكون جاز في الجمع فله اوجه الاول ففتحها وموجه ان جعل في الموضع
 لا للتكرير فينبى اسمها كما لو انزوت كل منها عن صاحبها ويجوز على مذهب مسيوه ان تعدر بعد ما
 خرا لها معاني لاجل ولا قولا في اى موجودان لان مذهبنا ان المفتوح اسمها لا يعمل على ان في الجز فيما في
 موضع الرفع فلا قولا مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر فروع بانه خبر المبتدأ لاجل لا فيكون الكلام جله واحد
 يجوز زيدا وضا ربان ويجوز ايضا عند ان تعدر لكل واحد منها خبرا اي لاجل موجودنا ولا قولا في موجود
 لنا فيكون الكلام جلتين واما على مذهب غيرهم وموان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر على ان كانت فيه لا المنصب
 اسمها وجوز ايضا ان تعدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر كيمش فروعها بلا الاولى والثانية معا وموان كانا
 عاملين الا انها مثلان مجوزان بجلا في اسم واحد علا واحدا كما في ان زيدا وان عرا تايان كانها شى واحد
 واما افتتح ان يعمل عاملان مختلفان في حال واحد علا واحدا في محمول واحد قياسا على امتناع حصول
 اثر مشتركين ويجوز ايضا عنهم ان تعدر لكل واحد منها خبرا على حاله **والثاني** في الاول ونصب
 على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاولى كما في قدرك ما جاني زيدا والامر وكما في قلت لاجل وقول قوله
 لا اب وانما مثل مروان وانه على بالي فلا يجوز عند مسيوه ان تعدر لهما خبرا واحدا بعد ما لان خبرا
 حول مرفوع عن غير بالابتداء وخبر مرفوع مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عند في الخبر وناتا لغير فيفتح
 الجز بماعلمتين مختلفتين ولا يجوز فيجب ان تعدر لكل منهما خبرا على حاله وعند غير مجوز تقدير خبر واحد

مطل
ومثل لا يتوقف
بالا صافه

لكل فروع
موشل

مطل
في مثل لاجل ولا قولا

لما لان العامل فيه عندهم لا وحدا ويجوز ان تعدر لكل خبرا **والثالث** في الاول ورفع الثاني على ان لا ارا
 كما في الوجه الثاني لان العطف منعا على المحل كما في الاب وابن فعند مسيوه يجوز ان تعدر لهما معا خبرا واحدا
 اي لاجل ولا قولا في موجودان لكونه خبر المبتدأ وعند غير لا بد لكل واحد من خبر مرفوع ولا جزم الابداء لفظ
 لاني رفع الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائد بل لنفى الجنس لكن بلغنا عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز العا
 مع كون اسمها كلف غير مقصور لضعف لاني العمل وقد حصل معنا شرط الالف كما تقدم وموشل لا لان
 التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لاجل ولا قولا اذ الغيت الاولى دون الثانية كما
 في لاجل ولا قولا على ما في بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسلتنا ومن لاجل ولا قولا وتقدر
 الجز مع جعل الثانية لا التكرير مثله مع جعلها زائدة سواء ولا يقول ان الثانية منعا على العمل ليس كما قال
 بعضهم لما قدمنا انه ثبت في كلامهم على العمل ليس بل لم يروا الا كونه الاسم بعد ما مرفوعا والخبر مرفوعا
 لا براج ولا مستوفى فظنوا انها عاملة على ليس والحق انما لا التكرير مفعلا لم يكر للضرورة **والرابع** رفعها
 على ما ذكرنا انه يجوز الحاء لا التكرير لضعف عملها ويلزمها التكرير كما تقدم فيمكن الاسمان موشل بالابتداء
 ولا الثانية اما زيدا كما في الوجه الثاني والآخر مفعلا زيدا كالا اول ومنه موشل في معدر الجز في هذا
 الوجه واحد لا عامل معنا كالابتداء فقط فاما ان تعدر لكل واحد خبرا والكلام جلتان او تعدر لهما معا خبرا
 الكلام جله **والخامس** رفع الاول ورفع الثاني على ان لا الاولى للتكرير لكونها مفعلا لما ذكرنا من جواز ذكر
 لضعفها وقد حصل شرط الالف وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لان يوافق الاسمان بعد ما في الاعراب اذا
 التكرير موشل فقط وقد حصلنا دافق هذا لاجل حاجتنا الى ما ذكرنا من قوله ورفع الاول على ضعف
 لكونها بمعنى ليس فاما لا تضعف هذا الوجه بل موشل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير فيطابق
 الاسمين اعرا باليس شرط ولا في الجميع للتكرير الغيت علم يبق فيها النصوص صحتها على الاستغراق وتقدر الجز
 في هذا الوجه كما ذكرنا في الثالث سواء على المذهبين **قولا** واذا دخلت الهمزة لم يغير العلم معناها
 الاستفهام او العرض او الالتماس قال الاندلسي لا اوف احدا نقول لمحق الف الاستفهام اداة النفي فيمكن
 الالف لاجل الاستفهام بل لا بد اما ان يكون لانكار او التوبيخ او للفتن او للعرض وهذا الذي قاله الجاهل لظهور قول
 مسيوه لانه قال اعلم ان لاني الاستفهام تعلل فيها بعد ما كما فعل فيه اذا كانت في الجز فليس ذلك قول حسان
 الاطمان ولا فوسان عاداته الا يشوكم وسط البساتين وفي مثل الاقاص بالقرع ضرب لمن ذل بعدوة
 فعني الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر مسيوه ان حال الالف في العرض كانه مثل الهمزة
 بل ذكر السبيل في وتبع الجز ولي والحق ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت
 من موشل الافعال كان ولو موشل التخفيض يجب انصا الاسم بعد ما في خبر الامر المكرم واما اذا كان
 الالف التمني كقول الاسبيل الي فخرنا شربا ام لا سبيل الي فخرنا فاما في الجز والجز موشل لاجل حكم
 الجز ومجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الامال كثيرة انفق والاماء وقر اشربها وخبرها عندهما
 اما ظاهر او مقدر كما في الجز واحدا رخص والجز ولي مذهبهم فيها وقال مسيوه لاجل جلتا بجمع على الموضع
 اذ التمني يغني عن الجز ويصير معنى اسمها معنى المفعول فعلى الاغلام اتنى غلاما ملاحا الى خبر لا ظاهر ولا
 مقدر لكونه لکن غلاما اي حب لي غلاما واما مايل لاني اسمها ملاحا فبينهم ان لفظ على ما كان عليه
 قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفعول المتكروا ماقوله الا جلا بوجه اسر خبرا
 بدل على تحله نيب والبيت مفرقا ليرس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف لخصيص كدلا وسندكر

مطل
اذا دخلت الهمزة
على الالف تنويف

الجنس

في قسم الحروف والفعل مخدوف ان ملاه في حلا وروى الاغناء في التي للتميز نحو الارجل جواه اسه جزا
 وروى الارجل بالجر الى الاعين رجل قولي ونعت الاول مفردا لم مفردا اليه مبن ومنه رفع
 ونصب نحو لارجل طريقا طريق والافعال العراب والعطف على اللفظ وعلى الجمل جازية مثل لا اب
 وابتا قولي نعت مبتدأ او الاول صفة ومبنى جنم وقوله مفردا لمه حالان عن الضمير مبن
 والعامل اي من النعت اذا ولي مبنى لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن
 لا التي من سبب البناء اذا ما تقوم معن الاستفراق الموجب لتفريق عن اجتماع مثلث اشياء احدها
 كونه في الجنس هو المبنى الذي ولها عن اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كونه النعت في الجنس داخل فيه
 لان النعت في قولك لارجل طريق هو الظاهر لا الرجل فكان لا دخل عليه فكان نعت لا طريق ولما لم يبن
 صفة المنادى في نحو يازيد الطريق لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من التي من سبب البناء اذا
 انفصل بينهما ليس احصيا بل هو شئ معروف في الجنس كما تقدم الا واداء هو موقعا في النعت ابع مشروط
 ان يكون نعت المبنى فلا نعت الموصوف اجزاء عن نحو لارجل طريقا وان يكون النعت الاول لا
 الثاني وابعده فلا مبن كبريم في نحو لارجل طريق كبريم وان لم يكن النعت المبنى ولا يفصل بينهما فلا مبن الوصف
 في نحو لارجل طريق وان يكون نعتا مفردا فلا مبن في نحو لارجل حسن الوجه وانما لم ينع نعت الموصوف لا
 تنفاد الوجه الاول من الثلثة المذكورة ولم ينع الثاني وابعده لاسفاء الاول والثالث ولا نفا
 لم ينع النعت المفصول عن المبنى بغير النعت ايضا وانما لم ينع ايضا وانما لا نفا لاسان
 اذا وينا لا اسمين لما تكلف لسان فيهما جرح اسمها وانقول في مثل النعت المبنى انه مركب مع المصغرت
 كلمة عشر لانه يحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل مثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستحقة
 ومال ابن بري ان السبب في نقصها من هذا البيت لاني هذا الموضع خاصه مركبة مع الخفي بل من دخل على
 الموصوف المركب مع صفة يعمل في محلها كما فعل في خمسة عشر اذ نعت لافضة عشر ونا من وجه على
 ما ذكرنا عن ارتكاب تركب لانه الخفي في هذا الموضع وفي غير موضع تركب الخفي منها مع نعت قولي
 ومعر وفعلا ونصبها سواء كانت الصفة مفردة او مضافا او مضارعة لها ومال الى من معط صفة المبنى المضافة
 منصوبة لا نحو لارجل كبريم الحسب ولعله تاسها على صفة المنادى المبنى المضموم مضافه ولما رفع ان يرفع
 بان يلويا بشت المضاف لم يكن في الا انصب نلزم النصب لما وقع صفة مباشرة ونحو في المضاف الفل
 لا ارفع وذلك اذا كرر نحو لارجل في الدار ولا اعلام اعز فلم يلزمه النصب لما وقع صفة مباشرة وايضا
 الضمير في المنادى بانه كان جمل وصف المضاف الذي يجب نصبه لوقوع منادى على النصب الذي هو
 مركبة الاعراب وبجاء خلاف الخفي بل انما انفتح فيه بناسخ على قول واعراب ضعيف على آخر والرفع اواب
 فكان جمل وصف المضاف الذي لا يمتنع رفعه لوقوع متغيا على الرفع الذي هو مركبة الاعراب جازية او ذهب
 ابن بري ان الى ان اسم لا اذا انصب يكون مضافا او مضارعة لم يرفع وصفه بل الواجب نصبه كما هو مقرر
 والى هذا ذهب المصنف كما عرف في خبر لا التبرئة وموجب ابن بري ان رفعه وصف مبنى لاني نحو لا
 علام طريق دليل على ان لا غير عامله لاني على الاسم ولا في الخبر بل من مفعله والخبر مقدر ورفع يكون خبر المبتدأ
 اذ لو علمت النصب في المبتدأ ومن معترضة معن الكلام كانت كليت ولعلها وكان نحو لا نرفع وصفها
 كما لم يرفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معن الابتداء ومما كلفنا ان يرفع من لا ومن بيت ولعل ونحو
 يضعف على لا الاتري انه مطلق بلفظ لا يرفعها على المعرفة ويجوز ان الانتفاء مع التوكيد وروى عنه ايضا على راي

مجال
 فليشاء النعت اربع
 شترابط

المجرور في عامل ضعيف يعمل بشا به معن ان مشا بهتة ضعيفه فلا جرم يجوز اعتبارهما الا على الرفع فعلى
 مدارجوز للاعلام او غلام رجل طريق حسن الوجه ورفعه وصف المبنى مضافا كان الخفي او مفردا او مضافا كان
 الوصف او مفردا او مضافا في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع جلا على الجمل بل كان موقعا
 لان التتابع مع متبوعاتها في الاعراب لاني الحركات البناءية لها الاعراب يرفعها لعلها لا وراها
 بنو النافكا لها علامة محدثة لها كما عرف في نحو يازيد الطريق ويجوز ان تقول النصب في الصفة جلا على عمل
 اسمها المبنى رفعه ونصب قولي والعطف على اللفظ وعلى الجمل جازية لقلنا في الصفة سواء هذا اذا لم
 يكن المعطوف معرفة ما كان معرفة نرفعه واجب نحو لارجل كبريم والعباس وكذا في ما يرفع التتابع الخفي المبنى ومن
 قال رتب شاة وسجلتها لم يرفع نحو لارجل واخاه لان مثل هذا المضاف كثر كما في باب المعرفة والجزء البناء
 في المعطوف كما جاز في الوصف لاسفاء مع البناء ومما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز ان لا يرفع في
 النداء يازيد وروى ذلك لضعف لاني انما نشر الاقوال عليه او كان في حكم ما يليه ان النعت المذكور على انه مدخل نحو
 لارجل واورة بالرفع بالمعطوف وقيل قول من جعل العامل في جيز الخفي نفس الا ابتداء ان لا يجوز رفع المعطوف
 جلا على الجمل الا بعد الجرح كما في ان وقال الاندلسي والذين نفي من التتابع بعد الوصف والعطف عن البديل
 البيان والتوكيد اللغوي فلا يصح لهم فيها كنه ينفي ان يكون حكمها مع اسم الاحكامها مع المنادى المضموم في البديل
 البناء ان كان مفردا نكح نحو لارجل صاحب لي وقال ابن مالك البديل ان كان نكح كان مفعولا او منصوبا و
 ان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسي اقرب اذ لم يفصل البديل المفرد المذكر عن الخفي المبنى لانه
 يرفع عن النعت الذي من جوارها اذ اجمع الشرايط بل يرفع عليه من حيث كونه المقصود بحسب بناءه ولعل ابن
 مالك فرق بين الموصوف بان الوصف يتركب مع الموصوف واما البديل فيجعل البديل منه في حكم الساقط
 فلا يبقى البديل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع الا نفا داخله على البديل في التقدير والتركيب او
 لعل لا تقدير في قول قد تقدم انه لم يتم دليل على التركيب من لا واسمها ولا من الوصف والموصوف واما عطف البيان
 فهو البديل كما في في باب وروى في باب البديل ان يجوز اعتبار البديل تارة مستقلا او اخرى غير مستقلة في باب
 لا البسمة في باب النداء كما تقول لامثلة احد ولا تزيده رجل ولا تزيده واحد قال ابي القيس ويظهر في موار
 الحق طابعه ولا كذا الذي في الارض مطلوب ومما يدل على انه يجوز رفعه صفة المضاف جلا على الجمل اذ لا فرق
 بين عطف البيان والوصف واذا جعلت على اللفظ قلت لامثلة احد ولا تزيده رجلا ولا تزيده رجلا ان جمل انصب مثل
 هذا على التميز كما في قولك لي مثله رجلا ومثله غسلا واما قول من لا كالعشيرة زيارا وروى رافعي انصب ايرا
 تقدير الفعل اي لا اري كالعشيرة اليوم ان كذا عشيرة اليوم زيارا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك
 ان العشيرة ليست بالزائر حتى تكون عطف بيان لما واول قول من يقدر بكذا عشيرة اليوم زيارا صار الاول
 هو الاول كما في قولك لا كالعشيرة عشيرة وعشيرة مجوز ان يكون زيارا تابعا على اللفظ هذا كله على مذهب النحاة
 وقد عرفت في باب التتابع ان عطف البيان هو البديل في حكمه اذن على حكمه واما التاكيد فلا يجوز تاكيد الخفي تاكيدا
 معنويا لان المنكر لا يكرر ذاك التاكيد كما في في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى لما ذكرنا في ذكرنا في المنادى
 كونه على لفظ المحرك بذكر داعي التثنية وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا من ان كثر من لا يفصل بين الاسم
 وذلك المنكر ثم وصفت الثاني نحو لا ما وباردا فان مشيت مشيت الثاني نظرا الى كونه مكررا لفظيا وان مشيت
 اعز رفعه او نصبا وذلك لان الجمل لما وصفت صادم وصفه كانه وصف الاول كالحال الموصوف في نحو قوله انا
 انزلناه قد اناعرتنا فالاعراب في المنكر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة عن الاعراب في المنكر غير الموصوف

مطل
 الحال الموصوف
 قوله

واما وصف المكررا عين بار واليمين فيه الا اعراب قوقس ومثل لا ابال ولا غلاق لا جاز شبيها
 له بالمضاف مضافا الى اصل معناه ومن ثم لم يجر لا ابا فيها وليس مضافا لفساد المعنى خلافا لسيبويه
 الكثير ان يقال لا ابال له وللغلامين له ويكونان مسنن على ما ذكرنا واما جاز ايضا على قوله لكن لا الى حد الشذوذ في المعنى
 وجع المذكر الم في لا ابال ولا ابا من بين الاسماء استه اذا وليها لام الجران يجعل حكم الاضافة كحكم مولى المكنى
 والجمع واشبات الالف في لا ابال ولا ابا فيفعال لا غلاق لكن ولا ابال له ولا اخاله فيكون معربا بفتحة وا
 اجاز سيبويه ان يكون لا غلام لكن مثله معرب يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مدح المليل
 وجهه وانما ان هذا مضاف حقيقة باعتبار المعنى لا فاعيل لهم اللام لا يظهر من المضاف والمضاف اليه بل
 يتقدم اجابوا بان اللام مضافا ايضا مقدر وهذه الظاهر تأكيد لتلك المقطرة كيتيم في ايتيم يمدح على مذهب من قال
 ان م الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون بين المضاف والمضاف اليه كذا فصل ففعل لم بالذي علم في هذه الاضافة
 على الفصل بين المضاف والمضاف باللام الحقة تركيزا دون مساهلة الاضافات المقطرة باللام اجابوا بانهم قصدوا
 نصب هذا المضاف المكون بلا من غير تكرير بالحقيقة وحق المعارف المنقبة بلا ترفيع مع تكرير لافعلها من المضاف
 لفظا حتى يعبر المضاف بهذا الفصل كانه ليس مضاف فلا يستكر نصبه وعدم تكرير لا ابال بل على قصد مبدأ
 الغرض انهم لا يعلمون هذه المعاملة بالمعنى المضاف الى التكرير فلا يقولون لا ابال بل حاله كذا ولا غلاق شخص
 ففعل كذا اوالد بيل على ان مضاف قوقس وقدمات شخا ومات ترد وادى كرم لا ابال كذا ففعل بالا
 ضانه وهو مشا لا يبالى عليه فلا يقال لا ابال بل ولا يدرى وقد جاء الفصل باللام الحقة من المضافين لا بهذا الغرض
 في المنادى وهو مشا لا يدرى بالمرس للجهل فزارا لا تقوم قال المص الجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا كان
 معرفة فوجب رفعه وتكرير لا ابال بل ولا يدرى ولم يكره في صورة التكرير والعرض من الفصل باللام ان
 لا يرفع ولا يكره فكيف يرفع ويكره مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابال بل ولا ابا كرم سواء في المعنى افعالا ولا
 ابا كرم بل لا خلاف فلهذا لم يدرى ان يكون لا ابال بل كذا اذ المعرفة لا يورث التكرير معنى والجواب انهم اتفقوا
 على ان معنى المثلين ابا لا ابال بل ولا ابا كرم سواء ولم ينفقوا ان ابا كرم و ابا كرم بل واحد وقد يكون
 المقصود من المثلين واحد مع ان المصنوع ابيه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمصنوع اى جبر لاى لا ابال بل
 محذوف اى لا ابال بل موجود واما في لا ابال بل فهو كرم اى لا ابال بل موجود وكذا في الجمل الاول معنى لا ابال بل
 موجودا والثاني معنى لا ابال بل كرم اى لا ابال بل موجودا وكذا في الجمل الثاني معنى لا ابال بل موجودا وفي الاخرى
 نكرة قال المص ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد والذم كذا مضافا الى المضاف فاعلى حكم
 المضاف من اشبات الالف في ابا واخا وحرف النون في غلاق ومسلمين ولا يدرى بفتحة اية المضاف اى مضاف
 المضاف بالنفس الذي مر في المنادى اذ لو كان كذا لوجب نشوئه كما في اخنا وجهه ولا حافظا كتاب الله وايضا
 فان ابا كرم و ابا كرم عند ش واحد من حيث المعنى ولكن في لا ابال بل كذا لا اوصف لاسمها و اسم لا يصير بالصفة ولا
 الجبر مضافا للمضاف بل بيل كرم تقول رجل في الدار ولا غلاما فافيا ولو كان مضافا للمضاف لعلب لا بجلاى
 الدار ولا غلاما فافيا قوقس مضافا الى مضافا كذا كذا لا ابال بل كذا المضاف في اصل معناه اى في اصل
 المضاف وذلك ان معنى المضاف الذي هو ابا كرم واصله ابا كرم كان خصص الالب بالخطاب فقط ثم لما حرف اللام
 واضيف صار المضاف معرفة ففى ابا كرم خصص اصلى وتعرف حادث بالاضافة كما في باب الاضافة فان كل
 يشترك ابا كرم في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجر اى عن جهة ان اعطاء حكم المضاف مضافا الى اصل
 معناه لم يجر لا ابا فيها ولا يقيس عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في قوقس لفساد المعنى عن ان

المعروف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقدم ولو كان كما ذكر المص لما اضاف الى المنكر لا ابال بل طولى ونحو
 تشبيها بالمضاف ولم يخص هذا الحكم بالمعروف فادعت لا غلامين ففعل كذا لم يدرى من غلامين انما قالوا
 على مذهب النجاة فلا امتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بفتحة المضاف واما على مذهب المص فلا فصل
 من سببه المضافين بالانفصال بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار انما قص دون الظرف المستحق ليدل
 بذلك ولا غلامى اليوم لكن ناجازه يرس اختيار الان الفصل به كلا فصل كثر ما يتبع في الظرف ولم يدرى سيبويه
 المليل بل اوجبا اثبات النون الزائدة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايعالين نانا او اخر ايعالين ايعالين
 الفوارق قوقس وكذا في مثل لا عليك اى باسم عليك اى كذا اسم لا في لا عليك ولا حذف الاسم الا مع
 وجود الجبر كما الحذف الجبر الا مع وجود الاسم فلا يكون اجازا وقوله لا كذا يدان جعلنا الكاف اسما جازا ان
 يكون كذا يدان اسما للجبر وكذا اى لا مثله موجود و اجاز ان يكون جبر اى لا احد مثله زيد وان جعلناه جبرنا لا
 محذوف اى لا احد كذا قوقس جبرنا ولا المشبهتين بليس هو المصنوع بعد دخوله ومن لم يجاز به واذا
 زدت ان مع ما اوسعقت النون بالاولى تقدم الجبر بطل العقل واذا عطف عليه وجب فالرفع قوقس
 هو المصنوع بعد دخوله اى بعد دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها الا انها اجتماعا معا والاعراض عليه كما
 في جبرنا قوقس ومن جاز به اى من اللغة ومن افعال لا ابال بل ليس وقد ذكرنا انهم لا يسلون عن احد
 عن الجازين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب جبرنا فى موضع فاللغة الجازية اذن ما وحدها دون افعال بل
 بشرط سجي وغير الجازين ومن يؤولهم لا يبالى بنا مطلقا قوقس واذا زدت ان مع ما دفع شروط
 عليها فليس احدا ان لا يبالى ان لقوله وان انا جبرنا جبرنا ولكن من اياها ودولة اخرى اى اعلم ان الاصل في ما
 ان لا يبالى كذا لغيره يقيم اذ قياس العوائل ان خصص بالفتحة الذى يعلل منه من الاسم او الفعل ليعلم
 متكملة بشوئنا في كذا ما وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الجازون فانهم اعلموا مع عدم الاختصاص لقوة شتا
 ليس لان معناه سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النجاة ان ما وليس كلاما لنفى لئال ولحق
 انما المطلق النفي كما في الانفعال الناقص فلما كان قياسا على ما ضعيفا انزلت لادنى عارض من ذلك على
 ان بعد ما وانما عولتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي
 اذا دخل على النفي انما والاجاب فصارت ان والآن الناقصة لئى ما في جبرنا زيد الامطلق وجبرنا ان يقال
 انما انزلت لانفصل بينهما وبين معولها بغير انظر وقد جاءت ان بعد ما غير كذا شذوذ او موجد جاز عنه
 المبرر قياسا انشد ابو علي بن غزاة ما ان اسم دجنا ولاه نانا ولكن اسم الحرف وان العازلة عند الكوفيين نانية
 لا زائدة ولعلمهم يتولون من نانية زيدة لتأكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي انما والاجاب ورد عليهم
 بان الجبر الجبر بن الحرف متفق المعنى لا مفسر لا ينفصا ش كما في ان زدت القام واما الجبر بن اللام وقد في
 نحو لقد سمع اسم مع ان في كلهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الامع التحقيق فلان قد سبوا معينا
 افران وما التوقيف والتوقع فلم يكن لفتح التحقيق وكذا في الامع التفسير انما واشد العوار الا اوازي
 ما ان لا افعالا بل من ثلثة اعراف نانية والرواية لا اياها اسمها وما يعز لها عن العمل انتقاض فيها لان
 علما انما كان لاجل النفي الذي يشابه ليس فكيف يعلى مع زوال المشبهة وتعلل عن نون الجبر انما
 مع انتقاض فيها بالانسان في ذلك واما المبرر الا بفتحها جلا وما طالب الحاجات الامعة با وجب با
 ان المضاف محذوف عن الاول اى دوران مجنون وكذا مفعلا بصور كقوله وعز قناتم كل حرف
 فيكون مثل قوله كذا ما زدت الاسير اعلى ما مضى في المفعول المطلق وعن ذلك يتقدم نفس الجبر فانا كان او غير

مضافا
 ان الاصل في ما ان لا يعمل
 بينهما

وتوكلت ما هو زينة واجبا ولا مقية اقلام لم ينصب مقية لفقوه مع ان فروع بعض عن المعاد الى الاسم الى
 ابو زينة فان جعلت موضع السبب اجنيا لحوار من تقام او قايلا لا تاعد غير وليس مع ما نصب قاعد
 لان في الابطاح ان يكون ناعلا لناعه على عطف الجوز على الجوز لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فما يجب
 له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه اولى معونه ضمير يرجع الى اسم ما كونه مشتقا فكذا الجوز في
 المعطوف مع قاعد ولا ضمير فيه توضح في رولا في معونه ناد المجرى عطف الجوز على الجوز لم ينق الا عطف
 الجوز على الجوز فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جوزه ان جوزهنا دخول الياء على خبرها المتقدم على
 الاسم على مدحيب الرباعي مدحا في ما واما في ليس فجوز نصب قاعد اعل عطف الاسم والجوز على الاسم والجوز
 وجوز الرفع على عطف الاسم على الفعلية وجوز الرفع على ما ذهب اليه الاخفش من وجوز المعطوف على
 عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المعطوف من كون الاول مجرورا والثاني
 منصوبا او مرفوعا كما في باب المعطوف وبعض القواعد منع من جزم ما زنا ولا في وذا جوبا وكذا في
 ليس بناء على ان المعطوف الجوز لا يتقدم العامل بعد العاطف ولا يجوز وما زنا منطلقا ولا ما زنا وذا جوبا
 وبعض اسمونه عليهم ذلك لجواز ما زنا ولا في وذا جوبا اجاء العامل في المعطوف عند العامل
 في المعطوف عليه لا المقدر كما في التوابع واجاز المتداعل ان التامه على ليس مستشهد بقوله ان هو
 مستويا على احد الاعلى اضعف الجانين وليس بشهر روجع النجاة جوزه واما في الاعلى ليس على وجه النظر
 انه في كثر ذكره قال الاندلسي ينبغي في الاعلى على ليس عاها الشرط المعقولة لا على ما بل من فيها اولى
 فانما اضعف من ان قال لكن النجاة لانه كرون في كنههم لا بشرط الواحد وهو كونه مع لانا كونه اسمان او جوبا
 قال ومن ران اقال ان كل ليس يعتبر ايضا عند الشرط وقد طلق لانا الخواتم مختص بلفظ المعين مضافا
 الى كثر الخواتم حين مناص وعده دخل على لفظه او ان لفظه هنا ايضا وقال الفراء بكسر مع الاوقات
 كلها واشد ولات ساعه مندم والفاء في لات للتانيث كما في ربت وثقت قالوا اما التانيث في كسر الكلمة ان
 لا اولى لفظ النفي كما في علامه نا ذا ولها حين منصبة اكثر من رفعه وكبحر اسمها كذا وفا وحين خربا فكل
 على ليس لثا لثا بكسر التاء اذ تفسر على عد وهو في ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال بافجار اسمها
 كما في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يجر فيها وان شاء الفعل فادارعت حين على ثقت فلو اسم
 والجوز كدوف اي لات حين مناص حاصلا والاستعمال الاكذوفه احد الجوز من حدامول اسمونه و
 عند الاخفش ان لات غير عامله والمنصوب بعد ما مقدور فعل فلات حين مناص اي لا اري حين
 مناص وافر فروع بعد ما مبتدأ كدوف الجز فيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وجوب
 المبتدأ له مواضع متعينة ولا يتبع دعوى كثر لات من لا التبرم ونقده لزوم تشكيل ما اضيف حين اليه
 فاذا انصب حين بعد ما الجوز كدوف كما في الاحول وادارعت فالا اسم كدوف اي لات حين حين مناص
 كما في اعليكم وتقل عن اي عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون حين باعز عطف والمطعون
 زمان ما عر مطع وفيه ضعف لعدم شهرة حين في اللغات واشتهر لات حين واسفانانم يقولون
 لات او ان ولات هنا ولا يقال تا وان وتنا واما لات او ان فكسر النون عند الكوفيين لات حرف
 جركا ذكر السيرا في عنهم وليس بشي اذ لو كان حرف غير او ان واجتصاص الجوز بعض الجوزات نادر ولم
 يسمع لات حين مناص جرح حين الاثنا اذ او ايضا لو كان جازا لكان لابد من فعل او معناه يتعلق به
 او ان عند السيرا في والجوز من كونه مضافا في الاصل الى جمله بعض طلبها اصلها ولات او ان فاجبنا

مطلوب
 وقد يلحق لانا
 خولات مختص
 بلفظ الحين

ان ليس حين يتاوي لات او ان طلبوا ثم حذف الجوز وبن او ان على الكون ثم ابدت النون من الحذف
 اليه كما في سورة فليس النون لثا سوا كن كما كسر ذال اذ او يقول حذف الجوز وبن على الكسر لثا على الكون
 لثا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى النون النون ولا يعوض النون في الحقيقة من المضاف اليه الا اذا
 كانت جمله فلا بدل في جوه من قبل وقيل ان او ان مجرور بغير مقدوره بعدلات اي لات من او ان فكذا
 يكون ولات حين مناص من القراء لثا ذة كما قالوا الا رجل اي الا رجل واما لات منا فمنا في الاصل
 للمكان استيعاب الزمان قال خبت نوار ولات هنا خبت وبن الذي كانت نوار خبت وهو مضاف
 الى الجوز الفعلية وقد قطع عن الاضافة ما في اثر الاظعان فيمكن تلخ فتم لات منان قبله شيخ ابي
 ليس حقا تلخ ورفع ما بعد الا في كونه الطيب الا المسك لفظ عليم وذلك لظلم ليس على ما قال ابو علي في
 ليس خبر الثاني والجوز بعد ما جزم ولا يتقدم ذلك العذر لوروده في كلامهم نحو الطيب ليس المسك بالرفع و
 جوزه انما ان يكون المسك اما بعد الا من الطيب اوصفه والجوز كدوف اي ليس المسك في الدنيا ويشكل
 ذلك بلزوم حرف جزم بلا ستمد ولم ثبت اذن هو **قوله الجوز** **قوله الجوز** **قوله الجوز**
 على هم المضاف اليه حين مخرجا ماض في حد المرفوعات فعمل المضاف اليه كما مضى لثا الكسر والفتح والياء
 قووس والمضاف اليه كل اسم سبب اليه شى بواسطه حرف جوه لفظ او مقدرا او ادان الا واما
 على ان الجوز حرف جوه ظاهر مضاف اليه وقد تباين اسمونه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور
 الان من اصطلاح النجوم فاذا اذ اطلق المضاف اليه اريد به ما اجتز باضافة اسم اليه حذف النون من
 الاول للاضافة واما من حيث اللفظ فلا شك ان زيد في حررت زيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرفور
 بواسطه حرف الجوز قووس لفظا لحوزه في حررت زيد قووس او مقدرا كما في كلام زيد وخاتم فضه
 واسطار ان انصب لفظا او مقدرا على الحال ودو الحال حرف جوه وان كان لكن لا اختصاصه بالاضافة
 والعامل معنى واما في يتوصل بالحرف او مقدرا قووس واداحال بعد حال اي مقدرا او ادا
 مال اخرزت مراد عن المفعول منه والمفعول لان حرف الجوز مقدرا فيهما لكنه غير مراد فاعلم ان يقول
 ان اردت ان غير مراد معنى لم يجر اذ معنى الظرفية والتعليل فيها ظاهر وانما انت مقدر سدر لظرف فيهما
 وكل مقدر مراد معنى اذا معنى الاحدا وان اردت ان غير مراد لفظا ان ليس في حكم الملقب به حيث لم يجر
 المقدر في الاضافة مراد اي علمه وهو الجوز باق على كان كالكمل قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا الجوز حرف
 جوه مقدر فيمكن على نحو ما اذكرت من جزم المرفور بانه لا يختلف آخر ونقض الى الدور كما انهم اذ كونه
 المضاف اليه جوه واحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جوه بعد ذلك كما قلت في
 الناعل الخلق ليعرف فيرفع ثم جعلت في حدك معرفة حقيقة تحتاج الى كونها جوه مراد معنى مراد على
 باذ لنا بنا قينا علمه ان الجوز وعلم المضاف اليه اضافة لفظه خارج عن مدار الحذف ليس الوجه في قولنا زيد
 حسن الوجه مضافا اليه حين مقدور حرف الجوز هو مرفور في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا
 الى زيد لكن بلفظ الجوز كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولم يلح في اضافة اليه لا
 في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جوه بل قد بدع اسم الفاعل حرف جوه في بعض المواضع وان كان من
 فعل متعدي بغير حرف ضارب لانه كونه اضعف علما عن الفعل حد او في العامل المضاف خلاف
 عنهم كما عرفت في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه الفعل اشكال ان قلنا العامل هو الجوز المقدر
 اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا يزيد مطلق الاضافة ولم اردنا ذلك لوجب

قوله الجوز

فكدا اذا اشتد شخص بما تملك في ش من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو ذلك فقبل جاء مثلك كان
 معرفة اذا قصد الذي يملك في الش الغلاني والمعرفة وانك لم تعلمها فكل ش خاص لك بعينه من سائر
 اعته فهو معرفة ومع ان السراج في قوله مداه قوله مع صالحا غير الذي تكتنفه ان الصلاح لان علمه كان فسادا
 او يقول الشاخر ان قلت خبر اقال شرا غير والجواب انه على ابدال لا الصف او على غير على الاثر
 مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه
 غير كونه انما رند غير ضارب مع انه لا يجوز انما المضاف اليه قبل المضاف ولا نقول اننا رند امثال ضارب
 وانما جاز مداه لغيره غير اعل لا فكل ما قلت اننا رند الاضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في
 باب المنصوب بلا استترة عن حل لا على غير والربيل على تاجها العطف على غير تكرير لا كافي قوله مع
 المنصوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المنصوب عليهم ولا الضالين وسيمسونه في عشر ون مثله و
 قاسم على يونس وغير من البصريين من غير سماع عشر ون غير ومنهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا قصد
 القياس وكلهم منعوا عشر ون انما رجل وان جعل لعدم السماع وان لم ينفه السماع القياس قالوا و
 لفظه شبيه معرف بالاضافة للخيار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل البداهة التي في هذا التركيب كافي عليهم
 وسيمسونه من رت بالرجل شبيهه ان من شبيهه في جميع الوجوه قال ابو السعيد في مثلك وغيره وما في
 معناه انما لم يعرف كونهما بعين اسم فاعل مضاف الى مفعوله ان كانك ومفادك فان قيل غير وشبهه مطلق
 وادناه اسم الفاعل انما يكون لفظه اذا اردت الحال او الاستقبال والجواب انما يكون لفظه اذا كان
 اسم الفاعل عين الحال او الاستقبال او الاستمرار كاجل بعيد والاطلاق بعيد الاستمرار وقالوا في حبل
 وسررك وكنتيك وعبيك وذاك انما لم يعرف كونهما بعين الفعل لان معنى حبلك زيد ليكنفك زيد وكذا
 اخواته وانما بين قدك وقظك وحلك دون حبلك واخواته لانها صارت اسما وافعال كاجل في باب اسم
 الفعل بخلاف حبلك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله ته مان حبلك اسه لانا
 لا تغير معنى الكلام ولا يقع اذا جازت هذا الموضع الامور تعابهم وقوع الفعل فيه لادانها معنى الفعل
 ويكتفي صفة للكنة كجور رت برجل حبلك وكنتيك وحال المفعول كجور رت عبيك اسه حبلك وشركك منصوب
 ولم ينفرد في هذه الاسماء الا في الاغراب فلم يثبت ولم يجمع شأ بهته قدك وقظك غير المتقنين وعلى هذا
 قالوا امرت برجل كافيك من رجل ورجلين كافيك من رجلين ورجال كافيك من رجال وباراة كافيك من
 احواله في عدم التنوين في قدك وقظك وقد استعملنا بك على اصله من انتصرف في رجلين
 انا بك من رجلين وباراة كافيك وكذا سائر تفناته وقال رت برجل مدك من رجل ورجلين مدك من
 رجلين ورجال مدك من رجال وباراة مدك ومعنى مدك اي اعطاك وصف حاسد فافهمه في قدك
 في عدم التنوين لا فائدة ورجال مدك فاعلموا برجلين مدك ورجال مدك وباراة مدك وباراة مدك
 مدك وباراة مدك ورجال مدك ورجال مدك ورجال مدك ورجال مدك ورجال مدك ورجال مدك ورجال مدك
 الاصل معاد وبعض العرب واحداه وعبد بطنه نكتين قال حاتم اماري الى رب واحداه اخذت
 فلما قيل عليه ولا ايسر وليس العلة في تكثيرها ما قال بعضهم ان واحدا الى اتم وامم مضاف الى غير واحد
 فلو تعرف بعضهم لكان يعرف الش بعبه وذلك لان الظاهر في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل
 الي ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف كجور رت رجل واحداه والباء عايد رجل وكذا في
 قوله رت واحداه اي رت رجل واحداه وسجي في باب المفعول ان الضمير الرجاء الى كونه غير

مطلوب
 متبكر
 وغيره
 والاطلاق بعيد
 الاستمرار

مطلوب كقولك رت شاه ومثلها مان كان ذلك المصاحبة المتقدمة معرفة تعريف المضاف لكن الضمير
 معرفة كجور رت واحد انه وان كان كونه كمتعة كجور رت رجل واحد واحد وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر رت
 ورأس قبيلة وابن ابيه وناديه دهره وخو ذك واجاز ابن كيسان تكثير المضاف الذي مانع فيه من
 التثنية لنية الانفصال كجور رت غلام زيد فريف اي غلام لزيد كاجور رت مثل ذلك في المعرفة باللام كقوله
 ولقد امر على اليميم بسن وقد كثر المضاف الثاني من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام
 الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بعينه
 قال لما اتى خبر الزبير توافقت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال توافقت المدينة قال
 اذ بعض السيرة تفرق في كفي الا تمام فقد ابى اليهم وقال من الليالي اسرعت في مقص اخذت بعض
 تركن بعض اذ يقال السند تفرق والديالي اخذت منه قوله واجب الذي ارشعفت قلب ولكن
 حب من سكن الديار اكتسب التثنية والجمع وقد كثر المضاف البناء من المضاف اليه كاجل في الظهور
 المبنية قولك وشركها بغير المضاف والتثنية قد رويها قولك واما اجازة الكوفيين
 نقل الكوفيين تعريف الاسمين في كل واحد مضاف الى معه ودخلوا التثنية الاثواب الى العشر والحياة الدار
 والالف الرجل وموضعيه قيا ساوا استغناء اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف
 اليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والنصحاء على غير
 قيل وجوه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود والماضي
 بالمضاف لغرض بيان ان المضاف من اتي جنس موقوف المقصود بالنسبة تعرفه من حيث ذاته
 لا تعرفه مستقارا عن غير ثم اضيف بعد التثنية اليه ان هذا المقوف من اتي نوع هو
 كالك ككنت ذكرت او لان عندي مثله مثلا ولم تذكر من اتي نوع من ثم رجعت الي ذكرها فعلت بعبه
 التثنية اي ملك التثنية ثم بينت نوعها فعلت التثنية الاثواب وهذا هو الوجه من قال التثنية الاثواب و
 ان اجمع من الاول لاضافة التثنية الى المعرفة ولا نظير في المعنوية ولا في اللفظية كانهما معا من الاول استغناء
 عن تعريف الثاني لانه هو وان لاضافة لبيان نوعه لا لتعرف وفي هذا الاعتذار نظر اما الاول المقصود
 بالنسبة في العدد والمضاف هو المضاف واما في العدد فنصوبه كية الميز الا برى ان الحرد والميسر
 رجل ورجلان لاداعل النصوبه تات بالعدد دين وارض الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف
 وكقوله مع سبع بقرات واما ثانيا فلان كذا ذكر حاصل في خواصه فصفه ولم يسم الخاتم الفضة والالخاتم
 فضة قولك واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معناه مثل حمار زيد وحسن الوجه ولا يبيد
 الا لفظيا في اللفظ ومن ثم جاز رت برجل حسن الوجه وامتنع برت برجل حسن الوجه وجاز الضارب برت
 الضارب برت وامتنع الضارب زيد خلا فالضارب وضعف الواجب الماء الهان وعبداه واما
 الضارب جاز الرجل جلا على المختار في الحسن الوجه والضارب كرسبه فيمن قال انه مضاف جلا على الضارب
 قولك ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة اخر اذ هو كجور رت وباب ساه معكم مضاف الى
 معولها اي الى منوعها او منصوبها وموافقا لاي معولها كجور رت معولها والحق السمو
 ومرتضوب هو وان جميعها صفات مضافة لا الى معولها فاضافتها الى المعول ذلك ما لم يسم اليه
 على الاصح ومما رند عجب وذلك ان ما لم يسم اليه انما ان كسر بعض في كاي في المعول في ضرب اليوم
 المضاف اليه مفعولا لايه من حيث المعنى فيكون معول اسم الفاعل فهو مفعول الى معولها وليس برب

مطلوب
 التثنية
 الاثواب

تفهمنا معنى المصدر الطالب لما فيه حصولها لما يحتاج الى مشابهة قوية مع الفعل وشروطه
يحتاج الى الفعل فالحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوون لكونه لذة وعمله فيها ضعيف لكونه
مباشرة مع الفعل لفظا ومعنى فلما كان المصدر المضاف الى احد ما اكثر استعلاء المصدر
المعمل فيها وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه يتبع المصدر وعملها فيها قوون لكونها
قريبة مع الفعل لفظا ومعنى فلما اذا جرت في اللفظ فاعلمنا فلا بد من غير قاييم مقام الفاعل في رفع
وان لم يكن في الحقيقة فاعلمنا قاييم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوون في الفعل عن المصدر كان اضافتها
مقدرا للانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على طول كما ذكرنا لعل طلب الفاعل
والمفعول قوون ولا مند الا لضعف اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهة الفعل قوية فكان
اعمالها على الفعل اولى الا انه يطلب المجهول الضعيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين
الى الاجنبيين لا يكتفى في المضاف وذلك حذف التنوين او التثنية نحو ضارب زيد ومعمل الاجرة وضاربا
عرو ومكسرة الفراء واما اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى اليبيين والصفة المشبهة فقد كسر في المضاف
والمضاف اليه معالجون زيد قاييم الغلام ومودب الخدام وحسن الوجه والتخفيف في المضاف وحذف
التثنية وفي المضاف اليه حذف الضمير واستتار في الصفة وقد كسر في المضاف وحسن قاييم
غلام ومودب خدام وحسن وجهه عند من جاز ذلك كما سمع في ابوابها وقد كسر المضاف اليه وحسن
كالقاييم الغلام والمودب الخدام وحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم عند الا لضعف وقد
علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام بحسن ان لم ير عليه فلما التخصيص
لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصل الضارب من زدين كان منصوبا ايضا فلا تفاوت في التخصيص
بين نفيه وجوه ومقصودنا ان الاضافة غير مختصة ولا موقوفة قوون ومن ثم جازت برجل حسن الوجه
وامتنع برزيد حسن الوجه ان من جهة انها لم تقدر بغير افاضة تخفيف من جهة انها لم تقدر بغير جازت من
المسند واصبح برزيد حسن الوجه فلما افاضة تعريفا لم يزل الاول للزوم كسر المفعول صفة للذكورة والجازت
الثانية كسر المفعول اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها مفيدة لضعفها جاز الضارب بارزيد حصول التخفيف حذف التنوين
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للاف واللام لا الاضافة قال المصنف
اجاز الفاء نحو الضارب زيد اما لانه تدوم ان لام التنوين دخلها في بعد الحكم باضافة فاعلمنا حصول التخفيف
حذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضارب كان جاز
الاضافة بينهما مع عدم التخفيف فلما فيه ايضا فلا اعراب غير مستقيمة اما قوله لان لام التنوين
دخلها بعد الحكم باضافة فانه رجم بالضعف ومن اين انه ذلك والحكم الا بالظاهر فانه وان امكن
ما قال الا اننا نرى اللام سابقة على الاضافة والاضافة في الظاهر انما انت بعد الحكم بذا في التنوين
سبب اللام فكيف سبب حذف التنوين لبي الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهري وارجح واما قاييم
على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه كسوف بالاضافة
الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف فشبها به وذلك هو الحسن الوجه والجزء فيه هو المختار وذلك لان
رفعت الوجه خلفت الصفة من الضمير وهو قاييم كما ياتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله
فمقطوعة لوجه انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لضعف التخفيف جدا من الضمير واستند
في الصفة وجه باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متوقفا بالضمير المضاف اليه واللام

بدل الضمير في مثل المقام مطرا وفي غير اضافة الكوفيين كما في قوله خافي خاف الضمير والبرء بوجه
والاولى انه مقوم مقامه فيما لم يشرط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جله وغير
ذلك مما يشرط فيه غير فلا حاجة باللام مع قصد الاضافة نصبها او لا نقدر واجعله مضافا اليه تشبيها
للفاعل بالمفعول فبقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى
المرفوع كان اضافة الوصف الى موصوفه اذ ارافق من الصفات تحت المرفوع خلاف الناصب
مع المنصوب الا ان في قولك زيد ضارب غلام غير الضارب موصوفا لغيره دون غيره وهو موصوفون في
الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة كمال الجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما في قوله
في اللفظية ايضا محمول قولك لكونها فرعها جعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كما انك اصبحت الوصف
الى موصوفها فبقيل من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه هو الوجه وان نفيه تشبيها بالمفعول
في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بخلاف الضمير واستتار لم نقول كما شبه الحسن الوجه في
النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل
على سبيل التقاض في ارجح الحسن الوجه ان حقه النصب للقرآن ان نقول فليشبه الضارب زيد بالحسن
وجه وذلك لان الحسن وجه الجوز لما ذكرنا ان اللفظية جواره محض المحضة وكما للجوز في المحضة اضافة المفعول الى
المتكسر فكذلك لم يجز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه جاز اضافة الضارب الى المفعول
من العموم وغيره اما الى المتكسر فلا فليحدا ان نقول الضارب زيد تشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كسر
المضاف اليه فترقا وان اختلف التوقيان والظاهر ان الفراء لا يوفق بين المرفوع والمتكسر كما نقل عنه
السيرة في مانه قال ان الفراء جاز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويرى ان تأويله هذا هو الضارب
زيد وهذا هو الضارب رجل الى هذا الذي هو ضارب زيد وضارب الرجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملته
في التقدير ولا يوجب كسر صله الالف واللام فعليه كما هو المشهور عند النحاة قال السيرة في هذا قول فابعد
قال ويريد هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد ان هذا الذي هو غلام زيد قال
الحسن واما قاييمه على الضارب فلا يجوز لان في الضارب قولين كما في عن قريب احد ما انه ليس لضمير
بل الكاف منصوب الى انه مفعول قاييم الفراء عليه من رفعه عن اصله والثاني انه مضاف الى انه جمل
صحة الاضافة وان لم يحصل بها التخفيف على ضارب فانه اخفيف بلا نظر الى التخفيف واما قلنا ان اضافة ضارب
ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يجرم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الحكم كما في ضارب
زيد وضارب زيدا وانما يلزم نحو ضاربك الاضافة لان في الفروع اما تنويننا او نونا وما مشعر ان تمام
الكلمة والضمير المتصل في حكم تنمة الاول ولو لم حذف او لم تنصف الكلمة لزم كون متصلا في حال واحدة فلما
التزموا الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف حمل الضاربك عليه فاقصود بها التخفيف لا سيما بالاحقاف لانها من باب
واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زيد كلام الحسن وفيه غرض وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز ذلك حمل في
اللام في ضاربك وجوب الاضافة على الجوز دونها لعله في الجوز دون ذي اللام اعني اجتماع التقيضين لو
لم ينفك لما ذكرت انما من باب واحد فلهذا اجاز حمل ذي اللام في الضارب زيد في صحة الاضافة لعله جاز
في الجوز دون ذي اللام وهو حصول التخفيف بناء على انها من باب واحد هذا ينبغي ان تعرف
حال اضافة اسم الفاعل والمفعول في اللام ومعهما وكذا حال صفة المشبهة فاعلم اولان اسمي
الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من شبيههما في حكم الصفة المشبهة كما في واما اسماء الفاعل

المضافان الى الاجنب المنصوب بهما فيقول اما ان يكون كل واحد منهما في دعوى اللام او مفعول واحد منهما
اما ان يلبس مفعول ظاهر او مفعول ظاهر وان ولي المجرى جاز اضافة اليه ولم يلج في قوله وان في المفعول
باللام جازت الاضافة اذا كان المفعول بامتنان او مفعول باللام والفتحة لوصول التحفيف كحرف الضار
زاد الضار بوزن كذا الجوز اذا كان المفعول بامتنان باللام وان كان الوصف المفعول خاليا عن مفعول
المشتق والمجموع نحو الضارب الرجل والضارب الرجل لثابتة للجنس الوجه
لا تقدم اوصافا الى المفعول بها ووجهها هو الضارب ووجهه فلام وذلك لجرى ضمير المفعول باللام
عند جري المفعول باللام وكان قياسا على قوله ان يجوز الضارب على الاضافة اذ اعادة الضمير الى ذي اللام
مذموبه ان الضارب ليس بضاف الى مفعول ضمير المفعول باللام كما في قوله العواصب المائة الهان
لان التحريك في التابع مالا يحتمل في المتبوع كما في عن قريب وان ولي المفعول باللام الجوز دعوى التعمين في قوله
من انطردت لم يجر اضافة اليه خلافا للفرق كانه وان في المجرى من اللام او المفعول بهما مفعول الخذف والنون
فيهما واجب على الصحيح المشهور وكل بعضهما جواز ضاربين في الشعر وانشد وليس جاعلي وانشد
ايضاحهم الفاعلون الجوز والاولونه اذا ما خشد من حدث الامر معطي تال سيموه البيت مصنوع وانشد
ايضا لم يرفق وانكس تحتفرون جميعا وايدي المعتدين رواقه مال سيموه هذا ضرورة الشعر وجعل
الساكنة وقال المبرد الهاء في الاولونه وتحتفرون للسكت اوى الوصل جري الوقف وهو كما شيعها
بهاء الضمير لما ثبت وصلا ثم ان الضمير بعد الجوز في موضع الجر اضافة الى العند الاخفش ووجهه ان عند
في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والتنوين ليس عند ما لا اضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير
المختص على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيموه ان لم يكن ذو اللام مشتق او مفعول باللام او المفعول
منصوب لا يجوز الضارب باعتبار المظهر فالضارب عند كذا الضارب زيد اللوز فيه الا ان نصبه ويجوز
عنده بعد المشتق والمجموع باللام والتنوين ان يكون مفعولا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظ اعززة العشير
بالنصب وقال الرباعي والمبرد في احد قوله وجار انه ان الضمير بعد ذي اللام مفعول اذا كان او مشتق او مفعول
بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فيسبويه يجوز فيه ما لا يجوز
في المتبوع فاجاز الضارب الرجل زيد ووجه الضارب الرجل زيد على ان يكون عطف بيان وهو في الحقيقة
على البدل عما يأتي في باب فان قدمت ابدال تاياما مقام المبدل منه لم يجر ذلك وان لم يقدره كذا كذا
في باب المنادي في حكم ما علم زيد ويا عالم زيد وزيد مال المبرد لا يسمي جري ذي اللام الا ما يمكن وقوعه
فيشد انا ابن التارك البكر بشر انصب بشر الا غير جلا على بكر البكر وقال قد عطف على جري ذي اللام
ما يمكن في قوله المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله العواصب المائة الهان وعبدنا مقدبر عبد الحاء قال
واذا عطف عليه كوزيد او غلام زيد فليس فيه الا انصب جلا على جري الجوز ووجهه سيموه قولي اذ قد
يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع لان الفتحة فيه ليس بظاهر بل نظر بالنقد الى اليرى الى جواز قولهم يازيد وغير
ذلك واما الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول اللذان فانما ان يكون جوده عن اللام او مقرون بهان وان ولي
المجرى منه ظاهرا سبقت مفعول بها جاز اضافة اليه بعد نصبه كما ذكرنا جاز تر كاسا واذ كان ذلك اظاهر على اللام
به رجا او درجات او منكر اذكر كذا كذا مفعول حسن الوجه وحسن وجه اي الغلام وحسن وجه وحسن وجه
اي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذا كذا اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة كحرف وجب الالف جمل فعل وقد
يفتح الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها كحرف زيد حسن وجهه وهو مفعول عند سيمويه الا ضرورة قال كذا كذا

صدر
الضارب يازيد
مطالع
الضارب الرجل

حرفا مصطلحا كذا ما مفعول في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رجب قطاب الجيب فيها رفيق جري البدر في
بعضه المجرى اذ اخذت التنوين من رجب ومثل مداجان مطلقا عند الكوفيين قال المبرد الضمير مصطلحا
للاعلى لان المعنى كذا الاعيين فيكون مثل حسن وجه الالف جميل فعله وجهه وقد جري في باب الصفة المشبهة
لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رجب بالتنوين وان ولي المجرى مفعول بها رزنا
وجب اضافة اليه كحرف زيد حسن الغلام كريمة خلافا للكسائي على ما نقله ابن مالك ولعل جواز النصب فيه تشبيها
بالمفعول كما في حسن الوجه وحرف التنوين والتنوين للعاقة بالاضافة كما ذكرنا من مذموب الاخفش وحشام
وان ولي ذات اللام ظاهر سبقت وفروع بهان ان اضيفها اليه وجب ان يكون ذا اللام بدرجة او درجات كحرف حسن
وجه اي الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجه لما جري في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون
مضافا الى ضمير المفعول باللام كحرف الحسن الالف والجيب وجه علامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذ لطيف وايضا
يلزم التجوز الحسن الغلام والجيب وجه علامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذ لطيف وايضا
او المجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى ضمير المفعول كحرف التنوين كقوله كرت بالرجلين الحسن
غلامهما والجيب وكذا بالرجل الحسن الغلام والجيب وجهه وجري في باب الصفة المشبهة لكونه الوجه مزين
شرح ان شاد انه تع ولا يضاف الصفة الى وفروع بما غير سبقت كحرف كرت كرت برجل طيب في داره قوله
للملاهي الصفة بغير وفروع بها كما ذكرنا في اسم الفاعل والمفعول قوله المائة الهان ان مائة الهان والهان
البيض يتولى فيه الواحد والجمع كالفعل على ما جري في باب الجمع قوله وعبدنا اي القيد الذي نزلنا عن
البيت نحو ذنبي خلقها اطفالا العود ذجها عانده من الحديثه التتبع وزج في اي ساق قوله
ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوفها وحسب الجامع وجانب الغنى وصلح الاول ونقله لفظا
متاؤلن وكحرف دق طيفه واخلاق ثياب متاؤلن ولا يضاف اسم ما مثل المضاف اليه في العموم والمخصوص
كليت وامر وجس ومنه بعد الغائب خلاف كل الدرام وعين الشئ فانه لخص وقوله سيموه كرت
وكحرف متاؤلن **اعلم** ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شئ واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما نيا
فان كان الصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او اليك والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة
احدهما الى الآخر اطلاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى
العكس والمنفوق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او الاحتياج والذين لا
يحتاج الى التاويل العام غير نفق الحى والاسم اذا اضيف الى الخاص كحرف الدرام وعين زيد وطور
ويوم الاحد وتايل المفصل وبدر بفراد وكحرف ذلك وانما جاز ذلك لوصول التخصيص في ذلك العام من
ذلك الخاص ولا انعكس الامر لا يضاف الخاص الى العام اليهم تفضل الابعام فلا يقال مثلا يزن لان المعلوم
المعقوب بعد ذكر لفظه ويعينه لا يكتسب من غير الابعام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كما
لاسم المضاف الى لقبه كحرف سيموه كرت وكحرف ذات مضافين الى المعقود بالصفة كحرف اصبا وذا
يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المعقود بالصفة كاسم السلام واسم الثيب ولفظ الى مضافا الى المعقود
بالصفة كحرفنا من جري ربا اما الاسم المضاف اللقب لانه ابيض واشهر من الاسم كما جري في باب العلم
هناك انه كحرف نصب اللقب المفعول ورفع على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفعول والآخر
وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا ومن الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع
الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد جاز الزجاء والفراء الاتباع ايضا على انه عطفت

مطالع
الحاء الهان
وعبد هنا

مطالع
ولا يضاف موصوف الى صفة

مطالع
اضافة المسمى
الى الاسم العام
واضافة العام
الى الخاص وعكسه

ان

وهو الظاهر نحو جاني قيس فقه وان كانا مضافين او اولهما لم يجر الاضافة بل يجب اما انقطع تفضي القلب
مدحا او ذما والاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر واذا اقرر هذا قلنا ان تاويل سعيد كذا ان يقال
المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انهما كانا بطريق ويراو به مدونه بطريق ايضا مع الفقيه
ويراد به اللفظ الدال بقول مثلا جاني زيدا والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ بطريق جاني سعيد
كذا ان طقت هذا القلب ولا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون
معنى سعيد كذا اسم هذا المستعمل لانهم يسمون الى الاول بالايضاح فثبت الى اللفظ كخوفت سعيد كذا
ومال سعيد كذا فان قلت لم لم تقدموا القلب للمفعول من الاسم او القلب مضافا الى الاسم او مضافا
قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو تقدم القلب لاغنى عن الاسم اذ القلب يفيد تقدم الذات
الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف مدح به الذات او بذكر فادرات بالقلب اشهر منها بالاسم واما اذا
وما توف منها اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى حيث ذا
صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وموصوف موصوف محذوف وكذا اجتهت ذات
يوم اي مرة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذات ببعض والاخر محتاج الى سماع واما اذا
وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيها فالعقبت
زنا صاحب هذا الشراب فلم يصف المستحق الى اسمه وقوله ايكم دون آل النبي تطلعت نوارع
من قلبي فإلى وأبى اي اصحاب هذا الاسم وجاني ذوا اسنوه اي صاحب هذا كالمعنى في باب الجمع واما قولهم
آل موسى والامم في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى معنى
الجماعة المنسوبة الى موسى واما في قولهم هذا في زيدا فتاويله شخصه الذي نكأته قلت شخص زيدا
من باب اضافة العام الى الخاص لمعنى هذا في زيدا عينه وذاته لا غير واما ذكر الذات بلفظ التي توغلا
في باب الجلالة وادانت فعلته في زيدا فكانت قلت فعله بنفسه وصوت في لانه لب اية الفعل فتقدم
وسمى في زيدا اي موصوفا عينه جيا قايما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد لمعنى ذاته وعينه وان كان
ميتا قال الا فتح الاله بن زيدا وفي ايهم مع الجار وقال يا قران اباك في خويلد قد كنت خائفة على الاجار
وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ في وزيادته في مثل الموضع المذكور كما حكوا زيادته لفظ الاسم في قوله
الى الحول ثم اسم السلام عليكم او من يكره حولا كما لا يفقد اعتدروا في قوله تداعين باسم الشيب في مستقيم
جوابه عن معنى وسلم وفي قوله لا ينعش انظر الى ما تحوته داخ بنا ديه باسم الماء مبعوض وبالفاء
لفظ المقام في قول الشماخ دعوت به العطا وبغيب عنه مقام الذيب كالرجل البعير والحق ان الاسم
في المواضع المذكورة له معنى فقول اسم السلام اي لفظ الدال عليه وكلمة معنى سلام عليكم واسم الماء واسم
الشيب اي صورة الماء اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمستعمل هو المدلول اللفظ والصوت والدليل
على ان زيادته الاسم في مثله التخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيدا بزيادة الاسم
بل لا يسمون لفظ اسم الحكوم بزيادة الاسم ما يتعلق باللفظ كخوتد اعين وبناديه باسم السلم عن باب عين
زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء والشيب ان صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب
صوتان واما قوله مقام الذيب فهو عن باب الكتابات بقول مكانك من بعيد اي من بعيد لان
من بعد مكانه فقد بعد هو وادبعث الذيب فعل بعدت مكانه الذي هو مبنية والختلف في جواب
اضافة احدما الى الاخر الموصوف وصفته فالكوفيون جاوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس

مطل
ال موسى
مطل
وحي يرا دية
الذات

مطل
ال اسم والمسل

مطل
اضافة الموصوف
الى صفته

استشهدا الاول نحو مسجد الجامع وجانب النور وللثاني نحو حرد قطيفة واخلات ثياب وقالوا ان الاله
فيه تخفيف المضاف لحذف التقوين كاني حرد قطيفة او حذف اللام كسجد الجامع اذ اصلها قطيفة حرد
والسجد الجامع ومنه الاضافة لبيت كاضافة النصف الى معر لباغهم اذ ذال للخص ولا يعرف بخلاف
مذا فان الاول منهما موافق لما في حيث المعنى لانها موصوف وصفه مخصص الثاني وتعرفه مخصص الاول
وتعرفه والآخر حسن الوجه بالحسن وان كان هو الوجه لانها جعلته لغرض في الظاهر بسبب الظاهر المستتر
فيه الرجوع الى غير متبعت في اللفظ عن الجوز ورايت التبعيد فعل هذا بقول هذا مسجد الجامع
الطيب بالرفع والبعريون قالوا لا يجوز اضافة النصف الى الموصوف ولا العكس ولذا ينصبون المرفوع
بالنصف اذ اريد الاضافة الى حرد حسن الوجه كالجوز لان النصف والموصوف واقعان على شئ واحد
فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يسمي حردا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف
اللفظين كما في من مذبح الفراء وقال المص الجوز ذلك لان توازن النصف والموصوف في الاعراب
ولجب وليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا اتقيا على حالهما فانما ماع طلب التخفيف بالاضافة فلا يسمي
له وهو موضح النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحقاء وكسف شجاع الى المضاف اية في الحقيقة موصوف
هذا الجوز وراقيم صفته مقامه ان بقلة الحقاء وانما يسمي بالي الحرف لانه انتبت في الجار النور
ومواضع الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد يعلق
وجانب المكان النور وطلوه الساعة الاولى اي اول الساعة بعد زوال الشمس ولعلون حرد قطيفة
التاويل كانه فقه لان معنى شجر حرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى حردا لانه
اذ الجوز فتمثل ان يكون من العطية وغيره كما كان خاتمة تحتل ان يكون من الفضة وغيره كما لا اضافة لمعنى
من الجوز عندي ان يكون اضافة الموصوف الى صفته عن باب طور مينا وودنك بان جعل الخاء مع
مسجد مخصوصا والنور جانا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحقاء بقلة مخصوصة في الصفات الغالبة
ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المضافة الى هذه المختصة لغايات التخصيص فيكون صلوة الاول
كصلوة الوتين وبقلة الحقاء كبقلة الكزبرة وجانب النور كجانب البهين واما الاسمان اللذان ليس
في احد مما زيادة فائد كسحط النور وليث اسد الفراء لجيز اضافة احدما الى الآخر للتخفيف قال ان العوب
بجيز اضافة الشئ الى نفسه اذ اختلف اللفظان كقوله فقلت الجوز اعنها الجلد انه سير ضيكتها منها
وغاربه وانما هو الجلد ولا يضاف ان مثله كثير لا يكتفي دفعه كما في نه البلاغة لنسب الدجاجة منهم شعبان بجلهم
وقوله وشكانك النور ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فذلك لا يجنبنا الى شقشقات كثيرة واما
اختلف فيه على اضافة محضة او لا على ما تقدم افعلى التفضيل فنقول يجوز في حال الاضافة على ضربين
احد ما يراو به مفضل صاحب على كل حال من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراو به
ذلك وقد عرج ذكر احكامه في باب المقصود ومنها ان اضافة المعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج
وعبد القاهر والى على والجوز الى من غير محضة كونهما معن من واجار والجوز في على نصب بانه
مفعول افعلى كالجوز من فان الجار في قولك افعلى من القوم لا ابتداء الغاية والجار والجوز مفعول
افعلى فافضل في افضل القوم حافة مضاف الى معر لبا الذي هو الجوز بعد فهو كاسم فاعلى مضاف
الى معر له نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارقاء والزيادة
في افضل من مبداء هو القوم بعد شارتهم في افعلى افضل الا انه ليقضان درجته في مشابهة اسم الفاعل

مطل
اضافة النور
الى نفسه

مطل
بقلة الحقاء

مطل
معنى من
الابتداء

الى باب المتكلم كسر آخر واياه مفتوحة او ساكنة فان كان آخر الفاء ثبت على الاكثر وهذا يدل على التثنية ياء
 فان كان واو او قلبت ياء وادعت وفتحت اياه للسالكين الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعراب صحيح
 كقوله وودع وزيد ونفع بالحق ياء آخر ياء او واو قبلها ساكن كقوله وودع وودع وكرس واو ان وصفت
 الحاقه بالصحيح اعرابا وكات الثلث كالصحيح وانما احتمل ان حرف العلة حذف النطق به وان كان متحركا
 اذا سكن ما قبله كالحذف النطق به اذا سكن متوقفه قور كسرافه انما الزم ما قبل ياء المتكلم كسردون
 انضم والفتح لتناسبه ولما جاز مزيد قبل الف المقصور ياء وان كان الف اخف من اياه فقالوا
 فتح ولذا قالوا في الاصح في قلب الواو ياء كالحق قورس واياه مفتوحة او ساكنة يعني ان اياه
 اللاحقة للصحيح والمحقق به اما اياه اللاحقة بغيره مما فتحة للسالكين كالحق وقد تقدم في المنادى للظافر
 في ان اصلها السكون او الفتح ولما جاز حذف اياه قبلها في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان
 اخرج الفاعل ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يجر من ان يكون الفاء او واو او ياء والالف ثبتت
 في اللغة المشهورة الفصحى للتثنية كانت كسما او لاكتفى وحلاي ومعاوي وهذا يدل على جيز قلب الالف
 التي ليست للتثنية ياء كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل اياه للتناوب في الصحيح والمحقق به وراوا
 ان حرف الحذف من جنس الحركه على ما ذكرنا في اول الكتاب ومن ثم نأبى عن الحركه في الاعراب جعلوا
 الالف قبل اياه كالفحة قبله فغيره واياه ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فمغيرة واما الياء
 الرفع بفتح سبب قلب الالف واما في المقصور فالرفع وانصب والجر ملتصق ببعضها بعض لكن
 لا سبب قلب الالف ياء بل هو ان ثبتت الالف ايضا لكان الاتساق حاصل فان قبل فكان للواو
 على هذا ان لا قلب واو الجمع في جاني سلك ياء ليلاليتسبب الرفع بغيره قلت عنهما فرق وذكر ان اصل
 الالف عدم القلب قبل اياه كخفتا كما هو اللغة المشهورة الصحيح وانما جاز حذف قبلها لولا استحسان
 عندهم لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس خلاف قلب الواو في مسكون فانه لا موجب
 للقلب عند الجميع ومما اجتماع الواو واياه وسكون او لا يترك مدا الام المقطوع الا لازم الاتساق
 معرض في بعض المواضع الاسرى انك تقول تحار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر
 قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال يابن الزبير طالما وطالما غيبنا ابكا كثر بين سبينا
 قفينا قورس فان كان ياء ان كان آخر الاسم ياء وذكر في المخصوص كحرقاض وفي المتن والجمع
 نصبا وجر نحو سلك قورس وان كان واو او واو في الجمع الواو واياه وسكنت او لا جمع
 قلب الواو ياء وادغام اولهما في الثانية وانما لم يتبعيا كرامة اجتماع المتقاربين في النصف ان الذين كلف
 بالادغام فقبل انقلبه الى الواو الى الاخف اي اياه وسكت امر الادغام بعضها له سكن الاول وقلب
 الواو وسوا كان او لا كان او ثانيا كسيدا واصلي طوي وسبو وما حصل الادغام فان كان قبل اياه
 الاول فتحه بقيت على حالها كقوله مصطفى واعلى في مصطفون واعلمون وان كان قبلها ضمه فان لم ترد
 الى ليس وزن بوزن وجب قبلها كسر لبياء كافي سلك وسهل ذلك قد بها عن الآخر الذي هو على التغير
 فلهذا لم يقلب في مثل وقيل وانما فانهم لما شربوا في التثنية في نحو سلك بالادغام نحو قلب الفحة
 كسرة خلاف قبيل وان ادق الى اللبس فانت في قبلها كسرة وابقا بها نحو في وجه انوني اذ
 يشبهه فقل يقبل قورس وفتحت اياه للسالكين يعني اذا كان قبل ياء الضمير الفاء او واو او ياء
 ساكنة فلا يجوز فيها السكون كاجاز مع الصحيح والمحقق به وذلك لاجتماع السالكين وقد جاء ساكن مع الالف

مطلق
 قلب الواو ياء
 في الادغام
 في الاخر

في قوله نافع جيبا ويماق وذلك اما لان الالف اكثر مداهن اخويه فهو مقدم مقام الواو من جهة الاعتماد
 عليه واما لاجزاء التوصل بحرف الوقف ومع مداهن عند النحاة ضعيف وجاء في لغز يربوع فيها الكسر مع
 اياه قبلها وذلك لتشبيه اياه بالهاء بعد اياه كما في خرفيه ولديه ومنه قدرة في ما انتهم به في مجموع
 النحاة ضعيف قال قال الناحل بن ياناق قورس واما الاسماء الستة فاني وابن واجاز المبرداني
 الى وثقون في ومن وتقال في في الاكثر وعلى مدارك الاسماء الستة عند افتها الى ياء المتكلم ومن باع
 الاضافة على ضربين قرب لا يقطع عن الاضافة ولا يناف الى مصر ومود ووجد فلا كلام فيه في هذا الباب
 لكن تنكلم عن المضاف الى ياء المتكلم وهو ضيف وضرب بقطع ومضاف الى مصر وهو الحذف الباقية ومن
 على ضربين ضرب اعراب عين الكلمة ولا ياء محذوف وموقوف وضرب اعراب لام الكلمة وهو الاربعة اياه
 اعين ابوك ولحوك وحوك ومنك اما فوك فالا لثالث قطع الاضافة وضا فاه الى ياء المتكلم وضا فاه الى
 غير واما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميلا لامتياز حذوفه وابقائه اما الحذف فليبقا الاسم المتكلم على
 وحده ولا يجوز لان الواو انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرى او لولا والابتداء فلا يدور منها الى
 السالكين فيقولون الى البقاء على حرف وذلك لان اصله قوة نعم الفاء كسرة العين اياه الفاء فلان فهم
 منع الفاء اكثر وافصح من انضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركه والاصل ان سكونه حرف للتثنية
 متسببا فلو لم يقلب الواو ميلا لدار الواو على العين كافي يدوم وجب قبلها الفاء لكانت انفتاحا ما قبلها
 فيلتصق ساكنان فيجوز الالف فلما اشبهت حذفا وابقا ما قبلت الى حرف صحيح قديم منها في الحذف ومن لم يسم
 لكونها شغوتين واما قوله خاط من سمي خياشيم ونا فقلت حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاما
 قال ابو علي عجز ان يكون على لغة من لم يد من التثنية الفاء في النصب كافي الرفع والحذف قال بن ياناق
 اسماء كاف كما قال ولحدس كل في عظم ومنه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى الحرف على حرف
 واما اضافة الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشتهرهما في الاحوال الثلث وقياس اصله فيكون كغيره ثم فاني
 نحو الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جاز العادة فيما عدا اعراب الحركات اذا اضيف الى اياه ان يفتح من
 الحركات على الكسر للتناوب وكان العين منها كالحركة الاو اية الواو كالفحة واياه كالكسر والالف كالفحة
 الزمت اياه في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسر وان لم يكن الكسر اعرابية لكونها وضعا وذلك كما
 شتمت الفحة البناية في يازيد بالاعرابية في بدلها بالواو والالف في يازيدان ويازيدون ومشتبت الفتحة البناية
 في لاجل بالاعرابية فقبل لاجلين ولا مسلمين وما قبل اياه الاعرابية في الاسماء الستة كسور فليست الفاء
 في في وقد يقال في في وفيه ولم يزد في جميع حالات الاضافة وقال كالحوت لا يرويه شليم بضم طان
 وفي البحر والاول اصح والحق لان على الحاجة الى ابدال الواو ميلا عند القطع عن الاضافة ومن خول سقط
 العين للسالكين ولا سالكين في حال الاضافة اذ لا تنوون في المضاف فالاولى ترك ابدالها مما قد جمع
 في الضرورة بين اليم والواو قال حماد في في من فمربها على الناح العاري اسد جاج وموجه بين المبدل
 والمبدل منه وتحذف بعضهم معتذرا بان قال اليم بدل من اياه التي هي اللام قدمت على العين واما اضافة
 الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعراب بالحرف كما ذكرنا وجاء في زيد كافر واما الاربعة الباقية فلها ايضا
 ثلث احوال احدها ان يقطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاما تناو قد ثبتت في بعضها كالحق في ذكر لغا
 وثانها الاضافة الى غير ياء المتكلم والاعرف اذن في ابوك ولحوك جعل لاهما او ابا وفي جر ومن جاز
 اللام كما في في ذكر لغا ثانيا وثالثها الاضافة الى ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ رد ما

مطلق
 الستة

يلقه

مطلب
الصفات والتاكيد
وعطف البيات

و ادكلام في عامل
التواضع فيه يحصل

مطلب
الصفات المحتوية
في كلام العرب

لان كلامنا ثمان المتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التواضع فمعه تفصيل لما الصفة والتاكيد وعطف البيان
ففيها مثلث اقوال قال سمره العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها مقنن كافي التبداء
والجزم وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومدحبه سمره اولي لان المنسوب
الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان ايج في جاني زيد انظر كيف ليس في قصد منسوب اليه زيد
مطلقا بل الى زيد الحقيقي مقيد الظاهر وكذا في جاني العامل زيد وجاني زيد نفسه فلي اسحب على التتابع حكم
العامل المنسوب معنى حتى صار التتابع والمتبوع معا كمر منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى
كان الاول اسما على المنسوب عليه معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاني غلام زيد فالمنسوب
اليه وان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعد العامل فيها معا وجعله معنويا كما ذهب
اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالصفة الى اللفظ كالشاهد النادر
فلما لم يعل عليه التنازع فيه ومقدور العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصح ان يكون الحق اذ امكن العمل
بالظاهر الجاني واما البدل ما لا يخفى والرواية والفارس واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر
من جنس الاول استدلوا بالقياس والسماع اما السماع فمخبر قوله به لجهنا من يلفظ بالحق ليقولهم وغير
ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكور وكذا لم يشرط مطابقة البدل منه
تعريفا وتكثيرا والجواب ان يسمونه الجار والجور بدل من الجار والجور والعامل هو جهنا غير مكرر
وكذا في غير خان قيل لو لم يكن الجور وحده بدل الجور لم يسمه الجار لان الجار والجور
ليس بشتم على الجار والجور بل البيت مستعمل على الكافر وكذا قوله للذين استضعفوا منكم من جنس
بعض الذين استضعفوا قلنا لم يحصل من اللام فائد الا اننا لا نريد جازا لهم ان يجعلوا كالعدم وسمونه بدل
الاشتمال نظرا الى الجور لا كدري اللفظ في البدل من العوامل الا حروف الجر لكونه كبعض حروف الجر
ولجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا داويا فان العامل هو الاول لا مقدر آخر
لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل الظاهر لم يعد في الاول ولم يشار بل على في الثاني ومدحبه
سمره والجزم والسيرة في التواضع والحق في العامل في البدل هو العامل في البدل منه اذ
المتبوع في حكم الظاهر كان عامل الاول باشر الثاني منها واسموف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو
البدل تحكى فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه مثلث اقوال قال سمره العامل في المعطوف هو الاول
هو اسطر الخوف وقال الفارس في الاضاح وابن جني في ستر الصنعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول
كقولك يا زيد وعد وراي قول لا دليل فيه اذ علمته انما في الثاني وقوله موقعه الكاف كالمعطوف عليه مع عدم
المناخ من البناء كما كان في ياريد والحارث اعف اللام وانما كان اللام مانعا لانتفاع مما عطف طرف النداء المختص
للبناء فلي ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التتابع لان بقدره جونا فواستدل ايضا بقوله تيام
زيد وعد وقال الفارس الواحد لا يقوم لمجلى والجواب ان القيام معنا ليس بغير واحد بل هو مصدر و
المصدر يصل للكثير والقليل لمعط الواحد والمراد معنا القيام بان يقرينه قولك وعد وكذا الاجتهاد في تمام زيد
وع واذ موقوف للقيام الصالح للقليل والكثير فقام الزيدان كقيام الزيد في كون القيام بمعنى القيام
ولو كان العامل مقدر العجب بعدد الغلام في جاني غلام زيد وعد وهو موثوق وكان معنى كل شاه وتخلتها
بدرم كل شاه بدرم وكل تخلصا بدرم والمراد معا بدرم وانما لم يرد بالحارث ولم يرد بزيدا ولا عد
قاعه وليس زيد ولا عد وادعينا اذ لا يبين مقدر ما وليس بعد لا وايضا لم يرد بزيد وعد وادعنا اذ لا يبين مقدر

كلام

بلا غير مع كونه جمل وقال بعضهم العامل حرف العطف بالبناء وهو بعيد لعدم لزوم واحد القيليين كما هو
حق العامل واما الخلاف في مدالكه جواز الوقف على المتبوع دون التتابع عند من قال العامل الثاني
غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيها هو الاول مدحا وانما قدم المص التبع على سائر التواضع
لكن ان استحال اكثر فقولنا التبع تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل الصفة
تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جري باعيا او لا فيدخل فيه جزم المتبداء
والحال في الجوز يد قائم وجاني زيد راكبا اذ يقال انها وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذ جري
تايها نحو جاني رجل ضارب قال جده العام نادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وبغض حقه
باسماء الآله والمكان والزمان اذ المفضل مثلا دال على ذات وهو الموصوف باعتبار معنى وهو المقدر هو
المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسرتم سال نفسك وقال ان اسما الاخراس كلتا تدل على ذات با
عبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار المذكور والانسانية قال الجواب انا اخترنا
عن مثله مقولنا هو المقصود فان اسما الاخراس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا
الذات ولقائل ان يتيق في الموضوعين ان في الاسماء والصفات المقصود ونقول ان اردت بقولك
في اسما الاخراس ان المقصود بها الذات وحداد دون المعنى فلان المقصود الواضح بوصف رجل ذات فيها
معنى الوجوهية بالخلاف وان اردت ان المقصود بالذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معناه او لا فلا يفتعل
لان الصفات ايضا اذا ذكرت مجردة من متبوعاتها فلا تدل على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا
اذا ذكرت مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في ملك
الذات وكذا مفروب وحسن ولو لم تدل الاعل المعنى لكان الصفة موصولة كالحرب والحسن ثم نقول قوله
في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات فمناقض لقولك في حقه الصفة العامة نادل على ذات باعتبار
معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس الذات وحمل دلالة اللفظ على ش الامم النقد
بدل اللفظ ان ذلك الش وان قال المراد بالنقد الا قصد الامم فان خضر ضارب وان دل على الذات الا
ان المقصود الامم بالحدث التاييم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلما نفع ان المعنى ان المقصود الامم
من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ضرب لم يضع منه هذه الصيغة المختصة الا
للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا الجوز المفروب والحسن فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها
قال في الوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال يدخل في تابع جميع التواضع ويخرج منه جزم المتبداء
والمفعول الثاني لما ذكرنا في حقه التتابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه خرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه
البدل في حقوقك الجني زيد علمه ونوتال يدل على معنى في متبوعه او متعلقة لكان اعم لو دخل نحو جاني رجل
تاييم ابو فيه ثم نقول اما حروف البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو كبر لفظ او معنى
اما التاكيد لم يفتد للاحاطة فدخل في مدالكه اذ كلهم في جاني القوم كلهم يدل على التثنية الذي في القوم فان قال شرط
هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لانهم المتبدع والتثنية يقع من القوم وكذا في جاني الذين كلاما للجواب
ان ذكر هذا الشرط ليس في حقه مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدا واشين في قوله مع فخر واحد والذين
اشين نقناتوه مطلقا قصد به اخراج الحال في حقوقك ضربت زيدا جزمه فان جردا دل على معنى
في زيد لكن لا مطلقا بل مقيد الحال الفرب امول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزمه لانه ليس بأعراب
سابقه من جهة واحدة مداد لا يبعد لوجه الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفه سواء استعمل

مطلب
الصفات المحتوية
في كلام العرب

مطلب
الصفات المحتوية
في كلام العرب

مطلب
معنى هذا
ومعنى هذا

صطلح الجواهر الواقعة صفة اشياء

ومعنى كل الرجل

بين

معنى رجل صدق

الوقوف بالحقادير الوصف بالصدق

او خصوصا كان التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وصدق من الجواهر الواقعة
صفة اشياء لم يذكرها المصنف ومن على ضربين قياسين وسماوي فمن القياس كل وجدة وحق تابع للجنس مضافه
الى مثل متصوره باللفظ ومعنى كوانت الرجل كل الرجل وجدة الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الا ان
ولجوز على ضعف انتبه المراد كل الرجل وجدة الرجل وحق الرجل ولا يتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد
كل الرجل وذلك لان الوصف للذات لا ينافي كالتاكيد لللفظ فلهذا لم يحسن انت المراد كل الرجل وليس
زيد معنى الوجوئية حتى يتركه بكل الرجل ويوصف بها التكررات ايضا كوانت رجل كل رجل وحق رجل
وجدة رجل ومعنى كل الرجل انه اجتماع فيه من جلال بأدب في جميع الرجال ومعنى جدة الرجل اي كان ماسواك
هذه وحق الرجل اي من سواك بالجلل وسماوي باب جو وقطيفه ويقال ايضا في الذم انت اللهم جده الليم
حق الليم وانت يليم جده يليم وحق يليم ومنه قوله ما اشدت من كذا مقصود راعى نكرة كقولك جاني رجل انت
من رجل وما اشدت من كذا مقصود من خبر مبتدأ كذا وحذف على المألوف والجملة صفة للنكرة اي
موالدي شئتي اي شئ شئتي ولجوز لتركه موصوفه بالجلل بعد ما وصفت للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون
من لان ما للليم اي وان كان من اولى العلم كقوله في وارت العالمين وقوله في اني نذرت لك ما في بطني
خزائرا ولكن فيه موضع الابهام وما في معنى فتركه رجل ما اشدت من رجل عند رجل من رجل ورجل
حسبك من رجلين ورجل يليم او انما كاو فليكن من رجال ورجل يحكم من رجل واحد من رجل كاي
باب الاضافة الجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المراد هو المخصوص بالمدح من اقسام هذا الجنس اذا اقتضوا
جلا وبطرس بطرس ورجلا رجلا كالتنافية افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال وفي بعد ذلك كثير
ما انقص به المدح والتعجب كقوله من ليل وسته در زدن من رجل وقوله من شاعر وقوله من قاتل
والجنس في الجمل واحد اي موالده ووالعجب فيه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فكلوا او قسموا هذا التقسيم
وقوله يحكم من رجل مصدر بعين المفعول اي يحكم من اي مقصود ذكر او من جهة اي اذابه اي يديك ووصف
محاسنه كقولهم هذا اي سلك عليك عند مناقبه من هذه المصيبة اي او حفته وكثرة من المقيس ايضا ان يقرر
الموصوف ونضيف الى كذا صدق وكذا عند رجل رجل صدق وجار جار سوء والجار بالصدق في مثل
هذا المقام مطلق الجوده لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جدهم عند من جاز
يستعملونه في مطلق الجود ويقال ثوب صدق وخل صادق لخص الجوده كما ان اللذبت مستحسن عند من جاز
اد اقصه والاغراء بشئ قالوا لاذبت عليك قال عرو بن معدي كذب عن شئ اية الموضع كذب عليك الفصل العسل ان
بعض عليك والزمه مجاز ان يري بالعسل المعروف قال وديناه او حفت بنفسي بان كذب القواطع والقودون
اي عليكم بها والاضافة في كذا رجل صدق وداش السوء للملابسة وهم كثير اما يضيفون الموصوف الى مصدر
الصفة كقوله السوء الى الجيرة البشيعن رجل صدق رجل صادق اي جده فكل من قلت عند رجل رجل صادق
فما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفة صادرة رجل مع صفة صفة الاول كما في باب لا انتبه في الجواهر الواقعة
باردا وكثر لتركه الثاني مدح الاول كما قيل في قوله بالتأنيبه ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب نظامها
تقرضا وتكبرا اي كونه صفة ومن القياس الوصف بالمدح كقوله عند رجل رجل ثلثه قال عليه الناس كابل يايه
لاجد فيها راجلة واحدة وتقول عندي برفقنا ان وكذا الوصف بالذراع والشعر والباع وغير ذلك من المفادير
المراد على الطول والنعمة والكثرة وخو ذلك والسماوي على ضربين اما شابه كثير وهو الوصف بالمصدر و
الاغلبه ان يكون معنى الفاعل كقوله رجل صدق وعمل وقد يكون معنى المفعول كقوله رجل رضي اي عرض مال بعضهم

معنى حذف المضاف اي ذو صوم وزورض والاول ان يقال المطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة
كأنها من كثرة الفعل تحتها منه واما غير شايه وهو ضرب واحد الجنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس
كقولك حررت برجل اسد قال البرد وهو ينفذ برجل اسد وبقولنا اسد وبقولنا برجل اسد شدة
اي يشابه شدة فانتقاص شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكر كاي قولك الكوز مقل على ما ذكرنا في
الحال في قولهم هو زعيم شعرا وقديتان برجل الاسد شدة وهو يدل على سيمويه ولجوز عند الجليل ان يكون
صفة بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في المصدر عند قولهم لو صوت صوت جاز وبقولنا حررت برجل ناذر
اي مثل ناذر وجوز ان يكون اسد شدة وناذر من كذا كمال شدة وكامل من كذا كمال شدة وكامل من كذا كمال شدة
من يكون كقولهم انت الرجل على كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا من سبب الكمال الى
غير المتكلم المذكر وقال غير المبرر دليل ما دل الجده في مثل هذا انما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد
اي جري ورجل فار اي يلبس ولا معنى للتمييز في كذا برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر ويلى بقول الناس
من ظلمته سوا صيحات العيون وعور كما كان لنا منه بيونا حبيبة مسوحا اعاليها ساجاستور كما اي سوداء
عاليها وكسيفا مستورا وناثرا جنس يوصف به ذلك الجنس فيذكر اللفظ بعين الكامل كقوله حررت برجل رجل
اي كمال في الوجوئية ورايت اسدا اسدا كمالا واثرا جنس مضاف منه الشئ يوصف به ذلك الشئ كقوله
خاتم خاتم قال ميمونه يستكره لخواتم طين وصفه خواتم حديد وباب سابع في الشواضا قال السيراني اذا
قلت حررت برجل خرافة وصيغة طين خاتمها ورجل فضة عليه سيفة وبار سابع بابا وبارد حقيقه
هذه الاشياء لم يخرج فيها غير الرفع فيكون كقولك بدانة اسد او ما وانت تريد بالاسد السبه بعينه لان هذه
فلا يجوز ان تعبت بها قال وان اردت المائنة والجلل على المعنى اجتر هذا كلامه وما ذكر خلاف الظاهر لان معنى
مضه عليه سيفة انما فيه حقيقة وكذا في طين خاتمها كقوله جاز على قول الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل معمول
من طين ومعمل من فضة وقريب منه قولهم حررت نقاع عرو كذا اي كاي من عرو وحررت بقوم عرو لجمع
وان اريد بالتشبيه كان معنى برجل خرافة خرافة اي برجل طين صفة كاخواتم وليس بخرافة حليبه سيفة اي
مشرفة وان لم يكن فيه واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايه قولهم حررت برجل الى عشر و
اف كل واب كل قوسا ويوصف النكرة بالجلل الجبرية ويذكر التغيير اعلم ان الجملة ليست بالنكرة ولا معرفة
لان التنكير والتويف عن عوارض الذات اذ التويف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير
ان لا يشار بها الى خارج في الوضعية كما في باب المعرفة والنكرة واذالم يكن الجملة ذاتا فليكن يعرفان ما تحقق
قولهم انعت يوافق المنعوت في التويف والتنكير بالنعته المفرد فان قيل فاذالم يكن الجملة لا معرفة
ولا نكرة فلم جازنعت النكرة بما دون المعرفة قلت لما استعملنا النكرة من حيث يقع تأويلها بالنكرة كما سنرى
في قام رجل ذميب ابون ذامب قام رجل ذامب ابون وكذا تقول في حررت برجل ابون زيد
انه بمعنى كائن ابون زيد او موكل جدهم وقوع المفعول مقام فاعل الجملة موصوف من الاعراب كجبر المبتدأ و
الحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفعول كما تقول بعضهم وان الجملة انما
كان لعلها فيما فاعلا للمفعول لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موصفا يصح
وقوع المفعول هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حاكم والاحكام نكرات اشار الى ان
الحاكم ينشئ على شئ يجب ان يكون مفعولا عند الخطاب اذ لو كان معلوما لوقع الكل نحو الجواهر السواء فترتب
والارض تحتها وليس بشئ لان معنى التنكير ليس كونه الشئ مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان وركبنا

الجملة الخبرية

صطلح المقريظ والتعريف

الحوصلات
التي والى

اعرفنا اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المظهر ثم العلم ثم ذواتهم وقال ابن مالك اعرفنا ضمير المتكلم ثم العلم
الخاص الذي لم يتفق له مشارك وغيره فالحال جعلها في وجه ثم ضمير الغائب المتكلم من افعالهم ان الذي لا يشبهه من
ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة فالصنف تحت المضاف اليه **اقول** المشهور الذي عليه
المجموع ما اذا قدر ذلك فان وجدت الاخص في مذهبنا فبالاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب
لاصفه فاسم الاشارة في قولك زيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه ففقد وانما لم يكن النعت
اخص من المنعوت لان الحكم ينقض ان يبدى المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به الخطاب فذاك ولم يلج الى نعت
دالا ولا عليه من النعت ما يرد به الخطاب معرفة وادعت ذلك رجعا الى التفصيل وبيننا على مذهب
سيميوي في ترتيب المعارف اذ هو اولي واشهر فنقول بالمظهر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف
به لانه لم يوضع الا للذات المعينة للمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى
ذلك المعنى بالتشبيه لاجل واشهر اذا سميت بها ولا يقع من الموصولات وصفها الا في اوله اللام نحو الذين والذين والالاء
لما بهتة نقطة لصفة المشبه في كونه على ثلثة فصاعدا خلافا من وما واما ان الموصول فلم يقع وصفه لان الاصل
فيه الشرط والاستخدام وقوله موصولا فعلى فروع ذلك الاكثر وانما يوصف به والطاوية وان كانت على حدين كما
في قوله قولنا هذا المراد وجاء ساعيا حاتم فان التثنية في التثنية لثابتة لثمة الموصول لوصف باسماء الاخرى كجواب
دومان واما فروع الموصول موصوفانهم اعرفه مثلا لقطعي على قال الرجاء ان الموصوفين صفة لمن كان في الظاهر
انما يستغنى بالصفة عن العلم بصفة بالمجهولين وذو اللام والمضاف الى العلم والى احد المجهولين والى ذي
اللام ولا ينعت بالمضاف الى المظهر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم
الاشارة فلا يوصف الا بذو اللام والموصول لما في وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المجهولين وبذو اللام
وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بثلثة او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما
بيننا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف و
على مذهب سيميوي لو جاء مثل ذلك فهو بدل لاصفه فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المظهر فينعت
بكل واحد من المجهولين وبذو اللام وبالمضاف الى المظهر والى العلم والى كل واحد من المجهولين والى ذي اللام
فينعت بكل واحد من المجهولين وبذو اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت
بذو اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما على حد الكمال على مذهب سيميوي الذي عليه المظهر
ولكن بعد ان عرفت مذهبنا فمن ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهم وقد يتبين ما ذكرنا
معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بثلثة او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا لقوله لندا
المراد وجاء ساعيا **قوله** واما التزم وصف باب هذا بذو اللام للاباهم ومن ثم ضعف عزرب
بهذا الايض وحسن هذا العالم كانه مثل قيل كالتوجب بناء على قولك الموصوف اخصا وما وان يوصف
اسم الاشارة بكل واحد من المجهولين وبذو اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وهو لا يوصف الا بذو اللام والموصول
نحو هذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذوقا على اللغة الطائفة فاجاب بقوله للاباهم اي اسم الاشارة بهم
الذات وانما يتعين الذات المشار اليها بالاشارة الخفية او بالصفة فلي قصدها بالصفة لم يكن بعينه
آخو مثله لان ابيهم مثله لا يرفع الاباهم فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتوقف المضاف
بالمضاف اليه والايق بالحكمة ان يرفع الاباهم بالمظهر في نفسه كذا في اللام لا بالاشارة الذي يكسبه التعريف
من معرفة غيره ثم يكتسب اليهم منه فربما المستعارنا فمقرر على ذي اللام لتعيينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه

مع صلته عن ذي اللام فالذي ضرب بعين الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة ذولايم وان كانت زائدة الا
ذو الطائفة وقد ذكرنا ما فاعرف حال المظهر الموصوف بذو اللام في باب المضاف اليه وذكرنا هناك ان
بعضهم يقول ان ذو اللام عطف بيان لاسم الاشارة **قوله** ومن ثم ضعف في ومن جدران المراد من
وصف المظهر تبين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الايض لان الايض عام للخص نوعا دون آخر كالانسان
والنفس والبق وغيره فالحال فان العالم يتحقق بنوع من الجوان فكلما قلت بهذا الرجل العالم ولا
ناس ان تذكر بعض بالغلة المص من احكام النعت ومن اقسام احد ما جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات
اعلم انه اذا كان العالم واحدا لم يعمولان متفقان في الاغراب بسبب عطف احدهما على الآخر فان
اتفقا توفيا وتكيدا اجاز اذ اراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعها في وصف واحد فالاول نحو جاني زيد انظر
وعر وانظر في وانما جاني زيد وعر وانظر فيان ورايت بجلا وامرأة طابعتين واذا جمعت في النعت غلبت
التذكير على التانيث كرايت والعقل على غيره كعزرت بالزبدية ومن سبها المقبلين وكذا في خبر المبتدأ
والحال ونحوه نحو الزيدان والمقبلون وجاني زيد عند الجار مسرعين وان اختلفا توفيا وتكيدا لم يكن
جمعها في وصف واحد فلا يقول مدنة فصيلها الراتقان ولا راتقان لامتناع مخالفة النعت والمنعوت
مفرغا وتكيدا فانما ان يفر دكر واحد منهما بنعت او بجمعها في نعت مقطوع كجواب جاني زيد انظر في وان
اتفقا او بالاسباب العطف كرايت زيد اياه فاجاز جمعها في وصف واحد بل يفر دكرهما في وصف
او بجمعها في نعت مقطوع لان التانيث في حكم المبتدأ او بالاسم واحد مفعولا او لا وثانيا فان العالم واحد
ومعوله فمختلفي الاغراب فان اختلفا معنى اضالم بجمعها في وصف فاما ان يفر دكرهما في نعت مقطوع
فان افردت فالاول ان يكون نعت كل واحد الى جنبه كقوله زيد الطريف وعر الطريف ونحوه بجمعها كقوله
زيد وعر الطريف الطريف نعت الثاني لجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لابد من الفصل
بين النعت ومنعوتة ففصل احدهما عن صاحبه اولي من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حاله عند البين
اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد وعر واجاز زمت شام وتغلب جمعها في نعت نظر الى المعنى اذ كل واحد منهما
فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان مشا ما تغلب رعاية جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف
نحو ضارب زيد وعر الطريفان وتغلب يستدعي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العالم
واحدا فاما التذكير للعالم واحد الاول وان كان العالم مكررا للتاكيد جاز جمعها في وصف كقوله زيد
وقام الطريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العالم ان فروع واحد ان كانا رافعين او ناصبين او كانا
اسمين جارين او مبتدئين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتكرين في اسم كان يكونا
او مفعولين او خبرين او مبتدئين جاز عند سيميوي والجلبيل جمعها في وصف اذا اتفقا توفيا وتكيدا
نحو قام زيد وقعد وعر الطريفان وضربت زيدا او كرمت بكرا الطوليس وجاني غلام زيد وابوعر الطريف
واخوك زيد وابوك وعر الطريفان صفة للمبتدئين والخبرين والجرر والرجاء وكثير من المتأخرين يابون جاز
ذلك الا اذا اتفقا العالمان معنى في الشرط المذكرة كقوله جوسن حوك وقعد بكون اللديان والجرر ولينح كقوله
مجل وذلك امره منطلقان لا اختلاف في اسم الاشارة قريبا وبعد اخلا سيميوي فان جملتها كقوله في الفعلين
المختلطين فان لم يعطيه احدهما على الآخر او لم يشترك المعمولان في اسم خالق او لم يتفقا توفيا وتكيدا لم يكن
مجموعا في وصف فلا يقول هذا جاريه اخوتي اثنين فلان كرام على ان كرام وصف لآخرين ولا يبين معاني تقول
كولما على القطع وكذا يقطع خبر هذا كرس اخوي اسكلا لعقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا

لأنقول هذا رجل وفي الدار أو كريان لأن الجوهرين لم يشتركا في اسم خاص لأن لهما مبتدأ والآخرة وكذا القول
جاني زيدا وضمير رجل كريان بل يقطع لاختلاف الجوهرين توفيرا وتكثيرا وذهب بعض المتأخرين إلى وجوب قطع
عند اختلاف العاليتين مطلقا لأن العامل في النعت والمنعوت شئ واحد على الصحيح فيلزم كسر الصفة معمولة
لعاليتين وإن لم يكن العالمان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وإن عدا وقيام وكذا هذا الكلام زيدا فالجواب
منهوا الجواب في وصف وإجازة بعضهم كقولهم زيدا الطيبين وإن اختلف العالمان والعمل معا فالحمد على
إيجاب قطع النعت المشرك فيه إلا أن الكساسة مما إجازة بعضها في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا
والطمان كذا والطريقان لأن زيدا ويدا واما ان معا **اعلم** أنه لا يجوز نحو ضربت زيدا ويدا واما ان معا
الصالحين على النقطه لأن لا يشي الا على ما اشتهر وعلمته والجور ان يحل من تعلم على لا يعلم فجمعها المنعوت واحد
وثانيهما مفرق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان نحو ما في الصفات فاما
ان يجمع بالصفات على وقف عده او اتفق في الاول يجوز الاتباع والقطع الى الزم على انه جزميند لا يجوز
الجزم بقول ردت بثلاثة رجال شاعر وكاتب ويزاير واذا رقت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب
وبعضهم يزار ومنهم شاعر وكاتب ويزاير ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم يزار ولو خالفنا فوفرا وتكثيرا
قطع الموصوف الى الزم اول وان لم يكن هناك الحال معنى كذا بالرجلين قصير وطويل وجوز قطع الى
النصب ايضا على الحال ان كان للمعنى كذا بالرجلين ضاحكا وبكيا والامتنع في الرجعين الاتباع على البدل
وجوز القطع الى الزم في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلما لا يجعل ضيق فيف مفرق والفرس قول عن
البيت جانب ان منها صيف مقرب ومنها آخر موزون وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدم طليق
ومكتد في اليد بن وزعم ان منهم طليق وقوله فرغف ان ارفع الكوكب ان تاربه وفي الثاني ان فيما
كان الصفات فيها اتفق الزم لا غير على القطع نحو رايته مثل رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم
وصف البعض دون البعض حتى بقوله كان كقولهم لما استقلت مثلته اكلب سطار دان واما ان كان
الموصوف تحت او الصفات متعده كذا ردت برجل كاتب وشاعر يزار فالاولى اتباع وجوز القطع على
تقدير موكاتب والجور زيدا منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة زيدا ونصبا **اعلم**
ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد كقولهم اربابا ونحوه واحدة لانه يكون قطعاً لشيء عما
هو متصل بمعنى لان الموصوف في مثل ذلك نعت في معنى الصفة والى عليه فلذلك لم يقطع التاكيد في خبر
جاني القوم المحضون التعميم والشرط الآخر ان يعلم السامع من ان صفات المنعوت بذكر النعت مما
يعلم المتكلم لانه ان لم يعلم بالمنعوت محتاج الى ذكر النعت ليتبين ويعتبره ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصف
الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فذلك القطع في ذلك الثاني الا ان
مرت بالرجل العالم المتبحر فان العلم في الغلب مستلزم للبحر ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان
نعتا اول كقوله يا وراثة جنة الخطب والجور به الجيد وشرط الزجاني في القطع تذكر النعت والابنة
رد عليه فنقول ان كان النعت لاد قطع معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة
لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعت ليتبين ذاته وان تذكره فالشرط مسبقه نعت آخر متبين وان لا يكون النعت
الثاني ايضا لانه اذا احتاج النكرة الى الف نعت لتحصيلها لم يجر القطع اذا قطع مع الحاجة والآخر
عن نعت النكرة للقطوع بالمواد الدالة على القطع وان فصل اذ طاهر النكرة محتاج الى الوصف فائدة القطع وفرف
موقوف في القطع اعني الواو قال ويادى الى سورة فظن ووشعنا اضيقه مثل السعالى وجوز في المعرفة ايضا

القطع مع الواو كقول الخربق لاسعدن في القوم الذين هم ستم العداوة وافية الحر اننا نون بكل معترك والطيبين
معاقد الارز والواو في النعت المقطوع اعتراضية نعتية او رفعة ويجوز نعت النعت للمنعوت توفيرا وتكثيرا كقوله
تج ويد لكل ممن ملحة الذين جمع مالا واذا كثرت نعتون اشئ معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون
بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قيم والاكثر في كل نعت مقطوع كسريه زيدا او ذواتا وتجا
لجوا الجدة الجيد ومرت بزيدا الفاسق ويدا والمكين وقد كثر تشفيعا نحو زيدا الفاسق حتى وفرد ذكرنا في
البناء حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع في الترحيم اما على النعت فاما ان كان واما
عليه البدل فاما لم يكن ويجوز رايته ابائس ومرت بالمكين والخليل اجاز قطع زيدا ونصبا كما في المدح
والنقد ولم ينفذ النعت مضافا من المعاني المذكورة قطع كقولك بزيدا البزاز او صاحب الثياب الا
بعد بل ولكن ما نجز قطع ما بعد ما على الزم قصدت المعاني المذكورة او لا سواء كان المعطوف عليه نعتا
او لا لانها جازان للامراب ولا استدراك فيها موزنان بالقطع بقول ومرت برجل قائم بل قاعد وفي غير
النعت ما زيدا قائما بل قاعد ولكن قاعد ورتبا قطع النعت الاول بالواو فقط لاساع بان حاله اذا طال ذيل
المنعوت كاقال الزجاء ولكن البر من آمن الى قوله تم والموصوفون بعدهم ان الموصوفون صف من آمن وهذا
الذي ذكرنا من شرط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاء الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجر كما في الامثلة
المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا واربعا حذف الموصوف **اعلم**
ان الموصوف بحرف كثير ان علم ولم يوصف نظرف او جله كقوله به وعندهم فاصرات الطرف فان وصف
بأحد مما جاز كثر ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا الاول في الكثرة لان التاميم مقام الشئ يعني ان يكون مثله والجملة
لغير ذلك هو الموصوف وكذا الظرف والجاء كقوله ما مقدرين بالجملة على الامم وانما يكثر حذف موصوفها بشرط الزم
يكون الموصوف بعض ما قبله من الجور ومن قال اسبع ومنهم دون ذلك مال واما الا لا مقام معلوم
اي ماملا كقوله الاملك له مقام مال الشاعروا بالدهو الا ان تان فلهما الموت واخرى اشغى العيش الكدح ان منها
تارة اموت فيها وحكي مسمومة ما منهم مات الا رايته في حال كذا وقال تكلمتها ثنتين كالتا ومنها واخرى على
لوح البحر من الجور وقال توقلت ما في قوما لم يثبتهم بصلها في حب ومييم فان لم يكن كذا لم يلم الظرف والجملة
مقامه الا في الشعر تان انا ابن جلا وطلاع الثنايا من اضع الهامة تعرفون وما لم يكن عندي غير سهم وجر وغير
كيد اشد يد الوتر كانت كقوله كان من ارق البشر وقال كانك من حال بن اقيس تقصعه خلف رجليه شق
وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور **اعلم** انه ان صلح
النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه كقوله ردت نظيف رجل قال والموصوف العبادات
الطير يسمون كريان مكنة بين الغيل والسند ومديب منه قوله به وغرابي لسو ولان حق غرابي ان يبع
سود كونه تاكيد الجواز فاني وان لم يصل لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية التاخر كما نقول
في ان رجلا شريك في الدار ان شريك رجلا واد وصف النكرة بجزء من طرف او جله قدم الموصوف واخر احد التا
في الاغلب كقوله به وحدا ذكر مبارك وقوله يقوم جهم وجته اذنة وقال الشاعروا دليل انا امية طرا الكواكب
وربما نويت الصفة ولم تذكر للعالم بها قال الا الحما الطير المذبة بالضي على خاله لقد وقعت على لم اي لم اي لم
فاذا اولي النعت لا واما وجب تكثيره كذا ذكرنا في الحال قال اسبع لا فارض ولا بكر وقول بقيت رجلا
اما عالم او جاملا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذ لم يلبس وقال له البحر بالجملة او ذكر
للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه الى ما ينبغي لسريفاً اية المضاف نحو هذا جرح ضيق وحدا

رتاني والذي هو كذا الحرف والاضمة والريان والجليد بشرط ان لا يتوافق الحرفان المتصانف والمضاف
 اليه افراد وتثنيه وجعا وتذكيرا وتايضا ملاجرا الا اذا كان حرفا من حروف العطف او حرفا من حروف العطف
 مستند مسبوقة بقوله فاما في وجه نظر واحد هو ان الناب ليس بمتن محمول في قول بعض البصريين ان
 تقديره جازم حيث حرف المضاف الى العطف فاما استنزاله المرفوع في قول من هو مرفوعا
 لقيام مقام الحرف المرفوع فيكون اصل قوله هو ان الناب حيث حرف المضاف الى حصة فيجوز
 نابه ثم لما اضيف محو الى الناب استنزاله فيه كافي حتى الوجه **قول** العطف تابع معصوم وباب
 مع متبوعه باحد حروف العشرة ومساقي كقوله زمر وعرو وقوله مقصود بالنسبة خرج الوصف وعطف البيان
 والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لان كل متبوع بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و
 توضيح عطف البيان المتبوع بذكر اسميه ولا شك اذا عطف شيئا على شيء فالمتبوع هو المبيّن والبيان فرع وكذا
 انما هو بالتاكيد المبيّن المنسوب اليه متقدما على المنسوب اليه في الحقيقة لا غير واما البيان ان الحذف لم يلفظ
 الموعوم باق على عومه غير خاف ونفع بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلم ان كان او مفعولا او غير مما وبسته الاسم اليه اذا
 كان مضافا مع متبوعه خرج البديل لان مفعول المقصود عندهم دون متبوعه ومنه ان الكلام فيه في بابه وكران
 عطف البيان هو البديل وخرج بقوله مع متبوعه المعطوف به لا وكي ولم واما اول لان المقصود بالنسبة
 مع واحد الا من المعطوف او المعطوف عليه قوله يتوسط بينهما الى آخر ليس من تمام الحذف هو شرط عطف
 النسق ذكره فقد تمام حقه قال ولم استغن في الحذف بقول العطف تابع يتوسط بينهما وبين متبوعه احد الحروف
 العشرة لان الصفات معطوف بعضها على بعض كقوله الى الملك القوم وابن البيان وليس السبب في المذموم
 وقوله باللفظ رماه للحرف الصريح والقيام فالناب وجوز ان تقرر على حقه فبذلك من الاوصاف فانه
 عليها انها معطوفة لا يدعي انما في صورة العطف وليست معطوفة واطلاقهم العطف عليها جاز **قول**
 واذا عطف على المرفوع المتصل كقوله متصل مثل ضربت انا وردد الا ان يقع فصل فجوز تركه مثل ضربت ايتروم
 وزند واذا عطف على المضاف الى راعيد الحاقص مثل ضربت بك وردد انا كذا المتصل في الاول لان المتصل
 المرفوع كاجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه للجزء اتصاله كاجاز في الظاهر والعطف المنفصل ومعنى من حيث
 انه فاعل والفاعل كاجزء من الفعل اذ لا بد للفعل من فاعل عطف عليه بل التاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف
 الكلمة فأكده او لا ينفصل لانه قد ظهر ان ذلك المتصل وان كان كاجزء منفصل من حيث الحقيقة يدلي
 جوازا فاعلم انما اتصل به بتاكيد فيحصل له نوع استقلال والجزء ان يكون العطف على هذا التاكيد لان
 المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو حال ثمان
 كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزند لم يكن كاجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزند
 لم يكن كاجزء ومعنى وجوز تاكيد المتصل المرفوع لا يفرض العطف المعطوف كخارج انت وضربت انا قوله
 الا ان يقع فصل فجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا املت برجل
 او جاسما لكوب او بعد كقوله مع ما اشر كنا ولا ابنا واما ان المعطوف هو ابا وانا ولا اريد لتاكيد انفس
 ومع الفصل قد يترك بالمتصل كقوله في كل كلبوا فيهمهم والفاون وما عدا من دون من شئ من ولا ابا وانا
 ولا هو منا وقد لا يترك والاوان متساويان فلهذا قال مجوز تركه وانما جاز التكرار لان طول الكلام قد نفع
 عما هو الواجب محذوف طلبا للاختصار كقوله في القاضى احواله والمحافظة احواله بالنسبة فليكن
 يعني فالليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مدح البعدين ان التاكيد بالمتصل هو الاولى وجوز ان

محظوظ
 العطف

العطف

العطف بل التاكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم خذوه املا حيث للجوز ان يرتكب واما الكوفيين فيجوزون العطف للتاكيد
 بل التاكيد بالمتصل ولا فصل من غير استتباع **قول** واذا عطف على المضاف الى راعيد الحاقص
 انما ذكر لان اتصال المضاف الى راعيد اشد من اتصال الفاعل بالمتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
 اتصال الجوز ولا ينفصل من جازة سواء كان ضميرا او ظاهرا فلهذا العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
 حروف العطف الكلمة فمن ثم لم يجر اذا عطف المضاف الى الجوز والابا عاده الجاز اتصاله ورتب بذكر والمال
 بين زند ويذكر وليس الجوز من غير منفصل كما في في المضاف حتى يترك به او لا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
 المتصل فلم يبق الا اعادة الفاعل الاول سواء كان اسميا او محلا بين بين زندا وجوز الحذف بذكر وزند ولا
 يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يلبس الا بالالف والنون وانه لا معنى له كافي قد يكون بينك وبين زيد اذ لا يمكن
 ان يكون هناك عنان من بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى الخطاب وحده لان البيانية او يقتض
 طرفين فوضنا ان تكون الثانية للالف والنون فقط فان اللبس نحو جاني غلامك وغلامك زند وانت تزد غلاما واحدا
 مشتركا بينهما لم يجر بل جاز زمر قام قريته دالة على المقصود فان قلت فاما تقول بعد اعادة الحذف
 اتقول الجاز والجوز عطف على الجاز والجوز عطف على الجوز وقلت انظر المتبوع
 يقتض ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في المحل المال بين وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني
 كما هو متعين عطف المضاف على المضاف لفظا والمعنى وفي الجوز بذكر وزند فانه وان امكن ان يكون الباء
 الثاني فيه معنى اذ يمكن ان يكون استنوف مض الجاز والجوز ولم يكن ذلك في بين الثانية الا انما لما وضنا ان
 ابا الثانية مجتنبه لئلا يفسد الفرض الذي اجتبى له بين الثانية معينة وجب الحكم بذكر الجوز عطف على الجوز وهذا كما
 في مسألة بين فادان تقرر هذا قلنا ان يقول المعطوف جاز ومع تكرر العامل بالكان جاز ورايه قبله تكرر اخذ
 بالعامل الاول لان وجود الثاني كالتعدي كقوله في محو لا ابا زيد ان جاز لا اضافة لانا بالام الظاهر و
 الاولى ان جعل جاز على العامل المتكرر ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانه لا يمكن مع زيادتها
 وبعد الذي ذكرناه اعني ان يوم اعاده الجاز في حال السمع والاختيار مدح البعدين والجوز عندهم تركها
 اضطرابا لقوله فاليوم قريت لهمنا وتشتقا فادحيب فابكر والايام ان يجب واجاز الكوفيين ترك الاعادة
 في حال السقطة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الفروقة حاملة عليه ولا كلام فيها ومقوله في تسمية
 به والارحام بالجر في قراءة ولجيب ببا الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاية
 والافى خواصه لافعلن وانما هو لفظ الجاز فالقول الاول كما ذكرنا والجوز ليس بجزء من الواو في الارحام للتقسيم لانه
 يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا اسما لثمن تساءلهم وقسم السؤال لا يكون الا ببا كاجزء والظواهر ان
 جاز جاز ذلك بناء على مذموب الكوفيين لانه كوفي ولا ثم تواتر القراءات السبع وذهب الجوز وحده الى
 جواز العطف على الجوز والمتصل بلا اعاده الجاز بعد تاكيد بالضمير المتصل المرفوع كقوله ضربت بك وانت
 وزند قيا ساعا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس شئ لان لم يسمع به كل مع ان تاييد الجوز وبالرفوع
 خلاف القياس والحاجة الجاز اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في الجوز
 جاز في كلمة والابدال منطوق لثمن جازك من غير شرط تقدم التاكيد بالمتصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المرفوع
 كقوله ضربت بك نفسك والابدال منه نحو جازك بك جازك من غير اعادة الجاز ولم يجر العطف في الاول الا
 بعد التاكيد بالمتصل وفي الثاني الابداع اعادة الجاز فاجوب **اب** ان التاكيد والمبدل ليسا باجنتين
 منفصلين عن متبوعيهما لانظرا لا معنى لافعل فلان البديل في الاغلب لما كان المتبوع او بعضه او متعلقه

المعطوف في حكم
المعطوف عليه

والعطف قليل نادرا وانما كذا غير المتكرر واما اللفظ فلانها لا تعصل بينهما ومن متبوعهما حرف كان عطفت النسق ثم
سكروا ماموكا جاز من عالمه لتوافق التابع والمتبوع من حيث كونهما واحدا منها كاجزاء مما قبله متصل به واما
عطفت النسق لمفصل عن متبوعه لفظا حرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف
عليه فانكروا ماموكا جاز من متبوعه على ماموكا جاز مما قبله غير متعلق بخلاف التابع والمتبوع
فان قلت قلت فلان الاداء الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كل ما متصل بمتبوعها كما قلت ولم افردوا
النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مفعول متصل او لا بالمفصل قبل التاكيد قلت ذلك لان النفس
والعين كثيرا ما يتبعان المعامل وتقعان غير توكيد غير طارئة نفس فلان ولقيت عينه فلو لم توكد معها او لا بالنفس
المفصل بالنفس الفاعل اذا كان غائبا او غائبا بالنفس كذا جاز في نفسه ومنه جاز في نفسها ثم لاد الحكم في البوابة
مع ان ضمها يرد بارز محو ضربت انت نفسك وان لم يلبس واما كل واحد من وجه فلا يلبس بالفاعل في نحو الكتاب
قري كذا لان كلا لا يلي المعامل انما هو اصله فلا تقول جازي كلامك ولا قلت كلامك ولا ورت كلامك بل قد استعمل مبتدأ
لا غير اما لان المعامل معنوي كما هو من وجوب الهموز او لان ترتيبه التاخر في خبر المبتدأ كما اخبرنا في اول الكتاب
مدا وقد علم المص اختصاص النفس والعين بتقديم توكيد موكد مما بالنفس للمفصل بانهم كرهوا ان يترك
الجزء باموكا مستقلة قال لان النفس مستقلة فتاكيد ونفط كل الاستعمال التاكيد او موكد العلة بتطويع
في قولهم ورت بك نفسك فالاولى ما قد مناه قولهم والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم
يجز ان يخطى زيد بقايم او تايما ولا ذامب وادارهم وانما جاز الذي يطير فيفيض زيدا الباب لانها تايما لا تايما
لا يردون فتقولون ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته
للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرف على المكنى وبالعكس وعطف الموصوف على الموصوف وبالعكس وعطف المفرد على
المثنى والمثنى على المفرد وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه كونه
للمعطوف كما اذا التزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة حاله او خبرا عنه او صلة لزم مثله في المعطوف
وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كجوز ورت وبالعكس وجب كونه المعطوف كذا في موكد اضعف الواجب
الماء الجان وعبد ما تقول في رت شاه ومثلها ان المعطوف نكرة كما في باب المضافات وكان يجب
على الاصل المنقذ ان لا يجوز ما زرد والمشارف لوجوب خبر المعطوف عليه واللام بالنظر الى ما لا يمكن لما كان
المعكروه موافقا للام وحرف النداء ولم يجتمع حال كونه اللام في المعطوف جاز كما في تايما الرجل وان وجب
للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غير معاوجب مثله في المعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف
عليه ولذا وجب بناء المعطوف في يازد وروى وان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء الى كونه مفردا موكد
وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لارجل ولا حرة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب
بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كمال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه
فلما لم يضم المعطوف في يازد وعبد انه لان ضم المنادى ليس حرف النداء فقط بل كذلك وكلمة مفردا
معرفة كالتفاد وكذا لم ينصب المعطوف في لارجل ولا يذيد عندى لان نصب اسم لا بالنظر الى الاوالية نصب
وهو المنكر المضاف والمضارع لا بالنظر الى لا وحده فمقول كجوز عطف الخبر الجامد على المشتق كجوز زيد
المرء ورجل شجاع وذلك لان المعطوف الضمير في المشتق الوقت خبر المصوب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ بخبر
اضاع عن الضمير اذ كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وموكد مثله اذ الخبر المشتق لا يرد عن ضمير فيه
او في موكد فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز مقامه

قوله

قوله ومن ثم لم يجرى ما يرد بقايم او تايما ولا ذامب وادارهم ولا الالونه وذلك لان ما وجب بقايم او
تايما الضمير لكونه خبرا موكد مشتقا فوجب ان ثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذامب وادار
لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا موكد مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذامب
وادر ولا في ذامب وادار فقلت جاز ولا ذامب وادار وعلى عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر
قلت ليس جاز في نفسه كمال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاواب لان الاسم في الاول منقذ
على الخبر جاز في نفسه كمال المعطوف عليه على الجمله على الجمله مثله لان الاسم رجل ولا يذيد عندى يجب رفع
في ذامب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ الخبر عطف الخبر على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد
ذكرنا وجوب هذه المسئلة مستوفاة فليجزم ايدوا وانما جاز ورت برجل قايما ابنه لا تاعدن وان لم يكن في قاعدة
ضمير راجع الى المعطوف جملة على المعين اذ المعين لا تاعدن ابواه فهو في حكم مائتة فيه الضمير وذلك لان الضمير لم يكن
المشتق في قاعدة راجع الى المضاف مع المضاف اليه اي ابن ابواه والمضاف ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك
برجل حنة حاريت لا يفيح لانه يتقدم لا يفيح حاريت قوله وانما جاز الذي يطير فيفيض زيدا الباب
لانها في السببية جواب عن سؤال مقدر ومما ان يقال انك اذا اخبرت عن الباب في قولك يطير الذي
فيفيض زيدا يقول الذي يطير فيفيض زيدا الباب فتقولك بغير الذي هو موكد
ان يكون موكد ضمير كالمعطوف عليه ومما ان قد جاز بان لا اتفاق واجاب بان هذا الفاء
السببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف عند الذي قاله للمص والذين يقولون عندى الجمله التي يلزمها الضمير كجوز
والصف والصف اذا عطف عليها جملته اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معن كجوز موكد بعد مضمون الاول مترجيا
او لا او غير ذلك جاز في احدى الجملتين عن الضمير الدرابطة التثنية بما في لغتنا التي هي ميساوا كان مضمون الاول
سببا لمضمون الثانية كافي مسددا للزبان او لا كما تقول جاز في جاز زيد ففوت الشمس الذي جاء ففوت الشمس
وليس في زيد سببا للفوت وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاول وان كان مترجيا يقول الذي
جاء ثم ففوت الشمس زيدا الذي الذي ترى عن جملته ففوت الشمس زيدا وكذا التي جاز زيد ثم ففوت الشمس كذا يقول
في خبر المبتدأ زيد فقام ففوت الشمس ففوت الشمس فقام لانهم من جهة هذا موكد كما يعطف على الخبر الدرابطة
التي في الجمله التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا محذورا من ضربه وروى او يعطف ضمير على اجزاء الجمله اللازمة للضمير الجارية منه
مخوضة بتر وادواياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجمله المذكورة ضمير اذ المعطوف المفرد كذا المعطوف عليه لاجل
عدم الاستقلال فلما لم يستعمل الجمله المعطوفة بالفاء وثم ويعلق عن حيث للمعنى بالجمله المنقذة لم يعقب مضمونا
مضمونا صارت كاحدا جاز اما فاكفى بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجمله المعطوفة بعلق معنوي بالمعطوف عليه كذا
قام وقد تدت عند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي تقوم القباب ولا يفيح انت لان الاقتران
معلوم من قدرته الحال وادالم يكن مع الواو قد تدت الاقتران لم يجر لان الواو مطلق الجمل لا دلالة فيه على الاقتران وغير
كاكان في الفاء وثم تعلق معنوي من مضمون موكد قولك عند لقيت زيدا او اياها جاز انما تايما بالواو وفي المسئلة
اذا ذكرت مقام الواو والفاء او ثم او وخلاف لا يجوز ما تقدم لا الاجتماع ليس حاصل مع الفاء وثم او محتاج الى تقدير
ضلع الخبر للمعطوف فيبقى الجمله الاولى بلا ضمير عائد الى المبتدأ بخلاف الواو فانها تلزم فلا محتاج الى تقدير فاعلم وليس
لان المعامل ليس مقتدر في المعطوف كما يثبت في حدة التواب ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان الجمله
الثانية مع الفاء وثم او متعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحنا بالفعل في الثاني مع الواو وكذا كذا تدت وا
وكذا تدت اياه فان قصدت بالتاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى للتر

الجمل الجبري عن الضمير **قوله** واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجر خالفا للواء الا في حرفي الدار زيد
 والجرع غير خالفا لسمو به معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف حرف واحد معولين مختلفين كانه في الاواب
 كالمضروب والمرفوع او متعقبن كالمضروبين مثلا على معولي عاملين مختلفين جواز زيد اضرب ع و او بكر خالفا
 فقد عطف متعقبا للواب على معولي عاملين مختلفين وقوله ان زيد اضرب غلامه وبكر اخوه عطف مختلف للاواب
 ولا يعطف المعولان على عاملين بل على معولهما فقد انقول منهم على حرف الضمير واذا عطف المعول عن متعقبن
 كانا او مختلفين على معولي عامل واحد فلا بأس به كحرف زيد ع و او بكر خالفا و طنت ردا قايما و ع واقاعد او اعلم
 زيد ع و او بكر خالفا و بشرة خالفا ج و اكر بالان حرف العطف كالعامل ولا نقول لغيره حرف واحد كالعاملين
 و جزم لغيره كعاملين على عاملين او لثمة او اكثر **اعلم** ان الاخفش يميز العطف على عاملين مختلفين مطلقا
 الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف الجوزي دخل زيد الى ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم فمن جازع العطف
 على عاملين او لا اعتمد من جازع فصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين الجوزي و او اعتمد من لم جازع فليز او
 على عاملين وليس للجر كانه من قولهم جازع بعض الكوفيين مطلقا فان كلم اطيعوا اعل المنه لما ذكرنا لما ذكرنا
 فان ولى الجوزي في المسئلة المذكورة حرف العطف كحرف زيد في الدار والجرع ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم
 او غير لان العامل انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين الجوزي و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم
 والجوزي و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فهو قاطع مرت الى
 الف و جزم و الجوزي كالبشر اجماعا ان الامسين او بيت حرف العطف اذا لا فرق مفعولا بينه وبين العاطف
 الذي كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل في الجوزي اليوم زيد و امس ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم
 و امس ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 والفراء و ابو علي في السمع وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل كغيره لا فرق غير عطف للعامل المعطوف المرفوع
 او المنصوب الذي جعل كحرف ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 رسم دار معطوفا عن العام معناه و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جواز في المرفوع والمنصوب وفي عدم جواز في الجوزي و الجوزي جازعا
 امس ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 امس خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 عن العامل ولا يفتح فيه الفصل بينه وبين العامل ومعه و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 والناسيب ومعه و لا يفتح فيه الفصل بينه وبين العامل ومعه و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 كحرف تام زيد ثم و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 حرف الجواب فلا يكون معه القسم عطف على ما قبله بل الجمل التسمية اذن معطوف على ما قبله و جزم الفصل بالشرط
 ايضا كحرف زيد ثم و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 واحد فلا يفتل ان ع معطوف على و لا ان ام العاطفة اي المتصلة يليها حمزة الاستفهام كجاء في جوف العطف
 ونرجعه الى العطف على عاملين معقول الاخفش للمنه من صور العطف على عاملين الامامية الفصل بين العاطف
 والجوزي كما ذكرنا لا غير و سمو به بنفسه مطلقا والفراء كالتب ايه ابن مالك سوافق سمو به و خالف الاخفش
 و سما الى سمو به والفراء و غير ان الجار في كل صورة تسمى العطف على عاملين كحرف قولهم ما كل سوافق و لا يفتل

في قوله
 و او بكر خالفا

شجة ان ولاظر يضاف وقوله و والفون كسيرا السيات ج و امية اي والذين واعتدرا ابن السراج لهما في قوله
 واختلاف الليل والنهار الى قوله ايات وايات على التوازيين بان ايات اعد تركيد الاول لما طال الكلام ليس
 يعطوف اما المتأخرون فان الاعلم الشتمدي منع كحرف زيد في الدار والجوزي ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم
 قال لانه ليس مستويا آخر الكلام واوله قال اذا قدمت في المعطوف عليه الجوزي على الجوزي في الدار زيد والجوزي
 ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و اوله في مقدم الجوزي على الجوزي على الجوزي في الدار زيد والجوزي
 اخره وان زيد جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و اوله في مقدم الجوزي على الجوزي على الجوزي في الدار زيد والجوزي
 و سوان مقدم الجوزي في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب والمرفوع و ياتي المعطوف على ذكر الترتيب كحرف في الدار
 زيد والجوزي ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و اوله في مقدم الجوزي على الجوزي على الجوزي في الدار زيد والجوزي
 بالاستقرار من العطف على عاملين مع الحضور بالاضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يجاوز عليه غير
 ولا يفتل ان العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطر في صورة معينة دون غيرها لم
 تقس عليها فلم يلزم المص بالهم الا علم من جازع الصورتين المذكورتين لكنه سقى الاشكال عليه في علته تخصيصهم
 للصورة المعينة بالجوزي دون غيرها و اذا كان العاطف على عاملين مختلفين فلا يفتل ان العاطف على عاملين مختلفين
 نقل سمو به والفراء في لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 نظر كما مر قوله الا في حرفي الدار زيد والجوزي ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 خلافا لسمو به الجوزي عند مطلقا وان كان بالاضابط المذكور و لند كدقيقة احكام العطف لهما انه قد عطف
 و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 قال انه لا يفتل ان العاطف على عاملين مختلفين مطلقا و لند كدقيقة احكام العطف لهما انه قد عطف
 ان في الليل يفتل اكثر بعين اسم في التنا و قد عطف الواو عن دون المعطوف قال ابو علي في قوله و ولا على الذين اذا
 ما انكول لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 كل يحكم لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 لمن قال ما قام زيد على و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 العتبت كجاء في بابها وكذا نقول على زيد و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 بل قام زيد لا و نقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 سبقنا نفا كما او اثباتا ولكن لا نشأت بعد النفي في عطف الجوزي كجاء في جوف العطف و قد عطف المعطوف
 عليه بام قال انه من جازع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 و ثم و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 ان لا تقدم المعطوف على العامل فلا يجوز زيد قام ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 العاطف فهو كالاته للعلل و مرتبه الا بعد المتعلق لهما والا استبشاع كغير اتباع مقدما على متبوعه وعلى
 متبوعه متبوعه اي العامل في المتبوع ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم تقدم على معطوف لزم اتصال ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 يتقدم على المعطوف عليه اذا كان متقدما و هو الجوزي دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم
 زيد خاد بان انا واصل وزيد و ع و او بكر خالفا لثمة او اكثر جازعا منهم و لا يجرع جازعا لثمة او اكثر جازعا منهم

وقد حذف
 و او العطف
 و ام ا

و بل لا يجاب
 بعد النفي
 ولكن لا نشأت
 بعد النفي

المنفصل نحو رايتك اياك ورايت اياه كلفهم كما اجازوا التاكيد انت ورايتهم من فروع المنفصل يقع ما يكيد النطق
لا منفصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالة اذ لم يرفع قبل
المنصوب والجوهر معروف فيه اكثر وعن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كائني في باب الضمير
ولو لا عدد النظر لكان القياس ان يكون الضمير الجوار بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجوهر الاخره كائني في باب النصب
وجه التفسير وباب ما لا يعرف وقال النجاة ان المنفصل في ظرف تنكير انت تاكيد وفي ظرف تنكير اياك بدل وهذا غريب
مان للمعنى واحد ومؤكد بالاول بعينه محبة ان يكون كلاما تاكيدا للآخر والمعينين والفرق بين البديل والتاكيد
معنوي كما ظهر في كل منهما وقال الزحشر في مرتبة ينكر بكن ان الثاني بدل وهذا الغيب عن الاول اذ هو صرح بالتكيد
لفظا ومعنى فتو اكيد بالبدل وهذا مثل قوله في المائدة ان الثاني في يازيد زيدا بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن
في بدل البعض والاستعمال ابدال ضمير المنصوب عن المنصوب محو مثل الرغيفين كالتا اياه وعلم الزيد من احتمها
اياه مع تكلف فيمكن في باب البديل والجواز ان مخالف البديل والمفعول منه ولا يقول الا بها هو كاجازك ذلك
في التاكيد لان المقصود في البديل هو الثاني فكانه باس الناصب فلام في مرفوعا الا ترى انك تقول في باب انداد ما ريد
ان فيجعل كانداد المستقل جدا لانه في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا فصل نحو جاني زيدا زيد قال فان الى ابن
النجار وينقلني اياك اياك الا حقون اجس اجس وقال في المستقل لا لا ابرح حب منه انما احدث على موافق وعلو
او مع فصل كقوله ترا كما من ابل ترا كما قال الله وهم بالافهم كافرون وحسن التنكير اذا ذكرت ما يطلب سبب اولها
له ويل فيكر المنفصل بعد تمام دليل الاول نحو قوله مع ولا حبيب بالقاء الذين يفرحون بما اتوا وجبت ان تجدوا
بالم يفعلوا فلا حبيبهم بالقاء ايضا عارة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين
لانك انا ان يفيد لفظ الاول بعينه نحو جاني زيدا زيد جاني زيدا ومقوله لموازته مع اتفاقهما في الاعرف الاخير ويحيى
اتباعا وهو على لغة الضرب لانه انا ان يكون للثاني معنى ظاهر هو مينا وانا وهو متر بزا ولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول
لتنزيه من الكلام لفظا ومقوله معنى ولم يكن في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون معنى متكلف غير ظاهر نحو
حيث حيث من سبب الشراي استخراجا وقوله كتنوع اصبغون يتبعون قيل من القسم الثاني الى المعنى كما
مقدومه وقيل من الثالث مشق من قول كساي قام ومن صبح العروق الى سال او بصح الى روي ومن البتة
وموطل العنق مع شدة معرزه قال ابن بري من هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكان جعلها ايا من
القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى المجمع حسن بسن او كحيث حيث وباب الاتباع بعضها من كحيث
سفن وحيث حيث كائني في المركب ويجب ان يدعى جنانس اللفظيين في الاتباع بالمكن فليد اقلبوا او او بدو
يا واصله جيس ووصف بكن مع التاكيد اللفظي عاطف نحو واده ثم واده وقوله في ملاخبتهم بعد قوله لا حبيب
مخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الناطق على بعض ولا ينقطع كما جاز العطف وانقطع في الوصف فلا يقال
جاني القوم كلهم اجمعون ولا جاني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا
بنفسه متفخيا عما تقدم عليه وجاز انقطع فيه تنبيها على المدح والذم او الترتيم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة
متفخية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا يضاف معنى المدح والذم والترتيم فيقطع نحو عطفت او قطعت
لكان كعطف الشئ على نفسه وقطع الشئ عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما في من جوار
العطف وقد يفيد بعض الابدان معنى الناطق الشئ فيكون جري التاكيد وذلك قوله ضرب زيدا ضربا وبطنا وبديع
ورجله وهو بدل البعض عن الكل في الاصل ثم استغنى عن المعطوف والمعطوف عليه معنى كلمة فيجوز
ان يكون ارتفاعا على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا مسهلنا وجبلنا ومطرنا نازلنا وغنا وعلنا

[illegible]

3

العبد

اولا و ذلك لحوصل زيد فان الغايه الحاصله من جعل لحوصل من زده مع زياده التوفيق لكن الغرض ما ذكرنا والحوصل العكس
لحوصل زيد لحوصل زيد فان الغايه الحاصله من جعل لحوصل من زده مع زياده التوفيق لكن الغرض ما ذكرنا والحوصل العكس
اما بان يكون لحوصل زيد فان الغايه الحاصله من جعل لحوصل من زده مع زياده التوفيق لكن الغرض ما ذكرنا والحوصل العكس
نفسا بعد كان لحوصل زيد فان الغايه الحاصله من جعل لحوصل من زده مع زياده التوفيق لكن الغرض ما ذكرنا والحوصل العكس
مطلوبان على ذات ثابتهما جامدا وموحدتين لغير الاول سوادا كان اشهر من الاول لو افردا ولا كانا اذا كانا لكن في حقه الحق
اسم لحوصل زيد وعناك في حقه برجال مسمين برزاجهم اخوك فاذا قيل جاني اخوك زده فزده احد افرا واخيك ان هو
واحد من جلد باطلاق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فليل جاني زيد اخوك فاحرك واحد من جلد من مطلق عليه اسم زيد
والثاني في انصورتين اخيص من الاول عند الافراد واما عند الافراد فاحد ما مساو ولا فرق في الشهد لان كل واحد منهما
يطلق على حقته والا فليس ان يكون البديل جامدا حيث لو حذفت الاول استقلال الثاني ولما لم يمتنع قبله في المعنى فان
لم يكن جامدا لقوله فلا واسكن خيره منك ان يكون ذين التيمم والصهيل قد اوصفوا في فلا واسكن خيره منك خلاف
الصفة فانك لو حذفت الاول في جاني زده العالم لاحتاج الثاني الى مقدرة قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلما
قيل ان الثاني في حواله العبادات الطير بدل وفي الطير العبادات صفه خلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كونه معناه
مفهوم من المتنوع او مكنت منه من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البديل معني في المتنوع حتى يحتاج الى المتنوع كما احتاج الوصف
فلم يفهم معناه من المتنوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا الى صالحا لان تقوم مقام المتنوع ولما
كان اولا به تبعه الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخر فالاول لحوصل زيد لحوصل زيد وانما احتاجا زيد منيتش والثاني باعلام
بشر ومشرعوا بالوجوبين وبما احتاجا زده بالنصب وكذا قوله انا ان التارك البكر بشر الجرح وكذا المنسوق لحوصله
مستقلا لحوصل زيد وغير مستقلا لحوصل زيد والحادث للعدله كمنه بعينها وانما لم يجر يا زده وعمره او لا يار زده وعمره
بالتموين كما جاز باعلام بشر وبشر في البديل لان العاطف حرف النداء والمخطوف صالح لمباشرة لحوصله في بدل
البعض والاشتمال ايبان بعد الاحال والتعبير بعد الابنام كما فيه من التأثير في النفس وذكر ان المتكلم يحقق
بالثاني بعد التجرؤ والمساخ فالاول يقول اكلت الرقيق بله فيقصد الرقيق ثلث الرقيق ثم يتبين ذلك
لغرضك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث ان يطلق ويراد الثاني لحوصل زيد علمه بطلب
زيد ثوبه فانك تقول لحوصل زيد اذا اكلت عليه ومطلب زيدا اذا سلب ثوبه على حذف المضاف والحوصل ان تقول
ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال مسوده في قوله زدت قوما اكثر ثم وصفت وجوهها اولها انكر اردت وايضا
اكثر قوما اكثر وصفت وجوه اولها وللنكس حسب الاسم تاكيد لقوله به فيجوز الملائكة كلمه الجمع ومنه الذي ماله غريب
الا ان التغيير بعد الابنام اشبه قالوا او انقوا الاخر ان البديل في حكم تكدير المعامل ولو سلمنا ذلك فيما يكثر
المعامل فيه ظاهرا فبات شئ يعرف الخطاب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سمعوه عطف البيان
مع التليم في البديل وهو قوله ايضا يفتي بعدم وجود توافق البديل والمبدل منه فوفا وشكيد الحلافت
عطف انسان والجواب لحوصل الخالف في المستحق عطف بيان ايضا **قوله** وهو بدل النكر
وبعض والاشتمال واللفظ فالاول مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بینه ومنه ملاية بغيره
والرابع ان يفتي ان عطف بغيره فالاول مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بینه ومنه ملاية بغيره
في زده اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك بدل على اخوه الخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن
وراده انما يطلقان على ذات واحد قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزؤه الاول لحوصل زيد اي قوله
والعابث بینه ومنه ملاية بغيره ان بين الاول والثاني ملاية بغيره الخلية والجزئية وهذا الاطلاق مدلوله فيه

بعض بدل اللفظ لحوصل زيد غلامه وحوصله وليتيد زيدا الخاء ولا اشك في كونها من بدل اللفظ وانما قيل لحوصل زيد
الاشتمال قال ان من جعلوا لاشتمال المتنوع على التابع الاشتمال الظرف على المظروف بل حيث تكونه والاعليه
اجا او معاضيا له سوجه ما حيث سقى النفس عند ذكر الاول مقشوقه الى ذكر ثان مسطره في الثاني لخصه لما
اجل في الاول مبتدأه وقال المبرر والقولان متقاربان في بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل
منه على البديل ليعيد ويتم لان الاعجاب في قولك لحوصل زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا لمتنوع به عن حقه المعنى
لان لم يفتك لحوصله و زده بل لحوصله فيه وكذا سلب زده ظاهر في انه لم سلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السوا
عن نفس الشهد في قوله به يسلمو كبر عن الشهد لحوصله غير مفيد الا ان يكون حكمه من احكامه غير معين وكذا العن اصحاب
الاخذ ومطلقا غير مفيد الا لفظه لحوصله لا لحوصله وما استحقوا به العن خلاف ضربت زيدا عبادا فانه بدل اللفظ
لان ضربت زيدا مفيد غير محتاج الى شئ اخر ولا نقول في بدل الاشتمال لحوصله الامير سيبانه وبنو الزبير وكلامه لان شرط
بدل الاشتمال ان لا يتيفا وهو المبدل منه معينا بل سقى النفس مع ذكر الاول مقشوقه على البيان للاجمال
الذي فيه وهذا الاول غير محتمل اذ يستفاد عن قوما من قولك قتل الامير ان القاتل مضافه ولذا في امثاله فلا يجد ز
ممثل هذا الابدال مطلقا وديكر حواله الابدال في الاربعه انه لا يخلو من الثاني عن ان يكون مدلول الاول او لا الاول
بدل النكر والثاني اما ان يكون الثاني في بعض الاول او لا الاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند او
المبدل منه مشتقا على الثاني اي متعاضيا له بوجه ما ولا الاول بدل الاشتمال والثاني بدل اللفظ على مله اقسام
ابدا وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد وقصد ثم يتم النكر خالط لحوصله الثاني اجنبية ومدا بغيره الشواهد كثيرا للمعالي
والتفتن في الفصاحه وشرط ان يرتفع عن الادنى الى الاعلى لقوله كمنه ثم يدرك النكر وان كنت معتدا انكر النكر
نفسك وتري انك لم تقصد في الاول التاكيد بل بالبدل وكذا قوله كمنه ثم يدرك النكر وان كنت معتدا انكر النكر
ان نقول جاني فافستك لسانك الى جعل ثم تداركته اللفظ فقلت جار واما بان وهو ان يفتي ذكر ما
هو غلط ولا يستفك لسانك الى ذكره لكن نفس المقصود ثم بعد ذلك سدا كمنه ذكر المقصود ولا يخل اللفظ
العرف ولا بد النكران في كلام الفصاحه وما يصد عن رؤيه وقطانه فلا يكون في شواصله وان وقه في كلام الحق الا
عن الاول للمخطوط فيه بيان ومعنى بدل اللفظ البديل الذي كان سببه للتاين به اللفظ في ذكر المبدل منه لان يكون
البديل هو اللفظ وبدل النكر من حيث موافقه المتنوع في الافراد والتثنيه والجمع والتاين فقط لا في التفرع
والتكثير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقه المبدل من في الافراد والتكثير وفروهما **قوله** ويكونان
موقوفين وتكررتين وتختلفين واذا كانا نكرتين من معرفة فالنعت مثل بالناسية ناصية كاذبة اعلم ان البديل
والمبدل منه في الابدال الا بعد يقعان موقوفتين وتكررتين والاول معرفة والثاني نكره وعلى العكس والاربعه في
الاربعه مسته عشر فامثله النكر برزاجيك برزاجيك برزاجيك امثله البعض برزاجيك برزاجيك برزاجيك
ناسيه برزاجيك برزاجيك ناسيه امثله الاشتمال برزاجيك برزاجيك ناسيه امثله اللفظ برزاجيك
الجار برزاجيك برزاجيك ناسيه امثله الجار **قوله** واذا كانا نكرتين من معرفة فنعت
نكر النكر واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل النكر من النكر وان رويت نكره بالنصب فالمعنى
واذا كانا نكرتين نكره من معرفة قال ابو علي في الجوه ومو الحق يجوز ترك وصف النكر المبدل من معرفة
اذا استغنى عن البديل بالبين في المبدل منه كقوله به بالوادي المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي
بل كان مثل حطم وجهه عن البلي لانه قدس مرتين فكان طوى بالتقدير قال الشاعر انا وجدنا س حلا نكلمهم
كساعدا انصب لاطول ولاقرني لاذي طول ولاذي قصر وقوله فلا واسكن خيره منك البيت فان لم تعد النكر

ما ناهي الاول لم يكن ان يكون اسما بعد التفسير نحو زيد رجل وقد وانه لا يابن في قوله ويجوز ان ظاهر
 ومفهوم من تحليفين ولا يبدل ظاهر من مفر بدل الكل الا من الغائب نحو صرته بدماء من قسمة اخرى مستأنفة
 للابدال ومن بدل الاعتقاد ايضا سنة عشر فبقيت البدل باعتبار الاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف
 والتكثير فامثلة النكاح من الكل وما عدا ذلك من افعال الاضمار من نحو تركك لمعهم اياها اذا تقدم لفظ الزيدون
 واخرتك وكان الزيدون اخو الخطاب نحو جاني الزيدون واخرتك والخطاب يوردون في هذا المقام نحو صرته اياه
 وموتاكيد لفظي ليعبر عما الي شئ واحد فقد انفقوا الكلام في مثل اسكني انت وزوجك الجنة ان انت تأكده وكذا في
 حررت بك انت وبه مؤكدا هذا والظن من المظهر نحو انك لقيت زيدا اياه مقدرا ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على
 ما يورده النجاة كان تأكيد النفي ايضا لا يكون كقولك رابت زيدا زيدا كما ان حررت بك انت مكر لفظي عندم اتفانا و
 المظهر من المظهر نحو انك لقيت زيدا اياه مقدرا ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على
 ثم قطعت اياها والمظهر من المظهر نحو انك لقيت زيدا اياه مقدرا ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على
 زيدا اياها ونقولون هذا تكلف لعادة الظاهر لفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا في الجملتين بترفع التكلف ان كان
 من اجله والمظهر من المظهر نحو انك لقيت زيدا اياه مقدرا ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على
 جهالة فاجتنبه اياها والمظهر من المظهر نحو انك لقيت زيدا اياه مقدرا ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على
 انقطع كمرمت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المظهر نحو انك لقيت زيدا اياه مقدرا ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على
 من المظهر زيدا كمرمت الدابة ورتاسي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال اذا كانا ظاهرين من غير راجع الى
 المبدل منه من يعرف بعلتها بالاول وانما ليسا ببدل الغلط بل بمنزلة ترك الخبير اذا اشتد تعليق الثاني بالاول
 كقوله مع قتل اصحاب الاخر وذا النار لاشتد مقتضهم وانهم ملأوا الاخر وذا النار الكوفيين يجوز سد اللام
 الفخر نحو قولهم مكرنا السهل والسهل اي مكرنا على حذف الحذف سلهما وحلها فخر قوله لاني لحاف
 الصيف وابتدأ ببدوه وقال ابن الخطاب للجرجاني زيد الا في اي اخو اتفانا واما الاعتقاد من نحو مكرنا
 السهل والسهل فقد مضى في باب التاكيد **قوله** ولا يبدل ظاهر من مفر **اعلم** ان بدل البعض
 والاشتمال والغلط اذا كان ظاهر الجوز ان يكون من غير المتكلم والخطاب قال الشاعر في بدل البعض او عدني
 بالسجن والادام رحلي ورجلي شققة الحنا سم وفي الاشتمال دريني ان حلكم من بطاوعنا والفتيش حلل مضا
 خلاص بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجوز في المسكين حررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل
 ينبغي ان يبعد ما يبدل منه ومن ثم لم يزد رجل فانما بدل البعض والاشتمال والغلط ظاهر لان مدلول
 هذه الثلاثة غير مدلول الاول فانما يبدل الكل مدلوله مدلول الاول فلما يبدل فيه الظاهر من احد الطرفين اي المتكلم
 والخطاب وما عرفت المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الاعادة منه اذ المدلولان
 واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاختصاص بغير اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب لو
 اتحد كان الثاني تأكيدا لاوله واذا في الثاني في المثلين زيادة ما يبدل من صفته المسكنه واكثر من ظاهر ولا يضر
 نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا يري جوار حررت بزيد رجل عاقل قد يترك اعادة لم تقدم الحرف وان
 في الحرف ما ليس التعريف اليه لبيت في تلك النكرة استدل الاخفش بقوله مع بعضكم الى يوم القيمة لا يرب
 فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما فروع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون
 كل نعت مقطوع مع اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا يري الى قوله مع ويدل على ان يكون
 ما لا وقال ابن مالك لا يبدل ظاهر من الضمير اللازم الاستتار وهو في الفعل امر او تفعّل في الخطاب و

جهالة

افعل

افعل وتفعّل واذا وقع ما موم ذلك فمناك فعل مقدّر من جنس الاول نحو معجّن معجّن اي معجّن معجّن
 ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر على الايقاع لاظهار او لاظهار او اذا ابدل عما يفيض معنى الاستفهام فلا بد من
 اقتضان اللفظ بالبدل نحو من لقيت زيدا امه ووالسبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله مع قيسا
 عن البناء العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلاف النجاة في المبدل منه فقال المبدل انه
 في حكم المظهر معني بناء على ان المقصود بالنسبة هو المبدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من قول المبدل المبدل
 منه ستن منه ان الاول ليس في حكم المظهر معني الا في بدل الغلط ولا كلام ان البدل ليس في حكم المظهر معني الا في
 بدل الغلط ولا كلام ان البدل ليس في حكم المظهر معني الا في بدل الغلط ولا كلام ان البدل ليس في حكم المظهر معني الا في
 بدل الكل قد عرفت الاول في اللفظ دون الثاني قال وكان له نقى السرة كانه حاجبه معني بسواد ولم يقل معنيان
 وقال ابن السوف غدا ويا ورواها نكرت موارد من مثل قرن الاقرب وقد بدل الفعل عن الفعل اذا كان
 الثاني راجع اليه ان على الاول كقول مع من فعل ذلك يلقى انما ما يضاعف له الغراب وكقول الشاعر ان علي
 ان تبايعا نخوة كرماء وبي طامعا ولو كان الثاني على الاول سواء كان تأكيد الابدال لغيره بعد ابدل وان الذي يفعل
 به مذكوران كان وانيابا في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والتقطع رنعا كقول مع قد كنتم في فئتين القنا
 فنه تقابل الاء اي منهم فنه قال الشاعر وكنت كذا رجلين رجل صحيح واخرى ربي فيها الرمان فشكت مودي
 رجله رفعا وجرأتوان لم يف معني الرفع كمررت برجل رجل فاضل واخر كرم ومفجعا نصب الرمان وغير
 في البدل باضمار اي كما مر في باب الوصف **واعلم** ان التوابع اذا اجتمعت بدى بالنعت ثم بالتاكيد
 ثم بالبدل ثم بالمشوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما بالتعليد قولهم ان النكر لا تكون اربا كيسان
 تقدم التاكيد على النعت اذ النعت بعيد لا يفيد الاول خلاص التاكيد وانما تقدم التاكيد على البدل
 لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقدم البدل على المشوق
 فلان البدل له نسبه معنوية الى المبدل منه اما بالكيفية او بالبعضية او بالاشتمال واما بدل الغلط فتأدروا المفسر
 اجتن من متبوعه **قوله** عطف البيان تابع غير صفه يوضح متبوعه نحو اقسامه ابو حفص وعنه من البدل
 لفظا في مثل انا ابن التاجر البكرى بشر قوله يوضح متبوعه نحو التاكيد لانه لا يوضح الملوكة بل يوضح اصل نسبة او
 شمول النسبة لاجزائه وعدم افعال المشوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النجاة لان الاول عندم في حكم المظهر
 وفي حكم المحدث ومن ثم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير الصفة عرفت الصفة والاولى ان حدة بدل الجذر
 الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان لما ذكرنا وكذا بدل الغلط باحده اخص مطابق البدل قوله اقسامه ابو حفص
 عطفه ان الذي لا عرابي عن الخطاب رصده فقال ان احل بعيد واني على ناقة ذبرا وجفنا نقباء واستحله فظنه
 كاذبا منهم فلكه فانطلق الاعرابي فحل يفتح ثم استقبل البطاء وجعل يقول وموشى خلف يفتح اقسامه ابو
 ابو حفص عرفت ما ستمها من نقيب ولاد بر اغفر له اللهم ان كان فخر وعدي من اهل الوادي جعل اذ اتا قال اغفر
 له اللهم ان بحر اللهم صدق حسن التقيا واخذ بيد فقال ضع عن راحلك فوضع نازا من نقيب نجفاء فحل على غير
 ووروده وكساه قوله انا ابن التاجر البكرى بشر قال الحسن انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق تقع في هذا الباب
 ايضا كقولك يا اخي الحارث ولا يجوز لوجعل به لا لعدم جوارز الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا لوجعل به لا لوج
 الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفرا لجوز الضارب زيد فلما تم مع الاستدلال بعد البيت على
 ان الثاني عطف بيان لابدل والمجرد انكر واية الجر وقال لا يجوز في بشر الا نصب بناء على انه بدل والبدل
 والبدل جب جوارز قيا به مقام المتبوع والبيت للامر الاسدي وقامه عليه انظر ترقيعه وقوماع عليه الطير

مطل
وقد يبدل
الفعل من الفعل

كان

مطل
التوابع
اجتمعت

مطل
عطف البيان

ثاني مفعول التارك ان جعلناه بعين المصير والافعال وقوله ترقبه حال من الطيران كان ناعلا عليه وان كان
 متبادرا فحوال من الغير المتكلم في عليه وحكم قولهم انجمن من زبد على وعرض وجوده الثاني منها كان عطف بيان
 والمعطوف عليه محذوف والاصل انجمن من زبد على وعرض وجوده وكذا كثر من زبد على
 كسرت عضدا من زبد على محذوف والمعطوف عليه والتميم المعطوف مقامه كما حذف المحقق منه وقام المحقق مقامه
 في نحو ما جاني الازد وحذو اخر قسم المعربات عن الاسماء والمصدر رب العالمين **قوله الجنب ما ناب**
من الاصل او وقع عين من كسب الجنب كسرت في حقه المحبوب قربان امامين لثقتان موجب الاعراب
 الذي هو المركب كالاسماء المعذرة كواحد اثنان ملته والف باننا وزيد وبكر خالد وامامين لوجوده والاعراب
 مع حصول موجب وذلك الخانة مشابهة لوقف او كونه اسم فعل كائني وتقال ولا يفسد الحذف لولا اننا لم نذكر
 منها الاشكال الذي ينافي بين الخانة قال ولم اقل في حقه ما لا يختلف آخر كسائر النما لان معونه انتفاء الاختلاف
 فخرج على تعقل ما جية الجنب فلا يستقيم ان جعل تعقل ما جية الجنب فخرج على معونه انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور
 كما ذكرنا في الاعراب من الكلام ومصدر الكلام عليه في حقه المحبوب فلا يفسد وهذا الحد لا يصح الاطن بعوض ما جية
 الجنب على الاطلاق ولا يعرف الاسم الجنب ولو لم يعرفه كان يعرف الجنب بالجنب لانه ذكر حقه الجنب لفظ الجنب
قوله والاعراب من كسرت وقف اي التاب بحركات او اخر وكسرت وقف اي التاب بحركات او اخر وكسرت وقف اي التاب بحركات
 الحركات وحذف سواها لان كان الجنب كقولك حيث من على الفم او كان المحبوب كقولك في زبد ان تقول بالتم
 في حال الرفع او لا حذو لاذل كقولك في جيم رجب انزول بالتم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال ان يازد
 ان منيت على الفم واما التاب الاعراب فاما كما يطلق على الحركات مطلقا على الحروف ايضا فيقال في حركات
 زبد والزيدان والازد ونما فمعه ولا يقال في حركات الجنب ان منيت على الفم وفي يامهم ومنهم انما
 مبنيان على الفم حذو على مدحج المحب والذين فعلت في ظن ان المقتضى من لم يصعد التاب الاعراب ايضا كمن
 الرفع والنصب والجر الاطراف المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالسكتهم انهم مطلقون على الحروف فيشبهوا
 مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في حركات الزيد من ان الزيد من منصوب مجازا وكذا اذا قام
 بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المحبوب على التاب مجازا فقالوا في السموات والارض خلق الله السموات
 والارض ان الاول منصوب والثاني مجرور فانيض المانع على حذو الم لا يجوز ان طلق على الحرف انما مقام
 حركات البناء اسماء الحركات مجازا فيقال في لارجلين ان منفتح وكذا في لاسمات عنده من كسر ويقال
 في يازدان وبازدون انما مبنيان على الفم مجازا فلا يكون اذن لمدحج المحب على النجاة اطلاقهم ان يازيدان
 مبني على الفم ولا رجليين على الفم وجه هذا والتميز بين التاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونها
 في اطلاق البصر من متقدمهم ومشاخرهم بفتح السامع واما الكوفيين فيذكرون ان التاب الاعراب في
 الحركات وعلى العكس ولا يفرقون بينها **قوله** ومن الحركات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات
 والكليات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حرجية الجنبات فلهذا فليطلب الكل واحده منها
 البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما عرفت في اول الكتاب وان كان مبني على الحركة فليطلب مع ذلك عتقان الخريان
 لحدما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه حذو الاعراب واصل الحركة واخرى الحركة المعينة دون
 اباء من **قوله** الحركات من كسرت وقف اي التاب حركات الاعراب او غايب تقدم ذكر لفظ او معنى او حكما ان المقصود
 من وضع الحركات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا في الغايب نفي في ان المراد
 موالح كونه بعينه في نحو جاني زيد وايه ضرب المفضل حصل مع رفع الالتباس الاختصار وكسرت كذا الاسماء

مطلوب
 وبيان الجنب

الظاهر

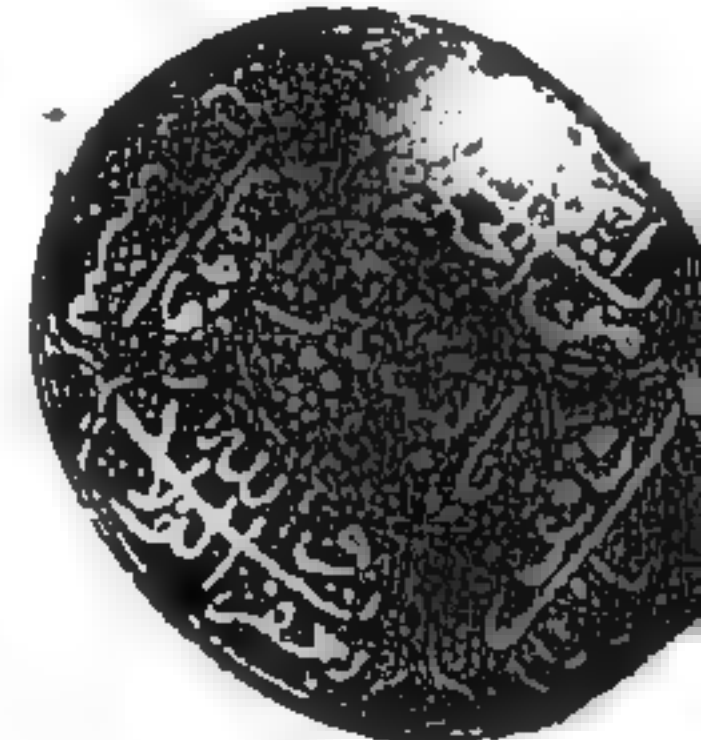
الظاهر فانه لو سمي المتكلم والمخاطب عليهما فربما التمس ولو كثر لفظ المذكور مكان خبر الغايب فربما تسمى ان في الاول
 وانما بنيت الحركات اما شبهها بالحروف لاجتياها الى المفسر اعني المحصور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في
 الغايب كاجتياج الحروف الى لفظ فمهم به معناه الافراد والاعراب موجب الاعراب فيها وذلك ان المتكلم
 لاوابه الاسماء توارد للمعاني المختلفة على ضيقه واحده والمفردات مستغنية باختلاف صيغها باختلاف المعاني
 عن الاعراب قوله ما وضع المتكلم حرج قول من اسمه زبد ضرب وقوله كذا في الغايب يازد فاعلم كذا ان لفظ
 زبد وان المطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم والمخاطب ولا الغايب المتقدم
 الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر من ثم قلت يا قيم كلامك نظر الى اصل
 الحناوي قبل التدارك والدارقوت المسمى بزبد ضرب ولا يقول زبد ضرب وانما جاز يا قيم كلامك لان ياديد لفظ
 وليس في زبد ضرب دليل المتكلم قوله لفظ او معنى او حكما قسم المتكلم المتقدم الفعلي قسمين احدهما متقدم
 تقدير اخر ضرب غلامه زبد اذ زبد مقدم في اللفظ مقدرا لكونه ناعلا وقسم ايضا التقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون
 قبل الضمير لفظ متقدم للمفسر ان يكون المفسر جزء من قول ذكر اللفظ لقوله مع احد لواحد التقوى اي العدل
 اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر انما لا يتبعنا قوله
 تع ولا يوجب لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الحيات لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فخرى عليه من
 حيث المعنى حد المقدر كلامه وفيه غمزة لانه لا ينفك عن عادته جعل التقدير قسم اللفظ لانه كما قال في اول
 الكتاب في الحروب لاختلاف العوامل لفظ او مقدار او قال بعيد التقدير فيما تقدم ذكره قال واللفظ فيما عاده جمل
 نحو ضرب غلامه زبد مما تقدم معنى اول اذ هو متقدم معنى ونقدرا لالفاظ ما اذا جاز سلب اللفظية عن هذا
 لتقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يمكن التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم
 لفظا من حيث التقدم قبل فمعه حذو احد لواحد التقوى لان المقسم فيه كانه متقدم لفظا ايضا
 في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زبد مفعول به بخلاف حذو احد لواحد التقوى والتقدم في
 كليهما ليس لفظيا بل هو مفديرون وكلامنا في التقدم اللفظي لاني المفسر المفعول به او المقدر وقد قرب على الصواب
 في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زبد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير بعد لفظيا او معنويا وهو
 راجع الى زبد وهو متاخر لفظا فلو لا انه متقدم من حيث المعنى لم يجر جملته من باب المتقدم معنى اللفظ
 وهو الحق وعلى هذا فالحق ان نقول التقدم اللفظي ان يدرك المفسر قبل الضمير ذكر احد لواحد تقوى كان حيث
 المعنى متاخر الفوق به واذا التبل ارجع به بحركات **قوله** انه اذا تقدم فاصح للتفسير
 فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاني زبد وبكر فمعه اي ضربت بكرا وبكر زبد القربان ان يكون الاقرب حذو
 عالم وجامد فأكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مع ما تقدمه بل هناك شئ غير ذلك الضمير يقتضي كون
 قبل موضعه الضمير وذلك ضرب كمن الفاعلية يقتضي كون الفاعل قبل المفعول ربعة كقرب غلامه زبد
 ومعنى الابتداء قبل الجرح في داره زبد ومعنى المفعول الاول المقتضى تقدمه على الثاني كما عرفت درجته
 وكذا الحوزيت في داره زيدا وكلفظ الفعل المنفصل المصدر المفسر لضمير متفضل بذلك الفعل نحو هذا سرقة للقران
 بدرسه او منفصل عنه نحو احد لواحد التقوى وكذا الصفة كقوله اذ انجز السفينة جرى اليه اي الى السفينة
 وكما في الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قديا كقوله به ولا يوزن او بعيدا كقوله حذو توارث بالخطاب
 اذ النعش يدل على توارث الشمس وكقوله اما انزله في ليلة القدر ان النزل في ليلة القدر التي من كل
 دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله به شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا صمد ما ترك عليها من

مطلوب
 قوله تعالى ولا يوبى
 لكل واحد اه

ايضا قدما في حروب انما كان من حيث المعنى

قوله تعالى ولا يوبى
 لكل واحد اه

اتسوت في ضربك اياك للمعاينة لا لافاد فيكون الضرب منصوبا وان كان المصدر واللام فالاشد اتصال الفعل بعد كونه
 القرب اياك للمعاينة واللام للتسوية في تمام الكلام وجوز الاخفش الضرب والغير منصوب واما اسما الفاعل
 والمفعول في اتصال الفعل المنصوب بهما متقنين كانا اول اختلاف كما في باب الاضافة واتصاله بها اولى من
 اتصاله بالمصدر تكون مشابة للفعل اكثر من مشابه المصدر فنقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب
 اياك والمعطى اياك والمعطى اياك ومعطى اياك والجار فكلو فاما عين مقام الفعل اللازم لابي
 بعد ما فيه منصوب ونعني الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنف **قوله** او بالفصل لغرض اخر
 نحو ضرب زيد اياك ما لا يجوز ذلك مع وجود الفعل وذلك لان الفصل لا يوزن فيه اذ تقول ضربك زيد بجنا فان
قوله ليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس اهم ولو ذكرت المفعول قبل
 الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم **قوله** تقدم المفعول على الفاعل لا مفيد ذلك بل قد يكون ذلك
 لاتساع الكلام بل قد ان تقدم المفعول على الفاعل مفيد كونه اهم والا في ان يقال انه مفيد ان تقع له مع بل
 فاعيد اي لا بعد الا انه وكذا القول في المفعول المطابق كونه زيدا ولا نقول بغير اياه واما اخر قوله
 صلت اياك الارض ففوزة قوله او بكونه مسندا اليه صفة حوت على غير من من له بعد ذكرنا انه ليس مسندا اليه
 بل هو متا كيد مسندا اليه ثم نقول انما ابرر هذا الضميمة تأكيد اذا جرت الصفة على غير من من له ونعني بالصفة اسم الفاعل
 واسم المفعول والصفة المشبهة ومعنى ابرر ان يكون فاعلا كحوت من من جاز ضاربك من او حال كحوت كجاني زيد
 ضاربك انتما او صلة كحوت ضاربك انت زيد او خبر كحوت ضاربك انت زيد او خبر كحوت ضاربك انت زيد او خبر كحوت ضاربك انت زيد
 المؤكدة واما في الافراد او فرعية عن الشيء والجمع وفي التذكير او فرعية اي التانيث فلا يفسر سوا كان المختار للصفة
 او فاعلا كحوت ضاربك انت زيد او خبر كحوت ضاربك انت زيد او خبر كحوت ضاربك انت زيد او خبر كحوت ضاربك انت زيد
 اتعاقب في الافراد او فرعية وفي التذكير او فرعية فان اتعاقب في الضميمة ايضا فالجواب اصل فعلا كان المختار او صفة
 يرتفع ذكر اللبس بالانثى بان الفصل كونه زيدا وضاربك هو المصدر والزيدان اللذان ضاربكهما او
 يضربانكهما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلف في الضميمة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال
 كحوت انتما ضاربك او ضاربك والزيدان كحوت ضاربك او ضاربك انتما ومنه انما ضاربك او ضاربك انتما
 مع الخطاب وفي غايته مع الخطابين كحوت انتما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما
 انتما ضاربك انتما فان اللبس حاصل منهما ويرتفع بابرار الضميمة واما الصفة باللبس حاصل في جميعها مع اختلاف المذكر
 ويرتفع بابرار الضميمة كحوت انتما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما
 المؤنث اما عند ضاربك انتما فانما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما
 الثالث اعني اذا كان اللبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيين فاجاز وترك التاكيد
 بالمفصل في الصفة ان اعني اللبس كحوت انتما ضاربك انتما قال وان امر اسر ايلك دونه عن الارض مودة وبيد مخلوق
 لمخوفه ان سحر لصورته وان علم ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا بقدر في مذهبه واما الفعل فقد
 اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضمير اللبس او لم يلبس لان التاكيد فيه لا يرتفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط
 من من انت عند ضاربك انتما اللذان ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما
 فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من حيث عليه ومن من له عيبة وخطا باوتك
فان قلنا ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس في كحوتك انتما ضاربك انتما فاعرف ان
 ضاربك مسندا الي انما اذ لو كان مسندا الي زيد لعلت انتا ضاربك انتما فاعرف ان **قوله** لا كان



هذا الضمير لم يثبت برفع اللبس وان كان الجوز خذ
 برفع اللبس **قوله** او اذا اجتمع ضميران وليس احدهما منصوبا فان كان احدهما اعرافا وقدمته تلك
 الجوز في الثاني كحوتك انتما ومنه انما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما
 اتصال الضمير بالمذكورة فان كان احدهما منصوبا فالواجب تقديمه على المنصوب كما تقدم من كحوتك انتما
 المرفوع متوقفا في الاتصال وكما في كحوتك انتما ومنه انما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما
 متوقفا سواء كان اعرافا من ذلك المرفوع كحوتك انتما او لا كحوتك انتما وقد عرفت ان الاعرف هو المنصوب ثم كان
 ثم الغايه وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس الفاعل لان المرفوع المنصوب كحوتك انتما
 وفي الفاعل المذكور منصوب متصل بالمرفوع قبله كحوتك انتما ومنه انما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما
 فالضمير الذي يلي ذكر المنصوب بان يكون النقص من منه في السوف او عرف او مساو او يافا لا ولي يجب اتصاله عند
 مسومه وعمر مسومه وجوز الاتصال والانفصال كحوتك انتما ومنه انما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما
 وحكمتك اياه وجوز اتصاله ان المنصوب الاول اشرف منه سبب كونه اعرافا فلا غرضه عن الثاني بتعلقه بامور اشرف منه
 حوتك انتما من جهة الاتصال وجوز انفصاله ان المتصل الاول فضله ليس اتصاله اتصال المرفوع والانفصال في باب
 حلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب
 ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصاله بفعل الفاعل وفي مفعولي حلت بعد راحة المتدبر والجزء الذي حقا الاتصال
 وجوز اتصال اولهما القرب من الفعل فالاول في الثاني الانفصال وجازبه الاصل والثاني اعني الاعرف يجب
 انفصاله عند مسومه وحكمتك انتما ومنه انما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما
 مسومه ولم يحكم به العرب فوضعوا الظروف غير موضعها واستجاز المجرى من جهة النجاة وانما لم يلبس في الثاني
 الانفصال منها سماعا لان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرافا من كونه متعلقا بما هو ادى منه والذي جرت
 ذلك قياسا لاسما فانظر الى جرت كونه الاول متصلا **واما الثالث** اعني المساوي للفعل المنصوب
 مفعول ان كانا غائبا عن اعطاهما قال مسومه جاز الانفصال ومنه انما ضاربك انتما ومنه انما ضاربك انتما
 اكثر انفصال الثاني وان لم يكن فاعلين فاعلمه وجوز اتصال الثاني وسخنة قياسا على الفاسدين ومنه مسومه
 والزم النجاة القائلين بجواز اعطاهما وعطاهما في جرت من حيثين اي سخته نفسه وهذا دليل على انهم لا ينفردون
 به وانما كان الانفصال منها ايضا المشهور لانه ما في الثاني من التعلق بما هو مشبه وصغير من تيمنه وذيوبه وانما
 جاز ذلك في الغائبين لعود كل واحد منهما الى غير ما عا د اليه الاخر خلاف الخطابين والمتكلمين اذ يستقيم اجتماع
 المتكلمين لفظا ومعنى وانما لم يلبس في التتابع كحوتك انتما كحوتك انتما لان طلب الفعل المتعدي للمفعول كحوتك
 من حيث المعنى خلاف طلبه للتاكيد فعلا كان حذبه للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد جدا
 كحوتك انتما بعد الفعل وانما اذا كانا بعد الاسم والاول منها مرفوع منفصل ولا يكون الامتناع كحوتك
 زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله انضاحا وضاربك اياك وان كان الاول مجررا فان
 كان الثاني منصوبا وكذا اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب معنى اذا كان ما بعد الضمير اعرافا وانقص قوتها
 كحوتك انتما والاتصال والانفصال ان ينظر الى الثاني هل هو ناقص قوتها او زيدا او مساو ونقول في الانقص قوتها
 وضاربك اياك قال فلا تطع ايدي اللعن فيها ومنعها بشي يستطاع وكذا اسم الفاعل كحوتك انتما وكحوتك انتما
 اياك ومعطى اياك فمؤثر اعطيتك اياه لان الاتصال فيما ولي الضمير اعرافا واولى من الانفصال فيما
 ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقل في اتصال الضمير من المصدر واسم الفاعل لا يربط بين الفاعل والمفعول



لذا انه وما شئت به وكذا اشهد الاتصال في الثاني فيها اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربك وضربك قال وقد جعلت
نفس تطبيق لضيق لضعفها ما يتقدم العظم ثانيا وان كان بعد الضرب في رفرع فلا بد من كون منفصلا سواء كان
اعرف من الضرب او مساويا اذ انما رفرع المنفصل لا يتصل بالافعال كما ذكرنا نحو ضربك وضربك
انما هو رفرع ولا يكون الاول منها منصبا بالاعند من شام والاختش كما في باب الاضافة في نحو ضربك وضربك
الضرب الذي يليه عند ما حكم الضمير الذي يلي الضرب وليس احدهما رفرعا لانه ان كان رفرعا وجب
تقديمه وانتقال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا قولي فان كان احدهما اعرف انما قال
ذكر لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما رفرعا وجب انتقال الثاني نحو اعطاك ايام وضربك ايام
قولي وقد مت اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخره وليس احدهما رفرعا وجب ايضا انتقال
الثاني نحو اعطاه اياك فان جمعت الشروط الثلاثة وهي ان يكون احدهما رفرعا وان يكون اعرف وان يكون
الاعرف مقدما كان في الجبار في الثاني وحده جميع مفهومة عما قد مضى قولي والافعال منفصلة اي ان
ان لم يكن اعرف اعطاك اياك وان كان اعرف لم يكن ليس بتقديم اعطاك اياك في الثاني منفصل قولي
والجبار في جركان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخر ما وعيت الى اخر ما وقد جاء لولاك وعساك الى اخر ما
انما كان المختار في جركان واخرهما الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس على ما نحن بذكره كجركان وعساك بل الفاعل
في الحقيقة مضمون الجمله لان الكاين في قوله كان رفرعا قايما قيامه في الفعل الثاني انما قد قال عمرو بن ابي
ربيعة كان اياه بعد حال بعد ناعن العمد والاشان قد تغير وقال بيت هذا الدهر شهر لانه في
عدا ليس اياي واياك والجنش رقبيا وقد جاء على ما حكم مسبو به ليس وكان قال عدت قولي كعدت بطير
اذ ذهب النجوم الكرام ليس وتبين لبعض العرب ان فلان بن مدك فقال عليه رحلا ليس وقال ابو الاسود
فلا تلتفتا فانه احسن ما عدته اعدت فاما وجه الانفصال كونه الاسم كالفعل والجركان كالفعل فلهذا قولي
والاكثر لولا انت الى اخر ما معنى ان الاول ان لم يكن بعد لولا غير التخصيصه فمرع منفصل لانه ما ابتدأ او فاعله
فعل محذوف او رفع بل لولا على ما مر في باب الابتداء يجب على الاجم الثلاثة الانفصال وتبين بعد ما الضمير المشترك
بين النصب والجركان عند المبرر فانه منعه وقال موهظا وايضا وروده وان كان قليلا كقوله لولا هذا
العام لم ينج وقوله وكلم من موطن لولاى طشت كما هو بالجر من التيق منوى والضرب عند سبوه وروى لولا
عنده حرف جر منها خاصة قال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة على الضمير
المذكور حرف جر مع انما مع غيره فاعلم ان لا يرد لولا انت ومثل ذلك لولا فانه ما جركا بعد ما بالاضافة
الا اذا وليتها غده فانه انما تنصبها كالجركان في قوله فلو ذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كما في حركه فلا بد من متعلق
والمتعلق في جرك لولا كظاهروا لا يصح تقديمه وقال السيرافي الجار والجر راي لولاك في موضع آخره بالابتداء
كما في حركه ارم وقوله فلان ذلك انما يكون تقدير زاده الجار واذا لم يكن زادا فلا بد من متعلق فيكون
منفولا لذلك المتعلق لا مبتدأ وعند الاختش والفراء ان الضمير بعد ما ضمير راي لولا فمرع كاتاب للرفع
عن الجرك في جركا انما كانت وان رجع مذهب مسبو به بان التفسير عند تفسير واحد وهو تغيير لولا وحدها
حرف جر بخلاف مذهب الاختش بان تغيير الضمير بقيامه بغيره بغيره ثابت في غير هذا الباب خلافا
تغيير لولا لجعلها حرف جر واركانا خلاف الاصل وان كثيرا اذا كان مستملا امدون من اركان خلافا
الاصل غير المستعمل وان قل وكذا الاول ان لم يكن بعد عس ضمير رفرع متصل نحو عيت وعسيتا الى عيت
لانه فعل تابع لفاعله وقد جاء بعد عس الضمير المنصوب المنفصل نحو عساك وبذلك مذهب قال

عس يحول على فعل لتعار بهما معنى لان معناهما الظاهر والاشتقاق بقول عساك ان فعل جرك على فعل في
اسمه فينصب به ويبقى خبر مقتضيا بان كان في الاصل اعرف في نحو عس زيد ان جرك فيكون الخبر من وجوه
على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه متعلق على افعاله وهو مقتضيا بان لان جرك لعل في الاصل خبر مقتضيا
والانتقال انت ان فعل فاعله ان المضارع بان في عساك ان فعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك
تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عس زيد جركه وذكرنا حكمه عس على لعل في اسمه فاجزوا خبر
ايضا في جرك ان جرك خبر كمن لا يخرج بالكيفية عن افعاله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما
جرك لعل مضارع بان كذا بانها على عس في الجرك واحد كما جعل عس في عساك على لعل في اسمه وحده قال لعلك يوما
ان تلم ملة وقال بعضهم الجرك محذوف اي لعلك كذلك ان تلم ملة اي لان تلم ملة وهذا الاستعمال في لعل كثير
في الشعر قليل في النثر فعل مذهب مسبو به عس بغيره عن افعاله والضمير جار يربط على التماس تبعا لتغيير
عس كما قال في لولاك وعساك على لعل في نصب الاسم ورفعه الاجز مخصوص بكون اسمه جركا كما كان جرك لولاك عساك
مختصا بالضمير فلا يقال عس زيد ان جرك اتفاقا منهم واستعمل على كونه الضمير منصوبا بالجر فكون التوابع في
عساك مال ولي نفس اقول لولا اذا ما تازع عن لعل او عساك لان هذه النون لم يلحق الشاء بعد الفعل الا اذا كان
منصوبا وقال الاختش عس باقية على افعاله والضمير المنصوب بعد ما قايما مقام لفرع اسم العس وقوله ان
تفعل او تفعل منصوب الجرك لولا كما كان في عيت ان فعل وعيت فعل وتقل عن الجركان
في جركا بانها على عساك احدهما ان الضمير البارز منصوب بعس خبر ما والاسم مفعول في جركا فيكون كقولهم
عس انظر اربو ساو وهو ضعيف من وجوه احدهما ان جرك خبر عساك اسم جار مجازا والثاني ان ذلك لا يسم
اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او جركا عساك ان يفعل او يفعل الان جعل ان يفعل
بدلا من الكاف بدل الاشمال اي عساك اياك فعلك ويكون فعل في عساك مفعول جركا الكاف ويظهر
اسم عس على حسب مدلول الكلام كما تقول في عساك بطرف فاعله عساك الوصل اياك طافرا ويكون المضارع بتقدير
ان كافي قولهم نعيم بالمعدي فيكون فعل بدلا من الكاف كافي عساك ان يفعل وكذا الكاف وايضا ذلك
المفعول مفعول ظاهر وانما لو كان كذلك لكان عساك اياك اولى كما قلنا في كنت اياي انه جركا مبتدأ وثاني الوجهين
المتقويين عند ان الضمير المنصوب جركا قد تم الى جانب الفعل فانصل به كافي خبر كونه والاسم المفعول كافي
في قوله يا ابتاعك وعساك على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس الا ان ليس الجاني الا بزيادة
واما مذكور كافي قوله عساك ان فعل وكذا في عساك فعل مقدرا ان اقول ان اراد حذف الفاعل
اظهاره كما هو الظاهر في ليس فلو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف العرف فيكون مذهب مذهب اللسان
في جركا حذف الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون موهظا الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك
ان فعل عند عيت فاعله عساك كافي الفعل كما كان عيت ان جركا عند الجركا عند جركا فاعله عساك ويكون
الاسم والجرك مبتدأ وجركا لان احدهما جركا والاخر حدث الا ان يقدّر في احدهما مضافا الى عس جركا ان فعل
او عساك صاحب ان فعل كافي في افعال المقاربه قولي ونون التوابع مع اياها لازمة في الجرك
وفي المضارع جركا نون اللواب وانت مع النون وكون وان وكونا ثانيا جركا جركا في بيت ومنه
وقد روي عساك على عساك ان نون التوابع انما دخل الفعل لتقيد من الكسرة لان ما قبلها بالمتكلم
جب كسرة كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجرك وكانت الكسرة من اصل علامات الجرك والفتحة والياء
فرعاه كاتبتين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة للجرك مبالغة في تعبيده عن الجرك

مطلب العاقبة

ودخولها في نحو اعطاني وعطيت اطار الباب او كثر الكثرة فقد را على الالف والياء لولا النون كما في عصا و
 قاض مع دخولها مع نون الاخر اسطر في بونتي اما اذا كان نون الاواب والتاكيد والفتحة فيكون كذا
 الفعلين ولم يخطو الفعل من الكثرة النون الساكنة في قلب ادعوا واخرت اخرج لان الكسر العارضة للياء
 الزم من العارضة الساكنة في نحو قل ادعوا مستقلة فيقول تلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من
 المضارع ما ليس فيه نون الاواب والذي فيه نون الاواب من المضارع امثلة الحاضر فيفعلون ويقفون و
 تفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير كمن او نون التاكيد او لا وقتو
 تبطلن دارا شدة بنة لغت لحر وم الشراب مع نون الاول في حقيقه والثانية نون الوقاية وانما جاز
 قيام نون الاواب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التاكيد وان اجتماع المثلين في الكلام حاصل الان
 نون الاواب لمعنى لكون الوقاية اذا حرف الفعل ليس المعنى كما هو مذهب البعض على ما يأتي في قسم الافعال
 فكما لا ينفصل خلاف نون الضمير ونون التاكيد هذا على مذهب من قال بالحذف نون الوقاية كالجري لان
 التثنية جاز منها لكون نون الاواب اما على قول سيبويه وهو ان الحذف نون الاواب لانها موضوعة
 بالجزم والنصب ولا معنى لها فالحذف في عدم حرف نون الضمير ونون التاكيد ظاهر لانما ليست موضوعة
 وليست لها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال نراه كالشفا مع جعل مسكبا سوا الغاية
 اذا قبلت والجوز ان يكون الحذف نون الضمير اذا فاعل الحذف وقد يرفع نون الاواب في نون الوقاية ولما
 بلا ادغام وقولهم في نحو قوتهم على الثلثة قولهم ولدن حذف نون الوقاية من لدن الجوز عند
 سيبويه والنزاج الالف للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة بل بقتوته في السبع وعلى كل
 حال كان حق لدن ان يذكر المص اياه الماضي او مع نيته ومن وعظ كذا مع الجوز في فاعل قال في لدن انت
 محبة والنزاج على ما قاله الاواب نون الوقاية في لدن ولو لم يكن معلا لحافظ على كونه النون اللازمة وانما لم
 ياتوني وعلى ولدي وان كان اخرها ايضا ساكنة ساكنة لازما لانهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة
 وذكر ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفاء او واو او ياء وحركت ابياء بالفتحة يبقى ما قبلها على كونه كائنتي في
 باب الاضافة فلو كان لم يجلدوا نون الوقاية نحو ضاى ورجاى وعصاى وقاضى ومضى في مسهلين
 او عشرين ومسلمين فان قلت فكيف ان الجلب في يدعون وضربون واضربوني
 ورماني وضرباني واضرباني وضربيني وان تقولوا مدحى وضربى ورماني واضرباني واضربى قلت
 ذلك اجواب باب الفعل مجرى واحد او حمل للرفع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح الالام الخالي من
 الضماير المرفوعة المتصلة ولو لم يجلد له نون الوقاية لدخله الكسر على ما لم يكن قد دخله الكسر مع عدم
 النون ايضا وهو المعقل الالام والمتصل به الضماير المذكورة قولهم وان واخواتنا معن باخواتنا
 ان وكان وكنت واما بيت ولعل فستج حكمها بعد وانما جاز الحذف نون الوقاية وان واخواتنا معن باخواتنا
 الفعل على ما في الحروف والماجوا زحرفا فلا الحذف لثباته لا بالاصالة والامثال في ان وان وكنت
 وكان ان الحقت مع كثر استعمالها قولهم وحمار في بيت المشهور في بيت ان حذف نون الوقاية
 الجوز منه الالف للضرورة الا في السبع كذا قال سيبويه وغيره قال بكيفية جاز اذا لم يثبت اصادة واقعد بعض ما في
 قولهم من وعن ونظ كذا قال الجوز ان الاثبات فيها مع الاشد وعند سيبويه الحذف في هذه الكثرة
 للجوز الا في الشوق قال انما الساكن عندهم وعن نسب من مسي وقيل من منه وقال تدني من غير الخشع من
 ليس الالام بالشبح المحذ وانما الحق النون في هذه الكلام لما قلنا في لدن ان الحذف على السكون الالام وانما

شفا مع بنت اسف

وان لم يكن

عنه

حفظ على السكون الالام ولم يحفظ على النون والهم اللازمين قال سيبويه مقال في لدن ولو اضعفت الكاف
 الحارة الى الباء قلنت ما انت في لان الاسم والحرف المتصلين على السكون يشاهدان الفعل كحذف وزن وسبع
 ان من الاشياء المتكلمة بوزن السكون الذي لا يدخلها ما جازي الفعل في كحذف النون قولهم وعلمها
 لعل ان حذرها مع اولي لاجتماع الالامات فيه ومن مشابهة النون قد يهمل في الحذف وليس بين الاولى والاجر
 الاوف واحد اعني العين ولان من لغاتنا لعن وكذا الحذف في الجوز اول من الاثبات وان كان ساكن الاو
 مشرقة وقولهم لامة لام ساكنة قبل النون وتعتبر النطق به ولغظ ليس كليت ان الاثبات معها اولي كما قال
 عليه رجلا ليس وجاء ليس قال ارا د ضرب الفعل لرام ليس على غير وجه عسائي ولما على لعل والاكبر عسائي
 ويجوز الحذف في اسماء الافعال لا دايها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانما ليست فعلا في الاصل حكمي
 عليك وحكي الفراء مكاني وقولهم وليس جاعلن الابن جالي شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تقوية كما ذكرنا
 في باب الاضافة وقد ذكر الكوفي في فعل التعجب استعاط النون كوما امري منك وما احسن وما اجلن قال
 السيرة ادرى من حكوا ام قاسم على مذهبهم في ما فعل زيد الاله اسم عندهم في الاصل قولهم
 ويتوسط بين المصدر والجوز قبل العوايد او بعد ما صيغة ومفعول مطابق للمبتدأ اسمي فعلا تفصل بين كونه نعتا
 او جزا وشرط ان يكون الجوز او افعال من كذا الحوكان زيد موصوف من عدا ولا موضع له عند الجليل بعض
 النوب جعله مبتدأ ما بعد جزم قوله قبل العوايد كجوز موصوف قوله وبعد الى بعد دخول عوايد المبتدأ
 والجوز موصوب من كونه نعتا هو الكريم وباب ان كونه موصوف هو الغفور وما الجوز موصوف هو القويم وباب ان
 حكوت انت الرقيب قوله صيغة لم تقل ضمير مفعول لانه اختلف فيه كما في مثل موصوف او لا لان الاختلاف
 في انه صيغة ضمير قولي مطابق للمبتدأ ان في الامراء وقوله والتذكر وقوله والغبية والمتكلم والمخاطب نحو
 اني انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور رور وما وقع بلفظ الغيبة بعد محاذ لقيام مقام مضاف غائب
 كقوله وكان بالاباطع من صديق يراني لو اصبحت موصوبا الى يرا مصابي هو المصاحب قولهم
 تنمي فعلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتأخرون انما هي فصل لانه فصل بين كون ما بعد نعتا وكونه خبر الالام
 اذا قلت زيد القويم جاز ان يتوهم الاله كون القويم صفة فينظر الجوز تحت الفصل ليقين كونه خبرا لا
 صفة وقال الجليل كسبوه سمى فصلا لفصله الاسم الذي قبله بما جعل بدلالة على انه ليس من تمام بل هو خبر
 وقال المعينين الى شئ واحد الا ان تقديرهما احسن من تقديرهم والكوفيون يسمونها دالكونا حافظا لما جعل
 حتى لا سقط عن الجوز كالحذف في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل في الاصل فصل الجوز
 عن وكان القياس ان لا ياتي الابعده المبتدأ بل انما ياتي او منصوب بفعل قلت شرط كونه موصوف ضمير وكونه
 خبر والالام توصف صاعا لوصف المبتدأ به وذلك لانه اذا دخل على المبتدأ ناسخ يميز الجوز عن النعت بسببه
 خالف اعرابا كحواكان او ان اول الجازية لم يلحق الى الفصل واو كان المبتدأ مذكور لم يورث بالفصل لانه بعيد التاكيد
 ولا توكيد النكت الا بما سبق استقناؤه في باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل بعيد التاكيد لان معنى زيد هو القويم
 زيد نفسه القويم لكنه ليس تاكيدا لانه في بعد الظاهر والخبير لا يترك الظاهر بالخبير فلا يقال عزت بزيد بنفسه
 واصفا دخل عليه الالام كوا انك لاليم ولا يقال ان زيد نفسه قويم وقد يخفى عن النفس والتاكيد بالخبير
 لا خلاف لفظا فيقال ضربه موصوفه وضربه اياه نفسه فيكون مثل قوله مع صبح الملائكة كلمه الجوز ولا
 يقال عند سيبويه ضربه موصوفه ولا ضربه موصوفه لاجتماع الضمير من جوف واحد وجاز الجليل مع اختلاف
 الضمير من اعني لفظا نحو موصوفه اياه ووافق سيبويه في منه المتفقين ولم يجر سيبويه بناء على ذلك

اختلف في ضمير الفصل
 هو اسم او حرف
 ولاختلاف في انه
 صيغة ضمير

لانه اوجه لحدوثه ان في يكون ضمير الشان والثاني ان يكون فيه ضمير المولود وقوله ابواه مما اللذان جملته خبر كان في الزميرين
 والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله مما اللذان جملته خبر كان وروى ما اللذين ابواه اسم كان والذين خبر
 ومما فصل **قوله** وسقدم قبل الجمله ضمير غائب يستحق ضمير الشان يستحق الجمله بعد وبكون منفصلا متصلا
 مستترا او بارزا على حسب العوامل نحو من زنا قايما وكان زنا قايما وانه زنا قايما وحده منصوبا ضعيفا الا
 مع ان ادخلت فائدة لازم قوله ضمير غائب انما لازم كونه غائب دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كان قد تم
 لان المراد بالفضل هو المبتدأ فينبغي في الغيبة والخضوع والبراد بعد الضمير الشان والقصه فيلزم الافراد
 والغيبة كالمعروف اياه اما ذكره او مولا الغلب او مونا كما في عهد النضر كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه سواء
 مقدرا بقول مثلا هو الامر مقبل الى الشان مدافعا كان المعهود اليه الذي يضمنه السؤال غير ظاهر قيد التثنية
 في التفسير خبر مدافعا الضمير الذي يعقبه بالفضل لانه معيّن للمسئول عنه ومبين له فبان لك بعد ان الجمله
 بعد الضمير لم توث ببالج والتفسير بل من كسائر اجزاء المبتدآت لكن سميت تفسير لما بعده والفضل
 بعد الابناء ثم التفسير نظم الامر ونظم الشان فعل مدا لانه ان يكون مضمون الجمله المفسر شيئا عظيما يبين
 به فلا يقال مثلا هو الذي يظير وقد جبر عن ضمير الامر المستفهم منه مقدرا بالمدح بقوله هو الذي لا يفتي على
 خبره ما فيه قال ابو الطيب هو ابي بن حنن ما تاتي اذ اتي كان قتيلا اي شئ ومع من المصائب فقال هو ابي بن حنن
 حنن ما ياتي من عندهم من اعظام امر ابي بن حنن المتفاد عن ابيهم الضمير اي ارتقى امر ابي بن حنن في الصعوبة حتى
 لا ياتي جماعات الاباء ايضا واجاز الفراء ان نفس ضمير الشان مفرد ما قول بالجمله فاجاز ان قايما زيدا وكان قايما الزيدان
 والزيدون على ان قايما في جميعا خبر عن ذلك الضمير وباعين عن رفع به وكذا اجاز نحو ظننت قايما زيدا والزيدان
 او الزيدون وكذا ليس قايما اخواك وامامون من الزيدان والبر من مفعول من جميع ذلك والجوزون
 الاخوة ليس بقائمين اخواك وامامون بامير الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس وتقابلين خبر مقدم او
 يكون اسم ليس ضمير الشان والجمله الابتدائية المقدمه الجبر ما و ذكر السرا في الجوز ما اجاز الفراء من نحو
 ما مودع الزيدان وجها ويزيد ان الصفه مع فاعلهما في نحو ما ضارب الزيدان ان جملته لانما مبتدأ مستغن
 عن الجبر فيكون اباء دخلت في خبر ما وفيه نظر لان الصفه مع فاعلهما انما يكون اذا اعتدلت على نحو الاستفهام
 او نحو انشأ لعل المبتدأ عند البر من فيكون ضمير الشان مفسر الجمله وفيما ذكر نظر على من ذهب اليه بين
 لان الصفه عندهم انما يكون مع فاعلهما الجمله اذا اعتدلت على نفس الاعملى المبتدأ بعد خبر ما في نحو ما ضارب
 اخي مفرد وبعض البر من مفعول من جملتين اخواك وامامون من مفعول من في ليس ضمير الشان قال
 لان الشان يفتقر به جمل ولا يكون البناء في خبر ما وليس الا اذا كان مفردا او ماقوله تع وامامون مفعول من العذاب
 ان يجر نحو زان يكون موصوفا للضمير الذي يضمنه قوله بوبق وقيل ان يجر بدل من هو او يكون موصوفا لاجل احد
 وان يجر فاعلا مفعول موصوفا لزيد شافعه فله والبر من مفعول من جملتين التمر باجاء الجمله المفسر لضمير الشان
 لانما مفسر فالاولى استفهام خبرها من مفسر واجاز الكوفي عدم التمر باجاء خبرها اخوانه ضرب وانه
 قام وليس له شامد وهذا الضمير بضم الكوفي ضمير الجمل لان ذلك الشان محمول كونه مقدرا الى ان يفتقر
 الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجمله التي من خبر ما في باب المبتدأ ولا يوكد فلا يدل منه ولا يقتضيه الجمله عليه
 كل هذا الملايذول الابناء المقصود وتوالت تانيث الضمير لوجوه الى الموثث الى القصه اذا كان في الجمله
 المفسر موثث لقصه المطابقة لالان مفسر ذلك الموثث كقوله مع فاعلهما لا تخفى الابصار وقوله على انما يعفو
 الكلام وانما يوكل بالاد وان جلت ما يفيض والشرط ان لا يكون الموثث في الجمله فضلا ملاحزا انما يثبت بفرقة

كان مع ضوفا وحلفا فاستعمل اليه
 فير الشان والقصه نقلت هو الامر
 مفضل

اخواك

وان لا يكون كالفعله ايضا فالحقا انما كان النقران معن لان الموثث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير
 مقصود منهم فلا يراعى مطابقة المتصلات وتانيثه وان لم يضمن الجمله المفسر قياس لان ذلك باعتبار القصه لكنه لم
 يسمع واذا لم يدخل من نواح المبتدأ ملايد ان يكون مفسره جملته اسمية واذا دخلت جاز كونها فعليه ايضا كما في قوله تع
 فاعلم انما اتبع الابصار وقول ما موقام زيد **قوله** يكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدأ واسم ما يكون متصلا
 منصوبا بارزا في باي ان وحق ومتصلا مفعولا مستترا في باي كان وكذا **قوله** وحده منصوبا ضعيفا
 لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الجبر مستقل ليس فيه ضمير رابط والحذف المبتدأ ولا غير الاسم الا في
 الداله عليه ويجوز حذفه منصوبا بضعفه خبر ورتبه بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه كقوله
 ان من يدخل الكنية يوما يلحق فيها جاذرا وطبا وقوله ان من لام في بني بنت حان المدو اعصم في الخطه
 وذلك الدليل ان نواح المبتدأ لا يدخل على كالم الجازاة كما في باب المبتدأ **قوله** الاسم ان اذا خفف
 فانه لازم اذا خففت المفتوحه جاز انما في الاسم الظاهر وانما كالمكسرة على ما مال الجوزي قال ابن جعفر
 لكن ترك انما في الظاهر اكثر وقال الحسن كاي في الحروف انما في ابيار زيدا ذلك قوله انما في يوم الرخاء
 ساتس ومع الفاء ظاهرا لا اكثر على انما تقول في ضمير خان مقدرا خلاف المكسرة المقاه فانما اذا الغيت ظاهرا
 الغيت مطلقا ولم تقول بقدر او انما املت المفتوحه الملقاه ظاهرا في غير شان مقدرا لمحصل بينها ومن الجمل التي
 ربطت مقدرا من حيث اللفظ سبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولا سيما بالجبر ارتباط فيحصل بين الجمل
 من خبرها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي عليها لارتباطها معنوي تام وذلك انما عرف ومن جملتها
 في تقدير المفعول المصدر اذ حرف مصدر في مكان ان وحده بعض حروف ذلك المصدر خلاف ان المكسرة
 فانما مع جملتها ليست بمقدرا لمفعول هذا هو المشهور من مذنب النجوم اعني اعمال المفتوحه بمقدرا حال الغاي بالفظا
 وقد اجاز اسمونه الفاعلا لفظا ومقدرا كالمكسرة فيكون كالمصدر من مع فاعلهما في تقدير المفعول من ان لا
 ربط بينهما لفظا وهذا المذهب ليس سعيده واعلم ان اعلى المصبرات اختصا ضمير المتكلم ثم الخطاب ثم الغائب
 ومنفصل الاخفى في الاجتماع كخواتنا وانت وموقلتنا وانت قلما **قوله** اسم الاشارة ما وقع لشارايد ومن
 المذكور وطفناه دان ودين والموثث تاوي وتروذي وذه وطفناه تان وتين وطبعها اولاد مبر او مبر او مبر
 حرف التبيين وتصل بما حرف الخطا ومن جملته في تحت فيكون في عشرين ومن ذلك الى ذلك وذلك
 الى ذلك وكذا البواقي وتقال ذلك القريب وذلك البعيد وذلك المتوسط وذلك وذلك وتلك وتلك وتلك وتلك
 واولئك مثل ذلك وانما ومعنا معنا فاعلم ان خاصه **اعلم** ان اسما والاشارة ببيت عند الاكثر من
 لتضمها معنى الحرف ومما لا يشاء لانما معنى من المعاني كالا استفهام فكان حقا ان يوضح لنا الحرف بدل
 عليها وذلك ان عادتهم جارية في الغالب به في كل معنى يدخل الكلام او الكلمة ان يوضح لنا الحرف بدل
 كالا استفهام في ازيد ضارب والنبي والتقني والترقي والابتداء والانتفاء والتبيين والتشبيه وغيره من الواض
 لنا حروف التثنية وبيت وعلين والي وما وكاف الخ او يوضح لنا ما جرى بحرف في عدم الاستقلال
 كالآواب الدال على المعاني المختلفة وتغير الصيغة في الجمع والمصغر والمفسر في الكلمات المستعارة
 كقوب ويغوب وضارب ومضروب عن القرب وكذا المعن العارض في المضاف انما سبب حرف الجبر
 المقذرة بعد وقون غير المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحو ما وفي اسما الاشارة معنى الاشارة
 ولم يوضح لهذا المعن حرف وكان حقا ان يكون كاسما الشرط والاستفهام على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرف
 الشرط والاستفهام قبلها وضمت معناه وقيل انما يثبت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابلها ومن تات

مطلق
 اسم الاشارة

الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الطرف الى غير فان قلنا **المفردات** ووجه المفردات وخاصة
ما فيه لام العهد داخل في هذا الجمل لان المفردات هي التي المعهود اليه والمفردات ان كانت تكون تشار بها الى واحد
من الجنس غير مفيد وان كانت معرفة فالي واجد معين **فالجواب** ان المراد من قولنا يشار اليه
اشارة حسية الى الجوارح والاعضاء والاشياء المذكورة ليست كذلك ولم نج في الحد الى ان يقول المشار اليه
اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الحقيقة فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة الا
الى مشاهد محسوس غير مشاهد كقولنا الحبة فلتفصيل كالمشاهد وكذا ان يشار بها الى ما يستحيل احصائه
كقوله انهم الله وذلك كما علمت ربي قال المصنف ما معناه انه ليس حق لاسماء الاشارة بقوله ما وضع المشار اليه فما يلزم
الدور من قولهم العلم ما اوجب له كونه عالما لان الحد وهو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة
وقوله المشار اليه اراد الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الكتاب ولا
يتوقف معرفة على معرفة الحد وادى اسماء الاشارة الاصطلاحية لتوقف العلم على معرفة الحد وذلك هو العلم
حين يلزم الدور وهذا كما نرى من ان قلنا **هذا السؤال** غير وارد في الاشارة في قوله اسماء الاشارة
لغوية اذ معناه الاسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان في قوله المشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال
لان الاشارة بجزء الحد وادى عليها اذ بما كان معرفة ذلك الجزء ضروريا ومكتسبة بغير ذلك الحد **قوله**
ذال المذكور قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان مسبوها حكمه في الالف وليس في كلاً منهم تركيب لوجوه
فلانه انما ياء واصلة بين الالف والياء في العيين بدليل قبلها الفاء وانما حذفت الالف لاعتباط اولها
في ياء ودم ثم قلبت العيين لان الحد في اشتراط التقدم ولم يكن كذلك لم يقلب العيين الا بمرور الى آخره
ان قلنا فلعلمه ان العيين هو الحد وفي الحد وفي المسكوناء المتكلم هو اللام **قوله** قيل ذلك
لكن الاولى حذفت اللام لكونها في موضع التثنية ومن ثم قلنا الحد في العيين اعتباطا كسب وكثر الحد في اللام كدم
ويدم وقد وجوبه وقيل اصله دون لان باب ملوك اكثر من باب جبينت ثم اما ان يقول حذفت اللام
وقبلت العيين الناء والالف منه واما ان يقول حذفت العيين وحذفنا قليل كما مر فلا جرم كان جعله من جبينت
اولى وقال الكوفيون الاسم اذا وجد الف والياء لا تثنية اذ ان حذفت الف والياء لم يبق في الالف من جعله من التثنية
لا من التثنية فلهذا كان الاسماء المتكلمة عليه كوصف والوصف به وثنية وحقق وبضعف بذلك قول الكوفيون
والجواب عن حرف الالف في التثنية انه لا يقع الالفين ولم يرد الى اصله فقامت الحركات كحقيقتان
وغيره كحذف الياء في اللذان قال ابو جعفر لا بأس بان يقول هو شابتين كما و ذلك انك اذا سمعت قلت
ذا فترتيد الفاء اخرى ثم تنقلبها من كقولنا لا اذ سمعت بلا وعد احكم الاسماء التي لا ثالث لها عرضا اذا
كان ثانيا حرف لين وسي ما لو كان لثنية قلت ذاك الى اصله ومثناه دان قال الاكثرون ان
المثنى مبنى بتياسم على البناء فيه كافي المفرد والجمع ودان صيغة وتجد غير مبنية على واحدة ولو بنيت عليه
لقيل ذيان فدان صيغة للرفع ودين اخرى للتثنية والجر قال بعضهم بل موضوع للاختلاف اخرج
باعتلاف الحوامل وادعاء كل واحدة منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر فقال الزجاج لم يبن
شئ من المثنى لانهم قصدوا ان يجرى اصناف المثنى على نوع واحد اذا كانت التثنية للتحديد فيها كذكر
والعنونش ولا عاقل ولا غير فوجب ان لا يختلف المثنى اعرابا بخلاف الجمع مانه مخالف ببعضه بعضا
البحث في اللذان والذين كافي دان ودين وقد جاء دان وتان والذان واللتان في الاحكام الثلاثة
وعليه حمل بعضهم قوله ان مدان لسامحان ولما نوت تان ودين ثلث داناً حتى صار تان او ثلث

البناء

البناء حتى صار ذى وذكر لان البناء والياء قد يكونان للتثنية كضاربين من كان من الذن وذن
من ذاك من صرحت بالجمع بين التاء والياء ولا نقول ان التاء والياء من اشارة التثنية بل نقول ان
البناء بالمونث دون المذكور لانما يكونان في بعض المواضع علامة للتثنية كما في ائت وبت وكنتا فان
ليست علامة للتثنية وذه ثلث ياء ذى فادى اصل ذلك ان ثلث ياء في الوقف لبيان البناء كما في باب
الوقف ثم جازى الوصل بحرف الوقف فقال في الوصل ايضا وثه ثلث ياء فادى اصل ذلك ان ثلث ياء في الوقف لبيان البناء كما في باب
وامشاع الى من غير صلح هذه وثه وثى وثى شيئا بيا وفي الاشارة لشره في الوقف ذه وثه يكون
البناء من ومنه من يقول بيا ساكنة كافي الوصل خاصة وهو قليل ولاكثر ذى وثى بيا ساكنة وفي الوقف
يكن البناء وحرف الياء كافي في باب الوقف فقال في المونث ذاة وثلثتان وبتن على الخلاف المذكور في
ذان وذن وثلثان اولاهما كان او غير قال ذم المنان بعد منة لئلا يكون لئلا يكون لئلا يكون لئلا يكون لئلا يكون
مكسورا او التثنية للتثنية كافي صوان كان اولاهم معرفة فيكون فانه ثلثا البعد من تسمية المشار اليه كالمذكرين
فيكون اولاهما كاولا ولاك وقد تقرر فكتب بالياء لان الفاء في اصلها على الياء ولا تستحق الالف ثلثان
للكلمة وتما في الاول والاول في الاخير ولذا لم يكتب اهل الكوفة الف نحو الفوق والضحى بالياء مع ان اصلها
واو ومن ثم يثني بعض العرب مفهوم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفاء واو وايضا قد تبدل
الفاء الاولى من اولاهما فيقال مثلا وقد مضى المزمع الاخير لحو اولاهما وبما يشيع الفهم قبل اللام كاولاه
خوطوا واما قولهم مولاه على وزن توارت تجد لا تنقل مولاه مدالي طابكي اسفا وغنط فليس بلغه جوف
مولاه لحذف الفاء وقلبت اولاه واولا **قوله** ولحق بها حرف التثنية يعني ما في المالحق من جملة
المفردات اسماء الاشارة كغيره لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضوح ما يقتضيه الياء من اشارة لثنتهم
الحسية في في اولها وحرف تتيه بها المتكلم مخاطب من يثني اليه ونظا الى ثمن يشتر من الاشياء
الحاضرة فلا جرم لم يثبت بها الا فيمكن مشاهدته وانما حذفت الفاء من المقوسط لاني البعيد وكان مجزعا
في الحاضر اكثر منه في المقوسط فلهذا اكثر استعماله من مولاه لان منه مخاطب لايصار الحاضر الذي يشهد به
اولى من بعيد لايصار المقوسط الذي ربما حول يده ويده حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره
لانته العاقل احد البين باليس في عرائ فلهذا كان قائلوا بالجمع باللام **قوله** وتصل بها حرف
المخاطب فلهذا عند ذكر الفصل على كونه هذا الكاف جونا ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر
موقعا ولو كان اسما لم يقع كافي كاف مرتين ولذا ذكره من اذكريه
ان وضع اسماء الاشارة للخصم والتوب على ما قلنا انه المشار اليه حث ونشاد بالاشارة الحسية في الغالب الى
الحاضر التوب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به وكان متفيا بالوضع للخصم بحيث صلح لكونه
مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا مخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمع في كلمة الخطاب كحيار يدان كقولنا
وانما فعلنا او مخطف احد مما على الاخر كقولنا وانت فعلت مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب
عن خطاب المعطوف عليه فصار ذاك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت كجر
غلامك فلا نقول يا هذا كالا نقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف موجب كونه ما وليته غايبا في
التعبير عنك غلامك قال كراوان لم يثنى حصوا في ربا قلت هذا مع حضور غلام الخطاب فلما اوردت الكاف
في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للخصم حيث كونه موضوعا لشار اليه القريب صار مع الكاف
بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط ما اذا اردت التثنية على البعد جئت بعلامة قلت ذلك ثم

نقول لفظ ذلك يعني ان يشار به الى كل غايب عينا كان او معناه لكي عنه ولا ثم موق باسم الاشارة تقول في العبد
 جاني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تقارب بواضه بليغا هذا التي ذكرنا في الالف والفاء في الالف
 بلفظ البعد لان الحكم عن غايب ويجوز في هذه الصيغة على قلته ان نذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو
 قلت لذلك الرجل وما لم يشار الى هذا القرب من قريب وكذا يجوز ذلك في القول المسموع عن قريب
 ذكر اسم الاشارة بلفظ البعد كما تقول باسم الطالب الغائب وذلك قسم عظيم لا فعلن قال به كذا في حيز اسم الطالب
 امتثال مشير ان يشار الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الدين كفو والبعيد الباطل الاله ولا جاز
 لان ذلك اللفظ رال سماعه وصار في حكم الغائب البعيد والغالب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحاضر فيقول
 ومما اقيم عليهم كذا يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان الاشارة الى شخص قريب نظر الى عظم المشية او المشا
 اية وذلك لان الجمل بعد المنزلة منها كبعيد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم
 ذلك السلطان مقدم بكذا ومنه قوله به فلهذا الذي لم يمتنع فيه ويجوز ان يكون قوله ذلك الكتاب عن باب
 عظم الاشارة اية او اشارة قولي فقلت له والبعيد ما طرقت تاتك جفا فانا نحن اخا كما من باب عظم
 الاشارة اية ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب مقربا لخصوه وحضوره في القيمة قد قامت ونحو ذلك فيقول
 اسم الاشارة لما كان موضوعا للاشارة اية اشارة حسيه فاستجار فيما لا يدرك الاشارة كالحصى البعيد جاز
 وذكر جعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما فيها من الغائب فلفظ اسم الاشارة الموضوع البعيد
 ادن ان ذلك ونحو كغير الغائب يحتاج الى مذكرة قبل او محسوس قبل يشار اية كغير راجع الى ما قبله وقد يلحق
 لام الخطاب الحرفية على اوجه وانظر او كلا وليس وقع وبشيء وحسب وكذا ردد والنجا وجبيل وارتبت بعض اخرى
 قولي ويقال في القريب الى آخر لما راي المحسوس كثر استعمال في القريب عن اسماء الاشارة في موضع
 في البعيد منها وبالعكس القريب من التاويل كذا ذكرنا حاجة الشكر في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فمما نحن
 مذموبا ولم نقطع به بل احاد على غير قتال وقال في القريب بعض لم يحقق ذلك عندنا واقول اننا لا ادري بلهنا خلافا
 في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد واذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذموبا من مذمب بعضهم ان الالف
 من البعيد والقريب كافي حرف انداء على ما في حقولون اسماء الاشارة الجردع الالف والكاف للقريب والمقر
 بها والالف وجوبا للبعيد وجرمهم على ان بين القريب والبعيد واسط فقال ذلك ثم ذكر وبعضهم يقول
 الكاف والفاء في تروا وفي تروا وده بسكون الدالين وبكسرهما ايضا اما في اختلاس او مع اشباع كالتقدم وذات ثم يكر
 ومن كثير الاستعمال وتاك ومن دوننا وما ذكركم فقد اوردنا الزحرف وابن مالك وفي الصحاح لا تغل ذلك فانه خطأ
 ثم تلك ومن كثير في تلك التاء وتلك وتاك مثلها فليعلم وانما ذكرت الالف بالكسر في ذلك ومكنت في تلك لان الالف
 ضمنية فلم يقصد واحد فها حركت الالف بالسكونين وكذا في تلك لان الالف التي بعد الفتح قد يسهل من الالف في
 الحقة وانما تلك فادخلت الالف التي فيها على تي ولم تكن الالف بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها فندبت
 الياء للسكونين وانما تلك حرف الف تالفة قليلا واللفظان ودين وتين وتان واما شدة الغنة فقال الجردع والالف
 المتقين بدل من الالف في ذلك وتاك كانه ادخل الالف المسموعة بعد التثنية لان الالف تدخل تمام الكلمة كافي ذلك
 ناحق انظر ان قلبت الالف نونا والقياس في الادغام قلب اول المتقين الى الثاني لان الادغام تغيير من جاز بالادغام
 في الثاني تغيير القلب اول اما قلبت حرفا الثانية الى الاولى ليقى الغنة الدالة على التثنية وجب ان يغير الالف قبل
 الالف فيبصر ذلك فقلت الالف نونا فندغم فيه كما هو القياس والاول اولي لسكون الالف بعد تمام الكلمة وانما ادغام الالف
 في النون ليس بقوي كادغام النون في الالف كما في في القرف انشاء الله وقال غير الجردع ان التثنية عوض من الالف

الحذو في الواحد وهذا اولي لانهم قالوا ايضا في ثنيته الذي والثنان والثنان مشتق من النون عوضا عن الياء الحذو
 وايضا لو كان التثنية عوضا عن الالف لم يقل هذا بالتثنية مع ما لا يقال هذا كذا وقال لا تفرق عند اللغويين
 بين المثنى والمثنى في القرب والبعيد والهاء فرقوا بينهما وذلك بناء على مدح البعد والبعيد واللفظ عند
 الجردع في التثنية بلفظ واحد وفي جوبا اولاء واو وليك واو لا في وزم الفاء بان ترك الكلام في الحكم لغيره
 فلو نون قد استعملوا البعيد والمتوسط بالكاف وحدهما وقد استعمل ذلك موضع ذلك لم يفرق به ذلك من خير الفقه
 منهم وقوله ذلك ادنى ان لا تقولوا كما قد يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله به عوان بين ذلك والى الجمع كقوله به
 كل ذلك كان سبعة بتاويل الغنى والجمع بالمدح وروى ما استغنى عن الجيم في ذلك بالاشباع ضم الكاف ونقص الالف
 التثنية عن اسم الاشارة الجردع عن الالف والكاف مع ما لا على العلم باتصالها بكسر استعملنا معه وذلك باننا واخره
 كثير الحروف انا ذاك انا انا اولاء واما في حروف التثنية وغيره فليعلم ذلك اما قسم كقوله بعض ما لم يسم
 داقها وقوله لا انا ذاك فقلت كافي في باب القسم او غير قسم كقوله ما ان تاعده ان لم يكن نفعته وقوله
 اقسامنا المال قسمين اعسا فقلت لم هذا لانا وداينا اي هذا لانا وهذا لانا قولي تلك وتاك وتاك
 مشتق من واو لا مثل ذلك معروض لبيان مثل ذلك الذي البعيد لان الذي القريب واضحا لان الجردع الكاف
 والالف وكذا الذي المتوسط اذ هو المقترن بالكاف وحدهما واما هذه الكلمات فبعضها بعض الاشكال سقطت ابيات في
 تلك واتقانا نونا في ذلك وتاك وعدم اتصالها باو لا المدح ومع انه اشر من اول المقصور قولي وثم و
 ومما كان خاصة بعض ان منها الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صاحبها كشار اية مكانا
 كان او غير ومنه لازم الالف اما منصرفا او مجزوا ومن وحدهما والي فقط فمما للقريب ومنها المتوسط ومنها
 البعيد واما ثم وحتا بنهم الماء وتثنية النون في مواضع ومنها بكسر فكلنا لك البعيد ومما سمعنا الحذو
 الكاف ولا يصح ثم وقوله كذا في خطأ وقد يرد هناك وهناك ومنها الزمان قال به هذا الزمان لا يرد
 اي حذو قال حذو نوار ولات حذو حذو في طرف زمان لا ضافتها الى الجمله كما في في باب
 الظروف الجنبية ان انشاء الله قولي الموصول بالالف والالف وعابده انتصاب جردع على انه خبرية
 وذكر ان الافعال الناقصة لا حولا على ما بينت في بابها فمن يتم جردع يصير جردعا وتاك وتاك كان تقع وكلمتها
 عشر اي صير تاعدا كماله قال المحسوس ليس قوتنا الموصول بالالف جردع الاصله وعابده من قبيل العالم ما قام به
 العلم اي عن باب تعريف الشئ بنفسه وذكر ان الجردع في قولك العالم باقية العلم لا كونه داعم اذكر احد
 يعلم ان الفاعل ذو فعل يلوين العلم في الحد وقال العالم عن قام به الماحية الفلانية لثم الحد وكذا حذو كذا
 معروف ان الموصول الذي يلحق به صلة والاشكال في ماحية الصلة اي شئ من فمرف الموصول بالصلة تعريف الشئ
 بالاشكال عن ذلك الشئ الموقوف على انما قلت انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح
 لا في اللغة ثم قال انما قلت بصله ولم اقل بجله جردع على اصطلاحهم فعل حذو فمرفه لان معنى كلامه ان الموصول
 في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمي صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى صلة شئ واحد ثم قال وقسمت
 الصلة بعد بقول وصلت جردع برفق الاشكال فقد اقر بان في هذه الاشكال لا من دون التفسير قال ولو جعل موضع
 قولك بصله جردع لارتفع الاشكال هذا حق قولي يتم جردع اي يصير جردعا الجردع ومعنى بالجزء الجردع بالجزء
 الفاعل وجبه للموصولات لا يلزم ان يكون الجزاء الجزاء بل قد يكون فضلا لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان جعله
 جزءا لجزء لم يكن الاصله وعابده قولي وعابده اي غير بعيد اية قال مواجرا في الجمل الضام الى الجمل كيث
 واذ فانه لا يتم الاصله ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحده الموصول اذ في ما اول مع ما يليه من الجمل بصله كافي في قوله

مطلوب الموصول
 العالم ما قام به

نفس

صلة الموصول
جملة خبرية

ان الموصولات
معارف وضعا

المصدر والاحتياج الى عايد ولان يكون صلته جملة خبرية على قول الاكثر نحو ان تم وبعضهم يقتدر القول فيه حتى يصير
خبرية اي انك ان قلت انك قلت في نواصب المضارع والناصب الموصولات لان منها ما وضع وضع
الحرف نحو ما وضع واللام على ما قيل لم يمت البواقي عليها لاداء الباب او الاحتياج في تأويلها الى صلة وعائد
كاحتياج الحرف الى عايد في الجزئية **فوق** وصلة جملة خبرية والعايد ضمير انا فوجب كونه الصلة جملة لان وضعه كقول
على ان يطلق المتكلم على ما يعتقد ان الخطاب يعرفه كونه حكما عليه حكما معلوما للموصول انا ما ستم اخبر باسمه الذي
يقع ويعرف عن كل شئ او الذي هو باق في احد الازمنة نحو الذي ضربت او اضرب او الذي هو ضارب او يكون متعلقا بحكما
عليه حكما معلوما للموصول مستمرا او في احد الازمنة نحو الذي يبق ملكه او ملكه باق ويزيد الذي ضرب غلامه او غلامه
ضارب او يعتقد ان الخطاب يعرفه كونه او كونه سببا حكما على شئ دايا او في بعض الازمنة نحو الذي اخبرك هو او
الذي اخبرك غلامه او الذي مضى هو او غلامه فدايما على امثلهما احد ان الموصولات معارف وضعا
وذلك لما قلنا ان وضعا على ان يطلق المتكلم على المعلوم عند الخطاب وهذه خاصية المعارف وسيقتطع
فيه اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته ومن جملة ذلك ان تعرفت النكرة للموصوف به في
لحوائجنا بجزئية لان المعارف حاصل مكان ينفى ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون
موصوفه وموصوله وذلك لاننا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارة الى الموصود
بين المتكلم والخطاب بخصيص صلته بمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت لان
الموصود يكون مفعولا بالذي في موصوفه على ان يكون معرفة بصلته واما اذا جعلت موصوفه فكانت لقيت بغير
انسانا مفعولا بالذي فانه وان حصل لقولك انسانا لخصيص مفعول بية الخطاب لكنه ليس بخصيصا وضعا لان
انسانا موصوفه لانسان لخصيص في خلاف الذي ومن الموصولة فان وضعا على ان يخصص الموصول
صلته او الفرق بين الموصوف والنكرة المخصصة ان لخصيص الموصوف وضع ومفعولا بالتعريف عند سم والنسب
بمطابق التخصيص الا انك قد تخصص النكرة بوصف لاشار كما في شئ الخمر انا لاني بذاك مفعول
لكنه غرض وضعي كما نقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحين فعل كل واحد وكذا اقول اني اعبد
الناحلي السموات والارض وكذا فان قلنا ان لكل نكرات فكيف يعرف الموصولات وتخصصها
فقد لانهم يسمون كل ما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا ايضا فان تخصص في الحقيقة بتقدير الموصول
بالصلة كما ان رجل وطول لخصيص في كل واحد منهما على الاطلاق وقد حصل التخصيص بتقدير الموصوف بعد
الوصف فالمتصور ان تقدير الشئ بشئ يخص وان كان المقدر بغير خالق وطول بعضهم انما كانت الصلة
معرفة لاجل ضمير الذي هو موصوفه فان قصدوا به ذلك انما صار بسبب الضمير توفرت الموصولات لاجل لان
الجملة التي فيها ضمير عند سم نكرة ايضا وان قصدوا به ان لا يسمي لم يكن الصلة تخصص للموصول لاننا لم يكن ليا
اذن يتعلق بوجه نحو الذي ضرب عرو وضح وثنائنا ان الصلة ينفى ان يكون معلوما للسامع في اعتقاد المتكلم
ذلك الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة على ان يعتقد المتكلم انه يعلم حصول الموصول فلا
نقول ان الذي ذوق البلا والامن يعتقد انه يعلم ان تخصصه ووجها وقال بعضهم لاجب ان يكون الموصول
معلوم الصلة الا اذا كان خبرا عنه فقط قال لان الخبر عنه يجب توفيقه وليس بشئ انا او اعلان وضعه للموصول
كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلة معلوما للخطاب في اعتقاد المتكلم وحد امطر في الخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان الخبر
عنه فلا يكون معرفة ولا تخصصا بوجه كما عرفت في باب المتبدا وثالثا ان الصلة ينفى ان يكون جملة لان الحكم على شئ بشئ من
مضمونات الجمل او يسميها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعا

اصليا

اصليا لم يستعمل من جميع ما سطر الحكم الا بالكون منصفه له اصلا لا بالاسية وهو الجملة ومعنى عنها نانا وجرورا
منوي مع فعل وفاعل هو العايد ومعلق العايد ورايعا ان يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا ان يجب
ان يكون مضمون الصلة حكما معلوما للموصول للخطاب قبل حال الخطاب والجل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب
الوصف للوصف مضمونا بالبعد ايدا وصيغتها واما قول الشايع واني لدرج نطق قيل التي لعل واني نشطت
نونا انا زورنا فمثل قوله جاء واخذ من على رايت الذي فقط التي اقول لعل انا زورنا وقد يقع القسمية صلة قان
مع وان منكم لمن يبسط اذ من وانه لسطن ومنه بعضهم ولا اري منه ما نانا وقد اجاز ابن جوف وقوع
التسمية صلة من دون اخبار القول كوجاه في الذي ما احسنه ومنه ابن اناشاد وسائر المتأخرين وهو الوجه
لكنه انشائية وخلاصها انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذكر لما قلنا ان ما ضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول
لانه الحكم عليه هو او مفعول او مفعول به هو او مفعول به فلا بد من ذكر ما يربط الموصول في الصلة ولتعلق الحكم
بسبب تعلقه بنايعة وذكر النايبة هو ان الصلة العايد ايد ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبق الحكم اجنبيا عنه
لان الجمل متعلقة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد عرفت ان الصلة العايد على فاعله كوجاه في رندا الذي ضرب
ذكر **فوق** وصلة الالف واللام اسم الفاعل او مفعول لما ذكرنا ان الصلة يجب ان يكون جملة مستدر
ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام فانما اسم فاعل او مفعول **اعلم** انهم اختلفوا في اللام الداخلة
على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني من حرف كافي ساير الاسماء الجامدة نحو الرجل والنفس وقال غير
انما اسم الموصول وزعم النحاشي اني انما منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته
التي من جملة بتقدير اسم مفعول فشا كل ما هو كالكل الواحد يكون احد جزئها جملة تخفف الموصول بارة كحرف
بعض حروفه قالوا في الذي ايدوا الذي يسكنون انزال ثم اقفروا منه على الالف واللام وثارة كحرف بعض الصلة
اما الضمير او نون الحذف والجمع نحو الخافوا عترة العشرة كافي فالاولى ان تقول اللام الموصولة غير لام الذي
لان لام الذي زايدة خلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة
كحو المجرور به زيد اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف للمقدرة لخص الضارب غلامه زيد الرجل
الضارب غلامه زيد وما ارتكبه يلزمه كذا وان احدهما افعال اسمي الفاعل والمفعول غير معتد من ظاهرا
على احد الامور الخمسة اعني الموصوف وذي الحال والمقتدر وتوقف النفي وحرف الاستفهام فعملها من
غير اعتناء على شئ من هذه الخمسة ومن جهة في هذا غير مدعيهم الثاني رجوع الضمير على موصوف
مقدرة فان قال الاعتماد على الموصوف المقدرة والضمير راجع ايد كافي قوله مع فاعله ظالم لنفسه فان ظالم
على في الجار والمجرور لا اعتماد على الموصوف المقدرة والضمير في نفسه راجع ايد فقلت الموصوف المقدرة بعد
لخص منهم فم كذا ظاهرا لثقة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف لموصوفه ومنهم من ذكر وقوله كان
من حال بن اناش البيت وايضا فالجار كلفه راجع معنى الفعل واما قول النجاشي انما يضاف غلامه وجها وجهه
بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدرة فقال لهم غير مستند الى شاهد من كلام غير موقوف به ولا يقال في السعة
جاني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدرة ولا فرق عند بين اللامين كما لا يقال جاني حسن
وجهه في الاختيار بل قد عرفت في السعة لموصوفه سواد نوليها واما كذا وضعتا اقربا وسف حرد
ولو جاز على اسم الفاعل او المفعول ذو اللام لا اعتماد على الموصوف المقدرة كما ذهب ايد لم يعمل بعين
الماضي كما لا يعمل المجرور منها بل كان هو الاول بترك العمل الفعل لانه دخل على مذهب ما هو من خواص الاسماء
اعني لام التعريف قلنا عدمه عن شبه الفعل وانما لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحدف التوسير قيا

لا بد في الصلة
من ضمير عائد

صلة الالف واللام
اسم الفاعل

في نحو الحافظ عورة كالحذف مع الحذف فيها فنقول بناء على مذبح الجمهور ان اصل الضارب والضروب الضرب
والضرب وكروا دخول اللام الاسمية المشابة لظرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل باللفظ فظاهروا ما معنى فظاهرة
اللام مع ما دخلت عليه معرفة كظرفية مع ما دخل على فعلية فصيغة الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة
اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان للعينين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب
او ضرب وزيد مفعول اي ضرب او يضرب فلكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم علمت بمعنى الماضي
ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل بمعنى الماضي كالجاء في اللام وكان حق الاعراب ان يكون على
الموصول كانه كذا في الالف في صورة الحذفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كافي الاكالية بمعنى غير على ما
مر في باب الاستقناء فقدت جاني الضارب وارتب الضارب وورث بالضارب فان قيل
ما حكمكم على هذا التعليل وهذا قلتم ان الصلة اللام ليست بملح بل جعل صلتها ما يحسن من المفردات التي هي المطلوبة
في الصلوات بشتا بنة الفعل لعل وجه الاصل وهو اسم الفاعل والمفعول فضاء حتى الالف واللام وقلمنا
على اسماء الفاعل والمفعول مع اللام لا اعتمادا على الموصول كايعلان اذا اعتمد على الموصوف من المحتاجوا
الى ان يقولوا انما بلا اعتمادا على الحقيقة فعلى **فاحسبوا** ان علمنا معنى الماضي مع اللام
دلهم على انما في الحقيقة فعلم ان الالف اسم الفاعل والمفعول اذ وقع عقيب حرف الاستفهام ومعرفة
الشيء مع ان طلبها للفعل اقوى من طلب الموصول له ولا يعلان بمعنى الماضي وانما لم يفصل اللام بالصلة المتصلة
مع تفهيمها للحكم لتفصا ن مشابهاة للفعل ولذا لم يوصل بالصدر لانه لا يتقدم الفعل الا مع صحيح ان كان في باب
الاضافة وهو مع ما يتقدم المفعول والصلة لا يكون الا جديا ويوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضا وقد دخلت
على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا قيل فقال له انما هو ذا فقال انما هو ذا فقام الى ما هو ذا وقد
وصلت في الشعر بالمضارع في قوله وقد خرج ايربوع من ناقية ووجهه باليسيرة السعفة تقول الخنا وبغض
البحر ناطقا الى ربنا صوت الخار الجديع وقد ذهب اصل الكوفة الى ان يجوز ان يكون الاسم الجامد الموصوف باللام
موصولا لاقوال في قوله تعالى لان السلب الهم اهل واحد في اصنافه بالاصول ان التقدير لانت الذي اكرم الله
لكنه موصول غير مبهم كسابر الاسماء الموصولة وعند البعضين اللام غير مقصود ففصل بالمضارع صفه كافي قوله
ولقد امر على النبي سيقن وانما جاز مررت بالوجه القاييم ابو القاعد بن ولم يزل بالوجه القاييم ابو له الذي قد
لاستقار حيزه لستقن في القاعد بن وظهوره في قاعد او في الموصول في القاعد بن وظهوره في الذي قد امكان قلنت
مررت بوجه قاييم ابو له لا قاعد بن **واعلم** ان حق الاعراب ان يبرز على الموصول لانه موصوف بالالكلام
وانما جاز بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاني ايتهم فربته وارتب ايتهم فربته وورث بايتهم
فربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال يا اباها واما الصلة فقال بعضهم انها موصولة ما عاب الموصول اعتقادا
منه انما صفة الموصول لتبينها كافي في الجملة الوتيرة صفة للفتوات وليس بشئ لان الموصولات معارف اتفقا
منهم والجل لا يقع صفات للمعارف كما مر في باب الوصف والظهور على انه لا محل للمفرد للصلة عن الاعراب
اذ لم يقع وتوقع الموصوف كما هو وصف وخبر للشيء والحال وانضاف ايد ولا يتقدم للجل اعراب الا اذا وقع وتوقع
الاسم الموصوف مقاما وذلك في الاربعة الموصوفة فقط وذلك لان الاعراب للاسم في الاصل او للاسم والفعل على قول
وكل واحد منهما مفرد والصلة بجملة الاخر **قوله** ومن الذي والنون الى قوله والالف واللام جدا هو عليه الاسماء
الموصولة والذي عند البعض معنى وزن غير ووجه اراد الوصف بما مر من الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفا
بخلاف ما وقع فادخلوا عليه اللام الزائدة بحسبنا لفظ حتى لا يكون موصوفة كقوله يوصف بالفتن وانما قلنا بزيادة

علم اسم الفاعل
والمفعول

اللام

اللام طامع عن ان الموصولات معارف وضعها بيل كبحر وعن وما موقين واللام وانما الزموا اللام الزيادة لانها
لوقرغت تارة وادخلت اخرى لا وجه كونها التنوين كافي الدجل وبجل وانما وصف بدو الطامة وان لم يكن على
وزن الصفات نظر الى لفظها اذ موع على لفظ ذوال الذي يوصل الى الوصف باسماء الاحسان وقال الكوفي اصل ذلك
الذال الساكنة لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة واللام التنوين الساكنة
ثم حركوا الذال بالكسرة واشبعوا فتولدت يا كما حركت ذال ذابا لفتح واشبع فتولدت الف وكل ذاق ذيب من
دعوى علم الغيب ويقول في الواحد الموثق التي بقلب الذال تا كما قلنا في ذواتنا ودرشد دياهم الجوزان و
التي فادشدت اعوت الكلمات عند الجوزي بانواع الاعراب كافي اي ولا وجه لادواب المشد ذال ليل التنوين
موجب الاعراب وعند بعضهم عن المشد على الكسرة اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال وليس الحال فاعلم بال
وان اغفل الالف في مثال به العلاء ويغنيها لا قرب اقربيه ولفظ وحكي النحش ان عن علم الغيب وبعده
قال لاندلس لعل الجوزي سمع فمهم كما هو المفعول عن النحش ثم راء في الشواهد كسرة الجوزي باءه وقد
لحرف الياء في الذي والتي مكسورا ما قبلها اوساكتا قال الشاعر في الكسرة والذو شاة كانت صحرا وجلا اجمع
مشي ا وقال اخو في التكين ولا تكون من الكنية كاللذ تن في زينة فاصطيد او قال علي اللت بلوكن ان بعض
لايعو دياهم قال لاندلس الوجه الثالث معنى شرب الياء وحرفها ساكنة ما قبلها او مكسورة الجوزان يكون
لفرورة الشواهد انما لفت لان الحذف شد للضرورة وكذا الحذف لبا بالكر عن الياء وحذف الحرف بعد الالتقاء
قال الا ان سلولا حال اسم لاني الشعر فشتا في وطاعة وثنية الذي والنون اللذان واللتان كحرف اليامين وجاء
وجاء تشديد التنوين ابد الا في الياء المحذوفة وحل مما عويان او مبتدئان على الخلاف الذي مر في ذان وتان
وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلث في غير الافصح والاولى القول بغيرها عند اختلافها في المعنى واما معنى
البحر جومها وكما وقع في غير موضع واحد ولم يزد فيه التنوين بعد الالف لم يعرف لانه صيغة مستاندة ووقع
عن نسق المنينات وحذف في اللذان واللتان لا منتظا له الموصول بصلته قال ابن جليل ان في اللذان
قللا الملوك وتلكا الاغلال وقال جلال الدين ولدت عيم لقييل فحلم جميع وجه الذي في ذوي العلم الذين في
الاحوال الثلث على الاكثر والاذون في الرفع هذه بنية قال جارسه اعواب ارجع لغيره من شدة دايها في الواحد
وهذا كما قال الجوزي الذي مشد دايها معرب فكان اصله اللذان فحرف احد اليامين ثم على ما قبل بقا صون
وحكي بعضهم اللذان رفعوا والذين نصبوا وجرا من لغيره من شدة دايها فحذف ش منه وقد حذف التنوين
الاذون كحيفنا قال قولي الزوايع كاطير واسررا من رؤس قومك صرا بالمصاقل وعن الذين قال وان
الذي حانت نفع ما دمهم هم القوم كل القوم بالهم خاليد الجوزي هذا ان يكون مفردا وصف به مقدرا لفظ
مجموع المعنى اي وان اجمع الذي وان الجلس الذي لقوله به كمثل الذي استوقد نارنا فحل على اللفظ اي
الجمع الذي استوقد ثم مال بنورهم في على المعنى ولو كان في الالف محفف الذي لم يزل اقرا والمعابد ايد وكذا
قوله والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كثير اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به فقد مر
اللفظ مجموع المعنى ما حذف التنوين من الذين كجواني ابو جال الذي قالوا فهو قليل كقلة الذي المشد وقد قال
لذي ونذران ولتي وتنان ولا في اللام وجه الذي من غير لفظ الاول بوزن العلى واللتان رفعوا ونصبا وجرا
وحذف التنوين فيقال اللانين بمن بعد ما ساكنة كالفاض وهو قليل في المذكور قراء الاخفش والاسس منون من
نسابهم ويقال الا بحرف الياء وقد جاء الاذن رفعوا واللائين نصبوا وجرا وجه التي التي على وزن الفاعل
من التي وهو اسم جمع كالحال وابا قرو اللانين بالجمع مكان اتنا وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللذان

اصل الذي

الاشد

الذي مفرد اللفظ
مجموع المعنى حصل
كقوله تعالى الذي جاء
بالصدق اه

واللذان
واللتان
الآخر

والنوازل كانا جميعا الجح وقد حذف الياء من الاربعة فيفعال اللات والاد واللوات واللواء وقد سئل عن حذف
 والياء لكونها مكسورة على قراءة ورش اللامين وقد يقال اللامي بيا ساكنة بعد الالف من غير حذف كقراءة
 الى عمرو والبرزى قال ابو عمرو وحي لغة قريش كانهم خافوا الياء بعد الهمزة ثم ابدوا الهمزة بيا من غير قياس
 ثم اسكنوا الجاء للوصل بحرف الوقف وقد يقال اللوا الحرف التاء والياء معا وقد يقال اللات كالتاءات
 مكسورة التاء او معرفة او غيرهما في الالف جمع التاء لفظه فالذي والتمس في الالف في الاولى والاس الا ان
 ان الاولى في جميع المذكور اكثر والاش بالعكس بمعنى الذي وفرد عنه من الحش والجرع والتمس من وما وان مضاعفا الى
 معرفة ليكن موصوفا معرفة والاضافة ما ظاهرا نحو الحرب ايهم في الدار او مقدرة كلفيت اياضرب قال الكسائي يجب
 ان يكون عالم اي مستقبلا وقد يوزع فيه فلم يكن له مستند الا ان قال كذا خلقت بعد كذا وضعا الواضحة فقال
 السائل السجيت لك ما شئ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علم ابن ماديث بان قال اي موضوعه على الالباب
 والالباب لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدور منقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانها محصوران فلما كان الالباب
 في المستقبل اكثر منه في عين استعملت مع اي موضوعه على الالباب وليس بشئ لاختلاف الالباب بين حلقين ولا
 تعلق لاحد مما بالآخر وعند الكوفيين يلزم انما تقديم عالمه عليه وخالفهم البصريون في الموضوعين لعدم التبدل
 على الدعوى من ما اذا اريد به الموثق جاز الحاق التاء به موصولا كان او استغناء او غيرهما حلقين ايهم وايهم
 لقيت قال الاندلسي الثاني فيه شاذ كما شذ في كلتيه وخير الناس وبعض العرب شيئا وجوها ايضا في الاستفهام
 وغير نحو اياهم اخوك وايومهم اخوك وما اشد من الثاني وجوز ما يصرفها في باب الاعراب **قوله**
 وذو الطائفة الاكثر ان ذو الطائفة لا يعرف كجاء في ذو فعلن وذو فعلن وذو فعلن وذو فعلن وذو فعلن وذو
 فعلن وقال ويبري ذو ففوت وذو طوبيت اي التي جرت ذواتها ولا يعرف ايضا قال قول الله المراء ذوا ساعياهم
 فان السري النوايف ولم يقل ذي جاء وفي ذو الطائفة ارب هففات اشد ما امر اعني عدم تفرقها مع بناءها
 الثانية كما لا يجوز في ذواتها المذكر ومثناه ومثناه وذوات مفعول الموثق ومثناه ومثناه والثالثة
 حكما ايضا ومن كالثانية الا انه يقال في الموثق ذوات مفعول في الاحوال والاربعة حكما اي ابن الدمام ومن
 تفرقها تفرق ذواتها صاحب مع اواب جميع مفعولها تفرقها على التي بعض صاحب وكل على القائل
 طائفة **قوله** وذو اربعة الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذوا جميع اسماء الاشارة موصولة بعد
 ما استفهامية كانت او لا استفهامية لا يتقوله ثم انهم مولا لا تقبلون اي انتم الذين وقوله عدس ما العباد وعبد
 اما رتبة جوت ومحمد حلقين طليق اي الذي حله وقوله به وانتم بيمينكم بيمينكم اي باليمين بيمينكم ولم يجوز البصريون
 ذلك الا في شرط كونها بعد الاستفهامية اذا لم يكن زائدا في نحو ما اذا صنعت حمل كونها زائدا وبعض الذي
 وقوله ما الذي صنعت نص في الزيادة ومثله ذابعد عن الاستفهامية نحو من ذا القيت ومن ذا الذي يرض
 الله واعتد البصريون من الخواص التي اسندت بنا الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا
 للاشترار الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن اسحاق النجاشي في كون المصدرية وجعلها اسماء متحركة
 حلقها جميعا الياء والياء عن المصدر ففقدت اي بالرجع الذي رجعت وليس جازم بوجه هذا
 الضمير بارز في موضع الاصل عدم الاخبار وجميع الكلام في الحروف بالمصدرية **قوله** والعابيد المفعول كجوز
 حذره عائد الالف واللام للجوز حذره وان كان مفعولا لالحق وموصوفا لغيره احد الدلائل موصوفا لغيره في الكلام
 مع المازني والجوز حذره احد العابد بن اذا اجتمع في الصلة نحو الذي حذره في داره زيد اذني بفتح عن ذلك
 الحذف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم انما ان يكون موصوفا او مجزوا او موصوفا لمصوب كحذف بشرطين ان

الليكون

لا يكون منفصلا بعد التاء جاني الذي ما ضربت الا ياء وما في غير فلا منه كقوله خبيث الذي اعطيتها اياه وكذا الذي
 انا صار بوقوعه انما صار بزيد اي انا صار بابه وجوز ان يكون الحذف من غير حذف في محل النصب كالجاء الى
 الذي انا صار به والشرط الثاني ان يكون مفعولا للحرف الذي ضربت زيدا لان الضمير اذن فله خلاف الضمير الذي اتصل
 بالحرف انا صاب فلا حذف في نحو الذي انا صار بزيد اي صار به لا تقدم او مجزوف بوجه متعين وانما شرط التبدل
 لانه لا يترك حذف الحرف من حذف الجاء ايضا لا يبق الحرف مجزوا فيبقى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف
 بغير كقولهم انما صار بزيد اي صار بابه اي بالكرامة وقد نه فاصدع يا توفواي توفواي انما صار بزيد اي صار بابه
 فقلت لما لا والذي في حاتم اخوك غير خزان اي حاتم اليه وسعين حرف قياسا اذا جاز الموصول او
 موصوفا حرف جرت له في المعنى وتماثل المتعلقات كجوزت بالذي جرت اي جرت به فالجار ان تماثلان وكذا
 ما تعلق بها ومثال الموصوف جرت بزيد الذي جرت وبالحذف الجوز وحرف وان لم ينعين كجوز الذي جرت
 زيد اي جرت به وان اخبر جرت معه اوله او نحو ذلك ومنه ذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدرج وموان
 حذف حرف الجوز لاحتصان الفعل فيصير منصوبا فيصير حذره ومنه ذهب السجستاني والافندي حذره فاما
 اذ ليس حذف حرف الجوز قياسا في كل موضع والحذف له هنا امتطاطه الصلة ومع هذا المحذور فلا بأس بحذفها مع
 الجوز واما الضمير المفعول فلا حذف الا اذا كان متبدا او غير ذلك اما جوز وكسر الضمير جرت المتبدا اقل قليلا فلا يكون
 اذن في الكلام دليل على ان جرت المتبدا مفعول الحذف بل على ان الحذف مفعول المتبدا والكثرة وقوعه في انا فاعلم
 ولا يجوز حذره واما جرت واخواتها ولم يثبت حذره الا قليلا ولا يكون ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كالجاء ايضا
 لحكم حكم جرت المتبدا كما ذكرنا واما اسم الجاز به فلا حذف اصلا الضعف علما بشرط في المتبدا والحذف ان لا يكون
 ضم جله ولا ظرفا ولا جارا ومجزوا اذ لو كان جزءا لم ينعيم بعد الحذف انه حذف شئ اذ الجمله والظرف يصلح ان
 مع العابد فيها لكونها صلة واذا حصل المتبدا والمشرط فالصريحون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بشرط
 آخر كجوزت به ايم اشد على الذي عتيا وقوله فسلم على ايم افضل لحصول الامتطاط في نفس الموصول بسبب
 الاضاذ وان لم تطل الصلة وتقال الاندلس لان لها من التماس ما ليس لغيرها فانها صفة ويوجب فيصير في حلقها
 ايضا حذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يبق الا بشرط امتطاطه الصلة كقوله به وهو الذي في السداد انه وفي
 الارض اذ طالت الصلة عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شرط مطلقا في صلة ان كان في غير ط مع الاستطاعة
 اوبه ونها كما قرئ في الشواذ على الذي احسن بالرفع ويروى ما انما الذي تايك كذا شيئا **قوله** اذ كان
 الموصول او موصوفا جزاء متكلم جاز ان يكون العابد اليه عابدا وهو الاكثر لان المحطرات كلها عيب كجوزنا الذي
 قال كذا وجاز ان يكون متكلما على المعنى قال على رضى الله عنه انا الذي سمعتني ابي جدير قال المازني لو لم اسمع
 لم أجوز به وكذا اذا كان الموصول او موصوفا جزاء عن مخاطب نحو انت الذي قال كذا او موصوفا اكثر او قلت
 كذا على المعنى هذا كله اذ لم يكن التشبيه امامه فليس الا انفسه كقوله كذا انت الذي ذهب المازني اي مثله
 حاتم وان كان ضمير جاز لك في غير التشبيه على احد ما على اللفظ وعلى الآخر على المعنى انا الذي قلت كذا او ضرب
 زيدا وانت الرجل الذي قال كذا او ضربت زيدا وان كان الموصول او موصوفا جزاء عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجر
 المحل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت
 فقد علم المخاطب ان الضارب موصوفا فليقل الاخبار باننا لغوا ان يقال وكذا قولك الذي قلت انت فظهر
 بعد ان قوله القائل انت انا ليس بوجه والوجه القاطع انت انا **قوله** واذا جرت بالذي حذرت ما الذي حذرتنا الى
 قوله والاسم المشتمل عليه هذا باب تسمية النجاة باب الاخبار بالذي والالف واللام ومقصودهم من وضع هذا

محذوف الحذف بالذي

او تقول انه منسوب الى ما هو على قدر جعل الحلقين كالحلقة كقولهم كثير يقول ما هذا افرس ام بقرا ام
 فاذا عرفت انه انسان مثلاً وشكلت انه زيد او غيره فقلت من هو وقول فرعون ومارت العالين يجوز
 ان يكون سوا الاعن الوصف ولذا قال موسى حذرت السموات وجوز ان يكون سوا الاعن الحامية ويكون
 موسى عليه اجابة بيان الاوصاف دون بيان الحامية معناه فرعون على انه مع الالف والصادقات واما
 ميتة في معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخر لنا وما سبق الذر جود يجوز ان يكون يكون به محمول الحامية
 ومن واما في اللفظ مفردان مذكوران يصلحان للثمن والجمع والمؤنث فان عن بها احد من الاشياء
 فمراعاة اللفظ لما يعقب به عنهما من الضمير والاشارة اكثر واغلب واما كان على ان اللفظ اقرب الى
 تلك العبارة الجوزية من المعن اذ هو مفضل الى المعن وكذا في غير من وما تقول ذلك الشخص لقيته وان كان
 من شأما ان اسم به خلقكم من نفس واحد وامراؤ ادم عليه السلام وقول ملث انفس من الرجال وبلث
 الشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما في باب العدد وان تقدم على الجوز على من وما وشبهها
 من الخملات ما بعد المعن اخيراً مراعاة المعن في ذلك الجوز كقولهم فممن عن اختها فواو اولى من قولك
 عن اخته لتقدم لفظ من فلها لم يختلف القراء في تكثير من بقت ومن تاب خلاف قوله ويعمل لا جاز
 بعد قوله منكم وسوا هذا المعن فلذا قال نوتنا اجراء وان حصل مراعاة اللفظ ليس وجب مراعاة المعن فلما
 نقول لقيته من اجبه وانت تريد النسوان الا ان يكون قد مر به وجب ايضا مراعاة المعن فما وجب مطابقة
 الجوز على المعن من من حسب المكن والجوز حسن لانه جزم الى الجوز على المعن من الذي التت والجزم المشق
 يجب مطابقة للابتداء تكثيراً وتثباتاً واذا وشمه وجمعا واجاز ابن السراج من من حسن نظر الى ان من
 مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظ ومعناه فان حرف من التي من صدر الصلة كما في قوله ما انا بالذي تائل بك
 شيئا وقيل من حسن المكن سهل التذكير لان المقدر لم يسمعن كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الجوز
 على اللفظ كما مر مقدراً مذكراً او مؤنثاً مراعاة اللفظ اكثر قال الله به ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله
 جنات تجري من تحتها الانهار على اللفظ لم قال خالد بن جلاس على المعن ولكننا اولى اننا رجح سحابة
 ومع بعد قوله خالد بن الى الجوز على اللفظ معان خالد بن فيها ابد قد احسن الله له رتقا واما تقدم مراعاة المعن
 على مراعاة اللفظ من اول الاو فمقتضى ان سجد عن بعض الكوفيين منهم والاول الجوز على ضعف الالف اللام
 الموصولة فانه منتهى ذلك فيما فلا نقول الضارب به جاء كخفاء موصوئيتها ثم انك اذا اتيته لما صاحب من
 الموصوف والابتداء جاء النيران الضارب وغلاهما ومهم الموصوب هذا مهم لم يجرهما بغير عنهما من الضمير
 واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت مكن والمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذكر
 كخفاء موصوئيتها وكو ما كلام التوفيق في كل ما الحسن غلاهما وكان الضمير راجعا الى صاحبها لا اليها وان
 لم يجر الصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او بعض في الطاعن المولي الى في الطاعن المولى من فمجرد ان
 يكون مفردة لكونه صفة مفرد مفرد اللفظ الى في الجمع الطاعن فوالله واي واية مكن ومن معربة وحدها
 الا اذا حرف صدر صلتها قد ذكرنا حكمه الى في التذكير والتانيث والافراد والجمع فاني الموصولة الجوز
 اضرب ايتهم لقيته والاستفهامية نحو ايتهم اخوك وايتهم لقيته والشرطية نحو ايتهم اخوك ايتهم لقيته الاسماء الحسنى
 والموصولة نحو ايتهم لقيته والاعرف كونه موصولة الالف النداء واجاز الاخرى كونه نائكة موصولة
 كما هو مقرر في بابي يجب لك قبل وجا الذي مكن موصولة نحو بالذي حسن اليك وان تقع صفة ايضا بالانفاق
 فلا ادري لم لم يذكر المصنف هذا ولعله رأى ان الصفة في الاصل استفهامية لان معنى برجل ان رجل اي برجل

مطل
 في باب ان واية

عظيم

عظيم تسأل عن حاله لانه لا يوصف كل احد من سال عنه لم يمت الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف
 وان معرب من من اخواتنا الموصولات على خلاف في اللذان واللتان وفي ذواته ومن من اخواتنا المقصود
 لمعن الاستفهام والشرط واما ذلك لانه لا يوصف الا بالاضافة المراجعة لجنب الاسمية وليس كل مضاف لموصوب
 الا ان الى عدم اعراب فمجرد عشر بل ما هو لازم للاضافة فمجرد وكلم رجل لعدم لزومها للاضافة وكذا انما
 لدن الى الفعل انما كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كما اضاف كبا في الظروف الجينية واما الرمز وما الاضافة
 لان وضعها بعد بعض من كل كما في باب الوصف فاذا حرف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يوجب
 كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعراب كما في قوله يا ايتهم لقيته الا في كاتر فانه مقطوع عن الاضافة مع اعراب
 وذلك لانه كالمقن على باي في الكنايات فوالله الا اذا حرف صدر صلتها اما اسمية او فعلية والفعلية الخرف
 منها ش فلما نفي ان معناه الاسمية قد حرف صدرها الى المبتداء بشرط ان يكون ضمير راجعا الى ان فلا حذف المبتداء
 في نحو اضرب ايتهم علامة قايمة وايتهم زيد علامة واما حذف كبا في ان دون ما يرب الموصولات لكونه مستغلا
 مع صلتها لم يوصم اضافة واما لم حذف احد جرم الفعلية لان التناقض الجزئي فيها اشد واما حذف المبتداء
 اذا كان ضمير الموصول لانه كانه بالنظر الى الموصول كالاسم المذكر على المولا فعن فاذا حرف المبتداء صار مبنيا
 كاخواته الموصولة وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد الغموض والبداهة في سبب سجع اليها
 وين على الضم لشيئها بغير وبعد لا حذف منه بعض ما يوجب ويبيته الى الصلة لانا المبنية للموصول كما مر كما حرف من
 قبل وبعد المضاف اليه المبنية للمضاف هذا هو مدح سميته وهو الاكثر اعن كونه مبنيا على الضم عند حرف
 المبتداء قال مسود الاعراب مع حرف الصدر لغير جيت وجاء في الشواذ ايتهم اشد على الرمح نصب ايتهم
 وذلك لانه لم يحذف الصلة كما لم يزل حذف اجوزنا وقد بقي ما هو معتد الناقص الى الجوز قال ابو جيت مرجع
 الكوفية حتى ايتهم فمهم اسم احد نقول في نحو اضرب ايتهم افضل الامنصوب وان لم يضاف مع حرف المبتداء
 اكرم ايتهم افضل فكلام اللوب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لاسما ما نقول اكرم ايتهم افضل مضوما والخليل
 ويونس نقول ان اضرب ايتهم افضل وفعوا اما على الحكاية والتعليق كما في من جميعها قال سميته لانه قد نحو
 اضرب ايتهم افضل والافضل ايضا على الضم قياسا على ايتهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يبع عن اللوب
 الا ايا افضل مضوما قال الجوزي اعراب مع حذف المضاف ايتهم دليل على انه كان مع المضاف ايتهم بالان
 حرف المضاف ايتهم مرجح جانب اخر فمهم كافي قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايتهم في مثل هذا الموصوف
 معرب مرفوع على الابتداء وابتداء جزمنا وصا استفهامية لاموصولة قالوا من في الالة مبتدأ جزمنا اشد ومن كل شيء
 محول للتنوين كما نقول اكلت من كل الطعام قال تع واديتت من كل شئ فيكون من التبعيض والكلام على
 اعن ان ايتهم اشد صفة شبيه على اخبار نقول ان كل شيء مقول فيهم ايتهم اشد كقوله جاء وعذرت على رايته
 والذهب قط قال الخليل واي على هذا استفهامية نحو قوله اضرب ايتهم افضل اي اضرب الذي يقال ايتهم
 افضل كما قال الاخطي ولقد اتيت عن القناه عن من قامت لافق ولا حزم اي اتيت مقولا في الالف ولا
 عروم اي حولا لافق قال مسود ولوجاز اضرب ايتهم على الحكاية جاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي
 يقال له الفاسق الخبيث بل مثله في ضروره الشواذ في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل
 ان متعلق عن الفعل وخبر التعليق في غير افعال التثنية انما هو اضرب ايتهم افضل كما في باب
 افعال التثنية وليس من لان المتعلق يجب كونه في صدر جمله والمضروب نحو اضرب واقل لا يكون جمله و
 المتعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء اي بعد نحو اضرب واقل لا يكون استفهامية اذ المعن لما الاعلى

الدلالة عليها وكثير الحروف التي قبلها كاللثام عنها **واما احكام** من وما واى في الاستفهام معقول اذا استغفرت
عن غير المذكور عاقل ووقعت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات ثمنه وجمعه وان يشي
لفظ من معقول منوا اقبل جاني رجل ومننا اذا قيل ربيت رجلا ومن اقبل ربيت رجلا ومننا اذا قيل ربيت رجلا ومننا اذا
قبل جاني رجلان ورابت رجلين ومنون اذا قيل جاني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والرفع والضم والفتح
اذا قيل جاني ضار او طالح وكذا في النصب والرفع والضم والفتح اذا قيل جاني ضار ثمان او طالقان او
في النصب والرفع والضم والفتح اذا قيل جاني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والرفع والضم والفتح اذا قيل
الاستفهام من المذكور في الحكاية فلان حكاية من المذكور قبل الحكاية بثبت فيه فكل
العلامات حتى يحكى وعرضهم في الحكاية ان يتبين الخاطى ان المستعمل عنه موما ذكر بعينه لا غير حتى يكون نفا وانما
اشترط في حكاية العلامات المذكورة من كونهما سو الاخرى بكونه لان المعارف استفهم بها عن ذكرته بعد في
الاغلب اما حكمه او غير حكمه لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثير مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب
البحيف حذف المستعمل عنه كما فعل في النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجر حكايتها بعد عن لان النكرات اذا
كورت فلا بد في الثانية من لام العهد لمعرف ان المذكور ثامنه من المذكورة اوي يقول من الرجل لمن قال جاني
رجل ومع زياده اللام عليها لم يكن الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بل ازيدة ونقصان فلما لم يكن حكايتها فان لم يقصد
الحكاية قلت من الرجل او من موما ومن ذكر وجوبا وان قصد بها وهو التذكير حذف النكرات ما ثبتت العلامات في
لفظ وسهل جدا قصد الخفيف لان الاستفهام عن النكرات اكثر من الاستفهام عن الموصوف فلما كان جدينا بعد
من اكثر من اثباتها ومع حذف الحكاية في من اوي لاجل التخصيص من اول الامر على ان المستفهم منه هو النكرات
المذكورة لان اذا لم يحكى في لفظه ما نؤمن السامع ان المستفهم عنه يورده بعد ما واما اشتراط العقل في هذا
الحكاية فطاهر لان من العلماء واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك في اى بل يقول فيها اى يافتن وايا
يا فتى كما في فلان من يكن يستنكر عليها الاعراب فاشتبهوا حكاية الاعراب عليها في حكاية لا يكون فيها على المفرد المذكور
في الاغلب وهو اصل المثنى والجمع والمخروج والاعراب في النكرات ومع جواز الوقف لان الحكم بحدودها من
الرفع والجر والتنوين واما اى كانا كانت معربا فمستنكر حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زاد واى في المفرد
المذكور النوا وواياد والالف بدل الحركات لانهم لو حكاوا حركات المنكر كما في كانت الكلمة في حكاية الوقف حركه
بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابعدوا عن الحركات وفتشوا بها ساكنه وجاءوا قبلها وحركات
شاهدا احد اقول الجبر واما السيرة في بل انتموا فيها الحركات حكاية الاعراب كما في اى لم لا كان الحال حال الوقف
واخر الموقوف عليه ساكن ايشعوا الحركات فتعذر الحروف وكذا القومين كمن ولم يكن اسات حروف
الحكاية على الاعراب في منه اذا تاء الثانية لم تكن حكاية الاعراب وكان هذا اوي من انعكس لان الاعراب
فدع الذات واذا اشتهج اجتماع واغاة الرفع والاصل مع حفظ الاصل اوي واحدا منات في ترك حكاية اعرابها
وان كانت لكانت بالبيان حروف المدجج مسلمات وحذرات في الوقف فانه لا يثبت فيه من حكاية خلاف
منوا ومن منا فانه لم يجره بحدود رجل ومعرب به حال الوقف بعض الحركات مع حروف المد بعد ما اعني انفتح
حروفهم مستنكر في من الجارى بحركه عند قصد الحكاية اسات الحركات والمدات بعد ما واسكان التنوين
في مسان ومنه من منته على ان التاء ليست الثانية الكلمة اللاحقة من بابا بل من حكاية تانيث كلمة اخر فلم يلفظوا
فما قبلها الحركه التي لم يجره ما قبل تاء التانيث وقرب من ذلك اسكان ما قبل التاء في نبت واخت ومنه من
للمعنى التاء للتاكيد بل لا من اللام وربا سكنت التنوين المجرى نحو منته والاكثر تركها منه لانهم لم يقدروا

في التانيث

في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا زادوا تاء دلاله ونما على ان السؤال عن موصوف وكثير تاء التانيث مفتوحا
ما قبلها ومنه من قبلها في الوقف ادى على كونها للتانيث واما الموقوف لم يجره بها كغير الحركات وكثيرت واخت فقلت
لان وجها منتان من النكرات قبل التاء ادى على كونها للتانيث ولا تكن لم يقدروا في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلما اقبل
من حكاية تاء التانيث كما هو حقه واما في المثنى فتعذر حكاية الاعراب لم يكن في الرفع بالالف وفي النصب والجر
بالياء نحو مسان ومنه من وقدا جاء مسان حركه التنوين الى قبل التاء هذا في من الموقوف عليها المستفهم
بها من النكرات وجمان اخر ان احدهما ان يمد على من حركه المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكور
حكاية الاعراب فقط ولا حكاية علامات المثنى والجمع والمخروج وان كتب تشكلا عنها المخرج على اصلها من
صلاحيتهما للكل بلفظ واحد معقول اذا قيل جاني رجل او رجلا او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو
وعلى هذا اقيس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بل الحكاية للاعراب والعلامات الا وكفى حال الوصل
حد احكام من المستفهم بها عن المنكر واما اى عاد الاستفهام بها عن المنكر المذكور جاز لك انصاح حكاية الاعراب و
علامات المثنى والجمع والمخروج والاعراب لا يلقى حروف المد بالمفرد المذكور بل يورده بالوحدات في الوصل
كحواى يافتن وايا يافتن واى يافتن وفي الوقف سكن ياء في الرفع والجر وتقلب التنوين اى في حال النصب
كما في الوقف على ساير الموصوفات لان اى يافتن يافتن في لفظ اى سرطان كما في الحكاية لمن وهما لعتل
والوقف اما العقل فلان اصل اى ان يستعمل في العقل وغيره خلاف من واما الوقف فلما عرفت في من واما
اشترط في حكايتها كون الحكم المذكور المجرى في من ولكن في اى وجها وصلا وهو الاقتصار على اعراب اى
مفرد معقول اى وايا و اى في المفرد والمثنى والجمع المذكور كان او موصوفا وفي الاعراب اللاحقة لاي حال الحكاية
وجمان احدهما انهما فيكون مسدا حذو حذو الجبر ومفعول حذو الفعل وجر رتبة مفعول الجار وهذا ضعيف
لان اخبار الجار تعلق تاء وواضا شيعته اى وجه لغير الحكاية ضعيفان كما هو الاول ان يقال كما في من ان هذا
العلامات اتباعت للفظ المنكلم على وجه الحكاية وحكاية ارفع على الابتداء والتقدير من حواى اى
رجل حواى جازيوس الحكاية بمن وصلا اقياسا على اى يقال من يافتن ومن يافتن وعليه حكم قول
الشاعر اتو نادى فقلت منتم فقالوا لى فقلت عجزا خلا ما وليس بشئ لانه لم يقدم جع منكر حتى
وحكى يونس انه سمع ضرب من هذا استفهاما عن الضارب والمخروب قال سمويه هذا بعيد وقال يونس
ان هذا بعيد كل احد وذكر التقديم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابا فعل حكاية كانه سمع بعلمتقول
فرب رجل بجلا ولا تكليف تو بهما مع قيام علة البناء وانظروا انه ليس الحكاية وان جوزه في بعض اللغات اعرابا
لا على وجه الحكاية الا تى الى قوله منتم وليس يحكى كانه يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات
المذكورة لا يلقى عن الا في اخر الكلام لانها في حال الوقف فاذا اقبل رابت رجلا او امرأة قلت من ومنه
رايت واذا قيل امرأة ورجلا قلت من منوا في جاني رجل وامرأتان من ومنتان وعليه فقتس واذا اجتمع من يعقل
وما لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل من وعن غير العاقل باى نحو من وايدى فيمن قال ثبتت رجلا
وجارين واما المعارف بعد من فتقول من ايا اعلام واما غير ما في غير الاعلام فيها ملة اوجه اشهر انه لا حكاية
فيها ولا في من بعد منها وحكى الجبر دعى يونس ولم يحكى عنه سمويه انما مذكور بعد من حكمه كالاعلام اذا
قال القائل رابت اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز ذلك سمويه على وجه الخبر كما قيل دعى عن
قرتان ولست موصوفا كاي وثانيهما ان حذف وشتت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذكر النكرات
المذكورة المذكورة عند السامع بحدودها كالتكرار وذكر كالحكاية سمويه انه يقال ذمبت معهم فيقال مع منين

كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على الحيف وكذا الجمل ان اكتفا كقيل ان كفاي الا ان الضمير قد خرج
من جمل خلاف قد وتقطع عن ذكر الكتف ومعنى قد في لاكتف قال قد في من جمل المتبقيين قد في ليس الا انهم
المجدون قال ومن احلك فلما احلك لعل الا ان من المعيش خلق ولم يرحب فان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل
موصوب مشعر تقع مبتدأ وحالا كما في باب الاضافة وجب نون الوقاية في قد وتقطع ون جمل في الاخر كوننا
على حرفين دون كافر في باب المضرات ومنها في ان قبله بعد من فعل كوفي على الصلوة ان قبله عليها ومن الى
الخطاب ان بعض العرب يقولون جمل الصلوة وقد جاء في متعديا معنى ايت قال اشارت اسامه بال رقيقة في
القول فان الدرك قد جبا وقد بركت في هذا الذي معنى اسرع واستعجل مكررا كعب بعض اسرع فتعدي اما
بالي نحو جمل الى الشريد واما بالبا نحو جمل بجر اسرع بذكر واما بالتعدي كذبت به او بعض اقبل فتعدي على
نحو جمل على زيد او بعض ايت فتعدي بنفسه نحو جمل الشريد وفي الموكب لغات جمل كرف الف هذا التركيب
حين يكون كسب عشر ومدرسكن ماؤه لتوالي الفتحات نحو جمل كما قيل في عشرة وقد تلحقا التنوين وكسكن فقال
جملنا وجملنا نعم الساموكونا واد وقعت على حد من المنون من قبلت نونا والتا وثبات الالف فيها في الوحد
لغة رديه وتقول لند ساري في الذي قلت له ولقد يجمع قول جمل سكن الالف للقائه وللجوز في غير الوقف وفي الكتاب
السوي بال على جمل كسر الالف وسو منه وعندى على حالها في التركيب وفي الجوز بعد التركيب جمل ما من هذا
الجوز لكون الجوز معنى اسرع او اقبل او ايت وعند غير ان فيها ضمير واحد وليس في كل منها ضمير لانه الجوز في كل
منها بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فمع اتي من كلب وطلعت يوم كثر شادي وجملته وضم الالف حركه او اب
ومعروف بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير محله ثب الي لفظ حكم جاز ان يكل كقولك ضرب فعل ماض ماض قال
جملنا يجر من كل مقلقة امام المطايا سيرة المتقادف وجاز ان يجر من جمل الاواب كقولك ان لو اوان ليقاعنا
وقوله تنادي وجملته كافي في باب المعجم وقد نقل صديك وما جاء منقديا ولازمه جمل معنى اقبل فتعدي بالي قال
مع علم ايتا وبعض اخذ كقولك مع علم شديرك وهو عند الجليل في التفسير كك مع علم اتم او من موكب لم اشعته اي
جمع ان اجمع نفسك البيا في الازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غير معناه عند التركيب لانه صار بعض اقبل واحفر
بعد ما كان بعض اجمع صار كسائر اسماء الافعال المتعدي عن اصولها فمعروف في هذا الجمل الجازم في هذا المعنى
ولم تقبلوا فيه اتم كما هو النقيض عندهم في اردو واحد ولم تقبلوا معكم ومعكم كما يجوز ذلك في مذكر ذلك لفظ
التركيب قال يا مع علم شديرك ولم نقل بملته او مال الكوفيين اصله جمل اتم وملاكمه استعمال كافر
فعر الى حله بالحيف ونقل هذه الهمزة الى الالف وحذفت كما هو النقيض في كقولك الا انه الازم هذا الحيف
منه لفظ التركيب وقال ابو علي في كتاب السور د اعلمهم ان جمل معنى اسرع مقتوح الالف فلا يجوز ان
يتركب منه علم ومال الزحشر في جمل ساكن الالف معنى اسرع فخر اتم عند الكوفيين جمل اسرع او اقبل
فتعدي بالي في الازم فقبل علم الى واما في المتعدي نحو جمل زيدا فتعدي على معناه اي اسرع اقتصر زيدا فاحضر
وبقوله معروفه نظرا الى اصله وليس بالفصيحة كقولهم علموا على جمل من وزم انوار ان الصواب ان يقال علمن
بانقضاء علمهم على حاله وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في الضمير لفظه اسكن الواجب قبل نون الضمير على ذلك
الضمن الضمير وسبق منهم علم على شديركا وفتحها كاذن في الضمير في من وعن كذا على كسكن نون من وعن قال
ومع كذا في بعض اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من مدغم في ردات كذا كان
قبل دخول التاء وقد اند الف قبل التاء ليكن ما قبل التاء كالحواجب ومن عن بعض مبدئين قبل الضمير

الجزية على غير الفاعل يا وقد قال جمل كسب بانيا بالام اجراء وان لم يكن في الاصل مصدر اخر من اسماء الافعال
التي من حرف الجر نظرا الى اصلها اي بعد الذي هو المصدر نحو قوله مع جملات لما تودون وحل الاصح ان يقال
علم الى كذا فتقول الخطيب لا اتمم اليه مقصود الالف والتاء وكذا قال جمل كذا مقصود الخطيب لا اتمم متعدي
بنفسه كما نكتل في التاء والتاء المفتوح زايده او لا اتمم على المذهب الاخر علم غير في الجواب التاء واللام مراعاة
لفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كماله معنى الاخر ومن اسماء الافعال التي لم يجمع الحركات في جملها كالتاء التاء قد
يبدل في الاول عن مع سلت التاء ايضا وقد بينت في هذه اللغات الستة وقد بينت التاء في الوصل لانا لا
حركه في جملها في الوقف وقد حذف التاء في جملها واتيها وقد تلحق فلفظ الخامسة عشر كلف الخطاب كوايدك وقد
يتون ايضا نحو انا وقد ايتا نون مفتوحة وتقال ما جمل المعنى نون مكسورة وتقال بعض الجاه ان مفتوحة
التاء مفردة واصلا جملته كذا في نحو قلب التاء الاخير الفاتحة كذا وانقضاء ما قبلها والتاء للتأنيث في الوقف
عليها اذن بالياء واما مكسورة التاء فيجوز مفتوحة كسما ت قال الوقف عليها بالتاء وكان القياس جملات كاتفر
فوصات في جمع قوماه الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكة كاحذفوا الف هذا واما في المش والضمير والتاء
تجمل الافراد والجمع يجوز الوقف عليها بالياء والتاء وهذا كله نون ونون بل لا يمنع ان نقول التاء والالف فيها
زايده ان ليس مثل كوكب ولا منه ايضا كونا في جميع الاحوال مفردة مع زياده التاء فقط واصلا جملته ومع
التاء هي الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفتوحا مطلقا وكسرت الساكنين لان اصل البناء السكون واما الضمير فللمتنية
فعله لانه على قوم معنى البعد فيه اذ معناه ما بعد كذا فنان كان القياس بناء هذا الوجه الاخير على الاصل جملته في
الاحوال ان لا الوقف عليه بالتاء معهما على التماثل فيقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاء تامة قامت وهذا الوجه
اولى من الوجه الاول ومن جمل الالف والتاء زايده من ان باب مطلق اكثر من سلس ونزول منها اشتان بعض افترق
مع يجب ان يا اشتان افتراق نادا طلب فاعلى فصاعدا كافتراق كوشان زديرو وقد نرا ربيع كوا اشتان
ما زديرو وقد يقال في غير اكثر الافتقار مشان ما بين زديرو وما ربيع الدقي شتان ما بين اليزديدين في الذي
زديرو سليم والاخر ابن حاتم وانكرو الاصح وقال اتبع لمولود ذلك بناء على منجبه وموان شتان مشق شت وهو
المفتوق وموجر البعد وموتة مشان احد ما لغ في مشان ومو كسر النون والثاني ان المرفوع بعد لا يكون الامتن
او ما هو بعض المش ولا يكون جمعا ولو كان بعض افتراق جاز وقوع الجمع فاعلم واللفظ الفصيحة ومن مع النون سطر منجبه
وانما لو كان خبر الجار تاخر من المتبدا اذ لا موجب لتعديده ولم يجمع متا فوا كان غنى ان الجوز شتان ما بينهما
بناء على المذهب المشهور ايضا وشتان بعض افتراق لان لفظه لا يصلح معناه ان يكون عبارة عن شتان في المعنى
افتراق الحال ان اللذان عنهما اذ لا يقال من زديرو وحالتان جمل وحده على معنى ان احد الحاصلين يختص
بأحد ما والاخر لا يقال من ويذكر ندران به ان يكون احد النذر من حيث احدهما والاخر من حيث الاخر لان قال في المعاني
بمنها شتان او شتان او اشياء الا اذا كانا مشركين في ذلك الشيء او السمن في الاعيان او الاشياء وحقوقها فشا فترسان
او شتان فيهما لم يفتقرتا قوله مشان ما بين الذين بعض افتراق الحال ان اللذان من اليزديدين وما الجمل والجوز وكان
كل واحد من الحاصلين مشتركا فيهما وموضحة المقصود منقول انا جاز مشان ما بينهما على ان اشتان بعض بعد لانه لا
يستلزم تاعلىن فصاعدا ما كانه عن البون المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة واليون وجوز ان يكونا زديروا كان
من دون من ومن شتان بعض بعد ويكفي من فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله مع فعل بئكم قال سلكم
ايه لانه لم يفتح استنكارا لاخر اذ عن النصب المستمر اليه في الغالب استنكارا ومثله قوله ومنهم دون ذلك
وقوله في فوق الخامس ودون السادس وما زال الزجاج من متان على الفتح لانه مصدر لا يغير له وورودها في

الاربعة

حيث يصير علمه كالصديق ونحوه على ما في الاعلام والباغ لا رتبة للبناء ومن على ضربين احدهما ما صار بالعلمية
 علما جنسيا كما في اسامة ومز الاكثر وذلك كخلق وجاد للتميز كانت في الاصل صفة عامة لكل المخلوق ولجيد
 اي جازب لم اختصت بالعلمية الجنس المنيا وحقا ذوقا للشخص من الخلد وموالت البراه وهو الزوال
 وكلامه وانما هو خدام للسنه وبسائط للعلم لا سيما في البدن من الشو السط ومثله كذا لان ملة الزود
 ان برده من غيرهم فقال يا كرا كويده ان اذ بر فزديته وان اقبل فستريه ونشاش ومياذ ومهام للدا هه
 تقش ان خرج ربح الكبر والجيد ان يبل بحيث ياتقوا لا تظم ان شدت قال فشاش فشيء من اسمته الى فيه اي اوى
 ربح الكبر من غير اسمته فيد وقال جيد جيا داي ارجي اراجعة وقال عني مهام الى اشدت في ياشدين اي زبد
 في الشدة او اني على شدتك كالتاويل في قوله احدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من كوجون طلبقة
 حرا حدة اي ياد اجمية الحادة ان المانه وقياح للفازة يقولون صياح اي اشمعي ما تشبه على تاول عي حمام و
 يقال كونه وناق ومن علم كية على الحار من وانتها بها على المصدر من كونه الى كية واقفة في الازمة وقال طار كان
 المرفع كانه ظاهرة ان وابنة وقال للصبغ فشام وجمار ونشاش من النشم وسويح من الجور والنشم وموتيق
 ما بين الرحلين فله واما لانا الاعلام للجنس بدليل وضوحا بالمعروف كوجاد الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجر حرف ورو
 الله ما حوفا نشاش فشيء وحرا حدة وجدى جيا دكا في باب البناء والفرق الثاني من غير الازمة للبناء بل في
 على وصفتها كقطط اي تال كانه قال اطلب قد اطم من اذا ما قلت سرائهم كانت قطاط ومبينة سبتة يكون لزام
 الى الازمة ولا يتل فلان عندى بلال ان بالة الى لا يصيبه عندى نهى ولا يصيبه من صله قال وللخيل جعد وفي الصبيد
 بدا اي مبتدة متفوقة لمرحال والارابع الاعلام الشخصية وجميع النفاة موشة وان كان المسمى بما ذكره انما هو
 قوله قد كنت احبكم اسود حقة ما ذا الصاق بقبض فله اجمية كية الارجح الى الصاق فلتا ويد بالمعروف برو
 تبليص فيها وصاق منزل من منازل بنى قيم وحصاف فله والى المثل الامن خاص خفاف وذلك انه طلب بعض
 الملوك من صاحبه للخدمة وحصاه وخرام وسان وغلاب وسحاح لفسوة معصه وسكار وخفاف للعبثين وضاع
 وطلاع لاصبتين ووبار وشراف لارضيين وعار لفسوة وطفا لمعينة وجميع المصادر والصفات جنبيه اتفقا
 وقد اختلف في ملة بناء قال لجر دهم لمة امباب اسامته والعدل والعلية قال سبب من سلب الاسم
 بعض التمكن فصحى بالتميز زيادة السلب وليس بعد منه العرف الا البناء وقوله فله لا علم فله كذا كذا دليل
 على عدلها ولا على علمها لزم موشة من العلوية ولو اسلمنا اجتماع العلة فهو منقوض باذرجان فان فيه اكثر
 من موشين ونحوه اذ اجمي بموش فانه اذن موش اتفقا مع اجتماع اسامته في العدل والعلية وتبين شيت
 لضم تاء التانيث وبعد تبليص قد سرائ التانيث في المصادر هو منقوض فخر منيد ودار ومار والاحصى وقال
 المص لما شابة توال زنه فورد عليه كوجاب وكلام وجمام من الجواب فقم الى الوزن العدل فان ادعى العدل
 الحقوق الدليل عليه وجوت الجور وناسمة لا يدل على كسر الجور وفساق معد وليس عنهما اذ من الجاير تاد
 لفظين في معنى لا يكون احدهما معد والآخر وان ادعى العدل المقدر لا يضر لوجودهما مبنيين الى ذلك كما
 ذكر لفظه حرف وروا لفظا من كلامه فالدليل على كون توال الذي هو الاصل معد ولا معد فلان قيل بالعلم
 وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو مكلف على مكلف والاولى ان يقال بنى قسم المصادر والصفات لفتها
 لفعال الاخرى وزنا وبنال لفظا لخرى بابت وكلام وقضاء فانه لا مبا لفة فيه واما الاعلام الجنسية كهرام وجرار
 فكان حقا الاعراب لان الكلمة الجنية اذ اجمي با غير ذلك اللفظ وجب اعراها كاي في باب الاعلام لفتها بفت
 لان الاعلام الجنسية لفظه على ما في في باب الاعلام لفتها بفت في جيبها اذ من اوصاف غايه واما

الاعلام الشخصية كقطام وخدام فبنوا عليهم وراعيها على التيقاس باواهم لباغ منقولة اما الاواب فلها معنى
 الوصف واما عدم انرا لانا فبنوا عليها من العلوية والتانيث وبناء احد الجاير مخالف للتيقاس اذ لا معنى للوصف
 فيها من براى البناء الذي يكون لانا في حال الوصف كنههم راوية لا يضاف من الوصف والعلية من حيث المعنى
 كما قرى باب بالانقوص فبنوا بناء الاوصاف وان كانت عرجلة غير منقورة عن الاوصاف اجراء لانا العلم
 المنقول عن الوصف لانه اكثر من غير او يقول اجرو الاعلام الشخصية من الاعلام الجنسية في البناء لجامع العلوية
 وقال المص من معرب غير منقورة عند قيم الاتجاع العدل والعلية فيها ومنتقض ذلك عليه واجتماع العدل والوصف
 في كوفاسق عند النجاه والعدل والعلية في نشاش ونشاش وكوجام من الاعلام الجنسية مع اتفاقه على بناء و
 في ادعاء العدل في الاقام الاربع فله كاي في هذا جود منب الاقل من بنى قيم واما منب الاكثر منهم فصحاهم
 فانهم ينعون صرف الاعلام الشخصية الا ان كان اخر راكضا فانهم ينعون وذلك لان تقدير الاعراب والبناء
 في جميع الشخصية مستقمان لكن قد تفرج احد التقديرين لغرض وغرض خصيص البناء يذى الوا قصد الالام اذ
 او مستحسن والمص لانا كسرة الراوس والحصل الاستدرة علة البناء لانا اذ اعرب ومنتق الحرف لم يجر واذ
 بنى كسرا لانا اذ كان تقدير علة البناء للعرض المذكر راول من تقدير علة منه الحرف وان كان ايضا مستقما لو
 منه واما التيقاس من بنى قيم فقد جروا على قياس منه الحرف في الجميع دون قياس البناء قال المص في القسم
 الاخير ان العلم الشخصي ان ندم عند احد الجاير علة لا تقدير بالحصل مثا بنة هذا القسم باب نزال من
 وحين العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اتقى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال واما
 كان العدل تقدير يا اذ ليس لنا قاطبة وحاذمة عدل عنها قطام وخدام كما ليس بنت لنا عامر المعدول عند
 قال وعند فصحا بنى قيم في كوجضار العدل التقدير والوزن وفي كوجظام التانيث والعلية لانا غير مضطرين
 لفتح الحرف الى العدل بل الكفاية حاصله بالتانيث والعلية نال بعضهم بقدره ايضا العدل لانه من باب حصار
 المضطربة الى تقدير العدل ان باب العلم الشخصي فطر تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر
 في بعضه الى ذى الراوس او قدر الكلام في تقدير العدل فوقه الاصوات كل لفظ كل بصوت او
 صوت به لباغ لانا لا اول كغاق وانما كى **اعلم** ان الالفاظ التي تحتها النجمة اصواتا على ملة اق ام جدا
 حكاية صوت صادر اجمي الجنونات البجم كغاق او عن الجاير اذ كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل الحكي ومن
 الالفاظ مركبة من حروف صحيحة كرك كات صحيحة وليس الحكي كاذ الجنونات ولجاير اذ لالحسن الافصاح
 بالحروف احسان الانسان كنههم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي من شبه المركب من الحروف في اشياء كلامهم فبنوا
 اليها اعطوا كالحكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعذر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها
 كما انها لالحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا في النادر كما في البسقاء فانه يخرج على اذن ما يمكن من الشبه بين
 الصوتين فصا راواته في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وتانيثها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موشة
 وضعا بل لانه طبع على معان في انفسهم كاي وثقت فان التكرير يثنى فيه من صدى صوتا شيئا لفظا ف
 يرف على مستمكن مصدر منه صوت شيئا يفت وداه المتوجه او المنقب فله وشبهها اصوات صادرة منهم
 طبعها كاذ لذن السعال الا انهم لما ضنوا كلامهم لاحتياجهم اليها تسقوا كلامهم ووجوهها كركه وجملة لغات
 مختلفة كاي في لغات اف وواوه ونا لانا اصوات بصوت بها لباغ لانا في عند طلب شئ منها اما الجاير كانه لفظ
 الدعا كخر جوت وقوس وكوجما وانا الزمات كفا ووج ونا وكوجما وانا لاخر كسنا والشرب ومدة للتشكين
 وعند الالفاظ ليس بمخالط به من الجنونات البجم من قال اننا او او نوله كاذمب اليه بعضهم لانا



والاصوات
 وشروط الحكاية
 ان يكون مثل الحكي

قول بجا
ويكافئه

وكان الله بسط الرزق وبيكانه لانهم الكافرون وفي قوله وكان من كان له سبب وقال الفراء وكله يجب الحق
بما كلف الخطاب كقوله ضد الفوارس ويكن غرام قد ام اي ويكن ويحيى منك وضم اليها ان ومعنى وكافئه لانهم
الكافرون لم تزد ان كان الخطاب كان يدرى انهم يظنون فقال له يحيى منك فمثل لم يجب منه فقال لانهم الكافرون
محدث حرف بجره ان وان كانوا يقينوا واستدل على كونه بعض المبان اعاديه سالت زهير بن ابي اسد
فقال ويكر ورا والست اي تزي ان ورا البيت ثم لما صار معنى وكان المثل تغير كلف الخطاب للوثق
والمتن والجوع لم يزلت حاله واحده وهذا الذي حاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اق واده
وقد ذكرنا في اسماء الافعال ومنه حتى نعم الحاء وكرا من كل ما يقوله الا ان اذا اصابه بفتنة بالهوى ويوم
كالحظه والحظه ومنه فوس كلمه فقال عند الايجاب والرض بالضم ويكنز للمبالغة فقال في ذلك فان وصلته خففت
وتوالت مكسورة الحاء وبتا شد منونا مكسورة قال الشاعر وقد جعنا رافدا كرم الرقعات في كل من جع
وردين باللام فتوسعت على المتعالي المصار كما مضى وحكى ابن السكيت في بعض نسخ قوله في كل من جع
وقتها وخاء مشددة مكسورة وكذا في كلف مكسورة وقد جعله الشاعر في وصار وصل الفاسات اخا وروى
كافا كلفه زاعره ومنه مصدر يعنى المفعول ان مكره ومنه في حكاية صوت الضاحك وشبه صوت مسائر
الابل عند الشرب وعظ صوت العسان اذا تصاحروا الى القلب كلها مكسورة الا وفيه من مضى بغير الميم
والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفقه ومولاهم بصوت خرج عند التفتيح بالسفتين الى التصويت
بأنواع احد بهما عن الآخر عند رد المحتاج وليس الر د بفتح ال د ايس بالحكمة بل فيه ايماء ما ومنه ومن لم
يقبل في مضى كلفا والم لم يكن هذا الصوت لظا في عند التفتيح لما يكن ان تركب من شكله وشبهه كلف
صيفت كلمه ومن مضى ومن مضى انصرت بنا فصار مضى كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء سائر الحكايات
عن الاصوات فقولك المركب كلف اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة
الى قوله كل وانما يطلب به بيان ما فيه الشئ ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا الى كافي ما يرد الحد ولقد تقدم لانه
في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان التوحد اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا
محتاجا الى لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورين في ابواب النحو كلمات مفردة وقولك
من كلمتين اي حاصل من تاليفها وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين وضمين ومجمن ومن
الاسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قولك ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العملية بينهما نسبة قال
انما طلب ذلك ليجز المضاف والمضاف اليه والمركب ليس بالان من جهة بينهما نسبة قبل العملية وليس بينهما
بعد التسمية بها وكلامنا في المركبات المبنية انا المضاف والمضاف اليه فظاهر وانما لم يذكر في بابها
العملية لانا لا نواب ولا البناء لانها من عوارض الكلام ولا بعد العملية في حكمه اللفظ على ما في فلما
طلب عليها انما هو في الظاهر او مبنية لا اشغال عنها الا في الحركة التي كانت عليها او اية او بناء او
بالسكون الذي كان في وقت خروج من هذا الحد بعض الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف كحرفه عشر
او حرف جر كحرفه بيت بيت بن جوده نسبة ما من نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الاما مركب الاجل
العملية كحرفه يكر وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلم او كان
مركبا قبله والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب بسبب البناء او لا فان كان
فالاو والاشد ابتداء الجزء الاخير على بناء مراعاة للاصل وجوز اعرابه اعراب بالانوف وقد يجوز على
تقلبه اضافة صدر المركب الى الاخير شيئا لهما بالمضاف والمضاف اليه شيئا لفظيا كاجاءت في معديكرب

بما المركبات

مطل
ان العلم المركب
على ضربين

مثل سبويه روى انه رأى تفاحا فمثل بآيس هذا فاجابوا بالفارسية
فقالوا سيب فقال وية وهو صوت للتعب فركبوهما فقالوا سبويه

ففي في المضاف اليه الحرف والمنه كاي ولا استكثر اضافة الفعل والحرف ولا اضافة اليها لانها فاجابا التسمية
عن معناها المنه من الاضافة مدلول الذي بعضه القياس وان لم يسم في الحوسبوه الاضافة وانما الجزء الاول
فواجب البناء ان لم يقف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فثابه الحرف فيس على الحرف ان كان موبيا للاصل
او مبنيا على غير الفهم وجوز حكاية حركات المش وابقاء ومع حركة اي حركات كانت ومكونه وهذا النوع تسعة
اقسام لان الثاني ايا اسم والاول اسم الحوسبوه او فعل كجواؤه او حرف كحرفه وية وانما فعل حال من
الفهم والاول اسم كجواؤه او فعل كجواؤه او حرف كحرفه وية وانما فعل حال من
لوفعل كحرفه من او حرف كحرفه من وان لم يكن في الجزء قبل التركيب بسبب البناء كعدى كرب وبعلبك
فالاو والاشد ابتداء الجزء الاخير على بناء مراعاة للاصل وجوز اعرابه اعراب بالانوف وقد يجوز على
تقلبه اضافة صدر المركب الى الاخير شيئا لهما بالمضاف والمضاف اليه شيئا لفظيا كاجاءت في معديكرب
بما تنقح الحرف كحرفه عشر لكونها ايضا كلمتين احد بهما عقيب الاخرى ومنه ضعيف لان المضاف والمضاف
اليه ايضا وقد يضاف صدر المركب الى الجزء فساثر الصدر بالعموم لم لم يقبل كعدى كرب فان
حرف العلم سبق في الاحوال ساكنا وللجزء ما لم يفر د من الحرف ونذكره وبعضهم لا يفر من المضاف اليه
وان كان قبل التركيب فهو نا اعتد ابا التركيب الصورى كما اعتد به في اسكان ياء معدى كرب وضعيف
حين على وجه ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه لان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الحرف وانما الاضافة
فلا نال بسبب حقيقة بل بسبب بالمضاف والمضاف اليه شيئا لفظيا عن حيث هما كلمتان احد بهما عقيب الاخرى
ولو كان مضافا حقيقة لانتصب يا كحرفه يكر في النصب والتقاء اي الذي كان مركبا قبل العملية على ضربين
بذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلم معا مستحقا لاداء معين لفظا او مقدرا او لا فان كان وجب
ابقاؤه على ذلك لاداء المعين وكذا سبق الجزء الاول على حاله من الاداء المعين ان كان له قبل ذلك كافي
الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل موبيا او الاداء العلم اذ لم يكن قبل العملية كافي في المضاف والمضاف
اي كحرفه اسم والاسم العامل على الفعل كحرفه زيدا وحسن وجهه ومفروب غلام كل ذلك اجمالا لم يخصص
الاداء او علمه وان لم يزد منه دوران الاداء على اجزاء الجزء الاول الذي هو كلفه كلفه وكذا ابتكر الجزء
الاول على البناء وان كان في الاصل مبنيا كافي الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكافي ميفروب وسوف ضرب
ومن ضرب ولم وكذا في جواز زيدا ومن زيدا زيدا الاسماء بعد هذه الاعرف معتد بها في الظاهر قال سبويه
المستحق بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع ولوجب الحكاه اذ العاطف على ما هو في باب التوابع كالعالم
اما عامل وكذا كلف اسم معول الحرف كحرف زيدا وما زيدا ومن زيدا الا ان حرف الحرفه تفصيل وذلك لانه لا خلاف
كون احاديا او لا فان كان فعند سبويه والتحليل في الحكاه لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كافي في التاليف والظلال
وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان يزد عليه حرفين من خمس حركات مدحها احد بهما في الاخرى وتعدى اعراب
المضاف كحرفه ادا سميت به وهو مفرد كافي في باب العلم مدح قوله والاولى ان يزد حروفه لان الحرفين انما
زدتاهما عليه في حال الافراد لئلا يقطع حرف اللين للسالكين معق الحرف على حرف ومع الاضافة فلا شوب
حتى يلقى ساكنان وان كان على حرفين فعند التحليل وموظاؤه مذحبه سبويه انه يجب اعراب الاول
اعراب المضاف مان كاتا منها حرف مد زدت عليه حروفه من جهة كالمعول في المستحق في زيدا زيدا
البناء كما زدت في الافراد على ما في في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امر من بقا المذهب على حرف
الاضافة ولجاز الزجاج الحكاه في التاليف ايضا وكذا الخلاف في التاليف حكاه وادوا بالجو من شيد وان لم يكن
الاول حرف جرحا كلفه كذا كذا لا غير اتفاقا منهم لجواز زيدا ولذا واما اختص حرف الجزء ذلك كلفه الجزء بعد

فجعلوه لقباله
واسمه عمرو
وكنته
ابو بشر من عرب

معدى كرب
وبعلبك

التعريف في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون حكيما لا لا يكون المضاف حكيما كذا قال مسعود بن جندب وقد جاء صدر الجمل المسمى بها
مضافا الى بنى اذ لم يكن الصدر فيه شيئا للجمع من المضاف اليه كالمركب والاولى ان يجوز ايضا اضافة الباء الى
عن معناه لو ثبت اضافة الفعل او ظرف بعد التركيب كما هو كذا سبق الجواب الثاني على حاله اذا كان قبل مستقلا
لاعراب معين لكنه مبنيا على حركة مشابهة للعراب كافي ياريد ولا رجل فكل الجواب ان على ما كانا عليه قبل التعريف اجزاء
الحركة البناءية بحرف ما شابهت من الاء ابيه وان لم يكن الثاني قبل العلية مستقلا لخصوص اعراب ملاح عن ان يكون
ما لم يقد العلية مطلقا اعراب مع التركيب اولانا كان وهو في التوازي المجتبه مع متبوعاتها الاخرى في التتابع مع المتبوع على
ما كانا عليه قبل التعريف من تعاقب الاء اعراب عليها كالملاح في المضاف والاسم العامل على الفعل في الاصل في الصرف
وتركة ايضا في صرف عاقلة طريقة سواء في رجل او اوة لان المسمى بليس واحدا من الاسمين بل هو الجمع وليس للجمع
اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فلا تترك الحرف لان اللفظ مفرد وجوز صرفا على الحكماء اجزاء الجواب في الصف
والموصوف فكانت سميت باوة عاقلة كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام اعتبارا لاصل الصفه واداسميت
بطيخة وزيد لم يعرف الاول اذ هو غير منفرد في قبل التعريف ببدء التركيب وان اردت بطيخة واحدا بطيخة لا اسم شخص صرقة
كما كان معروفنا قبل التعريف وكان التيسر ان لكل المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكم بلام المتبوع لان العطف
كالعامل كما هو الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التتابع مقفص اعراب خاص اخرى يوجب اعراب و
سعه المعطوف ولم يبع الاول الثاني لتمام صير المتبوع تابعا وجوز في التتابع مع متبوعاتها اجزاء الجواب في حروف
ذو حركات التركيب والاضافة الاعطف النسق فان حرف العطف مانع منها فان حرف حرف العطف قبل العلية
فتبنا وما اولى بعد التقيام موجه في جديا اما في الاول فلا احتياج الى الثاني واما في الثاني متضمن الحرف وجوز كافي
بحر معدي كعب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كافي اضافة الاول الى الثاني في حرف
الثاني ونكره وكذا حكم بان تعجز الثاني فيجوز ما وان لم يكن عاطفا لم يمتعت بجوز في الاول بعد العلية بعد العلية واما جاز
اعراب الثاني في حرف كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى المحي بالعلمية وان لم يكن الجواب الثاني قبل العلية لا مطلق
اعراب ولا معية فالحكاية لا غير نحو المسمى باقام وقد مام وكلها واذ ما واما وكان ولعل ونحو هذا هو تمام الكلام فيها
سعي من التركيب قولي فان تعجز الثاني عن ما ينبغي ان تعجز في قوله في الاصح اعلم ان اصل خمسة عشر
وعشر حذفت الواو وقصد الجواب الاجمعي وتربيعها وانا من هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون شك فترك لا
اب وانباء ابن لان الاجمعي معانها عدد واحد كعشر وكما في خلاف كالأب وانباء واما جاز العلية مع هذا
العقد خلاف سائر العقود كعشر وعشرة واما والف فوجب هذا التركيب من عينة الاحاد التي العلية مائة
وبن الاول لكونه يحتاج الى الثاني فشاء الحرف وبن الثاني لتفرض الحرف المعطوف وينبأ على الحركة للدلالة على ضرورة
البناء وان لم يلاحظ في الاء اعراب وعلى الفتح تخف بعض الثقيل لما حصل من التركيب واجاز بعض الكوفية اضافة
الصف الى العشر والتشديد كل من غناه وشعبه فبثاني عشر من حجة وفي حادي عشر الى تاسع عشر بناء
فحسب عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشر كما تقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون حجت
ما دنتهم بانباء الجواب الثاني مما فوق العشر مركبا كان او معطوفا في المفرد اذ قصد المفرد من التثنية كما كان في العدد
نقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اسان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر خلاف في المفرد
المثقف ودون ذلك لان معنى ثلث وعشرون رجلا ثلث وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلث وعشرون رجلا وثلث وعشرون
رجلا وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلث وعشر وكذا ليس معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلث والعشرون
بل المعنى الواحد من الثلث والعشرون والواحد من الثلث والعشرون بل المعنى الواحد من الثلث والعشرون والواحد من

فان تضمن
الثاني حرفا

الثلث والعشرون فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان من من مجموع من المركب في نحو ثلث عشر اسم فاعل واحد
وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلث عشر وثلث عشر اذ لو بنيت من كل واحد من الجوابين وكل اسم فاعل من
العدد يدل على مفرد من التثنية دلالة اسمي فاعلين والذين على مفرد من وموضدة المقصود فثبت ان عشرين في قوله
ثالث وعشرون ليس معنى المفرد من التثنية وكافي قوله الباب العشر ون بل هو ماقى على معنى العدد كما كان
في ثلث وعشرون فلو كان معنى المفرد لعلت في ثلث عشر ثالث عشر اذ المفرد من كل العشر عشر وثلث
كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من التثنية ومنها في صورة واحدة فيقول اراد وانباء اسم فاعل واحد
من الجمع لفظ ثلث وعشرون او ثلث عشر كالبين من الغطاء الاحاد التي تحت العشر ولم يكن بناء اسم فاعل منها
بقا هو فاما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحرف اليمين اكثر من ثلث ومع حذف بعض حروف
كل واحد منها وانباء الاخر نحو ثلث عشر في ثلث عشر او ثلث عشر كان ملبس فاضطر والى ان رفعوا صورة اسم الفاعل
انتم حقنا سكرها من مجموعها على احد الغطاء وكذا لرا در حيث المعنى كونهما من الجمع لان المعنى احد من مجموع
العدد دين فاقه كل الصورة على اول اليمين دون الثاني لوزن من اول الاء وان المراد بالمفرد من التثنية
لا العدد وعطف الثاني لفظا على ثلث الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد والمشتق ذلك الفاعل منه
فمعه معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاسما التما كالبين لكن المعطوف عليه في الحقيقة
مدلول المعطوف عليه ظاهر او مستور فيما قلنا المعطوف حرف ظاهر كافي الثالث والعشرون او حرف مقدّر
كافي ثلث عشر فاعل قوله جاء ثالث عشر جاني واحد من ثلث عشر فمعطوف على ثلث لاعي واحد لم يجل لفظ
ثالث مقام قوله واحد من ثلث عشر فاعطوا عشر على ظاهر هذا التما مقام الجمع لما اضطر والى ان قيل لو كان
معنى ثالث عشر واحد من ثلث عشر لم يكن ان يضاف الى ثلث عشر ونقال ثالث عشر ثلث عشر وحل هذا الاجمعي واحد
من ثلث عشر ثلث عشر كالبين في نحو ثالث عشر مع ان معنى ثالث واحد من ثلث وانا اضيف الى ثلث عشر
لاحتمال ان يرد ثالث عشر لولم يضاف ثالث عشر من او جين او ما او فاما لان اسم الفاعل من العدد اذا
كان بمعنى واحد يضاف الى العدد داخل متعلق هو منه والى ما فو قد لفظا لا يقولون الحسين وضمه ثالث لاثن عشر كما في
في باب العدد واذ اعرف نحو ثالث عشر وثلث عشر من المركبات باللام فلا خلاف في تقاها على بناء لفظا عليه
البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف ثلث عشر كافي في باب العدد ما ان قلت لم يلم بالاء
مع اللام الجواب الجانب اليمين كما ذكرت في باب الاصوات من كل الابن قلت لان الجواب الذي يابشر اللام هو المركب
اي صدره مع اعراب المفرد في وسط الكلمة والجواب الاخير لم يباشر اللام فكيف معب خلاف كل الاعين
فان اللام يابشر فيه ما كان مبنيا وخلاف الاضافة فالباء تباشر الثاني في نحو ثلث عشر زيد كمن ثم جاز الاخفش
اعراب كما في في العدد قولي الاثنى عشر ثم هو ر انهاء على ان اثنا عشر معرب الصدر فظهور الاختلاف
في الف كافي الزيدان الف ولفظ الاء اعراب علة كافي وقال ابن درستور مومنين كسائر اخوانه من الصدر لكونه يحتاج
الى الجواب الثاني مثلهما وقال كل واحد من ثلث عشر وثلث عشر صيغة متساوية كما في حذان وحذين والذان والذين
وانما اعراب عندهم للجمهور الصدر في اثنا عشر منه لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه من تركيبة مع الثاني وكذا اعراب
لواو ب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونهما كالمعروف ودون ذلك انهم لما ارادوا من اليمين حذفت الواو والواو
بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانهما دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكلام ولم يحدف النون لبعث
مدليل بناء نحو ما زيدان وما زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون فقاموا
وسد مسددا والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمين للعلمي كالكافي في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله

معاونیادی بدی

949

[illegible]

والبدد والبداء
مصدران

ایدیسیا

بين بين اي بين الي والميت وانشاء زائد كافي قولهم حال من وينك ولم سمع في هذه الكلمات الاضافة كاجت
 في المذكر من مع انه يكن ان لا تدرى فيها انما عرف العطف كافي الاول فشق من اشتقوت صيغة اي انشرب ولم
 ينضب وبقولهم انما في بالمر ونشر وشذ من الشذراي التثنية ومذكر من التثنية والاسراف واليهم
 بدل من ابناء وبقولهم شذروا على الاصل او عن مذكر من ابيهم اي فعلت وبنه من الجذع وهو
 النقطه ومنه من قولهم فلان مراع اي كذاب يفش الاخبار ويشتري ما يبيث وقد نزل في حيث يبيث
 بكسر الفاء واصلها حوث يوث وقد سئل عن الاصل مع السوس وعدمه فلو كان من الاستحسان والاكثاب
 وما لم ينقل استحسن الشئ اذا ضاع في التراب مطبقة وقد جاء باث من الناس وحادث باث بكسر باي
 شيئا بالاصوات كحرفناش باش وحاو باق وجاز قلب الواو يا او الف لا مستحقا لالحاصل بالتركيب وعرفنا
 نكس من الثاني اتباعا كافي حيث يبيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مستعملة كجذع مضع وشذروا لم يسل
 الامع المركب وقد روى هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثل هذه تعين وانما حصة الحرف
 والظرفه وذلك لم قولهم وتقول في حصة بعض اي في فتنه عظمه نعم الضاد من والثاني ان مكسور تان او مفتوح تان والحيف
 الرب والبوص السبق والسبق من وقولهم اي في حصة بعض اي في فتنه عظمه نعم الضاد من والثاني ان مكسور تان او مفتوح تان والحيف
 من العكس لان ابياء اخف وقد نزل حوص بوس قلب ابياء واو او قد نزل الجران مع كسر الفاءين وتحتها فتكونان
 معيتين والثاني اتباعا كاذكرنا وقد نزل جيب بوس بكسر الضاد من والثاني مفتوح تان او مكسور تان شيئا بالاصوات
 وجاء حاص باص كاث باث واما الفاز باز ما عرك من اسم فاعل جري اي قد غلب وعرفنا على نزل ازا اسماء
 وازنقه كانه قيل هو الفاز من ابياز في كذا وجعلنا اسما واحدا وعرفنا فيه على مبع اوجه خاز باز بكسر الزاين وبناء
 الايمين على الكسر شيئا بالاصوات وخاز باز شيئا بالاصوات وعرفنا فيه على مبع اوجه خاز باز بكسر الزاين وبناء
 على الآخر وخاز باز كعبك ان مني او لهما عن الفهم او الكسر واما جاز كسر الاول فهنا خلاف لم يعلبك نظرا
 الى اصل الزاء واما منه الحرف في مذكر الوجهين للعلية الحسية والتركيب فادخله اللام انكسر الثاني جوا
 كافي ما يد غير الحرف وخاز باز باع ابا على اضافة الاول الى الثاني كالجوز في يعلبك فجوز حرف الثاني
 وترك حرفه وخاز باز كفا صعاء وجوز باز كقرطاس وليس الاخران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم
 صنف من اسمين كاقيل عيسى في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يفرحها كاني مبنيا عن
 بناء كافي الحقة عشر مال وجوز الحاز باز به الجنودا دلنا فيه معان ضرب من العشب ووزاب كمن في
 العشب وصوت الزباب وذا في اللهازم والستور واما خاق باق للكاهن وقاش ناش للماش فكل واحد
 منهما من بصوته فنسا على بناهما فوالس الكنايات لم وكذا اللعين وكيت وبيت للحدث الكنايات في اللغة
 والاصطلاح ان تعبر من شئ معين لفظا كان او معنى لفظا غير صحيح في الدلالة عليه اما لا يعام على بعض السامعين لقوله
 جاني فلان وانت تريد زيدا وما فلان كيت كيت ابا ما على بعض من سمع اول شناعة المعبر عنه كمن في الفوق
 او الفعل القيد وكولت وفعلت عن جامعته والفاط لحدث او لاختصار كالفياير الراجع الى متقدم او
 نوع من النسخة كقولك كثر الدمار لكثير القوي او غير ذلك من الاغراض والممكن عند ان كان لفظا فقد يكون
 امرا ومعنى ذلك اللفظ كقوله كان فعلته لم تملأوا اليها ديار كسر ولم تملأ ولم تلب الى خور وورثت برجل افعلى
 الى الفوق وقد يكون امرا مجرد وذلك اللفظ كالانفاذ والمحيات كالحكف الكف في محله وكذا الاوزان المعبر بها
 عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعلى صفة لا تعرف هو عبارة عن كلمة او لهما من زايير بعد ما ساكنة بعدا
 عن مفتوحة بعد لام وكذا غير من الاوزان كباي في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها ليسا من

مظهر الكنايات

مظهر
 كد من وما
 وكيف وغيرها
 واسماء الشرط
 كلها كنايات

عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها اسئلة عن معين غير مفرقة باسمه من سؤال
 عن ذي العلم المعين غير المفرقة باسمه ولو صرح قلت از يد اسم يد واذك الفاضل اسم ذك الجامع وان
 سؤال من مكان من معين غير مفرقة باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام
 بمعنى اي الموضوع المعين بشرط كان او استفهاما تكن بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات غير المخصوصة
 اختصارا اذ كان بطول على ان توفقت مكان اين زيدا في الدار اسم في السوف اسم في المكان الى غير ذلك من
 المعينات فخر الشرط والاستفهام مقدرا ان قبلها كلاما مذهب سوسه ومن كنايات عن المعينات التي لا
 تقتضى كافر وقول المصنف ليس غورن وما وكيف كناية عن نوع اذ كثر ما يلى في كلامهم ان من كناية عن العتلا وما عن غيرهم
 وقولك انا وانت ليس بكنايات لان تعري بالمراد وجبة الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بوساطة المرجوع اليه غير
 صريح بظاهره وقد نزل كيت عن كذا وكذا كوت قال والى لا كوت عن قزور غير با واوب احيانا بنا فاعلم
 نالكناية ضد التفرقة لفظا واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بملبية فان فلانا وفلانة معيان والجنس
 منها كم وكذا وكاي وكيت وبيت واما اسماء الاستفهام والشرط فمقدمة فلان فلانا با افر من اخص به الكنايات
 كالظروف في كون كل واحد منها معين معيا فاعلم ان كناية الفاعل مبنية على ما وقع في كلامه
 مفسر اما الاسم على المطالب او لغيره كانه لا يكون من هذا القبيل على ما افتره استفهامه كانت او حربه ولا
 لفظا كذا في قولك عندي كذا اجل لانه ليس حكايه لما وقع في كلامه متكلم مفسر او لا كيت وبيت في قولك كان عن
 الاوكيت وكيت وبيت وبيت بل قولك قال فلان كذا او قال كيت وكيت داخل في حقه وكان خا به عند
 قولك كان رجلا عندي واعلم ان بناء كم الجز به شيئا باختصاصها بالاستفهامية قال المصنف والادب لفظ
 او لغيره ما معنى الانشاء الذي هو الحرف غالبا كمن الاستفهام وحرف المضيض وغير ذلك ناشت ما تضي
 معنى الحرف فان قيل الكلام الجزى هو الذي قصد المشتك ان له خارجا موقفا في احد الانه مطاقتا لما
 تكلم به فان طامعه سمى كلامه صدقا والافند او الانشاس بالانقصه المتكلم به ذلك بل انما حصل المتكلم المعنى الخارج
 بذلك الكلام والمكلام المصدركم او برت لانه فيه من قصد المتكلم مطاقتا لما خرج حكمه بجل لفته ورب من
 انجب عنطاصره فمع ان يقال ما لفتت رجلا ولم تنص صر اذ اوجوا از التصديق والتكذيب دليل على
 كونها جزى بالخواب ان معنى الانشاء في كم الاستكثار وفي رت الاستقلال ولا تقصد المتكلم ان للفتين ظر جا
 بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثر اوله لا استكثارا ولا استقلالا فليعلم ان يقال له كيت
 فانك ما استكثرت اللقاء وما استقلت الانفاق كما يقال ما كثر معي ان يقال ليسوا اكثر من ولم يمع ان يقال
 ما تجت من كثرتم وليس كثر ما تان زنه فانه لا يقيد انك بعد قيامه منقبا بعد الكلام كانه اذ لم رجل لفته انك لفته
 لقاء كثر ابد الكلام بل المعنى انك تكلم باسقاء في الخارج وياتي تمام القول في فعل المدهم والزم ان يشاء
 به واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبه وكان ذا اشارته الى عدد معين
 في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار الجمع بعض كمن نال عن الخزين معنى التشبه والاشارة كاذكر تاني فاما لفتك
 واما لفتك فانك لفتك وادخله وكذا انقول ان كذا ما كثر برفع ما كثر على انه جزان ولا نقول ان اسم ان الكاف
 الاسمية لانها عند سوسه لا تكون اسمية الا للضرورة كاي عوف الجرمق ذاعل اصل بناء وقوله كذا العدد
 قد يكون لغير العدد ايضا فلو قال فلان كذا او اما كاي فمع كاف التشبه دخل على اي التمس في غاية الاباء اذا
 قطعت عن الاضافة فكأن مثل كذا في كمن الجور من مبهم عند السامع الا ان في ذا الاشارة الى ما في ذهن المتكلم
 خلاف ان فانه لعدد الجمع والتعريف بعد كذا وكاي في الاصل عن الكاف لانه ذواو كافي مثلك رجلا لانك سدن

والجملة من حيث هي
هو لا تستحق اعراباً
ولا ابناءً

عدم العلة
علة العدم

مطلوب
فيلم الاسعافات

مطابق
العدد مع الحدود
ككلية واحدة
وكذا كل مقدار
مع محيية

مميزكم الجندب

وكل ما انت
في معنى الحرام
لما صدر الكلام

مطلوب
اسماء الاسفهام والشروط
كن وما وغيرها

ملاحظة
والنظر في كلمات
الشرط الى الشرط
لا الى الجزاء
كان

وما
وعندكم لا يكون
الا تكفة

يعطف بالجمع على غير الاستغناء عنه البعد من واما قوله كم شاء ونحوها فيكون المعطوف اضافيا
على تبيين في باب المعارف وقد حوّر بعض النحاة علمه بجملة من في التابع بالاجوز في المتنوع
كما تراه الواجب اليه الحان وعبدنا وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب المعطوف عند غيره والمعطوف
في حكم المعطوف عليه وينقول لثبوت احواله واما بالاعطف على التخييل لان المراد الملقية ذرات واحترق فلما
تدخل فيها التعليل ولا التفسير والماكين وتقل التفسير في غير ما سبق به انه بعض رتب لا بعض كم قال لا يستقيم
كم ليس ولا يستقيم كائن كم لا يستقيم رتب كم وليس به دليل واضح وذلك لان كم اكثر استعمالا دون كائن
جاز حذف غير ما واما رتب في حرف واحد فيكون على منصوب على كائن وتقال بعضهم يلزم ذلك
من بعد ما فعل ذلك لانه لو لم يثبت بل من وجب نصب غير ما لانه بعد المنقول مكان غير ما فيكون الاستغناء
به انما بعض كم الجبره وقد جاء كائن في الاستغناء فلهذا دون كذا او منه قول ان من كعب لوز من جبين كائن بعد
سورة الاواب اي كم تعد ما استعملنا استغناء به وحذف غير ما وما قيل ان ولفظها التصدير دون كذا لما قلنا
في كم الجبره وورد كذا كذا راجع واو كذا وكذا اكثر من افراده ومن يتكلم بل او او ولكن به عن العدد نحو عند
كذا او راجع عن الحديث قال فلان كذا او لا دلالة فيه على التثنية اتفاقا وكثير بعضهم يتركه كذا او راجع
لثمة واما بالكثر دون عطف عن احد عشر واما بالكثر مع العطف عن احد وعشرين واما بالكثر مع عطف
رجح انه فطانتوا به العدد حتى اجازوا كذا او راجع بالكثر على ما به درهم واحد او درهم عشرين او درهم ثمانين
كذا في كلامهم واما الشافعي رحمه الله لا ينظر في تغيير اللفظ الجهم الى ما ياسبها من الفاظ العدد والمفصلة لان
المفصلة تدل على كذا العدد ونحو الجهم لا تدل عليه بل يلزم بالافراد ما هو ميقن وهو الاولي فيلزم في كذا
درهما او درهما واحدا وهو الحق واو رتب كذا او كائن كما قلنا في كم ولا يقول ان الكاف فيها وحده في باب الاواب
لان البرين جارا ما تتركب كلمة واحدة كما تقدم ولا منه من بقدر الاواب على الكائين اجتنابا للاصل قولهم
الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقيل وبعد وارجح ان لا يجره لا يجر وليس فيه وجب اعلم ان المجموع من الظروف
المقطوعة عن الاضافة تتركب وبعد وخت وفوق واما من تقدم وورا وخلف واسفل ودون واو وان ومن
على ومن علو ولا تناس عليها ما هو معناه نحو عمن وشان واخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف ان حذف المضاف
ولور والحروف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا قيم تم عدت وكقوله الاعلاد او بداهة ساء
ان لم يورد المضاف الا فاصول ان على او ليس لا يتم الا بغير كقيل وبعد واخواتها المذكرين وكل من بعض
واذا وقع هذا الحرف الاقام قد يندل على معنيين ذلك الحرف وانما ثبت هذه الظروف عند مطوعها
عن المضاف اليه طثا فلما الحرف احتياجا الى معنى ذلك الحرف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل
لما به وجود المضاف اليه فلما ثبت معناه بالاسماء الموصولة به وجود ما احتياجه اليه من صلته قلت لا يظهر
الاضافة فيه بوجه جانب اسمية لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذا وانما وان كان كانت مضافة الى الجمل
الموجودة بعد الا ان اضافة البست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مضافه تلك الجمل مكان المضاف
اليه كحرف وما يدل في بعض وكما التفسير من المضاف اليه لم يبق اذ المضاف اليه كانه ثابت بشي
بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التصويض لانهما ظرف وتعليقه التفسير او عادية على ما في
المفعول فيه وعدم التفسير ببناء اذ معناه عدم التصويض الاو اي وجوز ايضا في هذه الظروف
لكن على قلة ان بعض التفسير من المضاف اليه فيصوب قال ونحن قتلنا الاذ واذ وشفرة فاما بوجه اخر
على لينة من اوتال فساع في الشراب وكنت قبلما اداغص بالما يجره منه القراءة الشاذة في الاو من قبل

مطلب
وسادس الظروف
واول من الظروف

حيث واذا
واذا وكل
وبعض

ومن بعد وقال ابداء او لا فعل هذا الفرق في المضاف من ما اوجب من هذه الظروف واما من هذا وهو
وقال بعضهم بل انما اوجب لعدم تفرغ من الاضافة فعن كنت قبلما ابداء او لا اي متقدم او متاخر
من قبل ومن بعد اي متقدم او متاخر الا من زائد قبل ويجوز من هذه الظروف المضمونة لظهور الشر
من قوله ومنصوبه كجرتك قبلما قبل كما قال في المنادى المضموم بام او بياض فيجوز ان يكون قوله فاشترى
مفعولا وقوله وكنت قبلما من هذا وصيبت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقا في الاصل ان
لا يكون غاية تفهيم المضاف اليه بل يكون الغاية من المنسوب اليه فاما حذف المنسوب اليه وصحت معناه
استغناء صيرورتا غاية الخالصة ذلك لوضوحه في ذلك الاسم لا استفرا به ولم يسم كل وبعض مقطوع الاضافة غا
حصول العوض عن المضاف اليه وتقول حيث من على موبنا ككم ومن عال نقاض ومن فعال كرام ومن عاكفا
ومن علو مقنق الفاء فقلت فاذا ثبت على الفهم وجب حذف اللام اي اياها منسوبا اذ لو كانت على ولا
ستشكك الفهم على الياء ووضوحها قلت من على لم يسم كونا منسوبة على الفهم كاخراة والمحو ناقض ما واذا الفهم
في المنادى المضمون برشد اليه واذا تعدت بناء على سائكة العين وجب فتح ما واما كان مع الاواب كجوز فم
وكنت تقول علو الدار كما تقول تعلما وانا جاز على الفهم كمن علو من دون سائر الغايات فقلت الدار
المضمومة واما الكسرة كعلونا فلما تعدد المضاف اليه كاني قوله حاله من سلكي جياشيم وناو قد لم يسم غير الفهم على
ما عرفت الاستغناء وعلى هذا لا يمكن هذا الكسر الا به جاء قبل او مع الاضافة الى اياء الضمير واما البناء على التفسير فمقتضا
لفهم واما الفهم كمن علو فمقتضى قياس سائر الغايات ويروى بيت لعش باهلة اني انقن لسان لا اسر بياض
علو الاجب ضميا ولا سحر بضم واو او كسر او فتحا ونحو الغايات على الحركة يعلم ان لما عرفت في الاواب وعلى
انهم جبر اياهم في الحركات الملقاة من الهمزة من حذف المحتاج اليه عن المضاف اليه اذ ليكن لما جمع الحركات
لانما في حال الاواب كانه في الغالب غير مفعول كانت اما بضرورة من او منصوبة على الظنية او تخالف قوله
شا ما حركه اعراها **قوله** واو لا عرفت وليس فيه وجب شبهة غير بالظروف الغايات لسد الباب
اندي فيها كاني الغايات كمن ناهجات غير مفعولة ولا بام غير لا تعرف الاضافة من اشتراكها من مثل فلما
لم يسم مثل على الفهم ولا حذف منها المضاف اليه الا مع لا التبريد وليس لحوافل هذا لا يجره جاني زيد ليس غير كثر
استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس يعني الا وقد تقدم انه حذف المختش بعد الا ان بعد ليس و
المضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المختش المحذوف في جوجاني زيد ليس الا انما حذف منها المضاف اليه
بنيت على الفهم لثا لثها للغايات بالاباء والماحب في حذف ما اضيف اليه كثر استعمال ومن
على انهم شيئا فمقتضى لا تعرف الاضافة مثله كما عرفت في باب الاضافة **قوله** ومنما حيث ولا يضاف
الا الى جمله في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضوح وهي لثة لا حيث
في المكان واذا واذ في الزمان على خلاف في اذ امكن من مضافة الى الجمل التي يليها او لا كما في حيث واذا يقان
الى الفعلية والاسم وما اذا فمقتضى جواز اضافة الى الاسمية خلاف كما عرفت في المنصوب على شرطه التفسير واما جاز
الاضافة الى الجمل ولا يمكن الا انما مضافا الى جمله مستغنا ومنها احد الازمنة السبعة اشترط ذلك ببناء سبب المضاف
والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما اجتمع الى هذا البناء لان الاضافة
الى الجمل على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي بصحت الجمل فمقتضى هذا الجمل اضافة
مكان الى جمله لان الجمل لا يستغنا ومنها احد الازمنة فمقتضى لا استفاد لاحد الازمنة فاذا تعدد مضافا للاصل
ان يضاف الزمان الى الفعلية لانه الفعل على احد الازمنة وضعا فلما كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها

مطلب
واحد
لاخير

حيث واذا
واذا وعندها

الى الاسبوع والاسبوع المضاف اليه ان يستفاد الزمان منها يكون ثاني جزيا فعلا كقولهم يومهم على اننا نغتنس
او يكون مفعولا مشهورا بوقوع في احد الاربعه الثلثه وان كان جوازا استعملنا في الماضي نحو انك حين انما
اميرك في المستقبل لاحدك حين لا شئ لك قال به يومهم يارزون قال الجبر في الكمال المضاف الزمان الجائر
للاضافه الى الاشارة كونها ما صيغته المفعول فلا على اذ الواجب الاضافه الى الجمل ومعه يومهم على اننا نغتنس ويومهم
يارزون ويخوذ ذلك كذب هذا الذي ذكرنا كلمة اذا اضيف الزمان الى فعله مفعول في المعنى فان مصدرها كما رايت فان
لم يكن الزمان ظاهرا لمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له في الجملة من الاختصاص بالكون لظرف مصدرها فلا يتصل
الامه حذف مصدره كان وان وما قبل الجملة مال به من قبل ان يفسر وجوبا ومن بعد ما كان تنزيه ومن بعد ان
ملقوه وخوذ ذلك واما اضافته ريث الى الفعلية فخر ترفيع ريث افرق اليك ملكونه مصدره المعنى البطل مقام
الزمان به المضاف والاصل زمان ريث فوقي اي مدد ان سئل فوقي حتى يتدخل في الوجود فاما المعنى ان
افرق فلو كان كخروج النجم في تمام مقام الزمان جازا اضافته الى الفعل وكذا آية بلعني علامة وخبر ز
اضافتها الى الفعل لما بينهما الوقت لان الاوقات علامات تنوقت بها الحوادث ويعتق بها الافعال
لكن لما كان ريث وانه دخل من في معنى الزمان اضيفا الى الفعل في الالف مصدره اخر من مصدره قال
قال ما يقومون الجبل شعشا كان على سناكها هذا ما وتال الامن ضلع عن قيا ما به ما لم يجمعون الطعام ويقولون
اقم ريثا افرق فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدره على ما نقله الكوفيون كما في فكيف
بما يشابهه ومضاف ذواضعا بالالف عا به في جود ذوال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب
بذي سلم واذهب بذي سلمان واذهبوا بذي سلمون فقال بعضهم يمشوا ووزن صفة للاعرابي اذهب
الاعراب السلامه ان مع الامر الذي تسلم منه والباء المعنى به وقال السير في الموصوف بذي الوقت الى اذهب
في الوقت في السلامه ان في وقت تسلم فيه والباء المعنى به فلا يكون الاضافه شاذة لانه كالزمان المضاف
الى الفعل وقال بعضهم موزن الطائفة اوبت ومعه بعد كما عرفت في الموصولات انما بالواو في الاحوال على
الاشهر وربما استعملت ذوق الاضافه الى الفعل استعمالا مضافه الى الاسم نحو جاني ذوق فعل وذوقا واذوا
فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن وتدخل ان يكون طائفة على الملوك من الزمان كما هو في الموصولات
وان يكون بلعني صاحب اضيفت الى الفعل مضافا واذ قال مسبو به اذا كان احد جوبى الجملة التي تلي حيث واذا
فعلا فمصدره ذلك الفعل اولي طائفة من معنى الشرط ومعه بالفعل اولي حيث جلس زيد اولي من حيث زيد
جلس وفيما ذكر من ذلك في اذا نظر لكش لمعه موزن به اذا السماء انشقت واذا السماء انقطرت واذا الكواكب
انتشرت واما الكلام في بناء حيث في بياي بعد وقد شبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجملة وما العن حيث
واذا واذا ذلك لانها نسبتان متساويتان لانه لا حيز فيها كما انما غير خصوصه كحد ودحاصه لخصه لخصه اليوم والدار
فيضانان الى الجملة لكن لكن لما كان مشبهين بها شيئا لم يضافا الى صرح الجملة اضافة الى بل الى فعله مصدره
حرف مصدره كقولهم مثل ما انكم نطقون وقولهم لم يفتح الشراب منها غير نطقت فاصه في غضون داب او
قال وقولهم غير الى هذا المعنى على الهم اذا خف بالشوى الجاء وانما مصدره اضيفا الى طرف مصدره دون ما اضيف
اليه الزمان الجائر اضافة الى الجملة وان كان الاضافه اليها في كلا القسمين غير لازمة وجملة المضافة اليها الزمان في تأويله
المصدر ايضا لان التناوب بين المضاف والمضاف اليه في دالاتهما على الزمان وكمن الزمان ظاهرا لمصدر الجملة لفظا
اليها من غير الحرف الواحد بل بين المضافين الى طرف المصدر في الزمان وليس بالوجوه دين في مثل وغيره فاجتبه
معها الى طرف المصدر مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها مضاف للظروف ايضا الى ان المشددة والحقة

نحو العجب يوم انك نحن ويوم ان يقوم زيد فان مع النقل جاز في تلك الظروف والاعراب والبناء كما في مثل ما انكم
وغير ان نطق على ما ياتي وتختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي مضى في النزاع في
الحقيقة منتف لان الاضافه في النطق الى ظاهر الجملة بالاختلاف ومن حيث المعنى الى مصدره لان معنى يومهم يومهم زيد
يومهم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة ومن حيث كان المعنى يومهم هذا الجبر المعين وانه الاضافه في
المعنى المخصص الزمن ولا بد في الاضافه المقتضى المخصص من صحة تقدير للام المخصص واللام سعدت ودخولها على
الجملة قال صاحب المعنى سوف الظروف المضاف الى الجمل فيصير ان يقال حيثك يومهم زيد الجار او البارد
على ان يكون صفة ليومهم قلت ومع غرابه هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يضاف المضاف اذا كان
الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية لكن يجوز يومهم يومهم امير امير امير امير امير امير امير امير امير
ثم اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظاهرا في مفعولها بقدره في مال به مع يومهم
لا يطقون هذا يومهم مفعول الصادقين بالرفع وانه اعلم حيث جعل رسالته وهو مفعول به لعلمه فقد راوا قال في
حيث لم يكن من مدرك وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف اليه قال لان حيث مضاف
ظاهرا لا اسميا فالمعنى حيث جعله حيث يكونه الى جعل فيه والاولى ان يفصل انه مضاف ولا مانع من اضافة
ومع اسم الظروف الى الجملة كافي ظروف الزمان واما الجواب فيكون وساعده فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ
المضاف في المعنى الى فعله بخبره مبدئ منها السنون في ذلك فحذف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت
كذا او يوم الوقت وساعة الوقت وخوذ ذلك غريب الاستعمال مستعمل المعنى خلاف كقولهم بعد انهم
معلومون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله به يومهم وقت المعلوم فقال ابو علي في الجمل ان الوقت
معنى الموعود كما ان معنى قوله تم مبيقات به تم مبيقات به فهو معن قوله واليوم الموعود وقال ولا يخبر ان
بيرا وبان الوقت الاول لان اليوم اما وضع النهار واما بمرعه من الزمان ولو قلت الى بمرعه الزمان اذ يوم الزمان
لم يكن ذلك بالسهل هذا الكلام والذي سدد الى ان هذه الظروف التي كانا في الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة
اليه بل الى الجمل الخبيرة لانهم لما حذفوا تلك الجمل بدلا لسياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها موعود للاحقة
هذه الظروف كما بدلت في بعض واذا لان كلا واخرها لازمة للاضافه معنى فيستدل بالمعنى على حذف اليه وسيعين
ذلك الخبيرة بالقرينة المحاصلة من سياق الكلام فكل امرؤ كقولهم وكلا اثينا وعرضا بعضهم فمرف بعض
قوله دانته اذن صحيح لان اذ لازم الاضافه ولا وجه لسوئه الا ان يكون عوضا بعد معنى التنكير والتكلم والماضي
الظروف نليت بلازمة للاضافه معنى فلو قلت جاني زيد وكنت حينما كذا او فقدت حذف المضاف اليه واذا ل
سوين حينما انه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في المعنى بل الظاهر انه ان السنون فيه للتكثير فلما خافوا التباس سوين
المعنى في يوم او حين او ساعة بغير ما عرفت معن التكثير فوصلوا الى الدلالة على الجمل الخبيرة المضافة اليه في
في الاصل بان ابدوا من تلك الظروف بدل الجمل ظاهرا لازما للاضافه الى الجمل حقيقة في اللفظ صالح لجميع انواع الازمنة
من الساعه والحين واليوم والليلة ومن ذلك منصرف الجمل المضاف اليها موعود ابدال السنون منها كافي
قوله وانت اذ صحيح في بعد من الظروف بدلا منها مع سنون المعنى يكون السنون كانه نائب في الظروف المبدل
عنها لان بدل الجمل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما طلق عليه فكانه موعود الزمان اذ الكسر لا يفتاها
ليكون كاسم يمكن جزمه مضاف اليه الظروف الاول حتى لا يستلزم حذف المضاف منه بل بناء على النظم والسنون في
لا بد منها حذف المضاف اليه من احد ما الا ان يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك الجمل وقد كقولهم الاعلان او
بما عدا ما بعد الحزان ولا يوصل باذ الى العوض المذكور وكانت الظروف المذكورة فلا يكون مستقبلا او ماضيا

في كل

مظ
الظروف المضاف
إلى الجملة

تو

بناء الظروف
مؤددا لاجمعا

والقروض المضافة
إلى الجمل على ضريبتين

وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ
صَدَقَةٌ أَنْ يَأْتِيَ
وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ
صَدَقَةٌ مَا أَهْلُ

مع باور ان خدایع ما فرستاد ان مشد
و عتقد و مد نام الکتاب فی الطول الخط

مستحقين من هذا جودك وحسن
منازعتك في اعتقادك العظيم

وكلية الشرطة
مناطق جديدين
مثل لوديان

ان موضوع
ما مفروض
جود

والعامل
في اذا

كان قبيحاً قد من قبل فصدقت واما على القطع بعد من فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقولهم ان كنت
قلية فقد علمت واما على القطع بوجوده لم يرد وان كان غنياً لم يكن وان اعطيت جانياً لم يكن وان استعملت في
الماضي على خلاف وضوئها ولا يستعمل فيه في الاصل الا شرطاً كان لما ياتي في الجواز ثم وقد يستعمل في
الماضي على معنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه السلام لو ان لابن آدم من
من ذنبه ما اتقى اليهم انا لما يقول لما كان اذا موضوعاً للام المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل
لم يكن مفروضاً وجوه شتى في القطع والفرض في الظاهر فممكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما علمنا هو
الفرض وجوه كونه لما كان فكيف لنا الحال في الامور التي هو متوقفاً عليها في وقوعها على خلاف ما
هو متوقفاً عليها في وقوعها ان كان في معنى وما يرد الاسماء الجواز من حصول التام ان ادخلنا في ما نمت كمر شاكاً
في معنى الخطاب غير متوقع وجوده على عدمه بعض من حقت سواء لكن اخبار ان قبل من وسائر الاسماء الجواز من على ما
هو متوقع في معنى الشرط والاستصحاب صار بعد الفرض متوقفاً على ما اذا لم يوضع في الاصل لزمان
تقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وصفت اذا لم يجز ان يرفع الفرض الى معنى الشرط في الحديث الواقف
فما واما اذا انما كان حدث الواقعة فيه مطلقاً في اصل الواقعة ثم لم يرفع فيه معنى ان الدال على الفرض
من صار عامراً على شرف الزوال في تلك المدة ثم الا في الشرطية اراده معنى الشرط وكونه بعض من قال برفع
في حذوف واسم برفعه في نار اذا انما يرد انهم تقدم وقال اذا انقوت امياً فمما كان وصلاً خطانا الى اعدائنا
مضارب ومن جهة اخرى معنى الشرط فيما لم يرفع عند الاخير من وقوع الفعلية بعد كما في المنصوب
على شرطية التفسير وما اكثر دخول معنى الشرط في اذا ووجه من اصله من الوقت المعين جاز استعمله
وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا الحقيقة لمعنى ان وذلك في كلتي
بعض على طرز الشرط واخرى وان لم يكونا شرطاً وجواً بقوله في اذا جاء به الله والله الى فيه كما انه
لما كثرت وقوع الموصول من شرطية جاز دخول الفاء في جنس وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في
قوله ان الذين قتلوا ان قتلهم في قوله واما انا الله على رسوله الى قوله في اوجفتم لان القيتن والاناء محققا
الوجود في الماضي فلا يكون فيها معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله وما بكم من نعم الله انى
شكر هذا الموضوع في الحقيقة فليس وانما ترتب اذا او الموصول في الايات المذكورة والجلل ان بعد ما ترتب
الشرط وحكم الشرط واخرى وان لم يكن فيها معنى الشرط لمدى هذا الترتيب على لزوم مفهوم الجملة الثانية
لمعنى الاولى لزوم اجزاء الشرط فيحصل هذا الفرض على اذا جازاً مع كونه بعد حرف لا يعمل فيما قبله
كالفاء في نسبة وان في قوله اذا اجتنبواكم لم ينال منكم الاثم والابناء في قوله اي ايدامت لسوف اخبره جيا
كامل ما بعد الفاء وان في الذي قبلها في جواً ما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيد فان ضارب للفرض الرابع
الى هذا الترتيب كما في في جوف الشرط فاذا لم يرد هذا الفعل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرط
على ما قال الاكثر من ولا يجوز ان يكون جواً على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الاطراف على ما في الامور
التي لا يتقوى اتيهم جاك فاقرب نصب اتيهم على ما في الكنايات ولو جاز ايضا على الجواز في اداة الشرط
لقلنا الشرط اولي لانها غلطان بوجهها الى معول والا قرب اولي بالعمل منه على ما هو مذموم البصر ولو
كان العامل بعدنا الا بعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بغير المفعول عند العمل
البصر من كافي رازي وزرعة زيدا فكان الاول اذن ان يقال متى جئت فيه او متى جئت ولم يسمع واما
الاختلاف لان على كون الشرط في مثله هو العامل في الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء

وقد يستعمل
في المستقبل

دخول معنى
الشرط في اذا

دخول فاء
في جواب الموصول

والعامل في متى
وغیره

قوله
فبشيء

قوله معاً والليل
اذا انقضى

ولي فيه نظر اذا لاش من هذا في حاصل الامتنان القسم فمر حال من مفعول اتمم فيكون الاقسام في حال حصول
الليل كان المراد في قولك ورتب من هذا في حال حراجه وحصول في وقت غشيان لان وقت الغشيان طرف
لما كان ان الظرف في قولك خرجت وقت دخول الخياط فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو ما
كاهر وانما في قوله والبقا اذا التفت بزم كون الزمان حاله ان الجثة والجزء لا يجوز ان يكون خبر عنه وقيل اذا
بدل من القسم بخرج عن الظرف ان وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجوب احد ما من حيث ان اجزاء اذا
عن الظرف قلنا في الثاني ان المصنف لم يمتنع من ان يكون وقت اشتاق التمر وليس بعيدا ان يقال في قوله
لما دل عليه القسم من معنى العظم والجلال لانه لا يقسم بشي الا الحال العظم متعلقة بالمصدر والمصدر على ما ذكرنا
في المفعول له من جوارز فله تقديره عند قوله الدلالة عليه وخاصة في الطرف فانه يكتفي برحلة الفعل وتوهم كاهر
مشهورا في تقديره وعظمته اذا التفت فهو كقولك يخرج من زبد اذا ركب الى من عظمته وانظر في هذا لا يصح
يكون مع الاشارة الى ان القسم لا يكون مع الاشارة الى ان القسم ناهية عن العظمه اذا لا يجب الا من عظم
في معنى لا يقسم الا لعظم في معنى واذا جاء بعد من كقولك حتى اذا دخلت قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب
الجليل منتصب باخرا كما هو موضح كون معارف ابتداء ليس معنى كوننا محروما ابتداء انه يقع المبتدأ بعد
فقط بل معناه انه ستانف بعد ما الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله به حتى يقول الرسول بالرفع
ويقول سر حتى يعلو انكس قال بعضهم يجوز ان يجر بعد حتى عن الشرطية ويجوز حتى ولعله قد علم قوله
حتى اذا سلطوهم في قتالهم شيئا كما لا يخفى على هذا البيت او هذا البيت هو القصيد ويجوز ان يقال ان جوابه
مقدر على ان يكون على اعلى من قوله احوالها وقال الجيد ان اذ اية زائد ونافع از تكاب زيادة منه جردا في حرف
الجز المتعلق الاو غير ان الوجود في كافي قوله به اذا التفت ان يفتى الى يكون اسورا لا تقدر على وصفها وعن بعضهم
ان اذا التفت ان يفتى انما هو في كافي قوله به اذا التفت ان يفتى في وقت قيام زبد وقت فقه وعجز
وانما لم يغتر على شامد من كلام العرب وانما قوله به اذا وعالم دعوة من الارض اذا انهم يخرجون فاذا الاولي
زايده والثانية للمفاجاة في مكان كافي في الفعل الجوزم قوله قد يقع للمفاجاة فلهذا المبتدأ بعد
وقد ذكرنا الخلاف في اذ المفاجاة كافي في هذا الباب والكوفيين يجوزون نحو خرجت فاذا اريد القيام
نصب القيام على ان زبد مرفوع بانظر في كافي في الدار زبد لان اذ المفاجاة عندهم ظرف مكان واما
نصب القيام فتأمل ان اذ المفاجاة بدل على معنى وجدت فيعلم فلهذا لان معنى مناجاة الش وجد انك له
مفاجاة فالقصد بخرجت فوجدت زبد القيام والقيام ثانيا مفعول به ومنه قول الكسائي في المناظرة التي خرجت بينه
وبين ميمونه في مثل قولك لم كنت ان العقب اشهد لسمي من الزمر فاذا هو اياها ولا يجوز اياها وما لم يسم
لا يجوز الا فاذا هو عين لان اذ المفاجاة يجب الابتداء بعد ما قال الزجاج مستعاضا عن الكوفيين فاذا
عندهم كالتعجب قلنا لما اقبل قال انا طاهر قبل انما نظير من قتلت اني قل ان كانت اذ السائر الظروف
توهم ان يرتفع بعد ما اسما واحدا وان اخلو ما على وجدت طلبناهم فاعلى ومفعول بين ما على يجوز ما اذا
لم يروا ما واما في الموضع فلا يجوز عند البصريين الا التفت على انه خبر المبتدأ وقال ثعلب اعداد الكوفيين في نحو
فاذا امر انا ان يوقعوا واد انهم صحت مع احد مفعول به كانه قال فوجدته مع اياها كقوله ناصب ولو كان
خواسن دونها راما مكان السوق اوسى اقرب الى راما من اقرب قال الزجاج ليس هذا قول الكوفيين ولا
البصريين قال واظن الحكماء في هذا عن ثعلب فلهذا لان المعاد عند احد المعنيين لا يكون الا فلهذا يجوز استالما
ولا يجوز استعاطا معي في مثلنا اصلا هذا هو كلام الزجاجي ولكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام

البوب الا اذا كان خبر المبتدأ معونا باللام او افعل بضم الف وفي الايتين به غير ما نظرنا في باب الضمارة وقوله
اوسى اقربا يعني اوسى في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذ او اذ في جواب بيننا وبيننا وكلتا ما اذن
للمفاجاة والاعجب في اذ في جواب منها واذا في جواب بيننا وبيننا سوس الناس والامر انما اذا نحن
نعمه منصف ولا يخفى بعدا والمفاجاة الا الفعل الماضي وبعدا والمفاجاة الا اسمية وكان الاصح لا سمعنا الاثر
في جواب منها ونما كثر في جوابها بدونها واكثر لانه ان المكثر غير فيصير بدل على ان الاكثر افعى الا بصر الى
قوله امر المومنين به وهو مرفوع الفضاة حيث هو منها وهو مستقبل ما في خبره اذ عتدا لا يخرج بعد واما قوله ولما قصد
الى اضافة عين اللزوم اضافة الى المفعول الى جمله والاضافة الى الجملة كذا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما كانا الت
تكتف المتعدي عن الاقتضاء واشبهوا الفتح فتولدت الف فيكون الف دليل عدم اقتضاء للمضاف اليه لانه كان
وقف عليه والالف قد روي به الوقف كافي انا وانظروا واصل من ان يكون مصداق بعض النواق فتقدم حسب
مكنا الى مكان فراقها وقد روي في حذف محل ودخولك الى زمان فراق خروجك ودخولك فلهذا
المضاف وفيهم المضاف اليه مقامه فمن كاتبت في الزمان والمكان واما اذ الف بما والالف واصل
الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف الى المكان الى الجملة حذف الزمان المضاف والتقدير في الجملة
تات زبد تايم اي بين اوقات قيام زبد في وقت لقيام القمر عليه وفي خبره اضافة الزمان الى الجملة دون
الامكنة وغيرها فهو المكان كونه من الدار من زبد وروان اضيف الى الزمان فهو الزمان كونه من يوم الجمعة
والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث كونه من قيام زبد وقعوده الا ان يرد به لجاز المكان لم يفتقر الى زبد
من الحرف والرجاء استوت بين مكانا فلهذا وقع بين خبر اخر الجملة فلهذا المضاف فلهذا الى زمان محدود
وظاهر الى جملة مقدرة بالحدث لا بد ان يكون معنى الزمان فلهذا اجاز اضافة الى الجمل وكل ما قلنا في بيننا طرد
في كافي من ان ما كانا لم يفتقر عن طلب مضاف اليه مفعول ومن تقدم زمان مضاف الى الجمل فلهذا اذن زمن
مضاف الى الجملة لان كلاهما مضاف الى زمانا كان او مكانا او غير ما هو من وما متى شابتها اكثر
من مشابهة منها فم دخل الاعلى الفعلية خلاف منها ومنها ولفظ المفاجاة في وقوع الماضي بعد كافي بعض المستقبل كنه
ليس ذلك ختم في كل ما كان في الكلمات الشرطية المضمرة لمض ان وكل ما كان وقع بعد حيث احتمل الماضي
والاستقبال للمعوم ان في هذه الكلمات الشرطية وفي كافي راحة الشرط واما حيثما في كافي شرطه ثم وتقلب الماضي
مستقبلا كنه وما متى فالعالم في كافي حيثما في كافي راحة الشرط واما حيثما في كافي شرطه ثم وتقلب الماضي
يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه ككلما طلعت الشمس اسكن وكلما اصوتت صبح اسد وقد سئلان
في الامر المسكوك فلهذا اذا جتن اعطيتك كاسهل الاسماء المنتهية بعين ان في المقطوع بوقوعه فلهذا طلعت
الشمس استكن وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل منها ومنها وكما في الماضي وفي الحب مقبل واما ان ترتب
بناء منها ومنها وكما على النعم كون اضافة كذا ذكرنا في حيث لا تضافت على النعم الذي كان سحفة
حالة الاواب الا من حيث فانه لم يثبت لها حاله اعواب من منصوبه فصاحت مراجع حركتها الاوابه واما ترتب
منها ومنها وكما على كنهها ترتب كافي الشرط مع الشرط والجزء الما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية الاولى
لزوم اجزاء الشرط ولذا اذ اذ او اذ المفاجاة في جواب منها ومنها لعل الاكثر ان مضمون الاول
بالثاني مفاجاة بلاترابط فيكون اكثر في معنى اللزوم وقيل في كافي انه موب واما مصدره والزمان المضاف
الى ما تقدم فمجرد زاء مثله في معنا فان دخل اذ او اذ المفاجاة في جواب منها ومنها فان قلنا كما هو
مذهب الجرد ان اذ المفاجاة ظرف مكان وكذا انشئ ان تقول في اذ المفاجاة فاذا او اذ انصو بان

المبتدأ تقول في جوابي او سقيم في البدل منه اصحهم ام سقيم والجواب والبدل لاسم الفاعل المتعلق
 به كيف في الحقيقة وان دخلت نواسخ الابتداء على غير المتعلق الذي بعد كيف لم يكن اصحيت
 وكيف تعلم زيد فكيف منصوب المحل واثنا يملأ طوبى ذلك الناصح ولا استقام بكيف عن التكرار
 فلما يكون جوابه لا التكرار لا يجوز ان تقول الصحيح في جواب كيف زيد واشتد دخول على عليه كما روي على
 كيف مع الاخيرين واما قولهم انظر الى كيف يصعب فكيف فيه خرج عن معنى الاستقام استقوطه عن المصدر
 والكوفيين يجوزون يوم الشرط والجزاء بكيف وكيفاً قيا ساو للجوزة البعير من الاشتر واما الابد
 انما في الجزاء مستكرمة وقال الخليل خرجها خرج الحجازة بمعنى في حق قولهم كيف يكمن كون لان معنى
 العموم الذي يعقب في كلمات الشرط الا انه لم يسبق الجزاء بها في السمع وجاء في كيف في قال او راعيا لبيان
 شرونها في الحسن من بعد انما اشترط ان لا ينس من لغة في كيف او يقال حذف ما كيف ضرورة قوله
 ومنه ومنه يعني اول المدح قبلها المدح المعروفة بمعنى الجية قبلها المقصود بالبعد وقد يقع المصدر
 او ان او ان يمتد زمان مضاف وهو مبتدأ خبر ما بعد خلافا للرجاء عند النجاء ان اصل مد منه مخفف
 انفس استدل الا بانك لو سميت بل صوته على منبذ ولجنته على اصنا وهو على هذا ان الامة على هذا غلب
 الحذف وهو متوقف بعيد وذلك ان الحذف منه حرف الا المصنف لم يزل وزب وعدا كما قال
 بعضهم في اذانه من اذا ومنه منه صاحب المعنى في الموضوعين وقال قولهم منبذ واصنا وغيره منقول عن
 العرب واما قولك ذال مد في قوله اليوم بالتم للسالكين اكثر من الكسر فلما بدأ بضعاف على ان اصله منه
 لجواز ان يكون للتابع وضم ذال مد سواء كان بعد ساكن او لا لغة غنوه فعل هذا الجوز ان يكون اصله
 انهم مخفف فلما اجتمع الى التحريك للسالكين واد الى اصله كان في قولهم اليوم وكسر ميم منه ومنه لغة سليمة
 قال الاخفش منه لغة اصل الجواز ومنه لغة قيم وغيرهم وشاركم فيه اصل الجواز وعلى ايضا ان الجوازين
 يخرجون بها مطلقا والقيمين يرفعون بها مطلقا وهو راجع الى ما حكى اول الجوزين بها معاني الحاضر انما قالوا
 ومنه لغة قيم وغيرهم وشاركم فيه اصل الجواز على ما حكى اول الجوزين بها معاني الحاضر انما قالوا
 عليهم في الجوزين في الماضي ولا استعلان في المتفعل انما قالوا وقال الفراء منه كبر من من وذل ولعل الله
 السليمة وانه فاعل فروع عند في نحو من يوم الجمع خبر مبتدأ حذف اي من الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت
 الذي على حذف الموصول وذو طاء وسبق ان يكون التقدير عند في نحو ما رايته من يومان من ابتداء الوقت الذي هو
 يومان على حذف المضاف قبل الموصوف يستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منه من اذ فركنا وظم الذال
 دليل على التركيب فاعل فروع بعد فاعل فعل فروع من يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت
 مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عند في نحو ما رايته من يومان من ابتداء يومان اي اذ ابتداء اليومان للفا
 قبل هذا الوقت بدخولها في الوجود اي من وقت ابتداء يومين واثرا التكلف على المدح من ظاهر الحذف ولفظ
 ان لا يكون منه الجارة على المدح من ركة اذ سعة التاويلان المدح من ان فاعل يكون هو ما وقع في اللفظ للفظ
 هذا الاسم المكتوب وقال بعض الكوفيين ما ايمان على كل حال فان خفض بها فعل الاضافة وعلة البناء عند مولا اما
 في حال رفع ما بعد ما لا ياتي من حذف المضاف اليه واما في حال جرح ملتصقا بها معنى الحذف لان المعنى من يوم الجمعة
 من يوم الجمعة ومن تاريخها فما لم يكن الحد المضاف الى الزمان مستغنيا معنى من ومنه من تاريخها من اول شهرها وتاريخها
 من شهرها من اول شهرها من وقتها على ما سبق انه لا بد له ومنه من معنى ابتداء الزمان في جميع متروقاتها فاذا انقضى
 هذا المبدأ اذا جاز ما بعد ما فيها من زمان الجوز على انها ما جرح بعض البعير على انها ايمان وازالم يجر ما بعد ما

مطلوب
 من زمان مد ومنه

ملاحظات في كونها السجين لكن في ارتفاع ما بعد ما اقوال الاول لجمهور البعير من انها مبتدأ ما بعد ما جرح ما على ما ي
 تقرير والثاني لا لا تام الزجاء انها خبر مبتدأ من زمان مد ومنه باول المدح وجه المدح ونوعين كما في من
 نفس البعير من فهو مخط لا انك اذا قلت اول المدح يومان فانت جرح من الاول بالمدحين وانما كيف جرح من
 التكرار الموصوف يعرف مقدمه والزمان المقدم لا يصح تذكير المصدر الموصوف الا اذا نصب على الظرفه نحو يوم الجمعة
 وان فترجا يظن كما تقول مثلا فمأرايته من يوم الجمعة اي مع انها ما الى انتهاء الروب يوم الجمعة وفي ما رايته من يوم
 الى عتسها وبعد ما ان بعد الروب يومان فله وجهه مع تعسف عظم من حيث المعنى والثالث والبراه قول الفراء
 وبعض البعير من كما تقدم ولا باس ان يركب من مباحا خاص من من مباحا عام وما قال المالكي فيها فيقول انهم
 ارادوا ابتداء غايه الزمان خاصة فاحذر العطف من الذي هو مشهور في ابتداء الغايه وركبوه مع اذ الذي هو الزمان
 الماضي واما جلت على اركاب تركب من الكهنيين وجرح من ابتداء الوقت الماضي في جميع مواضعه عند كما
 في واما معنى من واذا فليست على الظن تركب منها مع منا مبتدأ لفظه للفظها وامور الخمر اكثر فظن فيقول حذف
 لاجل التركيب من اذ في منبذون وذل سائين وحق اذ ان مضاف الى الجمل والاضافة كالاضافة كما
 من وضوح الدال لما اخرجوا الى طريقها للسائين شيئا له بالغايات المتكثرة في الاصل كقولهم وبعد لما صار على
 لثة الحرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحرف فلم
 تشابه الغايات المعربة الاصل كما شابه صاحب مكانه حرف لاسم مضاف وذلك ان اكثر ما مضاف اسم شمس
 على لثة الحرف او كثر فحق منه كما هو اللفظ السليمة ثم استعملوا الحرف من الكسر الى ضم لازم مع ان منها حا
 غير حصن وضوح الليم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا الحذف كحرف النون ايضا فاذا كان كدارجة الذال الى
 الكسر الاصل اذ انهم انما كان للسائين والفرق من هذا التركيب لخصيل كلمة منبذ يجر زمان فعل
 مذكور مع تعيين ذلك الزمان كجديد زمان علم الروب في نحو ما رايته من يوم الجمعة المقصود لا جديد زمان عدم
 الروب وجديد الزمان مع بعضه حصل ابا بان يدرك مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم
 نحو من يومان ومنه يومان ومنه منبذ يجر زمان اذ انهم قيا به الى وقت التكلم ولما بان مدرك اول الزمان
 المتصل اخر زمان التكلم فينتقض لذكر الاخر كخصا لذلك الاول بالايشاره فيه غير فاعلم بعد من
 يوم الجمعة ومن يوم قدمت فيه ومنه تام يريده يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا اشاره في هذا الاسم
 ما بعد من الايام فلي الاول كان اصل من اول اذ حذف اول المضاف الى اذ لم يركب من من واذا
 من كذا ذكرنا وذكر معنى من من زمان من اول وقت يوم زده واما الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف
 وحده اذ معنى من من من وقت زيد فيقول مضاف من الى ممتد اليه اما لا يجزى من نحو من زمان
 والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلم ما بعد القيد متعلقه لاول المدة والتي اخرجوها فعل فان كان الفعل ماضيا
 من تمام زده ومنه من تمام زده لاول المدة وان كان مضارع لم يركب من من ومنه من ركب وان كان
 المضارع حالاً فهو ملحق بالمتكسر وان كان كناية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان من لم يثبت
 الزمان الماضي فقط لتركيبه من اذ الموضوع للماضي وما لا يحذف الجوز من من يقوم زده للزوم جار من وكون
 يقوم مقام تمام وحذف زمان مضاف على ما يجر في تقريره من حجب البعير من والاصل جواز لان
 يقوم كالمنا حال او كناية وليس المضاف كدونا على ما اخترنا وجاز ايضا ان مضاف من الى الجملة المصدره
 حرف مصدر في لعمري بالتركيب من صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة كالمنا رشت وآبه على
 ان يكون مصدر الجملة التي بعدها حرف مصدر في لعمري بالتركيب من صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة كالمنا رشت وآبه على

ملاحظة

وجوز ان يكون منه في مثله مضانا الى جملته فذوق احد جزئها الا اني بعد في المصدر المجرى نحو منصرف لم يقول يجوز
حدوث احد جزئ الجمله المضاف اليها وجوز ان كان الثاني مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان الحكم
معرفة كان او نكرة نحو منصرف يومان ومنصرف اذ كنت في رجب ومنصرف نحن فيه ومنصرفنا او كان ابنا في اول
الزمان المتصل بالجزء من الزمان النكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو قوله منصرف يومان ومنصرف يومان ومنصرف
هذان الحدان يجوز سوت القارة فيها ويجوز اسفا في جميع اجوابها وذلك لجواز دخول الحد في الحد ودور وجه
منه وما بعد الحد من حيث سوت القارة فيه بل لا ريب وجوز كون هذا الزمان في المراد به الاول معدودا ايضا بشرط
ان لا يكون العدد مقصودا بل كونه المراد به الزمان المخصوص نحو ما رايته من سوت القارة ومنصرف يومان
لذلك ومنصرف في الجمل والاما ان قصدت العبر كقولك بالقبيلة منصرف في الجمل وانت تريد ان الروية انقطعت في
اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثاني الى الان وكذا الثالث الى اخر العشر فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول
الى الان فكيف سقى منقطع في الثاني والثالث بل المقصود انما انقطعت قبل العشر وان قلنا بدخول الحد في الحد
في جواربه منصرف يومان لم نقل به فالحق انما انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن كساعات
يوم الجمع في منصرف يومان او عند انقطاع واحد جزئها منصرف يومان اذ كان ابنا في مصدره والاعلى احد الزمانين
المذكورين فلهذا الحال نحو منصرف يومان اذ كان وقت الكلام نائبا ومنصرف يومان فخرج من جواربه وانا وجب جرح
احد الجزئين في الموضع المقتضى بالذكريا وان لم يرد مسددا شي لقيام القرينة على كثرة الاستعمال ونقد الاول من منصرف
كان يومان على حذف الفعل اي من اول وقت كون يومين الى اليومين اللذين هما زمان النكلم او يومان كانان
على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتعديين على وقت النكلم
وانما اسف من انصرف لان من المعلوم ان من موضوع لتوقيت الزمان الذي انصرف وقت النكلم في جميع الحالات
سواء كان بابعين مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة ونقد الثاني من كان يوم الجمع او منصرف يومان كانت في من
وقت كون يوم الجمع وجاز ان يجعل يكون يوم وقتا على سبيل الجواز كما نقل اذا كان يوم الجمع ادى منصرف
اما المصدر والادال على احد ما مفعول في المعنى الاول منصرف يومان اذ كان وقت الكلام نائبا من منصرف يومان او
يوم من منصرف يومان في المعنى الثاني من جواربه كانه يجوز ان يكون نحو منصرف يومان في المعنى الاول ومن ان اسف في
الثاني من جواربه نقول انما يجوز واصله الى هذه الظروف المذكورة والمصادر نحو منصرف يومان ومنصرف يومان
سفر ومنصرف يومان من كم سرت وكم سوال من الزمان اي من اول وقت يومين الى وقت ابتداء السفر ومن وقت
يوم الجمع ومن وقت سفر ومن وقت كم من الايام اي وقت اسدكم منها واما جواربه فخرج اذ بالتركيب
كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منصرف يومان اذ اضافته الى المفرد عارضة قليله كما
اتى ضم حيث عطف الاضافة الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى من جواربه الخوف ورغوبا اصلا وانصرف
الى ما نرى في بعض الكتب ان من الجواربه في الموضع قد تارة معنويا نحو ما رايته منصرف يومان وهو جواربه
في يوم الجمع به الجواربه مع الرفع فان ذلك ومن هذا الذي مر اصل منصرف يومان ثم انهم قد يرفعون بعض نكرة غير
محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منصرف يومان ومنصرف يومان ومنصرف يومان لان اذ لمعين الزمان وهذا
كما وصفه من معين النمايه لم يقل حتى حين وحتى مدة فعل ما لا بد منه في كل موضع دخله من معنى اسد
الغاية ولا يمكن لبعض في حينه كما في منصرف يومان ذكرنا وان كان في بعض مواضع اذ في تصف فان ذلك
مع قصد جملة في جميع الاستعمالات راجعا الى اصل واحد وعلى وتبين واحدة ونرجع الى شرح ما في الكتاب من
احكام منصرف يومان في يومه من مال من منصرف يومان اول الحقة على المفرد المعروفة مدعيهم انه

اذا ارتفع الاسم بعد ما كان ايمان في على الرفع بالاسماء ولما مضى ان اول من الفعل الذي قبلها مشتقا كان
او مضيا نحو ما رايته منصرف يومان الى اول من اسفاء الروي يوم الجمع فاذا كانا بعد المعنى وجب ان يلحقا
من الزمان مفردا معرفة ونكرة كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفردا في جواربه منصرف يومان اللذان عاشتا فيها
او لم يكن العدد مقصودا او كذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته منصرف يومان منصرف يومان منصرف
واياهم من منصرف يومان على ان كان الفعل مثبتا او مضيا نحو منصرف يومان منصرف يومان منصرف يومان
الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او غير او معرفة او غير نحو منصرف يومان ومنصرف يومان ومنصرف يومان
انما يجب ان يلحق مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان النكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا
فهو العدد وذلك لان من يقول ما لقيته منصرف يومان او منصرف يومان لا يقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون
فهو معنى العدد فقول من المقصود بالعدد اي المقصود به العدد والبناء لبعضه مع والاك ان الواجب ان
يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش
لا نقول ما رايته منصرف يومان ومنصرف يومان قال ويجوز ان يقال ما رايته منصرف يومان وقد رايته اول من اسف
اذا كان وقت النكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه لا يمكن من النكلم لاسفاء الروي يومان واما اذا كان في اوله
اعنى وقت الجواربه فذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع الروي يومان مجازا وكذا ان كان
في وسطه جعل بعض اليوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا يجب بعض اليوم الاخر وان اعد
بها مجازا نك ان تقول منصرف يومان ايام قال ويجوز ان تقول ما رايته منصرف يومان يوم الاثنين وقد رايته
يوم الجمعة ولا يفتى بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال ويجوز ان تقول ما رايته منصرف يومان وانت لم
تد منصرف يومان قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى اقول وعلى ما نقلنا وهو ان من لا بد منه من معنى الاسف
في جميع مواضع الجواربه ذلك وقال انهم يقولون منصرف يومان ولا يقولون منصرف يومان ولا يقولون
منصرف يومان قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منصرف يومان استغناء بقولهم منصرف يومان ولا يقولون
منصرف يومان لان جميع ما قال مستند الى السماع فبما وقعت والاتفاق على جواربه الجمل والنقود
ليس بان منصرف يومان من سعة قول من وقته المصدر او الفعل او ان منصرف يومان منصرف
الى على التثنية لان معنى ما رايته منصرف يومان او منصرف يومان من سعة منصرف يومان منصرف يومان من سعة
ومن زمان سافر ولم يذ كر المص الجمل الاسمية نحو منصرف يومان من سعة من سافر على من سافر ومن سافر
الاسميان فلهذا من منصرف يومان ما بعد ما جرحا اذ معنى ما رايته منصرف يومان اول من اسفاء الروي يوم الجمع
ما رايته منصرف يومان من اسفاء الروي يومان مكانه كان في الاصل في الموضعين من ما رايته حتى يكون الجمل مضانا
اليها فحدث لتقدم ما يدل عليها ونسب من منصرف يومان قبل وبعد وذلك قبل منصرف يومان وقيل من منصرف
على وصف الظروف ثم جعل من منصرف يومان بغيره وقيل كلامه من منصرف يومان فلهذا من منصرف يومان من سعة
الجمل اذ لا تقدم الجمل عليها فصار الظروف الاستفهام وخوف والكلام مع هذا الاسم فلهذا من منصرف يومان من سعة
ومن منصرف يومان من قالوا ولا يجوز عطف التثنية على الاولى وان جاز ذلك اذ اصرحت بنفسه كما نقل
ما رايته واما من منصرف يومان وذلك ان التثنية صارت وتنبه بالاولى فخرج معنى السماع فصار تانما الجمل الوا
ولا على التثنية عند جمهورهم لانها كالمفرد وقال السمراني من منصرف يومان على الحال اي ما رايته متقدما قالوا
واذا جرحا بعد ما جرحا جرحا مان كان الفعل العامل منهما ما مضى فبما بعض من جواربه من منصرف يومان
اي من ولا ياتيهم ذلك في كل قولك ما رايته منصرف يومان اذ اردت جميعه المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من

يوم ومن

د

ا

قوله في ظهوره في اسم لانك اذا قلت كلمة صباحا ومساء وعشاء تلك لم تيقن قوتها كما
تيقن في قولك لقيته امس واما سحرناو مشكل سواء قلنا بناه او بنك حرفه لان الخرافة عن صباحا
ومساء ونحو معينة او موعود منصرفه فهو شاهد من بين اخواته منبها كان او غير معروف وانما لم يسوا غدا
مع قصد غير يومك كما بين اسم بفضيلة التوقف الداخلي في الوجود على تعريف المقتر وجوده وذلك لان التوقف
فروع الوجود ووجوده من فروع خلاف اسم فانه يحصل له وجود وان كان مضييا حال التكلم فتوقف
يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض ارباب اسم مع حرفه كقوله وليست بشهيرة واما بنو يقيم فالذي
تعلق عنهم سموه اعراب غير معروف حال الرفع وبنائه على الكسر الجازم في حالت النصب واما قال سموه
وبعض بنو يقيم فمحمون اسم بعد مذل مال السير في انما فعلوا ذلك لانهم تركوا حرفه وابتعدوا عنه وحذفوا
فما تذكر حرفه من رفعه منهم فمحمون اسم تركه ايضا بعد ما كان جازما مكان مشبهما بنفقه قال لقد رايت عجبا
عجبا اشتكى السعال في حرفه قال وهذا اميل لان الحذف بعد مذل قليل قال سموه ان سميت باسم رجلا على لغة
ابن الجازم حرفه لا يتوقف غاقي اذا سميت به وذلك ان كل مؤد من لشيء شخصيا فالواجب فيه الاواب مع الوجود
كأن في الاعلام وان سميت على لغة بن يقيم حرفه ايضا في الاول لانه لا بد من حرف في النصب واما لان من على الكسر
عند سم فيها ايضا واذا حرفه في الجانبين وجب الوجود في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم معروف في الوجود والنصب
في مضمون في الرفع ووجه منه الوجود في اسم اعتبار عليه المحقق كالتنا في باب غير المعروف واختار وامن حرفه
رفعنا وبنائه نصبنا وجرنا اختار وبنائه محو حصار وترك حرف محو حزام وقطام مع ان الجية من باب واحد
والوجه في مداخل الوجود في ذلك وذلك ان مذهب علم البناء كما هو مذهب الجازم وعلم منه الوجود
كما هو مذهب ابا اعتبار الاواب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء اختيرة السبق الاواب واثرت وهو الرفع
فصار في حال الرفع مع باقي غير مضمون والحالتان الباقيتان اعني ابد والنصب مستويان في حركة في غير المعروف
فما راد وان سبق هذه الكلمة معها على ذلك الاستواء فلو جعلنا مضمون في الرفع لم يبين اعرابا فعا اذا كانت
تصير مذل حيث في الاحوال ولو سبق في الرفع لم يبين بناء اذا كانت تغيير كسائر غير المعروف فلم يبق الا
الكسر وانما اول ما بين عليه الكلمة بعد السكون الكسر وانما يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي ثبت عليها
عند اهل الجازم والزم من الخشونة وجماعة من الخفاء ان اسم موعوب عند بن يقيم مطلقا في جميع الاحوال ولعله
مؤتم قول بعض من يقيم لغة رايت عجبا مدامسا وقد قال سموه ان بعضهم يفتخرون اسمين بعد مذل فيقتر هذا
القول بقوله بعضهم ويقتر بعد مذل مكلف رطيق بان كلهم يفتخرون في موضع اخر بعد ان جاز كان وان اكثر
اسم كقولك كل غير بصير امسا وكل اسم يعرف اول اسم او اضعيف لم يفتخروا اما ودخله اللام نحو ذيب الامس
اوب انما تالوا لعلته البناء ومن تقدم اللام وربما بين المعارف للام ولعل ذلك لتقدم زيادة اللام
الاصيلة قال سموه ولا يصغر اسم كما يصغر عذوان في اوجه فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبارك
الذين الى واحد من الجنس لشدة من بين الاشياء فاذا ثبت اوجه لم يبق ذلك الواحد واحد فظهر اللام
لعدم شدة الجنس والجمع من هذا الجنس شدة الواحد وليس بناء اسم على الرفع لغة كما قال الزجاج في معتبرا
بقوله لقد رايت عجبا مدامسا ومنها الآن مال الزجاج بن يقيم معنى الاشارة به على لسانه اذ معناه هذا
الوقت وهذا مذهب في بناء اسم وفقه نرا جميع الاعلام هكذا مضمون معنى الاشارة به اعرابا وقال
السيراني في شبه الوجود في اصل الوجود موضع واحد او تقابا في الاستعمال عليه وهو التوقف
باللام وسائر الاسماء يكون في اول الوجود لكن ثم سرف لم يسكر ولا سفي على حال فلما لم يفرغ منه يفرغ

اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتوقف فيها وما لم يوقع من بعضه اللام كما مس ولما اللام الظاهر فليس للتوقف
اذ شرط اللام للمعونة ان يدخل على التكررات فتقوتها والآن لم يسمع في دعائها وقال الفراء اصله الفعل من ان
يامن ادخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي كان ودخل مال هذا كما تعلق عن الباقى عليه من عن فعل
وقال فانما فعلان اسمان استعمل الاسماء وتركها على البناء الذي كانا عليه والحرف ان قيل وقال
يحييان والحرف من قول قيل كذا او مال فلان كذا اي كثر المقالات والآن ليس على كذا امه مذهب الفراء
في اسم انه من اسم ليس وقد يقال في الآن لان وهو من باب الحذف المعن ومنها لما هو مضمون بمعنى اذ اسم
عند ابي علي استعمال استعمال الشرط كما سمعوا وكلام اسموه محتمل فانه قال لما توقع او لغير والما
مثل لو سمعها لم يفرغ حرف فقال ابن محروف ان ما عرف وحل كلام اسموه على انه شرط في الماضي كقول الان
لو لا سفاء الاول لا سفاء الثاني ولما ثبتت الثاني لشدة الاول فقال لو كان لفظا لم يزل اسم دخل الجنة والحرف
انه على التاكيد والبشيرة وكأنا دخلها في ذلك الوقت وعن قال موقوف قال وضعه كلمة الشرط مع فعلها للفرق
الذي ذكرنا في اذ اولى فعل ماضى لفظا ومعنى وجواب ايضا او جمله اسمية مقرونة باذا المفاجاه قال به فاما كتب
عليهم فقال اذ افرقت اومع الفاء وربا كان ما ضيا مقرونا بالفاء ومذ يكون مضارعا وقدس من الظروف
المبينة قولهم كفى ابوكم اي به ابوكم لان اصله جار مجرور وحكمه حكم الظروف عند سم حرف لام ابوكم كقول الامتثال
وقد رآه التوقف بنق لاه ابوكم قال لاه ابن عكر لا افضل في ضيب عن ولا انت ديان فيخرون فيبين تفتخرون
ثم ثبت اللام الى موضع العين وسكن الداء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من اليا
كما هو احد مذهب سموه في انه وموانه عن لاه يلية الى تستر فقه لغة الفتح على البناء دون الكسر وانضم وقد عرف
اللام فيقال له ابوكم وانما قلب لان الكسر عن لاه لا لتناجيه بالجر الذي هو اصله فابيد التفت على نفس الحرف
بالبناء على حركة غير ملتزمة بالاعرابية فلو قالوا لاه بلا قلب لا لتناجيه بالاعرابية في حرامه لا فعلن بالنصب واما
مع فموقوف بلا خلاف فاعاد المعروف لازم النصب فظاهر كلام سموه انه مبين قال سألته لاق ش نصيبا
مع لم لم يبين على السكون فمن مال انما مذهب فقلت بفتح الحرف بقوله التوقف اذ لا يكون الامتثال بالاولى الحكم
باواب لفرغ السكون في حركتنا معا فابزاره يبين وان كان شادا اخرجت من سمه ان من عنده وان كان
دخول من عليه شادا وليس موضع عا وضع الحرف لان الحق انه حروف اللام كأي مع انه قد تقدم ان في
الاسم وضع الحرف مسوق من الواضحة الى مشايقه في الاستعمال الحرف فلا يكون السبب بناء الاسم وبين
عينا لغة ربيعة يقولون مع زيد فالاقي ساكنة بعد كسرة ما عينه حوكت مع التقوم قال بعضهم وهو الحق
من في هذه اللغة حروف جاز لا موجب للبناء على تقدم الاسمية الاوضحة الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا
كان وضعه كذا موجب للبناء ليس من دون الاسكان ايضا لم يقول بلزم اضافته مع ان ذكر قبله احد المصطلحين
حوكت مع زيد وان ذكر قبله المصطلح ان لم يبق ما يضاف اليه فليس بمتوقفا على الظاهر فلو حننا معا الى
في زمان وكنا معا ان في مكان وفعل انصاء على الحالية اي جتمعت والنوق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان
معانفد الاجماع في حال الفعل وجميعا لم يكن كذا سواء اجمعوا او لا والالف في جماعه الخليل يدل على
السمون اذ اللام في الاصل عنده ومن عند بنو بني والاخفش ومع الحق مثل الف في بدل من اللام اسما
الاعراب الموضوع على حرفين مع عند ما علس اخذوا في غير الاضافة وحذف في الاضافة لقيام المضاف
اليه مقام اللاحق فوالس بالظروف المضافة الى الجمل ايم قد مضى شرحه فما تقدم قولهم الحروف والشدة
الحروف ما وضعه بن يقيم ومن المصطلحات والاعلام والمصطلحات والموقوف اللام والنداء والمضاف الى احد

مطلوب
الحرف والنون

قوله مع اكله
الذئب
المتنوين وكل
اسم متعدي
وكل اسم دخله
اللام

وما عوفي باللام
ثلاثة مداً حسب

وضعیت اللام
مساکنه

ولام العهد

مطابق
في شأن العلم
الاعلام المشتركة

ا

الفرق بين
واسامة
والاسد

الفرق بين
الجنس وعلم الجنس

الاعلام اللفظية

—

فَعَلَانِ الدِّي
مُؤْتَدِي فَعَلَانِ

الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يخص بالتكررات ككل ورتب على ما بين قالوا فاعلان الذي موشة فاعلان منصرفه
 بالمعروف ونصبوا عنها الحال كقولهم لا تنصرف افعلى صفة وصنعوا اليه من مناجاه العبيد سببا الخ كذا والتأنيث
 نحو ناعدا ووزن الفعل المعتبر كالفعل او الالف والنون المزيدين كفعلان او الالف الزائدة المخصوصة واذا كثرت
 هذه كلها بدخول كل ورتب او من الاستفواقية او غيرها من علامات التنكير انصرف نحو قولهم كل فعلان حاله
 كذا وان كان على وزن اقصي لم يجمع او مع الف التأنيث لم ينصرف معه ولكن ما ن صلت الالف للتأنيث وغيره
 نحو قولهم كل فعلى تنقلب الف في التثنية ياء مع كوارض وسلي ما يجرز فيه الاعتبار ان جعلت الف للتأنيث
 لم تنصرف وان جعلت لغية صرفته لتنكير بدخول كل فعلان الاوزان تصد بها استقواك الجنس لان معنى قولهم فعلان
 الذي موشة فعل غير معروف بكل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستوفى لان معنى قولهم قرع خير من جواده و
 بجلي خير من حواءة ذلك وانما قد الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف قرع وجواده لانهم رأوا بعضه منقولا
 كالاعلام من مدلول الى مدلول اخر وان اقبل مثلا وضع له للزاد في الفعل على اخر لاوع من الفعل كما كبر من الكبر
 ثم عبر به عن كل لفظ اوله معجز وزيد وثانيه فادسا كنه بعد ما عين مفتوحه بعد ما لام وتبعضه نحو كذا كذا كذا
 نحو قولهم فعلان التي من مصدر الرباعي حكما كذا انان فعلان لا معنى لما لغه وقولهم هذا اليوم المجرز لما تقا بالاعلام
 انهم رأوا اذا جرت باع من موزوناتا لم تقع على فذد مشاع منها كما تنق التكررات فبعدت عن التكررات لفظا
 ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكتابات من قسم الاعلام دون الاوزان التي كنى باع من موزوناتا مع
 معنى الموزونات كما تنقل حررت بدخل فاعلى اي عاقل او جاعل على حسب القرينة القايده على المعنى المراد
 قلت لانها لما كانت دالة على لفظه معينه لما معين والمراد من لفظ الكناه ذلك المعنى ثم مطا اشعاره بذلك اللفظ
 الذي هو صريح فيه صارت كوزوناتا دالة على المعنى الجنس فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس فهو وحده
 الجنس فلم يصلح ان جعل علمه خلاف الاول فان المراد منه موزونة فقط من غير اعتبار المعنى الجنس ومن
 ثم مال الحليل لما سانه سبوه عن قولهم كل افعلى اذا كان صفة لا شعوف كيف تعرف افعلى وقد قلت
 لا شعوف فعلى افعلى معنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا شعوف
 وكما ان افعلى في هذا الكلام ليس بوصف ليس بهم ايضا لدخول لفظ كل عليه ففى افعلى معنا وزن الفعل لفظ
 بلا وصف ولا عليه وان كان موزون على الاوزان معناه كقولهم وزن اصبح افعلى فالأكثر ان الاجزى بحرى الكلام
 معروف افعلى اذا كان الاول اعنى الذى عبر به عن لفظ موزون وانما اجزى بحرى الاعلام لكونه كالعلم منقول الى
 مدلول اخر اعنى الموزون بل عن الوزن ان وزن اصبح مع هذا الوزن لا بعد الموزون فعلى هذا كان القياس
 ان يقول وزن ظلم فعله بالتشوين في الوزن اذ ليس فيه العلم الا انه حذف منه التشوين لتقابل موزونه
 في البحر عن التشوين ولم حذف لفظ الشعوف وان محشر من جعل هذا القسم انصاعا وهو الحق فنقول وزن اصبح
 افعلى حذف التشوين قال بعض انما ذهب اليه اجواد له بحرى الاسماء اذا اطلقنا على واحد من الاسماء كذا كذا
 بحرى الاعلام كما قال في الجنس علما نحو قولهم اسماه خير من ثمانه وكذا اجزى الوزن من اجزى الجنس اي الذى ليس به
 الموزون نحو افعلى حكما كذا او هذا القياس فيه نظرا لان مثل هذا الوزن اذ لم يكن مع الموزون فمعنى الوزن اذ
 مع وزن اصبح افعلى وزن اصبح هذا الوزن ثلثين في الحالين كما سانه في جايه ان يكونه جنفا وكونه فردا من
 افراده فانه في الحالين بعضه وانما ليس بوصف اسماه لكونه علما لما به معينه كما ادعى وليس اسماه لوجوده من
 الجنس مجازا عنها نحو لا عليها في العلميه كما يقال توصف في الحالين لفظيا وليس قياسا فقياسا عليه والاولى ان
 يقال انما ذهب لكونه منقول لا من معنى الى معنى اخر هو الوزن او لجلاله كما كان الاول منقول لا من معنى الى معنى

افعل مثلاً وضع
وفعللة

كُلَّ افْعَلَ اهـ

41

تخوفنا علم

آخره الموزون أو بقله كان الأول مفتوحا مولوزون أو بقله ومع اجراءه مثل مثل هذا في العلم بنون نحو مفتاحا علمته
في نحو قولك ضارب ضارب مضارب على وزن فاعل فاعل فاعله وموتني من المقابلة عند لاسنن العرف والقسم
الذي هو كناه عن موزونه باعتبار معناه حكمه عند سبوره في العرف ونزكه حكم الموزون قال المقتضي كان فعله
لم تقلا مواكبا ديار بكر ولم تخلف ولم تبق فمفعول العرف لان موزونه خوله ومقول عزت برجل افضل احمق وقال
الحارثي ليس في فعله عليهم ولا في افعلي معنى الوصف فهو وزن منظر الى لفظ الكناية الى الموزون الممكن عنه فلا يعرف
كخو فعل ومفاعل لا اشتغال على سبب منه العرف ويعرف عزت برجل افعلي اي احمق وفعله احمق وزنه
سبوره مولحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جارية في اللفظ جارية بدليل ترك ادخاله اللام على بلا
ونلاذ وضعهم صرف فلان كاي واما ان اردت بالاوزان الفعل فكلها حكم موزوناتها حكمه وسكونا وجر داس السون
كان الموزون معها اولها هو مكر افعلي امر واستفعل حكمه كذا وضارب مضارب على وزن فاعل فاعل شاعرا
بكونه مراد به الفعل الذي لاحظ له في العرف ولا في تركه او مراد به وزن الفعل كنه مع ذلك عي لوصفه بالموزون
كقولك افعلي الذي يحسنه مكسونه اع لاطاب فكله الكلام ان الاوزان اما ايداد بها الموزون او لا الاول
ان كان وزن فعل فكله في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناه عن
ومعناه معناه فليس يعلم الا اذا كان كناه عن العلم كخو قوله كان فعله لم تقلا مواكبا البين وفي جري
موزونه في العرف وعدم خلاف عن سبوره والحارثي وان لم يكن معناه معنى الموزون بل امراد لفظ
الموزون فقط فان كل اعلام لاسنن ان انضم الى العلميه بسبب انهم وان مكرته فكل حكم المتكررات في العرف
وتذكره وان لم يرد بها الموزونات بل اراد الاوزان في اعلام وناقا جاراه وقال ابن جن في ستر الصنانه
وكذا في بعض نسخ المفضل بامعناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود وكانت اعلاما علمته
ان انضم الى العلميه بسبب انهم كقولك اثنته ضعف ثلثه غير منصرف فيس وماه ضيعف فحين وتال المص
ان جاداه اثنته ثم اسقطه بضعفه قال ووجه اثباته ان سته متناه فلو لا انه علم وانضال المراد به كل سته فلو لا انه
علم كلفت متعلا لافردا لكن في الاجاب للعدم كلفت مبتدأ بالثكنه عن غير خصيص قال ونعم بانال وحده ضعفه
انه يودي الى ان يكون اسما والاحساس كلها اعلاما اذا ما في نكس الاوصع استعمالا نحو برجل خير من امره المايه
عن معنى العدم الى كل رجل وذكلي جازي في كل نكس قامت قد منه على ان الحكم مختص في جنسها فجزر الابد
بالثكنه معناها لولا للعدم وقد جازات الثكنه غير المختصه ايضا في الاجاب للاستغراق لكن قليلا كقولهم
علقت نفس ما قدمت وموده ونفس وما سواها واعلم انه اذا قصد بكله ذلك اللفظ دون معناه كقولك اس
كله استوفام وضرب فعل ماض في علمه وذلك لان مثل هذا موضوع لشي بعينه غير متناول غير ومقول
لانه نقل عن مدلول مولعني الى مدلول آخر هو اللفظ وقد كمن بعض الاعلام اتفاقا الى يصعب على بلا وضع
واضح معيّن بل لاجل الغلبه وكثر استعماله في فرد عن افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض
افراده المعين يادان التنوع وحال الام والاضافه فالعلم الغالب اما مضاف او ذواللام فالمضاف لخاص
عباس غلبت بالاضافه على عبداه من بني لخمته وكذا ابن عرو وغير ذلك وذواللام كالبحر والصفى واللام
لنوع العبد وقد تقدم ان العهد قد كمن جري ذلك المعهود قبيلا وقد كمن يعلم الخاطيه به صلا الذكر
شهرته فاللام التي في الاعلام الغالبه من القسم الثاني كان معنى قبل العلميه الذي هو المشهور بالمعلوم للسيا
لكون هذا الاسم التقى به من بني امثاله وكذا البين في بنت امه لان غير كانه بالانبيه اليه ليس يبتا وكذا المضاف
لخاص العباس لان التنوع الحاصل بالاضافه كالحاصل بللام العهد سواء الحاربه الى ما عند الخاطيه من

ان الاعداد
اذا فقد بها
طلق العذر

۱۔ سید اجنبی

مطلوب
والاعلام
على ثلثة
اضرب

في كل موضع
والتي ليس من
الاعلام والاعلام
والاعلام

واذا قصد الجمع
من اللقب والاسم

اذا اردت
الشيء بشئ
من الالفاظ

لرجل ورم ولسا عصفور وفعل من مكر ورم لعدم استعمالها واما يدبر فحوز ان يكون من مدن
اي اقام واما اعلان ما به حيوة لرجل والقياس فيه كما في مخط وعندي اصل جيه جيه التولم لكاوي
والخون فقلت العين الى موضع اللام فالحكم هذه التعيرات عند ايامه تنصير وجله لانها لم تتصل
في الاجناس مع هذه التعيرات ولو قيل بغيرها والبقير اماه انقلب او يبعث في حال العلية كما
في ثلثي الجاز والاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذي لا تنقص به مدح ولا ذم كزيد ورم او كعب ورم
ما تنقصه احد مما كبطه وتنفه وعابد الكلب في الذم وكما عطف في المنص وظهر الدين ورم في
المدح ونظف اللقب في التقديم كان في الذم اشهر منه في المدح والبقير في الذم خاصة واما كنية وهي الاب
او الاسم او الابن او البنت مضافات كرم ابو زيد ورم كعثوم وابن اوى وبنت وردان والبقير من
كنية اي سترت ووضعت كالكنية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والبقير عن الابوب بقصد بدل التعظيم
والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او مذم بعض ذلك اللفظ خلاف الكنية
فانه لا يعظم المكنى بل يعظم بالاسم فان مفض انفسك تانف عن ان مخاطب باسمه او
قد مكنى الشخص بالاولاد والدين له كابي الحسن لامي المومنين رضى وقد مكنى في الصغر تقي لان بعض
حتى يصير له ولدا معه ذال واذا قصد الجمع من اللقب والاسم اتى بالاسم او لانه باللقب يكون اللقب
اشهر لان فيه العلية مع شئ من معنى انعت فلواتي به او لا اعني عن الاسم فلم يكتفأ ثم ان مدح اللقب
الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او نطقه عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم متبعا لاحد مما يجوز
الاتباع واللفظ المذكور ان سواء كان مفردا او مضافا او مختلفين في ذلك وان كانا مفردين جاز
اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة واما كلام البعير من وجوب الاضافة عند ايرادها
وقد اجاز الزجاء وانواع الاتباع اضافة وهو الاول في الروي القيس فقه نوحي عنان بالاتباع
لرجل فخر القيسين وابن قيس الرقيات يعمون قيس وادو الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس
الى الرقيات انا على ان الرقيات لقب لقيس والاضافة كسب كثر او على ان الاضافة لادني
ملازمة لشكاه لشوه اسم كل منها رقيه وقيل من حرته ومنه مشتت ثلث وقال قل لابن قيس
افى الرقيات ما احسن العرف في المصنوعات وما لاشاعر في الامراء ومن طلب الاوتار ما حو انفسه
فصير ورام الموت بالسيف نفس عفاه طامع القوم رطمه سدن في اثوابه كيف يلبيش وقد
نقل العم من المركب كاسبق في باب المركب شرجه ثم يقول اذا اردت التسمي شئ من الالفاظ فان
كان ذلك اللفظ مشن او مجمعا على حدة كضاربان وضاربون او جاريان وجاريات او كاشان وعشرون او
او اربع قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كلهما معتقب الاواب بشرط ان لا يتجاوز حرف
الكلمة فلا يجعل النون في مبعضان ومتعصبون معتقب الاواب فاذا اعربت النون في اللفظ المشن
الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما اقبح يا ونون زائدة تان وقيل الياء فقه
قال الالباء ديار الحى بالسبعان والزم الهم الياء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء النون في المشن
على خلاف القياس فقال هذه النون و دخلت النون في مال الازهرى ومنهم من يقول
الجران على القياس لكن الى الجوان الذي هو القياس اكثر فحوز الى اكثر من حرفين و جاء في الجمع الواو
قبلا مع الياء قال قنشرين وقنشرين ومصمسين ومصمسين وقنشرين لان مثل زبيون في
كلامهم موجود وما ل الزجاء نغلا من الجوز الواو وقيل نون الجمع اذا كان معتقب الاواب قياسا

قال

قال ولا اعلم احد استقيا الى هذا قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال في قوله ولما بالما
طرون اذا اكل النمل الذي جمع بكسر النون فانه اسم الجمع وموافق شرح كتاب سمر الجيم والطاء المقصور
وفي الصحاح النملون بالنون والطاء المكسور وقد روي في اشعر الحد كسر بالنون المقصور فان قلنا
انه لجمع وجب ان لا يكون اللام للبعير من تمام الاسم الا في الواو والاكثر في موضع اخر وان قلنا عني فليس
النون معتقب الاواب لا تتقارح فكان القياس المماثلون بالياء ونفي جعل الواو مكان الياء اشكال
وطولون وصرور الجيا واذا سميت بالجمع بالالف والتاء كوفات وادرات ففيه المذاهب
الثلة المدح من في اوان الكتاب عند ذكر الكثر من فاد انقلت الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذكر اللفظ
سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا لاكثر الحكاية كقولك من الاستغماية حالها كذا وضرب
فعل ما ضربت حرف ثقل وقد في ضربا بحرف بيت نصب ويرفعه قال بيت شعري وابن من بيت
ان الواو ان لينا فاما ان اوله لفظ فهو معروف مطلق وان اوله بالهاء فان كان ثلثا ساكن الاوسط
كثيت فلو كانت في العرف وتركه وان كان على اكثر او ثلثا متحرك الاوسط فهو غير معروف قطعاً وان كانت
الكلمة شاذية وقصدت الاواب ضعفت الثاني كان حرفا صحيحا لم يركب ولم يركب حرفا صحيحا لم يركب
على لغة اللفظ فالكلمة لا تضعف ثانيا بل تقول جاني كم ورايت مثا محققين فاما حرف العطف فمضيقا
جعلت الكلمة على اللفظ ولغة اللفظ لا يضطر اركب اية على ما ذكره وانما ضعفت الطرف الصحيح اذا لم يسبق اللفظ
الى معنى اخر ولم يضعفه اذ انقلبت فقلت اكثر من الكثر ومن الدل لان المنقول الى معنى اخر لا تضعف لفظ
ما لم يكن لئلا يكون ذلك بغيره في اللفظ ولعن معا فتقال جاني كم بالتحذف كما يقال حديد جعل من باب
ما حذف لانه خيا ومو معروف على كيد فلهذا يصغر على كيدته وانما جعلتها من باب المدح عرف اللام لان
المعرب لم يوضع على اقل ثلثة وانما جعلت الحذف حرف على لانه اكثر حذافا من غير وانما جعلتها من باب
يدان مما حذف لانه نيبا لا من باب عفا لانه لم يكن للام في البوصه فكان جعلها من باب يدان مما جعل
لامه بالحدف كانه لم يوضع اولى ويقول في الاول اكثر من الكثر ومن الدل شذ ذين وذلك لانه لم يقد
بالكيد وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس من بغيره لفظ بضعف ثانيا ليعبر على اقل اوزان المعربات
واما المنقول بالكيد الى المعرب على لغة اللفظ فلو غير لفظ ايضا بالضعف لكان نفسه اظاهوا في
اللفظ والمعرب واذا كان ثانيا الثنائى حرف على وجه ضعيف اذ اوردته سواء جعلته على اللفظ او غير
فحوز وفي الواو وهو من يقول هذا التودى ولما ردت على الف لا لانا فهو وجعلته من تشبيها بدار
وكساء وانما وجب الضعيف لان الواو تان ملا زيادة حرف اخر سقطت حرف العلة للثمن من مشقة
المعرب على حرف ولا يجوز وكذا الواو تان بالهاء او بحذف الراء وجب الضعيف لانا لا اء من السكينة
الثنون اذن وحكى عن بعض العرب انه جعل الزيادة المضافة بعد حرف العلة اشارة من كل حال حوز
وفي الواو الاول ان الضعيف اولى لكونه المربى غير اجنب ولا جعل حرف بقاء المعرب على حرف اذا
اردت اعراب اسماء عروف الجمع الحكاية على حرفين بحرفا تان وان لم يكن المعرب منها على ضعف الالف
فمقول مدابا وتاء وود ليل شكير ما صعبا بالنكرات لحوز من باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء و
التاء واما زان فمدح على ثلثة اعراب الجوا بالياء كالباء او نون او لم يوب وفي لغة اخرى زان كحكي ما اذا
ركبتها واو تانما قلت رايت زيا كوكبا ولا يجوز الحكاية في اسماء عروف الجمع التركب فلا تقول لبيت
باء حسنة كاجاز في حوز وما وكبت اذا جعلت اعلالا لفظ لانا موضوع استعمال في الكلام المركب

اذا اردت اعراب
اسماء عروف الجمع

البناء فجاز ذلك كما في تلك الحال في التركيب خلاف اسماء ووزن المعنى فان لم يوضع الا المستعمل مفردات تعليم
 الصبيان ومن غيرهم موقوف على ما اذا استعملت وكيفية ما عليها بعد فوجت عن حالها الموضوعة لها
 فلا تخفى وانما وجب اعراب الكلمة المنبئية اذا سمى بها غير اللفظ ولم يحكمها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لان
 لم يتراع اذن اصل معناه التي كان سببها منبئيا اصلا بل اخرجتها عنه بالكلمة وانما اذا جعلها اسم اللفظ فانك
 يدعى معناه من وجه وذلك ان معنى ان ينصب ويرفع الى ان التي معناه الحقيقي ينصب ويرفع ذلك
 اذن نظر الى اصل معناه والى ذلك على ان الحق في كل قولك من غير وجه وان لم يكن في اصل اللفظ قوله
 في الافراد بانها بلا موقوفة على كنه في حال الافراد ايضا كنه مدرك وكبر وحكي عن بعض العرب
 انه جعل الزيادة المتخذة من كل حال كونه في اوله وسببه جعل ابا حاد وموت ان او خطيبا في قوله
 عسات غير منقولة وجعل معنى تلك من قد شات ايجيات فلا تعرف للوجه والعلية وانما جعل الاول غير
 لان ابا حاد وموت الى كنه وحاد من الحرف وهو المعطوف وهو من موت الى رجل ان مات وحط من خط خطا
 الميرد كونه ان كنه كل ما ايجيات حال السير في الاشكال ان اصلها في كنه على تعليم الخط بالسير في
 وقد شات من دخلها التثنية في كنهات ومعناها من حيث كونها اعلاما للفظ او اكرهتها المعامل كنه التثنية
 كل من الى هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمى بغيره مال الخليل يقول في ذلك ان العرب قد جعلوا هذا الما في قوله
 فقالوا لم يابدوا اليهم مكان الواد وولوا ذلك لقلنا في بر والخطوف كنه من كنه في ذلك لا يسمي به
 فاذ يقول هذا قول كنه بناء على ان عينه في قوله فقال الخليل بل يقول ذو كنه العين على ما ومن
 من جهة في باب الاضافة واما الزجاء في قوله اذا سمى به ان يقال فوجت الى الاصل والجوز يشهد
 حرف العلة كما شهد في قوله لان رد الاصل اولى من اجتناب الاجتنان وان سميت من شاة بكونها كان
 لم يسميتها برى على خلاف الذي في باب غير المنفرد وان سميتها بانهي لكونها في هذا جاز الحرف
 وتذكر وان سميت حرف واحد فاما ان يسمي به كلمة او افعال في اما ان يكون محكا في الاصل كواو المعطف
 والام يروى الاضافة على قول اول لان كان محكا على كنه الحرف فيضعيف جاتس حركته فانه اولى للمعنى
 الحرفين جاتس حركته وانما جعلوه عليه لما يلحقه من التصغير والجمع فيقول في المستي ساء ابرتي وانما نوزت
 حركتها واحدا من جنس حركته سقطت بالتثنية فيضاد الحرف على حرف ويقول في المستي بلام الانذار
 لا وان كان ساكنا كلام التثنية عند سيمور واما الاضافة على منبذ في بعضهم في كنه سيمور وانما جاز
 حكمه في الكلمة كانه وعند غيرهم جاز كل اللام بالسكر ثم تضعف جاتس الياء فقال في ذلك لانه لا بد عند
 الاضطرار من ترك هذا الساكن المتبدا به اذا اردنا زيادة حرفين عليه والساكن اذا حرك حركته بالسكر واما
 الياء فيضعف لتقليل السكر عليه ولانه نعم في نحو علما في تضعف جاتس انفع فيقال ياء وان كان الحرف الواحد
 حركته فاما ان يكون محكا او ساكنا فالجوز عند سيمور بكل ايضا فيضعيف جاتس حركته كما ذكرنا فيما ليس
 بعضا والاولى ان يكون بشي من كنه الكلمة فالجوز في كل باعادة جميع ما حركت فيقول رجل في المستي با حركته
 وقال غيره لا يجوز قد روي في قوله فان كان ذلك المتحرك فكل بالعين في قوله في المستي براء رجل وان كان
 عننا كل بالفاء ويقال في ايضا في المستي حركه رجل ولا يبدلان باللام لان الكلمة الحذوفة اللام اكثر من الحذوفة
 الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المستي به لاما فالما في كل بالعين لكونه اقرب نحو جاتس في المستي
 بلام رجل فيكون ما حركت فاذ كعنه والاعشى كلمة بالفاء محو ان في كنه حركته العين كنه وهو اولى
 لان الحذوف الفاء لا بد من بدل كافي عن وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر ومن عدى فالباء وكلمة با

كله المتحرك الى برد الكلمة الى اصلها وسببه في الوصل كمنع منقول اتي وايش واذا وصلته بما قبله سقطت
 الحرف لكونها للوصل منقول هذا الشئ وقام اس وقال مدال بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو
 من ايش مخفف الهمزة وورد عليه الجوز بان خفف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين خلاف حذف
 الهمزة الوصل فانه لازم فيقول المعرب على حرف وورد ايضا بامتناع جلب من الوصل للمتحرك والزجاء في
 الهمزة كازاد سيمور ونقطها هو با والهمزة سيمور ولان من الوصل في الاسماء الحذوفة قليل وانما يكون في
 الفعل والاسم الجاري بوجه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا لم يسميت بفعل فممن الوصل قطعها كقوله
 من حسن اصمت وانما ان سميت باسم فيمن الوصل كالبين واسم اتقيتها على حالها لعدم ثقل الكلمة من قبل
 الى قبل ومنه سميت بغيره لولا التثنية في بعض تلك الكلمة كذا في الحرف المتحرك فالبين بالفاء واما
 اللام فيكلم انا بالعين عند المازني واما الفاء عند الاخفش ولا يكون ذلك الساكن فالتعذر الاستدراك بالساكن
 وان سميت بفعل منقول الادغام فاما او وقتا كارد وورد ادغمت صلت اد وورد غير منقول لان
 المتحرك قبل في الاسماء كقوله وورد وكثير في الافعال ولان كل الادغام في الفعل انما كان لعارض زال
 في الاسم وهو الهم او الوقف الجاري بوجه ولذا سمي الفاعل اذا سمي بالياء من قولك ساب الساب ولذا ورد
 اللام اذا سمي بفعل الحذوف اللام او العين جازا او وقتا كغيره ويرم وخش واخر وارم واخر وخش ونقل
 وسع وخف وقيل وجه يقول جاني بغيره ويرم والتثنية للعوض كافي فاض اسم امرأة وخش كخي واخر
 وارم واخر وخاف ويقول بيه وقول بيه وخاف كافي في غير المنفرد ويكمن بغيره ويرم واخر
 وارم كقاضي اسم امرأة على خلاف ذلك كونه في غير المنفرد اما سمي اذا سميت به فانك لانه الهمزة لا تلامح
 ملوحيه الهمزة والى الوقف وتزد اللام مع العين في كنه لان اللام حذفت شيها الحرف المعلى لم يغير وحركت
 ثا السكت من كل ما سمي به حركته وقرضه لانها للوقف وتزد اللام الحذوفة للوقف في الهمزة التي من عين
 اذ لم يرد ما لاجت الى زيادة الف اجتنان كافي لافرد الاصل اولى منقول جاني راي والاخفش يرد من
 الوصل ايضا منقطع منقول اذ راي غير معروف لان الراء مصر ساكنة ما سقاها كنهها الى الهمزة الحذوفة
 لانها كانت لها وكذا ارد مع اللام الحذوفة الفاء في قد منقول جاني وقى اذ لم يرد لوجوب تضعف الياء كافي
 في وانما حركت الواو لطف الهمز وكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بحركته ابدت التاء في الوقف وحاد
 مثل صمير في قوله الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بحركته ابدت التاء في الوقف فربا وخر سوا علي
 ان الالف والواو وحران زيدا على اثنين للهمز والتثنية كالتاء في ضربت نحو الكونى البليغيت وجب الحاق التثنية
 عوضا عن يمين كان سكتة ضربت لوسمى به منقول ضرا من وضربون لم يعد ذلك لكونه زان يعوب بلاء التثنية
 والجمع وان جعل التثنية معقبة الاعراب وكذا اذا سميت بغيره من وضربون على لغة ساقبون عليه لانه
 اما لو جعلت الالف والواو في الجية ضمة افكمن من باب التثنية بالهمز وقد عرفت ذلك في المركبات ولو سميت بكون
 واو على ما بد من رد التثنية التي سقطت للاضافة ولو سميت بغيره من على لغة يعرف السليطة اقراره جعلت
 التثنية معقبة الاعراب ولم تفرق للتثنية والوزن ولو سميت بغيره من كنه ايسف واخترت صفت لانها كنه اذا
 سمى به مذكرا والتاء ليست للتثنية بل بدل من اللام كافي في غير المنفرد وقال بعضهم لا يفرق لان في التاء الحركه
 التالث في مثل بيه علم مذكرا واما حركت اذا سمي به فانك تزد الى حركته لان له واو فاجار ياعلى التثنية خلاف
 بنت واخترت فيمن من الخلاف الذي كان فيها من اللام من اللام الذي كان ملزما كالا والافضل وكذا
 الذي والى وفروها لان اصل العلم ان يستعمل من اللام واذا سميت السور باسماء بحرف الجمع التي في اولها

مسط
 اردد
 ويردد

س
 ويحذف هاء
 السكت نحو
 وقه

او سميت بها غير السور من انسان او فين فان لم يكن اربابا وجب ذلك اذا كانت مفردة لمجرد ان كان في وثون
غير مفردة للتأنيث والعلمية وحرف العرف كافي عند وكذا اذا سميت بها اعراف وان سميت بها اعرافا لعرف وكذا
وجب الاواب منها العرف ان كانت مركبة من اسمين كبس وجم او من ثلثة اسان فيهما وزن المفرد كظيم لان
طعن بوزن تاسل فكانه وكس من اسمين وان لم يكن ككالم وكبعض فالحكامه لا غير وحكي بوزن ان كان ينفرد
ككبيص فتح جميعا واواب صاد على ان يكون كاف وكباص صاد والباقى حشو وان سميت بها غير تلك السور
اما انسانا او غير فالاواب واجب ثم فتح العرف وان انغمم في العلية سبب اخر للتأنيث في الف اذا كان اسم
اعرافا والتكريب في نحو قولهم قولي واخرها اخر الحكم ثم الخطاب ثم الغائب اي اعرف المعارف وكان
الحكم اعرف لانه ربما دخل الابتاس في الخطاب خلاف الحكم قولي وانكر ما وضعه لشي لا يعمد عليه
ما ذكرنا من حدة الموضوعة من الملم يشر الى خارج اشارة وضعية والاخر ان يفهم من حدة الموضوعة وان لم يكن ان الشك اذا
وقعت في مباحق الشئ والنهي والاستفهام المستفارق الجنس ظاهرا كانت مفردة او مثناة او جموعة على
ما ذكرنا في حدة الموضوعة وتعلم ان لا يمكن للاستفارق بالثبوت هو ما جاني رجل واحد بل رجلان او بل رجلان وما جاني
رجلان مما اخراكم وحل جاني رجلان مما اخراكم ومع الاطلاق ايضا لم يكن عدم الاستفارق احتمالا او جريا
فلمد كان لا رجل ظاهرا في الاستفارق تحملا لسواء واما اذا دخل تلك الشك من ظاهرا هو ما جاني رجل او مقدر
لحو لا رجل اي لا من رجل في نفس في الاستفارق ومن حده وان كانت زايين كما ذكرنا في كنهها مفيد لنفس الاستفارق
لان اصلها من الابتداء لما اردنا استفارق الجنس ابتداء منه بالجنب المختص وهو الواحد وتترك الجانب الاعلى الذي
لاختصاص كونه غير حده وكانه قيل ما جاني هذا الجنس من واحد من الى ما لا يختص من ثم مقول في غير الشئ والنهي والاستفهام
اذا قصدت الاستفارق ما جاني احد ومن احد وان وقعت الشك في مباحق الاشياء الثلثة فظاهر ما عدم الاستفارق
وقد يكره للاستفارق مجازا كثيرا ان كانت مفردة كثره خير من جادة ورجل خير من اعراف وقيل في غير كونه
مع علت نفس ما قدمت والديين على كونها في الموجب مجازا في العوم خلاف المعروف باللام تعدد فالتظاير كافي خير
الذي راجع من العدم ان الاستفارق بقا در الى الفهم بلا قدره المختص به الاسم وعدم الاستفارق باللام
وسيق الى الفهم من الشك بلا قدره والسبق الى الفهم بلا قدره من التقى دلائل الحقيقة قولي اسماء العدد
ما وضعه لكبة احاد الاشياء مقصوده لحدود الفاظ العدد لاما مية العدد وكية الشئ عدده المعين لان الكية بالجاب
بمن السوال بكه وهو العدد المعين كما ان ما في الشئ حقيقة المعينة التي تسبق عنها بالموضوع للاستفهام من
حقيقة الشئ وكيفية الشئ وصفه المعين الذي يسأل عنه بكيفية فكانه قال اسم العدد وما وضعه للعدد المعين
اخر ارا من الجاه بان وضعه لعدد غير معين وخبر منه الجاه والاعرف قولي احادها احد فيسفي ان لا
يكبر واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحد لم يوضع لكبة احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فيقول
واحد فليس منها احاد الاشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما لو دخل واحد واثنان لدخل رجلان
لانها موضعا لكبة الشئ وان كانا وضعهما ذلك لما مية الشئ ايضا ولو قال العدد وما وضعه لكبة الشئ بحسب
والا خلاف عند النجاه ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد
عند من هو الذي يدل على الواحد ومنه بعضهم كونه الاشئ من العدد وقالوا ان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد
فكذلك ان في كون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى امر واحد ففعل في خبرهم العدد يكونه زايين
على الواحد لا يدخل الواحد ويذكر الاشئ لانه زايين عليه على تفسير النجاه اي الموضوع لكبة يدخل الواحد
والاثنان قولي اصولا اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف معنى ان الالفاظ التي مرجع اليها

مطلب اسماء العدد
ما هيته الشئ
وحقيقته الشئ

جميع اسماء العدد اثنا عشر كلمة وان كانت غير متعاقبة واما ملك الفاظ مفعول منها بتثنية كاسان وانسان او
لج كعشر من واخراته الجار مجرى الجمع او يعطف ثلثة وعشرين وكاحد ومائة وكما به والف وكذا احد عشر
واخراته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلث مائة وثلثة الاف وقد دخل العطف على جميع من الاسماء
سوى العطف نحو ثلث مائة وثلثة الاف وحده ذلك ثم شرع في سبب كنهها لئلا يكثر التلويث فقال واحد واثنا
واحد والثنتان والثنتان يعني ان واحد واثنان للذكر وواحدة واسنان وثلثان للمؤنث يعني واحد واثنا للذكر
والثنتان على القياس ذواتا للمؤنث والواحد والواحد اسم فاعل من واحد وحده وواحد الى الفرد
فما هو احد بعض المفرد ان العدد المفرد يستعمل في المعدود وكسائر الفاظ العدد ومقال رجل واحد وقوم واحد ون
واحد كبير وحادن واحد ان كسائر وشبان والفرق يدل من الواو ومقال في الصفة المشبهة منه وحده الخاوس
وحده والندل الواو في هذا التركيب من اما في احد ان فقاس ان الواو والظهور مجزوا بعد النماذج في الاول كان كافي
اوفي الوعظ كقوس واما في احد فشا عند الجاهل واما في احد فلو تناسل عند الجاهل ان ابدال الواو والهمزة في الاول
من كالدرة واسياح خا ذ عند غيرهم واذا استعمل في الاعداد المنبذ اختاروا العطف لحد واحد على واحد واحد
لحفظا وقد تنبه في التثنية واحد واحد ايضا لكن قليلا فقال واحد واحد وعشرة وعشرة وواحد وعشرة وواحد
وعشرة وواحد وعشرة واستعمل احد واحد في غير التثنية ايضا فبين مطرد الحول عدم واحد واحد واستعمل
احد الا في التثنية اوجه الاضافة واما احد فبين مطرد العوم العلية بعد في او استفهام فوا جاني احد
ملزوم الافراد والتذكر قال ستن كاحد من النساء وتومعه ناد وقد ستن عن شئ ما قبله مني با بعد ان يفر ضيق
لحوان احد الا تقول كذا كما ترى باب الاستفهام ولا تفر احد في الجاب يرا د به العدم فلا يقال لست احدا الا
زيدا خلافا للمعروف واستعمل واحد ايضا العوم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث كونه القيت واحد منهم ولا
واحد منهم وقال ابو علي من احد المستعمل في غير الموجب للاستفارق اصلية لا يدل من الواو واما في الموجب
فكذلك هو انه في بيان اتفاقا كانه لالم من في جاني احد من الوجوه اذ تلك كونه النسخ اصلا والاول ان يقول
من في كل موضع يدل من الواو ومن جاني احد ما جاني واحد مكلف ما فو قد سئل قليلا لحد واحد
بلا تبيين ولا اضافة استعمال واحد قال الله قل هو احد وقد يقال في المذهب ونفي المثل هو واحد الاحد من وهو
احد الاحد جمع الاحدي على واحد شبيهها بغيره وسند لمعن هو احد الاحد الى ان داميه من احدي الاحد
قال حتى استشاروني اخذوا واحدا ويستعمل استعمال احد في الاستفارق في غير الموجب الفاظ ومن
عرب وديار ودارج ووزون وطورق وطاري وارقم داريم وكثير وكثيرا ودعوت وشوق وقد تفرقت
الحيدة وقد لا يصح نفيها ووزون وديج وايز واذن بالراء وتامور وتومر وتورق وتورق وتورق وتورق وتورق
موضوع لواحد من من المش والثنتان لثانين وثلثان مثل ثلث تاء التانيث فيه بدل الياء
ومع قليل وابدال التاء من الواو وكثيرا كاخت وثلث وثلثا وكلمة قولي ثلثة الى عشرة مثلث
الى عشرة يعني ان ثلثة الى عشرة لذكر ثلثة رجال واربع رجال وثلث الى عشرة للمؤنث نحو ثلث نسوة
وتسعة نسوة خرف سائر التذكر والتانيث من ثلثة الى عشرة فانت المذكر وذكر للمؤنث وعلى ذلك يجوز
والاقرب عند ان يقال ما فوق الاثنان من العدد وموضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه
ان يفر عن مطلق العدد كحوسنة ضعف ثلثة واربعه بضعف ثمانية قبل ان يسئل لمعن المعدود كما حال
ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد دسنة ضعف ثلث واما اوضحه على السان في الاصل لان كل وجه انا يصير
هو ثلث في كلامه بسبب كونه على عدد في فوق الاشئ فاذا صار المذكر في نحو رجال ثلثا بسبب عروص هذا العرف

وقد يرجع التاء فيه انشاذا فائدة ويرى **قوله** وعلامة التانيث التاء التانيث في الاصل وما في
 الفعل فزعه لان لم يفتح الفعل التانيث الاسم الى فاعله واصل الفعل ان لم يفتح كمن علامة اسم الفاعل كانت التاء التانيث
 اكثر نونا محملا للحركات وانما في الوقف لا يفتح الاصل التاء لما رواه ائمة الباء بالالف
 وليس بشي لان التاء في الوقف والاصل هو الاصل لا الوقف وما رواه ائمة الباء بالالف التانيث
 في نحو ذن والاول ان يقال هذا الصيغة كما لا بد من معرفة التانيث كتناوين في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد
 والباء في الفعلين فالاول ان اسم الحرف تانيث كما في باب التناوين والتانيث واحد وقد دخل اعراف
 كربت اذا كان الجور بها موقفا لقوله صلى الله عليه وسلم لما اصبت حصاة قبلت ورتبت ربي من غير اسم وقد جاء ما صاحبها
 ربت انسان حسن وفي ثمة وجوز ان يرد ما لا انسان الموت ويطبق ايضا اذا عطف بقا قصه على قصه الامور
 على مفرد وتقال لا تشابة ليس كما في باب وقول تعالى بعت واما ما روت عنك وقلت وقلت وسكت
 وضمان فليست بفتح التانيث بل من بين من الاسم في حال التانيث ولما لم يكن ما قبلها وفي منتان كان بدل من
 الاسم كمن واحد وموصوفه كشغف والالف الحمد وفتح عند سمي في الاصل مقصوره زدت قبلها انما زبادة
 الحمد وذلك لان الالف للموصوفه صار كلام الفعل مجاز زيادة الف الحمد قبله كما في جاز وكتاب فاجتمع الفان فلو
 حذف احدهما صار الاسم مقصورا كما كان وضاع الفعل فقلت بانيتها الى حرف تقييل الحركه دون الاولى
 بفتح على مدنا وانما قلت من لا اولاد ولا ياتيه ان مناسبه بحرف العلة بعضها ببعض اكثر انما قلت الى احدهما
 لا جتمع الى قبلها الفان كما في كسار واداء لكون ما قبلها الفان كما فيهما فان زالت الالف وقلت ما فقلت الف
 التانيث ما ايضا كما في قوله لقد اعدت على اشر فيقال الصاريا ومع ما يثبت ما لم يغيره ارجع اليه كقوله
 به والشخص وضما او بالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وطابق علامة التانيث بفعله او شبهه المنه ابد اولي
 ضمير نحو طلعت الشمس والفت الساق وكاس من معين مضاعفة وتلقى تراعى وسليمان الريح عاصفه وبضمير
 اذا كان المكسر بلا شاك فزده ووجد دعه من السلك الى العشر من التاء نحو ثقت اذرع وعشر ارجل وجمع على
 مثل خاص بالموت كقوله في الصفات كقولك وجواض او على مثال غالب فيه وذلك فها هو على وزن فاعلة
 وزراع وكراع ولين فجمع على الفعل في الموت وقد جاء في المذكر على الفعل قبله نحو مكان وامكان وجين
 وطال والحمل وبن التاء لاربعة عشر من احداث الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضارب ومفروقة
 وحسنه ومعه وهو القياس في جنس الانواع الاربع الى في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
 الفعل التفضيل والفعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربيع وبيع في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل
 صفة النفس ان نفس ربيع وبيع واما في الاسم الجاهل ومن اسم مسموعة فليكن كرجلة وانشاء وعلامة واوارة وعلامة
 الثاني لفصل الاحاد الخمسة والحاد والمضارع من اجناسها كالحل وعلامة وتفرق من مبطوطة وعلى ونه في قوله
 ثالث فله يجوز ان يكون التثنية مذكرا والتاء للوجوه فيكون ثا قات كذا والوجه في ثله لاكون ثا موقفا حقيقة
 كما في المضارع كضرب وضربه والوجه هو الفاعل والوجه هو المفعول في كل واحد من الجنسين
 المذكورين اعني الخمسة والمضارع والحاد بالجنس مبنيا ما يقع على التثنية والتثنية بلفظ الواحد وقد جاء قبله
 للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها ومن اسم مسموعة كسفين وسفينة وبن وبنه وبالحققت الجنس وقوله
 الواحد وموقفيل كوكم وقفعه بالجنس وكم وقفعه للواحد وقال بعضهم ان التاء فيها ايضا للوحد والوجه مدنها
 للجنس والاكثر من على الاول والجنس المجرى واحده بالتاء بذكر الجازيون وموقفة غيرهم وقد جاء في القرآن كلاما
 قال على منقعه وحل خاويه وقد بين يا انسية للوحد ايضا كالسحابة والواحد وفارس وفارس وعزى

مطل
و نحو ذى

وتاء بنت
واخت

مطل
والالف
الحمد ودة

مطل
ويجى التاء
لاربعة عشر معنى

والقمر والتمرة
وقالت تملأ

ولين ولينة

ويجى تاء النسبة
للوحد

وغرب وروى وروم واكثر ما في ابياء المعنيين المذكورين ومن فيها عارضة غير لازمة ولما اقبل اللام بمن في
 نحو خذرة وسقاة ويا في تغارته خلاف نحو شقاوة وغراية وسقاة وعلامة وسقاة وخذرة فان التاء في
 هذه الاء التانيث الفعل ومن باعتبارها لازمة نحو غرة وعلامة كافي وان جاءت في بعضها غير لازمة كشقاة وشفاة
 الا ان وضوفا في الموتى الفعل على لزوم واما جوارى لعلب اللام وشركة في عبادة وعبادة وعلامة وعلامة
 وصلابة وصلابة فها في التفرقة ان شاء الله مع المثال ان في التاء دلالة على الجمع وذلك في الصفات
 التي لا يتصل بموصوفاتها ومن على فاعل او مفعول او صفة مفعول بالياء او كان على فعال كقوله خرجت خارجة على
 الامير وسامد واداة وشارب وقولهم ركوب وركوب وحلوبة وحلوبة وفتوبة وفتوبة وقولهم البعير والكوفية
 والرواية والزبيدة والخالدة والبنانة والجمانة والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتانيث كما في ضارب وليس كما في كم
 وككة وذلك لان التاء في مثل هذه هي مفعول لا فاعل كما في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يعلم به وقد جاء حلوبة
 للواحد وحلوبة للجنس كقوله في التناوين اذن للمؤنث لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوب بفتح واحد وكذا
 الحلوبة والحلوبة فالتاء اذن للفعل الى الاسمية كما في النعمة والاكودة على ما في قوله تعالى ان يدخل بنوك هذا البيت
 على فعال او فاعل او مفعول او فاعل كقوله في رواية ومطراة وفروقة قدس تعيد بها كذا في الوصف كما يفيد ما هو
 كياء النسب كما في قوله ودوارى وكان التاء في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة او اللش الواحد
 جماعة من جهة كقوله انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثلث على الانفصال وقد تدخل كثير على فعل
 مفتوح المعين بعض الفاعل وعلى فعل ساكنها بعض المفعول نحو سبيته ونجته ونجته ومن في الودين لازمة للتانيث
 ان يدخل على الجمع الاقصر كجارية وموارة وكينانة دلالة على ان واحدا معرب فقال الله اماره اليه وذلك ان
 الهمزة تنقل الى التانيث تنقل عن التذكير وليست التاء في هذه القسم على لزوم بل يجوز لجوارى
 والموازح المسماة كمن ان يدخل ايضا على الجمع الاقصر دلالة على ان واحدا معرب فقال الله اماره اليه وذلك ان
 جمع اشعث وشهدى وذكر انهم لا ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسية وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب
 والجمع لا يجتمعان فان يقال في النسبة الى رجال رجال كافي في باب النسب محذوف ياء النسبة ثم جاء بالتاء فصار التاء
 كالبدل من الياء كما بدلت من الياء في فزانة وجاجية كافي وانما بدلت منها لتقارب الياء والتاء في قوله تعالى للوحد كقوله
 وروى وبعيا لفة كعلامة ودوارى وكونهما زائدين في المعنى كقوله وكوسن وقد حذف ياء النسب اذ جاء الاسم جمع
 السلام بالواو والنون لكن لا وحدهما كافي في جمع التكسية واليا يكون هذا في اسم مكسر لوجه على وزن الجمع الاقصر كالاشعرون
 والاشعرون في جمع اشعرون والجمع وكذا المفتون والمفتون في جمع مفتون قال من ثلثا لثمن مفتونا والتاء في مثل
 المكسرة لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المحبوب او جمع المنسوب غير الاقصر لم يأت فيه بالتاء فلا نقول في جمع
 فارس وجام فرس وجملة بل مؤنس وجملة لو كان اختصاص الاقصر به كان يوجه الاسم بسبب التاء الى اصله من الانواع
 وقد بين في زيد شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى ان يدخل على الجمع الاقصر ايضا مع ضا من ابياء المحذوف
 الجاهلية في جاج واما فزانة وخطا فزانة فجمع زان يكون عوضا عن الياء وان يكون عوضا عن الياء والتاء في
 في جاج الاستطان معا ولا شأن معانيها لازمة مع حذف الياء الشاعرة ان يدخل لتأكيد تانيث الجمع وذلك
 انما يجب الدخول وهو في ثنائين افعلة كاعزة وفعلة كعلة او جازمة وهو في ثلثة افعلة فاعلة ككاف وقد يلزم كافي
 جازمة وذلك اذ وقع كصفرية وبعث وضيطة وقد يلزم كعزة وجرارة والجمع الاقصر كعصاة وعلامة
 ولا يلزم التاء في دخولها لتأكيد معنى التانيث كافي فاقرة ونجدة وروية ومن لازمة قبل وقد جاء لتأكيد
 التانيث في الصفة كحمر وعجوزة فان يجوز اموضع الموت والتاء فيه غير لازمة العاشر في دخولها للمعنى

ويا النسب والجمع
لا يجتمعان

افعله وفعلة

الثانية قال كان وجه تركيبه غصبا والاضافة معنى كقولك حيا الله وجهه الذي من ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله
تتم صفت قلوبها وذكركم اعلمهم في الاضافة اللفظية الكثير الاستعمال اجتماع اثنين مع اتصال اللفظ ومعنى اما
لفظها بالاضافة واما معنى فلان الفجر ان المضاف هو المضاف اليه مع عدم اللفظية بقدر الشبهة ثم قلت
المعنوية على اللفظية فان اذن الى اللبس لم يجر الا الشبهة عند الكوفيين وسو الخلق كائين بقول تلمعت عينها اذا
قلعت عن كل واحد عينا واما قوله ما قطعوا اليد بها فانه اذا ما بالجر والاجاء وفي قراءة ابن مسعود ما قطعوا
ايانها وانا اخبرته على الافراد لئلا يسهل التباسه في انه ضم مفرد الى شئ اخر ولو كان قال بعضهم الاصوليين ان المشي
جمع ولم يفرق سمي من ان يكون الاول مفردا في كل واحد منها نحو قلوبها او لا يكون كما هو الذي استدلوا به
بما قطعوا اليد بها والحق كما هو من حيث الكوفيين ان الجمع في مثله الجوز الا انه قد نزل ظاهره كاني الاية وقد جرح
بين اللفظيتين من قال فلان اسم مثل فلان فترق الاختصان باللفظية اجية الافراد على الشبهة بل
كوفيين زعموا بل هو المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف مجزئ المضاف اليه
بل كانا منفصلين فان لم يفرق اللبس في لفظية المضاف ولجبه فان اذن جازجه قياسا
ونافا للفرق وبسبب خلافا لغير ما فانه يجوز ان يسموا كوفيه وعامة اللفظ والمعنوية كوفيه في الاختصان
رجلان والغير الرجاء الى كل ما ذكرنا في اللفظية مخالف معناه لجوز فيه وعامة اللفظ والمعنوية كوفيه في الاختصان
والجنتين وكذا الوصف والاشارة وكذا ذلك وقد نفع المورد موقوف المشي فيما مضى وان لا يفرق فان كان الجنتين
والعينين بقول عيني لانا ام الى عيناى وقد ب من قوله وعيناى في روض من الحسن ترتع وقد نفع المورد
موقف الجمع كقوله وكونون عليهم خذ اوقوه ومم لهم عدوه وذكركم جعلهم كذات واحدة في الاجاء والتزاد كقوله
عند الكوفيين نفس واحدة ومن قيام احوال مقام الجمع كقوله كواي بعض شكك تعقبا فان زمانكم زعم فيص
وقد يقوم افعلا مقام افعول كقوله في القياى جهنم انا على تاويل القى اقامة لتكرير الفعل مقام شبه افعال
الملازمة التي بينهما وبذلك فترق قوله رب ارجعون ارجعون ارجعون واما لان اكثر الرفقاء فمما طلب
كل واحد منهم صاحب في الاغلب فمما طلب الواحد ايضا فطيلة الاثنين لئلا يسهل التباسه في السختم عليه وقد نفع رجيح
باسم كل ففعول مقام واحد او مشاهير قوله فب من اكره وبعده اصحاب العتائين وقطع الله حصاره وجوز
شبهة اسم الجمع والمكسر غير الاجاء الاقصر على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيها انا عليهم وقال لاجم الى اوباد او لم الجوز
عند التوقف في الجاء بالبين والجوز نحن لنا مساجدان **فوق** الجمع ما دل على اجاد مقصوده كقوله
مفردة بغير ما قوله ما دل على اجاد شمل الجمع وعين من الجنس كقوله واخلوا واسم الجمع كقوله مطونون والعدد
كثلة وعش وعين ففرد مقصوده حروف مفردة بغير ما الى مقصود تلك الاحاد ويدل عليها ان يوتي حروف
مفردة ذلك الدال عليها بغير ما في تلك الحروف اياها ففرد مقصودها فظاهر ان كل واحد كقوله كاسد
في اسد او بها كرجال وغرض البقية المقدر بها ان وتلك مقصود سفر الى بغير وجه حال من قوله حروف مفردة
ان كايه بغير ما ودخل في قوله بغير ما بها السلام لان الواو والنون في اخر الاسم من تاء وكذا الالف التاء
فغيرت حروف مفردة بغير اسم الجمع كقوله وبنم لانا وان دلت على احاد لكن لم يقصد اني ملك الاحاد وان
اجد حروف مفردة بغيرت بغير اياها احاد في الفاظ غير لفظية كقوله فاني قيسيل محوز
ركب في راكب وطلب في طالب وحامل في حمل ويقدر اهل فيه اذا احاد ما من لفظية كقوله راكب اريد راكب
وعرس حروف مقصود ركب قسلا ليس راكب مفرد وان اتفق اشتراكا في الحروف الاصلية وانا لظنا
ذلك لانا لو كانت جمعا لكانت في الجمع قلة لان اوزانها محصورة كائين بل الجمع اكثر فجمع الكثر لا يصغر

مطلوب
في بيان الجمع

وباقه

على

على لفظ بل يرد الى واحدة في باب التثنية ومنه لا يرد نحو تركيب وحامل وانما لو كانت جمعا عادت
في النسب الى احادها ولم تقل ركن وحامل وانما لو كانت جمعا لم يرد نحو ركن وحامل وانما لو كانت جمعا عادت
انما اسم الجنس الى الذي يكون الفرق بينه وبين مفردة اياها التاخر في الوجودية وروم وذكركم
لانا لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضح للاحاد بل وضع لما فيه الما جية المعينة سواء كان واحدا او معينا او جمعا
ولو سلمنا ان اللفظ لا يدل عليها فانه لا يدل عليها بغير حروف مفردة فان قيل ليس جاده احدها وغيرت حروفها
لحرف التاء او الياء قلت ليس ذواتها ولا ذواتها مفردة من اسم الجنس لاجل اللفظية المذكورة في اسم الجمع وزيد
عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فتقع التثنية على التثنية والتثنية والتثنية وكذا الروم فان اختلفت
وتثنية وعاملت روميا او روميتين جاز ان يقول اطلب التثنية وعاملت الروم ولو كانا معنيين لم يرد ذلك كالا
تقع رجال على رجل ولا رجلين بل قد يكون بعض اسماء الاجناس في اشتراك معنى الجمع فلا سلطان على الواحد
والاثنين وذكركم في الاستعمال لانا لو وضع كلفظ الكرم وعند الاخفش جميع اسماء الجمع التي لانا احاد من تسميتها
كجاءل وبارك وركب جمع خلافا لاسمونه وعند الفراء كل واحد من تركب اسم جمع كان كقوله وركب او اسم
جنس كقوله روم فوجه والافعال نحو ابل غند مفردة واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من
لفظها بغير اسم الجمع انما تاكلها ابل وقدراب وانا لم يملح لثقل خلق وقدراب مفردة لانا مفردة متغيرة
عن غير كالتثنية والتثنية والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس هو اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان
الجمع لانفع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبنه فعاله واحدا ما
بالتاء او بالياء بخلاف اسم الجمع فان قيل ليس ففرد مقصوده حروف مفردة بعض الجمع ايضا
اعني جمع الواحد المقدر بغيره بغيره بغيره ونسوة في جمع اعراف فتنفي ان كان من اسماء الجمع كجاءل
قلت ان اسماء الجمع كاسم الجنس لانه لا يوزن بالوزن الخاص بالجمع والمشهور في غير ذلك
عباد يوزن خاص بالجمع وخو نسة مشهور بغيره فوزنا اوجب ان يكون من الجمع فيقدر لينا واحد وان لم
كعباد وعبدة وفساء وكفلم وغيره وكان له مفردة بغيره ففرد مقصوده لانا واحد المقدر بغيره في جمع ذكر
ومما من في جمع حسن ومثابه في جمع شبه وان كان لينا واحد من لفظها لم يكن قياسا وكان واحدا مذكورا
ومما من في جمع ومثابه وكذا الاحاديث التي عليه في جمع الحديث وليس جمع الاحاد في اللفظ لانا الشئ الطنف
الردل حوش صله في مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا ما ليس في الاصل مصدرا وصف به لكونه
مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان يظن ان لم يشك للاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتثنية
والعسل وان شئت للاختلاف النوعين فهو جمع مقدر بغيره كجاءل بمعنى الاسف وكالفلك والدلاص بقول
في الشبهة مما كان ودلاصان لجان ودلاص في الواحد كجاءل وكتاب وملك كقفل وفي الجمع كرجال وحفر
لوكالات والحرف المميز لكانت الواحد وهو مفردة وانا الوصف الذي كان في الاصل مصدرا لكونه صوم
وغور فحوز ان بغير الاصل والاشن والايح ولا يؤخذ قال به حديث خبيث ابراهيم المكي من ومال بنوا
لخهم اذ شئوا الخراب وجمع زاعترا رحاله المنتقل اليها فيقتل ويحرق فيقال رجلا عدلان ورجال عدول
ولم انا الثانية فلا تطلق لانا لا تطلق من الصفات الا ما وضعه وصفا واما قوله ومم لكم عدو ويكنون
عليهم ضد اقلنس اسم الجنس اذ يقال عدوان وهذا للاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع
لانا ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كجاءل لكونه مفعلا على الواحد ايضا واما كان في الاصل مصدرا اذ لم يسمي
مصدرين بل ما مفردان المطلق على الجمع كما ذكرنا قبل **فوق** وهو صحيح ومكسر الصحيح المذكور والمثبوت

1990

وَأَعْمَلْ مِثْلَهُ

والفعل يفرق
من الصفة
بالاسماء
والاسماء الجوامد
يفرق بوضوح صيغة

بين مذكرها ومؤنثها بالتاء تاء اسم الفعل والفعل يفرق منها فيه بالتاء آخر الرجل تام والمرأة تامة وتاء
في المضارع التاء وان كان في الاول نحو يقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضوح
صيغة مخصوصة لكل منها كغيره وان كان وحده وحضاب وحي اوستوى مذكره ومؤنثه بشدة وكسر هذا
هو الغالب في الموضوعين وقد جاء العكس ايضا في كليمها كالماء والافضل والفضل وسكون وسكون في
الصفات وكاء واوارة ورجل ورجلة في الاسماء وكل صفة لا تحذف التاء فكانا من قبيل الاسماء فلهذا لم يفرق
الجمع افعلا وفعلا من فعل واجاز ابن كيسان الهمزة وسكونا ونون وسندل بقوله فما وجدت نباتا بن نزار
حلايل الهمزة واسودنيا وموعد غير شاذ واجاز ايضا اوان وسكرات نباتا على وجه المذكر والاصل المفعول فلهذا
الفرق وقد شذ عن هذا الاصل افعلا التفضيل فانه لم يفرق بالواو والنون من ان لا تحذف التاء ولعل ذلك جبر المانعة من
عمل الفعل في الفاعل والمفعول به ان معناه في الصفة المفعول به اسم الفاعل الذي انما يعمل فيها الاجل معنى الصفة
كاجتر النقص بالواو والنون في قوله قلوب وكرون وارضون كاني واجاز سسورة قياسا لاسماء اندمانون بقوله
التاء كندمانون وكذا سسيفانون لقولهم سيفانه وقال سسورة لانتقونون ذلك وذكر لان الغالب في فعلان الصفة ان
لا تحذف التاء فندمانون وسيفانان كانا من قبيل الشذوذ وقالوا ان الجمع هذا الوجه فلا على الايام الغالب واما
خروج بانون وحصانون فيجوز ايضا فان كان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم كحرف التاء ولما درست
من بين الصفات التي يستعمل مذكرها ومؤنثها عدمه فلا على صفة ومكينة فلا على تقيس قال بعضهم يجوز
في ممكن وعدوه سكونون وعدون ثم خوز في الموت مكينات وعدوات فلا على المذكر وحذف القياس
لاسماء كما قال سسورة في ندمانون وشدت من هذا الاصل صفة على خمسة اجزاء اصله كصديق فانه استعمل
مذكره ومؤنثه في ان يقال في المذكر صديقون وفي ذلك لا يضطررهم اليه اذ تكسر التاء مستكسر كما في باب
قوله في شرط ان كان اسم المذكر علم بغيره ككينة وذلك لانه الجوز ان يكون قوله ان كان اسما لم يترك شرط
وجاء خبر القوم شرط لان المبتدأ المقدر ان بعد التاء فغير راجع الى اسماء الى قوله علم فلهذا لم يفرق راجع
الى المبتدأ الذي هو شرطه انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرط ان يكون علم فلهذا لم يفرق
على ان يكون جراب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فذكر منه جزاءات الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ
مع خاتمة عن معنى الشرط كقوله وقائلة خولان نالنا فنتايم عند الاخفش وفيه ما فيه والثاني ان الشرط كونه مذكرا
وليس في الخبر ما يجعله بعض المصدر الثالث ان التاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة كقوله انك
ان يفرح اخوك فهو كاني في باب فلا يقال انه ان يفرح كرمك ولكن ان يفرح يكون الشرط ولما جاء خبر المبتدأ
والنقد لم يحصل مذكره والضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه في نفسه في هذا العذر وكذا قوله
بعد وان كان صفة فذكر قوله ولاستويا منه في الموت عبارة الخلف من الاول لان مستويا عطف
على افعلا فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع الموت ولا معنى لهذا
الكلام وكيف يستعمل الشئ في نفسه في غير و لو حال ولاستويا منه في الموت كان شيئا قوله
وكيف نون للاضافة وقد شذ خبر سيبين وارجح في قوله وكيف النون للفرقة كما في المقتضى او لتقصير الصلة كما في
قوله الخافظ عورة العشيرة لاياتهم من وراء تظف ورياسقطت قبل اسم كانه اختيارا كما جاء في الشواذ
انكم لم يبقوا العذاب شئت العذاب شيئا بالانتون في قوله وحاتم الطاس وباب الماين قوله
وقد شذ خبر سيبين انشاد من جهة المذكر بالواو والنون كثير منها ابيون قال فاجواس اما انت سيد والاشياء
الاصا وخلق وموعد البيرتين جمع ابيين وهو نصف ابن مقدرا على وزن افعلا كاضي وواحد ابنا كان واحد

اخرى اضافة فشد وده عندم لانه جمع لم يثبت مكنته وقال الكوفيون هو جمع ابيين وهو نصف ابن مقدرا
وهو جمع ابيين كاد في جمع دونه عندم شاذ ومن وجب ان يكون جمعها لم يثبت مكنته على الفعل
فعل وموعدا كاجل واز من في جبل وزمن وقال الجوزي شذ وده كونه جمع ابيين نصف ابن جعل من
الوصل قطعاً وقال ابو عيسى هو نصف بنين على غير قياس ومنها الدجيد مومن وابيكر ون في قوله قد
شربت الا الدجيد مينا قيصات وابيكر نيا فلما جمع دجيد مصف وده ووصف بالابل وجه ابيكر نصف
مذكر مقدرا كافي عند البيرتين فشد وده من جهة الجمع بالواو والنون كالدمجيد مينا ومنها اولوا
نانجه ذو على لفظ ومنها عليون وهو اسم لدموان الخير على ظاهره ما فسر الله في قوله كتاب وقوم فعل هذا ليس
فيه شذ ولا انه يكون مما يقتضيه لاجل جمع المصوب ال عليه ومن الغرض والقياس ان يقال في المنسوب اليها على
كسر المصوب ال كرس وان قلت ان عليون غير علم بل موجه عليه وليس ينسب اليها كسر الا ان كان المصوب
فقد شذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله كتاب وقوم مواضع كتاب وقوم على حذف الضمة
ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فهو زان يكون فيه على جهة التعليل كقولهم عقلا والجوزان
مدى فلهذا الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجبة ويكون دليله عليه فهو بعض الدال ومنها العلون وشذ
لان ليس بصفة وجوز في قوله لانه في الاصل بعض الاناس واما عدم العقل في قوله ولي درهم العلون سيد بلقيس
فادقطن ملون وعزنا حيد وانا جمع بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذنب والارقط والعزنا بدل
اعليه ومنها عثرون الى تعين وقد مضت ومنها ارضون وانا فحيت الدالان الواو والنون في مقام الالف
والتاء فكانا قديرا رضات اول التبيين على انما لبيت على سلامة حقيقة وجوز ان كان راء ارضون ومنها
ابون واخون ومثون وشذ واما لكونها غير وصف ولا علم واما ثومان بوصف ومنها بنون في ابن لان
قياسه ابون وانا جعل على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نيما منسبا الى الجمع كما حذف في الواحد
ومنها قولهم بلغت من البلغين والدرجيين بضم الفاء فيهما وليقت منه الترجين بضم الفاء وكسر وا
للتكرار كلها بمعنى الدوايس والشدائد وقولهم بغير بن خوزان يكون من هذا وجعل النون معتقبا للآراء
واعلم ان قد شذ الجمع بالواو والنون من ان خلاف القياس فلهذا لم يثبت له تكسية عن الاسم الذي عوض
من لانه ما التاثير مفر او اريد بعض تلك الجمع عليها على انما ليست بجمع سلامة حقيقة فقلوا في المقتضى
الفاء كسرة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل ولعل هذا التبيين كسر وا عشرين وجاء في
بعض ما هو مشهور الفاء مع انهم اكسر كالقانون وثقون وليس يطر اذا الطون والكرتون لم يسم فيها الكسر
واما الكسرة الفاء فلم يسم فيه التبيين كالعصيين والمايين والفنيين والرسن ولعل ذلك لان عند الكسرة
بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع فثبت تكسية ايضا كالقانون والاثاني في البشة ورياحا وحرف
في الحذف الفاء ايضا كقوله ورعين ولان ولدين وهما ملب لانه الفاء كالاضافة والقناة لكن حذف لانه
ليس احق بصيغة كالتعالاضون وثقون ولو اعتمدت لانا تال قليل السنون فانه مقتضى العين بدل
سنون والفتون والاضون لكونها مقصورة بين كالاقلون وعلى هذا حال ولكن اريد به التاويل واعتبر
اللام فقال الذريرين كالاثنين فان ذو مفتوح العين عند سسورة كافي باب الاضافة فلهذا لم يفرق
المفرد نيما بغيره كافي الجمع ورياحا هذا الجمع في المصنف ايضا كازين وعوين وحكي عن يونس اخرون
منهم الذين وكسر ما قيل فذجا اجرة في الواحد وقيل لم يفرق في ذلك ولكن زيد المزة في الجمع عليها على كونه غير قياسي

وعلى الخاء جمع ما حذفت الهمزة وادغام هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجوع كما ذكرنا لكونه خاصا بالعلماء وغير هذا
الافضل للحق الاسم من النقصان بالحرف نيبا قالوا اولها حرون واودون فلما حذفتا من الهمزة بالادغام
وبعضهم يقول بعض المتوهم وذكر ان حرف العلة قد بدل من احد حرفي التضعيف كالي تطيت وقد جعل
النون في بعض هذه الجوع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاواب منها على مخالفة القياس
فكانه مكتسبا في هذه الاواب المكتسبة فدخله التنوين والاسقط بالاضافة قال ذراني من غير ان يبينه بعض مناشيا
مشتبها وادخال ما ذاقه في الاقتران وان لنا ابا حنيفة عيا اب بر وحن بن بدين ولمزهما الساكن كما لمزم
اداسي في سلامه المذكور عن باب العلم واكثر ذلك في الشرح بعد اقبل العلمية واما بعد كما يكون النون معتقب الاواب
شايخ في الاختيار في هذا النوع كافي الجوع القياسي مع العلمية وحكي عن ابي عبد الله في زيد جعل نون مقتوبين
معتقب الاواب ولعل ذلك لان القياس مقتوبين بيا والنسب في احد حرفي ياء النسب صار مقتوبون
لثقلون فقتوبه من كذا لانه مقتوبين بالالف فيبدل من التنوين ان كان التنوين معتقب الاواب والا
نالف للاطلاق وحكيان جميعا رجل مقتوبين ورجلان مقتوبين قال ابو زيد وكذا المرأة والرائتين والنساء ولعل
سبب ذلك انهم على مقتوبين للفتن والحذف في المذكر والمؤنث مما كونه في الاصل جمع المذكر كثر مخالفة للجمع وذكر
عن ثلثة اوجه كون النون معتقب الاواب وحذف ياء النسب في الواحد وهو مقتوب في الحاق علامة الجمع
بما بقي منه وهو مقتوب مع عدم استواءه ولو استعمل قلب طوه انما جعل مقتوب في الجمع على مقتوبين كاعلون لان
مقتوبين وانا قلنا واحدة مقتوب في الحذف والياء كاتال سوسه في المذكر والمؤنث في كل واحد منهم باسم من
نسب ابيه فكان كلاتهم مذهب لان الجمع في الظاهر الحذف منه ياء النسب وحذف ان يقال ياء النسب في مثل
مقتوبين والاشعرون واليهمون حذفت بعد جمع بالواو والنون فكان الاصل مقتوبين واشعورين واليهمون
وحكي ابو زيد في مقتوبين في الواو قبل الياء فيمن جعل النون معتقب الاواب لم يقترب من ذلك ايضا فيقترب
عن صحت الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان المذكر غالب للمؤنث في الجنس والجمع في كل
كفر البعض مذكر الخبز يزد من هذا ضاربان ويزيد عند ان ضاربون وكذا العقل في بعضهم كان خور يزد في
مقبولون وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك
لكون ضبعان احف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبعه والجمع كركب الذي على جوده الاول للركيب
وان لم يكن جوده الثاني مبنيا كركبك ومعد كركب ش وجه كركب كركب كان والبعليكون لان الجوزين كلهم عرب
والشبه والجمع للمعربات واما اللذان واللتان وذان وتان فصيغه متباعدة وان كان الثاني مبنيا اما للركيب
كثمة عشرة اولين كسيبورة والقياس ان يقال ذوا سيبورة وذو كسيبورة وكذا الحقة عشرة وذو حقة عشرة وهذا
كما يقال في الجوز المسقي بها وذا نابط شراود وذا نابط شراود من اضافة المسقي الى اسمه كذا ذوات عرجت وتقول
ذواتا شاب قرنا لان الجوز حب حكايته فاعلا ليقول علامتا التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في الشن والجمع على
حقة المسقي بها اذ المجمع نونهما معتقب الاواب كجواني ذوا سيبورة وذو مسيبيين للملحمة على الجوز اسم اوابان
بالجوز في الشن في الاثنين وادغام ذوا صفة من اضافة المسقي الى اسمه كافي ذات عرجة والجر دجيني في الجوز
سوسه السيبيويان والسيبيويون مع بناء الجر الثاني وكذا يلزم جوين في خمسة عشر على واما اواب الجوز الثاني
نهما فلما كلام في الجوز ذكر في جعلك ومعد كركب والجمع كركب كركب ايضا في الشن وجه منه المضاف كركب
وعبد ومنافى واذا كان كنية جازة لثمة المضاف والمضاف اليه معا كلف في ابو زيد ابو الزبيرين واما الزبيرين والاول
اكثر واما جمع ابن كذا وذكر اعين كانا اولان كانا لعلنا ملت بنو كذا وذكروا كذا وادوا كذا وان

و مقتوب واجمع
علا مقتوب

الضبع والضبعان

جعليك
و معد كركب
واما اللذان
واللتان

لم يكن للعامل سواء جاء لمؤنث بنت كذا وذات كذا الحواشي البعوت ونبت البعوت وكل ذو عشون وناقذات
عشون اولها ياءت لمؤنث ذكرا من خمس وذي القعدة جمع على بنات وكذا الحواشي بعوت وبنات خمس
وعلى ذوات كذا الحواشي ذوات عشائين وذوات القعدة في الجمع بالمؤنث على ما في كاسر من قولهم الايام
وكل الاضراس بنو خمس وبنات خمس وبنات بعوت وموئنا والبنات كذا وذوات كذا الحواشي
عس في ابن خمس **المؤنث** الحقة الحقة الف وناو بشرط ان كان صفة ولم يذكر ان يكون مذكورا
بالواو والنون فان لم يكن له فان لا يكون في الحواشي والجمع حقة فقه للمؤنث ان الجمع للمؤنث السالم ولا
مقتوب حقة سلقه لان قوله قتل وهو صحيح ومكر والصحيح مذكر وموئنا من ان المؤنث ما دل على احاد
مقتوبه حروف مؤنثة سلقه ما وعلى هذا كان سلقا ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاول
ان يقال انه ليس من الحد واما احب له علامتان ليكونا لزيادة في جمع المذكر واما حقة الزيادة بالالف والتاء لانه
حرف فدا للجمع وتانيث غير حقيق وكل واحد من الطرفين قد يدل على كل من المذكرين كافي رجال ومسلم والحمد لله
والضارب هو **المؤنث** شرطه ان كان صفة الى آخره سلق الى المؤنث اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة مال للجمع
جمع مطلقا ان لا شرط شرط وهو قوله والجمع مطلقا وليس بسيد لان الاسماء المؤنثة تباد مقدره بقدر وناسخ
ودلو وقوب وعين الاسماء التي تانيثها غير حقيق لا يطردها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مجموع كالحوات والحيات
والشمالات في الربا وكذا حقا عند التانيث لان ليس حقيق ولا ظاهرا لعلامة كفن وسمل وخنساء او مقدره كنفذ او ذو
تاء التانيث الظاهر سواء كان مذكرا حقيقا كخولة او لا كخزعة ومنه تقويم الاكرامات والفرجات والانطلاقات وغير
لان الواحد اكرامة وتخرج تاء الوحدة لالاكرام وطرح وجه الجواز فيم وقارح عند اختلاف الانواع والاكرامات كالغراب
والنملات والاكريم كالقروب والقتول فلذا اتقول مثل الدارات والفرجات بجر المعداد اذ المسمم به المذكر
الحقيق كالشري والفرأ واذ اجمي بالمذكر الحقيق جمع بالواو والنون كما في او ما يجمع تانيثه وتذكر اذ المليات لم تكثر
ولم يجمع بالواو والنون كاللغات والبنات الى آخره واذ كان لاداء ابواب الجوع الاحاد والجمع هذا الجمع
انما شرطه ان لم يكن موشاعلم على الظاهر او العلم المصدر باضا فابن وذو اذ لم يكن عاتلا الحواشي عس وان
مقوض وذو القعدة وذو الجوز كذا وجمع هذا الجمع غالبا في سلق دون عان من الاسماء احدها جفت مذكر لا يعقل اذ لم يات
لم تكثر كانات ومزادات وكذا الظرف فاسن اصل الحروف كسفر حلات لان كسبر مستكن وعند الفراء عند التثنية
انما شرطه انما اذ اجاء لم تكثر نانه لا يجمع هذا الجمع فلم تقوله احوال لغات لقولهم حوائق واما نوات مع موت بون
فشا وواتها الجوع التي لا تكثر حواجات وصوحيات وميوحات فلما يقال المليات لقولهم الحباب وان كان
المؤنث صفة فلما من ان كمن فيه علامة التانيث او لان كان فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة مذكر حقيق كركب
وعلامات او لا لصارت وجليات ونفساوات الا ان يكون فعل فلان او فعلا او فعل فاعلا فاعلا بالالف
واتاء فلا على مذكرها الذين لم يجمع بالواو والنون لما ذكرنا و اجاز ابن كيسان كما ذكرنا في ذوات وسكرانات
اجاز الحرون وسكرانون فان غلبت الائمة على احديهما جاز انما تاقوله علم ليس في الحقة ذوات صفة مذكر الحواشي
او فعل سميت بغير المذكر الحقيق وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تانيث ظاهر وان لم يكن فامية اصيله و
لم يجمع بالالف والتاء سواء كان مذكرا كركب في اللغز كركب وصبور كركب يابستوى مذكر وموئنا حقا لعل على مذكرها
المقتوب عن الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر كركب وطائق ومطوق فدا تانيث بقدر من التاء ومن ذي التاء
فان ذواته من الحدة التي هو معنى الفعل وفعل للمؤنث بلحقة ضيحه للمؤنث كركب من فالحق ذو
اتاء وعلامة الجمع للمؤنث اي الالف والتاء واما الجوز فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر في الحاق علامة جمع للمؤنث

مطلوب
في المؤنث

هو اجابات
وبسوقات

جريح وصبور
وحاشن وطائق

ايام بل جهم التفسير نحو حواشي وحقيق ومطائل وان كان صفة المونث الجوده عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اخصت بالمؤنث فاصيد اوله ووف كالسفر جلا او امرأة الصديق والمرأة الجرحى جعت بالالف والتاء لا اشكره فكيف تافهال نسوس صلفات ومجرات وجم ايضا هذا الجمع مطرا صفة المذكر انما لا يفقد سواها ان مذكر احق بها كالمصاقت لا يذكور عن الخيل وجمال سجالات اي فتيات وسبطات اي طوال على وجه الارض وكذا نباتات البنون وجمال ذوات عثاين في ابن البنون وجمال ذوات غنثون او غير حقيق التذكير كاليام الحايات وكذا مصفوا لا يعقل وجمالات ومجرات وكلمات لان المصفر فيه معنى الوصف وان لم يزل على الموصوف وانا جهم المذكر في الموضعين جهم المونث لانهم قصدوا الفوت فيها بين العائل وغيره وكان غير العائل قدرا على العائل كان للمونث فرع المذكر ملحق غير العائل بالمونث وجم جهم فو كس ان كان صفة له مذكر فان لم يكن اي فنان يكون والغير راجع الى المسد الذي هو شرط ولجده الشريعة به الجاء في كل خبر للتبدل ومعنى هذا الكلام ان المونث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن فشرط ان لا يكون جرحا جرحا وان كان له مذكر فشرط ان يكون ذكر المذكر جهم بالواو والنون جهم بعد التقييد فعلا فاعمل وفعل فعلان وجم الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجرير وبسات ذوات وجهه ان فيعلا قياسه لما في التاء في المونث كسده وبسة وفوج منه ايضا الوصف ذواته الذين اشترك فيه المذكر والمؤنث كرميه وبقعه وعلامة ومطاره وخرم والخور لانه جهم بالالف والتاء ونقول في جهم بنت وابنة بنات وس جهم اصلها لان الاصل بنوه كان بنون جهم اصل ابن اي بنوه جهم اصل نبي في الجمعين وكذا اخوات جهم اصل اخوات اي اخوة بغير حذف اللام واخرون جهم اي اخوة اللام نساء والتاء في المونث واللام المعوض منها التاء على تاء الضرب انما مفتوح الفاء وورد اللام في جهم بالالف والتاء اكثر كقنوات وسنوات وضمومات في منه وسنه وضعه وذلك بغير الفتح وجاء حذف اللام ايضا كقنوات ومنات وجاء منه ما لم يجمع بالواو والنون والالف والتاء استغناء جهم التفسير وذكر كامة وشاة وشفة واما كسور الفاء وتزك البرد منه اكثر كليات دويات لتقل الكسر وقد جاء بغير الفتح وكما مضوم الفاء فلم يرد فيه الرد كنبات وطبات وكلمات ككون الفهم انقل الحركات وجاء في بعض اللغات مما لم يرد في المونث ومعنى التاجار انصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في النشاد امروا ثباتا ولعل ذلك لاجل توميمه بالجمع من اللام كالتاء المحذوفه وكالواو والنون في كرون وشون وقال ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فحق سمعت لغاتهم اي لغتهم بال وذكور لان سمويه قال ان تاء الجمع لا تقع في موضع وفيما قال نظرا الى المعنى في سمعت لغاتهم وانفروا ثباتا بالجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام امتصاصه عن قائمهم التاء وكسرها اشهدا ما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدوم او قال انه جهم فتم تاء في التاء والواو اذن كالبواو مذكر جهم مذكر وهو اللواو جهم بالالف والتاء مثله ونذكر شيئا من احكام الجمع بالالف والتاء وان كان للمص مذكر في قسم التعرف فنقول كل ما هو على وزن فاعيل وهو مؤنث بناء مقدرا وما هو كبره وحفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كدرة او مقبل العين كسفة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه في كمرات ومرتبات والترجم في جهم كليات بفتح العين لان في جبهه فتح العين واسكانا والفتح اكثر جهم على المفعول المشهور وقيل لا لزوم الفاء في جبهه كذا صفة للمونث ولا مذكر لما قال شاملة اذا قل كنبها صار كالاسماء في لزوم التاء لغير حفنة وقصه ولجاء المجر واسكان عينه بفتحات قياسا لاسماءا وفتح الفهم في لغة لجم من بعضهم فتح عين الواحد وقيل انها كانت في الاصل ثم وصف به فلو حط فيه الاصل كان قال في جهم احواء و كلبه ونسوة وكلمات بفتح العين نظرا الى عروضا الصفة ونذكر في جهم كلمة كلمات بفتح العين والتاء كس عليه عن

المحذوف التاء
المعوض منها التاء
على ثلثة احزاب

نحو فتيات وصعيات فخلانا لفظ وجوز اسكان ما استحق الفهم من عين فعلامات للضرورة قال ذو الرمة انت ذكر عودن اجشاقه خفتا ورقصات اللوح في الحفاصل وجاء في المعقل اللام نحو اخوات وجديات كسفر عنها وقد تقياس عليها قصدا للتحفيف لاجل الفعل الحاصل من اعتدال اللام وجوز ايضا في القياس ان يقال نحو نسوة ككلمات اعتبرا للصفة العارضة كما يقبل صعيات بفتح العين اذا سميت بصيغة واسل في الاصل اسم دخل معنى الوصف فتقبل في جهم املون وادخلوا التاء فقالوا اصله قال واحد رقة رقة ست ودمه وابلتيم في المجر جهم وتالي اي جاءه مستاحدا لرد وقال فتم احلالت حول تيس بن عام اذا ادخلوا بالليل يدعون كثر او يقال احلالت ايضا اسكنهم اعدا بالوصف العارض ونعم مدله الغير المعقولة كجوزات وبسات قال ابو بصيات راح متاقب وقرن في الشوا ردت عورات وانا سكن من الصفة وفتح العين الاسم فداو كان الصفة بالسكون اليق لتعلما باقتضابا الموصوف ومشا بهتبا الفعل ولذلك كانت احدى على منه الف وكن ايضا علف للفتحة العين استغناء لاولا لم تقلب العين في نحو جوزات وبسات عند مزيل الفاعل وفتح الحركات في الجمع كالم تقلب واو خطوات المضوم ما قبلها يا لروض الفهم واما فاعله فبفتح العين كوفه وكذا فعل المونث كمن كان كانت مصا عنه فالاسكان لازم مع الالف والتاء كعدرات وان كانت مقولة العين ولا يكون الا بالواو وكسبه فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياسا لعدم بديل جواز فها كافي بسات وروحات لانهم علوه خلف الفهم على حرف العلة لكن سمويه قال لا يحرك الواو في دولات فاعطاه انه ارا د بالضم وان كانت محجة العين فان كانت صفة كلبه لا اسكان لا غير وان كانت اسماء فان لم يكن اللام ياجازي العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واو الخطوات او لا كقنوات والاتباع معنا اكثر منه في فعله وان كان الكسر اخف لان نحو غنثون اكثر من خوايل وان كانت اللام يا في نحو كلمته لم يرد الاتباع اتفاقا للثقل وانا التاء فالباء روض على جوازها وليس في كلام سمويه ما يدل عليه واما ام فلفظ اوبات في الناس اكثر من ابات وفي غيرهم بالعكس والكلام في زياده الباء واصالة في التعرف واما فاعله الفاء وفعل موزنا كلفه فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بكسر العين نحو قذرات وان كانت معتلة العين فلا الايا اما اصلي كسبه او منقلبه كدنه فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا التاء الا على قياس لغة مزيل وعيرات في جهم شاد عند غير مزيل وان كانت محجة العين فان كانت صفة فلا اسكان لعلجات وان كانت اسماء فان كان اللام واو او امتنع الاتباع اتفاقا للاستشغال وجاز الفهم والاسكان على ما نص الجرح ذكر شيئا ومنه الاندلس الفهم وان كانت اللام يا كسبه جاز الفهم والاسكان واما الاتباع فمفعول سمويه بفتح باب في الفهم فكيف بالمعقل اللام ولجاء السير في لروض الكسر وقياسا على خطوات وان سمحت اللام كس كس جاز الاتباع والفهم والاسكان والنوا ملح ضم العين مطلقا في المضوم الفاء وكسها في المكسورة الفاء محت العين او لا لافها مع خطوات فو كس جهم التفسير ما قبله تبا واحد كرجال واقداس جهم التاء فاعل وافعال وافعة وفعله والجمع وادون ذلك جهم كثر الاشكر ان جهم السلام بالواو والنون مفعول بيا واحدة ايضا بسبب الزيادة بين التاء فبفتحها بناء مستانها فالحرف صار كلمة اخرى غير التي كانت ان الثمانية مثلا اذا ضمت اليها الاثنتين صارت عشرة ويكون الجمع الثاني غير الجمع الاول وهذا هو التغيير فقد يضاف في جهم السلام بناء الواحد ولذا قال قال في جهم سفة ما دخل فيه جهم السلام وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغيير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلاث سمويه ولا يبقى على حاله الاسماء التاء مقدرة فالاول في جهم السلام ان يقال هو الجمع الذي لم يغير مفردة الابالحاق اخرى علامة الجمع وجه التفسير ما غير تغير ذلك واما التغيير في مرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات فبفتحها واتباعها فنقد حصول هذه التغييرات بعد سكون عينها تالفرض وان لم يثبت نحو مرات ساكن العين فو كس وجه التفسير

مطلوب التفسير

بوضوح ولا تابع الوضوح بل موقوف على تقديره والوضوح على العقل وان كان حكمه ان الراضح نظري المصدر الى ما به الحث
 لا الى ما قام به فهمه فطلب اذن في نظر الراضح ولا مفعول ولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظر دال على الفاعل فلا يطلب
 لفظ الفاعل ولا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضوحه والاعلى المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تهل في الفاعل ولا في
 المفعول لكنها سابقت الفعل فعملت فلما ومثابه اسم الفاعل والمفعول اقوى من مثابه المصدر لفظا ومعنى
 كما عرف في باب الاضافة فلزم عملها في جميع المواضع على الفعل وشرطها نصب المفعول دون رفعه الفاعل كما عرف
 باب الاضافة لخال والاستقبال ليحصل مع المثابة اللفظية اعني الموازنة لثابتة المعنوية وانما المصدر
 كما الفعل وجوز الاضمار فيها كما الفعل والاصل في الضمار المصدرية الفعل اذ طلبه كما ذكرنا ووضعي فجاز ان نصب
 غاية الاتصال وهو الضمار مستتر او لما لم يكن المصدر مثابة اسم الفاعل والمفعول لالفاظ الموازنة ولا معنى
 لانه لفظه موقوف للاضمار كما نفع اسم الفاعل والمفعول بل لخطابه الى تقدير ان يلزم على الفعل ولا يلزم على المصدر
 اي بعد ولا يجوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال او الاستقبال في نصب اسم الفاعل دون نصب المصدر فلما عرف في
 باب الاضافة فان قلت ما اذا كان مثابة للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قوله **فعل**
 الا انه لما كان بنفسه مطلب الفاعل والمفعول عطف فادى مثابة لطلبها وضما عن الفعل نحو ذلك الوجه الحكم
 فجاز ان يطلبها ويعل فيها وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول مطلبها انما تنضمها المصدر فطلب
 المصدر اقوى من طلبها وقد شرط صياح من هذا في باب الاضافة فليجيب اليه وانما يلزم المصدر ذكر المصدر اي بعد
 واحد الا انه صار اشتقاق الفعل منه عطف لانا ذكرنا ان وضع الفعل ليبين احد الاضمار مع ذكر المصدر
 وانهم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان مقدرا من المصدر والفعل وذكرنا ان المصدر مفعول مطلقا لا لثابتة
 ولا للزوج والعدد وذكرنا ان لا يصح تقدير اذن بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربت او ضربا بشددا
 ضربت ان ضرب ولا فاقوله ضربت ضرب الامير اللقي فاعلم المصدر الفاعل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول
 المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللقي وتقدر من المصدر بان والفعل ايتم اذا كان لفظ الحال
 لان ان اذا دخلت على المضارع خلصت للاسمع بال خلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه سمي مفعولا على مفعول المضارع
 لكنهم قد روي بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا فذكر بان ان زيد اشد من كذا فاشهدوا اكثر استقامتها
 وتقدر من بان والفعل ومنهم من يقول بان لا يعمل حاله لا تقديره تقدير اذن بان **فوق** ولا يتقدم
 قبله لانه عند الفعل مؤول برف مع الفعل والرف المصدر في موصول ومفعول المصدر في الحقيقة مفعول
 الفعل الذي موصولة برف ومفعول المصدر في الموصول كما عرف في باب الموصولات قالوا وكذا الاجور الفصل
 بينه وبين معمره باجتناب نحو اجتناب ضرب بكر اليوم امس زيد اعمل ان امس لظن لان الفصل بين بعض الصل
 وبعضها لا يجوز ففقدت عن كتبكم ان تصيبوا كما كتب على الذي من قبلكم لعلكم تتقون اياها ما يعجز هو حواياها
 قالوا وكذا الاجور حذف المصدر وابقاء معمره لانه يكون كحرف الموصول مع بعض الصل وابقاء بعض الا ان بدل
 دليل قوي عليه فيكون كالمفعول كما في المفعول مع هذا ما قالوا او انا لا اذكر من متعاضد تقدم معمره عليه اذ كان
 نونا او شبهه نحو قوله كن اللهم ارحم من عدوك البراءة واليك الزوال قال به ولا تأخذكم بهاراه وقال بله اتسنى
 وفي بهاراه قللت عنكم بنوته ومثله في كلامهم كثير وتقدر الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ
 حكم ما اول به فلا منه من بانه برف المصدر من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول
 لضعف حكمه والظرف والحق لمعها اذ الفعل حتى انه يعمل فيها ما يعرف بغيره من العمل كحرف النفي في قوله
 به ما انت بنفهم ركنه بنون ففقدت شعركم بنك متعلق بغيره اي انتي شعركم وبنك بنون ولا معنى لتعليقه

وضع الفعل
 متباعدة الحدود
 للفعل

مطلوب
 ولا يتقدم مفعول
 المصدر عليه
 وكذا لا يجوز الفصل

مطلوب
 وليس كل مؤول بشئ
 حكمه ما اول

بنون

بنون وكذا يقول لم اقم لك لما سلمت لا يجفك بترت قياي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيها
 كافي قوله وما اخرجت الاما عظم وذقمه واما معونها بالحدث المخرج من واحد شئ عنها وكذا يجوز ان يكون الضمير في
 الطرف اعني موصوف في قوله به فذكره موصوف باسم الاشارة لان المراد به النقص والجور ايضا الفصل بينه وبين
 معمره باجتناب على هذا فلا يقدّر الفعل بقوله به اياها معمره وادانت وكذا يجوز انما معمره قيام الدليل عليه **فوق**
 ولا يتقدم معمره كالابصر في الصفة وقد ذكرناه وقد علم المصدر ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر الضمير
 والجمع انما ولو اضمر في المصدر والجمع في المصدر والاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر الضمير
 وجه باعتبار الفاعل وهو موصوف في ذلك باعتبار مدلوله لم يخل من ان سوي فبعلما من السند والجمع وهو مستبعد
 او حذف احد ما وهو موصوف في اسم الفاعل والمفعول وغيره ما اذا نفع عليه اسم الفاعل وهو
 ما نفع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة بنفسه احدهما وجهه من الاخر وجهه ونفاد ان يقول بجوز ان
 تنجز غير المثنى والجمع والاشق والايح كاسم الفعل والظرف **فوق** ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علمه قال
 المص انما ذلك لان التزامه مؤول الى الاضمار فانه اذا كان لغالب متقدما ذكر قياي اسم الفاعل واسم المفعول واسم
 المفعول والصفة المشبهة ونفاد ان ينفى التقياس اذ التقياس الى الاضمار لفظه على زعم خلاف الفعل **فوق**
 وجوز اضافة الى الفاعل وهو الاثر لانه محذوف بقوم به محذوف مفعول واحد باضافة اليه اولى من رفعه ومن جعله
 مفعولا بلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل سدد من حيث العقل لانه الذي يقوم به وجهه ضعيف لضعف
 مثابة الفعل فلم يبق الا الاضافة فاقول او الاضافة الى الفاعل جازين في المصدر دون اسم الفاعل كوسج الكلام
 فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقام المصدر في الفعل المنقون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل كونه
 الفاعل اذن كالجور من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذكر اشد شيئا بالفعل وانما يضاف الى المفعول
 اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما على ما يليه تابع له منصوب كماله على الجور نحو اجتناب ضرب زيد الكبريم او على الفاعل
 بعد صرحا كقوله امر من سمع دايرو به وضييف ليعين على ما في الشؤن وكيف او ترويه معنوية نحو اجتناب
 الجور ويجوز ان يؤول بفعل بمن المفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اجتناب الكل خبر بان
 ان الكل خبر بمجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مفعولا كالجور وبقائه مفعولا نحو
 معجن الكل البقي لو اذا اضيف الى الطرف جاز ان يعمل فيما بعد رفعه ونصبه نحو اجتناب من ضرب اليوم زيدا ورا
فوق وانما باللام تليق وانما نقل استعمال المصدر دخول اللام على ما تقدم المصدر العامل به وهو الطرف
 المصدرين وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانا موصولة داخل على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة
 فلم بضعف بها لان عملها مثابة اسم الفاعل كالجور لا مثابة الفعل قيل ولم يات في القرآن شئ من المصا
 المعروفة باللام عاملا في ماعل او مفعول صرحا بل في هذا معمره طرف الجور ففقدت به الحب اسم الجور بالسوا
 الفعول ويجوز ان يقال انه من ظلم فاعل المصدر ان لا يجوز على البناء للفاعل والاستثناء متصل وجوز
 ان يقال ان التقدير ان الجور على البناء للمفعول فكأن الاستثناء مقطوعا وجوز ان يقال موصولة
 المضاف محذوف الى الجور من ظلم وسبوه والحاصل جواز افعال المصدر المعروفة باللام مطلقا نحو قوله
 ضعيف السكاة اعداءه في حال التوازي في الاجل وقوله لقد علمت اولى الحق انك كذرت فلم انك كذرت
 الطرف بمقتضى فينبغي على هذا ان جوة رجوحت عن التفرع زيدا على ان الحاق مفعول والمجر ومنه
 قال الاسماعيل الانسية فيه وقال في قوله اعداءه ان في اعدائه مال او يمكن منصرفا بالمصدر منكره مقدرا الى ضعيف
 البكاية بانه اعداءه ففقد المصدر لفق القرينة الدالة عليه **فوق** وان كان مطلقا الى مفعولا مطلقا فالقوله

فإن الحذف من الفعل لا يوجب في الموصول في قوله ابن كليب أن على الذا مثلا المملوك وفكلا الاغلا لا وتال وان
 التي حانت بفعل ما ومنهم من القوم كل القوم بام خالدها وحذف النون مع الجواز كالنصارى واوريد فلا ضارة
 وشتر طي على اسم الفاعل والمفعول ان لا يكونا منصوبين ولا موصوفين لان التصغير والوصف خارجان
 عن تأويله بالفعل فلم يخرج النيب والبيع وجوز بعضهم على المصغر والموصوف قيا على المشي والجمع وليس شئ
 مما ذكرناه مما قلناه انما هو محل صور لا سخا فانا جاز كمن المفعول لا فاعله راحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشدة
 فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عند خلاف وقال وكذا دخلت الخزين حواذ اذ الم حام دون اشئ
 حليلها كذا جوازه وقد شذ أيضا الفعل بالمفعول نحو معطى الدرهم عرو وكما جاء في المصدر رخص قوله
 اولادهم شربا لهم فان عطفت على الجوز ربا اسم الفاعل فان كان بعين الماضي لم يضر ضرب زيد اسس وعرو
 فالجواز في المفعول على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسر لفظ اسم الفاعل وان لم يعل
 فذلك ضعف ولا يمكن ذلك المقدر الا ما ضيا لتوافق المفسر الا ان يكون منال ما يدل على خلافه فلو هذا
 ضارب زيد اسس وعرو اعدا وان كان بعين الحال والاستقبال جاز النصب والجوز على اللفظ اول
 وسبق هذا الخلاف في ان النصب على المفعول او بعامل متقد زمانا فاعلم مقدار ما هو مدح سيبويه
 اسم الفاعل اول من تقدم الفعل لتوافق المقدر الظاهر وان شذ سيبويه مدح انت باعث دينار حاجتنا
 او عند رب افاعون ابن عراف **قوله** اسم المفعول هو المستحق من فعله على وجهه عليه وصيغة
 من الثلاث على مفعول ومن غير على صيغة الفاعل مع ما قبل الاخر او في الفعل والامر في اللفظ والاعمال
 مثل رزق معطى غلامه (ربما قولي) وقع عليه معنى وقع عليه او جوى جرى الواقعة ليدخل فيه نحو او حدث ضربا
 فهو موجود وعلمت عدمه فكل فهو معلوم وسمى اسم المفعول به ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر
 اذا اراد بالمفعول به يقال فعلت به الفرب او واقعة عليه حذف حرف الجر فصار الضمير هو عاقل
 لان الجار والجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعة كافي اسم الفاعل ضياع
 ضرب يضرب فهو مضروب لكنهم لما ادا اسم حذف الهمزة في باب الفعل الى مفعول قصدوا ان يفسر احد ما للفر
 فغيره الثلاثى لما ثبت التغير في اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كضارعه
 لكنه ليس الزيادة في موضعه ولا الحركات في اكثر الحركات نحو فهو نام وقد قد حامد واما اسم الفاعل من الفعل فهو مضارعة
 في موضعه الزيادة وغير الحركات فغيره بزيادة الواو فتحرر اليهم لئلا يتوالى ضميتان بعد ما او وهو مستعمل
 قليل لمعرو ويطول وعصفر رقيق اسم المفعول من الثلاثى بعد التغير كالجاري على فعله لان اليهم مقدرة الواو
 في حكم الناشئ من الاشياء كقوله ادنو فانظر فاسم المفعول اذن بسا به المضارع المبني للمفعول لفظا و
 معنى وصيغة من جميع الثلاث على وزن مفعول ومن غير الثلاث على وزن اسم الفاعل من الثلاثى فاعلم انه
 كافي مضارعة الذي يعل عليه اعني المضارع المبني للمفعول **قوله** واعرف في الفعل والامر في اللفظ والاعمال
 من في اسم الفاعل بعين ان حانه في علمه على فعله ان المضارع المبني للمفعول كمال اسم الفاعل في علمه على فعله الذي
 هو المضارع المبني للفاعل وحاله في امشراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وهو في الاستفهام
 والنسب كمال اسم الفاعل فلا حاجة للاعادة فلا يحتاج في علمه الى شرط زمان كالمبني في باب الاضافة وليس في كلام
 المتقدمين ما يدل على امشراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كالمبني على وان بعد
 صرحوا بامشراط ذلك فيه كافي الفاعل فان كان الفعل متغيرا بين اسم المفعول منه بلا قيد عرف جاز كما في باب
 المفعول به وان كان لازما فان لم يحد عرف جاز لم يجر بناء اسم المفعول منه كالمبني في بناء الفعل المبني للمفعول منه

اسم المفعول

وان كان الفعل لازما
 لم يجر اسم المفعول منه

المنه

اذا لم يحد لاي من المسند اليه فلا يقال المفعول كالا يقال ذهب وان بعد الى الجوز جاز بناء اسم المفعول
 منه مستل الى ذلك الجار والجرور نحو سرت الى البلد فهو محير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعد
 حرف الجر نحو مدينة عن القوم فهو عني عنها والمبني نحو الشخص ومنه قوله اسم المفعول الى المفعول به والمفعول
 هو المصدر كما ذكرناه وان اسند اللازم الى الطرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سرت اليوم فربما
 فاليوم محير فكذا القدر وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا يقال في ضرب ضرب
 شدة ان الضرب الشديد مضروب لم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعول له سواء كان مفعول
 ما لم يسم فاعله كقوله ضرب الخدام او لاخر زرع معطى (ربما غلامه) فاضافة غير حقيقية لانه مضاف
 الى مفعول وان لم يصف الى مفعول فاضافة حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى لم يرب
 مضروب عرو ولا نقولنا الحين رضة قبيل النطق الجوز انه قايمة **قوله** الصفة المشبهة بالاسم
 من فعل لازم لمن قام به بعين الثبوت هو لازم من في اسم الفاعل والمفعول من قوله لمن قام به في اسم المفعول
 اللازم والمتعد طرف الجوز كقولنا عنه واسم الزمان والمكان والاد **قوله** على معنى الثبوت اي الاستمرار
 والادوم في اسم الفاعل اللازم كقايمة وقاعدة مسبقة من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ووجهه على الجوز
 ضارب وشارب وطائق وان كان بعين الثبوت لانه في الاصل الحدوث وذلك لان حقيقة فاعل موضوعه للحدوث
 والحدوث فيها اغلب ولهذا اوردت في الصفة المشبهة الى فاعل كما سنر وضارعه عند قصد النص على الحدوث
 فالجاء الفرد باللام الاغلب اولي والذي ارى ان الصفة المشبهة كالمبني ليست موضوعه للحدوث ليست
 موضوعه للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قد ان في الصفة ولا دليل فيها عليها فليس
 نحو حسن في البوصه الاذ وحسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القدرين
 كما كان في اسم الفاعل وهو غلبه استعمال الحدوث ومن ثم تحول الصفة عند قصد الحدوث اليها فاعلم حقيقة
 في احدهما حكمه فالاول ان يقول من حقيقة في القدر المشرك بينهما وهو الاتصاف بالحسن مطلقا لكن لما اطلق ذلك
 ولم يكن بعض الازمنة اولي من بعض ولم يجر فيه في جميع الازمنة لان حكمت بثبوت ولا بد من وقوعه في زمان كان
 الظاهر بثبوت في جميع الازمنة الى ان يقوم قريته على تخصيص بعضها بقول كان مداحنا او عبيدنا او امر
 الان حسن وظهور في الاستمرار ليس وضيقا على ما ذكرنا بل دليل على الفعل وظهور في الاستمرار عقلا
 الذي غير حتى قال مشتق لمن قام به على معنى الثبوت **قوله** وصيغتها خالفة لصيغة الفاعل على
 حسب السماع الحسن وصيغته كشد وتعل على فعلها صيغة الصفة المشبهة ليست بقباسية كاسم الفاعل واسم
 المفعول وجرى في مقدمه التثنية وقد جاءت عن الالوان والعيوب النظام قباسية كاسود واربض
 واعوج واعور على وزن افعل وانما عقلت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغتها الفعل والالوان كانت للحال
 والاستقبال واسم الفاعل معلن بشا بته الفعل لفظا ومعنى كما ولائنا شابت اسم الفاعل لان الصفة ماثلة
 به الحدوث المشتمل هو منه فصار بعين بعض دو ضرب لا فرق بينهما معنى الاخر حيث الحدوث في احدهما و
 والاطلاق في الاخر كما ذكرناه وتعل عقلت لثا بته اسم الفاعل يكونها صفة ثثن ويح وتوث كما ان اسم الفاعل
 صفة ثثن ويح وتوث ومن ثم لم يعل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون مع مع وما دام مع
 عن لاشئ ولا يجر ولا توث ولم يقصدوا ان يثنيها كقضية اسم الفاعل ويح وتايقة سورا لانه لا يرد ذلك
 في الالوان والعيوب لانك لا تقول ايض ايض ان ايض مع فلما علم ما ير الصفات المشبهة
 ثاني **فصل** المشابهة التي ذكرتها صفة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني عن باب الجائبة

مطلبة الصفة المشبهة

مطلبة الصفة المشبهة من الالوان والعيوب

وافعل التفضيل مع من لا يشئ

وان كان الفعل لازما
 لم يجر اسم المفعول منه

[illegible]

قبحا وليس يجوز ضرب غلام كذا لان الضرب في ضارب ليس له لادفع سببه على نفسه وانضم هذا التبع الى الحسن
 وجوز القول الى عدم حصول التعقيب في الاضافة اللغوية فبما كذا امتناعا فقول ليس وانصب على التثنية
 بالمفعول في المعونة وعلى العجز في النكاح هذا ابو عبيد والى انك فمعنى بل هو على العجز في الجبهة وقال بعض النحاة
 على التثنية بالمفعول في الجبهة والاولى بالتعقيب قول ليس ما كان معه ضمير واحد اخر في الجبهة كذا ما عليه نحو
 ومضى رعت بنا غلامه فيما كان معونة الحسن والحسن والتبع بضمه على الضم مدق قاعدتين بين الضم والضمان
 واليقر عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة اذ في معمولها ما كان في المفعول فله ظاهر لبروز نحو وجوب الوجود
 منه وان كان في الصفة فذلك اذ المرفعه ظاهرة اقترنت لتأنيث الضمير وشي وجه تثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا
 فهي كالنقل تزوت لتأنيث الفاعل ونحو عند افرا ده وتثنيته وجمعا كذا في باب انتعت ثم اعلم ان حكم
 المفعول اذ كان معونا باللام حكمه مضافا الى الموقوف بها او الى المضاف اليه فانما لم يجر ورت برجل حسن الوجه اخر
 وجه الغلام وحسن وجهه الى الغلام وكذا الوردت وكذا حكم المفعول المضاف الى المرفع حكم المضاف الى المضاف الى
 المرفع وحكمه جرحه ورت برجل حسن وجهه وحسن وجهه الى غلامه وكذا الوردت وكذا ان كان معه ضمير ولم يكن مضافا
 اليه فتعرب رجب فطاب ليجب ضمها منا ورجل مصور وكذا ابو دحس اللام والاضافة حكمه برجل حسن وجه غلام
 وحسن وجهه الى الغلام وكذا الوردت قول ليس واسماء الافعال والمفعول غير المتقدمين مثل الصفة فما ذكر من
 باسم المفعول غير المتقدمين اسم المفعول من الفعل المتقدم الى واحد فقط كقرب الغلام واسم المفعول من الفعل
 المتقدم الى اثنين هو المتقدم الى واحد كقرب مفعلي غلامه درهما ومن المتقدم الى اثنين هو المتقدم الى اثنين كقرب
 زبد معلم اخوه وكره ياتقون في اسم الفاعل اللازم زبد خارج الغلام ومشاع النسب وفي اسم المفعول اللازم
 مرفوع الغلام ومرفوع الخدم كذا ما بعض الماض والمضارع او الاستمرار او للاطلاق فان فعلها السند اية الحاقة
 الى شرط زمان كافر ناد اجاز في معمولها الرفع جاز النسب واذا ايضا لا تافه عن كذا وجميع في كل واحد اثنا عشر
 مسئلة كافي الصفة سواء وانما يجوز انتقال الضمير اليها من المفعول ثم نصب المفعول ووجهه اذ كان حاصل لصاحبها
 المتقدم وصف بانصاف مرفوعها المفعولها كما قلنا في الصفة المشبهة سواء ولا يجوز زبد يابم ابوا لا تاقم ابن العم ولا
 مرفوع المكون اية ولا مرفوع كذا المفعول اذ الحاصل في الغالب مثل هذا الموصوف المتقدم صفة ولما اذا
 كانا متعدي عن كذا ضرب غلامه في والواضرب غلامه او مفعلي اخوه درهما او مفعلي غلامه فان حدثت
 المفعول لم يرب نصب الفاعل ووجه انما قالوا المشبهة بالمفعول فان له مفعولا خلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل
 والمفعول اللذين فان لا مفعول للاحق شبهة المفعول والجر وربه وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل
 فاحسن التباس المفعول امر لجره بالمفعول لم يصبه عند الى على نصب الفاعل او جرحه لانه في حسن الوجه
 ومنه فين وقد جرى بعض الاسماء الجامدة على الصفات المشبهة كقرب شخص الوجه في حسن الوجه في حسن الوجه
 المفعول وهو يميل قيل لا يملك الصفة المشبهة في الاجتناب كانه اسماء والمفعول بل هو على السبق فقط وليس المضاف
 هذا القول بوجه بل مفعلي في غير السبب اذ كان في معمول احد ما ضمير صاحبها نحو برجل طيب في داره فممكن وكذا
 اذا اعتبرت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيد او ما يبيع الزيدون فانه لا صاحب لها هذا حتى قيل
 في سببه والما نحو ما زبد يابم الجارية ولا حسن وجمعا جرح الوجه الى ولا حنا وجمعا مرفوع الوجه فان وجمعا وان لم يكن سببا
 لزوم اللاحق بسبب الجارية ان من سببه مجاز نحو الصفة المعطوفة ومتعلقات المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير
 الذي اضيف وجمعا اية راجع الى جارية التي من مضافه الى عمر الموصوف فكانه قيل ما زبد حنا وجمعا جارية فمفعول على
 الحسن كقولك ورت برجل حسن جارية لا يبيع ورجل يابم غلامه ولا تاعدهن ومن هذا الباب فلهذا الجرح وسما مصطلحا

ما رايته رجلا احسن في عيني الكمال منه في عين زيد فعلى الرفق اذن قياسا مستترا بلا ضعف قوله شىء هو جلال في المثال المذكور
وذلك لانه صفة قوله وهو راي الفعل في المعنى الحسب في المتعلق المذكور الشىء والاشد في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب
لا الحسب واحسن في مثالنا من جهة المعنى لعل جلاله هو الكمال فان الاحسن في الحقيقة هو الكمال لا الرجل قوله هو السبب
اي ذلك المتعلق الذي هو الكمال واد اعترت الاول ان صاحب الفعل وهو جلال في مثالنا مفضل قوله على فعل الصغير الحسب
اي هو اذ اعترت الاول مفضل واذا اعترت غير ذلك الاول وهو في مثالنا لا يكون مفضلا عليه قوله من مفضلا صفة مصدر
عند وقت اي مفضل مفضلا متقبلا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول مفضلا واعتبار الثاني مفضلا بل هو باعتبار الثاني فاضل
وباعتبار الاول مفضل او حاد باعتبار الاول مساو له لانه باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل
وباعتبار الاول مفضل فالكل الذي في عين زيد مفضل الكل الذي في عين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال لان لفظ
جلا في المثال المذكور مفرد لا يكتفي في سياق النفي فيكون عامة ان قيل كيف تتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غير قوله
مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا تتعلق الفعل بغير متعلقين لئلا يبين من نوع واحد كما قلت قوله باعتبار الاول وباعتبار
الثاني حال الاول عن الفعل لفرع في مفضل والثاني من قوله مفضل اي مفضل باعتبار مقتضاه لا بالقول فصلت زيد راكبا
على زيد ورجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اي ما يندرج اليه يقال باعتبار الشىء اي نظرت اليه ورايت حاله **قوله** لا يبين
حين قال المفضل ان لم يبين ان لم يكن له فعل من تركيبة مفضلة حتى يعلم ذلك الفعل لكان الاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة والمصدر واحسن منها ليعين حين اذ المعنى ما رايته رجلا احسن في عينه الكمال حسنا فله حسن في عين زيد فعلى الفعل
لان في هذا المكان فعلا مفعلا تليق هذه الكلمة التي اوردها في جميع افعال التفضيل فيلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطاوعا وذكر
لان معنى مرتب بمرتب احسن منه اي احسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكمال منه في عين زيد احسن الكمال في عينه
مثل حسنه في عين زيد **قوله** مع انهم لم يرتفعوا او صلاهم او مفضل حسنه وهو ان الفعل انما يبين حسنه صفة متشبثة
لا اسم الفاعل للاختصاص الى الفعل لانه لو لم يبين لم يرتفعوا او صلاهم او مفضل حسنه كما في قوله مرتب بمرتب احسن منه ابوه
سوفه احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قوله حسنه الكمال متعلق باحسن فيكون قد مضى بين الفاعل الضعيف
ومعناه احسن الجوز ذلك على تقديره ذلك في المعامل القوي كغيره لكان له وضاربا وحق هذا بالاجنب بالايكمن من جهة
معولات ذلك المعامل لا الذي يتعلق به يدرك المعامل بوجه كلف والكلمة مبتدأ وافضل جزء فله به يتعلق من هذا الوجه وعند
الكسائي والنحاة ليس المفضل حسنه احسن لان المبتدأ معول عند ما لا يجر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قد علم من هذا المثال
لان المفضل بين المعامل والمفعول عند حسنه باحسن قلت متعلق الصغير في منه رجلا الى غير ذلك كغيره والخبر وتعلق حسنه
مطردح كمن الكلام متبنا الصالح ومرت بمرتب احسن في عينه الكمال منه في عين زيد ومتعلق من ارمان حوا ذلك في المشتت
والسبب لم يثبت الا في النفي والاضحية ان يستعمل في ذلك ما بعد النفي وان لم يكن صراخا فخره لما رايته رجلا احسن في عينه الكمال
قوله ولكن ان تقول بعض ان كل في مثل هذا المثال المصنوع بانضباط المذموم وجها اخر من الاول وهو ان حذف
المفعول الجوز ويل وجوز ليدخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فيقول بدل قوله من في عين زيد من عين زيد
وهو على حذف المضاف ان من كل عين زيد لانه مفضل الكل على الكل على العين ومن التفضيل مفضل على المفضل
قوله وان قدمت ذكر العين ان كل عبارة تامة لا تحذف الثانية وهو مقدم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على فعل التفضيل
دخلا عليه كالمشبه وحذف ما بعد السبب المفعول وغير مفضل ما رايته كعين زيد احسن فيما الكمال او ما رايته
عينه كعين زيد احسن فيما الكمال وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها مفضل ظاهر لم يرتفعوا او صلاهم او مفضل حسنه بالابتداء لانما في الاول
ولان من التفضيل مفضل على مفضل حسنه احسن في عينه الكمال منه في عين زيد احسن في عينه الكمال منه في عين زيد
اي عينه كعين زيد عينه احسن فيما الكمال وذلك ان معنى ما رايته كعين زيد احسن في عينه الكمال منه في عين زيد احسن في عينه الكمال منه في عين زيد

20

منها اي احسن منها ولا مثله لحد في المعطوف في الموضعين اعما دامل وضع المعنى فقوله ما رايته كعين زيد اي رايته كل
عين انقص من عين زيد وقوله ما رايته احسن من عين زيد اي رايته كل عين انقص من عين زيد في عينه الكمال منه في عين زيد
الكل اي به البيان لان الاول بهم لانه ذكر ان لا يكون انقص من عين زيد ولم يذكر ان النقصان في اي شىء والظهور ان يكون
احسن فيما الكمال منه مفضل كعين زيد لانه لا يكون المعنى ما رايته كعين زيد في عينه الكمال منه في عين زيد
وكيف يكون مثل الشىء في الوصف لانه اعلم في ذلك الوصف في حال واحد وانما سمعيت في حذف العبارة عما بعد المفعول لانه
قوله كعين زيد عليه لان معناه كائن ان كل عين دونها في حسن الكمال فمما هو المستفاد من قوله كعين زيد احسن فيما الكمال
منه في عين زيد **قوله** كواي السباع حين نظم واديا انصب واديا على انه مفعول لا اري وقوله كواي السباع
حال منه لان صفة التمكن اذ انقذت عليه انتصبت على الماويه وجوز ان يكون عطفا بيان كقولك كواي السباع
ان يكون غير كقولك عندئذ زيد رجلا وجوز ان يكون موصوفا بانه قل بدلا من كواي السباع لكان احسن في عينه الكمال
بدلا من كعين زيد والتقدير اقل بركب منهم بواي السباع واحسن بركب منهم بواي السباع **قوله** ولا اري
الواو اعتراضية قوله حين نظم لطف ليعين الكاف اي واويا بوجه واديا السباع وقت الظلام وفي قوله وما وقع فيه
على حذف المضاف اي وقت وما ياديه وهو ظرف لا خوف هو بعض المفعول كاشهد ولجود وقوله تايته ثباتا وتوقفا وهو
تفعله من تركيب ان كل في مثالنا اي تليق وهو منصوب على التخيير من قول كواي السباع مفضل احسن منك ثوبا فيكون في المعنى
فانما مضانا الى المفعول بافعال اي احسن توبة ولول تايته بركب اتق ولو عجزت بالعبارة الاولى قلت ولا اري واديا اقل
بركب منه بواي السباع كقولك عليه ما عجز ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عجزت بالعبارة الثانية قلت
ولا اري واديا اقل بركب باية من واديا السباع ثم قسم الاسماء والجديس رب تعالين **قوله** الفعل ما دل على
في بفتح مقترن باحد الازمنة السبعة وقرضه دخول قد والسبب وسوف والظهور انه موقوف تايته ساكنة قوله في بفتح فوه لوز
وقوله مقترن باحد الازمنة السبعة اي الماضي والحال والاستقبال وكل اعتراض ورد على لدرجة الاسم اي على قوله تونكل ام
فوقه مقترن اعلى الاعتراض سبب العمود واسم الفاعل العاطل فهو وار د على عكس حذ الفعل اي على قوله تونكل
مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حذ الاسم اي على قوله تونكل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير
التقوية كعس وشبهه فهو وار د على لدرجة الفعل اي قوله تونكل فعل فهو غير مقترن والظواهر من الاعتراضات ما
تقدم في حذ الاسم وانما اخصر قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التوقيب والتوقع في الماضي ومع التعليل في
المضارع واما السبب وسوف فهما ما سنورد في التفسير ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المتعدي وعدم التفسير
في الحال يقال نفست الحناق ان وسعته وخوف اكثر مفسا من السبين وحفف سوف في حذ الفاء فيقال سوف
قل شىء قلب الواو ياء وقد حذف الواو وسكن الفاء التي كان تركبها الساكنين وقيل ان السبين منقوص من سوف
دلالة متعليل لظرف على بركب الفعل وانما اختص بالفعل لكونها موضوعين للدلالة على تأخر الفعل عن الحال الى الامتناع
واختص الجوزم بالافعال لانه لا يجوز في الاسماء لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء لاصلاحها في الاواب لولا كانت الثلث وتقصوا
الفعل لغيره على الاسماء في الاواب ما لا يكون من علمه وهو لولا انها تقص الجوزم تركب شىء بدل الجوزم في جزمها الى ساكن او
كرامة لظهوره من اجمع النماذج احسن اذ ما كمن المضارع المعنى يجوز ما ينبغي على السكون لان على ما جاز ما لم يظهره اللفظ
والاعتذار وذلك لان اصل كل كلمة ما كان او فعلا او حونا ان يكون ساكنة الاخر ومن ثم لا يطلب المعنى للبناء على الساكن وانما هي
العامل عاملا كونه غير انما الكمال ما هو اصله الى حاد اخر لفظا او مقدرام تقول ان حو لم يفر ولم يرم ولم يمش مشى كاعز
وارم واحسن وانما حذف الاخر ليعين قراين المذهب المقدر او اوب والجنس وذلك لان حذف في الفعل جازم الاواب
اذا كان حرفا موصوفا لانه لا يستحق ان يركب عليه البناء اي حرف العلة ليعين فيها على انه كالنفس الاواب فيه نظام

مطلب الفعل
التأنيث

ليس مقتدر انزال محل الاعراب الى طرف الاجرة بل على خلاف نحو ما شئ ولا نقى فانك ان بقيت حرف الاعراب
الاعراب فيه فان فصل لام ان العاقل انما يكون على ما لا يغير في الكلمة كما هو اصله بل انما كان عاملا للغير من جهة الالف
سواء كانت الحاله الاولى اصلا لا في الكلمة الى السكن او حاله اخرى او حاله جاعلة لما قبل دخول الاعراب فمن انما يبين الحارم
عاملا لنقله الى المضارع عن الرفع الذي هو معمول وقوم موقع الاسم او جرد من الاعمال الى السكن وذلك لان عامل
الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب والجرم اذ عامل الرفع هو الجوز عنها او الحاصل عند التجرع وهو موقع
الاسم فيكون الجازم طاريا على الرفع قلنا ليس والرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع الى
الوقوع او التجرع على ما قيل ان علمه عدم العلم فان فصل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال
عامل الرفع الجازم واثر الاثر اثر زوال الرفع الى الجازم اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب
ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما واقض ما يمكن من شيه قول النجاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل
وهو النصب والجازم يزيله الى بدل فلم يسم الناصب جازما لان معرفه ما هو الوجودي اولى من معرفه ما هو النصب وما
لم يكن الجازم اثر وجودي عرفوه بالعدم في فصي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في بن مرفا وبن مرفا وبن مرفا
جازما لانه الرفع الى بدل ولو اخترنا من نصب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع حرف المضارع فيكون الجازم الطاري
مستقلا الرفع الثابت بثبوت عامله وانما لم يعد ذكر من الجازم الرفع الى الجازم الى الرفع الى زوال الرفع
لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف يثبت زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور **قوله** وهو
تأخرت عن ان يصل اليه المضارع فيكون الجازم وانما احتض بالرفع لان الاسم مستحق مشاء وقوم وجه السلام الالف والواو
فله وجه المضارع البارز لاجتماع في المنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحدف احدهما امشعل لانهما امكنت للفرق
بينهما وبين اللاحقه للاسم وكانت اولى بالسكن من الابهج لانهما وثلث الفعل **قوله** الخاضع مادل على زمان بعد
زمانك مني على السمع غير المضارع فيكون الجازم والواو قوله مادل اي فعل دل حن الاستقص بامس ونحو وانما لم يلج
الى التفرع بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال **قوله** قبل زمانك اي قبل زمان بلفظ المتعطف لانه وجه الحكمه و
قوله لانه وجه الحكمه ليدخل فيه نحو خرجت كما قولك اليوم تقول زيد بعد خرجت امس خرجت عارض وان لم يدر
معناه في زمان قبل بلفظك بل انك حاك وزيد بلفظ لانه وجه الحكمه و بدل على زمان قبل زمان بلفظ بوجه ايضا
نحو خرج في قولك اليوم قال زيد اول امس اخرج غدا نانه دال على زمان قبل زمان بلفظ الحاك به واكثر ما يستعمل في
الانتقاء الاتباع من امثلة الفعل هو الماضي لم يفت واشترية والفرق بين معى الانتشاس وايه المقصود به الحال
ان قولك ابع ابع من من خارج حاصل فمر هذا اللفظ بقصد هذا اللفظ مطابقه لذكر الخارج فان حصلت المطابقة المقصود
فالكلام صدق والا فمردب واما معى الانتشاس فانه لا خارج له بقصد مطابقه بل ابيح حصل في الحال بهذا اللفظ وهذا
اللفظ موجود لانه قبل ان الكلام الانتشاس لا يحمل الصدق والكلب وذلك لان معنى الصدق مطابقه الكلام الخارج والكلب
عدم مطابقه فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يمكن المطابقة وهذا **قوله** ان الماضي معروف الى الاستقبال الانشاء
الطليق اما دعاء نحو ركب اسد واما او القوله على السلام في النج اجرا او وقد نه اس اخاه بلفظ ومعلوم ايضا الاخبار
الامور المستقبلة مع قصد التخييل هو قوله ركب اسد واما في اصحاب الجاه النصارى الذين والعدل في الموضعين
انه من حيث اراده المتكلم هو وقوع الفعل قطعاً كانه وقع ومضى لم يجر عنه ونحو ايده ايضا اذا كان متقبلا وان
في جراب القسم هو انه لا فعلت وان فعلت فلما يلزم نكره لا كما يلزم في الماضي الباقى على معناه ومقتب انما لا
يدخل كلمة الجازم اعني لم واذ كان مقدم على المضارع لم يدر وان كنت قلته ومقتب ايده ايضا بدخول
ما لا ينافي في طرف نحو ما ذكرنا وقد وما دامت لتضام مع ان اي دامت يجر او قبلها وقد سبق على المضارع

ويبين المعنى

مع وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم وحمل المضارع والاستقبال بعد منتهى التسوية نحو سواد على اتمت ام قدت
وبعد كل اوجبت لان في التثنية راحة الشرط وبعد حرف التضييق اذ كان للطلب لا للتقرير كما في باب وكذا اذا
صله لموصول عام او صفة لتلحق عامة نحو الذي اتاني فله درهم او كل من يعمل اتاني فله كذا لان فيها راحة الشرط كما ذكرنا
في باب المتبذرا **قوله** من على النعم ابا نأوه فعل الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما نأوه على النكره فثنا
الاسم بوقوعه موقعه نحو جرح ضرب الى ضارب والمضارع لما شابهته التثنية التامة استحق الاعراب وهو
لما شابهته تامة ناقصة استحق البناء على النكره وانما لو وقع موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخلف النعم
لتعمل الفعل لفظا اذ لا حذر فاعلم انما ساكن الاوسط بالاصالة ولا يجاوز الراءى كما لا يجاوز الاسماء ومنه لا تعلق
المصدر والزمان وطبيعة المفعول دايا والمنصوب كغيره فاذا اتصل به ضم ونحو نحو سكن اخي كذا راحة اربى موكلات فما
هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضم المفعول المنصوب كالكلمة لان الضم المنفصل هو كالمفعول ما قبله كما في باب المضمرات ولا
سيما اذا كان ناعلا وم بالجمع في كلمة ولحق من اربى موكلات على الولاء ولذا نالوا اصله عند ضبط عداده وعلا
قوله الضم المفعول امتزاز من المنصوب نحو ضربك وضربنا مانه لا سكن قوله المفعول امتزاز من المفعول السابق
نحو ضربنا مانه لا سكن مع عدم موال اربى موكلات واذا اتصل به النوا وانضم اليه جازمة النوا **قوله**
المضارع ما اشبهه الاسم بحد مرفوع ثابت لوقوعه مشتركا وخصيصه بالسكن وسوف مالم يمتكلم مؤذرا والضم
له مع غير والتاء المحاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للعاب وغيرهما وحرف المضارع مفعول في الراءى
فما سواه ولا يرب من الفعل غير اذ لم يصل به نون التثنية او نون جمع المؤنث **قوله** ما اشبهه الاسم اي
الفعل الذي اشبهه الاسم وانما حرف المضارع بلفظ الاسم لانه لم يسم مضارعا الا للدواعي ومعنى المضارع في اللغة المشا
مشقة من الفرع كان كلا المشقين ارتضا من ضم واحد فيما اخوان رضاعا فقال مضارع السلامه اذا اخذ كل
نهما حكمه من الشرع وقاملا وقت الرضاع **قوله** بحد مرفوع ثابت ليس بيانا لوجه المضارعة لان ما نأوه
قوله بوقوعه مشتركا وخصيصه بالسكن والياء غيبة السببية اذ زيادة حرف الواو في اول الماضي مع بغير بعض
موكلات بسبب حصول شبهة المضارع للاسم وعلى الجملة بوقوعه مشتركا كما ذكرنا فابا فله كذا في قولك زيد
ضرب كقرون في الشرع **قوله** بحد مرفوع ثابت خرج الماضي **قوله** بحد مرفوع مشترك كايان بوجه مشا
المضارع لطلق الاسم واما ما اشبهه الاسم الفاعل خاصة فيا لموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلهذا كان
قوله بوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال جازم في الاستقبال
وهو اقوى لانه اذا خلا من القرابين لم يكن الاعل للحال ولا يعرف الى الاستقبال الا القرينة وحداشان الحقيقة
والجازم وانما من المناسب ان يكون للحال صفة خاصة كالاخوية وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال
لحقا الحال حين الحذف العقل فبه حال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان
زمانا كان السبب بلفظا وليس بلفظ لان الحال عند غير الان في كونه زمانا بل هو على ما صي الان من الزمان مع
الان سواء كان الان ايضا زمانا او لحة مشتركة بين الزمانين ومن ثم يقول ان صلي في موكلات زيد يصل حال
مع ان بعض صلواته ما في بعضها باق فيجعل الصلوات الواقعية في الايات الكش وواقع في الحال وقيل ان
المضارع شبه الاسم بدخول لانه الابتداء والحوان زيد الخوخ كما تقول ان زيد الخارج ولا يقال ان زيد الخوخ فان
الاسم اذا دخل في خبر ان اصلا ان يدخل في المتبذرا ثم تاجرت عن الابتداء لدخول ان في موكلات على الاسم او ما اشبه
الاسم مراعاة لاصلا ومن المتبذرا وما قبله ان زيد اني الدار فليقيم الطرف مقام حاصل كاي في باب ان وعنده
الكونيتين لانه الابتداء واللاحقه على المضارع لخصه به لانه ان السبب لخصه بالاستقبال فلا يكون دخولا

ويبين المعنى

بدل الرفع مثلما تبدى في الغنة للواو والناحق هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون ظهوره ويري في الخش
والغض وخلاف وان كان الالف في جميع ما مقدر المانع مع كونها معربة لم تكن بالفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المقتض
الجميع بالواو والفتحة وذلك لكون الالف في ما يشبه الالف ضار بان هو لا يغير من مشابهة الواو ضاربون وان كان
منها فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وعلامة الساء في تعديله على اخوة الالف والواو في الحاق النون بها وانما جاز
وقوع علامته رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجاء اذا كانت على حرف
ولا سيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين فالكلمة معها مكسورة وسكنين وعبار وسقط النون في الجزم ظاهر لكونه
علامة للرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب لان الرفع في الواو والياء والالف في النصب وجاء الفتحة في
موضع وفي المثال المشتهر ان الرفع لا يبدل فعله والنصب في المثال المشتهر صورة الجزم وكذا في هذه النونات فيكون
مع نوني التاكيد ما عند من قال الفعل معها مبتدئ فظاهر وانما عند من قال باعراب الفعل معها فالتاخير فيكون
الاعراب معها مقدر كما في قاض وكيسر النون بعد الالف غالباً لان الساكن اذا دخل في الكلمة اولاً وقوى في الشواهد ان
ويظهر بعد الواو والياء والالف على نون الجمع في الاسم ويذكر في الامثلة المذكورة نظراً الى بيت ابيات اخرى وليس
تدلي على جلدان بالضم والمسك الذي هو **قوله** والمفتعل بالواو والياء بالضم مقدر المستثناة الضمة على الواو
والياء بعد الغنة والكسر ولم يستعمل الفتحة لاختلافها في الضرورة الرفع في الواو والياء كما في الاسم بجر الياء
ورفعها قال جوارى للفتحة في الهواء او مقدر الابدال الضرورة كغيره في الواو والياء كقوله ابي اسد ان سمير يات ولا
اب وكذا في الاسم قال كات ابي من مائة الف في الفوق ابي جوار سمير في الرفع وقد تقدم في السبعة ايضا في الكلام
في المثال اعطى الضمير بارها وكذا انما قد رقت في الضرورة رفع الحرف الضمير وهو لا قال فاليوم اشرب غير سحتب اما
من اسه ولا فاعله وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عند الحذف الرفع في الالف والواو الرفع المقدر
حذف الالف للاستئصال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الالف الا حرف علة مثلاً لا في كذا فاعله قد حذف
الالف في التثنية في الفورية قال ولا تضام ولا تعلق وقال الم ياتيك والاساءة تمن مقدر انما كانت تخو كذا في وقت كذا الجزم
او يقال ان الحروف حدثت الجزم والحروف المجرورة الا ان المشايخ كافي قوله من حيث ما سلكوا اذ انما صار رتبة من حيث
من ذي فمى عصب جبر ورتباً جازم ياتي في السبعة **قوله** ويرتفع اذ جازم عن الناصب والجازم لم يتصور
زدها وان لم يرفع بان عامل الرفع هو التجرع من العوازل كما هو من حيث الالف في رفع المضارع كالاسماء اي ذكر المذهب
ولعل اختيار الالف للاحق سبب من الاعتراضات الواردة على مدح البديين وهو ان ارتفاعه لو وقع موقع الاسم
سواء وقع موقع اسم مرفوع كافي في رفع ان ضارب او جواراً ومنصوب كجوارى في رفع وجرابوب وانما ارتفع
بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعلى اسبق لواب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه
في مواضع لا تقع فيها موقعه الاسم كافي الصلة كوالذي يفرق لان الصلة لا يكون الا بعد وخير سيقوم وسوف يقوم لان حرف
السفيس من خواص الافعال وهو كذا في رتبة يقوم وفي قوله يقوم الزيدان وعلى الجواب عن قوله الذي يفرق ويقوم الزيدان
بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب جبر صمد مقدم وكذا انما الزيدان وكفصا
موقعه الاسم وان كان الالف مع تقدم اسمها في الالف مع تقدم فعلها وخير سيقوم ان سيقوم مع السين واقع
موقعه قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعين كجوارى في رتبة يقوم ان الصلة صالحة وقوعه موقعه الاسم كافي
قوله وما كنت اساءاً فاعلى عن ذلك الاصل كباقي في باب وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت
في اول الكلمة حدث الرفع حدثاً اذا اصل المضارع اما الماضي والمصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدثت به حدث
الزيادة الحروف فاحالة عليها اولى من احالة على المفعول الحق كما هو من حيث البديين والفاء وانما عامل النصب

والجزم لضعفها وصيرورتها كجاء الكلمة وتبين انضارح الى الية بالان وانفا والساء وما في معناه من الظروف الدالة على الحال
وبلام الابتداء عند الكوفيين كما قال بعضهم معني لبايضم لمفسح ليس زيد يقوم وبما يخر يقوم زيداً وما زيد يقوم وبان
لحوان يقوم زيداً عند المبرد وقال ابو علي ان المطلق النفي وما تنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابا وسج الكلام على النفي
بارد وعلم الاستقبال نظراً مستقبل كاضرب غداً وخروج وباسماده الى متوقفة كيقوم الغد وباقضاء طلب الفعل
وذلك في الواو والياء والالف والفتحة والفتحة والفتحة والفتحة لان طلب الحاصل حال ويكونه وعدا كقوله واحد
الكرم واحسن اليك وينون التاكيد ولام القسم اذ التثنية توكيد ومما انما سبق بالمثل هو واسه لافعل على ضعف ولا فعلت واما
الحاضر في الحال فهو وان كان محتمل التاكيد وذلك بالجره الخاطب ان الحاصل منصرف بالتاكيد لكنه لما كان معجوداً او امكن للحال
في الالف ان يطلع على ضعفه او قوته لم يتركه واذا كان جواب القسم بما هو محتمل الحال لظهور ما في الحال كاضرب في بابا
يعرف الى الاستقبال بكونه ناصب او جازم فليدرك كانت اذن الناصب علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعد
فعل الحال فينصرف اليه انما هو المقدر بغيره وذا التثنية من وكذا بكل اداة شرط وان لم تنحل الا توافاً في امره ضرورة للشرط
في الماضي وجب ان يكون الجازم مستقبلاً لانه لازم للشرط الذي هو مستقبل ولازم الشئ واقع في زمانه وعلم انضارح
التفليس ما ليس به من شيء وبلا النفي انضارح ايضاً وقال ابن مالك بل يبقى على صاحبه الحال وليس يبعد نقوله ولا اقول
عندى نحو ان اسه الالة ونحو كثر وسوف الى المضارع ولم والجازم وقال بعضهم بل مما دخلان على لفظ الماضي فمضاهية
لفظ المضارع ويبقى المضارع كان والاول اولى لان قلب المضارع في كلامهم وسوف الى المضارع بلوغاً لانه قد يكون
للمستقبل كافي وبما ذكرنا فانه موضوعان **قوله** والنصب بعد ان ولن ولي واذا نوبان مقدر
بعد حق ولا مكي ولا الحمد والواو والفاء واومان كجوارى ان تصوموا والحق يقع بعد العلم من الحفظة والمثله وليست
حق لم تملك ان سيقوم وان انقوم والحق يقع بعد الظن فيما الوجوه ان ولن يكون ابره ومعناه انني المستقبل
واذا اذ لم يمتد يا بعد ما على ما قبلها وكان الفعل المستقبل محلاً اذا دخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء والوجه
ولي مثل اسلمت الى اخي الجنة ومعناه السبيبة ذكر النواصب بجملة من ذكر ما يعمل منها مفعلاً ثم احد مفصل وهو قوله
فان مثل اريد ان حسن الى الحق **قوله** والحق يقع بعد العلم من الحفظة عن الشبهة اعلم ان التقيد به وقوعها
في كل موضع كغيره في موضعها وفي موضع المفرد سواء كان مفعول الفعل او المفعول عن كذا تايم ولو لا انك تايم كسواء
كان مفعول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او مفعول فعل الشك كخبرتك في انك مسلم قال جابر
اسه ان الفعل الذي يدخل على ان المفقود مشتهر وكانت او حفته يجب ان يشاكها في التحقيق وكذا قال سبويه انه
ضعف ان يقال ارجو واجه او اخش او اطاف ان تفعل وفيه نقول وددت وما تفنن الوداده اني بما في غير
الحاجة عالم وفي بلاغة وددت ان افي فلانا كان حاضراً وكذا في تحليل المضارع عن ذلك بقوله لو قلت الحق
انك مقوم لكان مقتضاً وقال لان النقص يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبر حقيقة لان لادل على ثبوت خبر
وحقيقة بل على ان خبره مبالغ فيه موكد فيعلم ان ثبت هذا الموكد هو موكد تحقيق انك تايم وان سقي موكد لم يست ان زيدا
تايم واما شاك في انه تايم ولو كان بين معنى التقي ومعنى ان تخافنا او كاسنا في لم يزل انك تايم **قوله** اني المقصود
فمقول اذا حفت المشوارة ساءت خطانا فلما نطقه بضرورة الموضوع لا مشوارة لا تقول بعت عن ان سخره ولا نفع الا بعد
فعل التحقيق كالعلم وما مودى معناه كالتيقن واليقين والاكشاف والظهور والشك والفكر والظن والشك والخبر وذكر
او بعد فعل الظن يتاوه بان يكون ظناً فاعلم انما لا تقول اني سخره ولا وددت ان سخره او رجعت
ان سخره كانت مقول ذكر في المشقة وذكر اننا بعد الحقيق شاكيت لفظاً ومعنى ان المصدره اما لفظاً فظاهر واما
معنى فلكوننا في المصدر نارية الفرق بينهما انما انما قبل الحقيق او ياتوا اياه او ياتوا من جهة عن الظن الغالب

ففعولنا الثاني في الحقيقة مضمرة الثاني والثالث معا فمعنا فعلك زيدنا تاي اعلمك قيام زيد فلو كان غيبا زيدنا درجاسوا يجوز
نك ان لا نذكر ما مفعولا اصلا كباب اعطيت وان نذكر جوبا وان نذكر الاول دون الثاني والثالث وترك الاول مفعول بان في
افعال القلوب فظاهر مدح كسوسه انه الجوز ذكره اولها وترك الثاني والثالث لانه قال الجوز ان يقتصر على واحد من الفعلين
فبعض النجاء الجوز كلامه على ظاهره ولم يجز الاقتصار على الاول واجازة ابن السراج مطلقا وقال السراج ان اراد سيبويه ان
لا يقتصر على الاول لانه الجوز مطلقا ومدح ابن السراج اولي اذ لا يمانه وتبعه المتأخرون فاذا قطعت النظر
عن الاول بحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعول علمت مع الثاني لانها ما والاول وهو الذي زاد بسبب
البن كالمضى **قوله** افعال القلوب ففعلت وحسبت وفعلت وعلمت ورايت ومجرت تدخل على
الجملة الاسمية لبيان ما من عند نصب الجوز **اعلم** ان الجوز التي تدخل عليها الافعال الخمسة من ان يكون المقصود
منها حكايه لفظا او لا فالاول من الواقع بعد القول بحسب ضرب زيدا وزيد ضارب ولا فعل فيها القول اذ انصرف حكمه
اللفظ فوجب واعمال الحكيم والثاني ان المقصود منها معناه دون لفظه لانه ان فعل الفعل الدخول عليها في جزمها انصرف
معناه ففعلها فلا بد من اذن الاعلى الاسمي لان ذلك ان خلا من السند ايد بعد وعلم في الفعلية لان الضروري من فعل الفعل
زعم الاسم السند ايد فلا رفق به الفعل الذي في الجملة الفعلية فلا رفق ما اسند ايد ذلك الفعل ايضا اذ لا رفق اسم ففعل
اذ لا اثر واحد من مؤثرين مستقلين وان كان مع السند ايد لم يعلم الا ان نصب فيجب ان نصب كالجوز الفعلية ففعل
مضمونهما ولا نصب الفعل الا بالوزن والسند ايد سيجعل اسمها في ظاهر انما من فيها اثر الفعل الدخول على اذ كان الفعل
معلق عن نصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعلل اذن في الظاهر كقولك علمت بلن وتر علمت ان يوم مرت واتيتم راي
نصب اى على ان مفعول الفعل الموقوف ثم يقول الذين يطلب الفعل عن الاسماء المدخول عليها اما تاعل او مفعول فان انقضى
فاما علم وذكرك في باب كان معنا المبتدأ اشبهت بالفاعل ونصب الجوز شيئا بالام مفعول ولم يرد فيها لان الفعل لا
مرفوع فاعلمين بل مرفوع سمي بالفاعل ولا نصبها اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفعه الثاني لان طلب
الفعل لم يرفع قبل طلب المفعول وانما فعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الجوز مضانا الى المبتدأ فم كان زيد تاي فاعلم كان
قيام زيد لانه موحا رث الكائن في الحقيقة وكذا في صا زيد تاي بالهاير موقيا م زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كل ما
يعلم كان مع قيدا ففعل صا كان بعد ان لم يكن ومعنا ما زال واخواتها كان دايما ومعنا اسم واخواتها كان في المساو
والصحيح والحق وهو ذكر ومعنا ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا الى من الافعال الداخلة في الاصل على
الجملة بل مرفوع بها فاعلم على الحقيقة واجازة مفعول كالجوز في بابها وان انقضى مفعولها لانها جري الجملة لان ثنائيتها تمنع
المفعول الحقيقي واولها ماضاف ايد ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيد تاي علمت قيام زيد فاعلم بان الجوز اواب
الاسم الواحد اى ذكر المفعول الحقيقي وذكرك يدخل على حديث الجوز لفظ ان الجملة الجوز في تقدير جزم واحد ولم
يدخل الجوزين الذين بعد كان واخواتها وان كان اضافي تقدير المفعول وذكرك من المفعول من ثم هذا المقصود للمفعول
اما افعال القلوب او غير ما فاعمال القلوب على ضرب من الالفاظ فقط ومن جازيها بعض ظن وخالف حسب
وكذا يجب غير متفق فاذا كانت الافعال باللفظ المذكور وليا الاسمي جزمه بصلة جزمها وان كان جمعا عن غلب
او قصد او غير ذلك وخالف بعض افعال وجب او من البتة وكانت الاسمي مصدره بان لم ينصب للفعولين وكذا رجع
افعال القلوب المذكور في الحق نصب المفعولين اذ اولها الاسمي غير مصدره بان يستعمل اى الذين هو عالم باسم
فاعلمه لاني عالما بظن الذي هو معناه ولم يستعمل بعض علم واما للفقين فقط ومن علم اذ كان لفظ اليقين وهو
المضى والمعرفة بعض واحد ولا يتوهم ان بين علمت ووقفت فم تاي مفعولها كمال قال بعضهم بان معنى علمت ان زيد اتاها
ووقفت ان زيد اتاها وان عرفت لا نصب جري الاسمي كانه نصب ما علم لا عرفت معنوا بل هو موقوف الى

اختار العرب فانهم قد خصوا احد المتساويين في المعنى بكونه لفظي دون الاخر واجازة من شام الخاف عرفت وابو جعفر
نصب المفعولين واستعمل دري بعضهم ويعلم والمضى علم بكن الاسمينان المفعولين بل ترة الاسمي بعد ما مصدره بان جزمه
انكر تايهم وتعلم ان بعد التي ترة او لا تنصرف في فقه بعض علم نادا تايهم كذا تعلم ان الاو كذا انما تقول تعلمت بل علمت فان كان
دري بعض خبره ومعلم من علمت التي ان علمت في علمه فليس من هذا الباب ففعل نصب الجوز اى اذ لم يصد رايان واما اللفظ
في الظاهر مع احتمال في بعض المواضع للفقين وخوفا لافضل انهم اذ اولها الاسمي جزمه بان قال ومنه بعض انهم نصب مفعولا
واحدا من الافعال ان جعلوا شخصا موضع النظر السمي تقول ففعل زيد ان نصب به انه فعل مشابهة كذا التمهيد واما الاعتقاد
الجازم في شيء انه على صفه معينة سواء كان مطابقا او لا فهو راي فاذا كان بعض المذكر كونه وليا الاسمي الجزمه بان نصب
جزمها خبر رايته زيدا غنيا كان في نفس الاو غنيا مال الله به يروى بعيدا او غير مطابق ونزبه قد يبا وهو مطابق وقوله
بالم تاي الذين خرجوا معك من الانبياء اى لم يبقه علمك الى حاله وقد علمت راي الجزمه راي العليل نصب المفعول
مال الله به رايته الى ساجدين واما الاعتقاد كونه الشيء على صفه اعتقادا لغير مطابق فلو علمه فاذا كانا بالمعنى المذكور
ووليتها الاسمي الجزمه نصبها لكونها علمه فقيرا فماد غنيا وقال جملها الملائكة الذين هم عباد الله اى انما اى اعتقادا
فهم الاو ترة واما القول بان الشيء على صفه قول لا يفرق مستند الى وثوق كونه علمك كذا يبا ومدرستهم في زعم الحقيقة قال الله
لناسك يازيدا واما لاهاب الشيء على صفه وهو وجوده والى وعدا من افعال القلوب لانها اذا وجدت الشيء على صفه لزمت ان
تعمل عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله به وجودك عالما لا يخرج عن هذا لانه قد يستعمل عن الافعال باستعمال مضمونها
ايد على سبيل التسمية كقولك بقتيليه وفعل وهو ذكر فكان به موصفا صا ذم عابلا ومعلمه ماض حاله والاستعمال
وصادف استعمال وجري نصب المفعولين خلافا لابن درجته من الافعال الداخلة على الاسمي التي مفعولها الحقيقي
الجوز الثاني مضانا الى الاول وكذا ان كان الثاني جامدا لمحصل منه مصدر ففعل علمت اخاك زيد علمت زيدا اخيك وان نصب
بعد ما الفعلية في التدرج ففعل الثاني مقدرا قبلها تصه اسمي بحسب تقول زيدا في حسيه تقول ومعنى هذه الافعال
كثرة نصبه لمفعول فاحرم كونه بالمعنى المذكور علمت زيدا او علمت فروع زيدا في حسيه ومعناها تعلق فيه ذكره لفظه
قال ولقد نزلت على من علمت من غيرة له الحب المذكور اى لا تظن مشايخه تروى كذا قال الفراء وقد تقوم العبرة والاشارة
مقام مفعولها تقول علمت قال الظن زيد تاي انا انما انما انما العلم والظن هذا وكذا باقي افعال القلوب قال الاندلس لوجا ففعل
لفظ ذاك او جزمه مقام الجملة الجاز وقوله صلة وليس ما قال مضمون لان مفعول باب علمت مقدر للمعنى وعلى ما تقدمنا والصله
لاقتدر بالمعنى على حال حال حال الاندلس وعين ان الضم واسم الاشارة بعض المصدر راي ففعلت النظر ففعلت لانهما وقال الفراء
على ما ذكرنا وتقول ففعلت اذ احلته موضع ظنك قال يعقوب بن اسد ففعلت اى ظنا غير لائق فم مفعول مطلق لانهما
من كونه مفعولا اى شيئا غير لائق كافي قوله ملا تظن غير **قوله** يدخل على الجملة الاسمية لبيان ما من عند التبيين
الاعتقاد الذين من عند اى تلك الجملة الاسمي صادرة عن ذلك الاعتقاد قوله من عند على حرف المضارعة اى حكمها عند الحكم الحكم
على المبتدأ المضمون الخبر صادرة عن قولك علمت زيد تاي احكم بالقيام الذي مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادرة عن
علم وفعلت زيد تاي عن ظن **قوله** ومن خصا يصح ان لا يقتصر على احد من الخلاف باب اعطيت ومما جاز
الافعال اذ اتروا مطع او تاخرت لا استقلال اوطس كلاما ومنها انما معلق قبل الاستفهام والنفي واللام ومما انما جزمه
واحد ان كونه فاعلم او مفعولها خبرين اثنين وبعضها من الخبرين بل الى واحد ففعلت بعض التمت وعلمت بعض عرفت ورايت
بعض اشرت ووجدت بعض اصبت **قوله** اذ ذكر احد ما ذكره الاو خلاف باب اعطيت اعلم ان حديث الجوز
معاني باب اعطيت يجوز لما قد رددنا على معينا فم تاي انما مفعولها فلان على وكيسر اذ استناد من مثله فم
من دون المفعول من خلاف مفعول باب علمت وفعلت فانك الخبر فم تاي انما مفعولها فلان على وكيسر اذ استناد من مثله فم

الفاعل لان من المعلوم ان الانسان لا ياتي في الغالب من علم او ظن فلا ياتي في ذكر ما من دون المفعولين وانما القوية ملاك خبرها
فخبر من خبر ان خبر مفعول صا د تا قال باني كتاب اسم باية سنة تروي منهم عار على وجوب هذا الخبر من خبر من الخبر
واما خبر احد ما دون الاخر فلا شك في قلته كونهما في الاصل مبتدأ وخبر او خبر من المبتدأ او الخبر في القوية غير قليل بسبب القلة
معنا ان للمفعولين معا كاسم واحد لان مفعولهما هو المفعول في الحقيقة كما يكثر ذكره في قوله قد فت احد ما كان كذا في بعض الجمل
الكلية الواحدة ومع هذا كله فمردود ذلك في القوية اما خبر المفعول الاول فكما في قوله للجبين الذين بالياء الى قوله
مفعولهم ان كلهم مفعولهم ولما حرف الثاني فكما في قوله لا خلفنا على فرائضنا الا انما لا قدر شربنا الا بعد ان لا خلفنا اذ لا
على واكثر المذكر تبا هو **فوق** ومنها ان يجوز الالفاء الفرق بين السامع والالقاء مع انها عين ابطال العمل ان التعلق
ابطال العمل لفظا لا معنى فبالجمله التعليل في تاو يد المصدر مفعول لا للفعل المعاني كما كان في قبل السامع فلا ينفك عن عطف
جمله الخوي منصوب بالجزء من على الجمله المعلق عنها الفعل كونه علمت ان زيد قائم وكذا فاعلم على ما قال ابن المشاب وانما الالفاء تليها
مع لبيت تباو يد المفعول عن زيد علمت قائم زيد في ظن قائم بالجمله المعلق عنها العمل لانه لا ينفك عن مفعولها او الجمله المعلق
عنها منصوب بالجمله والوقر الاخر ان الالفاء او اختيارا للضرورة والتعليل ضروري وقبل الجمله المعلق عنها في خبر زيد قائم
فلنتعني على التيقن والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بش لان الفعل المعلق معنى الظرف مفعول خبر زيد قائم فقلت
بعض زيد قائم في ظن وفي الظرف لا يترجم كمن الكلام الاول مبتدأ على التيقن ومع الالفاء مع ما في الجمله خبر فعل القلب لان
عالم الرفع مفعول عند الفاء وعامل القلب لفظي في مقدمه ما عطف التعلق المفعول وعلى ما اخترنا في عالم المبتدأ والخبر
كما شرحنا في حد الاواب رافعا ضعياف في مقدمه عامل غير ما عليها فاعلم او مع ذلك قد جاء قوله كذا في اذيت من صار
من خلق الى وجدت ملاك والشمه الادب وقوله اجود انك ان تدنو مودة تباو يد ما انما انما لا ينفك عن تيقن وانما جاء ذكر
مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تباو يد بظاهر كالمعاني وانما معناه في الحقيقة مفعول الجمله لا الجمله كونه
لا على ذكر على الالفاء بل على السامع ومفعول الالفاء مقدره حذرت من حال بعضهم في الشأن مقدر بعد الفعل ومنها
اقرب بقوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواحي الالفاء كونه قوله ان من دخل الكنيسة يوما يقع فيها جازا وطبا
فعل هذا الفعل عامل الالفى ولا معلق وتل التيقن في ظن من زيد واجب ان اذا تقدم مفعول الجمله اذ هو مقدم
وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وجوه ذكره ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالفاء بلا تيقن
والضعف وكذا جاز الالفاء وحامسا وبان وذلك لان الالفاء اقوى الى فعل القلب تقدم على احد ما تباو يد في الاخر
وقد وقع الملقى بين الفعل ومفعول خبره واجب زيد وعين اسم الفاعل ومفعول قال ولستم تاعلمين افعال حتى يقال
امام الخطيب التوقر ووبين مفعول ان لو ان زيد احب تباو يد وبين سوف ومعه بياك سوف احب تقوم زيد
وبين المقطوف والمقطوف على كافي زيد واحب مفعول او تو كيد للمفعول مصدر منصوب بجه اذا التوكيد دليل الاعتناء
بحال ذكر العامل والالفاء فاعلم في ترك الاعتناء به فمعها شبه التثاني واما توكيد بالضم اسم الاشارة المراد به المصدر
فاسهل اذ ليس به عين في المصدر كونه جازا واجب او احب ذلك قائم ومصدر فعل القلب اذ لم يكن مفعولا
مطابقا يقوم مقام فعله في الاعمال والسامع في خبر الجنب فكل زيد تباو يد على ان زيد قائم واما الالفاء فواجب مع
التوسط او التباو يد زيد قائم في ظن غالب ان ظن زيد تباو يد غالب اذ المصدر لا نصب ما قبله كالتيقن وقد عرفت باب
المصدر واما ان كان مفعولا مان كان الفعل مذكورا مفعول الفعل كافر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل
جواز كونه زيد تباو يد في المصدر بين خبر الفاء الفعل واما مفعولها واما الفاء فاعلم ان الفاء في قوله تباو يد تباو يد الفعل
للفي واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل خبر فكل زيد تباو يد الى طرفنا فمفعول من قال العامل الفعل
دون المصدر كما تقدم في باب المصدر مفعولا كونه خبر جواز خبر الالفاء متروطا ومفعول خبره خبر زيد تباو يد قائم ومن زيد

ثم فكل خبر الجواز الاعمال ايضا لانك تقول الفعل المصدر وكذا عرفت من قال العامل المصدر فمقام الفعل لا يكون
بان والفعل يجوز الالفاء والاعمال توسط او تباو يد او لا يجوز ان يكون فكل مفعولها يكون مصدر او مفعول غير كونه قائم حق
على ما قبل لما ذكرنا في المفعول المطلق **فوق** ومنها انما تعلق طرف الاستفهام والسامع مفعول خبره من قوله
امام معلق ان مفعول الزوجه يكون كاشا المعلق لان الزوجه لفظة لا ولا بلا زوجه لجور ما وجوده فلما قدر على التزوج
ما الفعل للمعلق مفعول من العمل لفظا عامل مفعول ونقدرا لان معنى علمت ان زيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند استماع
الجواب من من ثم جاز عطف الجمله المنصوب بالجزء من على الجمله المعلق عنها خبر زيد قائم وكذا تباو يد **فوق** خبر الاستفهام
المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو المخرج انما تعلق كذا على خلاف فيما كاياني وقد يكون اسما منصوبا عن الاستفهام
كقوله في العلم اني اخرج بين احصى وعلمت اين جلست ومن خرج وفي معناه الاسم المضاف الى كذا الاستفهام فقلت
علم من عندك وقد يكون لام الابتداء علمت عندك وقد يكون حرف النفي وسوا وان ولا نحو علمت ما زيد تباو يد وان
زيد قائم ولا زيد في الدار ولا في الدار اما الاستفهام والام الابتداء او ما وان انما تيقن ان مفعول مفعولها في صدر
الجمله وضعافا تقيت الجمله التي دخلها على الصورة الجيدة رعاة لاصل من الحروف وان كان في مقدمه المفعول كجوان
زيد قائم ولا ضرورة بله انه ومن اجتماع ان واللام كاياني واما الالفاء على الجمله الاسمية فانما كانت معلقة لانه لا انتبه ليشا
لان المكسرة اللازم دخولها على الجمله ومن المعلقة ان المكسرة اذ لم تكن محمولا ذلك اذا جاء في خبره لا لام الابتداء
فانما لا تعلق لا مكان تباو يد وجعلها مفعول فعل القلب وذلك لان المنصوب بعد فعل القلب في تاو يد المصدر فاذا انما
جعل ان واما مصدر تباو يد الفعل القلب بان مفعول تباو يد اول من مفعول العمل كسر ان من علمه واما قوله معلق علمت
بما يتيقن يتيقن ان انما لا يلبس سماء فانما اجري لقد علمت بحري القسم لتاكيد الكلام لان فيه لام المفيضة للتاكيد مع
قد المكون وفي علمت معنى المحقق فصار كقوله واسمها التيك مع الصدو ولا ميل وقد عرفت خبره خبر القسم فجاب
بجوابه في بعد ان المكسرة نحو علمت انك تباو يد واسم والفعل الملقى مدخل على الجمله الفعلية علمت بل تباو يد علمت اتم
ضربت نصب اتم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم رت وعلمت انك لم تعدت واواب الجمله المعلق عنها كما
اذ لم تقدم عليها فعل القلب مجوز في علمت اي يوم الجهر ونصبه على ان الجهر بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت ان يوم خرج
قال لقد علمت ان يوم عتيق والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا تصد المفعول الثاني بالجمله الاستفهام
فالاو ان لا تعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم
معيقه عن المفعول لان معنى الاستفهام به الجمله التي بعد علمت كانه تعلق علمت ابو من زيد وليس مفعول الاستفهام
على النصب في كونه علمت زيدا ما هو تباو يد ان المعنى علمت ما زيد تباو يد واما قوله ارايت زيدا ما صنع بعض اخبرني
فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيدا بل الرفع واجب فيه ومعنى ارايت اخبرني مفعول من رايت
بمعنى ابررت او عرفت كانه قيل ابررت وشاهدت حاله الجيبه او عرفت اخبرني عنها فلا تعلق الا في الاستفهام
حاله الجيبه لش وقوله في بعد بالمنصوب الذي كان مفعولا له لو ارايت محمدا ارايت زيدا ما صنع وقد عرفت خبر ارايتكم
ان اتاكم عذاب الله وكلم ليس مفعول كاياني بل حرف خطاب ولا بد سواء علمت ذلك المنصوب او لم يات من
استفهام فاعلم ان مقدر من الحال المخرج عنها فالظاهر جواز ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بفتحة او حذو
حذف اليك وارايتكم يا تباو يد من دون الله ارايتكم هذا الذي كرمتم على نفس اخبرني الى ارايتكم
هذا المكسرة لم كرمتم وقوله لن اخبرني ان اخبرني كلام متانف وقد يكون الجمله المنصوبة للاستفهام جوابا للشرط
كقوله يا ارايتكم ان اتاكم الله ومعه ارايت الذي مني عبدا اذ اصابني الى قوله لم نعم ومعه ارايت ان كان كذا
ارايت للتاكيد ولا على الجمله المنصوبة عن الاستفهام لانها مستانفة ببيان الحال المستخرج عنها كانه قال الخطيب لما قلت

مطالع
اعمال الشافعية

في نحو كان زيد ما ياء بدل على الكون الذي هو الحصول للناطق وجيء بدل على الكون المخصوص وهو كونه القيام الى حصوله
في اول اللفظ دال على حصول تام عين ما جاز و ذلك الحصول معين لما حصل فكذلك قلت حصل شيء لم يمت حصل
القيام فالناتق في ايراد مطلق الحصول اولاهم جميعه كالناتق في فحمة الشان قبل بعض الشان على ما قرى في باب
مع فاعل الخوى هنا و قد دلت على بعض زمان ذلك الحصول ولو قلنا تام زيد لم يحصل تامان الفاعل تامان معا وكان
بدل على حصول حدث مطلق متعدي في خبر وجيء بدل على حدث معين و اقره في زمان مطلق متعدي في كان
لكن دلالة على الحدث المطلق الى الكون وضعيفه و دلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية و اما سائر الافعال الناقصة فصار
الدال على الاستقبال و اوجه الدال على الكون في الصبح او الاستقبال و مثله اخواته و ما دام الدال على معنى الكون الدائم و ما زال
الدال على الاستمرار و كذلك اخواته و ليس الدال على الانتفاء فلا تعادى على حدث معين لا بد له عليه الخبر في غاية الظهور فكيف
يكون يكون جميعا ناقصا بالمعنى الذي قاله **قوله** ما وضعه لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يفيد الصفة فيقول
على صفة غير مصدره فان زيد في ضرب زيد انما متعدي بصفة الفاعل و كذلك جميع الافعال التامة و اما الناقصة فهي التقدير
فاعلا على صفة من متعدي معاد الناقصة فعلى كان زيد تايا ان زيد متعدي بصفة القيام المتعدي بصفة الكون الى الحصول
و الوجود و معنى صار زيد غنيا ان زيد متعدي بصفة الفاعل المتعدي بصفة الصبر و قد دلت على الحصول بعد ان لم يحصل **قوله**
لتقدير الفاعل على صفة اي جلد و يفسد عليها **قوله** و صار ارجل لم يذكر سميده متعديا كان و صار و ما دام و ليس
ثم قال و اما كان نحو من عز الفعل كما استعمل في الخبر و النظام انما في محسن و قد يجوز في حين كثير من التامة معنى الناقصة
كما تقول تم التسعة بعد اقرى ان يصير عشر تامة و كل زيد عالما ان صار عالما كالخامس لا قال مع مثله انما انما اي صار مثل نشر
و نحو ذلك و قد زيد على عدد الافعال التي ذكرنا بالحق و نقص منه ما الذي زيد من مرادفات صار الى ورجع و حال و ارتد
كان كل ما في الاصل بمعنى رجع تاما و كذلك الاستعمال و تحول نائما كائنا في الاصل بمعنى استقل و كذلك كان اصل صار مكان حق
جميعا ان السهل تامة فتعدي الى ما هو مصدر بظنا الى ان عذرت على صار الى الفعل ثم ضم كل ما معنى كان بعد ان لم يكن لان
الشخص اذا رجع الى الفعل واستقل اليه مدرك الفعل بعيدا بعد ان لم يكن فاعلا في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر
خبر تاما تا الى انما اذ معنى جميعا ناقصة كان بعد ان لم يكن و ذلك المصدر مع الكان بعد ان لم يكن و فاعلا جيب كانت تامة
مواضع بالكانه الرجوع و المستقل و يجوز استعمال صار و مرادفات تامة على الاصل قال فخرنا الى الحسين و رفق كلامنا و حث
مدت صبره ان اذلال و قال انتقم الى الحالة حيث صار القوم صائرا الى مكان استقال القوم مستقلا و قال مع نظري ان لن
نحو ربي لا بد في التامة ان يعلمنا النظر الى الظاهر ان مقتضى ان الرجوع والاستقال من الامور النسبية لانهم من دون المستقل
عنه و المستقل اليه و ليس الحاق مثل هذه الافعال بصار و ما سبل سماها الاسرى ان استقل لا تخفى به انه بعض تحول و كذلك
زيد على ما قال من مرادفات ما فاعلا و ما انتاد و ما دني و ما دام من اي بره و اصل ما زال و ما بره و ما فاق و ما
انتفاء و ما انفك ان يكون تاما بمعنى ما انفصل فتعدي على ما هو الا ان مصدر زجره ما انفك في مرضه ما زال زيد عالما
و ما زال زيد من العلم الى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دايما فصيرت الخبر متعديا كان و انما جعلت بضمها لانه اذا
لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دايما و كذلك اصل بره و دام ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فتعدي بان بانفسهما
و بين خبر برحت بابك و من بابك و دمت بابك و عز بابك و اصل و في فقه كان الاصل ان بعد ثبوت خبر ما و في زيد القيام
بجعلت السهل بمعنى كان دايما لانه اذا كان لا يفصل عن الفعل ولا يفرضه يكون فاعلا له دايما و انما اذا دخل الشيء عن
الشيء و دام الثبوت لان في الشيء اثبات و اذا قدمت اشياء الشيء بزمان لم يلزم استتراق الاثبات لذلك الزمان
اذا قلت مثلا ضربت كذا في صدق هذا القول وقوع الثوب في جود من اجزاء الزمان الماضي و لما تكرر ما ضرب فانه
استتراق في الثوب جميع اجزاء الزمن الماضي و ذلك لانهم ارادوا ان يكون الشيء و الاثبات المتعديان بزمان واحد

وكان كمن ناقضا لمعتين احدهما بثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل على صيغة الفعل الناقض اما ما فيها اوجا لا او
 استقبالا فكان الماضي ويكنى للحال والاستقبال وكذا الاستقبال وكذا الاستقبال وكذا الاستقبال وكذا الاستقبال
 مضمر في وجه الزمن الماضي وشبهه قوله وكان انه سيمعا صيرا واذل ان الاستمرار مسفاذ عن قوله وجوب
 كون انه سيمعا صيرا الا من لفظ كان الا من انه لم يكن كان زيدا فاما نصف ساعة فاستيقظ واذل ان كان زيدا فاما
 لم يستد الاستمرار وكان قياسا ما تال ان كمن كن ويكون ايضا الاستمرار وقول المصن دايا او منقطع او على
 هذا التقايد يعني ان كان لا يدل على احد الامرين بل دل على التوقيت والمضي الثاني ان كمن يعني صار وهو قائل
 الى المعنى الاول قال معاقر والمطل كانا قاطعا لخرن قد كانت قد جاء، بنوضها **قوله** ويكون فيها غير الشان
 ان كمن في كان الناقصة على ان معنى كانت في معنيها ضمير الشان مقدر افتقها المتبدا والخبر بعد ما منصرب لخرن خبرا
 كان وصال بعضهم كان المفعول فيها ضمير الشان تاما فاعلمنا ذلك في فهمه ان وقعت القصة ثم فترت القصة بالجملة والاول
 اولى لانه لم يثبت في كلام العرب خبر الشان الا مبتدأ في الحال لم يقل هو احد او في الاصل كما سمع ان واول مفعول
 ظففت لحواله زيدا ثم وظفنت زيدا ثم وظفنت زيدا ثم وظفنت زيدا ثم وظفنت زيدا ثم وظفنت زيدا ثم وظفنت زيدا
 فاعلمنا مصدر الخبر مضافا الى الاسم موزنا واذل ان علم الناصب لمفعول الناصب لمفعول الناصب فاما بعض واحد ونقل
 ان كان في معنى كمن وعزل **قوله** وزاد اعلم ان كان يزاو غير مفيد لشيء الناقص التاكيد وهذا من زيادة
 الكثرة في كلام العرب كقوله سواه الى بكثرة احي على كل الحسنة العرب وكذا قيل في قوله من كان في المحدثين
 انما زاد غير معد للماضي والماضي المجرى صيبا على هذا حال وكذا عولم ولدت فاعلمنا ثبت الحرف الكثرة من غير
 موجد كان مثله وكذا قول الفرزدق في جديت اباك خورنا في الجاهلية كان والاستسلام وانما اذا دل على الزمن الماضي
 ولم يدل لحواله ان احسن زيدا وكذا قوله ان من افضلهم كان زيدا عند سسونه وقال المحدث ان زيدا اسم ان وكان خبرا ومن
 افضلهم خبر كان ورويان خبر ان لا تقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا في معنيها زيادة نظرا لذكرنا ان الزايد من الكثرة عند
 لا يفيد الحرف التاكيد والاولى ان يقال سميت زايدين مجازا لعدم علمنا وانما جاز ان التعليل بها انما غير زايدين لانها كانت نقل
 لذكرنا على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المحدث في المعنى عن الاله لا التنا على زمن الماضي لان الفعل انما يطلب
 الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان مجازا بل ان مجازا في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق
 لاغناء الخبر عنه فاذ اخرجونا لم نبق الا الزمان وهو لا يطلب مفعولا ولا منصوبا حتى كالظروف دال على الزمان فقط
 مفعولا جازا ومفعولا موقعا لا يقع غير من الطرف تبيننا الحاجة بالظروف التي تقع فيها فتقع من التيقن وفعله
 وبين الجار والمجرور وهو على كان المسبوبة فثبت ان كان المحدث للماضي التي لا يولى حركه عن الاله على الحدوث المطلق
 وقد ذكرنا السير الى ان فاعلمنا مصدرها ان كان الكون وهو مفعول اذ لمع كقولك ثبت الثبوت **قوله**
 يدرك من ذلك القول صمد راعنا وان باء المصدر بعين اسم الفاعل ومنه صمد اي على انه لا فاعل لعا على ما اخترا
 فعل مذكر قول الفرزدق فكيف اذا حوت مدار قوم وجيران لنا كانوا اكهارا كانوا فثبت تزايد كما دعت
 المحدث وانما قال ذلك لثبوت فاعلمنا بل المتأخر ان جيران كرام كانوا فثبت تزايد كما دعت
 منها والاول اولي لانها دلتا معنى وعلمنا لفظا **اعلم** ان الزايد والمجوز للزمان اعني غير العاملة لانتقان
 اول لان السداد كمن بالوازم والاصول والمجوز للزمان كالزائد فلا يمتنع بها المصدر وتعلقان في الحشر كثيرا في
 الاخير على ان لم يمتنع حفر الخطيب كان ولا تزداد والمجوز للماضي لانتقاد زيادة مضارع كان
 في قول حسن كان شبيه من ممر راس كمن واجعا غسل وما على رواية رقة واجعا غسل **قوله** وصار
 للاستقبال هذا معناه اذا كانت تاما كما تقدم ومعناه اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن ففقد ثبوت مفعول

[illegible]

خبره بعد ان لم يثبت ومعه خبره كغيره بعد ان لم يكن **قوله** واصح وامس واضح لا فرق مفعول الجمله بازمانا
منه الثلثة كغيره ناقصة وناتية والناقصة بعينين اما بغير صار مطلقا عن غير اعتبار الازمنة الذي يدل عليها تركيب
الفعل اعني الصبح والمساء والضحى يدل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال
واما بغير كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فتقدر في هذا المعنى الاجرة مفعول الجمله اعني مصدر الخبر مضانا
الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امانه زيد مقترنة
بالصبح في الزمن الماضي ومعنى صبح تايانا ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال وكمن ثامة كقولك اصبحنا
الخير وسبينا والملك بعد ان وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيها وكذا اضجينا فمعدل اضجنا على الزمان
وحال الاخرش زيادة اصبح وامس بعدما التبع ككان في ليلتين وهما اصبح ابدا واما انفس ادنا وورد ابو جهم وقال
السرا في ان ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت تأكل الاخرش لكان كل منهما مجردا عن الحدث
للزمانين اي الصبح والمساء والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجردا عن الماضي **قوله** وظل وبات لا
معنى ان معنى ظل زيد متفكر كان في حبه النار فمقتدرين مفعول الجمله وهو مفعول زير حبه النار مفعول تاد وتقدر ان اضا
نمائه الاخر المفعول عليه بالصبغة اي الماضي او الحال او الاستقبال وهو مفعول ظل وظل ظلا لا قال ولم يستعمل ظل الا
ناقصه وقال ابن مالك كمن ثامة بغير ظلال او دام والحمد لله عليه وقدر كمن بات زيد فمفعول ان كان في حبه الليل فمقتدرين
مهم زيد بزمان بات وما جازيجه الليل والزمان الماضي ومصدره البقية ومضارع ميت وبنات كبايع بيده ويا ب
يباب وبني ثامة بغير انقام لظلال ونزل سوله نام او لم ينام وفي كلامهم بشر وبث وقد جاء ظل ناقصه بغير صار مجردا
من كمن الزمان المفعول عليه بتركيبه قال به ظن وجهه مسودا واما في بات بغير صار فغيره نظر قال الاندلسي جاز
في الحديث بات بغير معنى وموران بات بغير قال وما زال ايا وقد ذكرنا ان معنى ما زال واخره ان كان دايما فمفعول
ما زال از يد امر اي استمرت الامارة وما دامت لمزيد مقلدا واستعمل للماض ومفعول البقية الفاعل بغير قيامه
فمفعول ذلك **قوله** ويلزمنا ان كانت ناقصة فيما ولم يلا في الدعاء وان كانت مضارعة فيما وعين
من الافعال نحو لا اليوم جيتن ولا امس وذكر التركيب كعرف النقص من الافعال الاثبات وقوله فلا وى دجما اذ
عرفنا شاد وليس ما حدثت فيه عرف النقص كافي قوله به فتقدر بذكر يوسف يتاويل لا وى دجما لا زالت لان حدثنا
لم يسمع الا من مضارعاتنا وانما جاز حدثنا لعدم اللفظ اذ قد مقررنا اننا لا كمن ناقصة الامور قال تنك سجع ما حث بياك
حق يكون وحرف منها كثر في جواب القسم كقوله به ثامة فتقدر **قوله** تزل جبال عن باب اعدا لنا منى ما
على حقه لان حرف عرف النقص في جواب القسم بات في غير هذه الافعال ايضا فمفعول الى لا اقوم فكيف بنا
وكمن ما زال واخره انما معنى الجواب من حيث اللفظ لا من حيث الادلة الاستشهادية لان الاستشهاد المفعول لا يكون في
الموجب الا في الفعالات كما عرفنا به وخبر المبتدأ ليس بصفة وللجوز ما زال زما لا عالم الاستعمال المستمر او زيد على
جميع الصفات الا العلم والما جاز ليس واخبار كان وصار وحدثنا اذا كانت متعقبة مفعول زما لا عالم اذا قصدت
الاثبات وقد عسى فيها ذكر ايضا فذكرنا اننا قد تقدمت اخبارنا علمنا بالخبر الاتام لم يكن زيد والاعتناء لم يجر خالدا
لاستشهاد تصدق الاما في باب وعين ذوا الزم في قوله جرح ما سلك الاما على الخلف او من بيا ليد اقر او اعد ربان
مفكر ثامة اي ما تفرق وطنها ومناخ حال وعلى الخلف متعلق بمناخ جمل الخلف كالارض التي ساق عليها بقوله
لحنه منهم ضرب وجهه ونزل عطف على مناخ وقوله صانناث ومقبضين ومنى ناقصة خبره على الخلف اي مع
ومناخ حال وقد ضعف من وجهين ان كان العامل ما ينك احد ما ان المفعول ثامة في المقتدر وان كان المستفاد
فعله ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان العامل قبل الايام عند البهر من فمابعد المستفاد الا في ثامة او في المستفاد

جمل

منه بعد ما عرفنا به وان كان العامل في الحال على الخلف فغيره ضعف عن ثامة او جاز ان المفعول ثامة في المقتدر كاذ
والثاني ان عامل الحال كمن الطرف المتأخر عنه ولم يجره سبويه خلافا للاخضر والثالث ان المستفاد اذن كمن مقتدما
في الاستشهاد المفعول على علمه والجزر ذلك عند البهر من كاتقدم في باب الاستشهاد **قوله** وما دام مقترنة
امرا اي مقترنة فمفعول خبره ثامة في المصدر فمقتدر في مفعول الجمله ما دام زيد تايانا ابو جهم
الجمل كمن الخطاب بلق ثامة في قيام اي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام زيد تايانا ابو جهم
وقرر ثم احتج الى ومن اجل كونه مقترنة الشكون من ثامة ان كان في الشى والظرف مفعول ثامة من تقدم كلام وجهه اسميه كانت
او فاعل لفظ او قد قدر كمن من الفضلات وما الشى في اول ما دام مصدره والمضاف الذي هو الزمان مفعول اي مفعول
دوام قيامه زيد **قوله** وليس لبق مفعول الجمله قال سبويه ويترتب السراج ليس للبق مطلقا يقول ليس خلق الله
مشك في الماضي وقال به الا يوم ما هم ليس معروفا عنهم في المستقبل وهو راجع الى انما لبق الحال قال الاندلسي وليس
بمن القوم فتشاقض لان خبر ليس ان لم يقدّر زمان فمفعول الجمله الجواب عليه في قوله قيامه واذا مقررنا ان
من الازمنة فمفعول ما يقدر اقول لم تقدر في الجمل بين القولين وحكم ملككم ليس في كونه ثامة الاطلاق لبق الحال وعنده التقييد
على ما قيل به وقد ذكرنا حكمه في باب المضارع واصل ليس كسب كاتبعال علم في علم ويتبدل في سبويه والجزر ان كمن
مفعول الياء اذ لم يجر من فمفعول معقل العين بالياء ولا ان كمن مفعول الياء اذ الفاعل لا سكن فمقتدر في ضرب
ضرب ولم يلقب الياء ليدل به على عدم تفرقه ومفارقة كمن سبويه والاكثر ان على انه فعل غير متصرف وقال ابو جهم في
احد قريته انه حرف اذ لو كان خفف فعل كمن في حيد لعدت حركة الياء عند اتصال الخبر كمن وتو كانت كتاب
لكرت الفاء كسب والجواب ان ذلك لم يقدّر اخذته في عدم التصرف قال ابو جهم واما الحاق الخبر في ليست
ولستما فمفعول بالفتحة كمن على ثامة وبعض كان كونه راجعا وناصبا كالحق الخبر في ثامة واما في ثامة بن كونه
اسم فمفعول شيئا بالفتحة ولا وى الحكم فمفعول لاله الفاعل به فمفعول لا يتصل بغير صرح الافعال الا انادراكا ذكرى ما
قوله ولجوز تقديم اخبارها على ما جازيوس في تقديمها عليها على ثامة الاسم قسم خبره ومفعول الى راجع
وقسم الخبر ومفعول الى ما خلا لا ابن كيسان في غير ما دام وقسم خفف فيه ومفعول ذكر ابن معيط ان خبر ما دام لا يكون
بثمة وبين الاسم ومفعول لم يذكر في غير وقد ذكرنا ذلك في المصولات **قوله** من كان الى راجع كل باليس
في اوله ما ذكره المصنف والملم ذكره من الافعال يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلافا على باقى واما دام فمفعول
في استماع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في المصولات وكذا لا فصل ماخر الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام
في اوله ما من هذه الافعال ما جاز الكوفيين في غير الفراء ووافقهم ابن كيسان في تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لم
منه الناقصة وصارت مفعول الاثبات في خبرها خلافا لمفعول ما راق وما انفصل فمفعول ما لم يجر ما جاز
حدثنا لفظا ومعنى والفصل بينهما وبين الفعل ولم يجر ذلك في هذه الافعال ولم يجر ذلك غير مفعول الى لفظ
ولم يكن معهما معنى النقص لم يصر الكلام متبعا لغيره ولم يما تروا سبويه الجمل بين ما ثامة وفي الفعل في هذه الافعال
فمفعول خبره واحد منها انما لا زمت هذه الافعال حتى صارت كمن خبرها فمفعول ما جاز ما جاز ما جاز
كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النقص فمفعول ثابت في ان ثامة وانا غير ما من مفعول النقص لم يكن ولا فاذا سق
بما الافعال المذكورة لم يجر تروا سبويه الجمل بين ما ثامة وانا غير ما من مفعول النقص لم يكن ولا فاذا سق
كافي طلب التصديق كمن في المنصوب على شرط التفسير واما ليس فالاكثر ان على خبره تقديم خبرها عليها ومفعول الكوفيين
من ذلك لان مفعولهم انما حرف كاتبعال خبرها كان ووافقهم الجمل وان كان مفعولها انما فعل نظر الى عدم مفعولها
وثامة ثامة لفظا والنقصان فمفعولها جاز ترك نون التوقية معها كافي قوله اذ القوم الكرام ليس ولذا كمن ايضا الجمل

ابطال علما بالاكتاف قولهم ليس الطيب الا المسكن بالرفع واستند الجوز بقوله يوم الا يوم بانهم ليس معروفا عنهم
مالوا لان المعول للجوز وقوعه الاحيث جوز وقوعه العاطل المعامل ولا يطرأ له ذلك يقول زيدان ضربت ولا ضرب
ولا ضحك ان يقال ان يوم بانهم ظرف ليس فان الافعال الناقصة نصب الظرف لئلا يتناول مطلق الخبر واعلم
انه لا يدخل الافعال الناقصة على مبتدأ واجب الخرف لما ذكرنا في باب المبتدأ ولا على مبتدأ لازم النقص كما ساء
الاستفهام والشرط ولا على مصدر بادم النقص كالنهي ولا على مصدر يلزم الابتداء به كقوله في المثل لان الاشكال
لا يتغير تغيرهم الظعن طالع اوله ولا يكون ذلك في حكم كالمثل كالمثل الاعتراف كقوله فانت طلاق والطلاق ايه ويلزم
الابتداء كقوله بعدا واذا المفاجاه ولو فسخته معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتداء بتعريف معنى الثبوت كما ذكرنا في
المبتدأ ولا يقع افعال هذه الاخبار فلا طائفة وذلك لان الافعال كانت قد مضت فصارت اخبارا في الحقيقة الامر
ان معنى كان زيد قائما ان زيد قدامه حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيدا قائما ان زيد قدامه حصول في الحاضر بعد ان
لم يكن ومعنى اجه زيدا قائما ان زيد قدامه حصول في الماضي وقت الصبح وكذا سائر اذ في كلامنا مع الكون مع قبحه كما ذكرنا
غيره ما كانت اخبارا طلبية لم تكن عن ان يكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية ساقط الكلام لان معنى الافعال
يكونها صفة لمصدر خبرية تدل على ان المصدر خبرية بالمحصل بخلاف في احد الاقسام الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير
محكوم بالحصول في احد ما يقتضى وبعبارة اخرى مصدر الخبر في خبرها فاعلى للفعل الناقص كما مر قد مر فلو قلت
كان زيد من ضرب غلامه كان ضرب غلامه خبرا عذرا لكان تأنيدها عند الحكم مشرولا عذرا تدل على غير ثابت عند وهو ناقض
واما قولهم علمت ان زيد عندك اسم لا يعتقد ذكرنا ان زيدا ليس الاستفهام الحكم بهذا الكلام حتى يلزم الساقض وان
كانت الافعال طلبية مع الاخبار ما وس كما ذكرنا صفة الاخبار كقوله بالطلب الذي فدا وجو الطلب الذي في الاخبار كما
ان كان الطلبان متساويين من اذ الطلب فدا طلب في الاخبار كما يقول كمن تايا الى قم ومن كمن تايا الى قم على قوم
وقد جاء الطلب فيهما في الشرع قال وكوني بالحارم ذكرتين وان احلف الطلبان بان يكون احدهما او امثلا والاخر
استفهاما محكما كوني على ضرب من اجماع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حاله واحد وهو حال واما ان كان خبرا معززا
متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها خوفا من كان زيد وايتهم كان زيد وكلما الاستفهام بتقديم
على جده احد ش فدا معنى الاستفهام ملاس في اذن في الفعل مع الاخبار حتى تنقض الكلام فان قيل
يجب ان يجوز على ذلك تقديم الجدة الطلبية عليها لخبراتهم ضرب كان زيد قلت للجوز ان كمال الاستفهام لاني جده اوى
بعد ما فعل هذا الجوز وقوعه اسما لا استفهاما لخبر الذين الافعال اذ لم تكن مصدر بالحق فلا تقول اي ما كان زيد
ولا من بازال زيد وجوب تصدرا بالحق وجوز من لم يزل هذا اوى وقت لم يكن سماح ومنه الجزل والشلو من
ذلك في ليس خوفا من ليس زيدا فان معنا ذلك بناء على انه مقدم خبر ليس عليه فقد والكلام عليه وان معناه لا داء الى
الحال من حيث المعنى لان زيدا الخبر ان يكون في جميع الاثنية فالجواب ان ذلك على سبيل البيان لا على فرض ذلك غير
الاحتياط لمعنى ليس وجردا به او عدا او قدرته ثم يقول اذا كان الخبر مفردا مستملا على ماله صدر الكلام وجب عليه
على كان والحوالة وان لم تصدربا وذلك اما كمال الشرط لحواس كمن او كمال الاستفهام لحواس كيت واذا كان الخبر
ظرفا للاسم لم يكن وجب تاج الاسم عن الخبر كما كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل على الاسم لم
لم يكن قائما الا ان زيد او تايا لم يكن الا زيدا كما ذكرنا في باب الفاعل وجب ايضا تاج خبر عن الخبر اذا كان جزءا للخبر فغير
في الاسم لم يكن في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها لم يكن عندك انك قائم وعندك كان انك قائم
اذ لم تواف الخبر لا شبهة المقتضى بالاسم على تقدير اخبار الثاني في الفعل وجب تاج خبر عن الخبر كان واحد معا
ان فعله لاخر ما كان زيدا الا قايما وجب تاج خبر اذا كان الفعل مفعلا راجعا بفتح المصدر وكان مالا

مط
معیگان و صبار
و غیرهما آن

مفصل بين وبين الفعل كذا واسماء الاستفهام والشرط على ما كان في ما قبله من الكلام من الفعل
كما في المنصوب على شرطه التفسير والماضي الاستفهام وما التقي اذ لم يكن مع زال واخواتها مجوزة توصيف الخبر
بينها وبين الفعل الناقص نحو ما قال كان زيد واخواتها كان زيد وللجوز يقتضي عليها وجب تاخر الخبر ايضا عن الاسم اذا
تاخر وقوعه عنه نحو كان زيد حسنا ولو قلت كان حسنا زيد وجب الفصل بين العامل ومعمول الفعل مع كونها بالاجتناب
ولما اذا تاخر منصوبه مجوز على ما اذ لم يكن المنصوب لان تاخر الخبر ببلاتيه خوار باكان زيد اليوم وفي ايراد اذ الطرف
فما وانهم بعضهم تاجير الخبر اذ كان قبله ولا وجه لفتح توتسلا او مقدرها والاعمال الخوار ولا الفصل عند اليوم من كان واخواته
ومن الاخرى ما في معومات الخبر الابالاطراف اول الجار نحو كان السكندر زيد جالس وذكر كمن الفعل الناقص عامله ضعيفا فلا
مفصل بينه وبين معومات الخبر الاجنبيات الابالاطراف وان كان العامل قويا جاز الفصل عنه وبين معومات شرط ان يكون مفصلة
بغير الاطراف الصالحين كان زيد وضار باو فرق بين اليوم من الخبر العامل المتصل بذكر المعمول الفاعل وبغيره اذ لم يمتد
الخبر في المفصل نحو كان زيد وضار باو ولم يجوز في المفصل نحو كان بجلا زيدا وضار باو ما هو مخرج خلاف ذكره في اليوم من
ضم الشان اسم المكان واخواته نحو كان زيد المقيم تاجرا او كان زيد مائة درهم مال قنافة هذا نحو حرر يميوتهم بالان اياهم بطيعة دا
وجوز في البيت زيد مكانه وجوز في مكانه زيد وضار بالماضي لان العامل اتعول نحو زيد الفصل عنه وبين معومات الفصل ما بين
واعلم ان خبر في هذا الباب عن النكر المحض اذا حصلت الفاعلة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفاعلة على ما ذكرنا
في باب المبني ما دام فيه فعل حيا ومقول ما زال بجعل وامنا وكذا في ان قال وان شفاء فخر من ان كان الشان
سواء وقد جاز في هذا الباب وفي باب ان يعرف عن كمن ولم يزل ذكر في المبني والخبر لا يشك لالتحاق احوال
اخر من هناك واختلافها مع هذا ذكرنا ان سبوء قال في من زيدان زيد هو الخبر وما ان الزعرش وغير الخبر حينها
عن كمن يعرف الاضرب نحو توبه كمن وارجعها غسل حسدا وما ان كمن نصب وارجعها قال ولا يكره توقف منكر الوداعا و
قال ما كمن بل يجوز ذلك احتما والاشارة ان يقول ولا يكره توقف منكر الوداعا وان رفعه وارجعها على الضمار
الشان في كان كافي الرواء الا في ولا خلاف في خبره اخصارا ايضا ان الاول جعل المفعول اسما والنكر خبره الثاني
انهم قالوا ان اولي بالاسمية ما تقدم في خبره قد به ما كان حجة ان قالوا هم كونهما معنيين مطابقتها المفعول حيث لا
يوصف كالمفعول وانما جوامع على نكرة الاسم ومعرفة الخبر عند التمس في بابي كان وان لا خلاف في ان اولي الخبرين فاورد
سبوء المشكل بالاخبار عن النكر بالمعرفة هو النكر اسكران كان ابن الراعي اذ جمعا للمخرف الشلم ومناك
وهو النكر فانكر للتالي بعد قول ابي كان انكر ام جار وقوله النكر الامن مبلغ حسان عن ابي كان سكر ام جنون
وردي الجبة فان اسم كان هو النكر وهو معرفة فلهذا الاخر المفعول واجب للمعرفة عن سبوء بان عن الاستفهام
في ابي واليت واسكران دخلت على اسم وخرج بعد الفعل المندلي في خبره فارفع ذلك المفعول بغير نفس ذلك
الفعل اول فاسم كان اذن نكر ورد الجواب بان اسم المنفصل عليها احد المتعديين والاخر المفعول ولو قدرت بعد
الفتح فمعلوم عليها الفتاويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوما
فان استعمل الياسما قد لا يكون في الشواك في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شرطه التفسير ان المفعول
بغير راضع نظام اذ كان المفعول بعد كذا لازم للفعل نحو ان امة حلك وفي قوله خاصة ابي كان انكر ام جار الاول ان
مرفوعا وكان مقدر لما في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لادخل عن التنوير الاعلى الفعل واجاب عنهم
عن سبوء بان النكر راجع الى منكر فيكون منكر او رجعوا به بان النكر الراجح الى النكر معرفة بدليل وقوة مبتدأ
لخوضيت رجلا وموراكب ولو كان نكرة مع وصفه والخواب عن التردد ان النكر اذا عاد الى نكر كتحصه بوجه فهو
معرفة نحو جاني رجل غريبة والا فلو نكر نحو رجل غريبة لم اعرفه كما عرفت في حديث المفعول والنكرات المفسرة في الابيات

الفعل في كل مقام من مقامات الحروف فلا بد من كونه حروف او اسم وقد خالفنا في الجمل كحروف الشئ والاستفهام وحرف
 الشرط وقد خالفنا في الحاجة اليه في نعم وكان مد وخرجت **وقال فحرف** حروف الجر ما وضع للافشاء بفعل او معناه الى ما يليه
 متعلق بالافشاء الوصول والبناء بعد التقدير الى الابدال بافعال الفعل الى الاسم بعدية اي حتم كونه حروف الجر
 معناه لا بد من الفعل منصرف الحرف فلما جاز العطف عليه بالنصب في قوله وارجلكم وسيمع بعضهم حروف الجر
 لهذا المعنى اي بضمير الالف الى الاسم اي سر صلتنا اليها والافاء انما قبل بها حروف الجر لانها تعلى الحروف كما يجب بعض
 الحروف حروف الجر وبعضها حروف النصب واداد بقوله بشد الفعل اسم الفاعل واسم المفعول واصف للشيء والمصدر
 كما ذكرنا في الحال حروف الجر زيد وانا ما ت زيد وزيد كحرف وجروري زيد حسن وزيد بعيد عن الذي وبعضه الظروف
 وبما جاز في حروف الجر كونه من عندك او في الدار لا كراكن فاللام في الاكراكن تعدى الظروف الى الكراكن وهو في الحقيقة معية التقدير
 المقدر او شبهه وذكرنا ان التقدير من استقر مستقر كمن لاسد الظروف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معية
 للظرف وكذا في بالذند نان يا ما يم مقام الفعل او شبهه انا دي واور والمضارع بمعية مع الفعل هذا في الدار اربع ولا
 اراه من ذكرنا في الذكر حال والاعمال معية في الاشارة كافي هذا بعل شيئا ولو صرحت بما هو بعينه قلت اشير اليه
 الدار ان كائنا في الدار فلفظ اشير بعل النصب في العطف في الدار كونه حال لقيام مقام الحال الحروف وعلى الاش في الحال
 غير ملة في المفعول ب وكلامنا في كل معنى الفعل الى المفعول ب واسط الحرف وعلى الفعل او شبهه او معناه في الحال لاختلاف
 الى حرف ومن امثلة هذه الحروف لفظ الفعل قولهم ابن انت من لان معنى ابن انت عدت وقد مضى الكلام على الاختلاف
 ففصل حروف الجر او لا في ولات وقد اختلف في اهل كوس الكلام عليه قال الحسن فالعشر الاول لا يكون الا
 محررا والمخمس الثاني لا يكون محررا واسماء والثلثة الباقية تكون محررا وافعالا قال ولم اعد على اسماء وفعلها محررا لان اولها
 في العدة ان يكون بين الكلمتين المتجاكيتين في النوع المتجانسين في اللفظ سواء في ونياسب من حيث اللفظ كالتشاك على
 اوزيد والاسم في معنى العلق فلما لم اعد من فعلها اضما انه يكمن امر من بان عين وكذا في قوله امر المحدث من
 وفي بني وول امر من ولي يلى وكذا لم اعد الى اسماء انه في معنى النفي كل ذكر لاختلاف للعينين قال واري ايضا
 في العدة كالتشاك في المعنى التساوي في اصل اللفظ والوجه وعلا اذا كان فعلا كسب بالالف واصله الواو فلامنه
 اذا كان اسما او محررا كذا من وفي ول افعا لاصلا المتين واول في واول وفيها قال نظ لان علا الاسمية كسب الف واصله
 واو افعا فالكلمة اذا اضيف الى الفه سلب الالف يا شيئا بعل الحرفية وقوله بانقت تفرش الحوض نوحا من
 علا فبمبت على الفه كقولهم من على حوض المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال فحاشا وخلا على الحرفية لاصل
 لا لاختلافها فاعليه واجاب بانها لما خففت مع الاستثناء اشبهت الحرف لعدم التعريف فصارت كانه لاصل
 لا لاختلافها وهذا عذر بار **وقال فحرف** من لا بد منه ايلي في كلامهم ان من لا بد منه الغاية والعطف الغاية يستعمل في النهاية
 ويصح المحدث كان الامر والاحل استعمالان بالمعنيين والغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامر والاجل فانها استعمالان
 في الزمان فقط والامر بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميعا الى ان لا بد منه لا بد منه وانتهاء الغاية في
 لا ابتداء في غير الزمان عند البعير سواء كان بالجرور بما كان اخر سرت من البعير او غير ذلك عند الكتاب من زبد الى كرم وارجاز
 الكوفيين استعمالا في الزمان ايضا استعمالا في الزمان في الايتين مع الاستثناء او المقصود من معنى الابتداء في حرام ان يكون الفعل
 يقع لجر اقرب من حرج ومن شدة زنا الادري في الايتين مع الابتداء او المقصود من معنى الابتداء في حرام ان يكون الفعل
 المتعدي بل لا ابتداءية شيئا فحقه كالبس والمضارع وحرف وكمن الجور بل الش الذي منه ابتداء ذكر الفعل نحو بيت
 من البعير او كمن الفعل المتعدي بما اصلا للشيء المقتر بمرات من ملان الى ملان وكذا خرجت من الدار اذا انفصلت
 منها ولم يبق من خطوة وليس التاميس ابتداء حديثين لا بد من ولا اصلين للعينين كما حدثان وبقعان فما بعد من

محظوظ
 من لا ابتداء

وهذا معنى في فن في الابتداء يقع في ذلك لان من في الظروف كثيرة اما تقع بعض في نحو من قبل زبد ومن بعد ومن مساجاب
 وكنت من قد لكن وقد ذكرنا ذلك في الظروف الجبينة وانما بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز وكذا الاموال من بعد من
 بل المعنى صحت من اول الشئ الى آخر من اجل من ورج وشدة النظام مدح الكوفيين اذ لا منهم من مثل قولك كنت
 من اول الليل الى آخر وهو كثر الاستعمال ومعروف من الاسماء ان حسن في مقابلتها الى او ما يفيد فاد تالخر فوك
 اعود باس من الشيطان المعجم لان معنى العود به التجدد اليه وافرغ اليها وهذا انما دت معى الانتهاء واذا قصدت بلن جرد
 كونه الجور بهاموضا الفصل عند الشئ وخرج من لا كونه مبداء لشيء مقتر جاز ان يقع من موقعه لا بالجر والتجاوز كما
 بل نقول انفصلت منه وعنه دعت من كذا وعنه وسفاه من العتمة وعن العتمة اي بعد عنها واما عن انفصلت من
 وان كانت جرد الجا وزه كما ركنه لاستعمال عن مكانا لانها صارت علما في السفيصل وكبعض حروف افعال السفيصل
 فلا يغير جردا من السراج كونه من لا ابتداء غاين الفاعل والمفعول كونه الفعل مشتركا بينهما لخر رابت الدلائل من
 مكاني من خلف السحاب فبعدا ورويتك مكانك ومبدأ كونه الدلائل من سحاب السحاب وكذا قولهم ثلث المسكن من
 دارى من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدرامم والمفعول الصريح حروف اي اخذت من الدرامم شيئا واذا
 لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته موقفا اخذت من الدرامم هذا لفظ متعلق باخذت لا غير لانه مقام مقام الفاعل نحو
 اخذت من الدرامم والدرامم ما خذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر لخر اخذت شيئا من الدرامم جاز ان يكون الجار متعلقا
 بالفعل المذكر وان كونه صفه لشيء متعلق بقدره اي شاكنا من الدرامم محذورا اذا تقدم على التكون ان يكون جارا
 المنكر الموقف قال به خذ من اموالهم صدقة ومعرف من التبعيض بيان كونه هناك شى خاتم مع بعض الجور بلن كافي قوله
 خذ من اموالهم صدقة او مقدار لخر اخذت من الدرامم اي من الدرامم شيئا قال الجور دوعيد التلميح وانزعش ان اصل
 من المبعضة ابتداء الغاية لان الدرامم في قولك اخذت من الدرامم مبداء لاخذ والتبيين كافي حوده فاجتنبوا الرجس
 عن الاوثان ومعنا بان كمن قبل من او بعد ما بهم معان ان يكون الجور بلن مفسرا له وموقعه اسم ذلك الجور وعلى ذلك
 الجهم كالتشاك لشيء انه الاوثان والعشر من ابي الدرامم والمضارع في قولك عور قابيل انه القابل لخلاف السفيضة
 فان الجور ربا لا يطلق على ما هو كونه قلة او بعد لان ذلك كونه بعض الجور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت
 عشرون من الدرامم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرون فمن مبعضة لان العشر من بعضها وان قصدت
 بالدراهم جنس الدرامم في مبنية لفظ الملاق اسم الجور على العشر من ولا يلزم ان يكون الماخوذ في قوله اخذت من
 الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يفتحه ان مصرح وقول اخذت من الثلث عشرون من عشرون
 وقال الزحشر كونه للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم من العشر عشرون في قوله عشرون من
 الدراهم ومحال ان يكون الشئ مبداء نفسه والاوثان نفس الرجس فلا يكون مبداء له وانما جاز مقدم من المبنية على
 المجمع في قوله كذا انا من خطتي في روضه ومن رجا في حرم وعندي من المال ما كفى ومن الجبل عشرون لان الجبل الذي
 فتر عين التبيين مقدم بقدر ما كانك قلت انا في خط في روضه وعندي من المال ما كفى وكذا قوله كمن من زيد كونه
 الى من خصال زيد كانه قلت كمن من خصال زيد كونه ومشك كسرت من زيد يد اي مشاعرا اعضا زيد من
 جميع هذا ما هو للعطف عليه حروف والذي بعد من عطف بيان له كذا ذكرنا في باب عطف البيان وكل ذلك لتحصيل
 البيان بعد الامام لان معنى كمن من زبد اي من اشيائه بما رتب فاذا امت وجده او كونه فقد بقيت ذكر الشئ المجمع
 واما اسمي من الجور من قوله كمن من زيد اسد افلس من هذا بل هو مطلق حذف المضاف الى لقيت من لقنا زيد
 اي حصل له من لقنا لقنا اسد والارد شبيهه بالاسد وكذا بالجرير في قوله من خا ممل به خبير او موكب بقيت
 اسد الى سكر شيئا له خبير او لقيت لقنا زيد اسد او قد كمن من ليدل كافي قوله به ارضيتهم بالحقوق الدنيا من الاخر

الخرافة صفا او قس وجب في حق كونه اولا حاكما ذكرنا في الجوز الحلت السمكة حتى تصفها اولها ويجوز ذلك في الخرافة
 السمكة الى تصفها الى اولها والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعد في حكم ما قبلها ولحيث يقع الواء اولا فلان توم
 ذكرنا لان حق لا ينفصل عن معنى الانتهاء خلف الواء وبعد كما ترقم الحاصل ليدخل ما بعده حتى الجارة فيما قبلها كما بعد
 مع ان حق يكون معنى مع فقال معنى مع كثيرا واذا عطف في حق على جرم الاختيار اعادة الجارة دفعا لقوم
 كونها جارة كجوزت بالقوم حتى مزيد وقد يكون ذوا الاجزاء الذي قبل جارة كانت او عاطفة عن تمام جمله بعد
 حتى نحو القوم حتى زيدا رايته عطف وجر او كذا ما ذكرنا من الاحكام لكن العاطفة لا تهم واما العاطفة للملح فخر نظرات
 اليه حتى ابرته وجوز ان يقال حتى في مقابلة ابتداءه واما العاطفة للملح فخر نظرات
 اذا كانت عاطفة جارة دخولها على الملح كجواني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومرت بالقوم حتى يدرك واما الجارة
 فلما يدخل على الملح اجزاء بالي كمن الى اشد تعلقا وادسه تفرنا ظاهرا حكم اخر الاجزاء وادسا وادسا وقوم مقام الفاعل
 خلاف حتى خرجتم الى زيدا ولا يقال قتم حتى زيدا وشبهه الجرم وقوله وكلفه الخش واعطيه سوادا والحقة بالقوم حتى اتي
 وليس في البيت حتى الجارة واللام لكن لرفع لاحق وجعل من ابتداءه حتى شوكا في قوله وبناه بشري رجلا البيت
 وقسك بقوله ايضا فلا والله لا لقاء ناس حتى حتاك يا ابن ابي يزيد وعمر شادو وعن الفرق بين حتى الى ان حتى يلزم
 مقدم ذي الاجزاء لفظا او مقدر كما ذكرنا خلاف الى والاول دخول ما بعده حتى في حكم ما قبلها كما اختارنا خلاف الى فان
 الاخر فمما عدم الدخول الا في القرينة كما اختارنا وان كان ايضا جرم او قال اللسان لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا
 كان ما بعده ما جرم او ما قبلها فانما نظام الدخول فيها وان لم يكن جرم او نظام فيها عدم الدخول وما اختارنا اظهر عند النحاة
 ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدي حتى يجب ان يستوفي اجزا المتجرى الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى من منهن الى
 ما بعده حتى من الجزء والملاقي واما الى فان كان قبلها ذوا الاجزاء وبعد الجرم والملاقي حكمها ايضا والاولا لا يخرج قبل اليك
 ولا خلاف في وجه وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى فغيره للملاقي كما في الفرق بين حتى والى واعلم ان
 لا يكون مستقرا الا في جرم كان سرى حتى ادخلنا نصب ادخل وبين المستقر ما ساقى بقدره موافق الاستحقاق
 واما حتى الابتداء فقد ذكرنا في نواحي المصارع وقد تفرغ بعد الفعل والاسم كما ذكرنا هناك ونافية الابتداء
 ايضا التحق في مقوله فواضح كليب سبق كان اياه مدخل او جاش او التعظيم في زالت السبل بما دنا من دخل
 حتى ما دجلة اشكل ويلزم في الاسم ان كلف خبر المبتداء من جنس الفعل المقدم كجرك القوم حتى الامير راكب ولو
 قلت حتى الامير ضاحك لم يند وجوز حذف الخبر القوم كحلت السمكة حتى راسها الى راسها **قوله** حتى
 للظرفية كحلت السمكة حتى في الدار او مقدر اخر نظري الكتاب وتغير في العلم وانا في حاجتك كمن الكتاب والعلم والحاجة
 مشاغل للظرف والتفكر والمنكر والمفكر عليها اشكال انظر في المظروف فكانا محيطا بما جرم انما قوله علمون
 النفس المكون بايمن الابل الى في قتلها فاسبب الذي هو القتل متغير للبرية تغير المظروف والمظروف في حق التي يقال انها
 بسببية وقوله ولا صلحكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطر كان ساري سر حط على والاولى انها لمعنا
 ليكن المصلوب في الجذع لكن المظروف في الظرف وقيل انما معنى الباء في قوله ويركب يوم الدرع ماضيا فاسم يعبرون
 في طعن النكل والاباه واولى كمن معناه الى لم يصاب وحرف في مثل هذا الشأن وقيل من معنى الى في قوله قد روا
 ايدى في افواههم والاولى ان يقول من معناه والاد التكن وقيل من معنى في قوله قد دخل في عبادي ومعنى الباء في
 قوله حال بيا الكفانا وورثها وترب في اثنائها ومقامه والاولى انها معناه في الموضع الى حاصله في زمن عبادي او معنى
 ادخل ايا الروم في اجسام عبادي والشاوي جيل اثنائها لظرف الشرب والتمار جازا وقوله في ايدى من كل نابت جليل الى
 النظام وقوله انت التي في ايدى في رضاء الله مشي على مواخاتنا لآخره عند الى الاواحق الذي يرمي وكذا قوله الجب في

مطلق
 في المظروف

اسر والبعض في انه **قوله** واما الصاق فخره اذا ان التصق به وتوكل حوت به الصقت المور وكان لقرب من
 ومنه اقتضت بك وجية تترك اجيوى ويكون مستقرا الخوا الذي بصعب ويكون للاستغناء نحو كتبت بالقلم وخطت بالبر
 ويتوقع له تحت وهذا المعنى مجاز الصاق ويكون معنى مع ومن ان يقال لبايا المصاحبة نحو دخلوا الكفر ومعهم قد
 فخر جواربه واشترى الدار بالانفاقيد ولا يمكن معنى في الاستغناء او الظاهر انه لا منه من كونها لغوا ولا يمكن للمقابل فخر
 اشترته وبذلك يكون مستقرا ايضا نحو هذا ان **قوله** ويكون للتعبير بجميع ووفى الجولت بعد الفعل
 القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعديل المطلق ان ينقل معنى الفعل كالمخرج والتضعيف ويغير وهذا المعنى مختص بالباء
 من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقت راي اذ عبته واقته ولا يكون مستقرا **قوله** والظاير ان معنى في الجراما
 الكسر بالظلال اي فيها وكمن للبيبة نحو تومرهم بنظم من الذين نادوا غلبت بشرب الدحول ومن فخر الاستغناء وتغير جارات
 للتعديل نحو قوله به واسمها بر سرهم قال ابن جنس ان احد الله لا يؤمنون المعنى بل يوزر الفقهاء ومنه بعد انما زايدين لان الفعل
 تعدى الى جرمه فانفرد به في معنى من عينا شرب بنا والمعنى عن نحو سال سائل بعد اب واقع وفي الجوز نحو رايته بزيد اسما
 اي برور زيدا كمن من **قوله** وراعي في الجرم الاستغناء لاني مطابق الاستغناء فلان يقال اريد بقيام كاتفا
 مل زيدا بقيام والناس ليس جرم ليس زيدا راكب وبما جرم زيدا راكب وقيل بلا التبريد ايضا لا يخرج من بعد النار والاولى انها
 بمعنى ولم يسم في النفي فان كان المعنى ان يطلع النفي والاستغناء وتترا قيا ساقى مفعول حلت وعرفت وجهه
 وسمعت وسمعت واحسنت وقولهم سمعت زيدا وعلمت به اي حال زيدا على حذف للمضاف وتترا قيا ساقى اضافي
 المرفوع في كذا ما مرفوعا على كفي وقوله فانه في فاعل افعل في السبب على من جرم سيبور وفي المبتداء اي جرمه وتترا شادا
 في خبر المبتداء المعرب نحو جرمه استغنى عنها عند الاخفش وتترا جرمها كمن في المفعول به نحو التي بين وكمره برب السيف
 وزجر بالفرق وتلتا في خبر كمن قال ولكن اجزا الوصلت بعين وحمل شكر المرفوع في النكس والابو ومه ان مرفوعه قال
 الاحمد انما في الجوارث رقة بان احوه القيس بن ملك سقا وقد ذكرت مواضع زيدا في ما لا يرد في موضع رقة زيدا
 ان مراد في الجرم نحو قوله ما حسن الاسان عن ما اذ اصعد في علو الملوك لام تصوبا ومفكر كذا ما في القسم قوله
 وشاذا تليلا في غير كقول روي خير من قال له كيف اصيحت **قوله** واللام للاختصاص لام الجرم كمن في غير المظفر
 مفتوحه وكسامة ايضا لغيره اعيه وربا نحت قبل ان المظفر نحو ليعلم بغير الميم وتقول فخرنا جميع المظفرات **قوله**
 ان كمن كلمة على حرف واحد كالواو والفاء واللام الابتداء حقيقة لتعقل الضمة والكسرة على الكلمة التي من في غاية الحقة
 يكونا على حرف وانما كسرت باء الجرم لانه لم يفرق بمولاه ولم يكسر كاف التشبيه لانها كمن اسما ايضا فخرنا اذن ليس الا
 بل المقام مقام الحرف عند من قال ان المضاف مع الجرم واما ان لا يفرق بين الميم والميم على الميم في قولها شيئا فاشبهها بالاسان
 اللامات كلام الابتداء واللام جواب لو وغير ذلك وانا حق لام الميم في ان لا يفرق بين اللامات اذ في المظفر
 غير المرفوع ولو نحت في غير الميم للتبعية بلام الابتداء والفرق بالانواع لا يفرق بين اللامات اذ في المظفر
 عليه ونادى لام الاختصاص لاما بالملكية نحو الما لزيد ونحو قوله به فخرنا جرمهم وقوله له واللام فرع لام الاختصاص
 كان خلقهم جرمهم ولا تهم الموت وكذا التي للتعليل نحو جرحك للسمن والمظفر اذ في كمن ذلك واللام المقوية
 للعامل الضعيف بتاجين عن جرمه لزيد ضربت ومكون اسم فاعل كذا ضارب زيدا او مصدر لزيد ضرب في زيد
 حتى ومكون مقدر ايا لزيد واللام الاختصاص وتبني معنى الى نحو سمع اسم لمن جرم الى استمع اسم الى من جرم
 وجعل على جرمه الجمين اي عليه وخرون للاذقان اي عليها **قوله** ورايت في ردي لكم لان ردي معدي
 بغيره ولذا في نحو شكرت له على ما روي في باب المقتدى واما في درنت الما ل ودرنت له فاللام ليست مراد بل هي
 معدية وتدخل في خفيها ومن في لا ياكل زايدين عند سوسه وكذا اللام المقدر بعد ان بعد فعل الامر والارادة على ما

مطلق
 في المظروف

والناس قيا ساقى وغير جمعا
 مثل كمن زيدا التي بين

الفاضلة وهو الاكثر او سمي كالمواقيت في الرجل والحرف اللبس والاسبق للاستعمال واما قطع حرفه فهو في مكان
 مخصوص وذكر اذا كان قبله فاقبلها من الاستعمال بقول شخص من فعت ذلك فنقول نعم فنقول انما الله تعالى
 يجوز دخول الفاء من غير استعمال محورها الله تعالى كان كذا او عن الاستعمال لم يثبت عوضا عن حرف القسم منها
 لفصل منها وبين الله بقاء العطف وعند الاخفش الفاء في انما الله رايد وديك كون هذا اللفظ ابد الاما فحق الحرف
 القسم وزوم الحرف دون النصب به ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان المقتضى اعني القسم والحرف
 كالشرط والحرف اشارة تامة القسم كجمله واحد فان كانت القضية اسمية تاما ان معين الاسم الذي جعلته مبتدأ القسم كافي عين
 الله ولو كان اوله ان معين وجب حذف الخبر كقوله في باب المسئلة لانه ذكر اللفظ على تعيين الخبر وهو القسم به وسد
 الجواب مسد الخبر وان لم يعين القسم كانه الله وعنده الله وعين الله جاز في حذف الخبر واشارته لانه الله و
 عين الله وعنده الله لا فعلين والراد بانما فاقض على الملقون من طاعة كانه الله به عندهم يجب عليهم ان يؤدوا اليه
 به سالما قال به انما عرضا الا ان الله وعين الله ما حذف به من قوله والشخص والليل والضحى وخروا او الذين الذين
 يكون باسماء به خروا به ورب الكعبة والملاقى والخرد ذكر والمعين عين الله بعين وخروا ثبات الخبر على انما الله وعلى
 عين الله وكذا تقول الكعبة او المصطفى لا فعلين او الكعبة عين لا فعلين وقال الفراء ان كان المسد اسم مع الخبر وعين
 الله الجواب القسم خبر والخبر الى تقدير خبر آخر لان الخبر عين لا فعلين عين ايضا فهو موصوف وليس بشئ لان الخبر يفتي
 التثنية فهو مقسم به ولا فعلين مقسم عليه فكيف يكون هذا ذكر وكذا الكلام في انما الله وعين الله وحسن والمبتدأ المحذوف
 خبر ان اقترن باللام الابتداء المحرك واللين الله وجب رفعه فقال الخبر ولي وكذا اللين وان لم يوصل باللام جمعا منهم
 وباسم المقتضى باللام واللين يجوز نصب فعل القسم المفعول به الله والكعبة والمصطفى وكذا تقول اياك لاقرن والنصب
 اكثر من المفعول في مثله وروي قوله فقلت عين الله رفعا ونصبا وقال اللين ولي لم يات في لفظ الله الا بالنصب او الجوز
 وجوز الاندلس الرفع ايضا قياسا واللين الله عند الكوفيين مع عين فهو مشعر عين الله جعلته من القطع فيه وصلا خلفا كثر
 الاستعمال كاتال لليلين وعن ابي الحرة وعندي سيبويه موصوف مستحق من العين وهو الله كانه الله بعين وعن
 للوصف في الاصل والربيع عليه خبر كثر عن ابي الحسن كثر استعماله ويستبدل ان كثر المعنى في الاصل كجبت
 ثم فتحت خفيها لعدم فعل كسر اللين في الاسماء والافعال وكذا قالوا في الاور من خروا فخرهم المعنى وسعدا اياه فعل في
 المخرجات ايضا فنصرف هذا قوله كلاكينما تحت بجانك شامرا او اذا تكبروا وبعروا القسم هو والليل اذا انفتش
 والتمار اذا تجل فذهب سيبويه والليل الى ان المتكبرين واللعطف وقال بعضهم من واو القسم والاول اقوى وذكر
 انما لو كانت القسم كانت بدلا من اليا ولم يقد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعد بالاول بل يكون التقدير انقسم بالليل
 انقسم بالتمار انقسم بلخايت فلهذا ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فطلب منه اجابة فان قلت
 حذف جواب ان استعماله باق في الحذف خلاص الاصل وان جعلنا الواجب جوابا بالخرج مع ان كل واحد منها لا يستلزم
 مطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاص الاصل فلم يبق الا ان تقول انقسم من واحد والمقسم به الله والقسم هو الطالب
 للجواب لا المقسم به فيكون جواب واحد فكانه قال انقسم بالليل والتمار وما خفي ان سعيكم لشئ وايضا فانك تقول
 مفرحا بالعطف بالله ناسه لا فعلين وخبره تك ثم خبره تك لا فعلين ولا تقول انقسم بالله انقسم بالليل والليل على
 وخبره تك ثم خبره تك لا فعلين ولا تقول انقسم بالله انقسم بالليل والليل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه
 واو العطف بل زوم العطف على عاملين لان التما اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجل معطوفا على اذا انفتش والعطف
 والحد جار الله بان قال الواو كانه عرض من حرف القسم وفعل معا وذكر لانه كثر استعماله انقسم لم يستعمل
 الفعل مع فعل جار المجرع الفعل كانه عرض من الفعل ايضا كانه عرض من الحرف فقوله والتمار كانه عطف على عامل

واحد هو الواو قال المص ملزم على هذا ان لا يجزأ قسم بالليل اذا انفتش والتمار اذا تجل وقد جاء قولهم فلا انقسم

بالجنس الجوار الكس والليل اذا انفتش فقوله والليل وان لم يكن فيه معولان الا انه يكون الواو فيه تاياما مقام

انقسم والساق كانه خبر ونصب وهو الجوز وقال المص انما هذا لانه شاع ان في الزار زيدا والجوز كذا وفي باب العطف

وعلى ما قدمنا في باب الظروف الجنبية ان التقدير وعظم الليل اذا انفتش فالعامل في الليل في الحقيقة هو اللفظ المقدور

وكذا في اذا انفتش فيكون الواو تاياما مقام العظم ومن عامل واحد فيكون التقدير عظم الليل وقت عسسته

فالعامل في الجوز والمضرب من واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو مشعر

الله وعين الله وعين الله وقد ذكر الله لعطف وقد استعمل المحرك في قسم السؤال فجواب

قسم السؤال او اوني او استعمال كقولك منكم منكم ايكم ليلى وجواب بالا ولما انما

كقولك ان الله الا فعلت ولما فعلت وقد مضى في باب الاستثناء وقد قلنا قبيدك ان

سمعين ملاحظة ان فيه زائدين وارباقيل في قسم الطلب انما يفعلن باللام وان وعرف النفي

وسلتي القسم ان مستقبلا

مع سلق خير يعني الا و قوله

بماض

٢٩

قوله وسلتي القسم أي يستقبل والجمع جاب القسم يعال بقاءه بكلا واشتقابه أي اجابة
اعلم أي جواب القسم اما اسمية او فعلية ولا سيما اما مشبهة او منفعة فالمشبهة تصدر بان
مشددة او مخففة او باللام ومنه اللام لا لا تبدأ المقيد للتأكيد لا فرق بينهما وبين ان
الامر حيث العمل وانما حيث القسم بهما لانها مفيدان للتأكيد الذي لاجله جاز القسم
واللام الماخذه بعد للمسكورة في الاصل لام لا تبدأ ايضا كما هي في باب ان فلا تدخل
منه اللام اعني لام جواب القسم الاعلى ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان وذهب
الكوفيين ان اللام في مثل لزيد قائم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدّر فعلى
منه الياس في الوجود عندم لام ابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد
دخلت على غير المسدود واجب فانها في التقدير داخل على المسدود وعليهم نحو
ظننت لزيد قائم ولام القسم لا تدخل له بعد ظننت المقيد للشك ومجوز لم يغير
دا بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل مولهم يعلم الله ان زيد اقام بكرة ان
ولهذا قال بعضهم لم قوله ووظنوا انهم من محبص ظنوا كما القسم ما لهم جوابه بل لو
جاز مثل ظننت لقد فعل لكان مضيا في اجزاء ظننت مجرى القسم ثم يقول لا ولي كون
اللام في لزيد قائم لام ابتداء منه لتأكيد ولا تقدر القسم كما فعله الكوفيين لان لا اصل
عدم التقدير والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انما لا جامع حرف النفي
وان جاز لم يوكّد الجملة التي في جيزها حرف النفي نحو لزيد ما هو قائم ولا يقال
لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقدير ولا بثبات وحرف النفي للرفع ولا زالا
منهما في ظاهر الامر متناف واما فوكك لزيد ما هو قائم وان زيد لم يتم فان واللام
اسانعي مضمون الجملة بلا جامع بين الحرف نشان لام لا تبدأ تدخل على المضارع
لمشابهة المسدود في كونه اما مجرى الجملة مثله مع مضارعة مطلق لا اسم قال الحسن
لا وث بعد سنة يعتني بهما واخلوا عني ذي شهيد لم يوسماد يدخل على مضارع
مصدر بحرف التنوين نحو وسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مرو لا تدخل على الماضي
وان كان اول مجرى الجملة لعدة عن مشابهة لا اسم فاذا دخل كثر دخول لام لا تبدأ
عليه نحو لقد سمع الله ولقد ابنا وذلك لانها تعرب الماضي من الحال فتصير الماضي كالمضارع
مع تناب معنى اللام ومع قد لان في قد ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لام لا تبدأ
على جزر المسدود اذ وقع موقع المسدود اي تقدم عليه نحو لزيد قائم لزيد ولبي دار زيد وعلى
معول خبر المسدود ايضا اذ وقع موقع المسدود نحو لطعامك زيد ياكل او ما ضيا مع
قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا
من حروف الشرح وغيره واما ما يدخل على نعم وبيس وليس كانا في الاصل ماضيين
لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما مع لا اسم فتقو لك لنعم لتجعل لزيد كقولك لحسن
زيد واذا وقع لام لا تبدأ بعد ليس جاز وقوعها في غير هذه المواقع ايضا نحو خبر
المسند الموضوح ان زيد القام كما هي في باب ات واللام في جميع ما ذكرنا ليست
جوابا لقسم مقدّر خلافا للكوفيين بل هي لام لا تبدأ ولا سيما المنفية مصدرة اما بامعول

عند أهل الجواز مذهب عند غيرهم أو بلا التبيين على اختلاف أحوالها نحو قوله لا زيد فيها
ولا غيره وهو الله لا رجل فيها ولا امرأة وإما مصدره بأن نحو والله إن زيد أقام وإن
كانت الجملة فعلية فإن كان الفعل مضارعاً مثبتاً فالأكثر تصديه باللام وكسبه بالنون
نحو لا ضربن إلا أن تدخل اللام على متعلق المضارع بعد معلقه كقوله هو ومن ثم
فلم لا في الله محذوفان فإن فيه اللام فقط وكذا أن تدخل على حرف التثنية نحو والله
سوف أخرج فلا باقي بالنون ككفار بأحدى علامتي الاستقبال عن الأخرى وتخل خلوا
المضارع عن الله ثم استغنى بالنون وقد جازى وقيل قوة آثاره فإنه فرغ وإن أجازهم
لم يضره ولا يجوز عند البصريين أن لا يكتفوا باللام عن النون إلا في المضارعة والكوفون جازية
بلا ضرورة وحكي عن أبي علي موافقهم في يجوز النعاقب بين اللام والنون قال تاتي
بن أو من حلقه ليردني إلى سنة كانن مفاد بعض اللام وضم الدال وروى أن دن بكسر
اللام ونصب الدال ونصب العرب بكسر اللام القسم اللاخلة على الفعل المضارع نحو والله
ليفعلن مثلاً كله إن كان بالمضارع استعجالاً فإن كان حالاً فالجواز جوازاً وقوعه جوازاً
بالقسم خلافاً للبرود ذلك لأنه محقق الوجود فلا يحتاج إلى تأكيد بالقسم كما هو في
المضارع ولا في الجواز أدركت بوجود غير حشاشه مدح الكاروانشد الفراء ليس بكرد
حاشيت على بثوتكم لتعلم ربي أن بني أوسع فيقول والله ليصلي زيد بحسب الكفار باللام
ولا باقي بالنون لأنها علامة الاستقبال وإن كان المضارع منفياً فغيره بما وإن ولا على
ما مضى لكن ما وإن إذا لم تنقد أبداً زمان المستقبل فظاهر ما مضى في الحال على ما تقدمت
في الأفعال الناقصة فالجواز لا يجوز والله ما أقوم وإن أقوم كونه ظاهراً في الحال
ومذهب أن القسم عليه لا يكون حالاً ولا يجوز نفي المضارع بلم وإن في جواب القسم
كونه سكوناً بما يجوز حذفه لا اختصاراً كما يجب والعامل الحرقي لا حذف مع بقا عمله وإن
أبطلوا العمل لم يتعين الثاني المحذوف وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً فالأولى الجمع
بين اللام وقد نحو والله لقد فرج وإما في نغم وبس باللام وحذف الألف خلفها قد
لعدم بصرهما قال يميناً لنعم السدان وحذف الألف طال الكلام وكان في ضرورة
الشعر جاز لا اقتضاه على الحد كما قال في الاستطالة والشحن وصحها إني
لعله قد أفلح فلم يأت باللام للطول وقال الشاعري خلف لها بالله حلقه فاجر لنا
مواخا إن من حديث ولاصال وجب تقديره بعد اللام لأن لام لا تبدأ لا تدخل على
الماضي المجرد كما في ولا فتصل على اللام أكثر من العكس وإما نحو قوله وأقسم أن لو
العتقا ومنهم لكان لكم يوم من أشد مظلم فذهب سببه أن أن موطنه كالللام في
لبن جئني لا كرمك فاللام في لكان إعراب جواب القسم لا جواب لو فيكون القسم
في قوله وأقسم لو شئ (أنا رسولك سواك ولكن لم يجدك مدفعاً محذوفاً وسبب
الكلام عليه في حرف الشرط وإذا كان الماضي منفياً فمما نحو والله ما قام و
أما إن نفي بلا وإن انقلب إلى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال
حبب المحسن في الدنيا عذابهم والله لا عذبهم بعد ما سقوا لا بعد بهم ولا يلزم

مكرر

كثير لا محالة يلزم كثر بها إذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمة الله وذلك
لأن الماضي في الموصفين يعنى المستقبل وفي غيرهما يجب كثر بها نحو لا صدق ولا
صلى وربما جازت في الشعر غير مكررة كقوله وإني أمر شئ لا فعله وإما موب
بوتلا أفخم العقبة فإنما لم يكرر منه لكثر من نفس العقبة وهو قوله فك رقيب إلى آخره
فكانه قال لا فك رقيب ولا أطمع سبباً مستكناً وإن كانت المقسم عليه جواب شرط
مستقبل وقيل ذلك الشرط قسم قريب أداة الشرط كقوله إني أمر شئ لا فعله وهو موطئ
أي مهمين ومعيه كقول الجواب المقسم لا للشرط نحو موكك والله لئن أشتي لأستك
وبجوز والله أن أتيتني لا يتنك باللام فإن حذف القسم وقدره لا أكثر الجي باللام
الموطئ فيها على القسم المقدر من أول الأمر وقد جازى من غير لا كقول هو وإن
أطعمهم أنكم لمشركون وإن تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون موصي
حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف النامي من المضارع الذي هو جواب القسم
ولا يجوز من الماضي ولا سمية سواء كان المضارع لا يزال وإخوانه أو غيرهم قال قلت
لن الله أرح قاعد أو قال ن الله يفي علي أيام زوجي بشجوة الطيان ولا سمي
وإنما لم يحذف من الأسماء لأنها أقل استعمالاً في جواب القسم من الفعلية والحذف
لأجل التحفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم أكثر استعمالاً منه مع
أن لفظ المضارع أثقل من نفي جاز حذف حرف النفي في غير القسم من الأفعال وإخوانه
قال تنك صحيح ما يجب بها كونه في الماضي جاز فمما خاصة للزوم النفي إياها
ملا يلحق بالاجاب وإما قوله فلا وإني ديمنا لثابت عبودية فلم يحذف الباء في بل فضل
بينه وبين الفعل كما مر في الأفعال الناقصة وإما جاز حذف علامته النفي في المضارع
دون علامة الأثبات لأنها تكون في الأغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا
محذف إحدى مستلزم حذف الأخرى فكثير المحذف وإما حكمه بأن المحذوف من المضارع
الزوم حالاً لأنها أكثر استعمالاً في نفي المضارع من ما قوله ومحذف جوابه إذا
اعتبر من أو بعده ما يدل عليه إذا اعتبر من القسم أو توسط الكلام نحو زيد والله قائم
وقام والله زيد وفي نبح البلاغة قد والله لغوا لله قوله أو مقدمه ما يدل عليه نحو
زيد قائم والله قائم زيد والله وهذا الكلام الذي توسط القسم أو تأخر عنه من
حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط
في أكرمك إن أتيتني كما مر في باب رد جبي بعد الجملة القسمية قوله والله على الجواب
محذوف وليس من حيث المعنى جواب كما لم يذكر في ذلك كقوله هو وأخبر
وليل عشرين لو خذل وباقين لا لا فوف الم تركيف فعل تركب لرايه الله
وقد حذف الجملة القسمية لكون طرف من معمولات الفعل الواقع جواباً دالاً
عليها نحو لا أفعل عوص وعوض العايضين وإما كان ككثرة استعمال عوض
مع القسم مع أن معناه أدا وإليه فغيره من تأكيد ما يفيد فادخ القسم ولا جل
أداة فادته قد تقدم على علامته قابلاً مقام الجملة القسمية وإن كان عاماً

مقتربا بحرف منع عمله فيما تقدمه كنون الناكبة وما يقال عوض لا منك وعوض
ما اتيك لعرض سنده مستد القسم كما جي في حروف نحو انا يوم الجمعة فان زيد اقام
وقد يستعمل في غير القسم كقول هذا ثاى بما اولى من حيث لا زالت عوض
قوله العين محسودا ويقوم مقام القسم ايضا بعض حروف التصديق وهو جيت
لا فعلن كما تك ملت نعم والله لا فعلن وهي مبني على الكسرة وقد يقع ككيف وليس
اسما بمعنى صفا خلافا لقوم ومنه ما عندهم بموافقة جبر الحرفية لفظا ومعنى ولا يكتفى
في البناء الموافقة اللفظة الا يرى الى اعزب الى بمعنى النعمة وقد يوتى بها دون
قسم قال وكن على الفردوس اول مشرب اجل جيران كانت اسحت دعاثه
وبما لو شئت ضارفة قال وقيلة اسبت فقلت جيتراى انه من ذلك انه وبه استدلال
من نسب الى اسميه قال عبد القادر هو اسم فعل يعنى اعترف ولا بعدد ما اركبه
في جمع حروف التصديق وقد سمي بذكر القسم عن ذكر المقسوم به كقوله فان قسم
يوسى انا رسول الله اى اقسام بما يقسم به وسمي كثيرا عن القسم كقوله وان اكيد النوا
نحو لا ضربتك لان النون لها مواضع كما جي ولا جي في الجبر الصنف نحو ضربن زيد
او اما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يتم دليل على كونها جواب القسم خلافا
للكونين كما تقدم وهو يقوم مقام القسم حقا وقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا
لا فعلن وكذا كلاً اذا لم يكن ردعا هو كلاً لينبذ وكذا التمام نذر محو لله على كلاً
فعلن او عهدا نحو عاهدت الله او على عهد الله لا فعلن قول وعملها وزرة وعلى
لا استعلا ومذكوران اسمين بدخول من والكاف للشيء وزيادة ومنه ومنه للزمان
لا ابتداء الماضى والظرفية في الحاضر نحو ما زارني منذ شهرنا ومنه يومنا وحاسنا وخلا
وعلا للاستثناء وقوله وعن النجا وزرة اى لتعدى عن الجور بها سبب ايجاد المصلحة
المعدى بها نحو زمت عن القوس اى بعد السهم عن القوس سبب الرمى وكذا
اطعمه عن الجوع اى بعده عن الجوع سبب الاطعام وكذا اذيت الدين عن زيد وهو ايام
رويت عنهم على واحدة عنه جاز كما تك بقلته عنه وقولك حلت عن عيى اى
لا اخذت عن موضع مبني بالجلوس وقوله بوى لقون عن ابد مضربى بجاوزون
وطبقا عن طبق اى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر وانه فيكون كل طبق
اعظم في الشدة مما قبله وقول عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقد بل
المقصود اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله بم
كدين والمراد في الكل التثنية والتكرير فاقصر على اقل مراتب التكرير وهو لاثان
محض وكذا قولهم وزب السيتارة كما بر اى كما بر امجا وزا في الفضل
عن كما بر آخر وقال بعضهم اى بعد كما بر ولاولى انباء الحروف على معناها ما امكن
وقوله لاه ابن عمك لا افضل في حسب عفى ولا انت دماى مخوفى ضمن
فيه افضلت بمعنى مجاوزت في الفصل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى
اى بالهوى ولاولى انها بمعناها الجار والمجرور صفة للصدر اى نطقا

صادرا عن الهوى معن في مثله يعيد السببية كما في قولك قلت فلان علم وقول
تصد وبندى عن اسيل ضمن فيه بندى معنى لكشف الغطاء عن وجه اسيل وقول
وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه وبين كما يقال ركبته وبين
يحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان
الحقوق كما انها ركبته بمن يلزمه وكذا قوله موكان على ركب حتما مقضيا تعالى عن
استعلاء شى عليه ولكنه اذا صار الشى مشهورا بالاستعمال في شى لم يراع اصل
معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كما تك يحمل ثقلك عليه ومنه توكلت
على الله واما قول اذا رضيت على سى فتشير لمحمل رضيت على صده اى سقطت
وقوله رعته اشهر او خلا عليها اى على مزاها كانه ملك مذاقها وتسلط عليه ففى
يشعر وبجى معنى مع قولهم ملان على جلالته يقول كذا اى معها كان المعنى انه يلزمها
لزوم الكاب لم كونه من قولهم ركبته الدبون اى لذمته ومنه ستر على اسم الله
اى ملتزما به فكانه مركب محكم الى مقصده وممرت عليه بعدلان ممرت
به كان من حربه الغوف بخلاف ممرت به وقول ان الكديم واسك بعل ان لم تحديها
على من سكل ليس على فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتأخير واصله ان لم يجد
يوما من سكل عليه فامنع حذف الضمير المجرور والراجع الى الموصول كما مر في
باب الموصولات تقدم على على من سكل فصار على من سكله جار حذف الضمير
لا انصا به بشكل صريحا لان المانع من النصب الصريح كان الحرف الجارة قول
وقد يكونان اى عن وعلى اسمين فلا استعمالان الا مجرورين بمن وانما يعين اذن
اسمها لان الجر من خواص الاسماء قال بصوت فظاظ غدت من عليه بعد ما طوفا
نقل وعن مضربى محمل وقال ولقد ارانى للرماح دريه من عن عيني مودة
امامى فيبينان اذن لكونها على لفظ الجرحين ومنا سمين لها معنى قبلزم عن الاضافة
ومعناها حات بخلاف غلا قال مات تنوش الجوض نوشا من علا نوشا به تقطع
اجواز الفلا اى من فوق قول والكاف للشيء ودليل صوفيته وقوعه صله نحو جاني
الذى كزيد اى مثل زيد قلت تقدم في باب الموصولات ان حذف المسلا في صله
غير اى اذا لم يطل غايبة الفقه كما قرى في الشواذ على الذى احسن بالرفع و
استعمال نحو الذى كزيد مشايخ كثير وسعين اسمها اذا احرز كما في قوله يضحك
عن كالبور المنهم واذا اربعت كما في قوله ايهون ولى سى ذوى شيطط كالطعن
ملك فنه الدت والعك وسويه لا حكم باسميتها الا عند الضرورة اما لا اخفش
فنجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزوى ويكون ايضا زائدة اذا لم يلبس بالاصليه
كما في قوله لواحق الاقارب منها كالمحقق اى فيها الموقوف اى الطول والحكم زيدا وتها
عند دخولها على مثل نحو ليس كمنه شى او دخول مثل عليه قوله فاجبوا مثل كعصف
ما كوك اذ الغرض انه لا شبهة بالمشبه فلا بد من زيادته احدى اى الشبه وزيادته
ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف فى الاغلب والحكم زائدة

الحروف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله فصاننا ككنا وثنتين فانما ان يكون من باب التوكيد للفظ فاما اسمان او حرفان كقولنا لانا بهم ابدادوا واما ان يكون احدهما زائداً فيكون ملك الفاعل حرفاً زائداً الحرف اولى فيكون اما لا ولى فهو مثل قوله ليس ككنا شئ واما الفاعل فهو كقوله كعصف ما كوك و يجوز ان يكون اسمين او حرفين واحداً زائداً فان قلت لفظ ميل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكيت زيادة الكاف في مثل كعصف قلت لا يمنع من الاسم عن الجبر للضرورة وان كان لازماً للاضافة لان عمله على الجبر ليس بالاصالة و يجوز ان يكون مثل مضافاً الى مقدر مدلول عليه كعصف الظاهر كما ملنا بايتم يتم عدى فعل هذا لا يكون الكاف زائداً فكانه قال مثل كعصف و يجوز في قوله هو ككنا شئ ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا يقرى الضب بها مجرور فوك ككنا شئ لا يقرى زيد اخ يعنى نفي الشئ بنفي لازمه لان نفي لازم مستلزم نفي اللزوم فاخو زيد ملزوم ولاخ لازمه لانه لا بد لاخ زيد من اخ موزيد ففوت هذا اللزوم والمراد نفي اللزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ موزيد لكان لذلك لاخ اخ موزيد فكذلكها نفس ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان موزيد مثله والكاف لا يدخل المضمر فلا فالتبهر اذ لو دخل لادى الى اجتماع الكافين اذا نسبت بالمخاطب فطرد المنع في الكل و قد دخل في الشعر على المنصوب المفصل قال فاحل وحسن في اسيرك انه ضعيف ولم يارسو كاياك اسن وهو من باب اقامه الضماير مقام بعض وعلى الجوز ايضا قال فلا ارى بعلا ولا حلا بلا كرو ولا كمن الا حلا ولا وقال وام او عال كها و اقربا و قد دخل في السبع على المرفوع كحاننا كانت وبجي ما الكاف بعد الكاف فيكون ككنا ككنا معان احدها شئ مضمون جمله بضمون اخرى كما كانت قبل الكلف لشئ المفرد بالمفرد قال هو اجعل لنا الها كما لام الله فلا يصح الكاف ما يتعلق به لان الجار اذا كان نطلب ذلك لكون الجوز مجرور فعلا وذلك لان حرفي الجوز موضوعه كما ذكرنا لانه بعضي بالفعل القاهر عن المعقول به اليه والمعقول به لا بد له من فعل او معناه ومعنى ككنا ان ككنا كن في التقبل كما انت كما بين لان قات مسئلا بحروف الخبر قات سكون المطلق منه بالكون الحاصل له لان ومنه قول عليه ككنا نون يولى عليكم شئ التولية المكروهة كونه المكروه اى جالهم المكروهة وانها ان يكون كما معنى فعل حكى سوره عن العرب اسطر في ككنا انك اى لعلا انك قال روي لا تشتم الناس كما لا تشتم فيكون قد تغير معنى الكلام بالتركيب وذلك كما جى ما معنى ربا قال وان لما اضرب الكلى ضرباً على ربه بلقى اللسان من النعم اى ربا و يقول ان لما افعلى اى ربا قال بعضهم ان باجى بمعنى ربا وانما لهما ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما سلم لرام وكما قام زيد فقد عمر ووجود الكوفية نصب المضارع بعد كما يقع ككنا على ان يكون اصله ككنا في حرف الباء محسناً وم بدفعه الرفع ولم يثبت البصريه الا فادة ككنا للمعنى ولا نصب الفعل بعده واسحق المبرد القولين

واشند

واشند الكوفيه لا يطلبوا الناس كما لا يطلبوا البصريه بنشد ولا وعلى الاخر كما لا يطلب اى لعلا وقد يكون ما بعد الكاف مصدر به ايضا نحو ككنا ندين تدان وافعل كما يفعل ويجوز ان يكون القسم الاول يحكى ككنا انت وكما تكونون تون من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول اى يكون ما كافه واما ما الذى بعد رب فمن قال ان رب حرف نفي فكيفها عن العمل ولا يطلب متعلقا كما ذكرنا في ككنا وبقى رب لتعليق النيب التى في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم ففى كافه ايضا عن طلب المضاف اليه وما الذى بعد قل وكثر وطال اما كافه لافعال عن طلب الفاعل واما مصدر به والمصدر فاعل وقال بعضهم بى في قول صدرت واطولت الصدود وقما وصال على طول الصدود ودد ودد ودد ووصال فاعل قدا وبى عند سوره كافه ووصال مبتدأ قوله ودد ودد الى اخر الباب قد مضى شوهه مستوفى واعلم انه اذا امكن في كل حرف جبر بنوم حروجه عن اصله وكونه بمعنى ككنا اخرى او زيادة ان معنى على اصل معناه الموضوع بوله وبصن فعله المعنى به معنى من المعاني سيقم به الكلام وهو اولى بل الواجب فلا يقول ان على معنى من في قوله هو اذا كنا لواء على الناس بل بضمين اكنا لواء معنى ككنا لواء وسلطان ولا يحكم بزيادة في قوله خرج في عراقيها بضم بل بضم مخرج معنى نون بالخرج وقد مضى كثير من ذلك في اما ككنا قول الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لا منها شئ ليس الذى هو فعل ناقص غير متصرف وميزه شئ انعام المتصرف المتعدى وايضا ما الجازية شئ ليس معنى لا لفظا وميزه شئ لافعال مع ككنا جى ولفظا من حيث كونها على الله احرف فضا عدا واما فتحه او اخرها فان لم نقل انها المشابهة لافعال بل من باب الاستثنا كما سيب شديد لا واخرها ايدى ليت فنى جنة اخرى بها مشابهة الماضي بمفعول على لافعال وانما المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكون الوقاية ان ملنا انما لحفظ فتحها فقط كما يحفظ سكونا من وعن فنى من جهات المشابهة وان ملنا لاجل المشابهة فلا فلما مشابهة لافعال المتعدية معنى لطلبها الخزان مشابها وشايت مطلق لافعال لفظا لما ذكرنا كان مشابها لافعال اقوى من مشابها ما الجازية فمفعول عراقيها اقوى بان قدم منصوبها على مفعولها وذلك لان عمل الفعل الطبعي ان يرفع ثم نصب فعكس عمل غير طبعي فهو مصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع فصلا لانه الفرق بينهما وبين لافعال التى هى اصلها من اول الامر وتبينها يجعل عملها فرعيا على كونها مفعولا للفعل ولما كان العلان ثابتهان في ما الجازية ولم يقدم منصوبها فالعله هى الاولى ومشايتها معنى لمطلق الفعل من حيث ان في ان وان معنى حقيق وكادت و في كان معنى شئت قال الزجاج معنى الشئ اذا كان خبرها جادا محو كان زيدا استند وللشك اذا كان صفة مشبهة نحو ككنا قائم لان الخبر هو الاسم والشئ لا تشبه بنفسه

مطلوب المشبهة بالفعل

والاولى ان يقال في اللغة ايضا والمعنى كالك شخص قائم حتى يعاير الاسم والخبر حقيقة
 ومعنى شبه احد مع بالآخر الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم سبب
 التشبيه كان هو الخبر بعينه صاير الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف
 المقدر من هذا يقول كائني امشي وكالك امشي ولا اصل كائني رجل امشي وكالك رجل
 يتشبه ويحل في الحقيقة في كوكالك بالدينام كين وكالك بالآخر لم يزل وكالك
 بالليل قد اقبل وارب على بعد في مثله زيادة الاسم وحرف الخبر حتى يفي كائني التشبه
 اي كان الدينام كين ولا ولي ان يقول كائني كان على معنى التشبه ولا يحكم بزيادة
 شيء ويقول القدر كالك ينصر بالدينام اي شاهده من قولك مع فيصرت به عن
 جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كالك ينصر بالدينام وشاهده غنوكاينه
 الا ترى الى قولهم كائني بالليل وقد اقبل وكائني بريد وهو ملك والواو لا تدخل
 الجمل اذا كانت اخبار المفعول وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك
 رفع توهم يتولد من الكلام السابق فعاينها بالاشياء ومن ثم قدر الاستثنا
 المتعطف ولكن فاذا قلت كائني زيدا فكانه توهم ان عروضا ايضا جازي لاشياءها من
 بالغة حرفت ذلك الوهم بقولك كين عروا لم يجز وفي ليت معنى تميزت وفي لعل
 معنى ترجيت وماهية التقني غير ماهية الترتيبي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط
 وهو استعمال المعنى في الممكن والحال واحصا من الترتيبي ما لم يكن وذلك لان ماهية
 التي تحت حصول الشيء سواء بنظره وبقبح حصوله والاول والترجيبي ارتقاب شيء
 لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فتدخل في الارترقاب لطبع
 ولا اشتغاف فالطبع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا ولا اشتغاف ارتقاب
 المكروه نحو لعلك يموت الساعة وقد اضطرب كلامهم في لعل الواقعة في كلامه بـ
 لاسيما له بغير غير الموثوق بحصوله عليه ثم فقال قطوب والوعلى معناها
 التعليل فمعنى افعلوا الخبر لعلكم ترجعون اي ليرجوا ولا يستقيم ذلك في قوله ثم
 وما يدرك لعل الساعة قربت اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم في الحقيقة
 مضمون الجملة التي بعدها ولا يظن ذلك في قوله ثم لعل ثم لعل ثم لعل ثم لعل ثم لعل
 يحصل من فزعون التذكروا ما قوله امنت بالذي امنت به بنوا اسرائيل جنوبا
 لا معنى تحتها ولو كان تذكر افعلا لقبل منه والحق ما قاله سيبويه وهو ان الرجاء
 او الاشتغاف يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك لان الاصل ان لا يخرج عن معناها بالكلي
 فلعن منه ثم على ان رجوا وشقق كما ان او المفيد للشك اذا وقعت في كلامه ثم
 كائني للتشكيك ولا بهام لا للشك وقيل ان لعل يجي لاسيما بهام يقول لعل زيد
 اقام اي هل يهلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في
 حال التلاوة وكذا خبر لا التبرية ومذهب البصريين عمل الحروف في التلاوة والخبر
 مغايلها كما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قايلا انه
 يقع بليت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي عينت فقام زيد فصب

مطالع
 ولعل للتعليل

مطالع
 واول للشك

الجزئين كما ذكرنا على نصب افعال العلوب لها سواء ومن ثم جازي لست ان زيد اقام
 كما جازي لست ان زيد اقام فهو عنده كما فعل العلوب في العمل سواء واستشهد
 الفراء بقوله يا ليت ايام الصبي روجعا والبصريون يحاجون روجعا على الخالية
 وعمله خبر لست المحذوف اي يا ليت ايام الصبي لنا روجعا واكسار تقدركان
 اي يا ليت ايام الصبي كانت روجعا وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضران
 الا انها اشبهت استعجالها فيه فيكون الشبهة دليل على انها كما في قولهم لست ان زيد
 يجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالتحسين اما فيه الضار وواجبه عليه
 ان يقر جهنم بسبعين حرفا واشد وكان ادنيه اذا يشوقا قادمة او ملا حرقا وذلك
 ان اسم كان شبه وخبره شبه به فمما مفعولان لثقت لاول مفعول بلا حرقا والماني
 مفعول بحرف جر وليس ما قالوا لم يشعروا وقدرة على هذه الشا عروفت الشاوه
 هذا البيت وقال المدوح الصواب بحسب ادنيه اذا يشوقا قادمة مفعول ان
 لست مضمون معنى الفعل بخلاف افعال العلوب فانها افعال صريحة فلا يصل بهذا
 النقص الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضمونها مفعول فعل بضمه
 لست واما نحو قوله يا ليت اني وسعاني غنم والمخرج منها غنوق كبر لاجم وان
 مع استنها وخبرها تغنيه عن المفعولين لانها مفعول بليت وسفي على ما ذهب اليه
 لا خفيش في خبر علفت ان زيد اقام من تقدير المفعول الثاني ان بقدر ايضا منها
 خبر لست ولا اعتراضا كالاعتراض واجاز لا خفيش فباس لعل في مجي ان المفعول
 بعدها على ليت نحو لعل ايك قائم ولم يثبت واما نصب باقي اخوات ليت الجزئين
 ممنوع والمروي ان يقر جهنم بسبعين حرفا واما قوله كان ادنيه لست فقد ذكرنا
 انه خطي فمفعوله لها صدر الكلام كل ما غير معنى الكلام ويوثق في مضمونه وكان
 حرفا مرتبة المصدر كحرف النبي واما الاول ولم يثبت فمفعول في المنصوب على شرط
 التفسير على جواز وسطها وكحرف التنبيه ولا يستفهام والاشد والخصص
 عن ذلك واما لا افعال العلوب ولا افعال الناقضة فانها وان اثرت في مضمون الجملة
 فلم يلزم المصدر اجزاها مجرى ساير الافعال وانما اذنت الحروف المذكورة المصدر
 لما ذكرنا وكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان الكسوة
 فانها توكيد معنى الجملة فقط والتوكيد يقو به الثابت لا بغير المعنى الا انها مع ذلك
 حرف اسداء كاللام فلو كان وجب نصبها كاللام واما ان المفعول فلو كان مع خبرها
 في تاويل المفرد او كونهما مصدرية وجب وقوعها مواضع المفردات كما لعل اعل
 والمفعول وخبر المسند والمضاف اليه ولا يصدر وان كاس في مقام المسند الذي
 حقه المصدر لما ذكرنا في باب المسند فليت ولعل وكان وان المفعول لا يدخل على
 مسند في خبر معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة واما ليت ولعل
 فلا هما طلب مضمون الخبر ولا توجه الى ذلك المضمون طلب اخر اذ لا يجمع عندهم
 طلبان على مطلوب واما كان ملا ان خبره انما مفردا به شبه كما ذكرنا وهي اما ذات

مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسدا او مقدره قامت الصفة مقامه نحو كانت قام وكما كنت
فمت او موعود او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم
لا يستفهم فحفظ فلان كان خبرها اسم استفهام بوجبه مقدمه علما مسقط اذن عن مرتبه
النصير الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت
كما مر في باب لا يكون طلبيا ومن ثم اقول نحو قوله جاد المذوق هل رأت الزيب قط واما ان
المعجوز ملافا وصفها لتكون مع خبرها في تاويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فحين
هذان ان في موكب امراته ان ثم لا يجوز ان يكون مصدره على ما اجازت سببه وابو علي
كما تقدم في نواصب المصارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارها مفردا متضمنا لمعنى
الطلب لما مر في باب اما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرية بحرف
لا استفهام والعرض والتثنية ونحو ذلك فلا ارى متعينا وقوعها خبرا لهما كما في خبر السلا
وان كان مثلا نحو ان زيدا لا تضربه وانك لا امرجانيك وان زيدا اهل ضربه واضرب
زيدا ولكن غير ذلك لا تضربه قال ولو ارادت لقالت ومضى صادق ان الرباض لا يصكك
للشيب قوله وللحق ما قتلتني على لا اضع اذا دخلت ما على ليت جاز ان يعمل
ويبلغى وروى قوله قالت الا ليتما هذا الجاهل لنا الى حما متنا ووصفه بعد رفعه ونصبا
ولا لغار اكثر لا منها يخرج بما عن الاحصاء بالجملة لا سمي فالاولى ان لا يعمل كما تقدم
في ما اجاز زيدا فاذا الغيت فاكافه ومذهب الجمهور ان ما الكافه وقال ابن درستويه
انها نكر مشبه بمنزلة ضمير اثنان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا عملت ما زائدة كما
في قوله فيما رجه وروى ابو الحسن وحده في انا واما لا اعمال ولا لغار ولا اعمال طليل
فيها لضعف معنى الفعل فيها لان التاكيد الذي هو معناها بقوة الثابت لا معنى اخر
محدد وعدم سماع الاعمال في تعلما وكما بنا وكما وقبها في الاعمال على سماع عند
الكسائي واكثر النحاة اذ لا حرف بينها وبين لمتما واذا سمع في انا مع ضعف معنى
الفعل منه فطاعتك بهذا الحروف لكن لا لغار اولى بالاعتاق لعدم السماع وروى
بلا حصا من سبب ما وسيره منع الاعمال في غير لغار للسماح المشهور فيه دون
غيره قوله فان لا تعبر معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد قوله فان لا تعبر معنى
الجملة احذني بعصيل معاني الحروف الستة فان موضوعه لتاكيد معنى الجملة فقط غير
معبرة لها وان المعجوز موضوعه لتكون بنا وبل مصدر خبرها مضافا الى اسمها بمعنى
يلغى ان زيدا اقام يلغى فنام زيدا وكذا ان كان الخبر جازمه نحو يلغى انك زيدا اي زيدا
يتك فان يار النسب اذا حقت اخر الاسم وبعدها القاء افاوت معنى المصدر نحو
الفرسية والمصريين والصاربية وكذا يلغى ان زيدا في الدار اي حصول زيدا في
الدار لان الخبر في الجملة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسري من جهة
عدم تغير الكسوة بمعنى الجملة وبغير المفتوحة معناها الى الى المفرد قوله فقلت
ابتدا اي مبتدا بها سوار كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا اقام او كان وسط
كلامه اذا كان ابتداء كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مسانف وضع عليه

لا تعدد ومنه قوله ثم ولا خبر بك قولهم ان الغزاة لله جيعا وكذا الكسري بعد القول
اذا قصدت به الحكاية لا لا اعتداد اشياء للظن والاعلم فانها يقع اذن كما سمع بعد العلم
والظن واما كسرتها بعد القول فيصير الحكاية لانه استلزام الكلام المحكي وكسرتها بعد الموصولة
لان المصدر لا يكون الا جملة قال ثم ما ان مفتوحة تشويز وكذا كسرتها في جواب القسم
لانه جملة لا محالة نحو تالله انك قام وقد يقع في جواب القسم عند المبرور والكوميين اذا
لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اي اقميت بالله على قيامك
ومنه بعد اذ لا سمح المفرد الصريح جواب القسم وكسرتها ايضا اذا كانت حالاً نحو نفسك و
انك راكب قال ثم وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم يباكلون لان الجملة تقع
حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قلت امطها لتكون بنا وبل
المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا الموصولة
به وكسرتها ايضا اذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو زيدا انه قام وكان عمره وانه
قام لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للسلا في تاويل المفرد واما اذا كان السلا
حدثا جازم ان في الخبر نحو ما يوبى انك قام وكسرتها ايضا اذا دخلت في مبتدا في خبر لام
لا ابتداء فانها لا يجامع الا المكسورة لان وضع لام لا ابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان الكسري
فهما سوار في المعنى قوله لم تحت فاعلة نحو يلغى انك قام لان الفاعل لا يكون
الامفرد او كذا المفعول به نحو علت انك قام اي علت قيامك وكذا السلا نحو عندى
انك قام وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قام وكذا الجور نحو حرف الخبر
نحو عجت من انك قام قوله وقالوا لولا انك هذا جواب سؤال نقدر ومجان
لولا تدخل على الجملة لا سمي موجب كسران واجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار خبرها كما
تقدم في باب المستند بل يجب حذف الخبر ولو كسرتها ان كان خبر لا سمي ظاهرة غير
مقدرة ولا يجوز فتحها لتكون ان مع خبرها في موضع المستند والخبر محذوف واما على
مدح الغرار ومذهب الكسري في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدا
مع ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل بمعنى ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها
على الفعل ولو كسرتها ان كانت داخلة على لا سمي ولا يجوز معها ان يكون مع ما في
خبرها فاعل فعل مقدرة ومثبت كما مر في باب الفاعل وسجي في حرف الشرط
وكذا يلزم فيها بعد ما التوقيتية هو اجلس ما ان زيدا اقام لا تدخل الا على الفعل
وذلك لانها مصدرية ومنه دخولها على لا سمي كما سجي قال القديس ما ثبت ان زيدا اقام كما
في نواك فمت سوار قوله فان جاز التقدير ان اي تقدم الجملة المفردة جاز لا امران
اي نعم ان وكسره وذلك في مواضع بعد فاء الخبر بعد نحو من يكسر في فاني اكرمه الكسري
بنا وبل فانا اكرمه وانفع على ان مع ما في خبرها مبتدا محذوف الخبر اي فاكول في
ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة كقول وكنت زيدا كما قبل سبتا اذا الله عبد الفعاط والاهام
اي عبد فقام اي ثم نحو صفتان والذم متان عظمان باقنان في التحسين تحت لا ذنين
جمعنا الشاعرا نحو لها كقولك جب هذا كبر والكسري على تاويل اذ هو عبد التقا

وتأولها انك لا مبتدا

والفتح على ثا ويل فاداعبونه معناه ثابته وكذا اذا وليت ان الواو بعد ثوك هذا
او ذلك تقدير الكلام السابق قال هو ذلكم وان الله موثنا كيدنا لكاخرين كم خبر مسدود
محذوف وان عطف على الخبر اي لا يردكم ولا امر ايضا ان الله موثنا وان كسرت على
عطف ان مع خبرها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزمها قال ان اذا حلت نازلة
التي يادع نيل راغبا ناري ذاك واني على جاري لزوم احبنا عليه ما كفى على الجار
فهو مثل قوله هو ذلك ومن عاقب لايه فالجملة القسمية عطف على الجملة المتقدمة وكذا
اذا وليت محاول قولي واول كلامي فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله
وليس معنى المفعول والتقدير اول قولي اي اقوالى حملا لله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع
الا مع قصد للاختلاف فتكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي لم يجمع
اي اول مقولاني فلم يجمع مع انه معنى المفعول مراعاة لاصل المصدر فالمعنى اول مقولاني
هذا المقول وهو اني احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما
يعول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال ملا فضل ما قلت انا والنبليون
من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله ان احمد الله معولا للفظ مولى كيف وليس هو
معنى المصدر بل معنى المفعول وهو كقولك مضروبي زيد مضروب من حيث المعنى
وليس معولا لمضروبي وقال ابو علي مولى مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله
ما كسر ففعوله خبر المصدر محذوف اي اول قولي ونظي بهذا الكلام ثابت ورده المصدر
رد وذلك ان فعل العطف بعض ما يضاف اليه فيكون مطلقا بهذا الكلام اول واوسط
واخر والجزء الاول باعتبار كلاته الثلاث بلفظ المعنى واما اعتبار الحروف بلفظ هذرة
اي فيكون المعنى اذ احضنا بلفظي يان او بهنزة ان ثابت وهو صنف من الكلام وغير
مقصود من المتكلم وخبر الوجهان بعد اما فان محب فاما بمعنى حقا يقول احقا انك
قام فان فاعل اي احق ذلك حقا او يقول حقا في معنى الطرف اي اني حق فيكون
ان ما فاعلا او مسدودا على المذهبين كما مر في باب المسدود احقا ان احطيككم هجا في
ودليل كونه في مذهب الطرف اي حق موابي احكام مابي ثم نظمتي السريسة فمؤكك قوله
احقا بني ابناء سلمي من جندل بهدكم اياي وسط الجالس وان كسرت فاما حرف استباح
كما لا يقول اما انك قام كما قال بوالا ان عاد كفرو او يقول ايضا اما والله انه ذاهب
بالفتح اي حق والله انه ذاهب اي في حق دما به واما والله انه ذاهب كما انك قلت
الا انه والله ذاهب وحي ان كانت ابتداء بحسب كسر ان بعد ما وان كانت جارية او
عاطفة للمعروف فالفتح عرف امورك حتى انك صامح وعجبت من بعد بما نحو لك بزيد
قام ومنه فقام زيد رفعا وجولا ان الجملة بعدها مضاف اليها كما مر في الطرف والمبني
قوى في تقدير المفعول الا وى ان ربت وانه نضا فان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفعول
لم يجمع ان بعدها الا معنوية كما مر في الطرف والمبني والغالب بعد لاجرم الفهم قال سم
لاجرم ان لم النار فلا اما رد الكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او لا بد كما
في لا قسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سنده والخليل معنى جرم

والغالب بعد
لاجرم الفتح

حق

حق فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عبيدة طعنة جرمت فزاره بعدها ان
بعضها برفع مزاره وان بعضها بدل اشتغال منها اي حق غضب فزاره بعدها قال الفراء
بل الرواية جرم مزاره بالفتح اي كسب الطعنة مزارت الغضب اي جرمت لغضب
الغضب كقول ولا جرمكم شتان يوم اي لا جرم من لكم ومثله فسر بعضهم بلاية اي جرم
كفرهم ان لغضب النار فان مفعول جرم وقال الفراء اي لا جرم كله كانت في الاصل
لمع لا بد ولا محالة لانه يروي عن العرب لا جرم والفعل والفعل مشتركان في المصادر
كالرشد والرشد والخل والخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما انه لا بد معنى لا
قطع فكثرت وجرمت على ذلك حتى صارت مع القسم للتأكيد الذي فيها فلذلك
يجاب ما يجاب به القسم فقال لاجرم لا مسك ولا جرم بعد احسنت ولا جرم انك قائم
من مع مالم ينظر الى اصل لاجرم كما يقول لا بد ان تفعل كذا وانك تفعل اي من ان تفعل ولا
محالة انك كذا اي من انك ومن كسر فله معنى القسم العارص في لاجرم وحي الكوفيين
فهما عن العرب وجوها من الشعر لا جرم لا جرم بزيادة ذوا لاجرم
ولا ان ذاجرم ولا عن ذاجرم وان زائدة والغير في عن بدل من العزة كما في قول
اعن ترست من حرفا منزلة ما الصاء من عسك محرم ومول سدا ما انك ذاهب وعن
ما انك قائم بالعم فسد وعن فعلان مكفوفان بما كلفا وطالما ومع حقا فمعن شذ
ما انك قائم حقا انك قائم في حق لان في لا بد حل على شذ وعز كونهما في الاصل معلان
و يجوز ان يكون ما اسما ما كما هو مذهب سنده في نواحيك وبشما علك اي نعم
الضيق ضيقك وبس العلى علك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضنون العين
يجوز استعمال استعمال نعم وبس ويقول زيد فاسق كما ان عمرو فاسق ليس
ما ههما كانه كما كانت في زيد صدقي كما عمرو اخي ولو كانت كانه لوجب كسرا ان
ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف ودليل زيادتها قولهم
فلما حق ما انك مهننا لكنهم التزموا الكاف مع فزع الزيادة كرامة ان يحل لفظها مثل كان
ومعنى زيد فاسق كما ان عمرو اصالح اي هذا صحيح كصحة ذاك ويقول حقا انك ذاهب
وحيد راي انك قائم بالفتح لا عز لان معنى في حق وحي حميد راي واد احب ما فعلت ما
حقا فانك ذاهب واما حميد راي فانك قائم فالكسر هو الوجه لانك لم تضطر مع اما اني
جعل الطرفين خبرين لان كما كنت بصطلا اليه من دون اما وذلك لان معول ما في
خبره مقدم عليها مع اما لما جي في الحروف الشذ محو ما يوم الجملة فانك ساير ما
زيد افانك صارب ولا تقدم عليها من دون اما فاضطرت الى فتح ان مبتدا وجعل
الطرف المقدم خبرا قال سنده يجوز اما في راي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك
غير مضطر الى فتحها ومول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان تمام الخطاب
حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحديث فانه يحل الفتح والتعريف المذكور
عن الفتح في مواضع المفردات والكسر في مطان الخيل اولى من تعريف اي على كل موضع صلح
للاسم والفعل فالكسر وكل موضع يعين لاحد مما فالفتح لان ما بعد فار الخبر يجوز في الفعل

مطل
معنى لاجرم

مطل
وسد وعن قولان
مكفوفان بما كلفا

ولا يسم كقولهم نه ومن عاد وسقم القدر منه ولا يسم الكسورة ايضا ما بعد اذا المتعجزة
 سمين للاسم ولم يسم من بعد الفتح قلب ولذلك جاز العطف الخ يعنى ولا جاز ان ان
 المكسورة لا يعنى الجمل كما لا يسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذا فايدتها
 التاكيد فقط جاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه مختلف عبارتهم في
 ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف تعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول
 على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا
 قبل دخول ان ودخولها عليه كذا دخول معنى على كونه مرفوعا لكن محلا لا شغلا لفظا بالنصب
 فان كالا لاسم في الزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف الداخلى عليه
 فكذا سمي ان يكون الاسم مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان
 وحده مرفوع الجمل لكان وحده مسندا والمستند محذوف عن المعامل عندهم واسمها ليس بمرفوع
 والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالا لعدم باعتبارها وانما باعتبارها اذا اعتبر
 النصب وسلك عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة الجمل لكانت مع اسمها مبتدأة
 وهو المسند هو الاسم الجرد على ما ذكرنا وهو مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال
 العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب لا ابتداء طرقا من هذا قوله لفظا او
 حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة تعطف بحوان زيد اقام وعبروا والمعنوجة تعطف في حكم
 المكسورة بخو علمت ان زيدا قام وعبروا فان مع اسمها وخبرها وان كانت في
 تقدير المرفوع من حيث ان المعنى علمت قيام زيد لكما هي تقدير اسمين اذ ان مع اسمها
 وخبرها سادة مسند معول علمت كما ان ان المكسورة في خبرها بعد اسمين اى المبتدأ
 والخبر في حكم المعنوجة اذن بعد فعل العطف حكم المكسورة في قيامها مع ما في خبرها مقام
 الاسمين ومما قال المصنف مع هذا التخصيص البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المعنوجة
 مع ما في خبرها بتقدير اسمين يقول ان ذلك لا يسمين بتقدير علمت زيدا قاما وعلمت
 زيدا قاما بتقدير علمت قيام زيد كما هو في افعال العلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها
 عن كونها بتقدير المرفوع اذ ذاك لا اسمان بتقدير الاسم المرفوع مع هذا ان الخف ان مع
 ما في خبرها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مرفوع اعم المصدر الذي
 ذاك لا اسمان المنصوبات مؤقلا ان به ودعا المصنف الى هذا التكلف انه رأى سيرة
 مشهدة اعلى العطف على محل المكسورة بقوله نه واذ ان من الله ورسوله الاية واذ ان
 يعنى اعلام ولذا استشهد بقوله ولا فاعلوا انا وانتم نغاه ما سمي في شفاق على العطف
 على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا نغاه وانتم نغاه فلو لا ان
 المعنوجة بعد فعل العطف في حكم المكسورة لما صغ منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة
 لما رأى سيرة مشهدة للمكسورة بالمعنوجة قال ان المعنوجة حكمها مطلقا حكم المكسورة
 في جوازنا لعطف على محل اسمها بالرفع لانها حرفان فلو كان اصلها واحد يجوز العطف
 بالرفع نحو بلعني ان زيد اقام وعبروا السيد في ومن تابع علم بلعني الى استدلال
 سيرة قالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المعنوجة مطلقا اذ لم يبق معها مع

لا ابتداء

لا ابتداء بل هي مع ما في خبرها في ما قبل اسم مرفوع مرفوع او مرفوع او مرفوع كما
 ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكمال وبتلوا شعبة صحيح يقول قوله ورسول العطف
 على الضمير في بوي وجاز ذلك بل انما كيد بالمتفضل لقيام العطف بقوله من الله تمام التاكيد
 او يقول رسول مسند اجزى محذوف اى رسول مسند والواو اعتراضية لا عاطفة وتقول
 في قوله ولا فاعلوا السب ان ما معنا في شفاق وجزا ما مرفوع وانتم نغاه اعتراضية
 لكن لاسم لانا مثل هذا في قوله ولا انا نحن بوجهه وعندكم ولا انا نحن بالمشي في العطف الخرف
 بعد قوله ولا يحسن ان كسفت بعدكم لشي ولا انا من الموت اخرف لان قوله ولا
 انني بالمشي في العطف اخرف عطف على اني كسفت فلو جعلنا قوله ولا انا من موت
 وعندكم جملة اعتراضية لكان لا دخله على معرفة بلا كبر ولا يجوز ذلك الا عند المبدء
 ولوروى ولا انني بالمشي في العطف بالاسم لان يعنى لا شكال وكان قوله وانا نحن
 نوديه متناغيا ولا كبره وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة
 خلافا لبعضهم قال سيرة بعد ذكره جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن العطف
 في جميع الكلام بمنزلة ان يعنى في جواز العطف المذكور ونفاقهما في ان اللام لا يدخل
 على ما في خبرها دون ان كما هي وانما كان لكن مثل ان لان معنى لا ابتداء بعده لم يزل
 لان لا استندراك في الحقيقة يعنى راجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق
 فيها كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنصوب لكن مع ذلك ما قام زيد لكن عمرو
 اقام حفظت ثم عدم القيام عما يوم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرو لم
 يتم واجاز الغرار رفع المعطوف على اسم كان وليست وتعل ايضا كونه في الاصل
 مبتدأ ومعنه غير الخروجه عن معنى لا ابتداء او بدوت فيه الحروف من المعاني وهو
 الحق والوصف وعطف السباقي والتوكيد كما لم ينفذ عند الجزى والزجاج والفرار
 في جواز الجمل على الجمل ولم يذكر غيرهم في ذلك لا ابتداء ولا اجازة ولا اصل الجواز اذ لا
 فارق قال الزجاج قوله مع علام العيوب في قوله قل ان ربي يقذف بالحق
 علام العيوب صغ ربي ومجمل رفعه وجوها اخر ولم يذكر والبدل والقياس كونه
 كسائر التواضع في جواز الرفع نحو ان الزيد من اسحقها سما لهما بالرفع كما جاز ذلك
 في اسم لا التبرية المشبهة بلسن نحو لا اعلام رجل في الدار الا زيدا فلا محل على المحل عند
 البصريين الا ماضي الجزى ولا يجوز عندهم ان زيد او عمرو قايان واجازة الكساية و
 انما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المسند عند جمهورهم لا ابتداء وفي خبر ان ان
 فكوني قايان خبرا عن زيد او عمرو وما جعل عاملان مختلفان متعلقان في العمل
 رفعا واحدا عند ولا يجوز لان عوامل الخبر عندهم كالمؤثر الحسني كما ذكرنا في صدر الكتاب
 ولا اثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين متصلين في الغائبين كما ذكر في علم
 الاصول لانه سمي بكل واحد منهما عن الاخر فلو لم من احتياجه اليهما معا استغناء و
 عنها ولو خرف الخبر ان بالعطف بحوان زيد او هند قام وجاز لم يات الشاهد
 الذي ذكره واوجب جوازه ويكون الكلام من باب الكلف كقولهم وجعلنا الليل

والنقار آسن لسكنوا فذو اسنوا من فضله فاذا قدمت الخبر على اللعطف فاما
ان ياتي للعطف بالخبر ظاهر الخ من زيد اقام ولا يجوز ان يكون هذا من باب
عطف المفرد لان عام لا يكون خبرا عن الاصلين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا
عبر وقاعا لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المسند لان ان و اجوابها
لا يعمل عند الكوفيين في الخبر فالعامل في خبر ان اسمها لان المسند والخبر يتبعان
عندك فلا يلزم عند صدور اثر عن مؤثرين والغرض توسط مذهب الكسائي
لم يمنع رفع المطلوب مطلقا ولم يجوز مطلقا بل فصل وقال ان خفي لا عراب للاسم كونه
مبنيا او معربا بعد اعراب جاز الحمل على الحمل بل للاسم نحو انك وزيد قاعا وان
الغنى وعبر وقاعا لان الا فلا لانه لا سكر في الظاهر كما ظهر لا عراب في المعطوف
وذلك لان خبرا واحدا عن محلين ظاهر لا عراب مستند ولا ان خفي اعراب
المستند ولا يلزم ايضا توارد المستند على اثر واحد لان مذهب في ارتفاع خبر ان مذهب
الكسائي واما قولهم ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من ان
فعل ان و الصابئون اعتراضا لا للعطف فهو مستند محذوف الخبر ان الصابئون
كذلك سد جملان مسدودا لدلالة على كماله في باسمهم على على مذهب المبرر وصفه
قوله من تك امسى بالمدينة حلة فان وقتا بالمغرب اي فاني وقتا لك لغرب
وسمى سمى من الخبر رفع فكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير متوى الخبر نحو
انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما لما شك ومثل ذلك
تأدر وجوز بعض الخويزي اسم و اجاز الكسائي رفع معطوف على اولى متعولي
ظن و اجوابه وان خفي اعواب الثاني نحو طست علاك راوى وعبر وليس
شي لا بان ظن عامل قوي لا اثر في لا سمن اللذين بعده بان صار به مضومهما مفعولا
به و اذا مفعولا ذلك ليت ولعل لما ضمها من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل
الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني لتكون المفعولان في الظاهر كما كان اسم و اجوابها
مفعول الشاعه قوله خلافا للبرود والكسائي الظاهر انما مذهب الغار ولا طلاق تبي
الكسائي كما هو مذکور في كتب النحو قوله ولكن ك اي في احكام الحمل على الحمل
قوله ولذلك دخلت اللام اي ولا اجل كون الكسورة مع جنبها في تعيين الجملة
قوله و منها اي دون المعنوية اعلم ان هذه اللام لا ابتداء المذكورة في جواب القسم
كما ن جعها ان يدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى ان سوار اعني التاكيد
والجفت وكلاهما حرف ابتداء كما هو اجتمعا فافروا اللام وصدره وان لكونها عاملة والفعال
جبرى بالقدم على معوله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل و لا عوامج تاخير اللام
سمن احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكره هو الاجتماع ولا خيرا منها لا سقطت عن
مرتبتها وهي صدر الكلام اي المسند او الخبر المتقدم او مفعول الخبر المتقدم كما مضى في
جواب القسم نحو لو زيد قائم و لقايم زيد و لطفعاك زيد اكل لا يدخل بعد التاخر الاعلى
احد الثلثة نحو ان من الشكر لكذا وان زيد القايم وان زيد النى اللار قائم ولا يدخل

على تعليق الخبر المضاف فلا يقال ان زيد اقام لاني اللار لانا الحسن فاما قوله
صدر الكلام عن جري الكلام الذين من غير ان و انما يدخل على الاسم اذ حصل من حيثها
نحو الخبر نحو ان عليا للهدي او نظرا في تعليق الخبر على النى اللار لزيد اقام ولا شك عمل
ما بعد لام لا ابتداء فانه يصح من المصدر لو وقع في خبر ان وقوله به وان لم يكن لمن ليطعن
لاولى منه لام لا ابتداء والثانيه جواب قسم محذوف والجملة العصبه صله من او من صفته وانما
يدخل على الخبر اذ لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيد اقام كما يجوز ان زيد يقوم
بل يقول ان زيدا المقدم كما مضى في شرح جواب القسم ويجوز في نعم ويسمى نحو ان زيدا
لنعم الرجل كما مر هناك و اذا كان الخبر مضارعا مصدر الحرف التثنية جار و خول هذه اللام
عنه نحو ان زيد السوف يقوم خلافا للكونين كما مر في باب المضارع ولا يدخل هذه اللام في
حروف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حرف الشرط فلا يقول ان زيد لمن ضربته يضربك ولا
على اسم منه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبطان كلاهما المصدر متساويان ولا يدخل على جوابه فلا
يعول ان زيدا من يضربه لا يضرب لان جواب الشرط وصل ليس هو الخبر بل هو مع الشرط واجازة
ان لا يبارى ولا يدخل على واو المصاحبة المقتضية عن الخبر فلا يقول ان كل رجل للضيعة لان
اصلها لام لا ابتداء ولا يدخل الاعلى ما كانت تدخل عليه وقد ذكرنا مواضعها واجاز الكسائي
نظرا الى سد هامة الخبر و اذا وقعت للاسمية خبران فالوجه دخولها على الخبر الاول
نحو ان زيد الابوه قائم وقد حكى ان زيد اوجهه الحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط
الواقع موقع الخبر على ما اجاز ابن لا يبارى وكلاهما ضعيف لان حقا لما سقطت عن التثنية
ان لا يتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر و اذا اردت دخولها في خبر ان الذي في اوله
لام القسم وجب الفصل بينهما لكرهه اجماع اللامين قال س و ان كلاما للتوفيق وصل بينهما بما
الناظر كما قلنا في حرك زيد صديقي كما ان عمرو الخ و انما يدخل على مفعول الخبر المتقدم اذ لم
يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا لطعاك اكل راى لبيك واثق ولا يقول ان زيدا
لنى اللار قائم كما ذكرنا في جواب القسم واجازة لا احشش وقد يدخل على غير الله المذكورة
وهو الفصل المستقيم عما اذا كقولهم انك لا اب الحليم وذلك لو وقع الخبر فكلما منها
دخلت على الخبر ان كل فصل في مثل هذه المقام محتمل ان يكون مسدودا لا رفاع مابعد و
قد سكر اللام في الخبر في متعلقة المتقدم على نحو ان زيد السك راعب وهو مثل منع منه
المبرر واجازة الرجاء قيا سا وقد سدد دخول اللام على هذا المستند مجردا من ان نحو قوله
ام المجلس ليجوز شهره وقد بعضهم ان يجوز لكون في التقدير ودخله في المسند كما است
في خبر ان المعنوية على قراءة سعيد بن جبيل الا انهم لياكلون الطعام وكذا قرى في الشواهد
وان الله لسمع عليهم بالفتح كما جاز في الخبر مفعولا لا ضحى كذا ضحى زيد لملطفا ولا سنى قال
مروا عبالا لوالوا كيف صاحبكم قال الذى سألوا امسى لجهودا و ذلك قال وما زلت
جن بيل لندن ان عرفتها لكانها اسم المعنى لكل مكان و لا يجوز ما زيد لقايم وقوله واعلم
ان سلما وتو كمالا مستساها ان ولا سوار نشا ولا دخولها على حرف النفي وشذ ايضا
دخولها على كان و لولا قال منا و حتى كان لم يسكن قال اليوم ابكى ومضى لم ينكى وقال

لأنه لا قام زيد إلا بسبيل القدرت عليك به فثبت أن أصل شهادته أن تعدى ما بناه من شهادته
 كذا وأما زيد أقام ويجوز مع أن حذف الجار كما هو القياس نحو شهادته أنك قائم وأما قوله تعالى
 تشهد أنك لا رسول الله فثبت بحذف اللام لأن أصل الشهادة أن يكون عن علم وشهادة معلقا بعلمت
 في نحو علمت زيد قائم إلا أن شهادته لا تصح بالمفعولين نصب علمت فلا يعمل شهادته زيدا
 قائم وعلمت بجري مجرى القسم على ضعف فتقول إذن علمت أن زيد أقام كسر أن وفي شهادته
 تقول في الشهادته أنك ذائب ما لكسر والمشهور بالفتح فيها وكذا أخذ مجرى الشهادة لقد رايتك كذا كانه
 قيل والله لقد رايتك كذا الشهادة لا خرجت قال ولقد علمت ما بين مني وبينك لا تقول فثبت لقوتك لكونه
 يجمع علمت وإمراة مجرى القسم ضعف كما أن حذف اللام المعلقة بعد ما ضعف لعلمت زيد قائم و
 شهادته زيد فاقول كقولته أني وجدت مائة كذا القصة لا أدب والدليل على جواز أجزاء الشهادة
 مجرى القسم قوله ثم فشهداوة أحدهم أربع شهاداوات بالله أنه لمن الصادقين فني فثبت
 أني زيد القائم وشهادته زيد قائم يجوز أن يكون معلقا كقوله زيد قائم ويجوز أن يكون مجرى
 مجرى القسم واللام جوابه ولا يجوز أجزاء شهادته مع الجار مجرى علمت نحو شهادته بأن زيد القائم
 لأن حرف الجر لا يعلق ولا يجوز أن شهادته ذائب وانك لقام لعطفك الجملة على المفرد وأعلم
 أن من العرب من يقول لك رجل صدق قال لهنا مائة مائة عليها التهاجر وقال لنتي لاشي
 الناس أن كنت عارفا ومحمد محذوف اللام وهو مبدل قال الأبيات حرق على قلب الحبيبتك من
 يرف على كرم وفيه ثلثه فلا يصح أحدا لا يستوييه وهو أن التام من منعه أن كما ياك هياك
 فلا عبرت صورة أن تعلق المفعول هار جاز مجازا مع اللام أي ما بعد الاستماع والثاني قول الفرار
 وهو أصله والله أنك كما روي عن أبي إدريس الخلائي أنه ربي لا أقول ذلك مقتصر اللام ثم حذف
 حرف الجر كما يقال الله لا فعلين وحذف اللام التفرغ أيضا كما يقال لا إله إلا الله أبو كثر
 حذف الف فعال كما حذف من المهدود إذا فصر كما يقال المضاد والحصد قال الأبيات لا بارك الله
 في سبيل إذا ما الله ما وك في الرجال ثم حذف ضميره أنك وفيما قال بكلمات والثاني ما حكى
 المفضل ابن سهرية عن بعضهم أن أصله الله أنك واللام للقسم فعول به ما علم في منتهى الفرار
 وقول الفرار أقرب من من الله تعالى أنك لقام بلا عجب وإنما هو أنهم أن زيد البصريين بدين التكاثر
 وأن زيد القائم بدون قد فاللام ضمها جواب قسم فتدري أي والله للبصريين والله تمام وإنما جاز حذف قد في
 الماضي مع لام جواب القسم دون لام أن وأن كان كلاما في الأصل لأم فلا بد لأن القسم كمثل الخذف أكثر
 لأن منك حملنا في حكم واحدة الأبرياء إلى الخصفات أيقن وجوب حذف الخبر في لغزك أي الله أبو كثر
 وجوز حذف الجار في الله لا فعلين ولا يجي لام لا سبيل من حمله الحروف الستة إلا بعد أن المكسورة والحق
 الكوفون بها كمن مستند بقوله ولكني من جنتها العبد قالوا أنا ذلك لأنها لا تغتر مع لا تدارك كان وكذا
 جاز العطف على محل اسمها بالرفع وأما البصريون فقالوا كان حتى اللام أن لا جامع المكسورة أيضا لأنها
 بسقط مشبهها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجازا معتمدا لأنها ليست ثنائيا معها كونهما عنق واحد فافتقر إلى
 سقوطها عن مرتبتها بخلاف لكن فانها لا ثنائيا معها معنى لم يغتر عنها سقوطها عن مرتبتها فافتقر إلى
 فاما أن يكون متاذا كما في قوله أم الجلسن العجز شربه وأما أن يكون في الأصل لكن أي جمع يجب
 الفزع ونون لكن كما حذف كذا والله اتفاقا حذف الفزع وأصله لكن أنا وأعلم أن المكسورة

لادف نعم كما هي في حروف التصديق فلا تعلق ولا حذف المفتوح فعل فتعمل والمفتوح كونهما جريهما
 اسماء فربما يقع اسم الفاعل لا حرف البت لكن يجب فصلهما حينها بالجر كما هو اختصاصها أي أن عندك أنك وليت
 في ملكك أنك يعطيك وكذا في البواقي وإن مع ما في خبرها يدل لا إشكال من اختصاص في قوله ثم وأدبكم الله
 أخرى الظاهر أني ألكم ومنكم أهلكنا في قوله ثم وأدبكم الله أهلكنا قبلهم من القرون أنهم البهم لا يرجون وأما
 قوله البهم ألكم إذا كنتم توابوا وعطائكم يخرجون فقولهم يخرجون جرد لا لكم ولا لي وألكم الناحية معاودة
 لكسر لا ولي لما تراجعي ما بينهما وبين الخبر كما كثر فلا يحسبتم لا تراجعي ما بين مدعول لا محسن في قوله
 لا محسن الذين يخرجون بما أنما ويحبون أن يخرجوا بالأم يفعلوا ولا يحسبتم متاخر من العذاب وسيله قوله
 ثم وصم بالآخرهم كما روي وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد ألكم يخرجون سدا خبر إذا كنتم و
 الجملة لا سمي خبر ألكم لا ولي أي ألكم وقت موتكم إخراجكم ويحذرون وقوع أن المكسورة خبرا لا حرف البتة
 كقولهم إن الخليفة إن الله سيره وموله لقد علم الجي البصريين أي إذا قلت أما بعد أي أعطيتكم كسر
 وروي بالفتح على أن يكون كسر لاني لا ولي أي ألكم في الآية فقولهم ويحذف المكسورة إذا حذفت
 بطل اختصاصها بالاسماء معلق لا لغار قال مع في الأعمال وإن كلاً ما لومهم ضعف ويحذف عن الكوفين
 أعمال المحففة ولا يدرى علمهم قال المصنف ولزمها اللام مع الحذف سواء أعلت أو أجملت إمام مع لا عمل
 بالفرق بين المحففة والنافية وإمام مع الأعمال فلا يطرز وسو خلاص من حيث كسره وسمايل إمام فانهم قالوا
 العلة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعلل وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام أن خفف التماس بالفاء
 فعول قوله يلزم اللام أن كان لا اسم مفعول أو مفعول مقصور أو أما أن دخلت على الأفعال لزمت اللام وقولهم
 أما أن حركت الله حين لم يدخل فيه اللام لأن الدعا لا يدخله النافية فإذا دخلت المحففة على الفعل لزم
 عند البصريين كونه من نواسخ المسماة لا يخرج أن عن أصلها بالكسرة والكوفون يجوزون جاز وخرها
 على الأفعال فتدعي كقولهم بالله ربك إن صلت لمسلمنا وجبت عليك عقوبة المنعور وقولهم إن تركت
 لنفسك وإن شئت عليك الهبة وموعود البصريين شاذ فاحذف في هذه اللام الفارقة من بابي على
 وابتاعه أنها خبر لام لا سبيل التي جامع المشددة بل من لام أخرى للفرق إذ لو كانت لا سبيل لوجب
 العطف في أني علمت لزيد أقاما وظلوا دخلت فيها لا يدخله لام لا يبدل أي نحو قوله إن قتلت لمسلمنا
 وإن تركت لنفسك ورجبت جماعة إلى أنها لام لا يبدل والجواب عن قولهم أني علمت لزيد أقاما أن التعلق
 واجب لو دخلت على أول مفعول أفعال المقلوب إلا أنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة لا على الجزر
 والقام مقام وفي الأمثلة الواردة في البصريين لم يدخل الأعل ما كان خبري لا أصل مجز و أن كانت
 لكسرة وإن كنت من قبله لمن العاقلين وإن وجدته أكثر من لغاسقين وإن ظنك لمن الكاذبين و
 لما نصب لأول الخوة عن مانع وعلق ملا بد من نصب الثاني وإن دخله لام لا يبدل قال مع وإن يكاد
 الذين كفووا يفرقونك بأبصارهم وإن كادوا التفرغ لك وأما قوله إن صلت لمسلمنا وإن تركت
 وفرد الكسائي من أن مع اللام في الاسماء ومنها مع ما في الأفعال فجعلها في الاسماء المحففة وإما في الأفعال
 فقال إن ما فيه واللام مع إلا أن المحففة بالاسم أولى نظرا إلى أصلها والنافية بالفعل لأن مع النفي راجع
 إلى الفعل غير من الكوفة قالوا أنها نافية مطلقا دخلت في الفعل أي في الاسم واللام مع إلا وقال
 البصريون لو كان اللام مع إلا جازي في القوم لزيد أي لا زيد أو لا يلزم ما قالوا فخر بها بعض بعض
 لأشياء بعض المواضع كاحصا من لما بالاسم شيئا بعد النفي ومنع أبو علي في المكسورة المحففة من

تقدّر بشران بعد ما يجوز ذلك بعضهم فاسأل على المعجزة وقد مر ذلك في باب الضار قوله وكحرف
المعجزة فعل في خبره ان يجوز ذلك في خبر الشان مع الخلاف في ذلك وحكي بعض اهل اللغة
انما هما في المضمر في السعد مواطن انك قام واخبر ان قام ومنه رواية شاذة غير معروفة واما
في الضروية مجاز في المضمر فقط قال فلو انك في يوم النصارى سالتني فراقك لم اخل وانت ضدي وقال
ما لك اوسع وغيت مرج وقد تكون هناك النما لا توت ويلزمها مع الفعل الخ قد نفي شذوذه
نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على لاسم ففقد يكون الجملة مجردة كقوله ان هالك من حني و
يتعلل ويذكر ان مصدره بلا نفي علمت ان لاسم كقوله واداه الشوط نحو علمت ان من يضرك اضربه اح
بوت نحو علمت ان رب حضم في على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم علام في ثوب وكان للشبه
وكحرف فعل في على لا يحسن الا في موضعين كقوله لا اسندرك بنو سبط بنين كلاما من متغايين يقع وكحرف فعل في يجوز
معها الواو وليت للثمن واجاز الفرائد زيد قائما وعلى الدرر وسند الجبر بها في كان قولان
قال بعضهم انما غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الحليل ان اصل كان زيد اسد ان زيدا كالاسد
فثبت اداة التشبيه لتو دون من اول الامر بقصد التشبيه موجب فتح المكسورة رعاة للفظ الكاف لانها
لا تدخل الالفاظ المفردات منعت لفظا ونفي في المعنى باقية على حالها لم تضر بالفتح حرفا مصدر ياف
صار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل جريان بصيرورتها كجز
الحرف كما ذكرنا في كاف كذا وكاس ولا سفي ما يتعلق به كما كانت بضمه حين كانت في محل الجبر لانها
فربت بالحرقة عن كونها جارة فاذا جعلت كان فالاصح الفاء وهاهنا قد جاء كان وزيد به رشا اختلف
وصدر مشرق البحر كان تديبه حقان واذا لم نعلمها لفظا فعما خبره شان فقد رتبهم كما في ان المعجزة ويجوز
ان يقال ان ذلك غير مقدر بعدها لعدم الرأى السكا كما كان في ان المعجزة لكن لما انهم الفعلية التي يليها من جود
العوض بالزم ان المعجزة قوى اضمرا لشان بعدها اجرا لها بحرفي ان ولزم حرف العوض في الفعل
بعدها بقوى كونها مركبة من الكاف وان وحج بعد الممله اسمية كقول عبات له رما طريلا واكثر كان
قيس يعلني بها حين تشع وفعله كقول بكان لم يغن بالاسم وموله علم في نبح البلاغة كما قد روت
لاظفان وحوله اقد الترحل عبر ان ركانا لم تزل برحانا وكان قداي وكان قد رالت بها وان جاء بعدها
مرد كقوله عشي بها الدر ما رستج قصتها كان نظن حبلي ذات اونس ميسم فالخروج غير ضمير لشان
اي كان بطنها بطن حبلي وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان طمته نعطوا الى ما حذر السلم برفع طمته
يجوز ان يكون طمته نعطوا اسمية وان يكون نعطوا صفة طمته واسم كان محذوف اي كانا طمته وروى
كان طمته بالنصب على افعال كان ويروى بغيرها على ان ان زائدة اي كطمية موله ولكن سى عند البصر
مفردة وقال الكوفيين سى مركبة من لا وان المكسورة المصدر الكاف الزائدة واصله لا كان فقلت
كسرة المنزلة الى الكاف وحذفت المنزلة فلا يظن ان ما بعده ليس كما قبلها بل هو محال له نفيا
واثباتا وان محذف مضمون ما بعده ولا محقق انما التكلف مما لا واهو نوع من علم الغيب ومنه
نقل الحركة الى المهركه هو كما قالوا ان كم مركبة من الكاف وما ولا اصل عدم التركيب قوله
بين الكلامين متغايين معنى اي في النفي والاثبات والمقصود المسماة بالمعنوي واللفظي
قد يكون نحو جاني زيد لكن غير واهم محي وقد لا يكون كقوله بواو انكم كنتم لعشلم الى
موله ولكن الله ام اي ولكن الله لم يكهم كسبل وعول ريد حاضر لكن غير واهم مسافر والابزم

مجانا للشيء

التضاد بينهما تضاد احقيقا بل يكفي ما فيها بوجه ما قال ثم وان ركب لا وفصل على الناس
لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للاضداد الى الناس به ان سكن الخيل ومثله كمن فاذا صفت
الغيت ولا اخش وروى اجاز انما لم يحقق ولا يعرف به شامدا ويجوز دخول الواو عليها ومعها
ويجوز كون الواو عاطفة لليلة على الجاه وجعلها اعتراضية لظن من حيث المعنى وجاز في الشعر جزي نون
المعجزة للسالكين قال فليت ما تده ولا استطوع ولكن اسقى ان كان ما رك واصل فويل وليست
للتني قد ضحى شرجي اول من هذا الباب قوله لعل للدرج وسند الجبر بها فيها احدى عشرة لغة اشهرها
لعل وعلى ولغن يغبن مجر وجار لغن يغبن غير مجر واهزها نون وجار رغن محمل الزام مقام الام
ولان وان ولعار بالمد قال لعار الله فضله عليكم شئ ان انكم شرم وقد يقال العلت كربت وعقيل
يجزون بكسورة الام ويقتو جها قال فقلت ان اظري ورضخ الصوت رفعة لعل اي المغوار فكيف روي
وسى مشككة لان جرها على مختص بالحروف وروىها المشابهة لافعال وكون حرف عامل عمل الحروف
ولا فاعال في حاله واصله ما تشب و ايضا الجار لا بد له من متعلق سهرنا اظاها هو مقدر فهي مثل
لولا الاخذ على المضمر المحرور عند سهرنا جارة لا متعلق لها وفي التثنية التي انشكرنا ان روي
نعم الام لا خير محتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير لشان مقدر واي المغوار مجرور بلا مقدر حذف
لنواي الامات اي لعل لاي المغوار مثل جواب قرب ويجوز ان يقال ثاني لاي لعل محذوف فاللام
المحذوفة جارة للظهور كما نقل عن لا اخش انه سيع عن العرب فتح لام الحب الاخذ على المظهر وتقل
ايضا ذلك عن بوش وادى عسلا ولا صبر وان روي بكسر اللام بضمير لشان ايضا فمصحح حذف
ثاني لاي لعل للاختصاص لا امثال ثم ادغم لا وى في لام الجبر ويجوز في بين الروايات ان يقال لا اصل لعا اي
انبعش وعار له فادغم نوسه في لام الجبر وعنه الوجه معذرة مما انشد ابو عيسى لعل الله مكسبي
عليها جارا من زهد واسيد بجز الله واللام لا وى في لعل زائدة عند البصرية اصله عند الكوفية
لان لا اصل لعدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ مبناها على الخفة والبصرية نظردا الى كثرة التصرف
فنها واللعبة بها وجاز زيادة العار عنها فان سمي بها لم يصرف عند البصرية عن الذكر كعب العلية
وكذا عند الكوفيين شبه العجر والعلبة لانها ليست من اوزان كلامهم سم اعلم ان حال لا اسم
والجبر بعد دخول هذه الحروف عليها كما لها قبل دخولها لكنه يجب تأخير الجبر منها الا ان يكون
طرا او جارا ويجوز توسط بين هذه الحروف واسماها نحو ان في البارزينا وان كان لا اسم
مع ذلك بكثرة وجب تأخير نحو ان لدينا انما لا كما في المنبذ والجبر وكل ذلك قد ذكرنا في
نكوه وجب تأخير باب المفعولات في خبر ان ولا يجوز حذف اسمها التي ليست بضمير لشان
الا في الشعر على قلته وضعف كقوله فلو كنت ضبا عرفت قوايتي ولكن رجي غليظ المشاف من
روى رجع رجي اي وللتك رجي ومن روي بضمه فالجبر محذوف اي ولكن رجيا مكدرا جعل لا
عرف مراتي واما ضمير لشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من لام في نبي نبت حسان التثنية
وذلك لان اداة الشوط لا يعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر فمبني خلاف ولا يصح
جوازه فليلا لكن بشرط ان لا يلى لاحرف فعل صريح كقوله دخل الاحرف المختص بالاسم على الفعل
الصريح فلا يقول ان قام زيد مع انه قام رجلي الحليل عن بعض العرب ان بك زيد ما خذ اي انه
وبقول في الدار مجلس اخوك وقال كان على عرسه وصنه اقام شعاع الشمس او طلع البدر

مجانا لعل

ولا

وانما جاز حذف خبر الثاني من غير ضعف دون تبارك غيره لغيره وهو الجمله ولا بد لئلا يفسد الكلام
 بل المراد به التخييم فقط فهو كذا في جاز في الخبر ان من اشهد الناس اعتقادا بايوم الغد المصنوع
 وعند الكسائي ان خبره زايح وعنده ابن الخوف في مثله غير عامه لفظا كاللغو فلو زاد علم
 الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكونيون بشرطون بحذف الخبر سكون
 الاسم كذا في جاز قوله اني محلا وان محلا لان في السفر دموصو املاى سبعاى ان الناحلا
 في الدنيا محلا في الاخره وان في رجل السفر دموصو املاى الى الاخره مملأى سبعاى الى الرجوع
 الواصلون الى الاخره ويقولون ان مالا وان ولدا وان عمرا مالا وشارى لنا ذلك والفرار شوط
 في جاز حذف اخبارها كذا في جاز قيل ان اعرابيا قتل له ان الناحية الفارغة فقال ان الرمانه
 ان الفارغ اى مما جملنا والودع على الله هين ما روى ان اعرابيا جرح قالوا يا رسول الله ان
 لا تضار قد مضى نأو او ونا وغلونا فاعان الله الستم يعرفون ذلك قالوا بلى معان الله ان
 ذلك اى ان ذلك كذا وما روى من قول عمر بن عبد العزيز لمن مات الله بقوله ان ذلك اى
 مصدق لم ذلك المات حاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلقا حاصل وقال هو ان الذين
 كبروا ويصدون عن سبيل الله اى ملكوا وعمل الخير ويصدون والواو زيادة وقال الشاعر
 خلا ان جبان من فرس يعضلوا على الناس او ان لا كاربم نهشتا وقال ابن نعس لم يات خبر ان
 المحذوف الا لظفا او جاز او مجرورا قال والجيد ان يقدري ان ذلك ولعل ذلك لظرف ايضا
 اى ان لك ذلك ولعل لك ذلك واجعله لا محلي الى جعل جميع الاخبار المحذوفه فظروا قابل بقر
 ما سبق به معنى الكلام ويكون المعنى به ظاهر او قد يستبد الخبر او لمصاحبه نحو ان كل رجل
 وضعته والحال ان خبري زيدا قائما واما قولك ليت شعري قال شعري الفطنة مصدر من
 شعرت اشعر كقهرت انصراى فظنت له قال سيبويه اصله ليت شعرتى حذفوا الهاء في الاضافه
 كما في قولهم هو ابو عذره فاعلمه لم يثبت عنده مصدر الا بالها كما يشده والاملا موجب لجعل
 المصدر من باب الهمد كالجسد والركبه والنرم حذف الخبر في ليت شعري مراد ما استفهام
 نحو ليت شعري انا ثبني ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال العلوب في نحو
 علمت ان زيد عندك ام عمرو اى ليت علي ما سأل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المحسن هذا
 الاستفهام عام مقام الخبر كالجار والمجرور في السك في الدار وفنه نظر لان شعري مصدر معناه
 متعلق لمفعول الجملة لا استفهاما فيه فمى من حيث المعنى معمول المصدر لا يكون ذلك المصدر
 حتى يخبر به عنه لان ذلك باشي غير ذلك الشيء وقال ابن نعش لا استفهام ساد مسد الخبر كسده
 جواب لولا مسد خبر المسد الذي بعده وفنه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر يعرج
 ذبوله من فاعله ومفعوله محذوف لا استفهام مكيف يكون لا استفهام في مقام الخبر ومفاده بعده
 بلى هو خبر وجب حذفه بلا سائر مسده لكسره الاستعمال وقد حذف لا استفهام مع العلم بحذف
 ليت شعري مسافرا من اى عمرو وليت شعريها المحذوف اى ليت شعري اجتمع ام لا ومسافر
 مفادها وقد خبرت منها بشرط لا فاده عن نكره لانه لا ذكرنا في باب المسد لان الحصر
 غير مشروط في المسد مع حصول الفاعله وانما مجر عن المسد المنكر محرم موصولا بالنسب
 المسد بالخبر وذلك لتوافق اعرابها واما معناها فالاعرابان مختلفان قال وان شئنا غيرته

مؤلفه قد علم ما اشهد سيبويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكره بالعرفه قال تعالى فان حبسك الله كما
 في باب كان اظني كان احك ام حمار ويجوز ان يكون كذا في موت مديت كذا ما كان حرك
 كله وشرك عنى ما ارتوى الماء من تواسم ليت والجملة خبر عن على ان روى خبرك بالنصب
 فكون اسم كان ايضا مكره لكونه خبرا راجعا الى كذا فاجاز ان روى بالنصب فاسم خبره شأن
 محذوف وقول خبرك وشرك اسم كان وكذا خبره وعلما لكونه مصدر في الاصل وعلى معنى
 بكذا فاجاز اى يكفونين عنى والماء على هذا الوجه منصوب اى ما ارتوى فرتوى من الماء وميل سرك
 فرتوى اى هو روى باسم وخبر موقوف على اسم كان وخبر اعنى خبرك كذا فاشرك فرتوى باعنى اى
 كذا فاجاز حذف النصب ضرورة كما في قوله ملوان وايشن بالهامة داره ويكون الماء على هذا الوجه
 مرفوعا فاعل ارتوى اى مادام الماء ديان قوله حروف العاطفه الواو والفاء وم وحى واو
 واما و ام ولا و بل ولكن فالارح لا و ل بل مع فالواو مطلقا والفاء بتربيت وم مثلها كذا وحى
 مثلها وفعلها خبرا من مبنوعه لفيد حوه او صغنا اعلم ان بعضهم عقد اى المنع منها وعند اكثرهم
 ان ما بعدها عطفت بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التى بعدها مفرد نحو جاني زيد بل عمرو ونا
 جاني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها او بدل الغلط بدو منها غير مع وانا
 معها منصع مطروى كلامهم لا ينافى لندرك مثل هذا الغلط حوله بل مع مراد النجاه بالجمع منها ان لا
 يكون لاحد اسم او لا شيا كما كانت او واما وليس المراد اجتماع الموقوف والموقوف عليه
 في الفعل في مكان او زمان فنقول جاني زيد وعمرو او عمرو او ام عمرو اى حصل الفعل من
 كلامهم من احدهما دون الاخر فحرفه والواو الجمع مطلقا معنى المطلق انه محتمل ان يكون حصل من
 كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد او عمرو او لا وان يكون حصل من عمرو او لا فانه ثلث احتمالات
 عقليه لا دليل في الواو على شى منها من ان يذهب جمع البصريين والكونيين ونقل بعضهم عن الفراء
 والكسائي وتعليل والربيعي وان رر سبويه وبه قال بعض النحويين انما للتربيت دليل الجمهور واستعمالها
 فها سجل هذه الترتيب كالحال بين زيد وعمرو ومقابل زيد وعمرو وفيما الثاني فنه قبل الاول
 كقوله او حوته قد حوت وقض حتما وحواله م واسجدي واركني وحواله موت وحى ولا اصل
 في الاستعمال المحقق ولو كان للتربيت فاقضى قوله وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة فخطه في
 موضع اخر وقوله خطه وادخلوا الباب سجدا اذ المقصود اذ علم ان الواو موجه مجمع وشرك
 لا يمين في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اى حصل منهما الشام ومرة مجمع الفعل الفعل فضا على
 في اسم نحو قام زيد وفقد اى حصل كلا الفعلين من زيد ومرة مجمع بين مضمون الجملة من فضا على
 في الحصول نحو قام زيد وفقد عمرو وزيد قام وعمرو قام فان قلت لو لم يجرى بالواو في عطفت
 الجملة لعلم ايضا حصول مضمون الجملة فها فابدهما قلت بلى ولكن كان محتمل اجتماع المرجح
 ان يكون الكلام لا و ل غلط او محتمل حصول احد الامر من فها الواو جاز ايضا في حصول الامر من
 معا فبايغ الواو في مثله كفايغ الا في مثل موكر ما جاني زيد ولا عمرو كجاني فكانه زيد يعذب
 النفس وان لم يعذبه النجاه في الواو اذ علم انك اذ لقيت كحان زيد وعمرو فملا قلب
 ما جاني زيد وعمرو بلا فنه فهو في الظاهر في الاحتمالات الثلاث ولا اكثر ان لا يعطف على
 المنفى بالواو والواو بعد الواو لا نحو ما جاني زيد ولا عمرو وذلك لان الواو وان كانت

مطلوب
 حروف العاطفه

اليوم ومي انقطاع العبد بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعد اوقد حي ثم لمجرد الرب في الزكوة
البرج في ربح لا ربحا وذكرا ما هو لا ولي ثم لا ولي من دون اعتبار البراني والبعدين الكمال وروح
ولا ان الثاني بعد لا ولي في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من سارهم ساد ابره ثم قد
ساروا قبل ذلك هذه المعصود ترتيب درجات معاني المدوح فابتدا سيادة الله ثم سيادة جلده
لان سيادة الله في نفسه ثم سيادة ملائكة سيادته الجبروت ان كان سيادة ابيه مقدمه في الزمان
على سيادة بقية من سائر الكائنات في نفس منسوى المتكبرين كما ذكرنا وقد يكون ثم والفاء لمجرد النديج
ولا ارتقا وان لم يكن الثاني برباني المذكور على الاول وذلك اذا كان الاول بالفظ بحواله فالله
هو الله ثم والله وقوله به وادرك ما يوم الدين ثم ما ادرك ما يوم الدين وكلا سوف يعلمون
ثم كلا سوف يعلمون واما قوله به فالسما مخرجهم ثم الله شبيهة بى ثم بجار بهم بما عمو لا الله كان
شبهة فاقام العدم مقام المعلوم وقوله به وان الفاعل من تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى
اي ثم بقي على ذلك الذي من التوبة والاعمال والعلم الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي
ابقا علينا مستعمل ثم اما نظر الى عام البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليها افضل وقد يدخل الهمزة
لاستيفانها المعينة لا الحار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك اباب نبات وما تكفر
بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا الا به فعول وكلا عطف على انزلنا والهمزة لا تكار البند وقد يكون
لاستيفانها للبوخ او التبريد اذ دخلت على حمله فبقية كقوله به لا او في مثل ما او في موسى او لم تكفوا
على قالوا لا او في وكذا يدخل على فاعل العطف لا الكار كقوله به ومنهم من سمعون اليك اما نت
سمع الصم مقوله انت سمع الصم عطف على منهم من سمعون اي بعضهم سمع اليك غير سامع في الحديث
اذا سمع صولا العم وكذا من نظر اليك افاضت بهدي العبي فكذلك الهمزة للبوخ اذ التبريد اذ
دخلت على النفي وقد يدخل على فاعل السب كقوله به من اذ غيره الله ما تشكم بضيا فلا سمعون اي اذا
كان كذا فلم لا سمعون فالفاعل السب والهمزة للبوخ او التبريد وكذا يدخل همزة لا كاري على ثم الفاعل لا يستبعد
كقوله به ما ذا استعمل منه المجرمون ثم اذ اما وقع انهم به لان الاعمال بانتي متجدد من استعمل استعمل
وهذه الحروف ليست لعاطفة على معطوف مقدر كما في الكشف ولو كانت كما ذكرنا فهاهنا ولو كانت
كما ذكرنا ههنا كجاء وقوعها في اول الكلام قبل بقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجرى الامساع على كلام
مقدم وهذه الحروف الالهية هي عند الاخفش زايير والبصريون يؤدون فيما يمكن التأويل عليه
لحرف من الزيادة واما الواو في مثل قوله به فلما اسلموا وتلك الجبين قال البصري جواب لما محذوف
اي وتلك الجبين ونادى به كان هناك بالابوصف من الطاعة وكذا قول فلما احسب احدا الى
البيت واما قوله فلما راي الرحمن ان ليس منهم لسد ولا ناه اخاه عن العذر وضعت عليهم
ثقلت بته وابل فكانوا عليهم مثل راعية النكر فالهمزة عطف عليهم وضعت بحذف المعطوف
عليه وكذا قوله عاد او ذلك ياكيشه ثم يكن الا كلمة جار لم يحال اي فاذا لما مك ذلك لا لما
واما الفاعل في قوله اراي اذ اما بنت بنت على مسمى فتم اذ اصبحت اصبحت غاديا قبل
الفاخر زايير وقبل بل الزايير لمجرد المنصدة و اجاز الاخفش زيد فوجدون في عام قيا سا
على زيادة الفاعل مستدلا بقوله الشاعر وقائده حولا ان فاكهم فقامهم واكرمهم الجبين خلوكا هيا
والفاخر في قوله ابا خراسته اما انت ذا نغز فان قوي لم ياكلهم الضيق زايير عند البصريين

الكلية كما في بابه واما ثم فقال لا اخفش في زايير في قوله ثم حي اذ اضافت عليهم لارض
ما رجيت وضاعت عليهم انقسم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من
ارتكاب حذق المعطوف عليه اي الامام لا ياب ثم تاب عليهم وما جا من مثله فان لم يكن الاعتداد
فهو اولى والامام كزيادة الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الفاعل زايير ما كان مستعمل
قد يكون مسمى بوقفا محو وحى معلما يعنى مثلى ثم في الترتيب والمجمل قال الجوزي المبدى في حق اقل
منها في ثم مسمى بموسطين الفاعل التي لا مملدة فتمها وبن ثم المعصية المملدة والى ارى ان حق لا مملدة
منها بل حتى العاطفة بشان المعطوف هو الجوزي الثاني اما في القوة او في الضعف على سائر الامور
المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل الفاعل في المعطوف عليه ما بعد حتى اسبق من تعلقه بالافعال
لاخر كقولك توفى الله كل ابي حتى آدم وقد يكون في انشاء تعلقه بتلك الاجزاء بحركات النان
حتى لا يتنافا المعصود ان الترتيب الجازي غير معتبر فيها كما لا يعتبر منها المملدة بل المعتبر فيها
ربب افرا ما قبلها اذ ههنا من لا ضعف الى لا قوي كما في مانت الناس حتى لا اسما ومن لا قوي
الى لا ضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله و او و اما الخ اعلم ان الاحرف الالهية لا تدل على
الانور و او و اما العاطفتان سواء في المعنى الا في شي واحد وهو ان او يجرى معن الى او لا و يجرى
ايضا لا ضربا معن بل فلا يكون اذن بعدها الا الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استئناف
فاذا كانت حرف عطف فقد عطف المفرد على المفرد نحو جاء زيد او عمرو وقد عطف الجمل نحو ما
اما في امت او قد يجرى وتقول في الاستئناف انا اخرج اليوم ثم تدرك الاقامة فعول او اقيم اي بل
اقم على كل حال وهذه في هذه الصورة محذوف المعطوف فيكون على ذلك التقدير وتورد ابن الجوزي
ولا قائم واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في روثي النقي وصورتها او انت في العين ابلغ ظا
محذوف العطف اذ لا يصح تمام الجمل بعدها مقام حوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكلا في
قوله به ما به الف او زيدون اي بل زيدون واغاجار لا ضربا بل في كلاله به لانه اجبر عنهم بانه ما به
الف بقاء على ما تحضره الناس من غير تحقيق مع كونه به عالما بعدد صم وبانهم زيدون ثم اذ يوفى
التحقيق مضرا بما عطفه فنه غيره بنار منهم على ظاهر الجوزي ارسنه اي جماعة محذوم الناس
ما به ومنهم كانوا زاييرين على ذلك وكذا قول به كالج البصر او هو قرب اي بل هو اقرب وقالوا ان
لا و اذا كان في الخبر ليشه دعان الشك ولا بهام والتفصيل و اذا كان في بواو فله معنيين التخيير
لا باحة فالسكنا اذا خبرت عن احد اشئ ولا تعرض بعينه ولا بهام اذ عرفته بعينه وتقصده ان
بهم لا نوع على الخطاب فاذا قلت جاني زيدا وعمرو ولم تعرف الى اني منهما فاولى للسكنا و اذا عرفته و
وصدت اهما لا امر على السامع فهو لا بهام كقوله وهل انا الامن ربيعة او نصره الظاهر انه كان يجرى
انه من ايتما قال به ايتما امرنا ليل او نهارا والتفصيل اذ لم شك ولم يوصد لا بهام على السامع كقولك
هنا اما ان تكون جريلا او عضا اذ قصدت الاستدلال على انه جريلا غير او على انه عرس لا غير
او على انه لا محذور لا ذلك واما في الامر فان حصل للامور بالجمع بين الفعلين فضله وشرفه في
الغالب فهي لا باحة نحو تعلم الفقه او الفقه جالس بالحن او ابن سيرين والافق للخير نحو
اضرب زيدا او عمرو او الفرق بينهما ان لا باحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين ولا اقتصار على
احد مما وفي الخبر يحكم احد مما ولا يجوز الجمع هذا ما مل وسعي ان تعرف ان جواز الجمع بين

لا يربط في نحو تعلم اما النحو والعلم لم يتقدم من انا واول السبب في الاطلاقين في كل موضع وانما
استفدت لا يباح من ما جعل العاطفة وبعد ما لا ان تعلم العلم خبره زيادة في الخبر خبره لا او
اما في اللاحقة والخبر والشك والابهام والنقصيل على السبب في اللاحقة او لا شاعلى السوار
وسبق المعاني تعرض في الكلام لان قبل اوجه اما قبل من قبل شيئا اخر فانك من قبل جهل المتكلم
وعدم قصده الى الفصل والابهام والنقصيل من حيث قصده الى ذلك ولا يباح من حيث كون
المعنى يحصل به عطفه والخبر من حيث لا يحصل به ذلك واما في سائر اقسام الطلب فلا يعرض
في شئ من المعاني المذكورة في اللاحقة فاما ما كان زيدا عندك او عمرو واما التي تحولت في خبرها او
جاء في الظاهر من جوارح الجمع اذ من غالب العادات ان من تم في احد حال الاسكر خصوصها معا والاحتمال
كما تعلم الفقه والنحو فلا يضرب زيدا او عمرو او العرض نحو الاستعمال في النحو والفقه والاصرب زيدا
او عمرو وان كان لا يورث احتمال اللاحقة والخبر بحسب القرينة وما كثر استعمال او في اللاحقة التي فيها
جواز الجمع جاز استعمالها مع الواو قال وكان بيان ان لا شروا في او شروا بها واعتبرت السج
فان بيان معنى خبرها من بين الشين قال بيان كسر غنة او كسر عظم من عظامه واذ انت الخبر
محو رابت زيدا او عمرو وان اردت في خبرها معا قلت ما رابت واحد منها او ما رابت احدهما او
ما رابت زيدا او عمرو وان اردت في روية احدهما لا روية لهما فان تعين عندك ذلك الواو وقصدت
تعيين الخطاب سميته نحو ما رابت زيدا او ما رابت عمرو وان لم تعين عندك وعن لكن قصدت
عدم تعيينه قلت ما رابت زيدا او عمرو وان يكون المعنى ما رابت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا عرفت
لا امر وهو الذي كما اذا قلت في ضرب زيدا او عمرو ولا يضرب زيدا او عمرو او اقلع من يقص ان يكون
المعنى لا يضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر فعناه اضرب احدهما ولا يضرب الاخر فان قلت
فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المتيقن والمتيقن في رابت زيدا او عمرو واول السبب
فرق في اصل الوضع الا اذا كان المحدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرو او اقلع
فالمعنى اضرب احدهم ولا يضرب الباقي واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرو او اقلع لا تضرب
احدهم واضرب الباقي وكذا في الخبر نحو رابت زيدا او عمرو او اقلع لا تضرب زيدا او عمرو او اقلع
ومما القياس هو مقتضى اصل الوضع بعد ذلك خبري عا دهم انه اذا استعمل لفظ احدا وما يورث
معناه في اللاحقة فمعناه الواو واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في اغلب وجوز ان
يراد الواحد فقط ايضا فمعنى ذلك انك اذا قلت في الموجب حصرا بالواحد رابت واخرا من زيدا او عمرو
وكذا بما يورث معنى الواحد رابت بجملة منها او رابت زيدا او عمرو وكل من لا لفظ الملبس بعد ذلك
واحد منها فقط واذا قلت في غير الموجب ما رابت واحد منها او ما رابت رابت بجملة منها وما رابت زيدا
او عمرو فان كل واحد من اللاحقة الثلاثة وان احتمل ان زيدا الواحد فقط فكون المعنى ما عرفت واحدا
منها ولقيت الاخر لكن لا يظهر ولا غلب في الاستعمال ان يكون المراد ما عرفت واحدا منها فكيف
ما عرفت الواحد والمراد في روية كليهما وانما كان ذلك لان الاصل عدم التورية فاذا قلت لعيت
واحد منها او ما يورث معناه نحو لعيت زيدا او عمرو او اقلع فخرج واحد منها كما كان اصله اي
عدم التورية فسبق الاخر على اصله اي غير توري وانما اذا قلت ما عرفت واحد منها او ما يورث معناه
وسمى لعيت زيدا او عمرو او لا اصل عدم التورية ولم يصرح منه الا بوجوب واحد منها استقار الاخر

كلام

على اصله من عدم التورية اولى فكوني فيها المطلق التورية فان قلت اذا كان الاصل عدم التورية
كان عليك ان لا تقي معقول التورية لا واحدا ولا اكثر من جنس توريه في كل موضع ان هذا الاصل لم يبق
على حاله بل كان ينبغي ان يقول ما لعيت من جنس الرجال فاذا عاكر الى بعد في التورية بالواحد
قلت قصد المبالغة وما في ذلك الاصل اي عدم التورية مني على حاله ولم يبق يتبعها باقل ما يكون
اي الواحد فاذا زادوا في تقدير هذا المعنى فقولهم ان التورية في غير الموجب عند العموم في اغلب
وذلك ان التورية عند الوحدة والوضوح في غير الموجب عند العموم في اغلب كما مضى فان قصدت
النقص على العموم في ما عرفت رجلا او ما عرفت رجلا او ما عرفت رجلا او ما عرفت رجلا او ما عرفت رجلا
ما عرفت رجلا او ما عرفت رجلا او ما عرفت رجلا او ما عرفت رجلا او ما عرفت رجلا او ما عرفت رجلا
عدم من احتمال الاستغراق وغيره ومعها يصير الاول نصا في استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس
والثاني في استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رابت زيدا او عمرو ما رابت زيدا او عمرو في
الظاهر وكذا معنى لا يضرب زيدا او عمرو واحتمل احتمال الامر حوا لا يضرب احدهما واضرب الاخر
نذفع هذا الاحتمال عند القرينة التي من مولده نه ولا تنفع منهم انما او كفورا لا يجوز تقديره ان لا تنفع واحدا
منهما واطح الاخر لقرينة الاثم والكفر لفظ او في جميع امثلة موجبه كانت او لا عندة لاحد الشين او لا
شباب مع الوصية في غير الموجب عند العموم فلم يخرج اوجه القطع بالجمع في اللاحقة في ما لا تنفع
منهم انما او كفورا عن معنى الوصية التي هي موضوعه لا والله اعلم واما انما في معنى او في جميع الكلام
المذكورة الا ان المعطوف عليه بما لا بد ان يكون مصدرا بما اخرى نحو جاني انا زيدا واما عمرو فمضي
الكلام مع انما على احد الشين او لا سيما وانما او فان تقدم انما على المعطوف عليه نحو جاني انا زيدا و
عمرو فان الكلام يمنع على ذلك وان لم تقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احدا من الشين بعد ذكر المعطوف
عليه يقول مثلا قام زيد فاطعا بغيره لم يعرض الشكك ويصدق لاسهام فيقول او عمرو ويجوز ان
ان يكون شاكا او معهما من اول الامر وان لم مات بحرف دال عليه كما يقول مثلا جاني في اليوم وانت
عازم من اول الامر على الاستئثار بكونك لا زيدا فاما الثانية في كل كلام لا بد لهما من تقدم اخرى داخل
على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم انما عليه وعدم تقدمه وقديما ان غير موقوفه فاما اخرى
في الشر لکنها تقدم رجلا على الكثير الشايح من استقالاتها انشد القراء ثم يدار وقد تقدم عهدا واما
ما مات الم جبالها اي اما يدار واما ما مات وقد خلف الثانية الا قال فاما ان يكون انجي بحق ما عرفت
شكل غني من سمين والا فاطر حني واتخذ في عدو اتقيك وتتقيني ويلزم الثانية الفاو وريما ترد
بلا او نحو هذا اما ذلك قالت بالاسماء المتناسلات بغيرها اما الى حنة اما الى نار وودي
اسما الى حنة وهي لغة في اما وقالوا ان اما لا تسجل في النهي وحكي قطرب فتح ميمره اما العاطفة
وهي عند سميوم مركبة من ان واما دال حرف ماله لضمرة قال سميوم التورية اصله من صف وان
من حرفين حني يعيد ما فارتكب الشاعر حذف اما لا ولى وحذف ما من الثانية وقال لذكرتك
نفسك فالزعماء فان جزموا وان اجمال صرحوا بالقدم لما يجزع حزا ولا فنع من غير معنى الكل
وحالها بالتركيب كما مضى من كونها مع ربا وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ لا فراد اصل
في الحروف وتا قول السمين ما في الشرطه ونشرطها كان المحذوفه اي فان كان جزموا ونع
ابوعلى وعبد القاهر من كونها عاطفة لان لا ولى داخل على ما ليس بالمعطوف على شئ والثانية

تقترنه بواو العطف ولا يصلح ان للعطف وشبهه من جعلها حرف عطف كونهما مع او العالم
ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدر به هو معنى ما المصدر به ولا ياتي ناصية المضارع دون الثانية
وقال لا يندس اما لا ولى مع الثانية حرف عطف قدمت نفسها على ان لا يندس على الشك في الواو
جامعه عاطفه اما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحد ثم يعطف على ما جاء بعد الثانية على ما
بعد الاولى وهذا اعتذار بما دلل ان يقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف
على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجوده في الاو ولى العاطفه واما بقية الاحد
المستثنى من عطفه والواو في قوله لا يندس في قوله واما المصدر به فاعلم ان ام
على حرفين متصلين في المصدر فاعلم ان المصدر به لا يندس في قوله لا يندس في قوله لا يندس
عندك ام عمرو او للتشبيه كسواء عليهم اسعفت بهم ام لم تستغفر لهم وقد يخرج منه التشبيه
وهذا المخرج قد يكون بغيره قبل ام المتصله في الشعر قال لعمرك ما ادرى وان كنت داريا سبيح
الجرام بنان وقال لعمرك ما ادرى وان كنت داريا شيعث بن سبيلام شيعث بن سبيلام قال كزنيك
عندك ام رابت بواسطى عكس الظلام من الباب حبلا وليس بكثير ورعا محيى سهل فتلام المتصلة
على التشديد وادخاله في المصدر دون سهل لان ام المتصلة لازمه لمعنى الاستفهام وضعفا ومع اداء
الاستفهام التي قبلها معنى اي فشاركته من الاستفهام التي ايضا عريقه في باب الاستفهام وعادها
حرفا سامعا اي واما سهل فانها دخلت في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله سهل في على الانسان
واما المنقطعه فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام ببل واما المخرج ولا تقع بعد غيرهما من اسماء
الاستفهام اذ كان لا استفهام تام عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم وفي الحكم المنسوب عليه
لان اسماء الاستفهام عانت في الجمع فمعنى عن كل استفهام بعدها ولا يعول من عندك ام عندك عمرو
لان معنى هو لك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك واذا لم يكن داخل في عموم اسم الاستفهام
المتقدم كمن عندك ام عندك حمار و ابن زيد ام عندك عمرو وفي حكم المنسوب اليها كمن عندك
ام ضربت عمرو او من يضرب ام من يشتم جاز و فوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستعمل بها عينين
او شيئا من احد ما او احدا عند المنكلم لطلب البعدين لا يباح المخرج مع اي واستفهامى عنى
البعدين فيكون العطف مع المعطوف عليه بغير الاستفهام واحدا لان المجموع معنى اي جوابا للبعدين
واما في المنقطعه فلا يثبت احد الا من عنده بل ما قبل ام بعدها على كلام من لانه اضرب عن الكلام
لا ولى وشروع في استفهام سابق فلي اذن معنى بل التي بدل على ان لا ولى وقع غلط في نحو
قولهم انها لا بل ام ساء او معنى بل التي يكون الاستفهام من كلام الى اخره لا تدارك الغلط كما في قوله
به ام يقولون افتقره و قوله ام اجد بها خلق نبات ومنها مع معنى بل معنى المخرج والاستفهام في
كحو انما لا بل ام ساء او المخرج لا يكره في كحو ام يقولون افتقره وقد يجي معنى بل وحده كقوله نو
ام انا خير من هذا الذي هو به من اذ لا معنى للاستفهام منها وكذا اذا جازت بعد اداء الاستفهام
كقوله نو ام سهل ينفى الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جندكم وقوله ام كيف ينفع
ما يعطى العلوق به امان انت اذ اطلق بالكسر ولاجل كون ما بعده ام وما قبلها على كلام من سميت
منفصلة وسميت لا ولى متصلة لكونها مع المخرج التي قبلها كاي وجواب المنقطعه لا ونعم لانه استفهام
مستأنف وثانيها ان لا يندس في المخرج خلاف المنقطعه فانه لا يليها الا الحاله ظاهرة المخرج نحو زيد

عندك

عندك ام عندك عمرو او تقدير احد ما نحو انما لا بل ام ساء قال جابر الله لا يجوز حذف احدى جزئى
المخرج بعد المنقطعه في الاستفهام لانه لا يندس بالمفصلة ام اعلم انه اذا ولى المتصلة بغيره فلا ولى ان يلى الله
قبلها مثل وليها سوا ككثير من ام مع المخرج بنا ولى اي والمخرج الثاني بعد ما بنا ولى المتضاف اليه اي
نحو زيد عندك ام عمرو ومعنى عندك عندك ولى اي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضوعين هو
يجوز ان يلى الله بن ما ولىها سوا ككثير من ام مع المخرج عندك ام عمرو و زيد عندك ام في الدار والعتق
زيد ام عمرو او عندك زيد ام عمرو و جاز انما قال سببه لكان المعادله احسن وان ولى الله
ام والمخرج حملتان مشتركان في احدى الجزئى فان كانا متعلقين في اشتراك ككثير من ام مع المخرج
لثقت ام فقلت و انام زيد ام انبته فلي منفذ ويجوز مع عدم التشابح في المعنى ان يكونا
منقطعين كخوف ام زيد ام تعلم وان كانا متعلقين في اشتراك في العظم مشتركين في الفعل نحو اقام
زيد ام قام عمرو او اسفن ككثير من ام مع المخرج زيد ام قام ام هو قاعد و زيد ام اي ام عمرو
هو ما لا ولى كون ام في الصور الثالث منقطعه لانك كنت قادرا فندما على الاكفار لمعرونها ولو
فصلت لا اتصال والمخرج اول على كونها منفصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد
فلو اردت الاتصال فلت في لا ولى زيد ام قام ام عمرو وفي الاخير من اقام زيد ام قاعد و زيد ام اي
ام عمرو وقد وكل الى الحملتين مع العرف على المفردين دليل الاتصال واما في المتعلقين المشتركين
في الفاعل فلا يندس على الاكفاد بغيره من منها لان كل فعل لا بد من فاعل واما ان جئت بعدها
بمحليين غير مشتركين في جزئى نحو زيد ام قام ام عمرو فاعل و اقام زيد ام قاعد عمرو و اقام زيد
ام فقد عمرو وكذا اضرب زيد ام صلة خالدا لان المشترك فيه منفذ لاجز جملته فاما المخرجون على
انها منفصلة لا غير والمضى ولا يندس جزئى الا من فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين كان وليس
ما ذهب اليه بعيد بل ان وقع الاختلاف بين الحملتين اما يكون احدهما اسية ولا اخرى فاعلم نحو اقام
زيد ام عمرو قاعد او سببه جزئى لا سببه وناخير جزئى لا اخرى نحو اقام زيد ام عمرو قاعد وكذا
في المشتركين في جزئى اذ لم يتباين فيهما نحو زيد عندك ام عندك عمرو وراك قائم ام قام عمرو
فالظاهر منها الاتصال اما عول به سوا عليهم ادعوا فمهم ام انتم صامتون مجاز اختلاف الحملتين
مع انها منفصلة لاسم من لا يتباين ما المنقطعه لان التشبيه لا معنى فيها للمفصلة فاعلم هذا ان كان بعد
ام مؤد لفظا وتقديره اي منفذ هو لا ولى احد او قبلها المخرج في لا اغلب لفظا او تقديره وان كان بعد
جمله فان لم يكن قبلها مخرج في منقطعه وان كان قبلها المخرج يتميزت المنقطعه عن المنقطعه لا ذكرت
لان وقال سببه ام في قولك زيد عندك ام لا منقطعه كان عند السائل ان زيد اعنده فاستفهم ام اذكر
مثل ذلك الطن انه ليس عنده فقال ام لا و انا عدها منقطعه لانه لو سكنت على قوله زيد عندك لعلم
انما طيب انه يريد ام عندك وليس عندك فلا بد ان يكون له قولك ام لا و انا عدها منقطعه و هو غير
طن كونه عنده الى طن انه ليس عنده وهذا معنى لا انقطاع ولا اضرب واما مخرج التشبيه و ام
التشبيه في اللسان لسان قولهم سوا وقولهم لا ابالي ومنصرفه نحو قولك سوا علكم لثقت
ام فقلت ولا ابالي اقام ام فقد عندك انما هو لك لثقت ام فقلت حملتان في تقدير مفردين
معطوفين احدهما على الاخر واول العطف اي سوار على فمالك وقعودك فمالك سدا وقعودك
عطف على سوا خير مقدم وقد اجاز ايضا ابو على ان يكون سوا مسدا و لثقت ام فقلت خير

لكنها في الظاهر فاعلم ان قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الخوفين في تاويل السنين او او العطف
لان ما بعده معناه الاستغناء وما بعده عندنا متبوعان في علم المنعم لا كذا ما جعل انما فاعلمت
اذما استخرج عندك فقام الى باب وهو قوله فطلب بهذا السؤال العبدان لان الكلام استغناء عن
المستوفين اقم معناه الاستغناء وعندهما مع ما يطعمها مقام المستوفين فاعلم انك وفوقك وهذا كما
اقم لفظ العطف مقام الاستغناء في انما افعل هذا اللفظ الخارج للاصناف وكل منادى محدد
والاستغناء وكل استغناء تام المتصل بسو يد والاستغناء الذي يظهر في ان سوار في مثله خبره
مخبر عن خبره ان سوار لا يرد في قوله ام قدمت كما في قوله فاصبر واولا يصبر
سوار عليكم اي الامر سوار لا يرد في قوله فاصبر واولا يصبر
ورده ابو علي وفوقك اقم ام قدمت مع ان تمت وان قدمت والحيلة لا سبب المتقدم اي الامر ان
سوار واللفظ جزاء الشرط اي ان تمت او قدمت فالامر ان سوار على ولا شك في ضمن الفعل بعد سوار
وما ابالي مع الشرط ولذلك سبب لا خفيش على ما حكى ابو علي عنه في المحل ان يقع بعدهما لا بد
محو سوار على وما ابالي ادرهم ما لك ام دينار الا ترى الى افاده الماضي في مثله مع المستقبل وما ذلك
الا للضم مع الشرط واما قوله سوار عليهم ادعوا يوم ام اتم صامون ملغوم الفعل و الا
لم يجوز ومن وقوعه لا سبب بوقع الفعل قوله به مل لكم مما ملك ايما لكم من شركاء فمأزضاكم فانتم
فمن سوار منسوق والمعدم الاستغناء الدال عليه ومن ذلك قول لو بغرما رجلي شوق كنت كالمضار
ما لا اعتصامي وكذلك استغناء لا خفيش وقوع المضارع بعدهما نحو سوار على الغوم ام بفعل ونا اباي
يقوم ام بفعل لكون افاده الماضي مع الاستقبال اذ لعل ارادة مع الشرط فنه قال ابو علي واما
يدل على ما قال لا خفيش ان ما جاز في التزويل من هذا النحو جاز على مثال الماضي قال به سوار علنا
ام صبرنا وسوار عليهم استغفرت لهم وسوار عليهم انذرتم ام لم تنذرهم وقال سوار عليك ان ضاقت
النوى حرقا ام اجم لك السفوح وقال ما ابالي انت راكح زرس ام ان يطهر غيب ليهم واما قوله
فاك لا يتالي بعد جولي اظلي كان امك ام حمار ففقد في باب كان ان تقدمه اكان فلي كان اكل نحو
ان احدين المشركين اسجرك واذا افادت المنة فائدة ان الشرط لان ان ستمل في الامر المفروض
وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستغناء سعل محام سعل حصه
مازينا بها معانها مجررت عن معناه الاستغناء وكذا ام جررت عن معناه الاستغناء وجعلت مع
اولا منها مثالا في افادة اخلائين او لا شيئا معني سوار على اتمت ام قدمت ويرشدك الى ان سوار
ساد جواب الشرط لا خبر فقدم ان مع سوار اتمت ام قدمت ولا ابالي اتمت ام قدمت في الحقيقة
واحد ولا ابالي ليس خبرا مبتدأ بل المعنى ان تمت او قدمت فلا ابالي بهما وحول ابن سينا
عندي ان تروا وان تروا اذ ليس مجرى على انما لم علم بقوى ذلك وان لم يكن لا استشهاد
بمثله مرضيا واما مجي المنة وام او المنة واول بعد باب دريت وعلت كوما ادرى از يد عندك
ام عمرو ولا اعلم از يد عندك ام عمرو وليس من هذا الباب اذ لا مع الشرط فيه كما في الذي
مجن فيه وان قطعت مع التسوية في الشرط في غير لفظ سوار وما ابالي قال القاب التصريح
ما وفي موضع ام بلا منة استغناء فبها نحو لا ضربه قام او قعد فالمعنى ذلك المعنى
التقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلا ضربه اي قيامه وعوده متبوعان

عندي

عندي لا معنى احد منهما من ضربه وحجب كسر الشرط سوار كان مع او ام لان المراد التسوية
في الخط بين شين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا اضربه قام واما علت في سوار
ما ابالي المنة وام مع انه لا معنى للاستغناء بهما بل المراد الشرط لان بين لفظي سوار و
لا ابالي وبين مع المنة وام المتصل جامعا ومناسبه وهو التسوية بين التي حوزت لاثان
بما بعد اللفظين سوار المنة وام عن مع الاستغناء وجعلها مع ان واولا تقدم ويجوز
مع هذا بعد سوار ولا ابالي ان باي با ويجوز عن المنة نحو سوار على اتمت ام قدمت ولا ابالي تمت
او قدمت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالي بعد آل مطرف خنوف المنايا اكثر او
اقلت وقال ابو علي لا يجوز او بعد سوار فلا يقول سوار على تمت او قدمت قال لا يكون
المع سوار على احد منهما ولا يجوز ذلك وورد عليه ان مع ام ايضا احد الشين او لا شيئا
مكون مع سوار على تمت ام قدمت سوار على احد منهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين لمجرد
اي عن مع الاستغناء وهذا ايضا ظاهر الفساد واما لزم الامر ان في او وفي ام لا نه جعل
سوار خبرا مقدما ما بعده مبتدأ الوجه كما ذكرنا ان يكون سوار خبرا مقدما حذف سوار
الشرط وجوز الحذف في غير سوار ولا ابالي ان يجري مجراها مذكرا بعده ام والمنة نحو لا
ضربه اقام ام قدمت لا يصح موك لا ضربه اي ذلك كان وهو مع اقام ام قدمت
لما قال بعد لان مع التسوية مع غيرها ايضا ظاهرا اي قيامه وعوده متبوعان
عندي لا معنى احد منهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذما انتي على نهايت بعده اطل
فاملي ام ناتي فاقصر اروي او ناتي قال المنة في اطل لست باستغناء بل اطل
ماض من اطل وروي ام ناتي ما المنة استغناء وطل ماض من اطل
ولا جى بالمنة قبل او فلا يقول لا ابالي اتمت او قدمت ولا اضربه اقام او قعد
انك انما جيت بالمنة مع ام وان لم يكن منهما مع الاستغناء لما فيها من التسوية
المطلوبه بهما ونسب في المنة مع او مع اكسويه وفوقك لا مثله كانا من كان و
لا معة كانا من كان كما بنا صها حال من المفعول ومن وافي محل الضم على انهما
خبر ان كانا وهو موضوعان والضمير لراجح اليهما من الصنف محذوف اي كانه
وفي كانا وكان ضمير راجع الى ذي الحال اي كانا اي شي كانه قال المصن كل موضع
قدر الحذفان اي المعطوفه احدهما على الاخرى بال فاقولا ضربه قام ام قدمت
اذ المعنى فاما كان او قعد او ان قدر الكلام بالتسوية من غير استغناء قام نحو
ما ابالي اتمت ام قدمت هذا كلامه ولنا بل ان بطا ليه ما خصاص معن الحالية
ما ووقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين اف
دام المتصلة في الاستغناء ان مع فوقك از يد ارايت او عمرو واحد هما
رايت وجوابه لا او نعم ومع فوقك از يد ارايت ام عمرو ارايت وجوابه
بالعين كما يقول زيدا او عمرو ارايت او لا لسوان ما وول لا يمكن ان يكون بعد
السؤال ما لانك في ام عالم بوجود احد معانده فكيف سأل عما تعلم وقول
از يد افضل ام عمرو اي انما افضل من براخر فغيب ذكر المفعول مع ولو قلت

ارزدا افضل ام عمرو ولا يحال اذا كان العضول معلوما للخاطب اذا لم ينع احد مما
 افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من كسر ثم
 احضر زيد او عمرو او اصفول ارزدا او عمرو افضل ايا احد مما او من كسر وحسب
 اشكل عليك لا مرو في او وام المتصلة في الاستعارة فعدرا واحد مما وام ما بها
 يقول الحن والحن افضل ام ابن الحنفية ايا احد مما افضل ابن الحنفية والام
 اأحد مما افضل ام ابن الحنفية افضل من احد مما والجواب احدى

قوله من ثم لم

ما

قوله من ثم لم جزا رايته زيدا ام عمرو لان لم يلها المستويان اذا جازعا فاعمل والاخر اسم وقد تقدم ان
 قال ان مثل هذا جازع حتى الا ان جزا رايته ام عمرو احسن واول قول من ثم كان جوابا للبيان
 ان يكونا لطلب التعيين قول من ثم لم يلها المستويان اذا جازعا فاعمل والاخر اسم وقد تقدم ان
 الحكم من ثم بعد الجواب للمتنوع بل لا يبعد جزمه او امر ولا يبعد الاستفهام والعرض والتقيد والتخصيص وهو
 ذلك ولا يبعد التبيين بل بعد الجزم المحض المقتضى والاخر هو ضرب من زيد لا يبعد ولا يعطف بها الاسم والمضارع على
 الماضي فلا انتقال قائم زيد لا بعد لانه جزم ولغة الامور عطف المفردات وقد عطف مضارع على مضارع
 على قوله خرافة لا اقدم ولا يبعد مضارعة الاسم كما ان قلت انا قائم لا قاعدة فلا يجوز تكرير ما كسر جزمه عطف
 لا تقول قائم زيد لا يبعد ولا يبعد كما تقول قائم زيد ويكره ويكره وقد قصدت ذلك اذ قلت الاول في المكره فقلت لا يبعد
 والخالف بينه وبين العطف وحيث تنكسر النون ليدخل العاطف عليه وشبه الزجاء من في العاطف بعد الفعل الماضي
 وقد يقول امره التيسر كان دثارا خلفت بسوء عقاب تنوق للغفاب القوا على تنوق فتيه والقوا على صغار
 الجبال وقال بعضهم ليس بانما يكون عطفه كما قال انا جزمي الفتح ليس الجمل والنظام انما على اصلها والجزم جزم
 الى ليس الجمل جاريا او ما يلي فاما ان عليها مفردا او جملة وفي الاول من تدارك الغلط والخلو ان ينعني او من او بعد الجواب
 او امر فان جازع بعد الجواب او امر خرافة قائم زيد بل يبعد ومن يبعد في حكم السكوت عنه فمفسر باهك الى التتابع
 فيكون الاخبار عن قيام زيد غلط الجوز ان يكون قد قام وان لم يتم فمفسر بل ان لمعطى بالاسم المعطوف عليه كان
 غلط او عن سبق لسان ونقد صاحب المعنى عن الكوفيين انهم للجوزون المعطوف بين بعد الجواب والنظام انه و
 ومن من الشاغل فانه يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الجواب فلا على بل كالتقدير عنهم ابن الانباري والاندلس فكيف
 مفسرون هذا واذا عطف بين مفرد بعد النفي او النفي فالنظام انه لا ضرب ايضا ومعنى الاضرب جعل الحكم الاول
 موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فمفسر قولك باجاني زيد بل يبعد وان ادت بل ان الحكم
 على زيد لعدم الجمل كالمسكوت عنه فمفسر ان يبعد هذا فيكون غير جازع وان لا يبعد فيكون قد جازع كالكان الحكم على زيد باجاني
 جاني زيد بل يبعد وحيث ان يكون محجبا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا نظام كلام الاندلس وقال ابن مالك بل بعد النفي
 والنفي كلكم بعد ما وهذا الاطلاق منه يعقل ان عدم في زيد في قولك باجاني زيد بل يبعد ويحقق بعد في بل ايضا كالكان
 في باجاني زيد بل يبعد وما لا اتفاق وبقا قال المعنى لانه قال باجاني زيد بل يبعد ويحقق اثبات الجمل بل يبعد ويحقق منه عن
 زيد والنظام ما ذكرناه او لا وهذا الحكم حكم بل بانظر الى ما قبلها وما حكم ما بعد بل الاية بعد النفي او النفي فمفسر الجزم ان ثبت
 فمفسر جازع في قولك باجاني زيد بل يبعد وكما ان قلت بل جازع في قولك باجاني زيد والنفي والاسم المنسوب اليه الجمل قالوا والديدر
 على ان الثاني مثبت حكمه باستناع النصيب في ما ذكرنا قائم بل قاعد وجوب ما رجع كما في باب وعنده الجرم ان الغلط الاسم
 المعطوف عليه فقط فسحق الفعل المنفي من الثاني فكذلك قلت بل باجاني زيد في الاثبات الفعل الموجب
 من الثاني الثاني واذا ضمنت لا الى بل بعد الجواب او الامر خرافة قائم زيد لا يبعد ولا يضرب زيد الا بل يبعد ولا يبعد الى ذلك
 الجواب والامر المتقدم لا الى بل بعد بل في قولك بل يبعد ونفي بل بالقيام من زيد والنسبة بين الجزم ولو لم يكن بل بالكان
 قيام زيد لا ذكرنا في حكم المسكوت عنه فمفسر ان ثبت وان لا ثبت وكذا في خرافة زيد لا يبعد ولا الى الاضرب زيد بل
 اضرب زيد او لا الاضرب للتميز ان يكون امر اضرب زيد وان لا يكون مع الامر يضرب زيد وكذا الاضرب على بل بعد النفي
 والنفي جازع الى معنى ذلك النفي او النفي مكره لغاها وما بعد الاية بعد النفي والنفي باق على الخلاف المذكور من الجرم
 والجزم ولا يبعد بل المعطوف للمفرد بعد الاستفهام لانه لا يدارك الغلط الحاصل عن الجزم لحصول مضمون الكلام او
 طلب كصيلة والعدم في الاستفهام للجزم فيه للحصول من ولا يتحصيل من نفع غلط فمفسر ان كذا قيل انما لا يبعد

قام زيد

المحضيف والحقن والترجي والعرض والاول في الجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه في الاعراض والنفي كالتخصيص والعرض واما التي
 عليها الجمل ففائدة الاستفاد من جملة الى اخرى اسم من الاول وقد في الغلط والاول في بعد الاستفهام ايضا كقولهم انما نؤمن
 التكرار من العالمين الى قوله بل انتم قوم جاهلون واذا اولها الجمل فقد يكون التكرار في الغلط كما في المفرد سواء اشتركت الجملتان
 في جود المحضوفت زيد بل كرمته او لاخر فخرج زيد بل دخل خالده وقد يكون الاستفاد من كلام الى كلام اخر من الاول بل المقصد
 الى ايجاز الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كما في الكتاب ابو زيد نحو قوله بل من في شك منها بل من معون ومثله كثير
 واما كثر فخرها مطلقا معانيس ما قبلها لما بعد ما نقيها واشياء اخرى حيث المعنى الا حيث اللفظ كما في باب ان ناذ اعطفت
 المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حرف النفي يدخل الجمل وجب ان يكون كمن بعد النفي لغيره ما قبلها ما قبلها
 نحو ما جاني زيد كمن عد وقد وقع الاستدراك في المشددة فمضى في زيدا في حاله لم يكن الحكم بعطائتك واما حيث بلكن
 دفعوا لهم الخطاب ان عدوا ايضا لم في كزيد في في عطف المفرد فمضى في اللان في الاثبات الثاني بعد النفي عن الاول والالتفات عن
 الثاني بعد الاثبات الاول واجاز الكوفي في كمن للعاطفة المفرد بعد المحضوف ايضا نحو جاني زيد كمن عد ولا على بل وليس
 به شاهد وكون وضع كمن معانيس ما قبلها ما بعد ما دفع ذلك الا ان لا يستلزم هذا الوجه واذا او لم يلفظ وجب ايضا للمعاني
 المذكورة كما ذكرنا في المشددة وتقع بعدها جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والحقن والعرض والمحضيف على ما قيل وهو
 ينس الى انما في جميع مرافقها تحذف عن التشديد وليست حرف عطف ولها مفر داو جمله وذلك جواز دخول الواو عليها في المفرد
 بقدر العمل بعد ما دخل ذلك عليها اذا وليها جاز وبلا جاز ما عرفت زيد كمن عد في الاول كالتالي في الجوز الى انما في المفرد
 عاطفة ان جردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة من الواو ولكن لم يجرى في الاستدراك واختصاصا بعد الجمل ان يكون تحفته
 للعاطفة محبة الواو والموافقة التشديد في في الجمل بعد ما في مع الواو وليست بالعاطفة انما تاو اما الجردة عنها فان ولها المفرد
 فعاطفة خالفا لنس وان ولها مفر قبل عاطفة وهو طامع مذموب الزخشر فلا حسن الوقف على ما قبلها وقد تحفته
 كما هو مذموب الجوز في حسن الوقف على ما قبلها كونه حرف ابتداء قوله حرف العطفية او اوما او اعم ان ما او الا
 حرف استفهام مبتدأ بها الكلام وناديتها المعنوية تركيبة لمضمر جملة وكانها وكتبتان من عن الانكار وحرف النفي والانكار في
 ونفي النفي اثبات وكتب الخ فان لا فائدة الاثبات والحقن فصار يلحق ان الا انما غير عاملين بخلاف على الجمل سواء خبره
 كانت او طلبية امر او نية او استفهام او نية او غير ذلك واختصان بالجملة بخلاف ما فاما مدتها اللفظية كمن الكلام
 بعدها مبتدأ وقد ذهب النحويون اليها كما هو مذموب المحضوف في هذا الكتاب وقد دخل الكثير على النداء واما كثيرا على القسم
 وقد بدل من انا ما وعينا اخر ما وعنا وقد حرف البعد في الاحوال الثلث حرام ومم وهم وقد في الاعند الخليل حرف
 المحضيف ايضا كما ذكرنا عند في قوله لا بجلا جراه اسه خيرا وقد جاء ما يلحق حقا من ان ما بعد ما كما في باب ان وانا والا
 للعرض فيما جازان محتصان بالفعل ولا شك في كونها اذن وكس من عن الانكار وكحرف النفي وليست كحرف الاستفهام
 لانها بعد التركيب مدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية بلا خلاف وللتان للعرض محتصان بالفعل على الصحيح كما لا انما
 واجاز المحضوف دخلها على الاسمية ايضا كما في باب لا التبريد واما ما قد دخل من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرة لما
 ذكرنا في بابها ونفعل ايضا كسراجين اسماء الاشارة وبينها ما بالانقسام نحو ما اسه او يلحق بالمراد فاستقاما قد ردد على
 واراد انت مسلك واما ضميمة المفعول المنفصل نحو ما انتم او لا واما كثر ومثله ما قبلها كقولهم انما يا بعد ما ان لم يكن معني فان
 صاحبها قد جاء في البلد وقوله فقلت لهم هذا العالما وذا البيا مذموب الخليل ان ما المقدرة في جميع ذلك كانت متصلة باسم
 الاشارة الى كان النفي اسه هذا الاول اسه هذا قسم او انتم مولود وان ما يا عرفت والرديل على انه فعل حرف تنبيه عن
 اسم الاشارة ما حل الخطاب عن يوشق به هذا الزنا الفعل وانما هذا الفعل في موضعه انا اذا فعل وحديث بونس هذا
 انت تقول كذا او علم انه ليس المراد تقول كذا هذا انا اذا فعل ان تعرف الخطاب بنفسك وان تعلم انك تستغفر

1401

مطالع
حروف التبيين

لان هذا حال بل المتخيل فيه وفي ثانت ذائقون وانما هو ذائقون استقواب وتوقع فغيره الفعل المدغم بعد اسم الاشياء
 من المتكلم او الخطاب او الغائب كان معنى ثانت ذائقون بغير ان يدرك هذا اللفظ من كسوة منه او عليه مثل هذا
 العرب لم يبق بقوله ذائقون وقوله بغيره ذائقون استقواب وتوقع فغيره الفعل المدغم بعد اسم الاشياء
 لازمة لبيان الحال المستقربة والحال لما اذن من متناصفه وقال البعدي في محل النصب على الحال ان ثانت ذاما بلا
 فالواو والحال من هذا لازمة لان الغائب مفقود فالحال فيه عرف التبيين او اسم الاشارة ولا يرى الحال فيه معنى وليس المراد
 انت الاشارة في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ثانت في قوله ثانت ذائقون ذائقون في قوله ثانت ذائقون في قوله
 استدل لا انهم قد روي انهم مولاء ولو كانت من التي كانت مع اسم الاشارة لم يبعد انتم وجوز ان يبعد في التبيين ان
 بغير الاعادة للبعد فيها كما اعتد فلما غلبت بعد قولهم فلا يحسن ان يكونوا ثانت ذائقون وانما قد روي انهم مولاء بقوله بغير
 هي كون المصدر من قول الذائقون على اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة عن المصدر خارج عن اسم الاشارة ثانت ذائقون
 وما حل في الخبر من قولهم ان ثانت ذائقون في قوله ثانت ذائقون في قوله ثانت ذائقون في قوله ثانت ذائقون في قوله
 باسم الاشارة وقد فصل كما هو ولم يفت دخوله في خبر عن الجملة والخودات وقد عدا ان ما كان يامر عوف البنية قال
 واكثر ما يليها منادى او او نحو الاية بالبحر والوقت في خبرها نفس كست معوم او تعليل في خبرها باغارة فقد علمنا فعل المدغم والذائقون
 والسبب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التبيين وبغيره حرف
 البنية صدر الكلام كالاستفهام كانه قد علم انما هو المدغم على اسم الاشارة غير معصوم فانها تكون في الاول او في الثاني
 حسب ما يقع اسم الاشارة في قوله ثانت ذائقون في قوله ثانت ذائقون في قوله ثانت ذائقون في قوله ثانت ذائقون في قوله
 وقد جاد اللفظ بعد الف والى من بعد الف وبعد ثانت ذائقون في قوله ثانت ذائقون في قوله ثانت ذائقون في قوله
 الذائقون من التبيين قال واياها الله وياربها كونه اقرب الى كل شخص من جبل وريد فلا يتقصار الداعي
 لنفسه واستبعاد ما لا يفر من ربه المدغم في قوله ثانت ذائقون في قوله ثانت ذائقون في قوله ثانت ذائقون في قوله
 الجاز في احدهما خلاف الاصل واياها الله واياها الله ورواها في التبيين في قوله ثانت ذائقون في قوله ثانت ذائقون في قوله
 نعم بل ان قولهم نعم مقرر لما استفهاما بغيره الاستفهام من كلام خبري سوا كان مرجعا نحو نعم في جواب من قال مال ثانت
 ان نعم تمام او نفي نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد ان نعم تمام وكذا ان قدر ما بعد حرف الاستفهام ثبت ان نعم نعم
 في جواب من قال ما قام زيد ان نعم تمام او نفي نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد ان نعم نعم نعم الاستفهام ليست
 للتصديق لان التصديق يكون بالخبر لا بالاولى ان يقال من بعد الاستفهام اثبات ما بعد ذائقون بغيره ثانت ذائقون في قوله
 ان حاسن لو قالوا في جواب الست بربكم نعم كان كذا فيصعب هذا الاعتبار ان يقال ما عوف الاجاب ان اثبات ما بعد
 حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستفهام ان يقال الاجاب في الكلام المقتضى لا المقتضى والمستفهم عنه وجوز بعضهم انتفاع
 موقوف على اذا جاء بعده معرفة داخلة على نفي لفظة التوبيخ على الجملة على الافراد والمطلب له فيجوز ان يقول في جواب الست
 بربكم نعم ولم يشرع في ذلك صدر نعم لان الحق لا انكار دخلت على النفي فانما ذائقون الاجاب ولهذا اعطف على الم تشرع قوله
 ووضعنا مكانه مال شرحتا صدر نعم ووضعنا وزر فيكون نعم في الحقيقة تصدق بالخبر المقتضى الموقوف على الاستفهام مع
 انما لا يقدرا لما بعد عن الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون ما بعد ذائقون كالتوبيخ
 تمام زيدا بالخير فيقول نعم مصدق بالخبر المقتضى فالذي قال ابن عباس من على كونه نعم زيدا لما بعد الحمد والى جرة هذا
 القائلين من على كونه تقدير المدح لول الحق مع عوف النفي فلا ينافي القولان والى بغيره على جرة الاستفهام ما قال هذا ما عوف
 القائلين قول الشاؤم ليس البليد بل هو امر عوف والى ما قد ذكرنا من الدلائل كارهه ومعناه التنازل كاعلاني ان
 ان البليد بل هو امر عوف والى ما قد ذكرنا من الدلائل كارهه ومعناه التنازل كاعلاني ان

الانحراف

مطالعہ

مطلوب
حروف التفسير

مقدم مقدم ذكر في حروف التفسير ان العلم ان الفرق بين اي وان ان اي يفتر كل مبدء من
المؤخر جاز ان زعم اي ابو عبد الله والجلد لا يقول جاز في رتبة اي مات قال وترى على اي انت مذنب و
وتتقن لكن اياك لا اقل وان لا يفر لا مفعول لا مفعول لفظ دال على معنى القول موافقا لقوله في وادنيه ان يا ابراهيم
لمفعول في الدنيا المقدر ان ياديه بشي مفعول موقوت يا ابراهيم فهو ليس بالمفعول وكذا قوله كست ان قم ان كبتت الرضا
موقوت فان حرف دال على ان قم مفعول للمفعول بالمقدر ككبت وقدم مفعول للمفعول به النظام كقوله في اوجنا الى ابيك يا بون
ان اقدفه وقوله ما قلت لم الاما اوتت بان اعيدوا الله يقول ان اعيدوا الله تفسيرا في بون اوتت مع القول وكس
مفسر لما في قوله ما اوتت لانه مفعول به في القول وقد جرد بعضهم ذلك مستدلا به ولا استدلال بالحق واجب
بان ان مصدره و ذلك على مدح من جرد دخول الحرف المصدر في على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب جرد
ان يكون جميع ان الحكم يكون موقوتا مفسر مصدره اذا دخلت على ما وني مقوف لان له اذن مصدره واستدل
على جواز كون مصدره بدخول حرف الجمله في قوله بان قم وحوز ان يقال من زعم ان زيدت كذا مفعول دخول الجار
على نظام الفعل والمفعول اذ في هذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعيدوا الله رايد والاصل عدم الحكم بالزيادة ما
كان الحكم بالاصالة محتمل وقلت في التفسير مفعول صرح القول بقوله في وانطلق الملاء منهم ان امشرا قال القدر
ما لا بعضهم ببعض ان امشرا واجب اما بان رايد اوبان صرح القول بالمقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور
اوبان اسطق متضمن لمعنى القول لان المطلقين عن مجلس سماعه من فيما جرى فيه اوبان انطلق الملاء في انطلقوا
في القول وشعره فيه ونفي ان يعرف ان ما بعد ان المفسر ليس من صله ما قبل بل يتم الكلام دون ولا احتياج اية
من جهة تفسير المفسر في قوله في واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين ليس فيه مفسر لان قوله الحمد لله رب
العالمين خبر المبتدأ المقدر ولا منه لو اترك وترك ان المسماة بالمفسر رايد في مفعول ما مفعول القول في قوله
ان قم اي قلت لم قم تبا وول اوتت فقلت اذ قد رقت بعد على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان
زاييد وهذا سطر في جميع الاشكال **قوله** حروف المصدر الخ اما ما مفعول بالفعل المقوف اذ الذي السور
لا مصدر له حتى يؤول الحرف في الفعل به ولا يوصل بالاعلان في ان مفعول المصدر المؤول به ان في الفعل ما اناد ان مع
ذلك والاعلياس موقوفين به الا ترى ان عارضا ورجعا شي واحد ومعنى عانت انك تايام وعانت قيامك شي واحد والمصدر
المؤول بان في الالاف لا يفيد معنى الا و فقولك كبتت ايد ان قم ليس الالف في القيام ليس فيه معنى طلب القيام خلاف قولك
ان قم ومعنى هذا ان اصله ان لا يكون اعدا ولا يبا خلا لاما ذهب اليه سوسه و اوبان ولو جاز كون صله الحرف او
جاز ذلك في صله ان المشددة وما وكن ولو والجزم زانفا وخص بالمصدر به معانها عن ظرف الزمان المضاف
الى المصدر المؤول من وصلته لا فعله لما ذكرنا في اي مدته ما ذراي مدته ذرورة وصلتها اذن في الغالب فعل
ماض اللفظ ثبتت كما ذكرنا و نفي لم يوجب في ما لم يلقين ومعناها الاستقبال كما في باب الماضي ونقل كونها
مضارع او قد مضى في باب الموصول لا كونها المصدرية اما او جاز كونها المصدرية لانكون عند سوسه الالفية وجوز
في الالف ايضا وهو الحق وان كان ذلك قللا كما في نه البلاغة انقوا في الدنيا ما قد بقيه وقال الشاعر علاقة ام الوليد
بعد ما اتفان راكبا كالشمام الخلس واجاز ابن جني كون صلتها جارا وجره را حجة زعمه من جهة ما خلا زير وما عدا
زيد بالجر وما مصدرية واما ان المصدرية فلا دخل الاعلى الفعل المقوف وهو اما ما في قوله لو لا ان من الله علينا او
مضارع ولا منه خاصة تاثير ان اخوان مصبه وتخصيصه بالاستقبال او اعراسي على مذهب سوسه كما في قوله وكند
تقبلون عزها عينا وشهدون اعني تمت من حرقا فترثه ما اصباه من عيشك سجود واما ان المشددة فمفعول
للمفعول بها واذ كفت في الجملة الالفية والفعلية عن الحروف المصدرية اذا دخلت لام التعليل نحو كل خرج ومن يلقى

مطلوب
حروف المصدر

17

مطلوب
حروف التفسير

ان وحرف المضارع وقد ذكرنا الخلاف في نواصب المضارع عن غير كونها حرف جرد لاجلها في مثالنا مصدره بل قد
ان بعد ما و منها لو اذ اجازت بعد فعل منهم مع الفعل لم قوله في وذا التوسمين وقال على جوازا لو سترن مثلا
وصلتها كصلة ما الا اننا لا نوجب عن ظرف الزمان وقد استغنى بلوغه عن فعل التوسمين فنصب الفعل بعد ما و منها
كحرف لو كان لي مال فخرج الى القين واو لو كان لي مال قال في قوله فاكون عن المومنين **قوله** حروف
التخصيص الخ اعلم ان معناه اذا دخلت في الماضي المومنين والمومنين على ترك الفعل في المضارع الحذف على الفعل
والطلب له نفس في المضارع على الامر ولا يكون التخصيص في الماضي الدل قد مات الا اننا نستعمل كثيرا في الموم الخاطب على انه
ترك في الماضي شيئا لم يكن مدارك في المستقبل وكانا من حيث اللفظ للتخصيص على فعل دخل مانات قلنا استعمل في الماضي
ارضا لافي مرفعه التوسمين والموم على ما كان يجب ان يفعل الخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوسمين فهو العرف
فيكون هذا الحرف والعرف وسواء في ذلك اللفظ الا الحقة ايضا ولو اتى فيها معنى التوسمين لم يترت فالتكث والتكث والتكث
على قوله ولم يزم الفعل لفظا لو لا ارسلت ولو باننا في او قد رقت الحرف قوله بعدون عنك الف الف افضل منكم في شئ
لو لا انك المتقن وخو لا زيدا في قوله في ضرور الشعر موقوت بل ارسلت بشاعة الى قد لا نفس في
واذ اوبان الالف فهو منصوب بالفعل الذي بعد والبقدر قبله كما في قوله في ولو لا اذ دخلت جئتكم قلت لان الالف
تسعه فيه واما اذا كان الفاصل منصرفا في الطرف نحو ما في المضارع في فعل الخلاف الذي مضى و لم وما مصدر الكلام
موقوت وقيل في الفعلية بعد لو لا في التخصيص قال الان في اسماء الاحياء فقلت بل لو لا اننا عن شغل فمقوتون لم يزل
اذن لو التوسمين لا امتناع الثاني لا امتناع الاول وقيل من لو لا التخصيص بالاسم والفعل صلة لان المقدره كما في قوله تسمع بالمعدي
لان ترا **قوله** حروف التوق الخ اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم
ان مضارع في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التوق من الحال في التوقه اي يكون مصدره متوقفا على خاطبه واقفا
عن قريب كما تقول لمن سوتك كروب الالف قد ركب ان حصل عن قريب ما كنت متوقفة ومنه قول المؤذن قد ما ركب
ففيها اذن لمعنا محقة التحقيق والتوق والتوق وقد يكون في التحقيق فقط التوق فقط وحوز ان يقول قد ركب
زيد لمن لم يكن متوقفا كروب ولا يدخل على الماضي غير المتقوف كهم وشي وعس وليس لاننا ليست على الماضي حتى توب معنا
من الحال ويضرب على المضارع الجرد عن ناصبه وجازم وحرف فليس مضارع الى التحقيق في التعليل التعليل
لخوان الكروب قد صدق اي بالحقبة مصدره الصدق وان كان قليلا ومدة التحقيق جرد من معنى التعليل نحو
قد نرى تكتب وجعل يستعمل ايضا للتكثير في مرفعه التوق كما ذكرنا في بابا مال به قد يعلم انه المومنين وقال قد اترك
القران مصفوا تامه ولا فصل عن الفعل الا بالانقسام نحو قد ركب الله وقوله في قوله قد ركب عن الفعل دليل
فيكون بعد ما قال لما نزل برحانا وكان **قوله** حروف الاستقبال الخ اما ما مفعول بالفعل المقوف اذ الذي السور
قوله اريد قيام واتمام زيدا على معنى مدخلان على الجملة الالفية والفعلية الا ان الحق مدخل على كل ابيد سوا كان الجزم
فيهم اسما او فعلا خلاف حل فانما لا يدخل على ابيد خبره كالفعل نحو من زيدا تام الاعلى شذوذ وذكرنا في اصلها ان يكون
معنى قد فعله احد قال احد حروف الدار المومنين وكثر اسمها لما ذكرنا في حروف التوق كثر الاستعمال استغناء بها
عنها و اقامه لادامتها وقد جاءت على الاصل نحو قوله في حل ان على الانسان اي قدراتي فلما كان اصلا قد من من لوازم
الانفعال لم سقطت على الحق فان رات فعلها في جزم ما ذكرت عموما با على وجه الى الالف المالموف وعانقه وان
لم تن في جزم ما سقطت عند داحلة ومع وجود الفعل لا يقتضيه بمعنى اننا للفعل المقدر بعد في فعل الجزم لاختيار احد
زيدا في كوفي المصوب على شرط التفسير **قوله** حروف التوق الخ اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم
ان لا يقال حل زيدا في لعل كون زيدا مبتدأ ولا على كونها فعلا بالفعل مقدر ولا يقال زيدا في لعل كون زيدا منصوب

ومعناها

مطلوب
حروف التوق

مطلوب
حروف التفسير

بما بعد ولا يقدر ولا يقال على زبده فربما على ان زبده منصوب بقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الحق يستعمل في الاشياء
 للاستخدام ولا يقال انما قال به يقولون على اسمها لا تعلمون وقال الشايع اطرايا وانت تفسري ومن ذلك ان زبده
 في الاشياء ولا يقال على الاشياء واذا دخلت الحق على التثنية في كل واحد من الطرفين على ان يعرف ما هو
 هو لم يشره كمن والمجد كواليس ذلك مقدار ومن في الحقيقة لا انكار وانكار انشي اشياء وانما دخل على الثاني
 اصلا ومنها ان الحق سمي مطرا داه ام للتسوية والاستعمال على الاشياء كما هو مخرج على كل من دون الحق
 وما هو في الحقيقة كقولهم على ثوب الكفار في الم شوب وقولهم على ثوبك ما هو وانما دنا زبده
 الثاني وحتى جاز ان في بعد في الاقصد الباب كقولهم على جواد الاحسان والاحسان ان قال على
 انما من عند ان ثوبت فربما وان ترشد من ان زبده من خصائص الحق لم يدخل على الفاء والواو ولم كما تقدم في حروف
 المعطف ولا يدخل على جليها كقولهم في الحق فلا يعرف فربما ومنه في كل من دخل على الحق فلا يكون
 اصلا في الاستخدام الطاب للفتحة قال به فعل انهم مسلمون وما الشايع وحل انما الاخر عرته وقولهم على فعل
 وان انكر ذلك فليكن كمن ولا يقول انكر من كافي لجوازهم وقولهم على فعلهم على ملكت الى والحق لا يبعد لهم
 ويجوز ذلك في كل واحد من الاستخدام بعرض مع الاستخدام فيها كالمسلم من مصدب سبورا على حرف محق
 الاستخدام قبله على الاجزاء وعلاقة الحق في الاستخدام فلا يلزم من حرفي الاستخدام وقال لهم على كثير لم يفتض
 عرته اثر الاجزاء يوم السن مشكوك وقال به لم من جيب المضطرب وقال الشايع كلف شفع ما على العلقوق بمان
 انما اذا ما فتن بالبين وغير ذلك واذا اجازت ام بعد ام استخدام فلا بد من اعادة ذلك الام بعد لم هو من مطعن ام
 من سقين واين انكر ام اين اشرب اذ ذلك قصد اشتراك ما بعد ام فيه فلا يجوز من مطعن ام سقين وان لم يقصد
 اشتراك فيه لم يخرج من مطعن ام سقين زبده جاز وانما وجب اعادة مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المنقطعة
 لابد لما من مقدم الحق قام في مثله على بل ومن حرف استيفاف ولو كانت عاطفة لا سفيدي معنى ذلك الام بالمعطف
 وام المنقطعة لا يفيد معنى ذلك الاسماء المنقطعة مع الاستخدام اذ المنقطعة على بل كساد في الاستخدام الذي هو معنى
 الحق لا انما انما مقرون مع الاستخدام فاذا قصرت معناه ولم تستفد من ام بالالمعطف ولا بالتثنية كما فتن
 معنى الحق لم يكن نكر بد من التثنية بيا بعد لم ولا على فربما في الاعادة لا انما عاد في الاستخدام كالحرف ويجوز
 الاعادة شجها باخواتها الا في عدم العادة وقد هي الشايع في قوله على ما علمت ما استودعت مكتوم ام حلها
 اذ انما اليوم مصدوم ام على كثير لم يفتض عرته اثر الاجزاء يوم السن مشكوك ورياء ابدت ما على حرف ومن خبر
 الحق جواز حرف ذكر المرفوع بعد اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المرفوع في كل متعلم اخر لم يفتض مكررا او مستغما
 ان زبده او زبده او زبده على جاني زبده او ربيت زبده او ربت زبده ولا يقول على زبده وعلى زبده او على زبده **قوله**
 حروف الشرط ان ولو ما اذ **قوله** ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا الماضي على ايتا دخلت
 قال به لم يطعنكم في كثير من هذه الامور في الظروف الجيدة ومنه في الزبده ان لو استعمل في المستقبل كان وذلك مع قلبه
 ثابت لا سكره لطلب العلم ولو بالحق ثم ان الخاء قالوا ان لو لا امتناع الثاني لامتناع الاول وقال المصنوع بل لا امتناع
 الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق للحاصل
 من النار والشمس قال فالاولى ان يقال اسفاه الاول اسفاه الثاني لان اسفاه السبب يدل على اسفاه السبب وفيما قال
 نظر لان الشرط مقدم على الزبده والجواب لا زبده كذا كان الشرط سببا كافي فلو كان في الشمس طالع كان النهار موجودا
 او شرط كافي فلو كان في الشمس طالع كان الشرط سببا كافي فلو كان في الشمس طالع كان النهار موجودا
 الشمس طالع وان يقال ان قال المصنوع من موضوعه لا امتناع الاول لامتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن

محط
 حروف الشرط

لا يعلم

لا يعلم التي ذكرها بل لان موضوعه يكون جوازا ما يقدر الوجود في الماضي في المقدار وجود في الماضي يكون متصفا
 فله حقيقة الشرط الذي ملزمه لاجل امتناعه لا زبده ان الجواب لا ان الملزم معني باسفاء لازمة وتبدل في اجواب لو قيل لا زبده
 الوجود في جميع الاوقات في قدر المتكلم واية ذلك ان يكون الشرط ما يستبعد استعماله لا ذلك الجواب بل يكون مقتضى
 النسب وايضا ما يستلزم ذلك الجواب فيلزم استمرار وجود ذلك الجواب على كل قدر لا انكر حكم في النظام ان لازم
 للشرط الذي يقتضيه اولى باستخدام الجواب فيكون ذلك الجواب لازما للشرط ولتقتضيه فيلزم وجوده اذ لا يقتضيه
 لا ارتفاعه فيقال له انما هو كقولهم الا انما لا كرام كليف الاستلزام الا كرام ومنه قوله في ولو ان ما في الارض من
 شجر اقلهم الى قوله ما قدرت كلمات امدان لتفتت وقولهم في رضى نعم العبد ضيبت لولم يكن امدان لم يصح لولم لا طاع
 وقوله في ولو سمعتم يقولون انكم لو كنتم لو كنتم في الماضي وضالم لزم بما الاضطرار لان الجوزم من خواص الحرف والماضي قال
 لو شاء طار به وهو بيعة لاحق الاحوال عند ذلك ومنه بعضهم ان جوازا مطرا داه على بعض اللغات **قوله** ولو كان
 الفعل لفظ او تقدير انا في خبره ذات سواء المقتضى ولو زبده في قدر الفعل واما في خبره زبده فربما
 ان يكون على الخلاف المذكور في ان زبده في خبره جوازا في خبره في الخبرين قال لو فتن الما حلق في خبره كلف فتن
 الما اصدار من وهذا خبر باب الاسمية مقام الفعل كافي قوله في الانفس على شقيها **قوله** ومن لم يبدل لو انكر
 بالية لا فاعل مداند من الخبر داه في قدر الفعل بعد لوان في الما ان وقال السرا في ان الذي عند اذ الخفاء الى
 قدر الفعل ولكن ان تفتت من الفعل انه في جيب وقوله بعد لوان خبر ان اذن فعل مغرب لفظ من الفعل بعد
 لو فتن املت لو ان زبده اجاني فلكان قلت لو جاني زبده **قوله** وانما قلت مره في تطابق بين ان اذ او فتن
 بعد لوان في خبره جوازا ان كان مستقار وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لابد من مفسر وان يكون اذ اذ
 معنى الحقيقي والشبوت بل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبرا في فعلا ما ضيا لا اسم الفاعل بل يكون كالمعرض عن لفظ الفعل
 المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جازا للتقدير كقوله في ولو ان ما في الارض الاية واما قوله
 به بو ذوا لوانم بادون فلان لمع ان المصدر به وليست بشرطية عليها بعد فعل داه على معنى التثنية ومنه لا شرط
 في الفعل في خبره ان الواقع بعد لوان كان مشتقا ايضا كذا ذهب ايرابن مالك قال اسود بن معمر ما جيتاني كل يوم
 غنية واحلقتهم لو ان ذلك ما في وقال كعب الكرم بيا خلة لو انما صدقت موعود داه اولى ان الشفع مقبول ومنه هذا فلا
 شك ان استعمال الفعل في خبره ان الواقع بعد لوان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالأكثر كونه ما ضيا كونه كالمعرض
 من شرط لوان في خبره الماضي وقد جاء مفسرا قال قد بالاعتناق لو بوا وسك لو انما تشكوا وجواب لو انما فعل فزوم
 بهم او ما في اوله لام مفتوحة وحرف من الام قبلها وان وقف لوم ما في خبره فلفظ في اللام كثر خبر جاني الذي لو فتن
 شكرني وذلك للظن وكذا اذا حال الزبده بغيره كقوله ولو ان ما في الارض الى قوله ما قدرت والكون جواب لو اسمية
 بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مفسرنا واستوارره ومفهوم جواب لو فتن فتنها كذا ذكرنا واما قوله في
 ولو انهم امنوا بقول المشركين عند اخير فلفظ من القسم قبل لم وكمن الاسمية جواب القسم لاجواب لو كافي قوله في وان
 اطمعهم انكم لم تشركون وقوله كذا لم تعلمون عم اليقين لتزوم الحثيم وجواب القسم سادس جواب لو ودع جاز
 الى ان الاسمية في الاية جواب لو قال انا جعل جوابا اسمية دلالة على استوار مفهوما الجواب **قوله** وادانقدم
 اعم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان تقدم على الاسم ما يطلب الخبر فزوم واسد ان ايقنه بالحق وان زبده وان
 انما جاز ذلك او لا تقدم وللاول قد في الكلام عليه في قوله وان توامط مقدم الشرط وكلامه لان فيما لم مقدم عليه
 طالب خبر وهو قوله اول الكلام معقول اذا تقدم القسم اول الكلام فاسما او مقدرا وبعد كلمة الشرط سواء كانت ان
 او لو او لا او اسماء الشرط فالاكثر والاول اعتبار القسم دون الشرط فعمل الجواب القسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام

تقدم القسم
 على الشرط

[illegible]

مظاہر الاستغفار

خط السطر على السطر

مطلوب التفصيل

[illegible]

النون من جهة اليمين قال بحسب الجاهل بالمعنى سخرى على كرسية ملى ور بالحق المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا
قال سحره يجوز في النون انت فعل قيل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا شيئا له بالمضارع قال اريت
ان حبت به المودر حلا وليس البرود انما نلت احضرا الشهدا وقال في الغاية شعر عنكم حينما اشاهد
بعدنا السيرة ما هذا كاشبهه في دخول نون الوفاية في قوله وليس حاملن الا ابن جال ثم ان النون يلزم من حذف
المواضع المذكرة المضارع المقسم عليه مبتدأ خبر او لا تقوم من شرط ان يعلق به جاز سابق كقولهم وبينهم
او قبلهم لاني اشد حشرون وقوله يعلم باني ان بيننا او سحر شاد عنه ابو بكر كذا ذكرنا في الاصل والنون
والاستفهام ومع الراء عند الزجاء من لازم مع اما خلافا لغيره قال فاما من سحر في قوله فان الحوادث اودى بها
وتترك النون موحدة عند غير وان كان الاكثر اشارة قولهم وما قبلها مع الفهم المذكور من مفهوم لان غير
المذكور من وهو الواو لا ان معهم ما قبلها كانه واو او مع كاشرا او رضاءا لمفهوم ما قبلها كاشرا اذا اتصل
بما نون التاكيد للسالكين في كلتين واو بها مفعول وان كانت الثانية ثلث الاتصال وعدم الاستقلال كالجواب الاول
الا انما على كل حال كلتان والفتحة حاصل بوجرد الواو والمفهوم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت ومن فته ما قبلها
قال سحره لو قالوا اضربون واضربون كاتيل اضربين لم يكن خارجا عن القياس كقوله الشوب ومذيق والمفتحة
ما قبلها حرك للسالكين بانهم وانما لم حذف لانا لبيت عند كافي في التوقف في باب النقاء السالكين وانما
فته ولم تكسر ولم تقع اجزاء لما قبل نون التاكيد في جميع المذكور في جميع الانواع بحري واحدا بالانتماء الضمير فيه
قولهم ومع الخطا طبعه كسر لان غير الخطا طبعه فان كان مكسورا ما قبلها كاضرب واخرى واري حذفت للسالكين
كالتنوين الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حذفت بالكسر كاضربين وارضين اجزاء لما قبل النون في الخطا طبعه في جميع الانواع
بحري واحدا ان الكسر للسالكين وهو الاصل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة لانه طابعه كواضرب في ارضي
قولهم ومعها عدة مفتحة اي فاعدا المذكور وما عدا الواو المذكور كواضرب واخرون وارضين واحشين والمفتحة
خراضربان وجه المونث خراضربان وليس ما قبل التوين في المفتحة وجه المونث مفتوحا بل هو الف بل قبل الالف
فتحة وتعلل هذا انه اده انما لم ما قبلها في الواو المذكور فله كيب الفعل مع النون ونبا على الف عند الجمهور يكون النون
بكرة الكلمة وانما اردت الالات المحذرة بجوم وللوقوف في حركه لغزوت واخرون ولتمين وارضين واحشين و
احشين لان احد هما كان بجوم او للوقوف الجاري بجره ومع قصد البناء على الجمع للتركيب لا بجره ولا وقف وتكون
مبني على الوقف مذمب سحره والجهد وان على وقال الزجاء والسيرة في بل الحركه للسالكين مع ما كان كالفتحة
او مبني لان الجاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فاعدا الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلهزم
بكرة للسالكين حرك بالفتح صيانة للفعل من الكسر في الواو بلا ضرر وان كانت في ارض من الا انه طريق للسالكين
كالحركه اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وتكون النون في الكلمة لانها لا تنصل بفعل الفعل بالانتماء كافي
اخشرون واحشين بخلاف الرجل فاضرب الرجل فلهما كالا لانه لا يكون النون في العين الحزونة للسالكين في فزمن
ولم يرد في قول البليل هذا كله على مذمب الجمهور الذي جيب الى بناء ما اتصل به النون وانما على من قال الفعل باق
مع ما كان عليه قيل دخول النون من الابواب والبناء فانه مقول انما ر اللام وفيه في الناقص كواخرون وارضين
اذ لم ترد ليقول اخرون وارضين وكان ليس بالاول وجه المذكور والثاني الواو المونث فتحة اما قبل النون
ياكل واحد مذمب صحيح ومقتله لا يفتن اليج والواحد المونث اذا وصلوا اليها وانما ر اللام في ارضين واحشين
فلما داباب فقط اذ لم يكن ملتبس بشئ آخر هذا لانه لم يعل على ما حل عنهم الفاء حرف الياء الذي هو لام في الواو
المذكور بعد الكسر والفتح في الموب والمفتحة نحو واهد يبر من زهد وارضين واحشين يازيد وعليه

هذا هو الوجه
في قوله

دس اذا قال قطن قال سحره لسعد بن قيس اذا انا نكح اجمعا وانما لم حذف الالف في ارضبان وان النون كان
فاحذف الواو والياء في ارض بن خرف اللبس بالواو لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا من حذف الالف
لان النون في الالف في الالف اكثر منه في الواو والياء والمدة تقوم مقام الحركه والنون كسرت لاجل الالف في ارضبان كالف
والا الالف في ارضبان نهم لحرق لانا بحتلية للفصل بين النونات فلو حذفت لم يحصل الوقوع فيما قرئناه والالف
النون التي من علامه الوقوع في الالف فلا ن الفعل صار مبني على الجمهور وعند غيرهم لا يحتاج النونات حولا
ولا دخلها الحقيقة ان لا دخلها الحقيقة وجه المونث لازم من النقاء السالكين على غير وجه وانما لم حذف الالف لان
النون المذمومة وان كانت ساكنة في الحركه لانه سرقة اللسان بها والواو كره ارتقاء واحد في الحركه واحد في الجوز
عند سحره انما الحاقها في حركه ارضبان بنون الوفاية وارضبان فها ان كان نزول النقاء السالكين المنع بالادغام
ياخرون النونات ونون فها ان النونين المذمومتين فيها ليستا بل زمتين وانما سحره والكومين جزاء الحاق الحقة بالفتحة
وجه المونث فبعد ذلك انما ان سحره النون عند سحره وسحره النون لان الالف قبلها كواضرب في ارضبان
المذكور نداءه جيبان وقوله لم اتعت حلقا البطان ولا شكن ان كل ذلك مقام الشدود فلاحض ان الكسر عليه
وانما لم حذف الالف للسالكين وعية قوله ولا يتبعان بالحقيف النون واعلم ان كل من الحقة والعقده
حرف براسها عند سحره وعند اكثر الكوفيين الحقة مع الحقة قولهم وما في غيرهما ان النون في غير المفتحة
وجه المونث مع الضمير البارز وهو الواو والياء حولا كالمفتحة في كالكلمة المنفصلة يصعب ان يقع آخر الفعل
مع النون من معاملة مع الكلمة المنفصلة من حرف الواو والياء او حركه افعالها كسرا او غنة من هذا الكلام بيان الالف كالكلمة
الاخرى حقا في النون بيا وقدمتها حكم جيبها في غير الكلام السابق ومعنى كلامه ان النون من حكمها مع المفتحة والفتح
ما ذكره وغيره على ضربين اما في ضمير بارز وهو شيان جميع المذكور كواضرب واخرون وارضين واحشين والواو المونث وهو واخرون
واخري وانما في ضمير مستتر وهو الواو المذموم كواضرب واخرون وارضين واحشين والواو المونث وهو واخرون
المنفصلة كواضرب والكفار وارضين العوض وكذا ارضين واخرون وحذف الياء كاحذفت في اخرون الجيش وارضين
العوض وكذا تنقم الواو والمفتحة ما قبلها كواضربين كاشتمتا مع المنفصلة كواضربين الرجل وتكسر الياء المفتحة ما
قبلها كالكسرة تنام مع المنفصلة بقول احشين كواضربين الرجل قولهم فان لم يكن بارزا ومعنى الواو المذموم
نحو واخرون واحشين فان النون كالمفتحة ان كالكلمة المنفصلة ومعنى بالتثنية كواضربين وارضين واحشين بركة اللامات
ونقحها كملت انما ر ارضيا واخشا قال لما كان النون بعد الضمير اربا ر صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاعدا
ولما لم يكن ضمير بارزا كان النون كالضمير المنفصل هذا اذ بدت كلامه ويرد عليه ان المنفصل ليس هو الالف فقط بل
الواو والياء في ارضيا واخشا متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام مع ما قبلها مع الالف لليس قوله اذ كان كالكلمة
على اطلاقه صحيح وانما حجتنا الى التعليل فها ناس النون عليه من المنفصل والمنفصل اذ اسند مثلا لم يخر
اللام في اخشا وارضيا واخشا في اخش وارضين وارضين ضمت الواو في ارضيا الرجل وكسرت الياء
في ارض الرجل ولم حذفها كافي ارض الرجل وارضين العوض وكل علة ذكرنا في الحول عليه في مطردة في الحول لما
فاند الحول وانما لم حذف الشئ على الشئ اذ لم يكن الحول في ثبوت العلة كالحول عليه بل مشابه من وجه فليحق به
لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في الحول كالحول على الفصل المتقدم وان لم يكن في ان العلة
للمفتحة للرفع والفتحة كانت في المنفصل قولهم والحقة حذف للسالكين وذلك اذ الالف الحقة
ساكن بعد ما حذفت كقوله لا يبين النون عليك ان تركه يوما والدم قد رقع حفظا ليعني النون لان
النون اللام الحركه في الحول اذ ادخلت الحركه وهو اللام والاضافة خلاف النون الحقة فانما تترك

هذا هو الوجه
في قوله

